حاشية الصبان

على شرح الأشمونى
على ألفية ابن مالك

الجزء الثانى

من حاشية العلامة الصبان على شرح العلامة الاشمونى على ألفية الامام ابن مالك فى النحو والصرف

نفعنا الله بهم

والمسلمين

آمين

﴿ وبهامشه شرح العلامة الأشموني مع بعض تقريرات للعالم العلامة الشيخ
أحمد الرفاعى أحد أكابر علماء السادة المالكية بالازهر رحمه الله ﴾

﴿ طبع على نفقة ﴾

محمد

صاحب المكتبة الأزهرية

بالسكة الجديدة بمصر

سنة ١٣٤٣ هجريه

طبع بمطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ لا التي لنفي الجنس ﴾

أى لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا و نفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفي الجنس نصا كونها له فى الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون نصا فى نفي الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مثنى نحو لا رجلين او جمعا نحو لا رجال كانت محتملة لنفي الجنس ولنفي قيد الاثنينية او الجمعية كما وضحه السعد فى مطوله وأما لا العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها لنفي الجنس ظهور العموم النكرة مطلقا فى سياق النفي ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فان ثنى اسمها أو جمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا ثنى اسمها أو جمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو عند افراد الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع في كلام البعض وغيره مما يخالفه والمهملة كالعاملة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس ليست لنفي الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منفي نصا فى * تعز فلا شىء على الارض باقيا * مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) اى نصا وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من) وذلك لان الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالزائدة وفى سم أنها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه ان أصل لا رجل لا شىء من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء النكرات أى لانها التي تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص بقبيل أن يعمل فيه (قوله بمن المنوية) أى تضمنا لا تقديرا كما يفهم من الدماميني وذكره يس (قوله لظهورها فى بعض الاحيان) أى ضرورة كما فى حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أى يطرد (قوله لئلا يعتقد أنه بالابتداء) يرد عليه أنه يخشى من هذا الاعتقاد فى العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة

﴿ لا التي لنفي الجنس ﴾ اعلم أنه اذا قصد بلا نفي الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل اما رفع واما نصب واما جر فلم يكن جرا لئلا يعتقد أنه بمن المنوية فانها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الاحيان كقوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال الا لا من سبيل الى هند

ولم يكن رفعا لئلا يعتقد أنه بالابتداء فتعين النصب

قول الشارح اختصت الخ قال السيد أقول ظاهر العبارة ان قصد نفي الجنس على جهة الاستغراق انما يستلزم الاختصاص بالاسم بواسطة كونه مستلزما لمن مع ان استغراق افراد الجنس كاف فى الاختصاص بالاسم وتضمن من انما هو علة لاستغراق النفي الا ان يريد بقوله ولا يليق ذلك الا بالاسماء النفي على الوجه المذكور من قصد استغراق الافراد ومن تضمن من ليكون نصا ثم رأيت الشنواني قال ما نصه بيانا لهذه العبارة كان الحاصل انهم وضعوا لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا مضمنة معنى من البيانية فلزم من ذلك أنهم اذا قصدوا النفي المذكور اختصت بالاسم فليتأمل اه وسيأتي عن الروداني ما فى قوله انهم الخ

ولأن في ذلك الحاقا للا بأن لمشابهتها اياها في التوكيد فان لا لتأكيد النفي وان لتأكيد الاثبات ولفظ لا مساو للفظ ان اذا خففت في تضمن متحرك بعده ساكن فلما ناسبتها حملت عليها في العمل وقد أشار الى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال (عمل ان اجعل للا في نكره * مفردة جاءتك) نحو لا غلام رجل قائم (أو مكرره) نحو لا حول ولا قوة الا بالله وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما ستراه ﴿ تنبيه ﴾ شروط اعمال لا العمل المذكور على ما افهمه كلامه تصريحا وتلويحا سبعة أن تكون نافية وأن يكون منفيها الجنس وأن يكون نفيه نصا وأن لا يدخل عليها جار وأن يكون اسمها نكرة وأن يتصل بها وأن يكون خبرها أيضا نكرة فان كانت غير نافية لم تعمل وشذ اعمال الزائدة في قوله

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
اذن لام ذوو أحسابها عمرا

وان كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر وان دخل عليها جار خفض النكرة نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وشذ جئت بلا شيء

عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان في ذلك الخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو لسلامته مما ذكر ولان الخ (قوله لتأكيد النفي) يعني للنفي المؤكد بمعنى أنها تفيد نفيا أكيدا قويا وهذا لا يقتضي وجود النفي أولا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أي اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما في القضية المعدولة المحمول نحو ان زيدا ليس في الدار فاندفع الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا أو نفيا (قوله حملت عليها في العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل الا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفا أو مجرورا (قوله يؤذن بذلك) أي بالحمل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال في عبارته اعمال النصب في المضاف والشبيه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح في أن لا لنفي الجنس نصا سواء بني اسمها أو نصب وهو كذلك خلافا للتاج السبكي حيث خص افادتها ذلك بما اذا بني اسمها ولابن الهمام حيث ذهب الى أن المبنية أيضا ليست نصا في العموم وأنه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك في رافعة الاسم وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عن سم أن الموضوع لنفي الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها في المضاف وشبهه والا لبنيا قلت لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالروداني وانما أعرب لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاولان ففهمهما منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفي الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل ان اجعل للا ان ع لما عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم أن الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ وتنكير الاسم والخبر من قوله في نكره والاتصال من قوله الآتي وبعد ذاك الخبر اذكر لافادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وأن يكون نفيه نصا) أي أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك في سبق هذا القصد على المشروط الذي هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون النفي نصا فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطا لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذ اعمال الزائدة) أي لعدم اختصاصها فحقها الاهمال (قوله لو لم تكن الخ) وجه كونها زائدة أن معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للام عمرا أي امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من لو المسلط على النفي المأخوذ من لم لان نفي النفي اثبات فلم يستفد من لا نفي أصلا فتعين أن تكون زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو المشهور وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للام عمر لان ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بانهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني أنهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أولا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اه وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير محله (قوله أو لنفي الجنس) أي مطلقا عن قيد الوحدة والا فالتي لنفي الوحدة لنفي الجنس أيضا لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أي أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أي ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين أن لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف وما بعده مجرور باضافة لا اليه (قوله بلا شيء

بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فاجرى المركب مجرى الاسم الواحد فمحله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله في التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعلمه من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أى عند الجمهور أما في المعرفة فجبراً لما فاتها من نفي الجنس وأما في الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفي الجنس لأن نفى الجنس تكرار للمنفى فى الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم أن الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فى الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أى هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر فى حق على رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العينى فى شواهده وصار مثلا يضرب عند الأمر العسير فقول البعض هو من كلام على وهو من الكامل ودخله الوقص فى جزأيه الأول والثانى خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيثم بالمثلثة اسم سارق أوراع أوحاد أقوال وهذا شطر بيت من الرجز (قوله فمؤول) أى بأنه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضي والثانى أولى من الأول لأنه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك الا لتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير اسم لا فى الحقيقة وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما فى قوله

* يبكي على زيد ولا زيد مثله *

ولو كانت اضافة مثل منوية لكان التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بان أل فى أبى الحسن وان كانت للمح الا ان الاصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان أقوى منها الا أنه منوى فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهى لا للزم القبح ظاهراً وعن الثانى بأن الفساد فى موضع لمقتض لا يستلزم الفساد فى موضع ليس فيه ذلك المقتضى نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل واما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لأنها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الأظهر أن حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شيخنا والبعض تبعاً للتصريح على كونها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب وقوله شانئ أى مبغضاً خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أى شانيته ومن شأننا متعلق بشانئة على ما فى الشواهد الكبرى والظاهر أنه حال من ما أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث ان كلا منهما اتصل به شئ من تمام معناه (قوله وهو ما بعده شئ من تمام معناه) اى بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع أنه قسم من المفرد على أن سم نقل عن الرضي فى النداء أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف بل صرح صاحب الهمع فى النداء أن الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المتمم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم انما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وانما بنى ظريف فى لا رجل ظريف لأن الصفة وموصوفها واحد فى المعنى اه وهذا ظاهر على القول بأن بناء اسم المفرد لتركبه معها أما على القول بأنه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التي هي من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه ودخل فى المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا أبالك ولا اخالك ولا غلامى لك ولا يدى لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور أن مدخول لا مضاف حقيقة الى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ماظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهى مثل مثلك لانه لم يقصد نفى أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه أى لا ناصر لك

بالفتح وان كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة وأما نحو قضية ولا أبا حسن لها ولا هيثم الليلة للمطى وقوله يكن ولا أمية فى البلاد فمؤول وعدم التكرار فى قوله أشاء ما شئت حتى لا أزال لما * لا أنت شانئة من شأننا شانى ضرورة اه واعلم أن اسم لا على ثلاثة أضرب مضاف ومشبه بالمضاف وهو ما بعده شئ من تمام معناه ويسمى مطولا وممطولا أى ممدودا ومفرد وهو ماسواهما (فانصب بها مضافا) نحو لا صاحب

والاضافة

والاضافة غير المحضة ليست محصورة فى اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا فى معرفة ولو سلم ان الاسم معرفة فهو نكرة صورة ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بان مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء، وحذفت نون غلامى ويدى للتخفيف شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه أن المنصوص عليه أن الجار هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لابد من التزام جواز كونه غير اللام اذ لا وجه لمنع لا أبا فيها أو عليها على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون للشبه به (قوله اومضارعه) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا له فى هذا على المضاف كما حمل عليه فى الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت قال الدماميني ويمكن تخريجه على مذهب البصريين الموجبين تنوينه أيضاً بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت (قوله واما الرافع له) معادلها محذوف اى اما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرافع الخ (قوله لا خلاف) أى بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للخبر فلا أولى بذلك أفاده الدماميني (قوله فمذهب الاخفش الخ) دليله أن ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيبويه أنه مرفوع الخ) مقتضاه أنه مرفوع بالمبتدا قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفى التصريح ان العامل فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما أشار اليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح وان العامل فى الحقيقة هو النكرة فقط التى هى المبتدأ قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا كجزء منها نسب ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها في محل رفع مبتدأ لزم أن المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادا وورد أن المبتدأ لا يكون مجموع اسم وحرف غير سابك فان قلت كون النكرة مبتدأ زال بدخول الناسخ فهى الآن ليست مبتدأ فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح كافيته أن لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم تفعل ذلك فى اسم ان لقوتها ونسخها عمل الابتداء لفظا ومحلا فتلخص ان ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغي ارجاعه اليه بالتأويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بان حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت فى الاسم لقربه وقال فى المغنى الذى عندى أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لأن جزء الشئ لا يعمل وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يازيد الفاضل بالرفع اهـ أى أن النصب بالتبعية على اللفظ كما أن الرفع فى الفاضل كذلك قال فى شرح الجامع ويظهر أثر الخلاف بين الأخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الأخفش يمتنع لما فيه من اعمال عاملين لا الاولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى قول سيبويه يجوز لان العامل واحد اهـ بايضاح وسيأتي عند كلامنا على قول الناظم أو مركبا ما يرده (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا أو جارا ومجرورا وكذا معمول خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الأقرب عندى نعم ويرشحه قوله ❊ تعز فلا الفين بالعيش متعا ❊ (قوله فاتحا له) فتحا ظاهرا أو مقدرا كما فى المبنى ولو على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفى قوله فاتحا قصور سيشير الشارح اليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لأنهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث السالم لأنه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه الأصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريبا

رممقوت (اومضارعه) أى مشابهه نحو لا طالعا جبلا ظاهر (وبعد ذاك) المنصوب (الخبر اذكر) حال كونك (رافعه) حتما وأما الرافع له فقال الشلوبين لا خـــلاف فى أن لا هي الرافعة له عند عدم تركيبها فان ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الاخفش أنها أيضاً هى الرافعـة له وقال فى التسهيل انه الاصح ومذهب سيبويه أنه مرفوع بمـا كان مرفوعا به قبل دخولها ولم تعمل الا فى الاسم (تنبيه) أفهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر انه لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر (وركب) الاسم (المفرد) وهو ما ليس مضافا ولا مشبها به مع لا تركيب خمسة عشر (فاتحا) له من غير تنوين وهذه الفتحة

في المثنى والجمع على حده ومذهب ابن عصفور الآتي قريبا في جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة اعراب وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن ذلك انما هو لا نفسها ورده الروداني بانه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس في العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد في الأسماء فالصواب أن المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغي حمل من قال بتضمن لا معنى من على التسمح فافهم (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان الصواب اسقاط جواب لان لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بأن المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة سؤال الخ (قوله أو مقدر) أى مفروض وانما فرض لأن الكلام بعد السؤال اوقع في النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فتضمن من فبنى لذلك) كلامه يوهم أن تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وقول البعض كلامه كالصريح في أن تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض على تعليل البناء بذلك بان تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان نقل يس عن ابن هشام أن التركيب ايضا لا يصح علة لأصل البناء بل للفتح لاقتضائه التخفيف وبان هذا التضمن اشبه بالتضمن الذى لا يقتضي البناء كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن في قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب عن الأول بان اشتراط كون التضمن باصل الوضع انما هو في البناء الأصلى لا العارض والحاصل أن البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه في شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبنى واضافة الظرف الى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك في مواطن كثيرة وعن الثانى بأن التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى في والتمييز معنى من (قوله لخفته) ولأنه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى في باب الاعراب والضمير للغير (قوله فيبنيان الخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه في اللذين والذين على القول باعرابهما لأن سبب البناء وارد هنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى ان القائل باعراب اللذين والذين يقول بان تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض انهما غير حقيقيين انما يأتى على مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه (قوله تعز) أى تسل وتصبر (قوله وقد عنتهم) أى أهمتهم والشؤن جمع شان وهو الخطب قال في التصريح والجملة أى جملة وقد عنتهم شؤن في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي فامسي وهو عريان وقولهم ما أحد الا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعيني لأن واو الحال لا تدخل على الماضي التالى الا كما قاله الموضح في باب الحال اه قال الرودانى قوله لأن خبر الناسخ الخ فيه أن هذا غير مسلم على اطلاقه وحاصل ما في التسهيل والهمع ان الخبر ان كان جملة بعد الا لم يقترن بالواو الا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير الا يقترن بالواو بعد كان وجميع أخواتها لا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا وحملوا ما ورد من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر أن جملة وقد عنتهم شؤن لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد الا الايجابية وسيأتى في باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل في موجب وصرح في المغنى بان من شروط عملها أن لا يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب

فتحة بناء على الصحيح وانما بنى والحالة هذه لتضمنه حرف الجر لأن قولنا لا رجل في الدار مبنى على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر سأل فقال هل من رجل في الدار وكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا أنه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن من فبنى لذلك وبنى على الحركة ايذانا بعروض البناء وعلى الفتح لخفته هذا اذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حول ولا قوة) الا بالله وجمع التكسير مثل لا غلمان لك أما المثنى والمجموع جمع سلامة فكما ذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء كقوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا *

ولكن لوراد المنون تتابع وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا آباء الا وقد عنتهم شؤن

أن الجملة حال كما قال العيني وقد نقل الشارح في باب الحال جواز اقتران الماضي التالى الا بالواو وخبر لا محذوف قبل الا فلم يبطل نفيها الا بعد استيفاء عملها نحو مازيد قائما الا فى الدار اه وكتب على قوله وقولهم ما أحد الخ ما نصه فيه أن مالا بطال نفيها بالا ليست ناسخا ولو سلم أنه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم ابطاله بالا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو ولما تقدم فاحد مبتدأ محذوف الخبر والجملة بعد الا حال لأنه اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما مر فى لا بنين لان خبر مالا يجوز حذفه اه وقال الشارح فى شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشرى قال فى قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ان ولها الخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرها حال (قوله وذهب المبرد الى انهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لأعرب يازيدان ويازيدون ولا قائل به قاله الشارح في شرحه على التوضيح ومثله فى التصريح وتظهر ثمرة الخلاف في نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أى بلا تنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لاسمها نظرا الى أن التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يامسلمات بلا تنوين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعيين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على مايتبادر من صنيع العيني فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب وضبطه الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب وهو أنسب ببقية القوافى (قوله لا سابغات) أى دروعا سابغات أى واسعة والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التي يعلوها الجأى أى السواد لكثرة الدروع وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله والثاني) منعول أول لاجعل لكن سكن الياء ضرورة وحذفها للساكنين (قوله اومنصوبا) هذا أضعف الاوجه بل قيل ضرورة كما فى التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى أى ولا خلة اليوم وتمامه قيل* اتسع الخرق على الراقع * وقيل اتسع الفتق على الراتق * وعلى هذا القالى وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لان القافية قافية (قوله أومركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أى لا حول ولا قوة موجودان لنا لان لا حول عنده فى موضع رفع مبتدأ ولا قوة فى محل رفع معطوف على المبتدا فالمقدر خبر عن مجموعها نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدته أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما معا خبر واحد مرفوع بلا الاولى والثانية لانهما وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوزان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان وان يقدر لكل خبر على حدته كذا فى التصريح والدماميني وكتب عليه سم قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره أنه خبر عن مجموع المبتدأين اللذين كل منهما مجموع لا واسمها وفيه أن الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفى على الخبر وذلك مناف لكون لا لنفى الجنس بمعنى نفى الخبر عن جنس الاسم فلا بد من تأويل هذا الكلام كان يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما معلا اه ببعض تصرف وكتب الروداني قوله متماثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد أن زيد من جلس وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل باحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه أن رفع الخبر فى ذلك وفى نحو ان زيدا وان عمرا قائمان انما هو بمجموع الحرفين لا بكل اذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مؤثرين مطلقا ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو قائمان فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان

وذهب المبرد الى انهما معربان واما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ماينصب به وهو الكسر ويجوز ايضاً فتحه واوجبه ابن عصفور وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله

ان الشباب الذى مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذات للشيب

وقوله

لا سابغات ولا جأواء باسلة * تقي المنون لدى استيفاء آجال

(والثانى) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة الا بالله (اجعلا مرفوعا) كقوله لا أم لى ان كان ذاك ولا أب (اومنصوبا) كقوله لا نسب اليوم ولا خلة (أومركبا) كالأول

(قوله وخبر الثانية) فيه نظر لأنها لا خبر لها كما يأتى (قوله موجودان لنا) لم يجعل الخبر الا بالله بل قدره لاشتراط نفى خبرها كما مر اذ لا يعقل هذا بالنسبة للامور الوجودية دون الاعتبارية كما هنا لاسيما وهناك من يقول يجتمع معرفان على معرف واحد

نحو لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة في قراءة أبي عمرو وابن كثير فاما الرفع فانه على أحد ثلاثة أوجه العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف لتأكيد النفي أو بالابتداء وليس للا عمل فيه أو أن لا الثانية عاملة عمل ليس وأما النصب فبالعطف على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر (وان رفعت أولا) امابالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس فالثاني وهو المعطوف (لا تنصبا)

قائمان ولا فرق الا أن التثنية في الاول بحرف العطف وفي الثاني بالصيغة ولا أثر له اه واقتصر في المغنى على تقدير خبرين عند غير سيبويه (قوله فاما الرفع) أى رفع الثاني مع فتح الأول (قوله على محل لا مع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف مثنى خبر عنهما معا وفى عبارة الشارح هنا وفيما يأتي التسمح المتقدم بيانه والمحل فى الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل (قوله فان محلهما الخ) نقل سم عن الدماميني ان الامر كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا أيضا فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عندى نظر لأنه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدا فى شيء عند سيبويه لأن رفع الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر الا أن يقال النافى والمنفى كالشيء الواحد فعمل أحدهما كانه عمل الآخر ونظيره غير قائم الزيدان فتأمل (قوله زائدة بين الخ) فيه أن لا على هذا الوجه من جملة المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب أن فى الكلام تسمحا كما مر ايضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن احاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب وان أشكل على البعض قال الرودانى والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة أن الزائدة هى التي لا عمل لها أصالة والملغاة هى التي لها عمل أصالة لكن أهملت اه وظاهره ان الزائدة باقية على كونها للنفي وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له ولا يختل الكلام بسقوطه الا ان يكون أغلبيا والاوجه الفرق بان الزائدة يستغنى الكلام عنها بخلاف الملغاة فتأمل (قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه) أى بل هى ملغاة عن العمل فى الاسم وان كانت نافية للجنس لوجود شرط جواز الغائها وهو تكريرلا قاله الدماميني وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدأ مستقلا ليس معطوفا على مبتدا تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدا عند غير سيبويه والمبتدأ الاول والمبتدأ الثاني المستقل عند سيبويه على معمول واحد هو الخبر هذا ما ظهر لى (قوله أو أن لا الثانية الخ) وعليه يقدر لكل من لا الأولى ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا (قوله وأما النصب فبالعطف الخ)وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده ان يقدر لهما خبر واحد لان الخبر بعد لا الأولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الأولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيره فيقدر لها خبر واحد لأن العامل واحد وهو لا الاولى كذا فى شرح الجامع بايضاح ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر أما أولا فلان مقتضى جعل النصب بالعطف على محل الاسم ولا الثانية زائدة أن العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الأولى عند غيره وأما ثانيا فلانه يبعد رفع ما بعد الثانية بالأولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل ذلك بان لا الأولى ناصبة للاسم بعد الثانية اى لفظا فتكون عاملة فى الخبر بعد الثانية يرده اناطة عمل لا في الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة الشارح السابقة وعبارة الهمع وغيرهما ولا فى مبحثنا مركبة فلا عمل لها فى الخبر عند سيبويه مطلقا مع أن المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بان كان مضافا أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد فى التصريح انه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذه الزيادة من النظر ما فيهم فتأمل (قوله على محل اسم لا) اى أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة عند

(قوله والعطف عليه) اى فتكون الاولى مسلطة على ما بعد الثانية فان قلت كون لا الثانية لتأكيد النفي يقتضي صحة الاستغناء فى افادة المقصود وهو نفى كل من الامرين وليس كذلك لان الكلام بدونها يحتمل نفى المجموع كما يحتمل نفى كل واحد قلت كونها لتأكيد النفي لا ينافى ان تأكيده بها يدفع احتمال نفى المجموع ويعين نفى كل واحد سم اه من خط الشنوانى

الاخفش

لأن نصبه انما يكون
بالعطف على منصوب
لفظا أو محلا وهو حينئذ
مفقود بل يتعين اما
رفعه كقوله

فما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

واما بناؤه على الفتح
كقوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقيم

فحاصل ما يجوز فى نحو
لا حول ولا قوة الا بالله
خمسة أوجه فتحهما
وفتح الأول مع نصب
الثانى وفتح الاول مع
رفع الثانى ورفعهما
ورفع الأول مع فتح
الثانى ﴿ تنبيهان ﴾
الأول أفهم كلامه أنه اذا
كان الأول منصوبا جاز
فى المعطوف أيضا
الأوجه الثلاثة الفتح
والنصب والرفع نحو
لا غلام رجل ولا امرأة
ولا امرأة ولا امرأة *
الثانى محل جواز
الأوجه الثلاثة فى
المعطوف اذا كان
صالحا لعمل لا فان
لم يكن صالحا تعين
رفعه نحو لا امرأة فيها
ولا زيد ولا غلام رجل
فيها ولا عمرو (ومفردا
نعتا لمبنى يلى) منعوته
أجز فيه الأوجه الثلاثة

الأخفش كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب مقدر رفعا أو نصبا
فتدبر (قوله اما رفعه) وعليه فالخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا سواء جعلت
لا الأولى مهملة أو عاملة عمل ليس و يجب خبران إن قدرت لا الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو
بالعكس ولا يصح على هذا تقسيمه أن يكون الخبر واحدا لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا
وتوارد عاملين على معمول واحد فان جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر
واحد ولا ضرر على ما مر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبه واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند جعلهما
عاملتين عمل ليس (قوله واما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت الأولى عاملة
عمل ليس لئلا يلزم المحذوران السابقان وكذا ان جعلت مهملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه
فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين ان كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها
مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لى ثم رأيت فى كلام
الدمامينى ما ظاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الأول على الغاء لا أو
اعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب والكلام جملتان اه (قوله فلا لغو الخ) اللغو القول الباطل والتأثيم
قولك لآخر أثمت والضمير للجنة (قوله فى نحو لا حول الخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية
عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا لعمل لا فان لم تتكرر لا فسيأتى حكمه فى قول المصنف والعطف
ان لم تتكرر لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحد الاسمين غير مفرد فان
كان الأول ففيه أيضا خمسة أوجه بابدال فتح الأول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما فى التنبيه
الأول وان كان الثانى تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعمل لا تعين
الرفع وهذا ما فى التنبيه الثانى (قوله خمسة أوجه) أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لأن ما بعد الأولى اما مبنى
على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على
محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهى
بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه فى خمسة ما بعد
الثانية هذه الأربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبا فى خمسة ما
بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا
والبعض تبعا للتصريح اثنا عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله أفهم كلامه) يعنى
قوله وان رفعت أولا لا تنصبا لأنه علق منع النصب على رفع الأول فافهم أنه اذا كان مفتوحا أو منصوبا بأن
كان مضافا أو شبهه جاز فيه الأوجه الثلاثة (قوله صالحا لعمل لا) بأن كان نكرة (قوله تعين رفعه
أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها لا باعمال لا عمل ليس لأن العاملة عمل ليس تختص أيضا
بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لافتح لأن فاءه زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها
فيما قبلها فقوله أجز فيه الخ حل معنى لا حل اعراب ونعتا عطف بيان أو بدل ولمبنى صفة نعتا ويلى صفة
ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء ماء باردا عندنا فماء الثانى نعت للأول فيجوز فيه الأوجه الثلاثة
لأنه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا ولا بد من
تنوين باردا لأن العرب لا تركب أربعة أشياء ولا يصح أن يكون ماء الثانى توكيدا لفظا ولا بدلا لأنه
مقيد بالوصف والأول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما فى التوضيح
وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظى وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة
خاطئة وقال فى النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضح من المتبوع ووجه الرودانى

(فافتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف قبل دخول لا مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها (أو انصبن) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفاً فيها (أو ارفع

تعدل) مراعاة لمحل لا مع المنعوت نحو لا رجل ظريف فيها (وغير ما يلي) منعوته (وغير المفرد) وهو المضاف والمشبه به (لا تبن) لتعذر موجب البناء بالطول (وانصبه) نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعا جبلا ظاهر (أو الرفع اقصد) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر وكذا يمتنع البناء ويجوز الأمران الآخران اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهراً أو ماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد (والعطف ان لم تكرر لا) معه (احكما * له بما للنعت ذى الفصل انتمى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح وأما ماحكاه الأخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ وما ذكره في معطوف يصلح لعمل لا فان لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها ﴿ تنبيه ﴾ حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلا وامرأة فيها ولا احد

اما

جواز كونه توكيداً أو بدلا بأنه لا مانع من اعتبار كون وصف الثاني دائراً بعد التوكيد او الابدال أو يكون وصف الأول محذوفا لدلالة وصف الثانى عليه وفيه بحث لأن ماذكره من الوجهين انما يصلح توجيها للتوكيد لا للابدال لأن حاصل الوجه الأول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثاني اتحادهما تقييدا ومثل جاءني رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظي لا من الابدال (قوله فافتح) جرى على الغالب والا فقد يكون مبنياً على غير الفتح كالياء فى النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت فى محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثاني واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبنى حيث لم تبن لأن الصفة هنا هي المنفية فى المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى فى المعنى كما قاله سم (قوله على نية) أى لنية تركيب الصفة مع الموصوف فيه ان هذا خلاف ما مشي عليه سابقا من أن بناء الاسم لتضمنه معنى من الا أن يقال ما تقدم فى أصل البناء وما هنا فى كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لأن المراد به التركيب فالأولى أن يقال مشي فى كل من الموضعين على قول من القولين فى علة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس ما مر وما يأتى يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أى لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أو انصبن) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لأن الناظم لا يرى التنازع فى المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أو اتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينها لو باشرتها يا وعدم تعينه لو باشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أى مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير ما يلى لأن الفاصل لا حظ له فى البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذى هو منه الطول لأنه خبر والخبر لا يبنى فى هذا الباب وكان ينبغى أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف لبنى (قوله أو ماهر فيها) بالرفع على القطع قيل او بالعطف على محل لا مع اسمها لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضاً كما تقدم وقد أسلفنا ما فيه (فتنبه) (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أى بأن يراد وغير المفرد من نعت أو منعوت وفيه أنه يمنعه قوله أو الرفع اقصد الا أن يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على إهمال لا عمل ليس أو الغائها (قوله دون البناء) أى لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اما صفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أو منصوب أو خبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على ان الأصل ولا امرأة فحذفت لا وأبقي البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البدل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضي ان كان لفظيا فالأولى كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين وجاز الرفع والنصب اه أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفي المبنى به أى لأنه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذ لا تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوز الاندلسي بناء البدل اذا كان مفرداً نكرة نحو لا رجل صاحب لى قال الرضي وقوله أقرب اذ لم يفصل عن المنفى المبنى لأنه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جواز البناء عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بأنه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضي جوازه لا امتناعه لأن العامل المقدر هو لا وهى تقتضي الفتح (قوله رجلا) أى منه أى من الأحد فوجد الضمير المشترط فى بدل البعض والنصب

رجل وامرأة فيها فان لم يصلح له تعين الرفع نحو لا احد زيد وعمرو فيها (وأعطلا) هذه (مع همزة استفهام * ما تستحق) من لأحكام (دون الاستفهام) على ما سبق بيانه وأكثر ما يكون ذلك اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والانكار كقوله

الاطعان ألا فرسان عادية * ألا تجشؤكم حول التنانير

وقوله

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته * وآذنت بمشيب بعده هرم

ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم الشلوبين انه غير واقع كقوله

ألا اصطبار لسلمي أم لها جلد * اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

أما اذا قصد بالاستفهام التمنى وهو كثير كقوله

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه * فيرأب ما أثأت يد الغفلات

فعند الخليل وسيبويه ان ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت وخالفهما المازنى والمبرد

اما اتباع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لا مع اسمها (قوله تعين الرفع) أى على الابدال من محل لا مع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا احد زيد) منه بدلا البعض والاشتمال المضافان الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جر ضميره بعدهما بالحرف كما من الصالح (قوله هذه) الاولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ما كان وهي الآن همزة توبيخ وانكار كذا في الشيخ يحيي والرودانى وكلامهما بالنسبة لغيره صورة الاستفهام عن النفي وتسمية الهمزة في غير الاستفهام الحقيقي مجاز كما سنوضحه في باب العطف (قوله من الاحكام) كالاعمال عمل ان وجواز الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على الفعل الماضي والانكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالانكار عده منكرا قبيحا لا الجحد والنفي (قوله ألا الطعان) أى موجود والا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان أما على رواية من رفعها فهي خبر لا الثانية والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو اسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة و بالمعجمة من الغدو ضد الرواح وقوله الا تجشؤكم أى الناشئ من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنور ما يخبز فيه من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (قوله ألا ارعواء) أى انكفاف والشبيبة الشباب وهو لغة حداثة السن وعند الاطباء كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة والمشيب قيل الشيب وقيل دخول الرجل في حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن شمنى مع زيادة قال الدمامينى وآذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشبيبة المضافة الى ضمير الموصول مع أنه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفى ضمير شبيبته في الربط لان مجموعها حينئذ كجملة واحدة اه باختصار (قوله ويقل ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفي متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانكار وقرر البعض العبارة بما لا ينبغي فاحذره (قوله لسلمى) هي زوجته وقوله الذى لاقاه امثالى يعنى الموت وأم تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فيكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر دمامينى (قوله أما اذا قصد بالاستفهام) أى مع لا اذ المجموع هو الدال على التمنى على المذهبين الآتيين وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفي عن لا أفاده الرودانى (قوله فيرأب) أى يصلح منصوب في جواب التمنى أثأت أخربت (قوله بمنزلة اتمنى فلا خبر لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى كما ان اتمنى كذلك اذ لا خبر الفعل وبحث فيه الرودانى بان كونها بمنزلة أتمنى ان أوجب ان لا يكون لها خبر أوجب أيضا ان لا يكون لها اسم فان اتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل قال والحق انهما ان ارادا بانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذكر فمسلم والا فتسليط التمنى على مجرد لا اسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو تمنى المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك اتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج الى خبر فلا يرد قوله والا فتسليط الخ والحاصل أن ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو اتمنى ماء كما قاله الدمامينى والاسم هنا بمنزلة المفعول به واتمنى له مفعول به فلا يرد قوله ان اوجب كونه بمنزلة اتمنى الخ (قوله وخالفهما المازنى والمبرد) فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لأن مستطاع اما خبر لا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر

على هذا المحذوف أى راجع وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع رأيا كان يطل المذهب الاول قال في الهمع والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التمنى واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثانى (قوله ولاحجة لهما) أى للمازني والمبرد (قوله خبر) أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لاخبر لها وقوله أوصفة أى حتى يمنع قولهما الايجوز مراعاة محلها مع اسمها ففى كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أى على الوجهين فاعلا أى نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أى فى محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة لها قاله الشمنى وماذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ماصرح به الرضي فى المنادى أن الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا أن يخرج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه اه سم أو يقال هو من وصف المنفى لامن نفى الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لامن نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام المازنى والمبرد أيضا لان جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية وسيأتى فى باب النداء جواز جعل نحو ياحليما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف هذا وبحث الروداني فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بانه مكابرة مقتضى العقل اذلا يشك عاقل تأمل فى أن المتمنى انما هو استطاعة رجوع عمرولى فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل ان المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه (قوله لمجرد التنبيه) أى فتدل على تحقق مابعدها وتقويه لتركبها فى الاصل من همزة الانكار الابطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشئ ببينة كما فى المغنى والدمامينى عليه قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على مالاتدخل عليه لا مثل ألا ان زيدا قائم وكذا الكلام فى أما والاكثر على انها حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه (قوله الايوم يأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لأن ألا اذا خلة فى الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية أى ولو تقديرا كما فى البيت ويشترط فى الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتى (قوله الارجلا الخ) بعده

ترجل لمتى وتقم بيتى * وأعطيها الاتاوة ان رضيت

قال الازهرى هالاعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة ورجلا منصوب بمحذوف أى الا ترونى رجلا أوهو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه أن نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهد المدعى الشارح ثم رأيته فى الدمامينى على المغنى ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبان شرط منصوب الاشتغال أن يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بان النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبقى وجه ثالث وهو قول يونس ألا للتمنى ونون الاسم ضرورة وروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله فى البيت الثانى ترجل لمتى الخ وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتنى عندها وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتي اى تسرح شعر رأسي واللمة بكسر اللام هى فى الأصل الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن فاذا بلغ

ولاحجة لهما فى البيت اذ لايتعين كون مستطاع خبرا أوصفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية ولاخبر هناك

﴿ تنبيه ﴾ تأتى ألا لمجرد التنبيه وهى الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله لاخوف عليهم ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وللعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو الاتحبون ان يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وقوله ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت

(قوله بمتعة) هذا من خارج (قوله هذه صفته الخ) اى فجملة جزاه الخ خبرية حينئذ ويحتمل انها معترضة

اسقاط الخبر) جوازا عند الحجازيين ولزوما عند التميميين والطائيين (اذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة نحو ولوترى اذفزعوا فلافوت قالوا لاضير فان خفي المراد وجب ذكره عند الجميع ولافرق بين الظرف وغيره قال حاتم

ورد جازرهم حرفا مصرمة * ولا كريم من الولدان مصبوح

﴿ تنبيه ﴾ ندر في هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر من ذلك قولهم لاعليك يريدون لا بأس عليك اهـ (خاتمة) اذا اتصل بلا خبر أو نعت اوحال وجب تكرارها نحو لا فيها غول ولاهم عنها ينزفون توقد من شجرة مباركة زيتونة لاشرقية ولا غربية وجاء زيد لاخائفا ولا آسفا وأما قوله

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا * حياتك لانفع وموتك فاجع

وقوله بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت * ركائبها أن لا الينا رجوعها * وقوله قهرت العدا لامستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر فضرورة والله أعلم * (ظن وأخواتها) * هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين

المنكبين فهو بجمة بضم الجيم وقوله وتقم يبقى بضم القاف أى تكنسه والاتاوة بكسر الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العيني ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الاولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالاصح فما يوهمه قوله وفي الاخيرتين خلاف من انه لاخلاف في تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه صنيعه أنه لم يظهر له ترجيح في الاخيرتين بخلاف الاولى لكن في التصريح أن الاصح البساطة في الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) الا أنهما انسلخا عن المعنى الاصلي (قوله اسقاط الخبر) ومنه لاسيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف وهو موجود لاخبر لوجوب تنكيره ولان خبرها خبر في الاصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبراله لتعريفه وتنكير اله ولما قال ابن الحاجب من أن المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الارسول وقيل بدل من محل لامع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وستتكلم على القولين في الاستثناء فان قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفي بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونفي النفي اثبات أفاده الدماميني (قوله اذا المراد) باذا الشرطية أو اذ التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد في كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلافوت) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لاضير اى ضير علينا بدليل انا الى ربنا منقلبون (قوله قال حاتم) توزع في نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة والمصرمة بفتح الراء المشددة التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته اى سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا وقد لفق الشارح عجز بيت الى صدر بيت آخر كما بينه العيني (قوله ندر في هذا الباب الخ) كما ندر حذفهما معا في قولك لا في جواب القائل أعلى بأس (قوله اذا اتصل بلا خبر الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) مالم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لانفع) أى لانافعة ويحتمل انها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أى لانفع فيها فلا شاهد فيه

﴿ ظن وأخواتها ﴾

ماد خلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال ومالا فلا الا المبتدأ الذي هو اسم استفهام أو مضاف اليه فان هذه الافعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يتقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه في البابين اذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ أو الخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدا والخبر) يشكل عليه حسبت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه أنه لاحذف في الكلام لا على مذهب المبرد أن الخبر محذوف أى ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وأفعال التصيير كصيرت الطين خزفا وأجيب عن الجميع بانه ليس في العبارة أن هذه الافعال لاتدخل الا على المبتدا والخبر وعن الاخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدأ والخبر لكن الاخبار في ثانيهما باعتبار الاول وفي أولهما باعتبار اعتقاد أن المسميين بالاسمين واحد كذا قاله البعض وفيه أن القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد أن المرئى له عمرو وهو في الواقع زيد فينبغي التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن

وهي على نوعين أفعال قلوب سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب وأفعال تصيير وقد أشار الى الاول بقوله (انصب بفعل القلب جزأى ابتدا) يعني المبتدأ والخبر (أعنى) بفعل القلب (رأى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله

رأيت الله اكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جنودا

و بمعنى ظن وهو قليل وقد اجتمعا فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أى يظنونه ونعلمه فان كانت بصرية أو من الرأى أو بمعنى اصاب رئته تعدت الى واحد وأما الحلمية فستأتى و(خال) بمعنى ظن كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذاهوى يسومك مالا يستطاع من الوجد و بمعنى علم وهو قليل كقوله

دعانى الغوانى عمهن وخلتنى * لى اسم فلا أدعى به وهو أول فان

٣(قوله أى التضمنية (أى في الجملة فلا يرد زعم على بعض الاقوال (قوله نقله) قال الشيخ المدابغى فى باب التوابع قلى يتلى كرمى و يقلى كيرضى اه

يقال باعتبار اعتقاد أن زيدا هو عمرو أى أنهما متحدان أو أن المرئى الذى هو زيد فى الواقع عمرو (قوله وهي على نوعين) جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبى الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما أن ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده فى موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد فى حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بانها من أفعال الحواس وافعال الحواس كلها تتعدى الى مفعول واحد وبانها لو تعدت الى اثنين لكانت اما من باب أعطى أو من باب ظن و يبطل الاول كون الثانى فعلا والفعل لا يكون فى موضع الثانى من باب أعطى ويبطل الثانى أنها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اه همع وللاخفش ومن وافقه اختيار الثانى ودفع هذا الابطال بان من باب ظن ما لا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وافعال التصيير كما يأتي فتكن سمع مثل ماذكر فتدبر (قوله لقيام معانيها) ٣أى التضمنية (قوله جزأى ابتدا) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثاني جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال في تسهيله ولهما أى المفعولين من التقديم والتأخير مالهما مجردين أى عن هذه الافعال ولثانيهما من الاقسام والاحوال ما لخبر كان اه قال الدماميني فمن الاحوال انه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدا وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبر تقله فعلى اضمار القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم أخبر تقله كما أول قول الشاعر وكونى بالمكارم ذكرينى بانه خبر معنى أى تذكرينى (قوله رأى بمعنى علم الخ) يستثنى منه أرى المبنى للمفعول فانه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وان استعمل فى الاكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقانى عن الرضى (قوله يرونه) أى يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى أنهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل الا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشىء عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى الى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما فى الدمامينى بان رأى الاعتقادية متعدية الى اثنين وقال الرضي لا دلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على أن رأى التى من الرأى متعدية الى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة الى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا الى أولهما كرأى ابو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح فى جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية الى واحد هو مصدر ثانى الجزأين مضافا الى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول فى الحقيقة كما صرح به الرضي غير مرة فليجز الاقتصار عليه فى العبارة وفى الدمامينى ما يخالف ذلك وعلله بان المضاف اليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الافعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وما قدمناه عن الرضى أوجه فتأمل (قوله أصاب رئته) بالهمزة وهو ذو شعبتين في القلب (قوله اخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذاهوى مفعوله الثانى تغضض الطرف اى تكفه يسومك اى يكلفك والضمير المستتر للهوى (قوله دعانى) اى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل وخلتنى الياء مفعول أول وجملة لى اسم مفعوله

كانت بمعنى تكبر أوظلع فهي لازمة و (علمت) بمعنى تيقنت كقوله علمتك الباذل المعروف فانبعثت * اليك بي واجفات الشوق والأمل وقوله علمتك منانا فلست بآمل * نداك ولو ظمآن غرثان عاريا وبمعنى ظننت وهو قليل نحو فان علمتموهن مؤمنات فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشقت شفته العليا فهو اعلم فهي لازمة وأما التي بمعنى عرف فستأتي و (وجدا) بمعنى علم نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجود فان كانت بمعنى أصاب تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان وان كانت بمعنى استغنى أوحزن أوحقد فهي لازمة و (ظن) بمعنى الرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا وبمعنى اليقين وهو قليل نحو وظنوا أنهم ملاقو ربهم وأما التي بمعنى اتهم فستأتي و (حسبت) بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف وتحسبهم أيقاظا وهم رقود وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله * حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا وفي مضارعها لغتان فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الاكثر في الاستعمال ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة والمحسبة فان كانت بمعنى صار أحسب أي ذا شقرة أوحمرة وبياض كالبرص فهي لازمة (وزعمت مع عد) بمعنى الرجحان فالاول كقوله زعمتني شيخا ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب دبيبا ومصدرها الزعم قال السيرافي هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا وقال الجرجاني هو قول مع علم وقال ابن الانباري انه يستعمل في القول من غير صحة ويقوي هذا قولهم زعم مطية الكذب أي هذه اللفظة مركب الكذب فان كانت بمعنى تكفل أو رأس تعدت لواحد تارة بنفسها

الثاني وقوله فلا ادعى بظهر اه على تقدير همزة الاستفهام الانكاري أي أفلا أدعى به وهو اول اسمي لي وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص بافعال القلوب فلا يقال ضربتني كما سيذكره (قوله أوظلع) من باب نفع كما في المصباح أي عرج (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو الجر باضافة الباذل اليه فانبعثت أي انطلقت واجفات الشوق أي دواعيه وأسبابه (قوله منانا) أي معددا للنعم والندى الجود والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فمتعد الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا في القاموس (قوله شفته العليا) أما مشقوق السفلى فافلح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما في القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهي لازمة) ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أي بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شبت) بفتح الشين وضمها كما في القاموس أي اتقدت صاليا هو اسم فاعل من صلي النار كرضي قاسي حرها فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة أي انهزمت (قوله وظنوا أنهم ملاقو ربهم) التلاوة الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أي ميتا (قوله وفي مضارعها لغتان) بخلاف التي بمعنى عد فهي بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا في القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمحسبة والمحسبة) أي بفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعني (قوله يدب) بكسر الدال أي يمشي متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثليث الزاي كما في القاموس (قوله قال السيرافي الخ) ساق كلام السيرافي دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمدلول الا أن يجاب بان المراد بالاعتقاد الظن كما في قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد وبالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجاني وكلام ابن الانباري ليقابل بكل منهما القول الاول أما مقابلته بكلام الجرجاني فلاشتراط الجرجاني في الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانباري فلاشتراط ابن الانباري عدم الصحة واطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد فعلم أن بين القول الاول وقول الجرجاني التباين بناء على أن المراد بالاعتقاد في الاول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وأن بين الاول وقول ابن الانباري العموم والخصوص من وجه ثم ان حمل كلام ابن الانباري على أن الزعم يستعمل في القول من غير صحة غالبا كما في كلام كثير فلا ينافي أنه قد يستعمل في القول الصحيح كما في قول أبي طالب يخاطبه ﷺ

ودعوتني وزعمت أنك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافي العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجاني وقول ابن الانباري فالتباين لاشتراط الصحة في أولهما لان المعلوم لا بد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها في ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها في الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشيء عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فان كانت بمعنى كفل تعدت

وتارة بالحرف وان كانت بمعنى سمن أو هزل فهى لازمة (تنبيه) الاكثر تعدى زعم الى أن وصلتها نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقوله وقد زعمت أني تغيرت بعدها * ومن ذا الذى ياعز لا يتغير والثاني كقوله فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى * ولكنما المولى شريكك فى العدم فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد و (حجا) بمعنى ظن كقوله قد كنت أحجو ابا عمرو اخا ثقة * حتى المت بنا يوما ملمات فان كانت بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد أو رد تعدت الى واحد وان كانت بمعنى أقام أو بخل فهى لازمة و (درى) بمعنى علم كقوله

دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد

والاكثر فيه أن يتعدى الى واحد بالباء تقول دريت بكذا فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى آخر بالباء نحو قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا أدراكم به وتكون بمعنى ختل أى خدع فتتعدى للواحد نحو دريت الصيد أى ختلته (وجعل التى كاعتقد) فى المعنى نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل كذا والتى بمعنى أنشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها واما التى بمعنى صير فستأتى (وهب) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله فقلت أجرنى أبا خالد * والا فهبنى امرأ هالكا أى اعتقدني و (تعلم) بمعنى اعلم كقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها * فبالغ بلطف فى التحيل والمكر والكثير المشهور استعمالها فى أن وصلتها كقوله فقلت تعلم أن للصيد غرة * والا تضيعها فانك قاتله وقوله تعلم رسول الله أنك مدركى * وفي حديث الدجال تعلموا أن ربكم ليس باعور اى اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك أن أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع * الاول ما يفيد

الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد وأخرى بحرف الجر اهـ وفى القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء فى الاولى وعلى فى الثانية (قوله هزل) هو بمعنى اصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبنى للفاعل فضد الجد كما في الصحاح (قوله الى أن) أى المشددة والمخففة منها بدليل الامثلة وكزعم فى أكثرية التعدى الى أن وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبعكسها هب فان تعديه الى أن وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا فى المغنى والدمامينى (قوله والثاني) أى عد (قوله المولى) أى الصاحب مفعول ثان وشريكك مفعول أول أى مخالطك فى حال الغنى والعدم كذا نقل الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض باضافته اليه فمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله فى المحاجاة) فى القاموس حاجيته محاجاة وحجاء فحجوته فاطنته فغلبته (قوله أو رد) أى أوساق أو حفظ أو كتم كما في التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول ثان مضاف للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحها والرفع اضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أى دم على الاغتباط وهو تمنى مثل حال المغبوط من غير أن يزول عنه (قوله الاكثر فيه الخ) عطف على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثير اذ لا كثرة فى الاستعمال الاول (قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ) محله اذا لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما ادراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثانى المتعدى اليه بالحرف لما فى الهمع والمغنى أنها تسد مسد المفعول المتعدى اليه بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كما في فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سيأتى الا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الاطول ثم قضية المتن أن اعتقد يتعدى الى اثنين وقد نقل فى الهمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم في شرح الكافية أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا وقال الزمخشرى أى صيروا كذا في شرح الغزى فالتمثيل بالآية مبنى على غير ما ذكره الزمخشرى (قوله تعدت الى واحد) أى بنفسها فلا ينافي أن جعل بمعنى أوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما في المثال (قوله بمعنى ظن) احتراز عن هب أمرا من الهبة وهب أمرا من الهيبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظنني كما عبر به في الهمع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله والا تضيعها أى هذه الوصية فانك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهي أمر بتحصيل العلم في الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات الى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأى فرق أفاده

فى الخبر يقينا وهو ثلاثة وجد وعلم ودرى والثانى ما يفيد فيه رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وهب * والثالث ما يرد للامرين
والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم * والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال

وحسب * تنبيه * انما قال أعنى رأى الى آخره ايذانا بان أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين اذ منها مالا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها لازم نحو جبن وحزن وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التصيير (والتى كصيرا) من الافعال فى الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ ووهب وترك ورد (أيضا بها انصب) بعد أن تستوفى فاعلها (مبتدا وخبرا) نحو * فصيروا مثل كعصف مأكول * ونحو فجعلناه هباء منثورا ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وكقوله * تخذت غراز أثرهم دليلا * وماحكاه ابن الاعرابى من قولهم وهبنى الله فداءك ونحو وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض وقوله * وربيته حتى اذا ماتركته * أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه * ونحو لو يردونكم من بعد

ايمانكم كفارا وقوله * فرد شعورهن السود بيضا * وردوجوههن البيض سودا *
(وخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظا لا محلا (والالغاء) وهو ابطاله لفظا ومحلا (ما) ذكر (من قبل هب) من أفعال القلوب وهو

أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (قوله كصيرا) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما فى التسهيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لادخال مازاده كثير من حذاق النحاة كما فى الغزى وهو ضرب العامل فى المثل نحو ضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا أصحاب القرية لكن الذى اختاره المصنف فى تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الآخر بيان أو بدل ومازاده بعضهم من نبذ فى نحو نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون ظرفا لنبذ لان الظرف لابد أن يكون حاويا لفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره وهو يقتضى أن ما كان بمعنى نبذ كرمى وطرح مثلها فى ذلك وأن الظرفية للعامل لا تصح فى نحو خلفت زيدا ورائى وأجلست عمرا أمامى وهو بعيد جدا ثم رأيت الفاضل الرودانى قال ينبغى أن لا يشك فى بطلان هذه الدعوى اذ لا شك فى صحة أبصرت الهلال فى السماء وبين السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق أن الظرف تارة يحوى الفاعل كدعوت الله فى المسجد وتارة يحوى المفعول كالذى مر وتارة يحويهما معا كضربت زيدا فى السوق فلا تسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو بهذا المعنى لازم المضى (قوله فصيروا مثل كعصف مأكول) هو عجز بيت من المربع الموقوف فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف الى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالاولى أنها اسم بمعنى مثل تأكيد لمثل الاولى أو مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كما فى الرودانى بأنه نظير لا أبالك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل حبه وبقى تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم زاى اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة أثرهم أى عقب رحيلهم ودليلا بالدال المهملة (قوله فداءك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا فى القاموس (قوله فرد) الضمير يرجع الى الحدثان فى البيت قبله وهو قوله

رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما فى القاموس وحدثان الأمر ابتداؤه وحدثان الدهر كما هنا تجدد مصائبه وفى العينى ما يقتضى انه محرك مثنى لأنه فسره بالليل والنهار وعليه فالضمير فى فرد للمقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن وقال العينى بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت والحزين الخاشع اه ففى كلامه تناف لأن فاعلا انما يصاغ من المبنى للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب لما قبله من قوله والتى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا أن يكون خص فعل أمر ولما بعده من قوله والامر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيا للمجهول ويرجح الاول قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشأن وقوله وجوز الالغاء وقوله والزم التعليق بناء على أن الرواية فى هذين بصيغة الامر كما هو المشهور ثم التخصيص اضافى أى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق فى نحو فكروا بصر أو التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور ومما خص به الافعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين معنى نحو أن رآه استغنى وظننتنى داخلا وظننتك داخلا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الثانى نحو ظننت نفسى عالما قال ابن كيسان نعم والاكثرون لا وألحق بها فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد بقلة ولا يجوز ذلك فى بقية الافعال

أحد عشر فعلا وذلك لان هذه الأفعال لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى المفعول لان متناولها فى الحقيقة ليس هو الاشخاص وانما متناولها الاحداث التي تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين فهى ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير وانما لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا قلبيين لضعف شبههما بافعال القلوب من حيث لزوم صيغة الأمر كما أشار اليه بقوله (والامر هب قد ألزما * كذا تعلم) ألزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للاطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدأ وهو هب (ولغير الماض) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (من سواهما) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب اجعل كل ماله أى للماضي (زكن) أى علم من الأحكام من نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر نحو أظن زيدا قائما ويا هذا ظن زيدا قائما وانا ظان زيدا قائما ومررت برجل مظنون أبوه قائما واعجبنى ظنك زيدا قائما ومن جواز الالغاء فى القلبي وتعليقه على ماستراه (وجوز الالغاء لافى) حال (الابتدا) بالفعل بل فى حال توسطه أو تأخره

فلا يجوز ضربتنى مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب انى ظلمت نفسى وقيل لئلا يكون الفاعل مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران احدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشيء واحد وقيل لان الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتنى مثلا لتبادر الى الفهم ماهو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مصدر الثانى مضافا الى الاول فجاز فيها ذلك وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها أكثر فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ماضربت الا اياك ويمتنع الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره ان أضمر الفاعل متصلا مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد ظن نفسه وضرب نفسه أما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وماضرب عمرا الا هو هذا حاصل مافى الهمع مع زيادة من الدمامينى وفى المغنى وغيره أنه يجب فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو وهزى اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك من الرهب أمسك عليك زوجك أى الى نفسك وقس (قوله وذلك) أى تخصيص ماذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت لان الخ (قوله تأثير الفعل) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها فى المفعول وذلك لانك اذا قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب فان متعلقها الاحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فمراده بمتناولها متعلقها وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها باطنية (قوله التى تدل) أى دلالة تضمنية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل ثانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير)فان متناولها الذات فهى قوية فى العمل (قوله لضعف شبههما بافعال القلوب) أى غيرهما أى فلا ينضم اليه والى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ماذكره الشارح آنفا ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى (قوله كذا تعلم) قال الدمامينى هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى أنها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت أن فلانا خارج قال سم وقياس تصرفها أن يدخلها الالغاء والتعليق (قوله ألزما ماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلى وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الامر على انه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد ألزما خبر المبتدا الثانى والرابط محذوف تقديره ألزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على أن دخول الصفة المشبهة وأفعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تصاغ الا من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بانهما لا يصاغان من فعل قلبي لا يخفى بطلانه اذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أى فى غير المصدر أما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ماقابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القلبي) قيد به لاخراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ماقابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافى ماسيأتى من أن التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل فى حال توسطه أو تاخره) لكن يقبح الالغاء اذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لالغائه ويقل اذا أكد باسم اشارة أو ضمير عائدين

الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ورأيت بخط الشنواني على هامش شرح التسهيل للدماميني نقلا عن سم ما نصه ذكر المرادى أن لجواز الالغاء هنا قيدين أهملهما المصنف أحدهما أن لا تدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء الثانى أن لا ينفي الفعل فان نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائم لم أظن لبناء الكلام على النفى ولم يتعرض المصنف ولا غيره من أتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر اذ قد يدفع الأول بانه لا حاجة لاستدراكه لأنه من باب التعليق اذ الظاهر أن تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثاني بمنعه وقد يؤيد اهـ أى يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفى للالغاء وبقول الشاعر

* وما خال لدينا منك تنويل * على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى فى نكته عن أبي حيان شيخ المرادى قال سم وينبغى أن يكون كاللام غيرها من المعلقات اهـ وقد تصرف البعض فى عبارة السيوطي بلا فهم صحيح فوقع فى الخلل حيث قال عقب الشرط الأول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا فى الابتدا لان المراد بالابتداء أن لا يسبق على الفعل شىء كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لان العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الاعمال أقوى لأن اللفظى أقوى وان توسط ورجحه فى التوضيح وكل من التعليلين لا يجرى فى نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح الآتى اذ ليس فيه على تقريره عامل معنوى كما ستعرفه وانما يجريان فى نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أحزنك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وان جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغي أن يقع فيه خلاف بين بصرى وكوفى وأما قول المصنف فى تسهيله والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندى أن مراده بمرفوع الفعل ما يصلح مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا وخبره فاعتراض البعض بانه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثاني) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدماميني وغيره شجا فى البيت اسما مضافا الى الكاف لا فعلا ماضيا والشجا الحزن والمعنى أن سبب حزنك ربع الاحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس الفائتة (قوله أن يتأخر عنهما) وجملته حينئذ استئنافية كما فى المغنى (قوله فلا يرهبكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل يتقدم عليه شيء) أى سواء صلح لان يكون معمول الخبر كمتى فى المثال أو لم يصلح كالآتى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز الخ وانما جوز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشيء المتقدم بان لا يكون معمولا للفعل فان كان معمولا له كمتى فى المثال ان جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لأن المتقدم على ظن حينئذ معمولها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبي من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لأن العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شيء غيرهما (قوله ولا يجوز الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتدا ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بان لا يتقدم عليه شيء كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم الغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لان الفعل فيهما مسبوق بشيء وانما يكون

وصدق ذلك بثلاث صور الاولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين والالغاء والاعمال حينئذ سواء كقوله

شجاك أظن ربع الظاعنين

يروى برفع ربع على أنه فاعل شجاك أى أحزنك وأظن لغو وبنصبه على أنه مفعول أول لأظن وشجاك المفعول الثاني مقدم * الثانية أن يتأخر عنهما والالغاء حينئذ أرجح كقوله

آت الموت تعلمون فلا يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يبتدأ به بل يتقدم عليه شيء نحو متى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب ولا يجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (وانو ضمير الشان) ليكون هو المفعول الأول والجزآن جملة فى موضع المفعول الثاني (أو) انو (لام ابتدا) لتكون المسئلة من باب التعليق (فى موهم الغاء ما تقدما) كقوله

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما خال لدينا منك تنويل وقوله كذاك أدبت حتى صار من خلق أني
رأيت ملاك الشيمة
الادب
فعلى الاول التقدير
اخاله ورايته اى الشان
وعلى الثانى لملاك
وللدينا فالفعل عامل
على التقديرين نعم
يجوز أن يكون مافي
البيتين من باب الالغاء
لتقدم مافى الاول وانى
فى الثاني على الفعل
لكن الارجح خلافه
كما عرفت فالحمل على
ماسبق أولى (والتزم
التعليق) عن العمل
فى اللفظ اذا وقع الفعل
قبل شيء له الصدر كما اذا
وقع (قبل نفى ما) النافية
نحو لقد علمت ما هؤلاء
ينطقون (وان ولا)
النافيتين في جواب
قسم ملفوظ أو مقدر
نحو علمت والله ان زيد
قائم وعلمت ان زيد
قائم وعلمت والله لا زيد
فى الدار ولا عمرو
وعلمت لا زيد فى الدار
ولا عمرو و(لام ابتداء
او) لام جواب (قسم
كذا) نحو ولقد علموا
لمن اشتراه وقوله ولقد
علمت لتأتين منيتى
ان المنايا لا تطيش
سهامها
(والاستفهام ذا)
الحكم (له انحتم) سواء
كان بالحرف نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون ام بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أى الحزبين أحصي محصيا

هذا التمثيل مناسبا لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشيء غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قول المصنف وانوغ بان يراد ان وجوبا وذلك اذا لم يسبق الفعل بشيء وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشيء غير مفعوليه وان اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله نعم يجوز الخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو وكما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أى اعطاء (قوله كذاك) أى مثل الادب المذكور وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشأن المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى محل الجملة السادة مسد المفعولين (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من أنه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ماسبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشأن اولام الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس (قوله وان) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وان لم يمثل الشارح الا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل ان أو عمل ليس أو مهملة وان اقتصر الشارح فى التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله فى جواب قسم) قيل الصحيح انه ليس بقيد لكن فى المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم وقال فى محل آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلا (قوله علمت والله ان زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم فى محل نصب سد مسد المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذا لم يضم الى غيره كما هنا ولا يضر وقوع المعلق بالكسر فى غير صدر الجملة المعلقة أما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلان المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشيء الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ما قالوه ولقائل أن يقول العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهى التى فى محل نصب سدت مسد المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوز المصرح فى قول الناظم فى باب اعراب الفعل وستره حتم نصب أن الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كنفى ما وان ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ فى محل نصب سدت مسد المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العينى وجملة القسم المقدرة وجوابه فى محل نصب سدت مسد المفعولين على ما قيل وفيه ما مر ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بان يكون أقسم على العلم وأقسم على الاتيان (قوله والاستفهام) أى ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدمامينى (قوله ذا الحكم) اى التعليق لا لتزامه لقوله انحتم (قوله وان أدرى الخ) أى ما أدرى جواب هذا السؤال وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو ببعيد على التنازع والجملة على كل فى محل نصب بأدرى (قوله أحصي) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعى ورده فى المغنى بان الامد ليس

وايهامن اينا اشد عذابا ام خبر نحو علمت متى السفر ام مضافا اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد أم فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فاى نصب على المصدر بما بعده أى ينقلبون منقلبا اى انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ماقبله ﴿ تنبيهات ﴾ الاول اذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز أيضا رفعه لانه المستفهم عنه في المعنى وهذا شبيه بقولهم ان أحدا لا يقول ذلك فأحدا هذا لا يستعمل الا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لانه والضمير فى لا يقول شىء واحد فى المعنى * الثاني من المعلقات أيضا لعل نحو وان أدرى لعله فتنة لكم ذكر ذلك أبو على في التذكرة ولو الشرطية كقوله * وقد علم الاقوام لوان حاتما * اراد ثراء المال كان له وفر * وان التي فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر أن المعلق انما هو اللام لا ان الا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان * الثالث قد عرفت أن الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز والتعليق سبيله الوجوب وان الملغى لا عمل له البتة

محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثاني للتعدية (قوله أم مضافا اليه المبتدأ) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقول الشارح أو مضافا اليه المبتدأ هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما مر لا يقال ماله الصدر لا يعمل فيه ماقبله فكيف عمل أبو فى من لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا (قوله فأى نصب على المصدر الخ) عبارة الفارضي فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لأن الأصل ينقلبون اى منقلب يعنى أى انقلاب فقدم لأن له صدر الكلام (قوله منقلبا أى انقلاب) يوهم أن أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافى ما أسلفه من كونها استفهامية لأن الاستفهامية لا تكون صفة كما أن الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (قوله فلا يعمل فيه ماقبله) مالم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى اى حال اتيت أو مضافا نحو غلام من انت (قوله جاز نصبه) اى على انه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرني عن زيد لأن زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق فان وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب قال الشهاب فى حواشي البيضاوي استعمال أرأيت بمعنى أخبرني مجاز ووجه المجاز انه لما كان العلم بالشىء وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل راى التي بمعنى علم أو أبصر في الأخبار والهمزة التي للاستفهام عن الرؤية فى طلب الاخبار لاشتراكهما في مطلق الطلب ففيه مجازان اه باختصار (قوله وهو الاجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثانى وقد نقل الدماميني عن صاحب الانتصاف أنه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب أنه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بانه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا) لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما فى الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشرى وأيده صاحب المغنى في الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدماميني انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بان لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ماله الصدر يعلق نعم لا تعلق على ما حكاه الأخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما) أن ومعمولاها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله فى خبرها) أى او اسمها المتأخر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة أو معمول خبرها نحو علمت أن زيدا لفى الدار قائم (قوله والظاهر أن المعلق انما هو اللام) يفيد أن المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها في الأصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفي توكيد كما مر فهى مصدرة حكما نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أى ولا يحتاج الى ماسبق من اشتراط وجود اللام فى خبرها لان ان أيضا لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا أنه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره أنه يتعين مادام كسر ان فلا خلاف في الحقيقة (قوله الجواز) أى فى غير المصدر أما اذا كان الملغي مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لأن المصدر لا يعمل في متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم وفى غير اقتران المفعول الاول المقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على ما مر

والمعلق عامل فى المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت * يروى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ووجه تسميته تعليقا أن العامل ملغي فى اللفظ عامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمي معلقا أخذا من المرأة المعلقة التي لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى * الرابع قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها نحو فلينظر أيها أزكى طعاما فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم أما ترى أي برق ههنا (لعلم عرفان وظن تهمه تعدية لواحد ملتزمه) نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا أى لا تعرفون وتقول سرق مالي وظننت زيدا أى اتهمته

(قوله والمعلق عامل فى المحل) أى فى محل الجملة بعد أن كان عاملا فى لفظ كل من الجزئين أو فى محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدماميني ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكا مفعول به أو أن الاصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اه ولا يخفى كفاية الظواهر فى أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ما هي بعد موجعات القلب أو اعتبار ان موجعات القلب فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبي والا لزم عمل أدرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز على ما مر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل ان يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا أو تقديرا نحو الذى مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لانه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثاني فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) أى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين وقوله افعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بأن كان فعلا غير قلبي كما فى الامثلة غير أولم يتفكروا الخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسي وعرف ولم يمثل له الشارح أو لا شيء أصلا كما فى أولم يتفكروا ويختص التعليق فى القسم الاول أعني غير القلبي بالاستفهام بخلاف القلبي هذا هو المناسب لتمثيل الشارح والمغني بقوله تعالى أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة بناء على الظاهر كما قاله الشمني ان ما نافية لكن فى التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الافعال الملحقة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشمني وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شيء بصاحبكم من الجنون أى ليس به شيء منه اه وعليه لا مخالفة فتأمل ﴿ فائدة ﴾ الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد الثاني نحو علمت زيدا أبو من هو وان لم يتعد اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهي فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وان كان يتعدى الى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة حال ورد بأن الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شأن زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسي مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا فى الهمع ومثله فى المغني وزاد أن القول الاخير رد بأن التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل فى محلها النصب على أنه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق عما عن المجرور اذ الاصل أولم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من اضافة الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية وملتزمة نعت تعدية أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمه) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بأن الاولى تتعلق بنفس الشيء وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته والثانية باتصاف الشيء بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم فمعنى علمت أن زيدا قائم علمت اتصاف زيد

بالقيام

واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى وماهو على الغيب بظنين أى بمتهم وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غيرما يتعدى فيه الى مفعولين كما رأيت وانما خص هو علم وظن بالتنبيه لأنهما الأصل اذ غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا كان بمعناهما وأيضاً فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالباً بخلافهما (ولرأى) التي مصدرها (الرؤيا) وهى الحلمية (انم) أى انسب (ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمي) أى انتسب ما موصولة صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لانم وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانم ولعلما متعلق بانتمي وكذلك من قبل والتقدير انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعدية الى مفعولين من الأحكام وذلك لانها مثلها من حيث الادراك بالحس الباطن قال الشاعر

أبوحنش يؤرقني وطلق * وعمار وآونة أثالا

أراهم رفقتي حتي اذا ما * تجافى الليل وانخزل انخزالا

اذا أنا كالذى يجرى لورد * الى آل فلم يدرك بلالا

فهم من أراهم مفعول أول ورفقتى مفعول ثان وانما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لئلا يعتقد أنه أحال على علم العرفانية فان قلت ليس فى قوله الرؤيا نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدر الرأى مطلقاً حلمية كانت أو يقظية قلت الغالب والمشهور كونها مصدراً للحلمية (ولا تجزهنا) فى هذا الباب (بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول)

بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف الى زيد فى نفسه ومعنى عرفت أن زيداً قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضي لا فرق بينهما فى المعنى والفرق فى العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد المتساويين معنى بحكم لفظي (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فمظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد أن ظنيناً ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غيرما) أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالهما فى غيرما يتعديان فيه الى المفعولين (قوله غالباً) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحداً الذى نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما أيضاً فلا يرد علم اذا انشقت شفته العليا فانه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مغتفر لانه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتمي كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الايضاح ويصح كونه مستقراً حالا من علم (قوله من الاحكام) أى الا التعليق والالغاء خلافاً للشاطبي كما فى التصريح وغيره (قوله أبوحنش يؤرقنى الخ) أبوحنش وطلق وعمار وأثالة أشخاص فقوله أثالا مرخم فى غير النداء للضرورة يؤرقنى أى يسهرني وآونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا فى القاموس وقول البعض وأوان جمع آن يخالف المنصوص مع كونه يرده أن فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى أثالا واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل واللام فى لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد والآل بالمد قال فى المصباح هو الذى يشبه السراب اهو السراب كما فى القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء وقال فى القاموس الآل السراب أو خاص بما فى أول النهار اه والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث الدماميني فى الاستشهاد بذلك بأن القصد أنه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتي حالا وضعف بأن رفقتي معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بأن الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر صنيعه أن من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من أنه لغو متعلق بانتمي (قوله أو يقظية) فى تعبيره باليقظية دون البصرية اشعار بأن الرؤيا قد تكون مصدرا لرأى العلمية والبصرية هذا ومذهب الحريرى والمصنف أن الرؤيا لا تكون الا مصدر الحلمية وعليه لا اشكال (قوله الغالب الخ) أى وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال فى القاموس الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله فى هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما أما فى الثاني فظاهر وأما فى الاول فلأن الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول فى غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقاً وينبغى أن محل امتناع الحذف اذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم أما اذا أريد ظننت ظنا عجيباً أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد اعلام السامع بتجدد الظن أو العلم أو ابهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغى الجواز أفاده الروداني ومما يجوز الحذف أيضاً تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت فى

و يسمى اقتصاراً أما الثانى فبالاجماع وفى الاول وهو حذفهما معاً اقتصاراً خلاف فمن سيبويه والأخفش المنع مطلقا كما هو ظاهر اطلاق النظم وعن الاكثر الجواز مطلقا تمسكا بنحو أعنده علم الغيب فهو يرى أى يعلم وظننتم ظن السوء وقولهم من يسمع يخل وعن الاعلم الجواز فى أفعال الظن دون أفعال العلم أما حذفهما لدليل ويسمى اختصاراً فجائز اجماعا نحو أين شركائى الذين كنتم تزعمون وقوله

باى كتاب أم باية سنة * ترى حبهم عارا على وتحسب

وفى حذف أحدهما اختصارا خلاف فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور من ذلك والمحذوف الاول قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فى قراءة تحسبن بالياء آخر الحروف أى ولا تحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيراً ومنه والمحذوف الثانى قوله

ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غيره واقعا منى (وكتظن) عملا ومعنى (اجعل) جوازاً (تقول) مضارع قال المبدوء بتاء الخطاب فانصب به مفعولين (ان ولى *

الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى التسهيل (قوله و يسمى اقتصاراً) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصاراً الاقتصار على نسبة الفعل الى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى الى واحد فى صورة حذف أحدهما فعلم أن الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيانيين على أن المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظرهم الى المعانى الحاصلة فى الحال ونظر النحاة الى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق فى المغنى البيانيين و يحتمل أن الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتجه عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وأن الأولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله أما الثانى فبالاجماع) انما أجمع هنا واختلف فيما بعده لأن المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيداً قائما فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال فى الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصاراً واختلف فى حذف أحدهما اختصاراً لأن المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصاراً واختلف فى حذفهما اقتصارا (قوله مطلقاً) أى فى أفعال العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل الأعلم الآتى (قوله فهو يرى) أى ما يعتقده حتما وقد يقال كما فى الرودانى ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهاليهم منتفيا أبداً وظن السوء مفعول مطلق ولى فى كون الحذف هنا لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبداً وزين ذلك فى قلوبكم يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو أن لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموعه حتما وجعله جماعة كالرضى من الحذف لدليل قال الرودانى و ينبغى أن لا يختلف فى أنه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الأول وحال التخاطب دليل على الثانى وما قيل لا دلالة فيه على الثانى قطعا مكابرة لمقتضى الذوق السليم اه ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على أن المعنى من يسمع خيراً يحصل له خيلة أى ظن بتنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الأعلم الجواز فى أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اه تصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركائى أو تزعمون أنهم شركائى جريا على الأكثر من تعدى زعم إلى أن وصلتها ولا يرد أن الكلام فى حذف المفعولين لا فى حذف ما يسد مسدهما لأن ما يسد مسدهما بمنزلتهما (قوله وتحسب) جمل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى قاله الرودانى (ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو خيراً) هو ضمير فصل والمفعول الأول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون به و يصح تقديره بخلهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن بخل الذين يبخلون الخ (قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبنى على أن منى متعلق بنزلت وهو الظاهر أما على أنه مفعول ثان لتظن أى فلا تظنى غيره كائناً منى فليس منه فقول الشارح أى لا تظنى غيره واقعاً منى موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله الأول تقول (قوله عملا ومعنى) أى عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الأول دون الثانى (قوله جوازاً) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن اذا حكى به كان بمعنى التلفظ كما فى الرودانى (قوله مضارع قال) وألحق به السيرافى قلت بالخطاب والكوفيون قل بالأمر كما فى التصريح (قوله بتاء الخطاب) أى

لا بقيد

مستفهما به) من حرف أو اسم (ولم ينفصل) عنه (بغير ظرف أو كظرف) وهو الجار والمجرور (أو عمل) أى معمول (وان ببعض ذى) المذكورات (فصلت يحتمل) فمن ذلك حيث لا فصل قوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقى * اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت

وقوله

متى تقول القلص الرواسما * يدنين أم قاسم وقاسما

ومنه مع الفصل بالظرف قوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة * شملى بهم أم تقول البعد محتوما

ومنه مع الفصل بالمعمول قوله

أجهالا تقول بنى لؤى * لعمر أبيك أم متجاهلينا

فان فقد شرط من هذه الاربعة تعين رفع الجزأين على الحكاية نحو قال زيد عمرو منطلق و يقول زيد عمرو منطلق وأأنت تقول زيد منطلق وأأنت تقول زيد منطلق ﴿تنبيه﴾ زاد السهيلى شرطا آخر وهو أن لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال هذا كله فى غير لغة سليم (وأجرى القول كظن مطلقا) أى ولو مع فقد الشروط المذكورة (عند سليم نحو قل ذا مشفقا) وقوله قالت وكنت رجلا فطينا

لا بقيد الافراد والتذكير دماميني (قوله مستفهما به) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماميني وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو * متى تقول القلص الرواسما * البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به ما يعم المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهذا تقول زيدا ضاربا والمعمول غير المفعول كالحال نحو أراكبا تقول زيدا آتيا أفاده سم (قوله وان ببعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها كالفصل ببعضها على ما بحثه سم قال لان الاصل فى ضم الجائز الى الجائز الجواز قال يس والاقرب أنه احتراز عن الفصل بكلها قال و يشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات وعلى هذا يندفع أن قوله وان ببعض ذى الخ حشو لانه لم يفد زيادة على ما قبله (قوله علام تقول الخ) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها وأطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا ضربه و وخزه اهـ قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه بالرمح ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى الامر أخذ فيه ودخل وطعن فيه بالقول وعليه طعنا وطعانا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الاخير من باب منع فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق اهـ بالمعنى واذا الاولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للم أطعن والمعنى باى حجة احمل السلاح اذا لم أقاتل عند كر الخيل (قوله القلص) بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة الرواسم جمع راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء كذا فى القاموس (قوله أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزماني ومثال الفصل بالظرف المكاني أعندى تقول زيدا جالسا (قوله شملى) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا وشملا وشمولا اذا عمهم كما فى القاموس وفى شواهد العيني هو الاجتماع وفي المصباح جمع الله شملهم أى ما تفرق من أمرهم وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله وأأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدا فان جعل فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا فى التوضيح واستشكله فى التصريح بما نقله عن الموضح فى الحواشي من أن الحكم انما هو المذكور وأما المضمر فلا عمل له فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعده من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه فيشترط فى الاستفهام أن لا يكون بهل لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذى عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور فالاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه الاكثر بنحو قوله * فمتي تقول الدار تجمعنا * بنصب الدار على أنه المفعول الاول وتجمعنا فى موضع الثاني فقد عمل تقول مع استقباله لان متي ظرف مستقبل متعلق به و بحث فيه الموضح والدماميني وغيرهما بانا لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بان الفعل على هذا البحث ليس هو المسؤل عنه قال الدماميني فان قيل المسؤل عنه هو ما يلى أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك فى الهمزة وأم وهل على ما فيه لانها أحرف لا موضع لها من الاعراب فاما الاسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذلك هو المسؤل عنه (قوله وفى شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة أن هذا شرط آخر غير ما ذكره فى التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام الشارح بان المعنى وفسره فى شرحه بان يكون الخ (قوله و أجرى القول كظن مطلقا * عند سليم) وهل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى

هذا لعمر الله اسرائينا
﴿تنبيه﴾ على هذه
اللغة تفتح أن بعد
قلت وشبهه ومنه قوله
اذا قلت اني آيب أهل
بلدة وضعت بها عنه
الولية بالهجر اه
﴿خاتمة﴾ قد عرفت
ان القول انما ينصب
المفعولين حيث تضمن
معنى الظن والا فهو
وفروعه مما يتعدى
الى واحد ومفعوله
اما مفرد وهو على نوعين
مفرد فى معنى الجملة نحو
قلت شعرا وخطبة
وحديثا ومفرد يراد به
مجرد اللفظ نحو يقال له
ابراهيم أى يطلق عليه
هذا الاسم ولو كان
مبنيا للفاعل لنصب
ابراهيم خلافا لمن منع
هذا النوع وممن أجازه
ابن خروف والزمخشرى
واما جملة فتحكى به فتكون
فى موضع مفعوله والله
أعلم ﴿أعلم وأرى﴾
(الى ثلاثة) من المفاعيل
(رأى وعلما) المتعديين
الى مفعولين (عدوا
اذا) دخلت عليهما همزة
النقل و (صارا أرى
وأعلما) لان هذه الهمزة
تدخل

يضمنوه معنى الظن قولان اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اهسم ووجه الاستدلال أنه ليس المعنى على الظن لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائين لانها تعتقد فى الضباب أنها من مسخ بنى اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائين فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لأنه لغة فى اسرائيل اه تصريح (قوله هذا) اشارة الى ضب صاده الاعرابي قائل هذا البيت والضمير فى قالت الى امرأته اسرائينا أى من ممسوخ بنى اسرائين لغة فى اسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن البصريين الفتح اذا أجرى مجرى الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح أن) أى جوازا لما مر أن الحكاية جائزة حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب أهل بلدة) أى الى أهل بلدة اسم فاعل من أبت الى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا فى شواهد العينى وفى القاموس أنه بمعنى رجع وضمير عنه يعود الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره (قوله حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكتظن عمرا ومعنى أن يقول حيث كان بمعنى الظن لايهام عبارته أن القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الأصلى أيضا (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل ابراهيم فى الآية منادى أو خبر المبتدا محذوف (قوله واما جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما فى قالوا سلاما قال سلام أى سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام والا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية بما لم يتلفظ به قبل كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر واعلم أن الاصل فى الحكاية بالقول أن يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو كذا فى الهمع وقال الرضي فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد واذا قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد أنا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكي وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غائبان اه وصريح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنوانى والظاهر أن العكس كذلك قال فى الهمع وتحكي الجملة الملحونة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغي أن يلتزموه فى الملحونة اه والوجه عندى الجواز اذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (قوله فى موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم

﴿أعلم وأرى﴾

كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بان فيها موافقة الترجمة لما بعدها فى الترتيب ووجهت الاولى بان المخالفة ليتعادل كل من أرى وأعلم اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى فليست احداهما تابعة فى العمل للاخرى فليست احدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها (قوله رأى)

على الفعل الثلاثى فيتعدى بها الى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد وأجلست زيدا او يزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة ورأيت الحق غالبا وأراني الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا وأعلمني الله الصدق نافعا (وما) حقق (لمفعولى علمت) ورايت من الاحكام (مطلقا * للثان والثالث) من مفاعيل أعلم وأرى (أيضا حققا) فيجوز حذفهما معا اختصارا اجماعا وفى حذف أحدهما اختصارا ماسبق ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا اجماعا وفى حذفهما معا اقتصارا الخلف السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقوله وأنت أراني الله أمنع عاصم * وأرأف مستكفى وأسمح واهب وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو أعلمت زيدا لعمرو قائم واريت خالدا البكر منطلق وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا (وان تعديا) أى رأى وعلم (لواحد بلا همز) بان كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فلاثنين به) أى بالهمز (توصلا) لما عرفت فتقول أريت زيدا الهلال وأعلمته الخبر (والثان منهما) أى من هذين المفعولين (كثانى اثنى) مفعولى (كسا) وبابه من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر نحو كسوت زيدا جبة واعطيته درهما (فهو) أى الثاني من هذين المفعولين (به) اى بالثانى من مفعولى باب كسا (فى كل حكم ذو ائتسا) اى ذو اقتداء فيمتنع أن يخبر به عن الاول ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء ثم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أعلم وأرى هذين يعلقان عن الثاني لان اعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهي ملحقة بالقلبية فى ذلك

ولو حلمية نحو اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا (قوله على الفعل الثلاثى) قيد بذلك لأن غير الثلاثي لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان كان متعديا) أى لواحد أو اثنين بقرينة التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لانه الذى يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضا حققا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولى أو حقا متعلق قوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطلق أى تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا بحققا متعلق قوله للثان والثالث أن الاطلاق عن التقييد ببعض الاحوال كبناء اعلم ونحوه للمجهول ردا على من اشترطه لجواز الالغاء والتعليق فى هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لان أصلهما المبتدا والخبر كمفعولى علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أى مع ذكر الاول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففى التصريح أما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة اذ الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفى حذف أحدهما اختصار ماسبق) أى من الحذف ووجه القول بالمنع مافى أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه فى الباب السابق (قوله وفى حذفهما معا الخ) قال سم قضيته أن المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الاول بخلافه هناك على ان الفائدة تحصل بدون ذكر الاول ايضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت أراني الله الخ) الاصل اراني الله اياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول الثاني أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدأ والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما فى العينى أى مطلوبا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف احدهما فقط اختصاراً على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بان المسموع تعدية علم بمعنى عرف الى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها لا بالهمزة وأجيب بأن فى كلام الشاطبي دلالة على سماع تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيداً جبة جائز وتوصلا اما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج الى تقدير قد عقبها بخلاف الاول (قوله لما عرفت) أى فى الباب الاول (قوله اثنى مفعولى) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعاً لما قد يتوهم من ان التشبيه فى بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر * ومن يعلق ههنا فما أسا * لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو ائتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكأن هذا حكمة اقتصار الناظم على الثانى لانه لو شبه المفعولين بمفعولى كسا لتوهم انه من تشبيه المجموع بالمجموع وانه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل أن الاول لا يكون جملة قاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الالغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا كما تقول زيد أدرهما أعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثانى

ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى رب أرنى كيف تحي الموتى (وكارى السابق) المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام (نبأ) و (اخبرا) و (حدث) و (أنبأ) و (كذاك خبرا) لتضمنها معناه كقوله نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدى الى غرائب الاشعار وكقوله وماعليك اذا أخبرتنى دنفا وغاب بعلك يوما ان تعودينى وكقوله أومنعتم ماتسئلون فمن * حدثتموه له علينا الولاء * وكقوله وأنبئت قيسا ولم أبله كازعموا خير أهل اليمن وكقوله وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من أهلى بمصر أعودها ﴿ تنبيه ﴾ دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة الى ماينشأ عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذى لا يتعدى ان دخلته همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدى الى ثلاثة اذا صغته للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد فان كان المصوغ المفعول من باب أعلم لحق بباب ظن وان كان من باب ظن لحق بباب كان النقل وكالمصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع اه ﴿ خاتمة ﴾ أجاز الاخفش أن يعامل غير علم ورأى من اخواتهما القلبية الثنائية معاملتها فى النقل

عن الاول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على أن الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به فى قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية احيائك الموتى فظهر ان أرني كيفية احيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وان سبك جملة تحيي باحياء لكونها مضافا اليها أفاده الرودانى وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بان جملة تحيي الموتى يحتمل كونها في تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه ان الكيفية ليست مصدرا (قوله نبا وأخبرا الخ) قال شيخ الاسلام اعلم ان نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل فى كلام العرب الا وهي مبنية للمفعول اه وقد وقع فى القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل اليها واحد صريح واثنين سد مسدها ان المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها فى قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم الاية الا أن يقال مراد شيخ الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفى الدمامينى من ألحق هذه الافعال باعلم ليس قائلا بان الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت فى لسانهم ماينقل عنه ماذكر وانما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى اعلم وفى قول الشارح لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفي التصريح عن الناظم أن أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر اذ الحال قيد في عاملها على معنى فى فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمرو فى حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الاخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما الخبر به من احوال عمرو مع أن هذا هو المطلوب دون ذاك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فان له نظائر كثيرة فاعرفه (قوله نبئت زرعة الخ) التاء نائب فاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الى الخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذى كان يسفه عليه فى أشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكارى أى أى شيء عليك وقوله أن تعودينى أى فى أن تعودينى متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض ان تعودينى مفعول لعليك فاسد (قوله ماتسئلون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم ابله) أى أجربه كما زعموا أى بلوا كالبلو الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلي أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فاقبلت (قوله فالذى لا يتعدى الخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة الخ ولم يقل والذى يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذى يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الاول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة الخ (قوله لحق بباب ظن) أى فى التعدى الى اثنين لا في سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان فى باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كاعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ومطاوع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدى الى واحد لازم ككسرته فانكسر (قوله الثنائية) أى المتعدية الى اثنين أما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى فى

الى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه أظننت زيدا عمرا فاضلا وكذلك أحسبت وأخلت وأزعمت ومذهبه فى ذلك ضعيف لان المتعدى بالهزة فرع المتعدى بالتجرد وليس فى الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضي هذا أن لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلها فقبل ووجب ان لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ما سمع ولو ساغ القياس على أعلم وأرى لجاز ان يقال ألبست زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجماعا والله أعلم

﴿الفاعل﴾ (الفاعل) فى عرف النحاة هو الاسم الذى أسند اليه فعل تام أصلى الصيغة أو مؤول به (كمرفوعى الفعل والصفة من قولك (أتي زيد منيرا وجهه نعم الفتى) فكل من زيد والفتى فاعل لانه أسند اليه فعل تام أصلى الصيغة الا أن الاول متصرف والثانى جامد ووجهه فاعل لانه أسند اليه مؤول بالفعل المذكور وهو منيرا فالذى أسند اليه فعل يشمل الاسم الصريح كما مثل والمؤول به نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا والتقييد بالفعل يخرج المبتدأ

النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ما ينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب فى جواب النفى (قوله ووجب ان لا يقاس عليهما) لان الخارج عن القياس لا قياس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه أن نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على اعلم وارى لان لبس متعد لواحد فالهمزة انما تعديه الى الثانى فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة

﴿الفاعل﴾

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فمن أوجد الفعل (قوله اسند اليه فعل) أى على وجه الاثبات أو النفى أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيد وان ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الاسناد الاسناد أصالة فخرج من التوابع البدل والمعطوف بالحرف لأن الاسناد فيهما تبعى قال يس على انا لا نسلم الاسناد فى البدل بناء على ان عامله مقدر من جنس الأول قال شيخنا أى فالمذكور لم يسند اليه أصلا وكلامنا فيه لا فى المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد الاسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال الشارح فى شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا القيد لأن المخرج به وهو اسم كان خرج بقيد أسند اليه فعل لأن اسم كان لم يسند اليه كان لأن معناه ليس منسوبا اليه وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قدمناه فى باب كان وأخواتها (قوله أصلى الصيغة) المراد باصالتها عدم تحويلها الى صيغة ما لم يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لان الفعل فيهما ليس اصلى الصيغة لان الصيغة الأصلية بفتح فكسر نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال اللقانى كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على بعض (قوله أو مؤول به) أى الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتى ومعنى كونه مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمرفوعي أتي) عد فاعلى أتى ونعم واحدا كما اشار اليه الشارح لأن الرافع فى كل فعل (قوله الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير فى نحو قاما وقم (قوله والمؤول به) أى لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا ان المفتوحة وأن الناصبة للفعل وما دون كى ولو فلا يؤول للفاعل بالاسم من غير سابك عند البصريين وانما يقدر منه أن الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا فى التصريح واستثنى الدمامينى باب التسوية ان جعلنا سواء فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح ان الفاعل لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو يعجبنى يقوم زيد وظهر لى أقام زيد بدليل ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا حجة فيهما أما الاول فلاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به في قوله ✽ بدا لى من تلك القلوص بداء ✽ وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لان المفسر هنا فى الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذى هو خبر وهذا المعنى هو سجنه عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذى بدا لهم كذا فى المغنى وأما الثانى فلما يأتى وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بمعلق وقال الدمامينى تبعا للمغنى تقع ان كان التعليق بالاستفهام كالمثال الثانى والآية الثانية لان الاسناد حينئذ فى الحقيقة الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لى جواب اقام زيد وهذا التقدير لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اه فالاقوال أربعة وصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها (قوله يخرج المبتدأ) أورد عليه انه يدخل فى

(قوله عد الخ) أظهر منه ان قوله نعم الخ لم يقصد به التمثيل للفاعل بل قصد به التعميم فى العامل

و بالتام نحو اسم كان وباصلى الصيغة (٣٠) النائب عن الفاعل وذكر أو مؤول به لادخال الفاعل المسند اليه صفة كمثل أو مصدر أو اسم فعل أو ظرف أو شبهه ﴿ تنبيه ﴾ للفاعل احكام اعطى الناظم منها بالتمثيل البعض وسيذكر الباقى * الأول الرفع وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء أو بمن أو الباء الزائدتين نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو وكفى بالله شهيدا وقوله الم ياتيك والانباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد ويقضي حينئذ بالرفع على محله حتى يجوز في تابعه الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل نحو ماجاءنى من رجل كريم وكريم وماجاءنى من رجل ولا امرأة ولا امرأة فان كان المعطوف معرفة تعين رفعه نحو ماجاءني من عبد ولا زيد لان شرط جر الفاعل بمن ان يكون نكرة بعد نفى أو شبهه * الثانى كونه عمدة لايجوز حذفه

قوله أو مؤول به فان زيد من زيد قائم أسند اليه مؤول بالفعل وأجاب سم بان المتبادر من قوله أسند اليه فعل أو مؤول به مايكون المسند فيه ماذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع الضمير المستتر فيه (قوله وباصلى الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه فاعلا يحذف هذا القيد كما أن من يسمى اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام الشارح مبنى على الصحيح أن صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم اما على القول بانها صيغة أصلية فيحتاج الى ابدال قولنا أصلى الصيغة بقولنا على طريقة فعل (قوله صفة) المراد بها مايشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كاسد بمعنى شجاع (قوله أو مصدر) لعله اراد به مايشمل اسم المصدر فالمصدر نحو اعجبنى ضرب زيد الأمير واسمه نحو اعجبنى عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف نحو اعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو أفى الله شك وهذا بحسب الظاهر والا ففى الحقيقة العامل فى الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) اى سبعة بحسب ماذكره المصنف والشارح لكن من احكامه مالم يذكراه كوحدته فلا يتعدد فالفاعل فى نحو اختصم زيد وعمرو المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا فى اجزائه لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل فى اجزائه واما قوله * فتلقفها رجل رجل فالاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل واقيم الحال مقامه (قوله باضافة المصدر) أى المصدر المضاف أو الباء سببية ليجرى كلامه على الاصح من أن العامل المضاف وماذكره الشارح من تسمية المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الى أن المجرور بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن او الباء الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما توعدون (قوله بما لاقت) فالباء زائدة وما فاعل يأتيك وجملة والانباء تنمي أى تشيع حالية (قوله على محله) جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل وايد بعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب فى آخر الكلمة وهذا قول الاكثر والثانى أنه تقديرى لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وايد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة بكذا محلا أنها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه أن المحلى لا يكون فى المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديرى بان المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الأخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الأخير ويمكن اجراء كلام الشارح على هذا القول بان يراد بالمحلى ماقابل اللفظي (قوله حتى يجوز) حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق أحسن منه أن يقال الفرق ضعف الجار في الاول لكونه حرفا زائدا وقوته فى الثانى لكن فى حاشية شيخنا أن ما اضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز فى تابعه الرفع والجر ولو كان معرفة اه وهذا هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع ماجر ومن * راعى فى الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ماقاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا اذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل أو لكن لانهما بعد النفى والنهى لاثبات الحكم لما بعدهما نعم ان قصد ببل نقل النفى لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة لايجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا وعدهما فى باب النائب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ماهنا أن العمدية لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل كما فى التسهيل ويستثنى

قوله كوحدته) لان الاثر الواحد لا ينشأ الا من واحد

(قوله فالفاعل الخ) فيه ان الثانى تابع كما مر وتوقف معنى الفعل على شيء آخر لا يمنع التبعية

(قوله فحذف الفاعل) فيه ان المعتبر الظاهر فيكون الثاني تابعا باسقاط العاطف ولو كان من باب الحذف لذكر فى المواضع الآتية من

من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضرباً زيداً أو اطعام في يوم بناء على ماذكروه من عدم تحمله الضمير لجوده وذهب السيوطي الى أنه فى مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا أول بمشتق تحمل وضرباً زيداً في معنى اضرب واطعام فى معنى أن يطعم وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون فى نحو ولا يصدنك وكون الفاعل فيه محذوفاً لعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفاً بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم فحذف فاعل الثانى والاستثناء المفرغ نحو ماقام الا زيد الاصل ماقام أحد الا زيد وفى استثناء هذين نظر أما التعجب فلاحتمال أن الفاعل ضميراً استتر حين حذفت الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكان المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع عن الدماميني ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل بزيد على أن يكون الاصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى أسمع بهم وأبصر اه وهو نص فيما قلناه أولاً فلله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد الا وهو مذكور وكون الاصل ماقام أحد الا زيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النحاة إلى الألفاظ قال يس وبقى سادس وهو ماقام وقعد الا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الاضمار فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له اه وقد يقال يضمر فى أحدهما مع الاتيان بالا أخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله لأن الفعل وفاعله الخ) مقتضاه أنه لا يجوز حذف الفعل مع أنه يجوز لقرينة فالأولى أن يعلل بأن مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه قيام العرض بنفسه هكذا ينبغي تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله تمسكا بنحو قوله فان كان الخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازاً وفاعل يرضيك أيضاً وان لم يتعرض له الشارح فى التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان وحتي للغاية بمعنى الى كما فى العيني وقطرى بفتح القاف والطاء رجل خارجى (قوله على أن التقدير فان كان هو) أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام لا محذوف (قوله وجوب تأخيره) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما في نحو وان أحد الخ) أى على الاصح من أن جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها اسمية فاجازوا كون أحد مبتدأ مخبراً عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتي) من أن الاصل فى الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك أصالة الفعل فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية فى الآية الثانية بان مرجح الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الروداني بأن مرجح الفعلية أقوى لأنه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل) أى بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما فى علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف بما كقلما وكثرما وطالما كذا قالوا قال الشاطبي وهو غير متعين فى قلما لانها تستعمل للنفى المحض فيمكن ان تكون حرفاً نافياً كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفى المحض أى غالباً وقد تستعمل لاثبات الشيء القليل كما قاله الرضي وعندى أن ما مصدرية هي وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل ثم رأيته فى المغنى عن بعضهم وذكر فيه أن الفعل المكفوف بما لا يليه الا جملة فعلية صرح بفعلها وان ايلاءها فعلا مقدراً يفسره المذكور في قول الشاعر

صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضاً الفعل المؤكد كما فى أتاك أتاك

لأن الفعل وفاعله كجزأى كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وأجاز الكسائي حذفه تمسكا بنحو قوله

فان كان لا يرضيك حتى تردني
الى قطرى لا اخالك راضيا

وأوله الجمهور على أن التقدير فان كان هو أى ما نحن عليه من السلامة * الثالث وجوب تأخيره عن رافعه فان وجد ماظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً وكون المقدم اما مبتدأ كما فى نحو زيد قام واما فاعلا لمحذوف الفعل كما فى نحو وان أحد من المشركين استجارك ويجوز الأمران فى نحو أبشر يهدوننا أأنتم تخلقونه والأرجح الفاعلية لما سيأتي فى باب الاشتغال والى هذا الثالث الاشارة بقوله (وبعد فعل)

أى وشبهه (فاعل) فاعل مبتدأ خبره فى الظرف قبله أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فان ظهر) فى اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فهو) ذاك (والا) أى وان لم يظهر فى اللفظ (فضمير) أى فهو ضمير (استتر) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من أن الفعل وفاعله كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء

ما للجمال مشيها وئيداً ... أجندلا يحملن أم حديداً

وأوله البصريون على أن مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون او يوجد وئيداً وقيل ضرورة وقد روى مثلثا الرفع على ماذكرنا والنصب على المصدر أى تمشي مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال (وجرد الفعل) من علامة التثنية والجمع (اذا ما أسندا * لاثنين) كفاز الشهيدان و يفوز الشهيدان (او جمع كفاز الشهدا) ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة وقد يقال على لغة قليلة (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون و يسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله

وهذا

اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أى وشبهه) وانما خص الفعل بالذكر لانه الاصل ويحتمل أن المراد الفعل اللغوى أى و بعد مفهم فعل الخ فلا اقتصار فى كلامه (قوله فاعل مبتدأ) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه كما مر فى محله عن الشمنى أن يكون ما أضيف اليه الظرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لأن المراد كما أسلفناه و بعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله فان ظهر) أى الفاعل فى المعنى أى داله والمراد بالفاعل فى المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذاك أى الفاعل فى الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى وفيه أن مرجع الضمير الفاعل في قوله و بعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التأخير عن الفعل اللهم الا أن يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز أنه محذوف فاعرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تمييز المبتدأ من الفاعل فى نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف فى التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفى كلام الدماميني مايفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الأعلم وابن عصفور فى قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه فى الجملة اه وكذا فى التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيها فاعلا للحال أعنى وئيدا ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدأ وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهى التأنى والجندل الحجر وانما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الجار والمجرور على هذا التقدير رافع الاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه في المغنى أنه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يقال هذا القول لا يظهر لان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا (قوله على ماذكرنا) أى من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام ففى قوله الفعل ما تقدم فى قوله و بعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو و بكر ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لانها لم تسمع في ذلك وضعفه فى المغنى بأنه اذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشرى في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة (قوله على لغة قليلة) فى الدماميني ينبني على هذه اللغة ترك العلامة جوازا فى قولك قام اليوم أخواك ووجوبا فى قولك ماقام الا أخواك كما يفعل فى علامة التأنيث أى على أحد القولين فى الفصل بالا كما يأتي وانه اذا قيل قاما وقعدا أخواك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الا أنها فى المهمل ضمير وفى المعمل علامة وجوز فى المغنى فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين فى الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر فى المهمل قال

تولى قتال المارقين بنفسه ✻ وقد أسلماه مبعد وحميم وقوله نسيا حاتم وأوس لدن فا ✻ ضت عطاياك يا ابن عبد العزيز وقوله ينصرونك قومي فاعتززت بنصرهم ✻ ولو انهم خذلوك كنت ذليلا وقوله يلومونني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعذل وقوله رأين الغواني الشيب لاح بعارضي ✻ فاعرضن عني بالخدود النواضر و يعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار أخرجه مالك في الموطأ ثم قال لكنني أقول في حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو (للظاهر بعد مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء في قامت هند على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال أو التقديم والتأخير لان الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت أسماء لزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا

وهذا أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجي هم والمناسب أن يكون هم مبتدأ مؤخرا ومخرجي خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناظم سابقا

والثان مبتدا وذا الوصف خبر ✻ ان في سوى الافراد طبقا استقر

(قوله تولى) أي مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماه أي خذلاه وأسلماه الى عدوه والمبعد قال في التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب اه والظاهر أنه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم القريب كما في التصريح أو الصاحب الذي يهتم بصاحبه كما في غيره والبيت رثاء فيه بعد موته (قوله أكلوني البراغيث) عبر بأكلوني مع أن حقها أكلتني أو أكلنني لان الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدي المعبر عنه بالاكل مجازا كذا في شرح الجامع والمغني (قوله يتعاقبون) أي تأتي طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكنني أقول الخ) تبع فيه المرادي قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلي وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لانه حديث مختصر) أي من الراوي يعني أن الراوي اختصر اللفظ النبوي الذي هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوي ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو في يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجمل في ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو في المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله البهوتي دافعا به بحث سم بان اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر أي فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما في كلام البهوتي من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل ما رواه البزار في صحيح البخاري (قوله مجردا) أي من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان لله ملائكة الخ) لم يذكر تمام الحديث لاخذه مما سبق (قوله أزد شنوءة) حي من اليمن ويقال أيضا أسد شنوءة بالسين المهملة بدل الزاي وقد وجد كذا في بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل في نحو ما قاما الا هما وانما قاما هما (قوله حمل جميع ما جاء الخ) أي ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمت التاء الخ) الفرق بينها و بين علامتي التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب أنهما قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث و بالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام قاله سم (قوله لزم) أي عند هؤلاء الاقوام المخصوصين (قوله واما اسناد الفعل مرتين) أي ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن يقول لا نسلم هذه الدعوى وأي مانع من القول باحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك

(ويرفع الفاعل فعل أضمرا) أي حذف من اللفظ اما جوازا كما اذا أجيب به استفهام محقق (كمثل زيد في جواب من قرا) اذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله أي خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم وقوله

ليبك يزيد ضارع لخصومة
ومختبط مما تطيح الطوائح

ببناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لأفعال محذوفة كأنه قيل من يسبح ومن يوحي ومن يزينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحي الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفة لاعتضاد التقدير الاول بما رجحه أما الآية الاولى فلثبوته فيما يشبهها وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفيما هو على طريقتها وهو قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير وأما البواقي فبالرواية الاخرى وهي رواية البناء للفاعل نعم في غير ماذكر يكون الحمل على الثاني أولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف بخلاف الفعل فانه غير الفاعل أو أجيب به نفي كقوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه * من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد أي بل عراه أعظم الوجد أو استلزمه فعل قبله المراد

عقلا اذا اتحد الفاعلان في المعنى كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أي ملفوظ بدالة وان كان في حيز شرط لم يوجد مدلوله في الخارج كما في ولئن سألتهم من خلق السموات والارض وقوله أو مقدر أي غير ملفوظ بداله (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ماقبلها ولذلك أبهم القارئ (قوله ضارع) أي مسكين لخصومة علة للفعل المحذوف ومختبط أي محتاج ومامصدرية أي من أجل اطاحة الاشياء المطيحة اي المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا (قوله لأفعال محذوفة) أي قياسا على الأصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجل على أن رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السيد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام بالفعل اولى فاختصر وأتى بلفظ من الدلالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا لمانع هنا منه كما في آية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص هنا أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الروداني تبعا لحفيد السعد أن المسؤل عنه بالهمزة مايليها ففي أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه أو ان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثاني أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سئل عن الفاعل آلله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم أن من خلق بمعنى أخلق انهم لا يشكون في صدور الخلق ولا في أن الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ في معنى آلله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال في الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا أن في رعايتها بايراد الجواب جملة اسمية ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أي لان التقوية شأن مايشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فلثبوته فيما يشبهها) وجه الشبه ان كلا سؤال عن خالق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على أنه مبتدأ وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو على طريقتها) من حيث ان كلا سؤال عن شيء ولكون التناسب بين الآية الاولى والآية التي شبهها بها أتم منه بين الاولى وآية قال من يحيي العظام عبر في الاول بالشبه دون الثاني (قوله وأما البواقي) أي وأما اعتضاد التقدير الاول في البواقي الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أي بالحمل عليها (قوله نعم في غير ماذكر) أي في غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه فاعلا مرجح وغير ماذكر كزيد في جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا وأما تمثيل البعض بذلك في جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه فقط (قوله أو أجيب به نفي) عطف على قوله أجيب به استفهام والظاهر ان

المراد النفى بالجملة الفعلية كما فى الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون المرفوع فاعلا كما لو قيل
تجلدت حتى قيل لا وجد عنده * فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد
فلا رجح أن التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله أسقى الاله الخ) العدوات بضمتين جمع عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام أياما والغادى الآتى فى الغداة والأجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك السواد شديده والشاهد فى قوله كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه أسقى تقديره سقى ما ذكر كل الخ على الاسناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال أسقى بمعنى سقى أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله واما وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله أو ملابسه) أى الضمير عطف على قوله ضميره وقد مثل للامرين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تأنيث الخ) هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى الماضى) أى وجوبا أو جوازا على التفصيل الآتى وكالماضى الوصف نحو أقائمة هند وقوله لانثى أى مسند الانثى والمراد بالانثى المؤنث حقيقة أو مجازا أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما كالمضاف الى المؤنث (قوله لتدل على تأنيث الفاعل) أى من أول الامر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التى فى الفاعل على أنه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة وأيضا فى عدم الاكتفاء بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك نائب الفاعل واسم كان لكان أحسن الا أن يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء الخ) فان قلت يلزم الحاق التاء لما هو كحشو الكلمة فهلا ألحقت بالفاعل لانه الآخر قلت لما كان بعض أفراد الفاعل تأنيثه لفظى كفاطمة لحقت التاء الفعل لئلا يلزم اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتف فى هذا البعض بتائه لما ذكرناه قريبا (قوله وسواء فى ذلك) أى فى تلو تاء التأنيث الماضى (قوله التأنيث الحقيقى) معنى حقيقية التأنيث حقيقية اطلاق المؤنث على الشئ ومعنى مجازيته مجازية اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن فان تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت امرأة هند لان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كما فى الدمامينى وغيره لكن لا تلزم التاء فى فعله بل تجوز لما ستعرفه فى قول المصنف والحذف فى نعم الفتاة الخ وانما لزمت مع المضمر لخفاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر نحو هند قامت هى وزيد كما يلزم فى نحو قامت هند وزيد كما يلزم التذكير فى عكسه نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله بالباء نحو كفى بهند لانه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الاول عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على أحراح حذفت لامه اعتباطا وجمل كيد ودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين الكلمة (قوله أى فرج المراد به كما فى يس المحل المعد للوطء فيه ولو دبرا فقط كما فى الطير وبه يجاب عن ايراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع أن الحكم عام لذات الفرج مطلقا نعم قال فى النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة وحمامة فان التاء تلحق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا أو أنثى بلا خلاف قال ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى اهـ (قوله وهو المؤنث الحقيقى) أى تأنيثا معنويا

كقوله أسقى الاله عدوات الوادى * وجوفه كل ملث غادى كل أجش حالك السواد أى سقاها كل أجش واما وجوبا كما اذا فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند الى ضميره أو ملابسه نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام أبوه أى وان استجارك أحد استجارك وهلا لابس زيد قام أبوه الا أنه لا يتكلم به لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلا يجمع بينهما (وتاء تأنيث تلى الماضى اذا * كان لانثى) لتدل على تأنيث الفاعل وكان حقها أن لا تلحقه لان معناها فى الفاعل الا أن الفاعل لما كان كجزء من الفعل جاز أن يدل ما اتصل بالفعل على معنى فى الفاعل كما جاز أن يتصل بالفاعل علامة رفع الفعل فى الافعال الخمسة وسواء فى ذلك التأنيث الحقيقى (كابت هند الاذى) والمجازى كطلعت الشمس (وانما تلزم) هذه التاء من الافعال (فعل) فاعل (مضمر متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقى كهند قامت والهندان قامتا أم مجازى كالشمس طلعت والعينان نظرتا (أو) فعل فاعل ظاهر متصل (مفهم ذات حر) أى فرج وهو المؤنث الحقيقى كقامت هند وقامت الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام والهندان قاما والشمس طلع والعينان نظر او قام هند وقام الهندان وقام الهندات وقد أفهم ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين

فلا تلزم في المضمر المنفصل نحو هند ماقام الا هي وماقام الا أنت ولا في الظاهر المجازي التأنيث نحو طلع الشمس ولا في الجمع غير مذكر على ما سيأتي بيانه ﴿ تنبيهان ﴾ الاولى يضعف اثبات التاء مع المضمر المنفصل * الثاني تساوى هذه التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التأنيث (ترك التاء) كما (في * نحو أتي القاضي بنت الواقف) وقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء وقوله ان امرأ غره منكن واحدة * بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور والاجود الاثبات (والحذف مع فصل بالا فضلا) على الاثبات (كما زكا الا فتاة ابن العلا) اذ معناه ما زكا أحد الا فتاة ابن العلا ويجوز ما زكت نظرا الى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم وقوله فما بقيت الا الضلوع الجراشع * قال الناظم والصحيح جوازه في النثر أيضا وقد قرىء فاصبحوا لاترى الا مساكنهم ان كانت الاصيحة واحدة (والحذف قد يأتي) مع الظاهر الحقيقي التأنيث (بلا فصل) شذوذا حكى سيبويه قال فلانة (مع ضمير ذي) التأنيث (المجاز) الحذف (في شعر وقع) ايضا كقوله المؤنث

فقط كزينب أومعنويا ولفظيا كفاطمة ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما أن المؤنث بالتاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كنملة يؤنث وان أريد به مذكر قاله أبو حيان والحاصل انه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع (قوله فلا تلزم في المضمر المنفصل) أي بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل أما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الى آخره وقول الشارح ولا في الظاهر المجازي التأنيث أي بل تجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر (قوله ولا في الجمع غير مذكر) نحو قام الهنود وذكر هذا في حيز التفريع يدل على ان قوله فلا تلزم في المضمر الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح في التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم في غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعلمه من قول المصنف والحذف مع فصل بالا فضلا * وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل ما لم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هي (قوله في اللزوم) أي باحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أي بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتي أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتي وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) الا المخاطبة والمخاطبتين لان تاءهما للخطاب لا للتأنيث والظاهر ان تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أي بغير الا بدليل ما يأتي وفي التعبير بقد والاباحة اشعار بان الاثبات أجود (قوله كما في نحو) أي كالفصل الذي في نحو أو كالترك الذي في نحو وانما أتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيقي التأنيث وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازي التأنيث أو الاجود الحذف نقل الدماميني عنهم الثاني قال اظهارا لفضل الحقيقي على غيره ثم قال والذي يظهر لي خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغي أن اثبات العلامة أحسن ونازعه سم بان كثرة الاثبات في القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام اياها (قوله مع فصل بالا فضلا) وقيل واجب ومثل الا سوى وغير وان كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه ويدل على انهما مثل الا قوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه ما زكا أحد) أي فالمسند اليه بالنظر الى المعنى الذي هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أي الضلوع المنتفخة الغليظة فتكون الخفيفة قد ذهبت والجمع في هذا البيت وفي آية فاصبحوا لاترى الا مساكنهم وان كان للتكسير الا أن جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به البعض (قوله وقد قرىء الخ) القراءتان المذكورتان في الآيتين ليستا سبعيتين (قوله مع الظاهر الحقيقي التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لانه لم يسمع (قوله بلا فصل) أي لا بالا ولا بغيرها (قوله ذي التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذي الاطلاق المجاز أي الذي يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى ان الاطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر في محله من ان المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز الا مجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير

المؤنث ذي المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فما ترينى) ان شرطية أدغمت في ما الزائدة وجملة ولى لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة أودى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لأجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما فى عالم لوجوب توافق القوافى فى التأسيس كذا قاله العينى وتبعه غيره وهو يتم اذا كان الروى هاء الضمير وهم يأبون كونه رويا كما قرر في محله فينبغي أن يقال لأجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الياء لوجوب توافق القوافى فى الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هي السحابة البيضاء ودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وأبقل ابقالها أى أنبتت البقل كانباتها وقيل التذكير في أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من اعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه وممن نص على أن البيت من هذا القبيل البهاء السبكي في عروس الأفراح فقول التصريح التذكير فى أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء فى ابقالها غير مسلم ونص الدمامينى فى حاشية المغنى على أنه لا يجوز تذكير ضمير حقيقى التأنيث باعتبار التأويل وأنه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به الى أن اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقر فان حكمها كذلك قاله سم قال ابن جني اذا أنثت الجمع أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى إخوتها وذهب الرجال الى إخوتهم كذا في يس والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب كما يعلم مما مر فى القولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا قال الشاطبي ما حاصله أن الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان وكذلك ما جاء من هذا النحو بالألف والتاء نحو لدات حكم التاء معه التخيير اه وفي كلام الشارح في التنبيه الآتي ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيق التأنيث تخرج نحو طلحات وثمرات فيجوز الوجهان فى نحوهما كما قاله المصنف في تسهيله فى الأول والشاطبي في الثانى (قوله حقيق) لا حاجة اليه إذ الفرج لا ينقسم الى حقيقي ومجازى (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن حذف التاء أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالألف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم الجنس الجمعى على ما للدمامينى والذى للسيوطى استواء الامرين فى الأربعة وتقدم رجحان الاثبات في المجازى وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع إحدى اللبن أى فى أصل الجواز فلا يرد اختلافهما فى الرجحان (قوله وقام الهنود) إنما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لأن المجازى الطارئ أزال الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقى فى رجال قاله الدمامينى (قوله لتأوله بالجماعة) أى وهى مؤنث مجازى قال فى شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث فى نحو النساء والهنود حقيقى لأن الحقيقي الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وانما أسندت الفعل الى الجميع لا الى الآحاد اه وفيه عندى نظر لما تقرر من أن الحكم على الجمع من باب الكلية وحينئذ فالفعل يسند في الحقيقة الى آحاد الجمع الا ان يكون كلامه باعتبار الظاهر فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذى اه أى اسم جمع الذى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى كبقر ونحل كما مر (قوله أن يجوز فيه الوجهان) أى لتأتى التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ) أى لأن الواحد كالمذكور وحينئذ وعند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر (قوله وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل انه الزمخشرى

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا
لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

فما ترينى ولى لمة فان الحوادث أودى بها وقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل ابقالها (والتاء مع جمع سوى السالم من * مذكر) والسالم من مؤنث كما مر (كالتاء مع) المؤنث المجازى وهو ما ليس له فرج حقيقي مثل (احدى اللبن) أعنى لبنة فكما تقول سقطت اللبنة وسقط اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال وقامت الهنود وقام الهنود وقامت الطلحات وقام الطلحات فاثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وكذا تفعل باسم الجمع كنسوة ومنه وقال نسوة فى المدينة (تنبيه) حق كل جمع أن يجوز فيه الوجهان الا أن سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح أوجبت التذكير فى نحو قام الزيدون والتأنيث فى نحو قامت الهندات وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسى واحتجوا بقوله تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقوله

فبكي بناتي شجوهن وزوجتي * والظاعنون الى ثم تصدعوا وأجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد وبان التذكير في جاءك للفصل أولان الاصل النساء المؤمنات أولان أل مقدرة بالاتي وهو اسم جمع (والحذف في نعم الفتاة) وبئس الفتاة (استحسنوا) أى رأوه حسنا (لان قصد الجنس فيه بين) فالمسند اليه الجنس وأل في الفتاة جنسية خلافا لمن زعم أنها عهدية ومع كون الحذف حسنا الاثبات أحسن منه (والاصل في الفاعل أن يتصلا) بالفعل لانه كجزء منه ألا ترى ان علامة الرفع تتأخر عنه في الافعال الخمسة (والاصل في المفعول أن ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة (وقد يجاء بخلاف الأصل) فيتقدم المفعول على الفاعل اما جوازاً واما وجوباً وقد يمتنع ذلك كما سيأتي (وقد يجي المفعول قبل الفعل) وفاعله وهو أيضاً على ثلاثة أوجه جائز نحو فريقاً هدى وواجب نحو من أكرمت وممتنع ويمنعه ما أوجب تأخره

أى وجوباً أوجوازاً (قوله شجوهن) أى لشجوهن أى حزنهن وتصدعوا تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أى لانه تغير شكله وحذفت لامه واعترض على هذا الجواب بأن قضيته جواز التذكير في نحو جاءت الحبليات ودفع بظهور أن التغيير المشترط في التكسير هو الاعتباطي كما في بنات لا التصريفي فانه لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبان التذكير في جاءك الخ) اعترض على الأجوبة الثلاثة عن التذكير في جاءك أما الأول فلما تقدم من أن الراجح في الفصل بغير الا الاثبات وقد أجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح وأما الثاني فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصري وأما الثالث فلأن أل في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الأول بأنه مشترك الالزام اذ الظاهر أن الكوفيين أيضاً يرجحون الاثبات على أن بعضهم التزم أن السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح وعن الثاني بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بأن الصفة هنا لا يبعد أن يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله في نعم الفتاة) قال السيوطي مثله نعم فتاة هند (قوله لأن قصد الخ) مقتضاه جواز الوجهين في نحو صارت المرأة خيراً من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لأن المرأة هنا لم يرد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم لأفراد الجنس انما جاء من النافي بخلاف ما قامت من امرأة فبالخيار لأن دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبي ونقل ابن هشام أن الأكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث كذا في يس (قوله والأصل) أى الغالب والراجح وهذا شروع في الحكم السابع (قوله والأصل في المفعول أن ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الأولى وقال سم وهذا لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الأصل في كل منهما الاتصال كما نقل عن الأخفش ونوقش بأنه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الأصل في كل منهما الاتصال ويمكن دفعه بأن معنى كون الأصل في كل منهما الاتصال أن الاصل اتصال أحدهما أيا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح في ذلك امتناع مجيء المفعول معه بخلاف الأصل لان الأصل قد يلزم وقوله وقد يجاء بخلاف الأصل لا يفيد أن المجيء بخلاف الأصل في كلها (قوله وقد يجاء الخ) أفاد بقد أمرين أن ذلك قليل وأنه قد لا يجيء المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما للاقتصار على أحد الجائزين أو لكونه ممتنعاً كما في أكرمتك فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل أن ارتكاب الأصل قد يكون واجباً نحو أكرمتك وقد يكون جائزاً نحو ضرب زيد عمراً وقد يكون ممتنعاً نحو ضربني زيد ومخالفة الأصل في الأول ممتنعة وفي الثاني جائزة وفي الثالث واجبة (قوله وقد يجي) قصره على لغة من يقول جا يجي وشا يشي بالقصر (قوله وواجب) في مسئلتين أن يكون المفعول مما له الصدر نحو من أكرمت أياما تدعوا وغلام من أكرمت وغلام أي رجل تضرب أضرب وأن يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر فأما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيداً كذا في التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو انما ضرب زيد عمراً واللباس نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميراً متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربني زيد ويمنع أيضاً تقدم المفعول على العامل كون المفعول ان المشددة ومعموليها الا أن يسبقها أما نحو أما انك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها وكونه معمول فعل تعجبي أو واقع صلة حرف مصدري ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيداً تضرب ومنهم من اطلق في المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضاً فيمتنع لم زيداً أضرب ويجوز زيداً لم أضرب وكذا المنصوب بلن أما المنصوب بأن أو كي فمن الواقع صلة حرف مصدري ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا

وأما

وتوسطه على ما يأتي بيانه (وأخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان ليس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل

من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة كما في نحو ضرب موسى عيسى وأكرم ابنى أخي فان أمن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى واضنت سعد الحمى ﴿تنبيه﴾ ما ذكره الناظم هو ما ذهب اليه ابن السراج وغيره وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور فاجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تجيز تصغير عمر وعمرو على عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبان تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج أنه لا اختلاف في أنه يجوز نحو فما زالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو قدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه لا يؤدي الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضمر الفاعل) أي وأخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا ان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر) نحو أكرمتك وأهنت زيدا (وما بالا أو بانما انحصر) من فاعل أو مفعول ظاهرا كان أو مضمرا (أخر) عن غير المحصور منهما فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرا الا زيد أو الا أنا وانما ضرب عمرا زيد أو أنا والمفعول المحصور

وأما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضي قواعدهم المنع وجوزه الكسائي أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمر اليرضي زيدا ويجوز ان زيدا لعمر اليرضي أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما في الهمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان ليس حذر) أي ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أي لفظية كالمثال الاول أو معنوية كالمثال الثاني (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أي تعاونوا كما في كتب اللغة (قوله محتجا بان العرب الخ) لو قال محتجا بان العرب تجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبان الاجمال الخ) مبني على أن لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وأن الاول تبادر فهم غير المراد والثاني احتمال اللفظ المراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وأن الاول مضر دون الثاني وتصغير عمر وعمرو على عمير وضرب احدهما الآخر من الثاني (قوله وبان تأخير البيان الخ) هذا في المجمل لا في الملتبس (قوله يجوز في نحو فما زالت الخ) أي فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير أن ما استدل به ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثاني ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شيء فيه قال سم قال يس وهذا الجواب لا يجدي الناظم تقعما ماسيأتي له في باب التعدي واللزوم من ان الحذف مع ان وأن يطرد مع أمن اللبس واحترز بامن اللبس من نحو رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل فلا يحذف الجار الا لالتباس فسمى ما يتبادر منه شيء التباسا اهـ وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف في بعض الابواب شموله له عنده في بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الاخير فهو انه لا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين في الآية جواز مثل ذلك في نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اهـ وكان وجهه أن الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر في المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بان الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر أن المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه أن النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ في غير النسخ اذا خيف الالتباس أي فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدي الى مثل ذلك) أي لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضر أو الالباس الغير الضار (قوله أي وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثاني وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب اضافي بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أي متصلا اذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا والفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أي منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أي فيه وقوله عن غير المحصور أي فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف الا أنه اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل فقولك ما ضرب عمرا الا زيد قصر مضروبية عمرو على زيد أي انه لم يحصلها لعمرو الا زيد وقولك ما ضرب زيد الا عمرا القصر ضاربية

نحو ماضرب زيد الا عمرا او ماضربت الا عمرا او انما ضرب زيد عمرا او انما ضربت عمرا (وقد يسبق) المحصور فاعلا كان أو مفعولا غير المحصور (ان قصد ظهر) بان كان الحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ماضرب الا زيد عمرا او ماضرب الا عمرا زيد ومن الاول قوله فلم يدر الا الله ماهيجت لنا ❊ عشية آناء الديار وشامها وقوله ماعاب الا لئيم فعل ذى كرم ❊ ولا جفا قط الا جبأ بطلا ومن الثانى قوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة ❊ فما زاد الا ضعف ما بي كلامها وقوله ولما أبى الا جماحا فؤاده ❊ ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل فان لم يظهر القصد بان كان الحصر بانما أو بالا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح

(تنبيه) الذى أجاز تقديم المحصور بالا مطلقا هو الكسائى محتجا بما سبق وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولى والشلوبين حملا لالا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانبارى الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لانه فى نية التأخير (وشاع) فى لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا ❊ كما أتى ربه موسى على قدر لان الضمير فيه وان عاد على متأخر فى اللفظ الا أنه متقدم فى الرتبة (وشذ) في كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والنحويون الا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا ❊ من الناس أبقى مجده الدهر مطعما وقوله وما نفعت أعماله المرء راجيا ❊ جزاء عليها من سوى من له الامر وقوله جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ❊ وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد ❊ ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقوله

زيد على عمر أى انه لم يتعد أثرها الا الى عمرو (قوله وماضربت الا عمرا) كان الاولى بل الصواب أن يقول وماضرب زيد الا اياك لان العموم السابق فى قوله ظاهرا كان أو مضمرا فى المحصور فيه وكذا يقال فى انما ضربت عمرا وفى نسخ اسقاط قوله وماضربت الا عمرا (قوله وقد يسبق الخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع الا ومنع فى باب المبتدا والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الا عليك المعول وأجاب شيخنا السيد بان الفرق أن الفعل أقوى فى العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبأن اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدأ والخبر (قوله عشية الخ) منصوب على الظرفية والآناء كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهي الكلام الشر والعداوة وشامها فاعل هيجت (قوله جبأ) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان (قوله ولما أبى الاجماحا) أى اسراعا وجواب لما فى بيت بعده (قوله الذى أجاز) أى قبل المصنف وعبارته توهم انه تقدمت اشارة الى أن هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذى ويكون التنبيه بمعناه اللغوى (قوله مطلقا) أى فاعلا كان أو مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهى هو الاصح اه وعليه فما تقدم من الابيات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كأن يقدر قبل ماهيجت درى وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أى بالا مطلقا أى فاعلا كان أو مفعولا ووجه الدمامينى هذا المذهب بانه اذا قدم المحصور فيه بالا كأن قيل ماضرب الا زيد عمرا فان أريد أن زيدا وعمرا مستثنيان معا والتقدير ماضرب احد أحدا الا زيد عمرا أفاد أن الضرب انما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لان مفاده أن ضرب عمرو محصور فى زيد وهذا لا ينافى أن الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه في باب الاستثناء وان أريد أن عمرا مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ماقبل الا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ماقبل الا فيه في قولهم لا يعمل ماقبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ماقام الا زيدا أو مستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ماقام أحد الا زيدا فاضل اه وللكسائى اختيار الشق الثانى وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ماقبل الا فيه فتدبر (قوله فى نية التأخير) أى فتقديمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وباذ وقوله قدرا أى مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما ستعلمه (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة وعن بمعنى بعد وقوله كما يجزى أى جزى وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا

جزى ربه عنى عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وذكر لجوازه وجها من القياس وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون بعض هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر ﴿تنبيهات﴾ الاول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسئلة اجماعا كما امتنع صاحبها فى الدار وقيل فيه خلاف واختلف فى نحو ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم * الثانى كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو أدب ولدك فى الصغر ينفعه فى الكبر أى التأديب ومنه اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل الثالث يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم فى ستة مواضع أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو بناء على أن المخصوص مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدا محذوف * الثانى أن يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله جفونى ولم اجف الاخلاء اننى

* لغير جميل من خليلي مهمل على ما سيأتى فى بابه * الثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا * الرابع ضمير الشأن والقصة نحو قل هو الله أحد فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا * الخامس أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردا كقوله ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند * السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى ﴿خاتمة﴾ قد يشتبه الفاعل بالمفعول

يني لغيره مثله فضربت به العرب المثل فى سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالابنة لان الكلاب انما تتعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق هذا الهجو (قوله وجها من القياس) يعنى أنه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريبا وأجيب بانها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده فى التصريح ونقل شيخنا عن الهمع أن هذا الوجه هو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالاصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول فى الشعور لان فى الفعل المتعدى اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن فى كلام الشارح على الحل الاول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الاخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله وممن أجاز ذلك الخ) اختار هذا المذهب ايضا الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض الخ) قالوا فى قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى (قوله فى الشعر) أى للضرورة (قوله امتنعت المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف فى نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا فى مرجع الضمير وملابسه واتحاده فى زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أى لما مر من اختلاف العامل (قوله فى نحو ضرب أباها غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل المتأخر (قوله بناء على أن المخصوص الخ) أما على أنه مبتدأ خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتى فى بابه) أى من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه (قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره) كان الاولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشأن لئلا يتكرر مع ما بعده والاصح أن الضمير فى الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو ممنوع الا أن يجاب بان الضمير راجع الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشأن والقصة) المراد بالشأن والقصة الحديث كما تقدم فى باب المبتدا وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشأن ويؤنث باعتبار القصة وانما يؤنث اذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو انها هند حسنة أنها قمر جاريتك فانها لا تعمى الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت فى باب كان وأخواتها (قوله وكونه مفردا الخ) أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع مغنى (قوله دائبا) أى دائما (قوله ولكنه يلزم أيضا التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشتبه الفاعل) أى فى الواقع بالمفعول أى فى الواقع (قوله

وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ان أوقعت ما على مالا يعقل لانه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز أعجبني الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكنني السفر ولا تقول أمكنت السفر والله اعلم

﴿النائب عن الفاعل﴾

(ينوب مفعول به عن فاعل) حذف لغرض اما لفظي كالايجاز وتصحيح النظم او معنوي كالعلم والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه اوعليه وسيأتي انه ينوب عن الفاعل اشياء غير المفعول به لكن هو الاصل في النيابة عنه (فيما له) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير للفاعل ذلك (كنيل خير نائل) فخير نائب عن الفاعل المحذوف اذ الاصل نال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بأن يغير الفعل

وأكثر ما يكون ذلك) أي الاشتباه (قوله اسما ناقصا) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كالموصوفة وبالتام ما عداه وقيل أراد بالناقص خفي الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أي الفاعل الصواب والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعا) أي في عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسما بمعناه) أي الناقص وقوله في العقل اما أن تكون في بمعنى من بيانا للمعنى او متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أي مماثلا له في العقل وعدمه وانما ذكره دفعا لتوهم ان المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أي ونصبه (قوله على انواع من يعقل) اراد بالانواع ما يشمل الافراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول اسمان تامان

﴿النائب عن الفاعل﴾

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذي لم يسم فاعله لصدقه على دينارا من أعطى زيد دينارا وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان اجيب بأن المفعول الذي لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعول وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر في جميع ما ذكره من الاغراض (قوله كالعلم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل نظر فيه ابن هشام بان الجهل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه الخاص به لا أن يحذف بالكلية ألا ترى أنك تقول سأل سائل وسام سائم وقد يقال لا يشترط في الغرض من الشيء أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوي تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما في التوضيح من جعله مما يصلح للغرض اللفظي والمعنوي اه وعندي أن الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل وقوله والابهام أي على السامع كقول مخفي صدقته تصدق اليوم على مسكين ويأتي فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أي تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير أي تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين ومن المعنوي كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اه وأراد بالبيان ما يشمل علم المعاني لان ما ذكر من تعلقات علم المعاني (قوله وسيأتي انه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيما له من الاحكام) لا يعترض بان من جملتها انه اذا قدم اعرب مبتدا والنائب اذا كان ظرفا او مجرورا وقدم لا يعرب مبتدا وانه يؤنث الفعل له والنائب اذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لان كلامه هنا في النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر في نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف في الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أي العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له دفع به توهم نيابته من غير تغيير لصيغته مع ان نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل المبني للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان ما يرفع الفاعل من فعل او وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه قد يلبس بالمصدر الرافع

للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضاً اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف اليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين اضافة المصدر لما بعده على انه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الاصلية) هذا كالصريح فى ان المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضمم) أى ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أى ماضيا أو مضارعا (قوله اكسر) أى ولو تقديرا كرد وطلب كسره ظاهرا اذا لم يكن مكسورا فى الاصل فان كان مكسورا فى الاصل فاما ان يقال يقدر أن الكسر الاصلى ذهب وأتى باصل بدله أو يقال المراد اكسر اذا لم يكن مكسورا فى الاصل وكذلك يقال فى قوله واجعله من مضارع منفتحا والكسر هو الكثير فى لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه فى المعتل اللام ويقلب الياء الفا فيقول فى رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء الفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح (قوله منفتحا) أى ولو تقديرا كيقال (قوله كينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثاني) أتى به ليفيد ان هذا فى الماضي لان تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا في المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالى لتاء المطاوعة فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع ان التى للمطاوعة هى البنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا فى الشاطبي والمطاوعة حصول الاثر من الاول للثانى فى نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه اى دفنه فلا يضم ثاني الفعل معها اذا بنى للمجهول كما فى التصريح وانما كانت غير معتادة لان الاصل فى التوصل الى الساكن المصدر به الكلمة ان يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر) فيه مع قوله تا المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب وفى التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول به الا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضى الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الثلاثي والرباعى (قوله كالاول) أى كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب فى جواب الامر (قوله أواشمم) بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله أعل عينا) أى غيرت عينه تخرج المعتل الذى لم تتغير عينه نحو عور وصيد واعتور فانه اذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل او يائيا كغيض وأصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ميزان واصل غيض غيض نقلت كسرة الياء كذلك (قوله والاشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الاشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط واصدق وقوله بين الضم والكسر بان يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبنية على وجه الافراز لا الشيوع وفى الاشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره ان الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهي التى قبل الالف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التي قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله ليت الخ) ليت الثانية مرادبها لفظها فاعل وليت الثالثة تأكيد للاولى التي لها الاسم والخبر وشيئا مفعول مطلق

عن صيغته الاصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة (فأول الفعل) الذى تبنيه المفعول (اضمم) مطلقا (و) الحرف (المتصل بالآخر) منه (اكسر فى مضى كوصل) ودحرج (واجعله) أى المتصل بالآخر (من مضارع منفتحا كينتحي المقول فيه) عند البناء المفعول (ينتحى و) الحرف (الثانى التالى تا المطاوعه) وشبهها من كل تاء مزيدة (كالاول اجعله بلا منازعه) تقول تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر باتباع الثانى للاول فى الضم (وثالث) الفعل (الذى) بدئ (بهمز الوصل كالاول اجعلنه) كاستحلى الشراب واستخرج المال فتتبع الثالث أيضا للاول فى الضم (واكسر أواشمم فا) فعل (ثلاثى أعل * عينا) واويا كان أو يائيا فقد قرئ وقيل ياأرض ابلعى ماءك وياسماء أقلعى وغيض الماء بهما والاشمام هو الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر وقد يسمي

روما (وضم جا) فى بعض اللغات (كبوع) وحوك (فاحتمل) كقوله   ليت وهل ينفع شيا ليت * ليت شبابا بوع فاشتريت

وكقوله حوكت على نيرين اذ تحاك * تختبط الشوك ولا تشاك (تنبيه) أشار بقوله فاحتمل الى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الاولين وتعزى لبنى فقعس و بنى دبير (وان بشكل) من هذه الاشكال (خيف لبس يجتنب) ذلك الشكل و يعدل الى شكل آخر لا لبس فيه فاذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب فان كان يائيا كباع من البيع اجتنب كسره وعدل الى الضم أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو بعت العبد فانه بالكسر ليس الا وان كان واويا كسام من السوم اجتنب ضمه وعدل الى الكسر أو الاشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمت العبد فانه بالضم ليس الا (تنبيه) ما ذكره من وجوب اجتناب الشكل الملبس على ماهو ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح الكافية لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ولم يلتفت الالباس لحصوله فى نحو مختار وتضار نعم الاجتناب أولى وأرجح (وما لباع) ونحوه من جواز الضم والكسر والاشمام (قد يرى لنحو حب) ورد من كل فعل ثلاثى مضاعف مدغم لكن الافصح هنا الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح الجواز فقد قرأ علقمة ردت الينا ولوردوا (وما لفا باع) ونحوه من جواز الاوجه الثلاثة ثابت (لما العين تلى * فى) كل فعل على وزن افتعل أو انفعل نحو (اختار وانقاد وشبه ينجلى) فتقول اختور وانقود واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما والاشمام وتحرك الهمزة بحركتهما (وقابل) للنيابة (من ظرف او من مصدر أو) مجرور (حرف جر بنيابة حرى) أى حقيق وما لا فلا فالقابل للنيابة من الجار

لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعينى (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكر و يؤنث وقوله اذ تحاك أى حيكت (قوله و بنى دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره أن الاشمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلي الضم والكسر (قوله خيف لبس) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (قوله يجتنب) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على أن اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الاناث كما فى شرح الجامع (قوله فان كان يائيا) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت فى سم ما يؤيده (قوله نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمت العبد (قوله فانه) أى فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ماهو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (قوله لحصوله فى نحو مختار وتضار) أى فى الاسم والفعل اذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثانى يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ورد بانهما من باب الاجمال لا من باب اللبس الذى كلامنا فيه (قوله وما لباع الخ) قال سم وتبعه غيره هذا شامل لمسئلة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس فى المضاعف كالضم فى ردلا لباسه بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام وانما لم يعدل الى أحدها فى قوله تعالى ولو ردوا لعادوا لان وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد أداة الشرط اه ولا يخفى ما فى كون المترتب على الضم فى رد الباسا لانه اجمال فافهم بقي أن ظاهر كلامه يوهم أن الذى يكسر هناك يكسر هنا وكذلك الاشمام والضم وليس كذلك الا فى الاشمام فمن يكسر هناك يضم هنا ومن يضم هناك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر فى باع بالعكس أفاده الشاطبي (قوله لما العين تلى) أى للحرف الذى تليه العين (قوله على وزن افتعل أو انفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات الثلاث تجرى فى ذلك أيضا كما قاله الشاطبي وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر على التمثيل بالمعتل (قوله وتحرك الهمزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر أو اشمام وان أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم أوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبي (قوله وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدماميني وغيره ونازع فيه السيد الصفوى وكذا الروداني فانه حقق أن الاسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (قوله او من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتى بسبحان (قوله أو مجرور حرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من ان نائب الفاعل المجرور فقط مع أن مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل أنه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن فى الروداني ما نصه وقول التسهيل أو جار ومجرور منتقد بانه لم يذهب أحد الى أن

الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا في الهمع عن أبي حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من
الظروف ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية والمختص
من الظروف ما خصص بشيء من أنواع الاختصاص كالاضافة والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير
مجرد التوكيد (قوله لامتناع الرفع) تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى
بالنصب على الظرفية ويكون حينئذ في محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم اذ الاخفش لا يقول
بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف في نيابته عن الفاعل وعدمها فالأخفش يجوز نيابة الظرف
غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به الدماميني (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من
المصدر والزمان وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) أى بالبناء للمجهول على اضمار
السير أى اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمنع من سير سير لان الضمير أكثر
ابهاما من الظاهر أما على اضمار ضمير يعود على سير مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما في بلى سير جوابا
لمن قال ما سير سير شديد كما في الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازه) يعني ابن
درستويه ومن معه كما يأتي (قوله ويعتلل) أى يعتذر أو يتجنى لمجيء الاعتلال بالمعنيين وقوله وان
يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصال تدرب من باب فرح أى تعتد أى يصر لك ذلك عادة والمراد
أنها لا تقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على اليأس والسلو ولا تصله دائما فيتعود ذلك و يطلبه كل حين كذا
قال العيني ومقتضاه أن تدرب بالدال المهملة وضبطه الدماميني والشمني بالذال المعجمة أى يحتد لسانك
(قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل لعدم افادة النائب حينئذ
مالم يفده الفعل كذا قال الشمني أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بال العهدية مفهوم
جنسه من الفعل لا مبهم وقوله واعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص
بصفة محذوفة لدلالة ماقبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالموصوف مرجع الضمير لا الضمير حتى
يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفة المختصة (قوله كما هو) أى
الحذف جواز الدليل شأن الصفات المخصصة كما في قوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا
بدليل وأما من خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) اى بكون الضمير
عائدا على مختص بالعهد أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود وحول بينهم الا أن الصفة
هنا مذكورة ومثل ذلك يقال في قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل لمن أجاز نيابة
ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج الى جعل المرجع الموصوف مقدما على الضمير وان
تأخرت الصفة أو جعله المصدر المفهوم من الفعل لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته أو جعل تقدم مفهم جنسه
وهو الفعل كتقدمه وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح كون
الظرف نائبا لان بين ودون غير متصرفين كما في التصريح نعم يتجه أن يكون بينهم ودونها نائب فاعل بناء
على قول الاخفش بجواز نيابة غير المتصرف (قوله فيا لك من ذى حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة
ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى أستغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العيني اللام للاستغاثة
ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كمذ ومنذ الخ) مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان
ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى
المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولا دال على تعليل) لانه مبني على سؤال مقدر فكأنه
من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز واما علة منع نيابة المفعول معه
والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفي المقام بحث وهو أن كون المفعول له والحال مبنيين

الظروف والمصادر هو
المتصرف المختص نحو
صيم رمضان وجلس
أمام الامير فاذا نفخ في
الصور نفخة واحدة
بخلاف اللازم منهما
نحو عند واذا وسبحان
ومعاذ لامتناع الرفع
وأجاز الاخفش جلس
عندك وبخلاف المبهم
نحو صيم زمان وجلس
مكان وسير سير لعدم
الفائدة فامتناع سير
على اضمار السير أحق
خلافا لمن أجازه فاما قوله
وقالت متى يبخل عليك
ويعتلل * يسؤك وان
يكشف غرامك تدرب
فمعناه ويعتلل اى هو
أى الاعتلال المعهود أو
اعتلال عليك فحذف
عليك لدلالة عليك
الاول عليه كما هو شأن
الصفات المخصصة وبذلك
يوجه وحيل بينهم وقوله
فيالك من ذى حاجة
حيل دونها
وما كل ما يهوى امرؤ
هو نائله
والقابل للنيابة من
المجرورات هو الذى لم
يلزم الجار له طريقة
واحدة في الاستعمال
كمذ ومنذ ورب وحروف
القسم والاستثناء ونحو
ذلك ولا دال على تعليل

كاللام والباء ومن اذا جاءت للتعليل فاما قوله يغضي حياء و يغضي من مهابته

فلا يكلم الا حين يبتسم

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على مامر لا قوله من مهابته ﴿ تنبيهات ﴾ الاول ذكر ابن اياز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما أن الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل ايضا وفى هذا الثانى نظر فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام ﴿الثانى ذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الرندى الى أن النائب فى نحو مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور لانه لا يتبع على المحل بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسؤلا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا يؤنث له فى نحو مر بهند

على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم لانه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغى جعله سببا للمنع نحو يقام لا جلال زيد و يهتز من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فان لم تجيء له بان كانت لغيره لم يمتنع انابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين رضي الله تعالى عنهما والاغضاء ادناء الجفون بعضها من بعض واستقرب الرودانى جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضي لان الاغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على ما مر أى أى على الوجه الذى مر فى و يحتمل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الاصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه أنه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثاني) أى فى مثاله لان مناقشته انما هى في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى فى قول الناظم

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد ﴿ والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحول عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل (قوله ذهب ابن دستوريه الخ)اعلم أنه لا خلاف فى انابة المجرور بحرف جر زائد وأنه فى محل رفع كما فى ماضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب فى محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بانه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل في محل نصب نحو مررت بزيد رابعها وعليه ابن دستوريه والسهيلى والرندى أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل و يتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز اه همع باختصار ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان علة المنع الباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالمجرور الظرف فاعرفه (قوله الرندى) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أى الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا فى التصريح فنائب الفاعل عند ابن دستوريه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل و يؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيرا فهؤلاء هم المراد بمن فى قول الشارح سابقا فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه اه وبهذا يعرف مافى كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما فى تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) أى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما أن أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه أنهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه

يتقدم

ولنا سير بزيد سيرا وأنه انما يراعى محل يظهر فى الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ومر
بزيد الفاضل بالرفع لانك تقول لست قائما ولا تقول فى الفصيح مررت زيدا ولا مرز يد على أن ابن جنى أجاز أن

يتبع على محله بالرفع والنائب فى الآية ضمير راجع الى مارجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة فى نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا فى كفى بالله شهيدا أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند * الثالث مذهب البصريين أن النائب انما هو المجرور لا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل ان النائب المجموع (ولا ينوب بعض هـــذى) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد * فى اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقوله

لم يعن بالعلياء إلا سيدا * ولا شفى ذا الغى إلا ذو هدى وقوله وإنما يرضى المنيب ربه * مادام معنيا بذكر قلبه ووافقهم الاخفش
لكن بشرط تقدم النائب كما فى البيتين ﴿ تنبيه ﴾ إذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد
منها وقيل المصدر أولى وقيل المجرور وقال أبو حيان ظرف المكان (وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان من * باب كسا

يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فانه وجيه (**قوله ولنا**) أى المقوى لنا معشر الجمهور وقوله سير بزيد سيرا رد لدعواهم من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالاولى عدم انابة ضميره وقوله وانه انما يراعى الخ رد أول للدليل الاول وقوله على أن ابن جنى رد ثان له وقوله يظهر فى الفصيح احتراز من نحو تمرون الديار وقوله والنائب فى الآية رد للدليل الثانى وقوله ضمير الخ أى لاعنه بل المجرور فى محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الأصلية رد أول للدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور باصلى لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا أن كل نائب فاعل يصح تقديمه على أنه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أى صح أن يقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا فى عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ماذكر وقوله مع امتناع من أحد أى لان من لا تزاد الا بعد النفى لا لوقوع أحد فى الاثبات لان نفى ضميره مسوغ كقوله * اذا أحد لم يعنه شأن طارق * نص عليه ابن مالك كما فى التصريح وقوله وقالوا فى كفى بالله رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومرت بهند لكون المسند اليه فى صورة الفضلة وانما قيل وما تسقط من ورقة وما تحمل من أنثى لان جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه فى صورة الفضلة قاله سم (**قوله لا الحرف**) أى خلافا للفراء ومذهبه فى غاية الغرابة اذ الحرف لا حظ له فى الاعراب أصلا (**قوله ان وجد فى اللفظ**) احتراز عما لو وجد فى المعنى بان كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر فى اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم (**قوله مفعول به**) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثانى عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه فى التسهيل (**قوله مطلقا**) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (**قوله وقد يرد**) أى ورد ضرورة أو شذوذا (**قوله المنيب**) من الانابة وهى الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصى (**قوله كما فى البيتين**) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بان النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال فى شرح الجامع والحق أنه ان كان الغير أهم فى الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلى وقوع الضرب أمام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (**قوله وقيل المصدر أولى**) لانه أشرف جزأى مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أى لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أى لان فى انابة المجرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا فى الهمع وبحث فيه سم بان شرط انابة المصدر وظرف الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (**قوله من باب كسا**)

فيما التباسه أمن) نحو كسي زيدا جبة وأعطى عمرا درهم بخلاف مالم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا ان يقال فيه أعطى زيدا عمرو بل يتعين فيه انابة الاول لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا ﴿تنبيه﴾ فيما ذكره من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع اذا كان نكرة والاول معرفة حكي ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينوب الاشارة بقد الى

ان ذلك قليل بالنسبة الى انابة الاول او انها للتحقيق اه (فى باب ظن و) باب (ارى المنع) من اقامة المفعول الثاني (اشتهر) عن النحاة وان أمن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا أرى منعا) من ذلك (اذا القصد ظهر) كما فى المثالين وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الاول والقوم فى الثانى فان لم يظهر القصد تعينت انابة الاول اتفاقا فيقال فى ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكرا خالدا منطلقا ظن زيد عمرا وأعلم بكر خالدا منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا أعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف ﴿تنبيهات﴾ الاول يشترط لانابة المفعول الثانى مع ماذكره ان لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته اتفاقا الثانى افهم كلامه انه لا خلاف فى جواز انابة المفعول الاول فى الابواب الثلاثة وقد صرح به فى شرح الكافية واما الثالث فى باب ارى فنقل ابن ابى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم الاتفاق على منع انابته والحق ان الخلاف موجود فقد اجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو اعلم زيدا فرسك مسرج الثالث احتج من منع انابة الثانى فى باب ظن مطلقا بالالباس فيما اذا كانا نكرتين او معرفتين وبعود الضمير على

هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثانى خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه أمن) أى فى تركيب أمن فيه الالتباس قال سم قد يتوهم أنه لو كان المفعول الثانى مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك أن اللبس يندفع وليس كذلك لان غاية مايدل عليه تأنيث الفعل أن المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب أنه المفعول الثانى لجواز أنه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالباس كما قيل بمثله فى ضرب موسى عيسى وصديقى صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة اجيب بانه هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة غير الثانى بخلاف الموضعين المذكورين فانه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه أن يقال لما كانت انابة الثانى توهم فاعليته معنى لكون الاصل انابة ماهو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره لفظا وما فضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه أن النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق الاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضى أولوية انابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا) أى سواء كان الاول معرفة أو نكرة طردا للباب (قوله لما سلف) أى لنظير ما سلف لأن السالف هو قوله لأن كلا منهما يصلح لأن يكون آخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا أنه الآخر فى باب ظن ولان يكون معلما ومعلما به فى باب أرى (قوله يشترط لانابة المفعول الثانى) أى لظن لانه الذى يتصور وقوعه جملة بخلاف ثانى كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن فى امتناع انابة الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها لكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفى انابة المفعول الثانى اذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الأول المذاهب الثلاثة فى انابة غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال وفى كلام الشاطبي مايؤيده اه وفيه نظر والظاهر أن له متعلقا وان هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة كما أنه المفعول الثانى فى الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ماذكره) أى من امن اللبس (قوله افهم كلامه) قيل وجه الافهام انه حكى خلافا فى انابة الثانى فى بابى ظن وارى والاتفاق على انابته فى باب كسا وسكت عن الاول فى الثلاثة فيعلم أنه لا خلاف فى انابته وفيه أنه سكت عن الثالث فى باب أرى أيضا مع أنه لا اتفاق على انابته الا ان يقال لم يسكت عنه لانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضي كلام التسهيل) ظاهر كلامه ان المصنف أهمله هنا وهو ماقاله الموضح ورده المصرح بانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت افضل منك افضل من زيد ومثال الثانى ظننت صديقك زيدا (قوله ويعود الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير فى قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبته التقديم لكن لما انيب الثانى صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفى عند تأخير النائب وتقديم المفعول

متأخر لفظاً ورتبة ان كان الثاني نكرة نحو ظن قائم زيداً لأن الغالب كونه مشتقاً واحتج من منع إنابته مطلقاً في باب أعلم وهم قوم منهم الخضراوي والأبدي وابن عصفور بأن الاول مفعول صريح والآخران مبتدأ وخبر شبها بمفعولي أعطى وبأن السماع إنما جاء بانابة الأول كقوله ونبئت عبد الله بالجو أصبحت * كراما مواليها لئيما صميمها * الرابع حكي ابن السراج أن قوما يجيزون إنابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة ولاستلزامه إخباراً عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائي نيابة التمييز فاجاز في امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال والى ذلك أشار في الكافية بقوله وقول قوم قد ينوب الخبر * بباب كان مفرداً لا ينصر * وناب تمييز لدى الكسائي * لشاهد عن القياس نائي اه واعلم أنه كما لا يرفع رافع الفاعل إلا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائباً واحداً (وما سوى) ذلك (النائب مما علقا بالرافع) له (النصب له محققا) إما لفظاً ان لم يكن جاراً ومجروراً أو محلا إن يكنه ﴿ تنبيه ﴾ قال في الكافية ورفع مفعول به لا يلتبس * مع نصب فاعل رووا فلا تقس أي قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر ولا يقاس على ذلك اه ﴿خاتمة﴾ إذا قلت زيد في رزق عمرو عشرون ديناراً تعين رفع عشرون على النيابة فان قدمت عمراً فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدأ وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور ﴿إشتغال العامل عن المعمول﴾

الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع أنه قد يقال المفعول الأول من حيث كونه مفعولا أولا رتبته التقديم وهذا كاف في جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظاً وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثاني معرفة والأول نكرة لعدمه (قوله بأن الأول مفعول صريح) أي ليس أصله مبتدأ ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفي بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدأ وخبر أي في الأصل شبها أي في نصبهما بمفعولي أعطى أي فاطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله في التصريح ورد سم هذه الحجة بأنها لا تقتضي المنع بل أولوية نيابة الأول وهذه الحجة والتي بعدها يفيدان امتناع انابة الثالث أيضاً قال الاسقاطي ولا تجرى هذه الحجة في باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله ونبئت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أي الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث ومواليها فاعل كراما والموالي العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا في التصريح (قوله إنابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم إنابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائي كما في الهمع (قوله لعدم الفائدة) إذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم أن الدنيا لا تخلو عن حصول كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بأن الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبراً وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو في ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وماسوى النائب) أي وتابعه مما علقا بالرافع أي تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له أي لذلك النائب وقوله النصب له أي لما سوى النائب مبتدأ وخبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متجدداً وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحباً وقيل بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا ومجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بأنه كان الأولى أن يقول لفظاً ان كان مما يظهر اعرابه أو محلا أو تقديراً ان لم يكن كذلك ليدخل المبني والمقدر وأجاب الروداني بأن المراد باللفظي أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالمحلي أن يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك في قول الناظم في باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ما ذكر ومقابلة لفظاً بمحلا ظاهرة في إرادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه أن المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معاً ومنهم من ينصبهما معاً عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أي عند الجمهور المانعين إنابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع العشرين) أي على النيابة والرابط للخبر بالمبتدأ الضمير المجرور وقوله ونصبه أي على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدأ هو الرابط (قوله فيبرز في التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا في رزقهما عشرين والعمرون زيدوا في رزقهم عشرين وان شئت حذفت المجرور

﴿ إشتغال العامل عن المعمول ﴾

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوا ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لأن بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات، وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصباً أو رفعا ويشترط فيه أن يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لأنه لا يفسر في هذا الباب إلا ما يصلح للعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وأن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتي ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شأنه أن يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيداً بل الاسم إن نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدأ خبره الجملة قبله وأن يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما لا يجر المضمر كحتى وأن يكون مفتقراً لما بعده فليس من الاشتغال نحو في الدار زيد فأكرمه وأن يكون مختصاً لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ماقبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما في المغنى وأن يكون واحدا لا متعدداً على ما فيه من الخلاف الآتي قريباً قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميراً منفصلا كقوله تعالى واياى فارهبون واياى فاعبدون واى فاتقون ونحوه لأن الفعل اشتغل بعمله فى الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفاً والتقدير واياى ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد فى حواشي الكشاف أنه ليس منه لمكان الفاء بل اياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفي كلام الروداني تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال إضافة مضمر الى اسم لأدنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسما متقدما في ذات واحد فيدخل ما إذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو واياى فارهبون فان تقديره إن كنتم ترهبون أحداً فاياى ارهبوا ارهبون فالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ماقيل ان ما بعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا اه أى لأن الفاء إنما تمنع إذا كانت في محلها ومشغول به ويشترط أن يكون ضميراً معمولا للمشغول أو من تتمة معموله كزيداً ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله إن مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لأنه نكرة فى مقام الاثبات ففيه تنبيه على أن شرط المشغول عنه أن يكون اسماً واحداً فلا يجوز أن يقال زيد أدرهما أعطيته إياه لأنه لم يسمع واجازه الأخفش إذ أجاز أن يعمل الفعل المقدر فى أكثر من واحد كما في المثال وعن الرضي انه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيداً أخاه غلامه ضربته أى لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحداً أن من الاشتغال اتفاقا زيداً وعمرا وبكرا ضربتهم الا أن يقال المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد قوله وسوى ذا الباب الخ وقوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ماهو أعم من شغله إياه بنفسه أو بملابسه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابس ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه أن العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو ان زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح فى الخاتمة كالتوضيح يقتضى أنه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبي حيان ويؤيده مافى شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ ففى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره

(ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه أو المحل) أى حقيقة باب الاشتغال أن يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بضميره

(قوله ويشترط) لا يظهر فى الرافع ودعوى انه أن تأخر الاسم المرفوع عمل فيه الرافع خلاف مرادهم على أنه لا معنى لمنع الاشتغال فى المصدر وما معه حينئذ (قوله وأن لا يفصل) أى بالنسبة للفعل دون الوصف (قوله لعارض) فيه أن ما امتنع كونه مفسرا انما هو للعارض والظاهر أن المرفوع ضابطا آخر وتأمل فى المقام

المذكور وان كان لا يعمل قام فى زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمة المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لذاته بدليل أنه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعند مفعول فيه وصححه الدماميني (قوله لو تفرغ له هو اومناسبه) ظاهره يقتضي أن المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك الا أن يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) اى لصلح فى حد ذاته لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان الراجح أنه من باب الاشتغال كما سيأتي فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتي في الوصف ان لم يك مانع حصل ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها لانا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال كما يعلم مما يأتي أفاده سم (قوله والباء فى بنصب الخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه اليه بواسطته كزيدا مررت به ولا يرد على هذا انه يلزم التكرار فى قوله الآتي وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتي أعم مما هنا لانه يشمل ما لو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا وما لو كان داخلا على مضاف الى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الاعم قاله سم (قوله باعادة العامل) أى بمعناه لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وان اختار المصنف خلافه (قوله اما وجوبا الخ) أشار بهذا التفصيل الى أن الامر فى كلام الناظم للاباحة المقابلة للمنع الصادقة بالايجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم بعد اذا الفجائية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر متصيد من الكلام السابق تقديره هو وصف لمحذوف أو هو حال أى حال سببي أى محتوما اضماره لكن فيه حذف مرفوع السببي وهو غير جائز ولعل هذا مراد سم بقوله قوله أى محتوما فيه شيء لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) أى لان الجمع ينافى العوضية وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للاول أو المفعول الثاني لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير انى رأيت أحد عشر كوكبا ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل لجملة الظاهر على الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر فى اشتغال المنصوب الذى كلامنا الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل أن المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة التفسير بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيد اضربته لا محل لها وفى نحو وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فى محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر بجملة لهم الخ لكان منصوبا وفى نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن * بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت بانه من تفسير الفعل بالفعل وكلامنا فى تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف فى المبدل منه وقال أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله * لا تجزعي ان منفسا أهلكته *

أو ملابسه لو تفرغ هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا فيضمر للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتى بيانه فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من ضمير عنه باعادة العامل والالف واللام في المحل بدل من الضمير والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أى نحو زيدا ضربته أو محله نحو هذا ضربته (فالسابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا راجحا أو مرجوحا أو مستويا الا أن يعرض ما يمنع النصب على ما سيأتى بيانه (بفعل اضمرا * حتما) أى اضمارا حتما أى واجبا أو هو حال من الضمير فى أضمر أى محتوما وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل المضمر (لما قد أظهرا) اما لفظا ومعنى كما في نحو زيدا ضربته اذ تقديره ضربت

بجزومان محلا وجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أى ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار ان وان لم يسغ اضمار لام الامر الا فى ضرورة لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقدم مثلها واستغنى بجواب ان الأول عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيدا ظننته قائما بثاني مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة انظر المغنى وفى حاشية الدماميني عليه انه لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز كونه ثانى مفعولى المقدرة بل هو الاولى لأن المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية انما أتى بها لضرورة التفسير (قوله واما معنى) أى واما موافقة له فى المعنى قال سم بقى أن لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت أخاه فان ضرب أخي زيد ملزوم أى عرفا لاهانة زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة فى المعنى أن يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفيا على معنى المقدر فالاول كما فى زيدا مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدى بالباء بمعنى واحد بخلاف المتعدى بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثانى كما فى زيدا ضربت أخاه أى أهنت وزيدا ضربت عدوه أى أكرمت وكما فى زيدا مررت بغلامه أى لابست (قوله فى الفعل) أى دون الوصف وقوله أن لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح من أن الفصل بالظرف كلا فصل وأنه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أى فتعين الرفع وأجاز الكسائى النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتى الفرق (قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات الاستفهام غير الهمزة) فجميعها الا الهمزة يختص بالفعل اذا رأته فى حيزها وانما خصوا هل بذكر ذلك لأن الاستفهام أصل تضمنى فى وضع غيرها وطارىء عليها بالتطفل على الهمزة أما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل في حيزها لكن الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كأخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون فى الامهات ولكونها ام الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافى وواو العطف وفائه وثم والشروط وان كما في الهمع وأنا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا على الشروط وانما كانت أما لان دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه بالتضمين أو التطفل ولانها أعم موردا لانها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد ولطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ونحو أقائم زيد أم قاعد وهل لا تكون الا لطلب التصديق وبقية الادوات لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه في نحو أزيد قائم أم عمرو والمسند فى نحو أقائم زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل استفهامه فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له فى الأول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين على التعيين وفي الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين على التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذ الحاصل عنده فى الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين لا بعينه وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين لا بعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الأولين والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند فى الأولين وعدم التعيين فى الاخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وأن المطلوب تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغنى واستحسنه وذكر فى محل آخر أن هل أتت لطلب التصور ندورا كما فى قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الأدوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة ببل أو الهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق وممن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكى فى المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكنى أستشكل عدهم أم منها أما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فمشاركته له فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى أنك اذا أبدلت أم باو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما كان مع أم وأن كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه فى المغنى فى بحث أم ولم يقل أحد بان أو من أدوات الاستفهام

زيدا ضربته واما معنى دون لفظ كما فى نحو زيدا مررت به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به ﴿ تنبيه ﴾ يشترط فى الفعل المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا أنت تضربه لم يجز للفصل بانت (والنصب حتم ان تلا) أى تبع الاسم (السابق ما) أى شيأ (يختص بالفعل) وذلك كأدوات الشرط (كان وحيثما) وأدوات التحضيض وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو ان زيدا لقيته فاكرمه

(قوله وطارىء) اى فربما يتوهم عدم الاختصاص (قوله وان المطلوب) لا يقال التصور حاصل أيضا لانا نقول لما كان الجواب بالمفرد أوثر التصور ولك ان تقول ان المطلوب تصور المعين من حيث افراده تدبر

وأما المنقطعة فلا نسلم أن الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها اهـ ببعض ايضاح قال الشمنى لعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقي أو المجازى سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة فى الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا أنها موضوعة للاستفهام اهـ ولم يعدها منها الزمخشرى في المفصل وابن الحاجب وشراح كلامهما ثم قال الدمامينى فان قيل السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بان أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثاني فتكون من لطلب التصديق على قياس ماسبق في نحو أزيد قائم أم عمرو قلت فرق بينهما لأن السائل بمن جاءك لم يتصور خصوص زيد أو غيره بهذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضاً بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو إذ لا يفيد جوابه تصور التصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اهـ ببعض إيضاح وستأتيك بقية مباحث الاستفهام فى باب العطف (قوله وحينا عمر الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول مايختص بالفعل كالأدوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل في النثر والنظم وسيجىء أنه لا يليها فى النثر إلا الفعل الصريح مالم تكن أداة الشرط إذا مطلقاً أو إن والفعل ماض (قوله ولا يجوز رفع) كان الاولى فاء التفريع لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على أنه مبتدأ) ينبغى جواز الرفع بالابتداء عند من اجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام (قوله والحالة هذه) أى كونه مبتدأ (قوله نم قد يجوز الخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاد به تقييده بما إذا لم يقدر فعل يرفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تفريعاً على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لكان أقرب قال سم يمكن ان يستفاد ذلك اى جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان يقال المراد بتحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذاً من قوله مايختص بالفعل إذ يفهم منه أن وجوب النصب ليس إلا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اهـ (قوله مطاوع) قيد به لأن كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعى) اى لا تخافي الفقر ان منفس بضم الميم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعى الخ عينى (قوله فان انت الخ) أى ان لم تتعظ بعلمك بموت صاحب لك فانتسب الى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعاً فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطى فى شرح شواهد المغنى (قوله وإن لم تنتفع بعلمك) أى فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال الروداني أى لا يقع وقوعا حسنا لأنه يقع بعدها فى النثر أيضاً لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أى غير الهمزة بقرينة ماتقدم اذ الاشتغال بعدها جائز نظماً ونثراً وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع انها كادوات الشرط والاستفهام لا تدخل في النثر الا على الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها (قوله واما في الكلام) أى النثر وقوله فلا يليهما إلا صريح الفعل أى فى باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافي صحة إيلائهما الاسم اتفاقا إذا لم تر الفعل فى حيزها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه أما فان الاسم يليها ولو كان في حيزها فعل نحو وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على الاشتغال بمقدر بعده أى وأما ثمود فهدينا هم هديناهم أو هو جار على القول بأنها ليست أداة شرط كما نقل عن أبى حيان أفاده سم ويس (قوله الا اذا كانت أداة الشرط اذا) أى لأنها لا تجزم قال الروداني مثل إذا فى ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو لو ذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقاً) أى سواء كان الاسم ماضياً أو مضارعا (قوله أو إن) لأنها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون في الأمهات (قوله والفعل ماض) أى لفظاً نحو إن زيد لقيته فأكرمه أو معنى نحو إن زيد لم تلقه فانتظره والفرق أنها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف الماضي

وحينا عمر القتيه فاهنه وهلا بكرا ضربته وأين زيدا وجدته ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ لأنه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل نم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر كقوله لا تجزعى ان منفس أهلكته فى رواية منفس بالرفع وقوله

فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الاوائل

التقدير ان هلك منفس اهلكته وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك

﴿ تنبيه ﴾ لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام الا فى الشعر واما فى الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت أداة الشرط اذا مطلقا أو إن والفعل ماض

(قوله فرق) لا يخفى أن المطلوب بالهمزة فى مثاله التصور كما مر (قوله تقييده) وان كان الكلام فى المنصوب تدبر (قوله بأن يقال الخ) لا يوافق ما مر (قوله حسنا) سبق أن الايلاء لفظاً واجب على خلاف

فيقع فى الكلام فتسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة (وان تلا) الاسم (السابق ما بالابتدا يختص) كاذا الفجائية وليتما (فالرفع التزمه أبدا) على الابتداء وتخرج المسئلة عن هذا الباب الى باب المبتدأ والخبر نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته فلو نصبت زيدا وبشرا لم يجز لان اذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب زيد و (كذا) التزم رفع الاسم السابق (اذا الفعل) المشتغل عنه (تلا) أى تبع (ما) اى شيئاً (لم يرد * ما قبل معمولا لما بعد وجد) كأدوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد ان زرته يكرمك وهل رأيته وهلا كلمته وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لانه بدل من اللفظ به

فانها لم تجزمه لفظاً إما لكونه ماضياً عرفاً أو مضارعاً مجزوماً بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهراً قاله المصرح (قوله فتسوية الناظم الخ) أجيب بأن التسوية بينهما في وجوب النصب وفى مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك (قوله ما بالابتدا) أى بذى الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبداً) أى على الصحيح وللرد على المقابل أكد بقوله أبداً (قوله وتخرج المسئلة عن هذا الباب الخ) أى لانه يعتبر في الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح فى ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه إطلاق كلام الناظم من عده منه لان العامل صالح للعمل في الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتما بشر زرته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم إزالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبى الربيع بناء على الازالة قال فى المغنى والصواب ان انتصابه بليت لأنه لم يسمع ليتما قام زيد مثلا (قوله إذا المفاجاة) من إضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية إلا بتكلف (قوله لا يليها فعل) اى ظاهر ولا معمول فعل اى مقدر فالمراد انه لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لأن اختصاص واو الحال بالابتداء ليس فى جميع الاحوال بل فى حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعاً مثبتاً (قوله فى نحو خرجت الخ) اى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز الخ أى لما يأتى فى الحال من أن الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضاً اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو إنى لزيد ضربته (قوله ما لم يرد الخ) أى شيئاً لم يرد قبله معمولا لما وجد بعده (قوله كأدوات الشرط الخ) أى وكأدوات الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو برفع زيد لا غير كما فى التسهيل وشرحه وكلا النافية فى جواب القسم ولهذا قال سيبويه فى قول الشاعر

آليت حب العراق الدهر أطعمه * ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيساً دون اسقاط الخافض لأن أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب فى نحو زيد سأضربه أو سوف أضربه كما فى الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية فى قوله والاستفهام ﴿ فائدة ﴾ كم فى قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعول ثانياً فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدراً بعده لأن الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وإن جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ إلى كم وتعين كونها مفعولا ثانياً مقدما وجوز الزمخشرى كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسئول عنها المحذوفة والاصل سل بنى اسرائيل عن الآيات التي آتيناهم لخصته من المغنى والدمامينى (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لأنا ضاربه زيد ما ضربته زيد كم ضربته زيد إني ضربته زيد الذى ضربته زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لأن لها الصدر ولو عمل ما بعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشواً وقوله فلا يفسر عاملا فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضاً عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمجعول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف بأن دلوى فى * يا أيها المائح دلوى دونكا * مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز إظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بإيضاح وزيادة (قوله لأنه بدل من اللفظ به) أى لأن ما بعدها من العامل المذكور بدل

من

واختير نصب) اى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال الاول أن يقع اسم الاشتغال (قبل فعل ذى طلب) وهو الامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه أو ليضربه عمرو أو لاتهنه واللهم عبدك ارحمه أو لا تؤاخذه وبكرا اغفر الله له وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به لان الضمير فى محل رفع وانما اتفق السبعة عليه فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا لان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا ولذا قال فى قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

ان التقدير هذه خولان وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص كزيدا ضربه (و) الثانى أن يقع (بعد ما يلاؤه الفعل غلب) أى بعد ما الغالب عليه أن يليه فعل فايلاؤه مصدر مضاف الى المفعول الثانى والفعل مفعول أول لانه الفاعل فى المعنى والذى يليه الفعل غالبا أشياء منها همزة الاستفهام نحو

من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشان المبدل موافقة لبدل منه فلا بد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا اشكال فى الاشتغال فى نحو زيدا لتضربه أو لا تضربه لما فى الروداني عن شرح المقرب أن لام الامر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك فى نحو لم ولما ولن فما يفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وانما اختير النصب لأن وقوع هذه الاشياء اخبارا للمبتدا قليل بل قيل بمنعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع أن الصحيح أنه ماض جئ به على صورة الامر ولا دلالة له على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشرى انه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التعجب لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لأن الضمير) أى المجرور بالباء فى محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره فى محل رفع (قوله وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح وحاصل الدفع ان هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده ودخلت الفاء لما فى المبتدا من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم اذ لا يعمل الجواب فى الشرط فكذا ما اشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن بابشاذ مما نحن فى والرفع يختار فى العموم كالآية قال البعض وذكر السعد أنه لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل اه أى ولا يمنع من اختيار التانيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده) وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها فى الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا تصريح (قوله فى نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدأ فيه موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا باحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة (قوله لمعنى الشرط) أى لما فى المبتدأ من معنى الشرط وهو التعليق أو العموم فالمعنى من زنت ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط) فهم الجماعة أن المراد فى اسم الشرط ولهذا قال اللقانى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من اسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه اه ومثل اذا بقية أدوات الشرط التى هى ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد باذا ويحتمل عندى أن المراد فى فعل الشرط يعنى أن الاسم المرفوع قام مقام كل من اداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لأن الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتأمله فانه وجيه وحاصل كلام الشارح أن المانع من الاشتغال عند سيبويه كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده فى معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء وبابشاذ كلمة أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح (قوله فى العموم) أى ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه اشارة الى أن فى عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل فى المعنى وتقديم المفعول الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فايلاؤه الخ (قوله لانه الفاعل فى المعنى) أى لانه الذى يلى الاشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية أدوات الاستفهام فيجب النصب معها

أبشر أمنا واحدا نتبعه فان فصلت الهمزة فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضرب به الا في نحو أكل يوم زيدا تضرب به لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله أثعلبة الفوارس أم رياحا * عدلت بهم طهية والخشابا ومنها النفي بما أو لا أو ان نحو ما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا ضربته وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته (و) الثالث أن يقع (بعد عاطف بلا فصل على * معمول فعل مستقر أولا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو قام زيد وعمرا أكرمته وانما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته

كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أى هذا ان اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع أى لان الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لانه لا يحوج الى تقدير هذا ان لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جملته مبتدأ والا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا السيد عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد أنه عن مجرد الفعل فقول التصريح واقره شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لان البعدية ظاهرة فى الاتصال (قوله الا فى نحو الخ) أى مما فصل فيه بظرف أو جار أو مجرور (قوله فالرفع) أى واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب لان الاستفهام عن تعيين المفعول أما الفعل فمحقق فلا تعلق الهمزة به والحق عدم الوجوب لان السؤال عن الاسم انما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه مبتدأ بدليل ان السؤال فى نحو أزيدا ضربت أم عمرا بلا ضمير انما هو عن الاسم مع أنه واجب النصب اجماعا (قوله أثعلبة الخ) ثعلبة ورياح وطهية والخشاب قبائل ومراده مدح الاولين وذم الآخرين وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدلت بمعنى ساويت و بنزع الخافض والباء بدلية ان كان بمعنى ملت أى ملت بدلهم الى طهية والخشابا بالخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله للنفى بما الخ) قيد بالثلاثة لان لم ولما ولن لا يليها الاسم الا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أى لا زيدا رأيته ولا عمرا كلمته لان لا الداخلة على الماضى غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا عن الدنوشرى وأقره هو والبعض وعندى أنه يقوم مقام تكرار لا الاتيان بدل لا الاولى بما النافية كما فى المثال لانها مثلها فى الدلالة على النفى وفى الصورة اذ كل منهما لفظ ثنائى آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لان مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما علل به البعض هنا من أن المذكورات تدخل على الاسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الاضمار فغير صحيح لانه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله يستويان) لان لكل مرجحا يساوى عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أى ولو غير الواو كما فى الشاطبي وقوله بلا فصل أى بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيدا حيث ترجح الرفع مع أن طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف فى زيدا ضربته اذا لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتى الفعلية بعد استقرار الضعف فى الصورة ولا كذلك قام زيد وعمراً أكرمته لان تقديم الفعلية تقديم لما يستدعى النصب ويمهد له هذا وما أفاد البعض أن ابن هشام استقر رأيه عليه بعد ان كان يقول باستواء الصورتين فى ترجح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمراً اه وكذا فى شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذى رأيته في مغنيه ولو قيل بتساوى الرفع والنصب فى هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه أن الاصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف فى العربية وقلة تخالف المتعاطفين جداً بل نقل فى المغنى عن الامام الرازى أن التخالف قبيح فاندفع ما قيل ان فى الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوى ووجه اندفاعه أن اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لان التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك

فان الرفع فيه أجود لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله و بقوله فعل مستقر أولا من العطف على جملة ذات وجهين وستأتي
﴿تنبيهان﴾ الاول تجوز الناظم فى قوله على معمول فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت الثانى لترجيح النصب
أسباب أخر لم يذكرها ههنا أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت القوم حتى زيدا أكرمته وماقام بكر لكن عمرا ضربته فحتى ولكن حرفا ابتداء اشبها العاطفين فلو قلت أكرمت خالدا حتى زيد أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل و بعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفى وشبهه * ثانيها أن يجاب به استفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أومن ضربت ومثل المنصوب المضاف اليه نحو غلام زيد ضربته جوابا لمن قال غلام أيهم ضربت * ثالثها أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود و يكون نصبه نصا فى المقصود كما فى انا كل شيء خلقناه بقدر اذ النصب نص فى عموم خلق الاشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود وفى الرفع ايهام كون الفعل وصفا مخصصا و بقدر هو الخبر وليس المقصود لايهامه وجود شيء لا بقدر لكونه غير مخلوق ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب وقال النصب في الآية مثله فى زيدا ضربته قال وهو عربى كثير وقد قرىء بالرفع لكن على أن خلقناه فى موضع الخبر للمبتدا او الجملة خبران و بقدر حال وانما كان النصب نصا فى المقصود لانه

مالم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد فى الفعلية والثبوت فى الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون (قوله فان الرفع فيه أجود) مالم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذى طلب كاكرم زيدا وأما عمرا فاهنه قال الرضي مابعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الامع أما لكونها فى غير محلها أو اذا كانت زائدة قال الدماميني و يمتنع أن يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها و بين أما باكثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل و يمكن دفعه بانه أتى به دفعا لتوهم ان المراد عاطف ولو صورة فيكون الشارح انما اخرج هذا بقوله بلا فصل لانه أصرح فى اخراجه (قوله تجوز الناظم) أى بتقدير المضاف أى على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) اعطاء لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح فى شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن فى المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف فى حتى أن مابعدها بعض مما قبلها وفى لكن وقوعها بعد النفى ومثل لكن بل (قوله حتى زيدا أكرمته) محل كون زيدا منصوبا بفعل مقدر اذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تاكيدا أى لاكرمت زيدا الذى تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيدا الا أكرمت القوم وان أوهمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق أنه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتي والرفع فى غير الذى مر رجح اذ لا وجه لتعينه غايته أنه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أى مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع اى ترجح الرفع فى الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف اليه) اى الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ماكان والا فهو بعد الاضافة مجرور (قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضى بان المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت او نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة اوخبرا اذ لا يصح أن يراد كل ماوقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان وأجاب السعد بان الشيء اسم للموجود أومقيد به فلا يرد أنه لم يخلق مالا يتناهي مع وقوع لفظ الشيء عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بان المعنى الاول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له بخلاف الثاني فان مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه فى الاول أعم منه فى الثانى مفهوما بل وصدقا عند المعتزلة كذا فى شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصودة لايهامه ماذكره الشارح (قوله وفى الرفع ايهام كون الفعل الخ) انما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل وصفا و بقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبرا و بقدر حالا من الهاء كما سيذكره الشارح (قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة فى أفعال العباد الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب) أى لانه يدفعه المقام فلا ينظر اليه و يلزم عليه مرجوحية

لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا فيه ومن ثم وجب الرفع فى قوله تعالى وكل شىء فعلوه فى الزبر (وان تلا المعطوف) جملة ذات وجهين غير تعجبية بأن تلا (فعلا مخبرا * به) مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية (فاعطفن مخبرا) فى اسم الاشتغال بين الرفع والنصب على السواء بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول أو عطفت بالفاء نحو زيد قام وعمرا أكرمته في داره أو فعمرا أكرمته برفع عمرو ونصبه فالرفع مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى ولا ترجيح لأن فى كل منهما مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه فان لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الاول ولم تعطف بالفاء فالأخفش والسيرافى يمنعان النصب والفارسي وجماعة منهم الناظم يجيزونه

قراءة الاكثر والوجه اعتباره مرجحا وأورد الرودانى أن ايهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا لانه يجوز كون خلقناه صفة وكل شيء منصوب بخلقناه مقدرا الامن باب الاشتغال والاصل خلقنا كل شيء خلقناه مثل وفعلت فعلتك التى فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بأن احتمال الوصفية على النصب ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الصفة لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة المعنى اذ النصب يقتضى أنهم فعلوا فى الزبر أى فى صحف الاعمال كل شيء مع أنهم لم يفعلوا فيها شيئا اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة فان قلت يستقيم المعنى على النصب اذا جعل الظرف نعتا لكل شيء لان المعنى حينئذ فعلوا كل شيء مثبت فى صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان مستقيما خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد فيه أن كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فى آية وكل صغير وكبير مستطر (قوله وان تلا المعطوف) أى غير المفصول بأما أما المفصول بها نحو زيد قام وأما عمرو فأكرمته فالمختار رفعه مالم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية الصدر فعلية العجز كما فى التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق فى قولنا زيد أبوه غلامه منطلق (قوله بشرط ان يكون فى الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم المشغول عنه لان جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلابد فيها من رابط كالخبر والتمثيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثانى الى الاسم الاول ولا يضر احتمال عوده الى الثانى لان المثال يكفى فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال (قوله أو عطف بالفاء) فى هذا العطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال أو تكون الثالثة معطوفة بالفاء لكان مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لأنها لافادتها السببية تربط احدى الجملتين بالاخرى كالضمير (قوله لأن فى كل منهما مشاكلة) ولان سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أى للمعطوف عليه (قوله عنده) لا حاجة اليه ان رجع الضمير لزيد لأنه ليس مبتدأ بل هو مفعول ولا معنى له ان رجع الضمير للمبتدأ أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله وسابقا بشرط أن يكون فى الثانية ضمير الاسم الأول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أى على الجملة الصغرى يعنى أنه لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء أو يجوز النصب على العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أى بناء على أن العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح فلا ينافى عزو المصنف فى تسهيله الى الاخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لانه مبنى على أن العطف على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه (قوله يجيزونه) أى مع كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى وسم قال الاسقاطى فيكون مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره ان هذا المذهب الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه ووجه الاستثناء انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الأوائل اه كلام الاسقاطى وأقره شيخنا وغيره فعلم أن الخلاف معنوى لا لفظى وأن بناء البعض الجواز فى القول الثانى على أن العطف على الكبرى وان فات التناسب فيكون الخلف لفظيا مصادم

وقال هشام الواو كالفاء وهو ما يقتضيه كلام الناظم «تنبيه» شبه العاطف في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول نحو أنا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثاني نحو هذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (والرفع في غير الذي مر) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحا أو مساويا (رجح) على النصب لسلامة الرفع من الاضمار الذي هو خلاف الاصل فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربي جيد خلافا لمن منعه وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله فارسا ما غادروه ملحما * غير زميل ولا نكس وكل ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بنصب جنات ثم اذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فما أبيح) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده اليه وتخرجه عليه (افعل ودع ما لم يبح) لك فيه ذلك (وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (أو باضافة) وان تتابعت أو بهما معا (كوصل يجري)

المنقول وعزوه الى التوضيح أن الخلف لفظي تقول باطل بل قول الموضح عقب مذهب الاخفش والسيرافي وهو المختار يدل على أنه معنوي وظهر أن قوله تفريعا على ما ذكره مما مر ما نصه فلا حاجة الى استثناء مثل ذلك من اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه خلافا لسم باطل مبني على باطل نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول الفارسي ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم (قوله الواو كالفاء) رد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم ويقعد لكن ستعلم في باب العطف أن كونها للجمع في المفردات فقط أحد قولين (قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أي حيث أطلق في المعطوف بل اطلاقه يقتضي ان ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبل الابتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الامرين على السواء اذا سبقته جملة ذات وجهين ولا يأتي لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء اذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط (قوله أيضا) أي كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الاب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الاب وعمرا يكرمه لان مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لانه اذا نصب عمرو أفاد الكلام أن عمرا مفعول به الاكرام واذا رفع أفاد أنه فاعل الاكرام الا اذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيدا وعمرو يكرمه هو فعند عدم الابراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود التناسب على كل ولو نبه الشارح على الابراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيدا وعمرا أكرمته في داره لكان أولى (قوله في غير) متعلق برجح على ما قال الشيخ خالد انه الظاهر (قوله فارسا ما غادروه) أي تركوه وما زائدة ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أي غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أي ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره الى غيره لعجزه ويحتمل أنه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتغل عنه ان يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة محضة أجيب بان ما ان كانت زائدة فهي قائمة مقام الوصف أي فارسا أي فارس (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم أن ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد الخ) حال من ما التي هي مفعول مقدم لافعل وقول البعض حال من ما على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على رأي غيره مبني على زعم أن ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم الى التعسف السقيم وقوله أن ترده اليه نائب فاعل أبيح كما أشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أبيح وضمير ترده وتخرجه الى ما أبيح واليه وعليه الى ما أوردناه من القواعد والمعنى فاعل الحكم من رفع ونصب الذي ابيح لك رده الى ما أوردناه عليك من القواعد وتخريجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد افعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أي غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو باضافة أي بمضاف أو ذي اضافة وقوله أو بهما معا فيه اشارة الى أن أو في كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعترض الشاطبي كلام المصنف بان الفصل لا يتقيد بما ذكر اذ يجوز زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ فليست أو مانعة

فى جميع ما تقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجرى مع انفصاله منه بما ذكر فيجب النصب فى نحو ان زيدا مررت به أو بغلامه أو حبست عليه وعلى غلامه او اكرمت أخاه أو غلام أخيه اكرمك كما يجب فى نحو ان زيدا أكرمته ويمتنع النصب ويتعين الرفع في نحو خرجت فاذا زيد مر به أو بغلامه أو حبس عليه أو على غلامه أو يضرب أخاه أو غلام أخيه عمرو كما وجب الرفع فى نحو فاذا زيد يضرب به عمرو وقس على ذلك بقية الامثلة (تنبيه) النصب فى نحو زيدا ضربته أحسن منه فى نحو زيدا ضربت أخاه وفى نحو زيدا ضربت أخاه أحسن منه فى نحو زيدا مررت باخيه (وسوفى ذا الباب وصفا ذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال (بالفعل) فى جواز تفسير ناصب الاسم السابق نحو أزيدا أنت ضاربه أو مكرم أخاه أو مار به أو محبوس عليه تريد الحال او الاستقبال كما تقول ازيدا تضربه او تكرم اخاه او تمر به او تحبس عليه وانما امتنع زيدا أنت تضربه بخلاف انت ضار به لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان الوصف غير عامل

جمع ولا مانعة خلو (قوله فى جميع ما تقدم) أى من الاحكام الخمسة فلا يرد أن المقدر فى الوصل مقدر من لفظ المذكور وفى الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه فى مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد أن النصب فى الوصل أحسن منه فى الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه الخ) أتى بهذا اشارة الى أنه لا فرق فى حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (قوله بقية الامثلة) الاولى بقية الاحكام الا أن يكون اسم الاشارة راجعا الى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أى ويختار النصب فى نحو زيدا مر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار فى زيدا اضربه ويستوى الامران في نحو زيد قام وعمرو مررت به في داره كما يستويان فى زيد قام وعمرو أكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح فى زيد ضربته (قوله أحسن منه فى نحو زيدا ضربت أخاه) لان المقدر فى الاول من لفظ المذكور ومعناه وفى الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثانى وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه فى نحو زيداً مررت باخيه لا تفهامه بالاولى كما ستعرفه (قوله وفى نحو زيدا ضربت أخاه أحسن الخ) لان الفصل فيه أقل من الفصل في الثانى ولم يتعرض لزيدا مررت به مع زيدا ضربت أخاه والمنقول عن أبى حيان أن النصب في الاول أحسن منه في الثانى لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر فى المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير فى المعنى في الاول دون الثانى لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسوفى ذا الباب وصفا) أى فى الجملة اذ لا يأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل والى هذا الاشارة بقول الشارح فى جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور فى الاسم ولا فرق فى الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه او انتن ضارباته وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرابه أو أنتن ضواربه (قوله ذا عمل) أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل) أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو أزيدا انت ضاربه) قال سم ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسر اللمحذوف المرفوع وقائما مقامه اه وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط فى المثال أن يكون نصب زيد باضمار فعل وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ آخر اه يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل اولهما جيء بالاستفهام (قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظر الى الموصوف المحذوف أى شخص محبوس أى مقصور وانت ان نظر الى المبتدا الذى هو أنت وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى والا لم يكن فى محل نصب (قوله بخلاف أنت ضاربه) أى بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال يكفى الاعتماد على الاستفهام اه وايضاح وجه عدم وروده ان مراد الشارح توجيه منع زيدا انت تضربه وجواز زيدا انت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله وانما امتنع زيدا انت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافي قوله سوّى لان المعنى ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقي شيء آخر وهو ان الوصف لا يفصل من معموله باجنبي كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وحينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بان المراد كما مر أنه لو سلط عليه لصلح بذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى

أراغب

لم يجز أن يفسر عاملا فلا يجوز أزيدا أنت ضاربه أو محبوس عليه أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل فى التفسير (ان لم يك مانع حصل) يمنعه من ذلك كوقوعه صلة لال لامتناع عمل الصلة فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة فلا يجوز زيدا أنا الضاربه ولا وجه الاب زيد حسنه (تنبيه) يتعين الرفع فى زيد عليكه وزيد ضربا اياه لانهما غير صفة نعم يجوز النصب عند من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائى ومعمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرافى (وعلقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق

أراغب أنت عن آلهتى الفصل الممنوع وقوله الاجنبى بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما فى الآية بخلاف وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما في أزيدا أنت ضارب لان المعمول وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكانه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل) قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون مفسر الناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بانه انما صرح به اهتماما بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل في العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع تقييد الوصف بكونه ذا عمل أنه ليس بشرط وقد مر عن سم أن قول المصنف ان لم يك مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال حتى يقال قد تقدم أن مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته لان ينصب الاسم السابق لو سلط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموصول فهى كالجزء منه فكان منع العمل للذات (قوله ومن ثم) أى من أجل أن مالا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام فى الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به الذى هو الاصل فى الباب اهـ سم (قوله يتعين الرفع في نحو زيد عليكه) أى على ان زيد مبتدأ خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله في التصريح قال شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح والمصدر منصوب اهـ وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر أما بالنسبة الى اسم الفعل فالظاهر أنه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من أن اسم الفعل لا محل له لان المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال فلا ينافى جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل كالزم واضرب اذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده ما مر عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل محذوف او اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مر ومحل جواز النصب اذا لم يمنع منه مانع كما هو ظاهر فيتعين فى قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء فى الخبر مع أن فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر في باب الاشتغال عاملا قاله الدمامينى وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بان اللام متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة أخرى غير جملة التفسير فقد رد الدمامينى دعوى لزومها بقول ابن الحاجب في شرح المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا ورعيا اياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال فى نحو زيدا سقيا له كما عليه جماعة منهم أبو حيان وان خالفهم فى المغنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيدا لست مثله أى باينت زيدا (قوله الذى لا ينحل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال واحترز مما ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ) يعنى أن الارتباط بينهما الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم

(قوله وقد مر) عبارة الشارح تفيد أنه شرط للتفسير الا أن يقال لتفسير الناصب له (قوله النائب الخ) فيه ان اسم الفعل مدلوله لفظ الفعل الدال على معناه فلا نيابة اللهم الا على بعض الاقوال

(قوله رد الخ) سبق أن سقيا لك يتعين فيه أنها للتبيين ويطرد الباب فما للمغنى متجه

(حاصلة بتابع) سببي له جار على متبوع جنبي منه وهو الشاغل نعتا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كعلقة بنفس الاسم السببي (الواقع) شاغلا فكما تقول زيدا أكرمت أخاه أو محبه فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله في سببيه كذلك تقول زيدا أكرمت رجلا يحبه أو أكرمت عمرا وأخاه أو عمرا أخاه فتكون العلقة عمله في متبوع سببيه المذكور ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى في أي أن وجود الضمير في تابع الشاغل كاف في الربط كما يكفي وجوده في نفس الشاغل وان كان الاصل أن يكون متصلا بالعامل أو منفصلا عنه بحرف جر ونحوه ﴿تنبيه﴾ لو جعلت أخاه من قولك زيدا أكرمت عمرا أخاه بدلا امتنعت المسئلة نصبت أو رفعت لان البدل في نية تكرير العامل فتخلو الاولى عن الرابط نعم يجوز ذلك ان قلنا ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه وكذا تمتنع اذا كان العطف بغير الواو لافادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف ﴿خاتمة﴾ اذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه أو ملابسا لضميره نحو أزيد قام او أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة

السابق في المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا لضميره يحصل بتابع الشاغل الاجنبي لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء في قوله بتابع وبالاسم سببية لان كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو في متبوعه في حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها آخر (قوله سببي له) أي للاسم السابق (قوله نعتا) أي لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع وبقي البدل وسيذكر الشارح أنه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا نعم يرد عليه ان العلقة تكون في غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هندا ضربت الذي تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيد القيت عمرا والذي يحبه أي يحب زيدا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيد القيت عمرا ورجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيدا ضربت رجلا وعمرا اخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوي لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أي بشرط ان لا يعاد معه العامل كما في التسهيل والا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة أخرى (قوله بنفس الاسم السببي) كان الاحسن حذف السببي ليشمل الضمير في نحو زيدا ضربته كما في سم (قوله فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله) أي مسبب عمله وفي كلامه اشارة الى أن في كلام المصنف حذفا أي بالعمل في متبوع تابع سببي وبالعمل في نفس الاسم ولا حاجة الى ذلك كما يعلم مما قدمناه في قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى في) لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أي كالمضاف (قوله في نية تكرير العامل) يعني أن عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة أخرى في الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الروداني عامل البدل وان كان مقدرا لكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره قمت قمت في تأكيد الضمير فقط فان الفعل غير مقصود بالاسناد وعزا الدماميني القول بان البدل على نية تكرار العامل الى الاخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين وعزا القول بان عامله العامل في متبوعه الى سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب ومال اليه (قوله فتخلو الاولى عن الرابط) فلا يصح أن تكون خبرا ان رفعت لعدم الرابط بين المبتدا والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أي معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضميراه دماميني (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أي على الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه أن يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون الخ) كالصريح في أن ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح في التسهيل ويصرح به قول صاحب الهمع أيضا الاشتغال في الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل في نحو ان زيد قام ويترجح في نحو ازيد قام ويجب كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لان العامل لو فرغ عن الضمير لا يعمل في الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما لانا نقول المنع من العمل لعارض ان الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله اذا قدرتها ما كافة) أما اذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ وكالكافة في وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لانه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله

أو بالفاعلية نحو وإن أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام وذلك عند المبرد ومتابعيه وغيرهم بوجب ابتدائيته لعدم تقدم طلب الفعل وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ونحو قام زيد وعمرو قعد ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده والله أعلم

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

(علامة الفعل المعدى الى مفعول به فأكثر ويسمى أيضا واقعاً لوقوعه على المفعول به ومجاوزاً لمجاوزته الفاعل الى المفعول به أمران الأول صحة (أن تصل ها) ضمير راجع الى (غير مصدر به) والثانى أن يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نحو عمل) فانك تقول منه الخير عمله زيد فهو معمول بخلاف نحو خرج فانه لا يقال منه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل مخروج به أو اليه فلا يتم الا بالحرف والاحتراز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو ﴿ تنبيه ﴾ هذه الهاء تتصل بكان وأخواتها والمعروف أنها واسطة أى لا متعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدى نظراً الى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول

أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكان أحسن إذ الفاعلية ليست رافعة ألا أن تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل فى نحو إن زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وإن أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقانى أن أداة الشرط إنما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير إن وجدت أحدا وأجاب يس بأن مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الرودانى بأنه لا يمنع أحد مثل ذلك فى غير الآية اذا لم يرد به الاشتغال وأما ما نحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال فى غيرها فيمتنع لأن التلاوة رفع أحد وفى غير القرآن لا يكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغى أن يزاد الكوفيون فانهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال فى ذلك اقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم قاله الدمامينى (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من نفى أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) إنما ترجحت الفاعلية فيه فراراً من الاخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح ان ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الأمر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفى نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفي نحو أبشر يهدوننا لأن الغالب أن همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا فى أأنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم فى باب الفاعل (نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) إنما استوى الأمران فيه لأن فى كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

﴿ تعدى الفعل ولزومه ﴾

من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الفعل المتعدى أى بنفسه بحسب الوضع لأنه المراد عند الاطلاق لا المتعدى بحرف الجر ولا المتعدى بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وإنما جعلنا الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف لأن الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم وفى هذا الباب ذكر المفعول به (قوله إلى مفعول به) أما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله أمران الأول الخ) فيه تغيير إعراب المتن إلا أن يقال هو حل معنى لا حل إعراب لكن لا يخفى ما فى تحميل الشارح كلام المصنف الأمر الثانى من التكلف الذى لا حاجة اليه ولا دليل عليه (قوله أن تصل) ولو بحسب الأصل فلا يرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الرودانى والمراد أن تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلا يرد على طرد التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها وأما إيراد الصديق كنته فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لا تقبل النفس قمته باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا تتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله ها ضمير الخ) الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تتصل بالقسمين (قوله أن يصاغ منه) أى صحة أن يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل باطراد لاخراج نحو تمرون الديار فانه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف أنها) أى فى حال نقصانها أما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة أخرى (قوله الى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر أن موضوع كلام المصنف الفعل التام

(فانصب به مفعوله إن لم ينب) ذلك المفعول (عن فاعل نحو تدبرت الكتب) فان ناب عنه رفعته به كما سلف (ولازم غير المعدى) غير المعدى مبتدأ ولازم خبره أى ماسوى المعدى هو اللازم إذ لا واسطة ويسمى قاصراً أيضاً لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز لذلك (وحتم * لزوم أفعال السجايا) وهى الطبائع والمراد بأفعال السجايا مادل على معنى قائم بالفاعل لازم له (كنهم) بكسر الهاء الرجل إذا كثر أكله وشجع وجبن وحسن وقبح وطال وقصر وما أشبه ذلك و (كذا) ما وازن (افعلل) نحو اقشعر واشمأز وطامأن وما ألحق به وهو افوعل نحو اكوهد الفرخ إذا ارتعد (و) كذا (المضاهي) أى المشابه فى الوزن افعنلل نحو احرنجم يقال احرنجمت الابل أى اجتمعت وما ألحق به

بقرينة قوله فانصب به مفعوله والا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون أل فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لما مر (قوله ان لم ينب عن فاعل) أى ولم يضمن معنى فعل لازم والا كان لازما أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الاولى التنبيه على هذا الان ماذكره من عدم نصب المفعول أذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعترض اللقاني كلام المصنف بان مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدى الى شىء نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع بانه متعد بحسب الاصل ومرفوعه منصوب بحسب الاصل بناء على الاصح ان صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أى على مايستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجمهور على أن كان وأخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على أن مايتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولا يرد ماتعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغرفاه بمعنى فتحه وفغر فوه بمعنى انفتح وكزاد ونقص لانه لا يخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى للازم ذلك اذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازمان للقصور المذكور (قوله لازم له) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلا يرد أن كثرة الاكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله إذا كثر أكله) أى كان كثرة الأكل سجية له فلا يرد ماقاله ابن هشام كثرة الأكل عرض لا سجية لكن فسر الجوهرى وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للأكل وفى القاموس النهم محركة وكسحابة إفراط الشهوة فى الطعام وأن لا تمتلىء عين الآكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم اه فلعل قول الشارح أى كثر أكله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لأفعال السجايا بنهم المكسور العين مايفيد أن أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه بقى أن اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم الا أن يقال هذا شاذ (قوله وطال) أصله طول بفتح الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله واشمأز) نقل الروداني أنه جاء متعديا قالوا اشمأز الشىء كرهه (قوله وما ألحق به) أى وكذا ما وازن ما ألحق بافعلل فى الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر موازناله ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما فى حوقل وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لأصل الملحق معنى فى كلامهم كما فى كوكب وزينب فانه لا معنى لككب وزنب وإنما كان افوعل ملحقا بافعلل لزيادة حرف فيه غير الألف وهو الواو بخلاف افعلل (وهو افوعل) لو قال كافوعل لكان شاملا لنحو ابيضض (قوله اكوهد) أصله كهد أى أسرع اه فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لأمه لتزقه (قوله افعنلل) أى أصلى اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصلى اللامين وافعنلل زائد إحداهما وهل الزائد الثانية أو الأولى قولان وافعنلى والمشبه الأفعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض البعض بأن ظاهر الشارح أنه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ فأين المشبه فكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعنلل وزنان أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه والمضاهي فى غاية السقوط إذ لا داعى إلى جعل المشبه والمضاهي بكسر الهاء ما ألحق بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الاخيرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنلل بنحو احرنجم والمضاهى افعنلل زائد احدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهى افعنلى بنحو احرنبى صريح فيما قلنا من أن المشبه والمضاهى بكسر الهاء الأفعال المشبهة للصيغ

الثلاث فى الوزن واياك أن تتوهم ان كلام الشارح في التنبيه يأباه فان كلامه إنما هو بالنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعنلل) لوقال كافعنللا لكان شاملا لنحو احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهي) أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله ما اقتضى) أى أفاد (قوله نحو نظف الخ) أى بضم العين فيما عدا دنس فانه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضاً فى طهر وكسرها وفتحها أيضاً فى نجس وقذر هذا مجموع ما فى القاموس والمصباح ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التي تحتاج الى بينة (قوله أو عرضا) زاد فى المغنى أو لونا كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضاً كون الفعل على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفها ليس الا على فعيل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار كذا كأغد البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) أما ما هو حركته فمنه لازم كمشى ومتعد كمد ويدخل فى التعريف فهم وعلم مع أنهما متعديان فان اخرجتهما منه بجعلهما ثابتين أو منزلين منزلة الثابت أشكلا على تعريف أفعال السجايا أفاده الدنوشرى أى لدخولهما فيها حينئذ مع أنهما متعديان وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لأن النظافة والدنس من العرض وأفاد الشارح بتعريف العرض بما ذكره أنه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر فى تعريف السجية السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال أفعال السجايا (قوله كمرض وكسل الخ) وكلاها بكسر العين قاله الشارح (أو طاوع الخ) المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول الأثر من الاول للثانى مع التلاقى اشتقاقا والقيد الاخير لاخراج نحو ضربته فتألم وقد يختلف معنى الثانى عن معنى الاول لتوقفه على شيء من جانب فاعل الثانى لم يحصل كعلمته فيجوز أن يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز ان يقال فما انكسر لعدم توقفه على شيء من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يفضي فيه كثيرا الاول الى الثاني بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم ان يكون مثل أضجعته فما نام لان الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها والاجماع على أن تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه أن علم لما هو من جانب المعلم والمتعلم معا ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته في عالجت تعليمه وأنه يجوز أن يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ بين علمته وكسرته فى صحة المعنى المجازى في النفى دون المعنى الحقيقى فاحفظه وقضية كلام المصنف أن الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معا أو متعديين معا الى مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو على أنهما جاآ لازمين سمع فى شعرهم منهوى ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان ورد بانهما ضرورة وقيل مطاوعان لاهويته وأغويته وضعف بان انفعل لافعل شاذ وزعم ابن برى أنهما يقعان متعديين الى اثنين نحو استعطيته درهما فاعطانى درهما والى واحد نحو استنصحته فنصحنى ورد بان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما فى المغنى (قوله وعدلازما)

وهو وزنان افعنلل بزيادة واحدى اللامين نحو (اقعنسسا) يقال اقعنسس البعير اذا امتنع من الانقياد وافعنلى نحو أحرنبى الديك اذا انتفش للقتال واسلنقي الرجل اذا نام على ظهره وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى واغرندى أى علا وركب فى قول الراجز قد جعل النعاس يسرندينى * ادفعه عنى ويغرندينى ﴿ تنبيه ﴾ يجوز فى اقعنسس أن يكون مفعولا للمضاهى والاولى أن يكون فاعلا له والمفعول محذوف أى والمضاهيه اقعنسس لما عرفت أنه ملحق باحرنجم (و) كذلك حتم ايضا لزوم (ما اقتضى) من الافعال (نظافة او دنسا) نحو نظف وطهر ووضوء ودنس ونجس وقذر (أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض وكسل ونشط وفرح وحزن ونهم اذا شبع (او طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا) ودحرجت الشيء فتدحرج اما مطاوع المتعدى لاكثر من واحد فانه متعد كامر (وعدلازما بحرف

المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فيدخل المتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته) فيه اشارة الى أن الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بان المراد تفيد المصاحبة مالم يمنع مانع منها كما في الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة ثم هذه التعدية التي تعاقب عليها الباء الهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هي التعدية الخاصة بالباء أما التعدية العامة التي هي ايصال معنى الفعل الى الاسم فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تمثيل الشارح اشارة الى أن المراد بالتعدية فى المتن ما يشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل وعند الكوفيين اسقاط الجار يس (قوله وشذ ابقاؤه الخ) ويطرد في رب نحو وليل كموج البحر (قوله أشارت الخ) صدره* اذا قيل أى الناس شر قبيلة* أشارت الخ والاصل أشارت الى كليب الاكف بالاصابع فدخله الحذف وقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على أنه خبر لمحذوف أى هي كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة جرير والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله فانما يحذف نقلا) جعل الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون في المعنى راجعا لقوله حذف لا للنصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام الوجه رجوعه اليهما معا بقرينة قوله وفي ان وان يطرد الخ ولان الحذف هو اللائق بان يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع النصب ولصحة ما يفيده هذا الوصف من أن نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسي بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من أن نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسي فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول وارد فى السعة) ظاهر تمثيله أن المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الواردة فى السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لأقعدن لهم صراطك المستقيم أى على صراطك والوارد في السعة مع الضعف والندرة سمع مررت زيدا (قوله نحو شكرته ونصحته) مبنى على القول بأنهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف مع ان وان قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لأن المراد بقياسية الحذف معهما جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أولم يسمع وهذا بعينه فى نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر غير الشام لم يحذف الجار اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر والبطن قاله فى شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه منصوب على الظرفية شذوذا لان اطراد الظرفية المكانية فى المكان المبهم وكذا الخلاف فى المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا استعماله نثرا ولو فى منصوب به المسموع قاله الروداني (قوله آليت) بفتح التاء أى أقسمت خطاب لملك هجاه الشاعر يحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية عن عدم سكناه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله (قوله كما عسل) بالاهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت* لدن بهز الكف يعسل متنه* فيه كما عسل يصف رمحا بانه لدن أى لين والباء فى بهز سببية وقوله يعسل متنه أى يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه أى مع هز الكف (قوله وحذفه فى أن وأن) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه كما فى التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو فلينظر أيها أزكى طعاما وليت شعرى هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة والتقدير فلينظر فى جواب أيها أزكى الخ وليت شعرى بجواب هل الخ حاصل وفى كلام شيخنا والبعض أن الحذف فى القسم الاخير واجب

وتقدم

بجر) نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته وعجبت منه وغضبت عليه (وان حذف) حرف الجر (فالنصب للمنجر) وجوبا وشذ ابقاؤه على جره فى قوله

أشارت كليب بالاكف الاصابع

أى الى كليب وحيث حذف الجار فى غير أن وأن فانما يحذف (نقلا) لا قياسا مطردا وذلك على نوعين الاول وارد فى السعة نحو شكرته ونصحته وذهبت الشام والثانى مخصوص بالضرورة كقوله

آليت حب العراق الدهر أطعمه

وقوله

كما عسل الطريق الثعلب

أى على حب العراق وفى الطريق (و) حذفه (فى أن وأن يطرد) قياسا (مع أمن لبس كعجبت أن يدوا) أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم شهد الله أنه لا اله الا هو أى من أن يدوا أى يعطوا الدية ومن أن جاءكم وبانه فان خيف اللبس امتنع الحذف كما فى رغبت فى أن تفعل أو عن أن

وتقدم فيه اعراب آخر ومنه أيضاً كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقداراً قبلها لام التعليل لا تعليلية مقداراً بعدها أن وفى الدمامينى عن ابن عصفور أن الاخفش الاصغر وابن الطراوة ذهبا فى الفعل المتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار أنه يجوز حذف الجار ان تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيداً أرمنه واختار موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل أن قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أى من بنى اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذى فى التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل الى مفعولين (**قوله لاشكال المراد بعد الحذف**) أى عدم فهمه فيكون اجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للاجمال وأنه مانع كاللبس وكذا ايراد الآية مبنى على هذا أيضاً لانها من الاجمال وقدمر غير مرة أن الحق أن بينهما فرقا وان الاجمال ليس معيبا مالم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (**قوله فيجوز الخ**) حاصل الجواب الاول أنه لا اجمال فى الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء فى المقدر هل هو فى أو عن لانه لاختلافهم فى سبب النزول فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة قاله فى المغنى وحاصل الثانى أن الاجمال مقصود فى الآية لعموم الفائدة وانما يمتنع الاجمال اذا لم يقصد لنكتة (**قوله لقرينة كانت**) أى حين النزول يفهم منها المراد وهو فى عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى فى فقط وعن عند القائلين انه يدل على معنى عن فقط وقيل ان المقول فى شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما لهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافى وجود القرينة اذ لا مانع من قيام قرينة فى حق كل تناسبه (**قوله لاجل الابهام**) أى لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد الابهام اذا ناسب المقام (**قوله لدمامتهن**) بالمهملة أى قبحهن ومنه ماوراء الخلق الدميم الا الخلق الذميم (**قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين**) أى تقدير فى وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما فى المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن ايراد الآية كذا قال البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال فى تعبيره بأجاب فافهم (**قوله لطولهما بالصلة**) أورد أن الموصول الاسمى طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بان العلة النحوية غير مطردة وبانهم فروا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على حرف فى الظاهر بخلاف الاسمى (**قوله فذهب الخليل الخ**) كذا فى البسيط والتسهيل لكن قال شيخنا وغيره الصواب ذكره سيبويه مكان الخليل والخليل مكان سيبويه كما فى المغنى والتصريح اه وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا اه فليس فى كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهبا له فافهم (**قوله تمسكا بقوله الخ**) أى حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت ومازرت ليلى لان تكون حبيبة لى ولا لدين أنا طالبها به وانما زرتها لضرورة نزلت بى ففى العبارة قلب ويحتمل أن الباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار أى دين عليها قاله الدمامينى ويحتمل أنها بمعنى من متعلقة بطالب (**قوله وهو الاقيس**) أى الاقوى قياسا لان قائله قاس على ما اذا كان المجرور غير أن وأن فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفا وقائل القول الاول قاس على مجرور رب مع أن من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بالواو ورب لا برب فافعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بان جر دين بالعطف على توهم اللام **قوله كى المصدرية**) فيحذف معها ما يدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما فى المغنى (**قوله سبق فاعل معنى**) أى وسبق مالا يجر على ما قد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف

تفعل لاشكال المراد بعد الحذف وأما قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت أو أن الحذف لاجل الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين ﴿تنبيهان﴾ الاول انما اطرد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة الثانى اختلفوا فى محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائى الى أن محلهما الجر تمسكا بقوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة
الى ولا دين بها أنا طالبه

بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى أنهما فى موضع نصب وهو الاقيس ومثل أن وأن فى حذف حرف الجر قياسا كى المصدرية نحو جئتك كى تقوم أى لكى تقوم (والاصل) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى الى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر (سبق فاعل) أى أن يسبق الفاعل (معنى) منهما

المفعول معنى (كمن * من) قولك (ألبسن من زاركم نسج اليمن) فان من هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى و يجوز العدول عن هذا الاصل فيتقدم ماهو مفعول فى المعنى على ماهو فاعل فى المعنى فيقال ألبسن نسج اليمن من زاركم (و) قد (يلزم الاصل) المذكور (لموجب عرا) أى وجد وذلك كخوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمرا وكون الثانى محصورا كما اعطيت زيدا الا درهما أو ظاهرا والاول ضمير متصل نحو انا أعطيناك الكوثر (وترك ذاك الاصل) لمانع وجد (حتما قد يرى) أى قد يرى واجبا وذلك كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا نحو ما أعطيت الدرهم الا زيداً أو ظاهراً والثانى ضميرا متصلا نحو الدرهم أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير الثانى نحو أسكنت الدار بانيها فلو كان الثانى ملتبسا بضمير الاول كما فى نحو اعطيت زيدا ماله جاز وجاز على ما عرف فى باب الفاعل ﴿ تنبيه ﴾ حكم المبتدا مع خبره اذا وقعا مفعولين كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى فى هذه الامور الثلاثة فجواز تقديمه فى نحو ظننت زيدا قائما ووجوبه فى نحو ظننت زيدا عمرا وامتناعه فى نحو ظننت فى الدار صاحبها (وحذف فضلة) وهى المفعول من غير باب ظن (اجز) اختصارا أو اقتصارا (ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل و يكون ذلك

بايقاع

الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيداً من الرجال قال المصنف فى الشرح يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمراً ولا يقال اخترت أحدهم القوم الاعلى قول من أجاز ضرب غلامه زيداً دماميني (قوله من ألبسن) بضم السين أمراً للجماعة ليطابق من زاركم و يجوز فتحها على أن الميم للتعظيم أو أن المأمور باللباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الاصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو أعطيت زيداً عمراً) توقف سم فى جواز تقديمهما مرتبين على الفعل وفى جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أى والحاصل فى الصورة الثانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثاني على الاول متأخرين معا عن الفعل أومتقدمين معا عليه فتأمل (قوله محصوراً) أى فيه (قوله أو ظاهراً والاول ضمير) اعترضه حفيد الموضح بانه يجوز تقديم الثانى على الفعل وأجيب بان لزوم الاصل اضافى بالنسبة الى امتناع تقديم الثانى على الاول لا مع الفعل (قوله أى قد يرى واجبا) اشارة الى أن حتما مفعول ثان ليرى مقدم و يحتمل أن يكون اشارة الى أنه حال من ضمير يرى مقدمة و يجوز أيضاً أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتما أو حالا من ترك على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما فى رأى الشافعى حل كذا بناء على القول بان رأى بمعنى اعتقد متعدية الى واحد كما مر فى محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا) أى فيه قال سم ما ملخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصوراً فيه نحو ما أعطيت عمراً الا زيداً اذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر فى زيد حصل اللبس و يمكن أن يقال يراعى الحصر مع القرينة الدافعة للبس اه أى كأن يقال ما أعطيت عمراً عبدى الا زيداً و يظهر لى أن من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الا مع المحصور فيه كأن يقال ما أعطيت الا زيداً عمراً بقي ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متاخر لفظا ورتبة كأعطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل في المعنى والظاهر فيه أيضاً مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر انه يعدل عن التركيب المؤدى الى ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيته اياها وفيما قبله عمرو ما أعطيته الا زيد أو نحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثانى وجاز تأخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدا والخبر (قوله وهى المفعول من غير باب ظن) لو قال وهى ماعدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم وكأن التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه اما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصاراً لا اقتصارا كما تقدم فى قوله ولا تجز هنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصاراً) لا يقال هذا لا يأتي فى المفعول به لان الفعل المتعدى يدل عليه اجمالا فلا يكون حذفه الا لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا و بهذا يعلم ما فى كلام الشاطبي هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل منزلة اللازم على رأى النحاة ورأى البيانيين ووافقهم فى المغنى أنه لا مفعول له أصلا وعبارة المغنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب و تارة يتعلق بالاعلام

لغرض اما لفظى كتناسب الفواصل نحو ما ودعك ربك وما قلى ونحو الا تذكرة لمن يخشى وكالايجاز فى نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا واما معنوى كاحتقاره فى نحو كتب الله لأغلبن أى الكافرين أو استهجانه كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة فان ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ماسيق جوابا لسؤال سائل كضربت زيدا لمن قال من ضربت (أو حصر) نحو ما ضربت الا زيدا وانما ضربت زيدا أو حذف عامله نحو اياك والاسد ﴿تنبيه﴾ قوله يضر هو بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر يضر ضراً قال الله تعالى لا يضركم كيدهم شيأ أى لم يضركم (ويحذف الناصبها) أى ناصب الفضلة (ان علما) بالقرينة واذا حذف فقد يكون حذفه جائزا نحو قالوا خيرا (وقد يكون حذفه ملتزما) كما في باب الاشتغال والنداء والتحذير والاغراء بشرطه وما كان مثلا نحو الكلاب على البقر اى ارسل الكلاب أواجرى مجرى المثل

بإيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذى يحيي ويميت وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكر وهذا النوع الذى اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى أهذا الذى بعث الله رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكل في جانب الله تعالى اسقاطى (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهي رأس الآية تصريح (قوله لمن يخشى) الاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ون المفعول تنزيلا (قوله وكالايجاز الخ) أى وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الاتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل (قوله أو استهجانه) أى استقباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية والمعنوية (قوله كحذف ماسيق) أى مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول فى الاشتغال نحو زيداً ضربته وفي التنازع نحو ضربته وضربنى زيد وكحذف مفعول أكرمته في نحو جاء الذى أكرمته فى داره لان حذفه يوهم ان العائد الضمير في داره (قوله هو بكسر الضاد الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام ويجوز ضمها على أن الفعل أجوف واوى أو على أنه مضعف وقف عليه فى القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اه (قوله أي لم يضركم) المناسب أى لا يضركم (قوله ويحذف الناصبها) وإذا حذف فالاصل تقديره فى مكانه الاصلى إلا لمانع أو مقتض فالأول نحو أيهم رأيته إذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب إذ لا يلى أما فعل ونحو فى الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد ان قدرته فعلا لان الخبر الفعلى لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا ونحو ان خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسماً أو فعلا لان مرفوع أن لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية والثانى كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لافادة الحصر كذا فى المغنى وناقش الدمامينى التعليل بعدم الالتباس بأنك إذا قلت كان يقوم زيد فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة خبر ضمير الشأن دخلت عليه كان فاستترفيها وكونه مبتدأ مؤخراً خبره يقوم وافتراق الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل بعده أيضاً على أن ابن عصفور رجح منع التقدم فى نحو كان زيد يقوم قال لأن الذى استقر فى باب كان أنك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها فى المثال لم يرجعا إلى ذلك وأجاب الشمنى بأن احتمال كون اسم كان ضمير الشأن بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغى الحمل على ضمير الشان متى امكن غيره ولا يخفى ما فى قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم فتأمل (قوله إن علما) اشترط فى حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لأنه أحد ركنى الاسناد وعمديته فلا يستغنى الاسناد عنه حتي يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيراً) أى أنزل خيراً بدليل ماذا أنزل (قوله كما فى باب الاشتغال والنداء) إذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من التحذير والاغراء فشرط التحذير أن يكون باياك نحو اياك والاسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الأسد الأسد وشرط الاغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما فى التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشرى أن المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع

نحو انتهوا خيرا لكم (خاتمة) يصير المتعدى لازما أو في حكم اللازم بخمسة أشياء الاول التضمين لمعنى لازم والتضمين اشراب اللفظ معنى لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى مؤدى كلمتين نحو فليحذر الذين يخالفون عن أمره أى يخرجون ولا تعد عيناك عنهم أى تنب أذ اعوا به أى تحدثوا واصلح لى فى ذريتى اى بارك لى ومنه قول الفرزدق

كيف ترانى قاليا مجنى
قد قتل الله زيادا عنى

أى صرفه بالقتل وقول الآخر

ضمنت برزق عيالنا أرماحنا

اى تكفلت وهو كثير جدا * الثاني التحويل الى فعل بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وافهمه * الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما مر

له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فاعطى حكمه فى عدم التغيير (قوله انتهوا خيرا لكم) أى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم (قوله لازما) بان ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثاني والثالث وقوله أو فى حكم اللازم بان يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الاول والرابع والخامس فان المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له وكذلك فى الضرورة هذا ماظهر (قوله لمعنى لازم) بالاضافة أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى أحسن بى إذ أخرجنى من السجن فان تعدية أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) فيكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا فى كل منهما على حدة حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقانى فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى أنه لابد فى اعتبار الجزئية من كون تركب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندى أنه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وإن لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامينى وغيره أنه مستعمل فى حقيقته ومجازه وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيسا خلاف ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الاكثرين أنه ينقاس وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى اليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسي اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه وقال ابن كمال باشا الحق أن التضمين البيانى هو التضمين النحوى وإنما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمره فتوهم أنه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارئ لانه المحتاج للبيان وكذا ما بعده الا قوله اى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى أى بارك) جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع أى من تنزيل المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع وإذا قصد هذا المعنى ثم قصد ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورا بفى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى ذريتى دمامينى (قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمين لازما ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض أن البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد الى واحد وصار بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترانى قاليا مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا ترسى ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أى ذلك فى حال قتل الله زيادا عنى لأمنى حينئذ وقيل المراد بالمجن المحل فالمعنى فى اى حالة ترانى باغضا محلى لست قاليا له لان الله قتل زيادا عنى فالاستفهام على هذا انكارى وأراد بزياد زياد ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف أنه أخوه لأبيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع أنه مما نحن فيه ليناسب ما قبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل الى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين إلى الفاء نحو قلته وطلته على قول سيبويه ان الأصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول إلى فعل بالضم لتنتقل ضمته إلى فائه فيعلم أن عينه واو

كما

* الرابع الضعف عن العمل اما بالتأخير نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون الذين هم لربهم يرهبون أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما بين يديه فعال لما يريد * الخامس الضرورة كقوله تبلت فؤادك فى المنام خريدة * تسقى الضجيع ببارد بسام * ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء الاول همزة النقل كما أسلفته * الثانى تضعيف العين نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد اجتمعا فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل * الثالث المفاعلة تقول فى جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته * الرابع استفعل للطلب أو النسبة للشئ كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب ومنه قوله أستغفر الله ذنبا لست أحصيه وانما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت أى طلبت التوبة * الخامس صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه اى غلبته فى الكرم * السادس التضمين نحو ولا تعزموا عقدة النكاح اى لا تنووا لان عزم لا يتعدى

كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على أن عينه ياء فان هذا التحويل لا يقضى باللزوم أما على قول ابن الحاجب ان الصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقيد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما يذكر متعد فى المعنى الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع أن لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله تبلت) بالفوقية فالموحدة أى أصابت ويقال أتبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضجيع بمعنى المضاجع ببارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد فى قوله ببارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندى أنه ضمنه معنى تشفى فعداه بالباء وجوز الدماميني أن يكون المراد تسقى الضجيع ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله ويصير اللازم متعديا) كان عليه أن يقول أو فى حكم المتعدى لان السادس يصيرانه فى حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال فى المغنى الحق أن دخولها قياسي فى اللازم دون المتعدى وقيل قياسي فيه وفى المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعى اه (قوله كما أسلفته) أى فى باب أعلم وأرى ويحتمل أن المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) ما لم تكن همزة نحو نأى فيمتنع تضعيفها لئلا يؤدى الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل فى غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا فى التسهيل وشرحه قال فى المغنى التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وقيل قياسي فى الاولين اه ﴿فائدة﴾ قال الزمخشري والسهيلي وغيرهما التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضي ذلك بل هو كالهمزة بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وأن محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة وهو محل وفاق ثم رأيت فى الكشاف ما يصرح به حيث قال فى تفسير هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به فى المغنى أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المشتق منها سهو عن كون المعدود الاشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الافعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به فى المغنى والشارح فى الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة فانه كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى لنسبة الحسن ونسبة القبح فاصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد اى الفعل صاحب المفعول الواحد أى وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر اى طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما فى علم وقد لا ينقل كما فى كسر وأما همزة النقل فتنقل كل ما دخلت عليه ولا يرد توافق نحو رتج الباب وأرتجه أى أغلقه لان الهمزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الاصل كتب الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل الى التعدى لاثنين (قوله ومنه قوله أستغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم فى باب لان هذا على معنى من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى الى واحد الى التعدى الى اثنين ويجوز أن لا تكونا اذ لا يلزم من وجودهما نقلهما اليه كما أشار اليه الشارح بقد فما هنا مبنى على الاول وجعل أستغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما فى باب لا مبنى على الثاني وجعل أستغفر الله بمعنى أستتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافى فتأمل ونقل الدماميني عن ابن الحاجب وغيره أن استغفر يتعدى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال المغنى ويختص التضمين عن بقية المعديات بانه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت

الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبأني بعلم اه (قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما قال في المغني ولا ثالث لهما أي ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضي في اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطي في المزهر (قوله لعدم الابهام) أي الذي هو شرط في نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتي وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذي يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله في المغني

﴿ التنازع في العمل ﴾

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أي مذكوران كما صرح به في التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا في جواب من ضربت وأكرمت ووجه الروداني كون زيدا في المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثاني في ضميرها محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع في ذلك فحينئذ يكون الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين المقدرين وحذف مفعول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك في جواب هذا السؤال أكرمت زيدا ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا قال في المغني أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا اه وفيه تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة آتوني أفرغ عليه قطرا أو نحو ذلك من أوجه الارتباط كما في المغني فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أي وجوبا على ما ذهب اليه جماعة من أنه يشترط في التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع في نحو وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا لاحتمال عمل كان في ضمير الشان فلا تكون متوجهة الى سفيهنا ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع في المثال على تقدير عدم عملها في ضمير الشان وهذا هو الاظهر وان استظهر الدماميني الاول نعم لا تنازع في قام أظن زيدا لا على الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها الى زيد ولا على الثاني لانها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها في ضميره وليس هناك ضمير أفاده الدماميني (قوله في اسم) أي ظاهر أو ضمير منفصل مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد انما قام وقعد هو ونحو ماضربت وأكرمت الا اياك ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف في الاخيرين وفي اسم متعلق بعمل قدم عليه مع أنه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر خلافا لقول المكودي متعلق باقتضيا (قوله اتفاقا) أي ممن لا يجوز عمل العاملين معا فلا يرد عليه أن الفراء يقول بعملهما معا اذا اتفقا في طلب المرفوع كما سيأتي (قوله أتاك أتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو احبس احبس لان كتابتهما بلا ياء نص في أنهما خطاب لمذكر فيكون ماقبلها كذلك ومفعول احبس محذوف أي احبس نفسك كما قاله العيني (قوله اذا الثاني توكيد) أي فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادي في شرح التسهيل ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب أي ضربني من ثمت وقد أجاز أبو علي التنازع في قوله * فهيهات هيهات العقيق وأهله * قال ارتفع العقيق بهيهات

السابع اسقاط الجار توسعا نحو أعجلتم أمر ربكم أي عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أي عليه وقوله كما عسل الطريق الثعلب أي في الطريق وليس انتصابهما على الظرفية خلافا للفارسي في الاول وابن الطراوة في الثاني لعدم الابهام والله أعلم

﴿التنازع في العمل﴾

(ان عاملان) فأكثر (اقتضيا) أي طلبا (في اسم عمل) متفقا أو مختلفا (قبل) أي حال كونهما قبل ذلك الاسم (فللواحد منهما العمل) فيه اتفاقا والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من نحو أتاك أتاك اللاحقون اذ الثاني توكيد

(قوله التجاذب) أي بالكلام وقوله أن يتقدم بل هو طلب عاملين الخ (قوله بان الخ) أي لمطابقة الفرع لاصله الا للداعي ولا داعي هنا يقال اذا لم يكن في الجواب كقولك زيدا منكرا أو متعجبا بعد قوله ضربت وأكرمت زيدا وفيه تنازع ولعله يطرد الباب (قوله مطلقا) نقل في النكت أن شرطه ان لا يكون أحدهما مقرونا بلا أو بل

الثانية واضمرت فى الاول أو بالاولى واضمرت فى الثانية واجاز ابن أبي الربيع فى نحو قام وقام زيد أن يكون زيد فاعلا بالثانى واضمر في الاول وان يكون فاعلا بالاول والثاني توكيد لا فاعل له واجاز المصنف فيه ان ينسب العمل لهما لكونهما شيأ واحدا في اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد اهمع زيادة من الدماميني (قوله والافسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله والافسد المعنى) اى المعنى المراد اذ المعنى المراد كفانى الخ ومعنى فساده افادة الكلام خلافه فاندفع ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لانه على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفانى ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتا لطلب التمليل لوقوع النفى فى حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ونفى النفى اثبات والحال انه نفاه أولا بقوله * ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة * لاقتضاء لو النفى كما عرف والسعى لادنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له فعلم من ذلك ان تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع اذا جعلت الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا اذا جعلت الواو استئنافية أفاده الفارضي وصاحب المغنى وقال الكوفيون والفارسي ان البيت من التنازع واعمال الأول ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بانه على تقدير الواو للحال وعليه الارتباط حاصل بلا تناقض فانك لو قلت لو دعوته أجابني غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى ونظر فيه فى المغنى بما نوقش فيه نعم يرد أن النفى اذا دخل على كلام مقيد توجه الى تقييده الا ان يقال هذا اغلبي ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله

ولكنما أسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

هذا ولا يخفى أن ما ذكره الشارح فى توجيه البيت انما يخرجه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه الا أن يجوز ذلك في الشعر قاله يس (قوله أما المثال فظاهر) لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل لا يطلب الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا فى اسم عمل (قوله فلقصور العلة) أى افهامها ما لا يصح وقوله أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل التنازع اذا طلبا نصبا كما في زيدا ضربت واكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه يعنى والحال أنه ممتنع على وجه التنازع لاخذ الاول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا يكون للثانى طلبه كما قاله بعضهم أولانه يلزم عليه تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع فى غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدماميني فيخرج المثال على أن زيدا انما طلبه أول العاملين وأما الثاني فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضي كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وان زعمه البعض الى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب واجازه الفارسى فى المتوسط نحو ضربت زيدا واكرمت ودعوى البعض ان ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم ولو مرفوعا مع كونها فى غاية البعد تحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح لايهامها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم أن الخلاف فى المنصوب والله أعلم (قوله وعمل مفعول به) أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى فى العمل لا فى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه وقول الشاعر * لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا * وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر أن اسم المصدر كالمصدر (قوله أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتونى أفرغ عليه قطرا) فاعمل الثانى ونوى الضمير فى الاول وانما حذفه لكونه فضلة يجب حذفه عند اهمال الاول كما

والافسد اللفظ اذ حقه حينئذ أن يقول أتاك أتوك أو أتوك أتاك ومن نحو * كفانى ولم أطلب قليل من المال * فان الثانى لم يطلب قليل والافسد المعنى اذ المراد كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك وبكونهما قبل من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا وفى كل من المثال والتعليل نظر أما المثال فظاهر وأما التعليل فلقصور العلة لان ذلك يقتضي أن لا يمتنع تقديم مطلوبهما اذا طلبا نصبا وعاملان فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره اقتضيا وعمل مفعول به وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ﴿ تنبيهات ﴾ الاول مراده بالعاملين فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك فالأول نحو آتونى أفرغ عليه قطرا والثاني كقوله

(قوله الواو للحال) وحينئذ تكون مؤكدة ولكن لا يفيد البيت على هذا صراحة أنه طالب الملك

سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) هاء اسم فعل بمعنى خذو والميم علامة الجمع والاصل هاكم أبدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفي اعراب القرآن للسمين زعم القتبي أن الهمزة بدل من الكاف فان عنى أنها تحل محلها فصحيح وان عنى البدل الصناعى فليس بصحيح اه (قوله ولم أنكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا بكسر الميم الاولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف ولفقد شرط صحة الاضمار فى المتنازعين اذ الحروف لا يضمر فيها وعندى فيه نظر لان المراد بالاضمار فى هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما فى ضربت وضربنى زيد وهذا يتأتى في الحروف كما فى علم أن سيكون منكم مرضي وقد نقل الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه على اعمال الثانى لصحة عسى زيد أن يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل للقرينة وقالوا لو أعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اه قال الدمامينى وانظر من الذى قال هذا من النحاة فان المعروف من كلامهم كون العاملين من الفعل وشبهه وكيف وجب اذا اعمل الاول ان يقال خارج مع ان خبر لعل يقترن بان كثيرا وانظر أيضا أى محذور يلزم في حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر * يا أبتا علك أو عساكا * وقد وقع فى المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على الفارسى وأبى الفتح ابن جنى ما قد يشهد لأن التنازع قد يقع في الحروف اه قال يس وأما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل فى محل جزم بان (قوله ولا بين جامدين) اى فعلين جامدين وقوله ولا جامد اى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرؤا كتابيه ولا البيت قال الرودانى ينبغى تقييده بما اذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم الفصل بين الجامد ومعموله اما لو تأخر فلا مانع اذ لا فصل سواء اعملت الاول او الثانى نحو اعجبنى ولست مثل زيد (قوله وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب) أى سواء أعملت الثانى أو الاول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ورجح هذا القول الرضي همع (قوله نحو ما أحسن الخ) هذا فى اعمال الثانى وتقول على اعمال الأول ما أحسن وأجمله زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو وانما جئ على اعمال الثانى مع الاول المهمل بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح أنه عمدة لأنه فاعل ويجب تركه عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره فى التسهيل) شرط فى شرحه للجواز اعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور دمامينى (قوله من ذلك) أى مما تعدد فيه المتنازع وهى الأفعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين وأعمل الاخير اذ لو اعمل الاول لاضمر عقب الثانى أو الثالث فيه اياها ولو أعمل الثانى لاضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى أنه أعمل غير الأخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره فى التسهيل قاله سم (قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وأبلغ والمتنازع فيه الندى وعند (قوله أن يكون غير سببي مرفوع) أى للزوم اسناد احدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببي من رابطه بالمبتدا واعترض بانه يكفى فى الربط رفعه لضمير السببي المضاف الى ضمير المبتدا كما اكتفى المصنف تبعا الاخفش والكسائى بضمير الأزواج المرتبطات بالمبتدا في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أى ازواجهم وبان الفساد المتقدم حاصل في نحو قولك زيد ضربت وأهنت أخاه مع ان المتنازع فيه سببي منصوب ولا فساد فى نحو قولك زيد أكرمه وأحسن اليه اخوه مع ان المتنازع فيه سببي مرفوع فلا معنى لتقييد المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدا مع كل من العاملين سواء كان السببي مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السببي أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدا مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدا)

عهدت مغيثا مغنيا من
أجرته *
والثالث نحو هاؤم
اقرؤا كتابيه وقوله
لقيت ولم أنكل عن
الضرب مسمعا
ولا تنازع بين حرفين
ولا بين حرف وغيره ولا
بين جامدين ولا جامد
وغيره وعن المبرد
اجازته فى فعل التعجب
نحو ما أحسن وأجمل زيدا
وأحسن به وأجمل بعمرو
واختاره في التسهيل
* الثانى قد يكون
التنازع بين أكثر من
عاملين وقد يتعدد
المتنازع فيه من ذلك
قوله عليه الصلاة
والسلام تسبحون
وتحمدون وتكبرون
دبر كل صلاة ثلاثا
وثلاثين وقول الشاعر
طلبت فلم أدرك بوجهي
فليتنى * قعدت ولم
أبلغ الندى عند سائب
الثالث اشترط فى
التسهيل في المتنازع
فيه أن يكون غير سببي
مرفوع فنحو زيد
قام وقعد أخوه وقوله
وعزة ممطول معنى
غريمها * محمول على
أن السببي مبتدأ
والعاملان قبله خبران
عنه

أو غيرذلك مما يمكن بخلاف السببي المنصوب كامر ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين وأجاز بعضهم في البيت التنازع

(والثان)من المتنازعين (أولى) بالعمل من الاول(عند أهل البصره) لقربه (واختار عكسا)من هذا وهوأن الاول أولى لسبقه (غيرهم ذا أسره) أى غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما ﴿ تنبيه ﴾ سكتواعن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكي بعضهم الاجماع على جواز اعمال كل منها ومن اعمال الاول قوله

كساك ولم تستكسه فاشكرن له * أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ومن اعمال الثالث قوله

جيء ثم حالف وقف بالقوم انهم * لمن أجاروا ذوو عز بلا هون

(واعمل المهمل) منهما وهو الذي لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه في المعنى (في ضمير ما * تنازعاه والتزم) فى ذلك (ماالتزما)من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة وسواء في ذلك كان الاول هو المهمل (كيحسنان ويسيء ابناكا) ام الثاني(و) ذلك نحو (قد بغي واعتديا عبداكا) وهذا المثال الثانى متفق على جوازه والاول منعه الكوفيون لانهم يمنعون الاضمار قبل الذكر في هذا الباب فذهب الكسائي

أى ثان وقوله والعاملان أى مع ضمير بهما لان الخبر المجموع لا العامل وحده أى والجملة فى المثال خبر المبتدا الاول ويلزم على هذا الاعراب بالنسبة الى المثال أى زيد الخ تقدم الخبر الفعلى على المبتدا والجمهور على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على أن السببي ومن الغير كون ممطول خبرا ومعنى حال من غريم او غريما نائب فاعل ممطول (قوله بخلاف السببي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبي التنازع فيه وعلله بانك اذا أعملت الاول فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال في التصريح الوجه امتناع التنازع فى السببي مطلقا (قوله كامر) كان الاولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السببي المنصوب (قوله والثان من المتنازعين أولى بالعمل من الاول عند أهل البصرة لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الاول في العمل اهـ ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثانى بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبي وان اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهوأن الاول أولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهناك قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف مالم يوجد مرجح لاحدهما ففي بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب اعمال الثاني وبالعكس فى لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله فى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الاول بسلامته من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ان أعمل الثاني وأضمر فى الاول ضمير الرفع كما هو رأى البصريين أوحذف الضمير من الاول ان أعمل الثاني وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأى الكسائي أو عمل العاملين في معمول واحد ان اتفق العاملان في طلب المرفوع وتأخير الاول ان اختلفا كما هو رأى الفراء كما سيأتي فى الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزى بالجماعة القوية لكن في القاموس الاسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز اعمال كل منهما) أى اذا لم يستلزم اعمال الثانى أن يضمر فى الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعونه كما سيأتى فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتي فلا تغفل (قوله ومن اعمال الاول) أى بدليل الاضمار فى الثانى والثالث (قوله ومن اعمال الثالث) اى بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يمثل لاعمال الثانى لانه لم يحفظ اعماله فى كلام العرب كما قاله المرادى (قوله في ذلك) اى في حال اعمال المهمل فى الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) في التسهيل ان هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب اى ضربني من ذكر وسيذكره الشارح لكن صرح الدماميني نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك في الفصيح ومحل المطابقة مالم يستو فيه المذكر والمؤنث والا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيحسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان وأقائم وذاهب هما الزيدان وأقائم انتما وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما أنتما فالاول فى المثال الاخير مضمر الثانى المهمل وأنتما الثانى فاعل الاول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدماميني على المغنى (قوله وهذا المثال الثانى متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافي ما سيأتى عن الفراء من اعمالهما معا في الظاهر عند اتفاقهما في طلب المرفوع اهـ ويجاب بما قدمناه من ان المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والاول منعه الكوفيون) اى من حيث اشتماله على اضمار ضمير الرفع فى الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على اعمال الثانى بدليل كلامه بعد فلا ينافى هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) اى لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائي الخ)

ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله

تعفق بالارطي لها وأرادها
رجال فبذت نبلهم وكليب

وقال الفراء ان اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ولا اضمار نحو يحسن ويسيء ابناكا وان اختلفا أضمرته مؤخرا نحو ضربنى وضربت زيدا هو والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العمدة يمتنع حذفها ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وقد سمع أيضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم ضربوني وضربت قومك ومنه قوله

جفونى ولم أجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلى مهمل

وقوله

هوينني وهويت الغانيات الى
أن شبت فانصرفت عنهن آمالى

وقوله

وكمتا مدماة كأن متونها

تفصيل لمحذوف أى واختلفوا فى كيفية اعمال الثانى مع طلب الاول الرفع قيل ماوقع فيه أشنع مما فر منه لان حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفى شرح الايضاح ما حكى عن الكسائى من أنه يحذف الفاعل فى نحو ضربنى وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الاحوال كلها قاله يس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق) أى استتر وضبطه الشارح فى شرحه على التوضيح بالغين المعجمة وفى التصريح أنه بالعين المهملة بالارطى شجر لها أى للبقرة الوحشية فبذت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به أنه لم يضمر فى واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على اعمال الثانى ولا أرادوها على اعمال الاول وانما قال بظاهر لامكان تأويله بما سيأتي فى الشرح (قوله فى طلب المرفوع) الظاهر أن مثله اتفاقهما في طلب المنصوب ويرشد اليه عبارة الهمع ونصها وقال الفراء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا في الاعراب المطلوب (قوله فالعمل لهما) أورد عليه أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد الا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو قائمان وفيه نظر للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا اضمار) أى على أحد نقلين عنه ونقل عنه أنه يجوز الاضمار مؤخرا فى حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخواك هما (قوله أضمرته مؤخرا) أى ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما فى المثال على ماهو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وان أهملته فلا اضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذى نقله الجمهور عنه وجوب اعمال الاول حينئذ كما فى الهمع (قوله نحو ضربنى وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربنى لا توكيد لمستتر فى الفعل لانه يمنع أن فيه ضميرا مستترا كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أى من وجوب اضمار ضمير الرفع فى الاول عند اعمال الثانى (قوله لان العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقانى هذا الدليل بانه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن أن يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على مجوز الحذف وهو الكسائى والجزء الثانى لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على أنه عهد حذف الفاعل فى مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذى قبله فيرد به على الكسائى ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء فى غير هذا الباب) أى فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل فى غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب وبحث فيه اللقانى ايضا بان جواز الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب لغرض ايراد الشيء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بأنه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتامل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب على الاضمار قبل الذكر فى غيره الى سماعه فى هذا الباب فكأنه قال على أنه قد سمع الخ أى سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائى أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما فى قوله تعفق الخ على أن ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه افاده يس (قوله وكمتا) أى ترى خيلا كمتا جمع أكمت من الكمتة وهى حمرة تضرب الى سواد مدماة أى شديدة الحمرة مثل الدم متونها ظهورها استشعرت لون مذهب اى جعلته شعارا ولباسا لها والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد انه أعمل الثانى وأضمر في الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائى لان الضمير فى الاول وهو جرى غير بارز فله أن يدعى خلوه منه ويحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا

قوله

جرى فوقها واستشمرت لون مذهب ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد أجاز ذلك البصريون فى الاحوال كلها تقول ضربنى وضربت الزيدين كانك قلت ضربنى من على مالايخفى (ولا تجئ مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع) وهو النصب لفظا أو محلا (اوهلا) أى جعل أهلا (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * في الاصل) لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربنى زيد ومررت ومر بي عمرو ولا يجوز ضربته وضربنى زيد ولا مررت به ومر بي عمرو واما قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * فضرورة (وأخرنه ان يكن هو الخبر) لانه منصوب فلا يضمر قبل الذكر وعمدة فى الاصل فلا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وظننى وظننت زيدا عالما اياه أما امتناع الاضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه وفي دعواه نظر فقد حكي ابن عصفور ثلاثة مذاهب أحدها جوازه كالمرفوع وفي كلام والده فى الكافية وشرحها ميل الى جواز اضمار المنصوب مطلقا مقدما واحتج له وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وهو اقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل ﴿تنبيهات﴾ الاول اقتضى كلامه أنه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل نحو ضربنى وضربته زيد ومرنى ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله وأعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه ولم يخرجه ومنه قوله اذاهي لم تستك بعود أراكة * تنحل فاستاكت به عود اسحل وأنه يجوز حذفه لمفهوم قوله والتزم ما التزما وهذا لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله

(قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أى على تاوله بمن ذكر كما سيشير اليه أو تأوله بالجمع واعترض بان الافراد قبيح كما مر عن الدماميني فكيف ينفى الحجية ويمكن أن يقال احتمال البيت أمرا جائزا ولو مع قبح ينفى حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روى كما في العيني تعفق بضم القاف على أنه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسند الى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائى حينئذ وقول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أى الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله فى الاحوال كلها اى اسناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد فى الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن اعراب المضمرات محلى دائما لبنائها (قوله أوهلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أى جعلك اهلا له (قوله بل حذفه الزم) أى على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله واخرنه الخ كما سيتضح (قوله ان يكن غير خبر) حذف فى الموضعين جواب ان التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة الى اضمارها) أى لفظا فلا ينافي أنها منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يهرب منه اذا كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخرنه) أى اذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ولهذا علل الشارح الامرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الاصل فلا يحذف) يرد عليه ان خبر كان ومعمولى ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتى أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن واخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا فى الاضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد فى التوضيح رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) أى الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما في النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل الى جواز الخ) وقضيته تجويز اضماره مؤخرا بالاولى سم (قوله مطلقا) اى عمدة كان فى الاصل أو فضلة (قوله واحتج له) أى بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل المصرح عن ابي حيان أن شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما والا لم يجز حذفه نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافى هذا ما سيأتي من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان زعمه سم لان ما سيأتي مذهب البصريين والكلام في مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول عليه بالمفسر) أى وحذف المعمول لدليل جائز حتى في باب كان وظن (قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر) أى اذا أضمر مقدما كما مال اليه فى شرح الكافية ومن الفصل أى بين العامل الاول المهمل ومعموله اذا أضمر مؤخرا كما قال به هنا (قوله اذا هي) اى المرأة والارا كة واحدة الاراك تنحل بالبناء للمجهول والحاء المهملة على ما ذكره شيخنا السيد أى اختير لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه أيضا السواك كذا فى العيني والذى فى القاموس والصحاح الاسحل بالكسر شجر يستاك به وضبطت الحاء بالقلم في نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الأقرب الى قولهما بالكسر والشاهد فى تنحل واستاكت حيث

بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه * وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض * الثاني كلامه

هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزمه بحذف الفضلة من الاول المهمل والثاني جزمه بتأخير الخبر ولم يجزم بهما في التسهيل بل أجاز التقديم * الثالث يشترط لحذف الفضلة من الاول المهمل أمن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه * الرابع قوله غير خبر يوهم أن ضمير المتنازع فيه اذا كان المفعول الاول في باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو ظننت منطلقة وظنتني منطلقا هند اياها فاياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه وفي حذفه ماسبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله واحذفه ان لم يك مفعول حسب * وان يكن ذاك فاخره تصب لخلص من ذلك التوهم لكن قال المرادي قوله مفعول حسب يوهم أن غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضلة حتم * وغيرها تأخيره قد التزم * لأجاد قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن أن يقول واحذفه لا أن خيف لبس

استدراك

تنازعا عود اسحل فاعمل الاول وأضمر في الثاني ضمير عود اسحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت في الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أي يتفاخرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح بناحية مكة شهرا وقال في القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما والباء في بعكاظ ظرفية وقوله يعشي بالعين المهملة كيعطي أي يسيء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضي والضمير في شعاعه للسلاح والشاهد في يعشي ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فاعمل الاول وأضمير في الثاني ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وأنه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اه (قوله تهيئة العامل) يعني لمحوا للعمل أي في الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثاني مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض لفصل العامل الاول من المعمول بالعامل الثاني في حال اعمال الثاني مع الحذف قال سم وكانهم أي المجوزين اختيارا حذفه عند اعمال الاول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال اعمال العامل الآخر في المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فانه حسن (قوله بل اجاز التقديم) أي ذكر الضمير مقدما عمدة في الاصل أو فضلة فليس الاضراب راجعا لقوله والثاني جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله لحذف الفضلة من الاول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثاني المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا * وحذف فضلة أجز ان لم يضر * (قوله وجب التأخير) على ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس أن المتبادر أن المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثاني مع أن المراد استعنت بزيد أما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لو علله بما أسلفناه لكان مناسبا لان تعليله انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن مر أنهم قد يطلقون اللبس على ما يعم الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أي هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض فاعترض بان الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه مبتدأ في الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان كلا منهما عمدة في الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بانه عبر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وبان المبتدأ كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لاشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر (قوله وفي حذفه ماسبق) أي من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه أن يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفي حذفه واضماره مقدما ماسبق لان صنيعه يشعر بانه لا خلاف في عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف في اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أي لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادي)

أو يرى * لعمدة يجيء به مؤخرا الخامس قاس المازني وجماعة المتعدي الى ثلاثة على المتعدي الى اثنين وعليه مشي في التسهيل فتقول على هذا عند إعمال الأول أعلمني وأعلمته إياه إياه زيدا عمرا قائما ويختار إعمال الثاني نحو أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائماً إياه إياه وأعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً اياه اياه (وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أي في الاصل (لغير ما يطابق المفسرا) أي في الافراد والتذكير وفروعهما لتعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين الاظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (نحو أظن ويظناني أخا * زيداً وعمراً أخوين في الرخا) على إعمال الأول فزيداً وعمراً أخوين مفعولا أظن وأخا ثاني مفعولي يظناني وجيء به مظهراً لتعذر إضماره لانه لو أضمر فاما أن يضمر مفرداً مراعاة للمخبر عنه في الاصل وهو الياء من يظناني فيخالف مفسره وهو أخوين في التثنية واما أن يثنى مراعاة المفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين وكذا الحكم لو أعملت الثاني نحو يظناني وأظن الزيدين أخوين أخا وأجاز الكوفيون الاضمار على وفق المخبر عنه نحو اظن ويظناني إياه الزيدين اخوين عند إعمال الاول وإهمال الثاني واجازوا ايضاً الحذف نحو اظن ويظناني الزيدين اخوين ﴿تنبيه﴾ وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل اظن ويظنني الزيدين اخوين فتنازع العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثاني يطلبه فاعلا فأعملنا الاول فنصبنا به الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وهو الالف وبقي علينا المفعول الثاني يحتاج إلى إضماره فرأيناه متعذراً لما مر فعدلنا به إلى الاظهار وقلنا اخا فوافق المخبر عنه ولم تضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره ﴿خاتمة﴾ لا يأتي التنازع في التمييز وكذا الحال خلافا لابن معطي وكذا نحو ما قام وقعد إلا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك

استدراك على قوله لخلص من ذلك التوهم دفع به توهم ان هذه العبارة لا يرد عليها شيء اصلا (قوله او يرى لعمدة) بكسر اللام اي منتسباً لعمدة او بفتحها على انها زائدة للضرورة وفي نسخ بالكاف (قوله قاس المازني الخ) اي في انه إذا اعمل الاول اضمر في الثاني ضمير المفعولين الثاني والثالث بجانبه لعودهما على متقدم في الرتبة وإذا اعمل الثاني اضمر في الاول ضميرهما مؤخراً لما تقدم واما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثاني المهمل كما سبق (قوله ويختار إعمال الثاني) اي عند البصريين لقربه كما مر (قوله واعلمت واعلمني زيد عمراً قائماً اياه اياه) لا يخفى ان اياه الاول ضمير المفعول الثاني واياه الثاني ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذي هو المفعول الاول لما تقدم (قوله واظهر) اي ضمير المتنازع فيه اي ائت به اسماً ظاهراً وقوله لغير ما يطابق المفسر أي لمبتدا في الاصل غير مطابق للمفسر كالياء في يظناني في المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) اي للمخبر عنه إن اتى مطابقاً للمفسر وللمفسر إن اتى به مطابقاً للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة إلى المفعول الثاني لا بالنسبة إلى المفعول الاول لتنازعهما فيه فأعملنا في مثالنا الاول واضمرنا في الثاني ضميره وهو الالف في يظناني (قوله وكذا الحكم لو اعملت الثاني نحو الخ) صوره في عكس المثال مع انه يمكن فيه وهو باق على حاله بأن يقال اظن ويظنني زيد وعمرو اخا إياهما اخوين لان ما ذكره اشبه في العمل بمثال المتن واقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) اي وإن خالف المفسر ويؤيده ان الرضي كما نقله الاسقاطي لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه إذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال وإن كانت واحدة مع ان الضمير فيهما للاولاد لظهور المقصود (قوله عند إعمال الاول وإهمال الثاني) فان اعملت الثاني واهملت الاول قلت على ما يظهر اظن ويظنني الزيدان اخا اياهما إياهما (قوله واجازوا ايضاً الحذف) يعكر عليه ما تقدم نقله عن ابي حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل الخ) ظاهره ان كونها من هذا الباب إنما هو بالنسبة إلى المفعول الاول لا الثاني وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره انها منه بالنسبة إلى الثاني ايضاً باعتبار كونه مطلوبا لكل من العاملين على انه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى او مفرداً واطال في إيضاح ذلك (قوله فعدلنا به) اي الاضمار اي عنه (قوله لا يأتي التنازع الخ) لان كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معطي حيث اجازه في الحال قال الفارضي نحو زرني ازرك راغباً على إعمال الثاني وزرني ازرك في هذه الحالة راغباً على إعمال الاول اه وفيه ان هذا مثل إعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لانه إن اضمر في الفعل المهمل بدون إلا انعكس المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر إلى النفي وان اضمر فيه مع إلا بأن يقال ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد كما نقل عن ابن هشام فان اراد مع حذف إلا هو ورد ان البصري لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وإن اراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضي وغيره بأن هذا الحذف خاص بالمرفوع اما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت واكرمت إلا زيداً وفرق بأن المنصوب

فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يخفى أنه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان أضمر فى الفعل المهمل بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصور فيها ان أضمر مع الا وقد صرحوا بأن المحصور فيه لا يحذف ولو فضلة وأنه يقتضى الامتناع اذا كان المنصوب عمدة فى الاصل نحو ما علمت وظننت الا زيداً قائماً ولو سوى بين المرفوع والمنصوب فى الامتناع أو الجواز لكان أحسن ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى فى جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب و بين الحصر بالا والحصر بانما فقال الذى يفهمه المتأمل أن تخريج ذلك انما هو على التنازع و بيانه أن القياس يقتضى أن يقال ما قام وقعد الا زيد هو لان العاملين فرغا لما بعد الا فيعمل أحدهما فى الظاهر والآخر فى ضميره المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده الى ما بعده لفظاً ورتبة يلزم أن يكون هو مقدماً لفظاً مؤخراً رتبة لان رتبة الضمير وأصله أن يتأخر عن مرجعه و يلزم من كونه مؤخراً رتبة كونه موجباً محصوراً بالا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الاصلى دليل على ايجابه وحصره وعروض تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانعاً مما بالاصل من الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير انما هو فى الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظاً ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التى يجب انفصال الضمير بعدها أيضاً لافادة الحصر مع أنها مثل الا قياس التنازع فيها أن يقال انما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم ان الحصر مدلول التأخير الاصلى ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اه باختصار (**قوله** وما ورد الخ) كقوله

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه ❊ الا كواعب من ذهل بن شيبانا

فيؤول بأنه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه ما فيه فتأمل (**قوله** ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترناً بفى يقدر فى المفعول له مقترناً باللام وفرق الروداني بتوسعهم فى الظروف دون غيرها الا ترى أنه لو لم يقدر فى وقيل صمت وسرت اليوم على أن التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال قمت وسرت خوفاً اذ لا يجوز قمته أى الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز التنازع فيه اميل فتنبه

﴿ المفعول المطلق ﴾

(**قوله** زاد فى شرح الكافية الخ) يحتمل أن مراده التورك على الناظم بأنه كان ينبغى أن يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه لا تصريح فيما سيذكره بأن المفعول المطلق اى شىء هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة ليشعر بأن المفعول المطلق ما ذكر وكونه منصوباً مفيداً للتوكيد او مبيناً للنوع او العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيداً الخ و يحتمل ان مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته فى شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (**قوله** وذلك تفسير للشيء الخ) جوزه المتقدمون بناء على ان المقصود التمييز فى الجملة (**قوله** لا يكون) اى اصالة بدليل ما بعد (**قوله** نظراً الى ان ما يقوم مقامه) اى المصدر اى يحل محله و يوضع فى مكانه مما يدل عليه كلفظ كل و بعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف عنه فى ذلك اى فى المفعولية المطلقة وانه اى المصدر الاصل اى والاعتبار ليس الا بالاصل اما اذا نظر الى ان القائم مقامه يعطى حكمه و يعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (**قوله** ما) اى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقاً ولم يقل منصوب نظراً الى انه قد

مؤول و يجوز فيما عدا
ذلك من المعمولات
والله تعالى اعلم

﴿ المفعول المطلق ﴾

زاد فى شرح الكافية
فى الترجمة وهو المصدر
وذلك تفسير للشيء بما
هو اعم منه مطلقاً
كتفسير الانسان بأنه
الحيوان إذ المصدر اعم
مطلقاً من المفعول
المطلق لان المصدر
يكون مفعولا مطلقاً
وفاعلا ومفعولا به وغير
ذلك والمفعول المطلق
لا يكون الا مصدرا نظرا
الى ان ما يقوم مقامه
مما يدل عليه خلف عنه
فى ذلك وانه الاصل
(واعلم) ان المفاعيل
خمسة مفعول به وقد
تقدم فى باب تعدى
الفعل ولزومه ومفعول
مطلق ومفعول له
ومفعول فيه ومفعول
معه وهذا اول الكلام
على هذه الاربعة
فالمفعول المطلق ما ليس
خبراً من مصدر

يرفع

مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه او عدده فما ليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع فى قوله ضربك ضرب أليم ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد توكيد عامله الخ مخرج لنحو المصدر المؤكد فى قولك أمرك سير سير وللمسوق مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو عرفت قيامك ومدخل لأنواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا أو ضربا شديدا اوضربتين أو مرفوعا لكونه نائبا عن الفاعل نحو غضب غضب شديد وانما سمى مفعولا مطلقا لان حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت فى حمل المفعول عليها الى التقييد بحرف الجر بخلافه وبهذا استحق أن يقدم عليها فى الوضع وتقديم المفعول به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل الاستطراد والتبعية ولما كان المفعول المطلق هو المصدر مع ضميمة شىء آخر كما عرفت بدأ بتعريف المصدر لان معرفة المركب موقوفة على معرفة اجزائه فقال (المصدر

يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره وفيه ماسيأتى وانما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لأنه الذى قد يجىء مبينا لنوع عامله كما فى ضربك ضرب أليم أو عدده كما فى ضربك ضربتان (قوله مفيد الخ) مما خرج به كراهتي فى قولك كرهت كراهتى على أن كراهتى مفعول به لكرهت اذهو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بأن التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك شرط فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هذا ما أفاده الدماميني والرضى وبحث فيه بأنه يرفع التجوز كالنفس والعين ورد بأن التوكيد اللفظي قد يكون لرفع التجوز ففى المختصر والمطول وأقره السيد أن نحو قطع اللص الأمير الأمير لرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقصد وأو فى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر الى القسمين الأخيرين كما فى ضربت ضربتي الأمير لا بالنظر الى القسم الأول لتقييده بعدم بيان النوع أو العدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الأخيرين وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله فما ليس خبرا) لو قال فليس خبرا لكان أحسن اذ لا دخل لما فى اخراج ما ذكر ولأن شأن الجنس أن لا يخرج به وقوله لنحو المصدر الخ أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله لنحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيئا آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو الى شىء آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح أنها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه أنه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لأن الذى بين نوع عامله هو المصدر الأول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه أنه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل (قوله لأن حمل المفعولية عليه) أى اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحوج الى صلة) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج الى ذلك لغة فلا ينافى أنه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا قال فى المغنى المفعول اذا أطلق فى اصطلاح النحاة انما ينصرف الى المفعول به لأنه اكثر دورانا فى الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور الا مقيدا بقيد الاطلاق (قوله لأنه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح اسناده اليه وليس المراد أنه موجد له حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لأجله وبعض أفراد المفعول به نحو كرهت قيامى ولك ان تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ما ذكر فتأمل (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناه على ما التزمه من ان المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك (قوله الى التقييد بحرف الجر) اى او الظرف كما فى المفعول معه او اراد بحرف الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) اى لبيان تعدى الفعل ولزومه و بعضهم قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد (قوله مع ضميمة شىء آخر) أى كونه غير خبر ومفيدا تأكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده كما أشار الى ذلك المصنف بقوله توكيد الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال يدخل فى هذا التعريف اسم المصدر لانا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل لفظ المصدر كما صرح به

الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى هذا يخرج اسم المصدر من تقييد المصدر بأن تقيد الدلالة على الحدث فى تعريفه بالاصالة (**قوله** اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل) صرح السيد والرضي بأن المفعول المطلق هو الأثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أى ايقاعه الذى معناه أمر اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الأثر نفس الحركات والسكنات كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما وأنت خبير بأن ماقالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل المذكور وأنه يقتضي أن المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيرا وأوقعت إيقاعا لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل أن المصدر يطلق بالاشتراك وقيل بالحقيقة والمجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الأثر الحاصل عنه وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو الضاربية والمضروبية أى الكون ضاربا والكون مضروبا ويسمى نحو الضاربية بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول والثانى أعنى الأثر هو المختلف فى كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازاني وهو المكلف به على ماصرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته ولى فيه بحث وهو أن الثانى يتوقف حصوله على الأول فيكون أيضا مكلفا به لأن مالا يتم المكلف به إلا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بأن مراده أن المكلف به أولا وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى ثانيا وبالتبع وكونه امرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل (**قوله** من مدلولى الفعل) أورد أبو حيان أن من المصادر مالا فعل له وبالعكس وأجيب بأن مالم يوضع يقدر يس (**قوله** اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى القائم بالغير (**قوله** لأن الفعل يدل على الحدث والزمان) أى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وأما على مذهب آخرين كالسيد من أن النسبة الى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته على مجموع الحدث والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبي فقال دلالة الفعل على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن الدلالات الثلاث أما خروجها عن المطابقة فلأن مجموع الحروف والصيغة لم يوضع لواحد من المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلأن دلالة اللفظ على جزء مسماه مشروطة بأن تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كلفظ العشرة بالنسبة إلى كل من الخمستين وليس مانحن فيه كذلك لأن دلالته على الزمان ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من أن دلالته على الأول بالصيغة وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلأن دلالة الالتزام هى الدلالة على الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه اه وأنا أقول نختار أنها من دلالة التضمن ونمنع اشتراط ماذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته على الذات وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بأنا لا نسلم أن مادته تدل على الحدث بقطع النظر عن صيغته وإلا لزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب أن المراد أنها تدل بشرط الصيغة مع أن الصيغة ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته أو صيغة المصدر أو الوصف فاعرفه (**قوله** بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر مثله فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المفعول المطلق أو ضمير بمثله المصدر من حيث هو وضمير نصب المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له إرادة الحدوث كما يأتى (**قوله** ولو معنى

اسم ماسوى الزمان من مدلولى الفعل) أى اسم الحدث لأن الفعل يدل على الحدث والزمان فماسوى الزمان من المدلولين هو الحدث (كأمن من) مدلولى (أمن) وضرب من مدلولى ضرب (بمثله) ولو معنى

(قوله نختار الخ) لك أن تقول اللفظ اسم لمجموع المادة والصيغة فنسبة دلالة المجموع على كل نسبة واحدة هي الدلالة على الجزء

دون

دون لفظ (أوفعل اووصف نصب) نحوفان جهنم جزاؤكم جزاءموفورا و يعجبنى ايمانك تصديقا وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا (وكونه) أى المصدر (أصلاً) في الاشتقاق (لهذين) أى للفعل والوصف (انتخب) أى اختير

وهومذهب البصريين وخالف بعضهم فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو فرع الفرع وذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح مذهب البصريين لان من شأن الفرع أن يكون فيه مافى الاصل وزيادة والفعل والوصف مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث وزيادة (توكيدا اونوعا يبين) المصدر المسوق مفعولا مطلقا (أوعدد) أى لا يخرج المفعول المطلق عن ان يكون لغرض من هذه الاغراض الثلاثة فالمؤكد (كسرت) سيرا ويسمى المبهم ومبين العدد ويسمى المعدود كسرت (سيرتين) ودكتا دكة واحدة ومبين النوع كسرت (سيرذى رشد) أوسيرا شديدا أوالسير الذى تعرفه ويسمى المختص هكذا فسره بعضهم والظاهر أن المعدود من قبيل المختص كما فعل فى التسهيل فالمفعول المطلق على قسمين مبهم ومختص والمختص على قسمين معدود وغيرمعدود (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق (ماعليه) أى ما على المصدر (دل) وذلك ستة عشر شيأ فينوب عن المصدر المبين ثلاثة عشر شيأ * الاول كليته

دون لفظ) أى على الاصح عند المصنف لان ماذهب اليه الجمهور من أن العامل فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا ولعله تركه للمقايسة هذا وقال شيخ الاسلام التحقيق ابقاء المماثلة على المماثلة فى اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وستأتى فى قوله وقد ينوب عنه الخ (قوله أوفعل) أى متصرف تخرج فعل التعجب وغير ناقص تخرج كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله أووصف) أى متصرف اسم فاعل أواسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم الخ) بحث فى التمثيل بالآية بان الجزاء بمعنى المجزى به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا فى الحقيقة ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله أصلا في الاشتقاق) معنى كونه أصله فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله الى أن الفعل) أى المضارع على الاصح بناء على ماهو التحقيق من أسبقيته زمانا لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضي لسبق زمانه على زمان المضارع بمضيه وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين بخلاف الاول فانه فرض الازمنة فى شئ واحد فهو أولى بالترجيح وأما الامر فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين أن غير الاصل من المضارع والماضي مشتق من الاصل منهما (قوله ان كلا الخ) انظر على هذا المذهب ما أصل الوصف (قوله لان من شأن الفرع أن يكون فيه مافي الاصل وزيادة) كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة فى الفعل دلالته على الزمن وفى الوصف دلالته على الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهي ممنوعة لانا نقول الفرع الممنوع مزيته على اصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وماهنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى هذا وقد ناقش سم قولهم ان من شأن الفرع الزيادة على الاصل بانه لا برهان يقتضي ذلك وأطال فراجعه (قوله يبين المصدر المسوق الخ) أشار الى رجوع ضمير يبين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح اعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج الخ) أخذ هذا الحصر من تقديم المعمول (قوله كسرت سير ذى رشد الخ) ذهب بعضهم كالدماميني الى أن المضاف من النيابة اذ يستحيل أن يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول وان رده البعض بما لا يسمع غير أن هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أونائبا والظاهر أن المعرف بال العهدية كالمضاف فى ذلك (قوله أن المعدود من قبيل المختص) لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهومذهب المازني وعند الجمهور ناصبه فعل مقدر من لفظه تصريح والاصح الاول لما مر (قوله أى عن المصدر) أى المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد أن المفعول المطلق فى افرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة ملاقيه فى الاشتقاق نحو وأنبتها نباتا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله

(كجد كل الجد) ومنه فلا تميلوا كل الميل وقوله يظنان كل الظن أن لاتلاقيا * الثاني بعضيته نحو ضربته بعض الضرب * الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد القرفصا * الرابع صفته نحو سرت أحسن السير وأى سير * الخامس هيئته نحو يموت الكافر ميتة سوء * السادس مرادفه نحو قمت الوقوف (وافرح الجذل) ومنه قوله يعجبه السخون والبرود * والتمر حبا ماله مزيد * السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا ومنه لا أعذبه أحدا من العالمين * الثامن المشار به اليه نحو ضربته ذلك الضرب * التاسع وقته كقوله ألم تغتمض عيناك ليلة ارمد

اى اغتماض ليلة ارمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس الا انه قليل * العاشر ما الاستفهامية

أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر (قوله كجد) أمر من جد يجد بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا فى القاموس وبه يعلم أن الامر أيضا بكسر الجيم وضمها (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرهما ٢ مقصورا أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه وعد القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع أنهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل قاله سم وصحح الروداني أنهما انما يكونان مصدرين اذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى وقرفص قرفصا أما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن السير الخ) أى سرت السير أحسن السير وسرت سيرا أى سير ومن نيابة الصفة كما قاله الدماميني ضربت ضرب الامير وسرت سير ذى رشد على مامر بيانه ومنه سرت طويلا بناء على أن التقدير سيرا طويلا ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال كونه طويلا ومثله وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد أو أزلفته الجنة أى الازلاف حال كونه أى الازلاف غير بعيد الا أن هذه الحال مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو غير ذلك كذا فى المغنى (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعلة (قوله ومنه) أى من المرادف أى مقارب المرادف لان الحب ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له ولهذا فصله عما قبله (قوله يعجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه والسين والباء مفتوحتان (قوله عبد الله أظنه جالسا) الضمير للظن المفهوم من أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فان أرجع الى عبد الله منصوبا على الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني وكان الاولى التمثيل برفعهما على الغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف نصبهما كما مر اه ويعارضه مامر من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق فتأمل ويرد على الشارح ان كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه الهاء ليست منه لان مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف وأل العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام أنها نائبة عن المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مبين للنوع كظني أو الظن المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا الى قولنا لدلالة المقام عن قول البعض تبعا لغيره لان الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه من أن قيامه مقام المعرفة لا يقتضي كونه مبينا للنوع ألا ترى أنه يقوم مقام المعرف بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل (قوله لا أعذبه) الضمير للعذاب بمعنى التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين النوع فسقط ماقيل هنا بقي شيء آخر وهو أنه لا بد فى الآية من تقدير والاصل لا أعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير أعذبه الاول يستحيل وقوعه على احد من العالمين سواه حتى ينفى والذى يمكن وقوعه على سواه انما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير فى الحقيقة ليس نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة فتنبه (قوله المشار به) اى وان لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناظم الى أن الاتباع شرط وانما يكون اسم الاشارة نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة فى مثل ما اذا قيل ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب أما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت ذلك الضرب فالاشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان فعل زيد لا تفعله أنت بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا مثل ذلك الضرب (قوله الا انه قليل) اى مانحن فيه من انابة

٢ فى القاموس انه مثلث القاف والفاء مقصورا وبضمها وبضم القاف والراء ممدودا

نحو ما تضرب زيدا * الحادي عشر ما الشرطية نحو ما شئت فاجلس * الثاني عشر آلته نحو ضربته سوطا وهو يطرد في آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة * الثالث عشر عدده نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم نحو برة وفجار وفي شرح التسهيل أن اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء * الاول مرادفه نحو شنئته بغضا وأحببته مقة وفرحت جذلا * الثاني ملاقيه في الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل انباتا وتبتلا * الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوأ واغتسل غسلا وأعطه عطاء (وما) سيق من المصادر (لتوكيد فوحد أبدا) لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع (وثن واجمع غيره) اى غير المؤكد وهو المبين (وأفردا) لصلاحيته لذلك أما العددى فباتفاق نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات واختلف في النوعي

الظرف عن المصدر أما عكسه فكثير كما يأتى (قوله نحو ما تضرب زيدا) أى أى ضرب تضرب به وقوله نحو ما شئت فاجلس أى أى جلوس شئته فاجلس (قوله آلته) أى اسم آلته وقوله ضربته سوطا أى ضربة سوط (قوله في آلة الفعل) أى المعهودة له (قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى أن الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم ان الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثانى للفظه لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا والثاني لها لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف فعله فتدبر (قوله نحو برة وفجار) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه بان الاول ما جمع حروف الفعل والثانى ما لم يجمعها لجمع كل من برة وفجار حروف فعله الا أن يدعى أن ذلك أغلبي أو أن مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل المذكور كابره وأفجره أى صيره بارا وصيره فاجرا لكن كان ينبغى على هذا أن يقول الشارح نحو أبر برة وأفجر فجار فتأمل (قوله ان اسم المصدر) أى العلم كما في التصريح لا مطلقا لنصه في التسهيل على أن اسم المصدر غير العلم يقوم مقام المؤكد بل الظاهر أنه يقوم مقام المبين أيضا كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه سبحان لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني الضمير واسم الاشارة (قوله شنئته بغضا) في القاموس شنأه كمنعه وسمعه شنأ ويثلث وشناة ومشنأ ومشناة ومشنوءة وشنآنا أبغضه (قوله ملاقيه في الاشتقاق) أى المجتمع معه في الاشتقاق أى في أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام أو النون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى مشاركه في المادة لان المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه انه اسم مصدر غير علم لا نبت مثل عطاء لا عطي فهلا ذكره بعد في اسم المصدر غير العلم وقد يقال جعله من الملاقي في الاشتقاق اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة في النيابة أو نظرا الى ما قاله الموضح من أنه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده سم لكن نص غير واحد على أن النبات مصدر سمى به النبات كما سمى بالنبت (قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دماميني (قوله نحو توضأ وضوأ الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كما في وتبتل اليه تبتيلا فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل الا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بأن المراد الاول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كما عرفوه بذلك وهو بمعنى جواب اللقانى وما أجيب به انما ينفع في عدم ادخال تبتيلا في اسم المصدر غير العلم لا في عدم ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا لصدق اسم المصدر بالمعنى المذكور عليه وقدمر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره في أمثلة اسم المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى ان يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو كما أن المؤكد وهو المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك وهو يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من أنه مؤكد لمصدر عامله الذى تضمنه لا للعامل بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل الثانى وحذف مفعول افرد لدلالة ما قبله (قوله وأفردا) دفع به ما يتوهم من ظاهر الامر في قوله وثن الخ ولا يغنى عنه مفهوم فوحد أبدا لصدقه بكون السلب كليا أى لا يوجد غيره دائما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم ولا اعتراض بان جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله لصلاحيته) أى المبين لذلك أى المذكور من

فالمشهور الجواز نظرا الى انواعه نحو سرت سيرى زيد الحسن والقبيح وظاهر مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (وحذف عامل) المصدر (المؤكد امتنع) لانه انما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف ينافى ذلك ونازع فى ذلك الشارح (وفى) حذف عامل (سواه لدليل متسع) عند الجميع كان يقال ماضربت فتقول بلى ضربا مؤلما أو بلى ضربتين وكقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا ولمن أراد الحج أو فرغ منه حجا مبرورا فحذف العامل في هذه الامثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب (والحذف حتم) أى واجب (مع) مصدر (آت بدلا * من فعله) لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه وهو على نوعين واقع فى الطلب وواقع فى الخبر فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا (كندلا اللذ كاندلا) فى قوله على حين ألهى الناس جل أمورهم

التثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده (قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافى تصريح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعى والعددى فلا يمتنع تأخيره عنهما قاله الروداني (قوله لتقوية عامله) أى تثبيت معناه فى النفس لتكريره وقوله وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكد نقله الزركشي فى البحر المحيط فى الاصول ونقض بقوله تعالى ومكرنا مكرا وقول الشاعر * وعجت عجيجا من جذام المطارف * وأجيب بانه رفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز يؤكد كما فى الآية والبيت فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على اطلاقه (قوله ونازع فى ذلك الشارح) أى بما حاصله ان المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالاولى وان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا ورد بان الحذف مناف للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافى ذلك فدعواه الأولوية مردودة وما ذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لنكات تأتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ وفيه أن نحو أنت سيرا لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة اليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بان جميع الامثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد وانه لا خلاف فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الاول لا يأتى فى نحو أنت سيرا وانه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعا الخ الا أن يكون مراده أن تلك الامثلة ليست من المؤكد الآن وان كانت منه بحسب الاصل فتأمل (قوله متسع) أى اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح ويحتمل أن المعنى والحذف فى سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ماضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لاثبات المنفى قبلها (قوله حجا مبرورا) يقدر فى الاول تحج وفى الثانى حججت (قوله والحذف حتم الخ) فى قوة الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أى عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل قال الدماميني والعامل المحذوف فى هذا المصدر اما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور واما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به وعلى الاول اقتصر الشارح فى الخاتمة (قوله وواقع فى الخبر) المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء الذى ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا وطاعة وسمعا نقله الدنوشرى عن اللقانى وفى الهمع عن الشلوبين وابن مالك ان عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا انشاء وعن ابن عصفور أنها أخبار لفظا ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أى المصدر الواقع وان لم يكن متعديا على ما يؤخذ من الأمثلة الآتية ومن تمثيل السيوطي فى الهمع بخيبة خلافا لما وقع فى كلام الشاطبي وتبعه البعض وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط ان يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثانى الآتي فسماعى على الصحيح الا ما سيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصر ومؤكدا للجملة

وذا

وذا تشبيه فقياسي وكذا من السماعي ما كان من الاول لافعل له من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل يازريق) يقتضي أن زريقا اسم رجل وفى العيني انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلى أو اندلوا و يمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بان الرجل أبو القبيلة وأنها سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال وكقولهم قياما لاقعودا لكان أنسب (قوله أى قم ولا تقعد) فيه ان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى أن يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوف عليه أى افعل قياما لاقعودا ولا يخفى أن التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب من تخلص أبى حيان منه بان لا نافية للجنس وقعودا اسمها ونون شذوذا مع أنه يحتاج معه كما قال الدماميني الى أن يقال انه خبر بمعنى النهى (قوله بالتكرار) ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أو دعاء) عطف على أمرا أى دعاء له أو عليه وقد مثل لهما (قوله نحو سقيا ورعيا الخ) اعلم أن من هذه المصادر ونحوها ما سمع مضافا نحو ويحك وويلك و بعدك وسحقك والنصب واجب عند الاضافة ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدأ لاخبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع على الابتداء كذا فى الهمع وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الاضافة وهو الاقرب ولا نسلم أنه حينئذ يكون مبتدأ لاخبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة التسهيل مع زيادة من الدماميني وقد يرفع مبتدأ أو خبرا المفيد طلبا كقوله

* صبر جميل فكلانا مبتلى * أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبرا المكرر نحو سير سير والمحصور نحو ما زيد الا سير والمؤكد نفسه نحو له على ألف اعتراف أى هذا اعتراف والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا انشائيا كقوله عجب لتلك قضية وقيل لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أى أمرى عجب وشأنى حمد الله وثناء عليه وقيل عجب مبتدأ و لتلك خبر والمفيد خبرا غير انشائى اه أى نحو افعل ذلك وكرامة أى ولك كرامة والظاهر أن ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه نظر لان جاء في كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالأوجه الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور قال فى الهمع ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له والخيبة لكن ادخال أل ليس مطردا فى جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه اه و بقولها أقول والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول لمحذوف مسوق للتبيين أى لك أعنى أو لزيد أعنى او الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره إرادتي أو دعائي وعلى كل فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه إذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك أما إذا لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندى أن يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين اذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع خطابين لشخصين فى جملة واحدة على أن المحذور إنما يلزم فى سقيا لك إن جعل سقيا نائبا عن اسق فان جعل نائبا عن سقى على ان الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا) بالدال المهملة يستعمل فى قطع الانف وفى قطع الاذن كما فى يس (قوله أو مقرونا باستفهام توبيخى) في كلام غيره الاكتفاء فى وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا عن الاستفهام ونوقش فى جعل هذا الاستفهام من اقسام الطلب بان الاستفهام مجازى لانه خبر فى المعنى وأجيب بأنه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب (قوله ألؤما الخ) بضم اللام وسكون الهمزة اى أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وقوله لا أبالك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم إشباع الكلام فيها والاغتراب البعد عن الأوطان (قوله والثاني) أى الواقع في الخبر بالمعنى المتقدم وذلك خمسة أقسام كما فى التوضيح الاول ما أشار اليه الشارح بقوله ما دل الخ والأربعة ستأتى فى المتن (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب

فندلا زريق المال ندل الثعالب
فندلا بدل من اللفظ باندل والأصل اندل يا زريق المال أى اختطفه يقال ندل الشيء إذا اختطفه ومنه فضرب الرقاب أى فاضربوا الرقاب وتقول قياما لا قعوداً أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار كقوله فصبراً في مجال الموت صبرا أو دعاء نحو سقيا ورعيا وجدعا وكيا أو مقرونا باستفهام توبيخى نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك وقوله * ألؤما لا أبالك واغترابا * والثانى ما دل على عامله قرينة وكثر استعماله كقولهم عند تذكر النعمة حمداً وشكراً لا كفراً وعند تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعاً وطاعة وعند خطاب مرضي عنه افعل ذلك وكرامة ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه لا أفعل ذلك ولا كيداً ولا هما ولا فعلت ذلك ورغما

وهو انا (وما) سيق من المصادر (لتفصيل) أي لتفصيل عاقبة ما قبله (كاماما) من قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء (عامله يحذف حيث عنا) أي حيث عرض لما ذكر من أنه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون واما تفادون (كذا مكرر وذو حصر ورد) كل منهما (نائب (٨٨) فعل لاسم عين استند) نحو أنت سيرا سيرا وانما أنت سيرا وما أنت الا سيرا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل والحصر ينوب مناب التكرير فلو لم يكن مكرراً ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار نحو أنت سيرا وأنت تسير سيرا والاحتراز باسم العين عن اسم المعنى نحو امرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا بخلافه بعد اسم العين لانه يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازاً كقوله فانما هى اقبال وادبار أى ذات اقبال وادبار (ومنه) أى ومن الواجب حذف عامله (ما يدعونه مؤكدا) وهو اما مؤكد (لنفسه او غيره فالمبتدا) من النوعين وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص فى معناه وسمى بذلك لأنه بمنزلة اعادة الجملة

مجرى الامثال ولا اتجاه للاعتراض بانه يقال حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع أن الكلام بذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء وكلامنا عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذا ذكر أحدهما ترك الآخر كذا قال الدماميني نقلا عن الشلوبين (قوله وما سيق الخ) المتبادر أن ما مبتدأ ويحذف الخ (٣) خبره فيوهم أن هذا قسيم للآتى بدلا من فعله مع انه قسم منه فان الآتى بدلا من فعله إما واقع فى الطلب كندلا وإما واقع فى الخبر وهذا الثانى إما مسموع ولم يتعرض له وإما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت أو مكرراً الخ فالاولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطفا على ندلا فيكون مثالا ثانيا وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتى بدلا المتحتم حذف عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أى لتفصيل المترتب على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فى ما التفصيل عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فاما تمنون الخ) وفى بعض النسخ فاما تمنوا الخ بحذف النون الرفع لغير ناصب وجازم على لغة قليلة (قوله كذا) أى مثل ما سيق الخ (قوله فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل) فيه أن العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من أفراد المصدر الآتي بدلا من فعله كما مر الا أن يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (قوله جاز الاضمار الخ) هذا ظاهر بالنسبة إلى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع إضمار عامله عند الناظم كما قال قبل وحذف عامل المؤكد امتنع وبهذا يعلم ما فى تمثيل الشارح الا أن يكون جرى على رأى ابن الناظم (قوله والاظهار) أى إن لم يكن مستفهما عنه ولا معطوفا عليه وإلا تعين الاضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وانت اكلا وشربا قاله المصرح (قوله والاحتراز باسم العين الخ) الذى يتجه عندى أن هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز إذ المصدر في أمرك سير سير ليس نائب فعل استند الى اسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب ان يرفع الخ) هذا بيان مراد وإن لم يفهم من النظم إذ مفهومه أنه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعا ان جعل العامل المبتدأ أو منصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج إلى إضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لأنه يؤمن معه الخ علة لمحذوف أى وإنما جاز حذف العامل بعد اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضي التعليل أن مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبراً عنه نحو أملك سيراً سيراً وحينئذ ففى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله الا مجازا) مقتضي قوله اى ذات اقبال وادبار انه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز ان يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق (قوله ومنه ما يدعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سابقا وحذف عامل المؤكد امتنع لان الامتناع عنده فى غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التي منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الأصح كما فى التسهيل منع تقدمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيها قال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هي نص فى معناه) إن أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وإن أراد ولو مجازاً فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى أنها لا تحتمل

(٣) قوله ويحذف الخ خبره هكذا فى الاصل الذى بيدى ولعل صوابه وعامله يحذف الخ خبر تأمل اه

غيره

(قوله أملك) مثال يس نقصا ومثال المحشي لا يتجه تأمل (قوله لا يشكل) فيه انه مؤكد للجملة وما مر مؤكد للعامل الا ان يقال هو مؤكد للعامل ايضا

غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكأنه نفسها) الانسب بالتسمية ان يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة اعادة الجملة ولو جمع لكان احسن (قوله ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد ان التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى أن له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لأنه أثر فى الجملة) أى برفع احتمال الغير (قوله كابنى أنت حقا) الذى يظهر لى أن حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز أما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كان يريد بنوة العلم لكن هذا انما يتجه على ما درج عليه الشارح من ان قولنا حقا لرفع احتمال المجاز والذى فى الرضى والدماميني انه لرفع احتمال بطلان القضية أى عدم تحققها فى الواقع قال الرضي المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فمكرره انما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال و يقوى ذلك أنه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا في الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا في الواقع وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قاله المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابنى حقا لا أفعله ألبتة أو أفعله ألبتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة والتاء للوحدة والبت القطع أى أقطع بذلك القطعة الواحدة لا أتردد بعد الجزم ثم أجزم مرة أخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكأن اللام للعهد أى القطعة المعلومة منى التي لا تردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ ألبتة لاستمراره وأل في البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها قاله فى التصريح (قوله صرفا) أى خالصا نعتا لحقا (قوله مما يلتزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب ارجح من الرفع أوهما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دماميني (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كالياء فى مثال المصنف وارجاع الضمير الى معنى المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه أن مثال المصنف ومثالى الشارح لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثاني لان فاعل البكاء الثاني والضرب الثاني والصوت الثاني ذات العضلة والملوك والحمار ولم تشتمل الجملة على شئ من الثلاثة ويجاب بان معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكاء المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (قوله كلى بكا بكاء ذات عضلة)قصر بكاء الاول للضرورة فلا يقال ان البكا بالقصر اسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر و ينبغي أن يكون قوله كلى الخ صفة لجملة أى بعد جملة كالجملة فى هذا الكلام ليكون

فكأنه نفسها (نحو له على ألف عرفا) أى اعترافا ألا ترى أن له على ألف هو نفس الاعتراف (والثان) وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا وسمي بذلك لانه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه (كابنى أنت حقا صرفا) فحقا رفع ما احتمله أنت ابنى من ارادة المجاز و(كذاك) مما يلزم اضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (ذو التشبيه بعد جمله) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه (كلي بكا بكاء ذات عضله) أى ممنوعة من النكاح ولزيد ضرب ضرب

الملوك وله صوت صوت حمار فالمنصوب في هذه الامثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف ما في نحو لزيد يد يد أسد لعدم كونه مصدرا ونحو له علم علم الحكماء لعدم الاشعار بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم التشبيه ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم تقدم جملة ونحو له ضرب صوت حمار لعدم احتواء الجملة قبله على معناه ونحو عليه نوح نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه فيجب رفعه في هذه الامثلة ونحوها وقد ينتصب في هذا الاخير لكن على الحال وبخلاف ما في نحو أنا أبكى بكاء ذات عضلة وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين كون نصبه بالعامل المذكور في الجملة قبله لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه وانما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة في نحو لي بكاء ولزيد ضرب للعمل لان شرط اعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل وهذا ليس واحدا منهما * تنبيه * مثل له صوت صوت حمار قوله

ما ان يمس الارض الا منكب * منه وحرف الساق طي المحمل

لان ما قبل بمنزلة له طى قاله سيبويه * خاتمة * المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله على ضربين * الاول ما له فعل وهو ما مر * والثاني ما لا فعل له أصلا كبله اذا استعمل مضافا كقوله

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كأنها لم تخلق

فى رواية خفض الاكف فبله حينئذ منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله الشيء بمعنى ترك الشيء فهو على حد النصب فى نحو شنئته بغضا وأحببته مقة ويجوز أن ينصب ما بعد بله

اشارة الى بقية الشروط افاده يس عن الشاطبي (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب مناب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الاشعار بالحدوث) لانه من قبيل الملكات قال في الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء في له ذكاء ذكاء الحكماء لان نصب صوت وشبهه انما كان لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسند الى فاعل التقدير في له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لان ضمير عليه المنوح عليه لا للنائح فلم يكن في الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما في غاية الظهور فدعوى البعض أن هذا المثال كمثال المصنف وأن الفرق بينهما تحكم في غاية العجب (قوله فيجب رفعه في هذه الامثلة ونحوها) الذى يتجه لى صحة النصب في نحو لزيد يد يد أسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت حمار على الحال من الضمير المستتر في الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد أسد الخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد أسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وفي النكت والدماميني جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل (قوله لان شرط الخ) ذهب الناظم في تسهيله الى انه لا يشترط ذلك في عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور بالجملة بل قال الدماميني بعد ذكره ان كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الاكثر ما نصه قال الرضى وظاهر كلام سيبويه أن المنصوب أى في له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة اه ومنه يؤخذ ما مر أن المراد بالصوت التصويت أى احداث ما يسمع واخراجه لا نفس ما يسمع وان زعمه المرادى في شرح التسهيل وجعله الداعى للجمهور الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لانه بمعنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدماميني قال البعض وانما لم يكن مقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدأ والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو ممنوع ومفاد ما مر عن المرادى في شرح التسهيل في له صوت صوت حمار أنه يقدر بالحرف المصدرى والفعل (قوله ما أن يمس الخ) ما نافية وأن زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والمحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف والمعنى أن هذا الفرس مدمج الخلق كطى المحمل متجاف كتجافى المحمل وأنه بلغ في الضمور الى ان لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى كذا في التصريح وغيره (قوله تذر) أى السيوف والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو اليق بقوله هاماتها اذهى جمع هامة وهى الرأس وضاحيا من ضحا يضحو اذا برز عن محله بله الاكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا الى المفعول على أحد الاوجه الآتية في بله كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات والمعنى ان هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة

كأنهام تخلق على الابدان فترك الذكر الا كف لانها سهلة القطع بالنسبة الى الرؤس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا ففتحته بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لانها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحه على هذا أيضا بنائية والمعنى عليه كيف الا كف لا تترك ضاحية عن الايدى مع أنها أسهل من الرؤس فعلى هذا بله فى البيت للاستفهام التعجبي (قوله ومثل بله الخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من أن تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره أن نصبها بالمفعولية المطلقة وأن تقدير العامل أحزن (قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهرى أن ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب وذكر شيخنا أن ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح انها كنايات عن الويل بالنظر لاصل الوضع فلا ينافى ما سيذكره الشارح من أنها صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ) أى عند ارادتهما (قوله وهو قليل) أى هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه

﴿المفعول له﴾

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير اليها ومانع موصولية أل يرجع الضمير الى الموصوف المحذوف قال المرادى فى شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا الا بابدال أو عطف قال فى الهمع ولذا امتنع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به ان جعل حالا (قوله لانه أدخل منه الخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه فقوله وأقرب الخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق تصريح (قوله كما أشار الى ذلك) أى الى أقربيته بكونه مصدرا (قوله ينصب مفعولا له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك اكراما وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ولذا قال فى التصريح قال الزجاج والكوفيون انه أى المفعول له مفعول مطلق اه (قوله ان أبان تعليلا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له الخ أن هذه الشروط شروط لنصبه وأنه عند جره يسمى مفعولا له والجمهور على أنه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشئ أى الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتك جبرا لخاطرك أولا كقعدت عن الحرب جبنا (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف ان أبان تعليلا (قوله أى لاجل الشكر) أى لاجل أن تكون شاكرا لى (قوله كجيل محيلا) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الياء مصدر ميمى (قوله طاعة) أشار به الى أن دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله قال البعض لدلالة الاول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضى أن المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر اذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد حال (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه أن النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز أى المحول عن الفاعل وهى أولى (قوله أن يتحد مع عامله فى الوقت) بان يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كجبستك خوفا

فيكون اسم فعل بمعنى اترك وهي احدى الروايتين فى البيت وسيأتى فى بابه ومثل بله المضاف ويله وويحه وويسه وويبه وهي كنايات عن الويل وويل كلمة تقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض ونصبها بتقدير ألزمه الله وهو قليل ولذلك لم يتعرض له هنا

﴿ المفعول له ﴾

ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا كما أشار الى ذلك بقوله (ينصب مفعولا له المصدر) أى القلبي (ان أبان تعليلا) أى أفهم كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (كجد شكرا) أى لاجل الشكر فلو كان من لفظ الفعل كجيل محيلا كان انتصابه على المصدرية (ودن) طاعة (وهو) أى المفعول له (بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا) الجملة حالية

ووقتا وفاعلا نصب بنزع الخافض أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه مصدرا قلبيا سيق للتعليل أن يتحد مع عامله فى الوقت وفى

من فرارك أو بالعكس كجئتك اصلاحا لحالك قاله الرضى (قوله فالشروط حينئذ خمسة) بل ستة سادسها ماذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم أما العبيد فذو عبيد لان هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون أما العبيد الخ من المفعول لاجله القياسي وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أما بمهما كمهما يكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أى مهما تذكره لاجل تملك العبيد (قوله وأنكره سيبويه) أى أنكر القياس عليه قائلا ان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبيا) قال فى التصريح لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السيوطى فى الهمع الى بعض المتأخرين وعزاه الرضى الى بعضهم معللا بما مر ثم رده. فقال ان أراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ماقاله بجواز جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أى ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا فجوز أيضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكراما لك غدا بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وأن المفعول له على ضربين مايتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب ومايتقدم على الفعل تصورا أى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا اه (قوله وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد) أي مع أن المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابنى تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوزوا اختلافهما فى الوقت واختلافهما فى الفاعل اه وتقدم عن الرضي رد اشتراط كونه قلبيا بقى أن التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشئ لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع هذا بتقدير ارادة لانا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابنى لارادة التاديب أو ضربته لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لان الباعث على الشئ ليس مجرد ارادته والحاسم عندى لمادة الاعتراض مع قرب المسافة أن يحمل التأديب على التأدب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على ارادة التأدب الذى هو هذا الاثر بناء على الاشتراط فاحفظه (قوله وكونه علة) أى كونه مفهما العلة وماقيل من أن العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على مامر (قوله خلافا لابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد فى الفاعل تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيذكر الشارح جوابه وجوز ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع أن سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا (قوله تقديريا) أى باعتبار التقدير والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أى ففاعل الرؤية التي تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه أن هذا خلاف الظاهر وان العامل الذى تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأيضا لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لانهم لا يرون لاجل الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل أن يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوى جلى فان كان ولا بد من التأويل فالاقرب أن يؤول الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على اضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل (قوله ماعدا قصد التعليل) أى ماعدا

الفاعل فالشروط حينئذ خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس أما العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد وأنكره سيبويه وكونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أى لتضرب زيدا وكونه علة فلا يجوز أحسنت اليك احسانا اليك لان الشيء لا يعلل بنفسه وكونه متحدا مع المعلل به فى الوقت فلا يجوز جئتك أمس طمعا غدا فى معروفك ولا يشترط تعيين الوقت فى اللفظ بل يكفى عدم ظهور المنافاة وفى الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك اياى خلافا لابن خروف (تنبيه) قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون اه (وان شرط) من الشروط المذكورة ماعدا قصد التعليل (فقد * فاجرره بالحرف) الدال على التعليل وهو اللام

كونه

أو ما يقوم مقامها وفى بعض النسخ باللام أو ما يقوم مقامها ففقد الاول وهو كونه مصدراً نحو والأرض وضعها للأنام والثانى وهو كونه قلبيا نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق بخلاف خشية املاق والثالث هو الاتحاد فى الوقت نحو قوله * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
والرابع وهو الاتحاد فى الفاعل نحو * وانى لتعرونى لذكراك هزة * وقد انتفى الاتحادان فى أقم الصلاة لدلوك الشمس (وليس يمتنع) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مع) وجود (الشروط) المذكورة (كلزهد) ذاقنع وقل أن يصحبها) أى اللام (المجرد) من أل والاضافة كهذا المثال حتى قال الجزولى انه ممنوع والحق جوازه ومنه قوله * من أمكم لرغبة فيكم جبر * (والعكس فى مصحوب أل) وهو أن جره باللام كثير ونصبه قليل (وأنشدوا) شاهداً لجوازه قول الراجز (لا أقعد الجبن عن الهيجاء
ولو توالت زمر الأعداء
﴿ تنبيهان ﴾ الأول أفهم كلامه أن المضاف يجوز فيه الأمران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير * الثانى أفهم أيضا جواز تقديم المفعول له على عامله منصوبا كان أو مجرورا كزهداً ذاقنع ولزهد ذاقنع ﴿ خاتمة ﴾ اذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف الى معرفة تعرف بأل أو بالاضافة خلافاً للرياشى والجرمى والمبرد فى قولهم انه لا يكون الا نكرة وان أل فيه زائدة واضافته غير محضة

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾

وتقديمه على المفعول معه اقرب به من المفعول المطلق بكونه مستلزماً له فى الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان ولأن العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحا (وقت أو مكان) أى اسم وقت أو اسم مكان

كونه علة فاطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وانما استثناه لانه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا اذ لا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفى ومن زاد الشاطبى الكاف نحو واذكروه كما هداكم وفى شرح اللمحة لابن هشام أن حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتك كى تكرمنى وان الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اه وينبغى زيادة على نحو ولتكبروا الله على ما هداكم (قوله وفى بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لانها الاصل (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أى خلعت (قوله فى نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك أى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا وفى المغنى أن اللام فى لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله هزهد ذاقنع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كما مر (قوله أى اللام) فيه أن النسخة التى شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة (قوله افهم كلامه أن المضاف الخ) وجهه أنه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسيميه فدل على استواء الامرين فيه (قوله منصوبا كان أو مجرورا) أما افهامه جواز تقديم المجرور فظاهر وأما افهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة

﴿ المفعول فيه وهو المسمى ظرفا ﴾

أى عند البصريين واعترضهم الكوفيون بان الظرف الوعاء المتناهى الاقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك أفاده المصرح واجيب بانهم تجوزوا فى ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة فى الاصطلاح قال المصرح وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه صفة اه ولعله باعتبار الكينونة فيه (قوله بكونه) أى المفعول المطلق أى معناه مستلزماً له أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح (قوله لا بواسطة حرف ملفوظ) أى ولا مقدر بل بواسطة نزع الخافض والتقييد بالملفوظ ليفهم من مقابلته بالمفعول معه أن الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ اذ لو أسقط القيد لصدق قوله بخلافه بان الفعل يتعدى الى المفعول معه بواسطة حرف مقدر هذا وقال الرضى لم يصل اليه بنفسه بل بواسطة حرف مقدر أى كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملفوظ (قوله بخلافه) فانه يصل اليه العامل بواسطة الواو (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل اليوم فان التقدير أمس فى الزمان قبل اليوم ومعلوم أن زمان ليس فى زمان فيكون أمس فى زمان مجرد تخيل وكما فى الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود الله تعالى فى زمان قبل العالم الذى منه الزمان مجرد تخيل فتأمل (قوله أى اسم وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل على أحدهما ولو بالتأويل فيدخل ما عرضت دلالته على أحدهما أو جرى مجراه فالاول نحو سرت عشرين يوما ثلاثين فرسخاً والثانى نحو أحقا انك ذاهب كما فى التوضيح فدخل فى التعريف ما استعمل

(ضمنا)معنى (ف) دون لفظها) باطراد كهنا امكث ازمنا) فهنا اسم مكان وازمنا اسم زمان وهما مضمنان معنى فى لانهما مذكوران للواقع فيهما وهو المكث والاحتراز بقيد ضمنا فى من نحو يخافون يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته فانهما ليسا على معنى في فانتصبا بهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وبمعنى فى دون لفظها من نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى مكانك فانه لا يسمى ظرفا فى الاصطلاح على الارجح وباطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه وهو اسم مكان مختص فانه غير ظرف اذ لا يطرد نصبه مع سائر الأفعال فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار فانتصابه على المفعول به بعد التوسع باسقاط الخافض هذا مذهب الفارسي والناظم ونسبه لسيبويه وقيل منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل على الظرفية تشبيها له بالمبهم ونسبه الشلوبين الى الجمهور وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد وعلى الاول قول المحشي وهو اهدى سبيلا التلاوة بلا واو اه

ثم

تارة زمانا وتارة مكانا نحو أى وكل فانهما بحسب ما يضافان اليه لان المعنى أن الظرف لا يخرج عنهما لا أنه اما للزمان دائما واما للمكان دائما قاله يس وخرج ما ضمن معنى فى باطراد وليس واحدا منهما نحو وترغبون أن تنكحوهن أى فى أن تنكحوهن على أحد التقديرين فان النكاح ليس اسم زمان ولا مكان أفاده الشيخ خالد قال البهوتي وأقره الاسقاطي وشيخنا والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى فى باطراد ينبغى أن يجعل ظرفا لانه مكان اعتبارى وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيخنا والبعض وغيرهما وسيأتى أن يتعدى اليه سائر الأفعال والاطراد فى نحو وترغبون أن تنكحوهن ليس بهذا المعنى وحينئذ يكون خارجا بقيد الاطراد بمعناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد ولا كلام البهوتى فتدبر (قوله ضمنا معنى فى) هو الظرفية ومعنى تضمنه معناها اشارته اليه لكونه فى قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها فى الظروف التي لا تتصرف كعند (قوله باطراد) بان يتعدى اليه سائر الافعال وأورد عليه أنه يخرج لأسماء المقادير فانها انما ينصبها أفعال السير وما صيغ من الفعل فانه انما ينصبه ما اجتمع معه فى مادته كما يأتى وأجيب بانهما مستثنيان من شرط الاطراد بدليل ما سيأتى (قوله لانهما مذكوران للواقع) أى حالة كونهما ظرفين للواقع فيهما (قوله من نحو يخافون يوما) اذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه (قوله ونحو الله اعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا ان العلم واقع فيه (قوله فانتصبا بهما على المفعول به) أورد عليه أن في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفى التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه اخراج حيث عن الظرفية (قوله وناصب حيث) أى محلا (قوله لا ينصب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر (قوله اجماعا) نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل فى المفعول به فقد قال المصرح قال الموضح فى الحواشي قال محمد بن مسعود فى كتابه البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا كما هو فى زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس *وأضرب منا بالسيوف القوانسا* اه وقال ابو حيان في الارتشاف قال محمد بن مسعود افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله اه واجيب بانه لم يلتفت اليه لشدة ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو سرت فى يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمن لفظ فى بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشمونى فرد على ابن الناظم كما سيأتى ايضاحه (قوله فلا يقال نمت البيت)قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فما الفرق اه ويظهر لى فى الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها قليلة دخل وسكن ونزل كما قاله الرضى (قوله بعد التوسع الخ) اى فهو مفعول به مجازا كما فى تمرون الديار (قوله وان نحو دخل متعد بنفسه)اى يتعدى بنفسه من غير توسع باسقاط الجار لانه يتعدى كذلك مرة وبالحرف اخرى وكثرة الامرين فيه تدل على اصالتهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح على رأى الشلوبين لأنه داخل فى الظرف حقيقة غاية الامر انه من المبهم تنزيلا وانما لم يحتج اليه على رأى الاخفش لخروج نحو دخلت البيت بقولنا ضمن معنى في (قوله وعلى الأول) اى كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لأنه مع كونه غير ظرف مضمن معنى فى بمعنى انه مشير الى معنى فى لكونه فى قوة تقديرها كما مر خلافا للشارح ابن الناظم فى دعواه عدم الاحتياج اليه على الاول ايضا لخروجه بقوله ضمنا معنى فى لانه عليه مضمن لفظ فى بناء منه على ان المراد بالتضمن اللفظى ما هو اعم من ان يكون لفظها فى التركيب او ملاحظا فيه بأن كان موجوداً

يحتاج اليه خلافا للشارح معنى ﴿تنبيهان﴾ الأول تضمن الاسم معنى الحرف على نوعين الأول يقتضى البناء وهو أن يخلف الاسم الحرف على معناه ويطرح غير منظور اليه كما سبق فى تضمن متى معنى الهمزة وان الشرطية والثانى لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف منظورا اليه لكون الأصل في الوضع ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني ﴿الثانى﴾ الألف فى ضمنا يجوز أن تكون للاطلاق وأن تكون ضمير التثنية بناء على أن او على بابها وهو الأظهر أو بمعنى الواو وهو الأحسن لان كل واحد منهما ظرف لا أحدهما انتهى (فانصبه بالواقع فيه) من فعل وشبهه (مظهرا كان) الواقع فيه نحو جلست يوم الجمعة أمامك وأنا سائر غدا خلف الركب (والا) أى وان لم يكن ظاهرا بل كان محذوفا من اللفظ جوازا أو وجوبا (فانوه مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال متى قدمت وفرسخين لمن قال كم سرت والوجوب

ثم حذف وقد علمت أن المتبادر من التضمن اللفظي كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج عليه الشارح الأشموني فقيد باطراد محتاج اليه على القول الأول فرد البعض تبعا لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناظم ناشئ عن عدم التدبر (قوله أن يخلف الاسم الحرف على معناه) أى حالة كونه دالا على معناه بان يصير الاسم مؤديا معنى الحرف بجوهره وقوله غير منظور اليه أى غير ملاحظ فى نظم الكلام (قوله وهو أن يكون الحرف منظورا اليه) أى ملاحظا فى نظم الكلام أى فلم يؤد الاسم معنى الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤديه هو محذوفا (قوله بناء على أن أو على بابها الخ) فيه لف ونشر مرتب وفيه أن أو اذا كانت على بابها فهى للتنويع لا للشك فيجب فيها المطابقة فالالف للتثنية مطلقا (قوله وهو الأظهر) أى المتبادر الى الذهن لان الاصل بقاء أو على حالها (قوله بالواقع فيه) أى فى جميعه ان استغرقه الواقع فيه أو فى بعضه ان لم يستغرقه فالأول نحو صمت يوم الجمعة والثانى نحو صمت رمضان وفى عبارة المصنف تسمح سينبه عليه الشارح ﴿فائدة﴾ قال الدماميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى فقط نحو يوم الخميس وشهر المضاف الى أحد أسماء الشهور كشهر رمضان وشهر ربيع الاول فالذى يصلح جوابا لكم فقط أولها ولمتى معرفة كان أو نكرة يستغرقه الحدث الذى تضمنه ناصبه ان لم يكن الحدث مختصا ببعض أجزاء ذلك الزمان فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب أن يقع السير فى جميع الشهر ليله ونهاره الا أن يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت في جوابه المحرم مثلا فان كان حدث الناصب مختصا ببعض أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا فى جواب كم صمت أو كم سرت فالاول يعم جميع أيامه دون لياليه والثانى بالعكس وكذا الأبد والدهر والليل والنهار مقرونة بأل وأما أبدا فلاستغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع الازمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم الى حين وفاته ولا تقول صام أبدا وتقول لا أصومن أبدا وما سوى ذلك جائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم والليلة وأسماء أيام الاسبوع وأسماء الشهور مضافا اليها لفظ شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم اضافته اليها كما مر ووجه ذلك كما قاله الصفار أن أسماء الشهور كالمحرم وصفر من المعدود فكل منها اسم للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فيصلح جوابا لكم وكذا لفظ شهر بدون اضافته الى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فمعناه وقت المحرم فخرج لفظ شهر باضافته عن كونه معدودا اسما لثلاثين يوما لان الشئ لا يضاف الى نفسه وصار شهر المحرم بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك الا الزجاج فذهب الى ان المحرم كشهر المحرم فجوز كون الحدث فى جميعه وفى بعضه ومقتضى ما ذكر جواز اضافة لفظ شهر الى جميع أسماء الشهور وهو قول أكثر النحويين وقيل يختص ذلك بربيع الاول وربيع الثانى ورمضان اه باختصار وفى الهمع أن ما صلح جوابا لكم أو متى يكون الفعل فى جميعه تعميما أو تقسيطا فاذا قلت سرت يومين فالسير واقع فى كل منهما من أوله الى آخره وقد يكون فى بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط وكذا يحتمل الامرين قولك سرت المحرم ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر وروده جواب كم معرفة (قوله من فعل وشبهه) من مصدر أو صفة ولو تأويلا نحو أنا زيد عند الشدائد وأنا عمرو يوم القتال فعند منصوب بزيد ويوم منصوب بعمرو لانهما فى تأويل المشهور أو المعروف قاله أبو حيان (قوله مظهرا كان) أى ان كان مظهرا الحذف حرف الشرط لدلالة المقابلة والجواب لدلالة قوله فانصبه عليه ويحتمل أن كان زائدة ومظهرا حال والاول أنسب بقوله والا الخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله نحو يوم الجمعة لمن قال متى الخ)

فيما اذا وقع خبرا نحو زيد عندك أو صلة نحو رأيت الذى معك أو حالا نحو رأيت الهلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت طائرا فوق غصن أو مشتغلا عنه نحو يوم الجمعة سرت فيه أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن (تنبيهان) الاول العامل المقدر فى هذه المواضع سوى الصلة استقر أو مستقر وأما الصلة فيتعين فيها تقدير استقر لان الصلة لا تكون الا جملة كما عرفت * الثانى الضمير في فانصبه للظرف وهو اسم الزمان أو المكان وفى فيه لمدلوله وهو نفس الزمان أو المكان وأراد بالواقع دليله من فعل وشبهه لان الواقع هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل فانصبه بدليل الواقع فى مدلوله فتوسع بحذف المضاف من الاول والثانى لوضوح المقام انتهى (وكل) اسم وقت قابل ذاك) النصب على الظرفية مبهما كان أو مختصا والمراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ومدة ووقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا وبالمختص ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بال كسرت اليوم وأقمت العام أو بالاضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو النكرة الكائن نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا أو وقتا طويلا (وما * يقبله المكان الا) فى حالتين الاولى أن يكون (مبهما) لا مختصا والمراد هنا بالمختص ماله صورة وحدود محصورة نحو الدار والمسجد والبلد وبالمبهم ما ليس كذلك

الفرق بين متى وكم أن متى يطلب بها تعيين الزمان خاصة وكم يطلب بها تعيين المعدود زمانا أو مكانا أو غيرهما فهي أعم منها وقوعا (قوله فيما اذا وقع خبرا الخ) قال فى التصريح لا يقع الظرف المقطوع عن الاضافة المبنى على الضم صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذى أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء والوقوع موقع شئ آخر اه قال يس محل المنع اذا لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ (قوله نحو يوم الجمعة سرت فيه) لم يقل سرته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى قاله المصرح وسيأتى عن الشاطبى أنه قد ينصب على التوسع (قوله كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمرا تقادم عهده أى كان ما تقوله واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمقصود نهى المتكلم عن ذكر ما يقوله واقعا وأمره بسماع ما يقال له (قوله الثانى الضمير الخ) أشار به الى أن الكلام على حذف مضافين كما سيصرح به الشارح آخرا الا أن فيه استخداما كما زعمه البعض اغترارا بظاهر أول عبارة الشارح وغفلة عن آخر كلامه نعم كلام المتن فى حد ذاته محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أولا على الظرف بمعنى اللفظ وثانيا على الظرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفى فيه لمدلوله) أى للظرف بتقدير مدلول ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دليله) يوهم أن المجاز لغوى لا بحذف المضاف فينافي ما بعده الا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله وكل اسم وقت) أى اسم ظاهر فلا يرد أنه يصدق على ضمير الظرف مع أنه لا ينصب على الظرفية بل على التوسع كما قاله الشاطبى وشمل كلامه ما صيغ على مفعل مرادا به الزمان من فعله الناصب له نحو قعدت مقعد زيد مرادا به زمان القعود فانه ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان اذا أريد به المكان (قوله تقول سرت حينا ومدة) فحينا ومدة تأكيد معنوى لزمن الفعل لانه لا يزيد على مادل عليه الفعل ومثله أسرى بعبده ليلا لان الاسراء لا يكون الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمفعول المطلق الا أن تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد المفعول المطلق لحدث عامله (قوله مادل على مقدر) منه المعدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح (قوله أو اعتكفت يوم الجمعة) يقتضى أن العلم مجموع يوم الجمعة والذى فى كلام غيره أن العلم الجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله أو بالاضافة) لم تضف العرب لفظ شهر الا الى رمضان والربيعين مع جواز ترك الاضافة أيضا معها والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة قياسا عليها (قوله أو وقتا طويلا) فيه أنه جعل المختص ما دل على مقدر وهذا ليس كذلك فينبغى جعله من المبهم (قوله وما يقبله المكان الا مبهما) وجه ابن الحاجب فى أماليه عدم نصب المختص من الامكنة على الظرفية كما تنصب المبهم منه وظرف الزمان مطلقا بامور منها أنه لو فعل ذلك فيه لأدى الى الالباس بالمفعول به كثيرا ألا ترى أنك تقول اشتريت يوم الجمعة وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعملت الدار ونحوها هذا الاستعمال لالتبس بالمفعول به ومنها أن ظرف الزمان المبهم والمختص كثير فى الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة وظرف المكان كثر منه فى الاستعمال المبهم دون المختص فأجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقى ما لم يكثر فى الاستعمال على أصله (قوله هنا) أى فى ظرف المكان بخلافه فى ظرف الزمان كما مر (قوله ماله صورة) أى هيئة وشكل يدرك بالحس الظاهر وحدود أى نهايات من جهاته محصورة أى مضبوطة (قوله نحو الجهات الست) أى أسمائها وانما كانت مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه لانها أمور اعتبارية أى باعتبار

(نحو الجهات) الست وهي أمام وو راء ويمين وشمال وفوق وتحت وما أشبهها فى الشياع كناحية ومكان وجانب (و) نحو (المقادير) كفرسخ وبريد وغلوة تقول جلست أمامك وناحية المسجد وسرت فرسخا (و) الثانية (ما صيغ من) مادة (الفعل) العامل فيه (كمرمى من) مادة (رمى) تقول رميت مرمى زيد وذهبت مذهب عمرو وقعدت مقعد بكر ومنه وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع (وشرط كون ذا) المصوغ من مادة الفعل (مقيسا أن يقع ظرفا لما فى أصله معه اجتمع) أى لما اجتمع معه فى أصل مادته كما مثل وأما قولهم هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا

الكائن فى المكان فقد يكون خلفك أماما لغيرك وقد تتحول فينعكس الامر ولانه ليس لها أمد معلوم فخلفك مثلا اسم لما وراء ظهرك الى آخر الدنيا كذا فى التصريح (قوله وما أشبهها فى الشياع كناحية الخ) ما مبتدأ وكناحية خبر والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أفاده كلامه من صحة نصب ناحية ومكان وجانب ونحوها كجهة ووجه هو ما يفيده كلام الهمع ونقل الحفيد عن الرضي أنه قال يستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وخارج الدار وداخلها وجوف البيت فلا ينتصب شئ منها على الظرفية بل يجب التصريح معه بالحرف اه قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن ولذا يلحن من يقول ظاهر باب الفتوح اه والذى فى الدماميني نقلا عن المصنف عدم صحة نصب نحو داخل وخارج وظاهر وباطن وجوف قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة اه وهو يؤيد كلام الشارح فتدبر (قوله ونحو المقادير) جعلها من المبهم أحد مذاهب للنحاة والثانى أنها من المختص لان الميل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقى والثالث وصححه أبو حيان أنها شبيهة بالمبهم من حيث انها ليست شيأ معينا فى الواقع فان الميل مثلا يختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهى مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا واراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما وسيذكر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على ما فى بعض النسخ وظاهر اعادة الشارح لفظ نحو قبل المقادير أن لها نحوا غير الجهات وما اشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فلينظر ما هو وكلام المصنف يكتفى فى صدقه وجود نحو بعض الاشياء التى ذكرها (قوله كفرسخ الخ) الفرسخ ثلاثة أميال والبريد اربعة فراسخ والغلوة بفتح الغين المعجمة مائة باع والميل قدر مد البصر وهو عشر غلوات فهو الف باع نقله شيخنا عن الشارح وفسر جماعة الغلوة بمقدار رمية السهم (قوله والثانية ما صيغ) أى أن يكون اسم المكان ظرفا صيغ فتناسب الحالتان وجرى الشارح فى حل النظم على خلاف ما يتبادر منه من كون ما صيغ معطوفا على الجهات فيكون من المبهم لان الظاهر من كلامه فى شرح الكافية ونص عليه غيره أنه من المختص كما سيأتى وعليه فما صيغ معطوف على مبهما والتقدير الا فى حال كونه مبهما أو مصوغا من الفعل (قوله من مادة الفعل) أى حروفه قال سم مما يدل على ان المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله الآتى لما فى اصله معه اجتمع وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجرى على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هل هو الفعل أو المصدر (قوله الفعل العامل فيه) جعل الشارح أل فى الفعل للعهد والمعهود الفعل العامل فيه ويلزم على ذلك ضياع الشرط الذى ذكره المصنف بعد اذ يلزم من صوغه من مادة الفعل العامل فيه اجتماعه معه فى المادة ثم الفعل ليس بقيد اذ العامل فيه قد يكون وصفا نحو أنا جالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبنى جلوسك مجلس زيد (قوله تقول رميت الخ) قال شيخنا والبعض عدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق فى المصوغ المذكور بين الصحيح والمعتل والمفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعداده مثال المفرد الصحيح (قوله ظرفا) هذا زائد على المقصود اشتراطه وهو الاجتماع فى المادة وانما أتى به ليعلق به قوله لما فى اصله الخ وانما كان زائدا لان الظرفية مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى ما صيغ الواقع على الظرف المصوغ بقرينة المقام وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله فى أصل مادته) الاضافة للبيان فالاصل فى المتن بمعنى المادة لا المصدر حتى يرد عليه نحو سرنى جلوسك مجلس زيد لانه ظرف لأصله لا لما اجتمع معه فى أصله وانما لم يكتف فى نصب هذا النوع على الظرفية بالتوافق المعنوى كما اكتفى به فى المفعول المطلق نحو قعدت جلوسا لكون نصبه على الظرفية مخالفا للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز به السماع بخلاف نحو قعدت جلوسا قاله فى المغنى (قوله هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا) جعل الدمامينى من متعلقة بمضاف محذوف تقديره فى هذين المثالين بعده منى وفى المثالين الآتيين قربه منى وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون

وعمر ومنى مقعد القابلة ومعقد الازار ونحوه فشاذاذ التقدير هو منى مستقر في مزجر الكلب فعامله الاستقرار وليس مما اجتمع معه في أصله ولو أعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي المقعد قعد لم يكن شاذا ﴿ تنبيهان ﴾ الاول ظاهر كلامه ان هذا النوع من قبيل المبهم وظاهر كلامه في شرح الكافية أنه من المختص وهو ما نص عليه غيره وأما النوع الذى قبله فظاهر كلام الفارسي أنه من المبهم كما هو ظاهر كلام الناظم وصححه بعضهم وقال الشلوبين ليس داخلا تحت المبهم وصحح بعضهم انه شبيه بالمبهم لا مبهم * الثاني انما استأثرت أسماء الزمن بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل على المكان بالالتزام فقط فلم يتعد الى كل أسمائه بل يتعدى الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة والى المختص الذى صيغ من مادة العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ انتهي (وما يرى) من أسماء الزمان أو المكان (ظرفا) تارة (وغير ظرف) أخرى (فذاك ذو تصرف في العرف) النحوى كيوم ومكان تقول سرت يوم الجمعة وجلست مكانك فهما ظرفان وتقول اليوم مبارك ومكانك طاهر وأعجبني اليوم ومكانك وشهدت يوم الجمل وأحببت مكان زيد فهما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل منهما

كالان

مزجر وأخواته ظرفا والمناسب له ما في التصريح من أن من والظرف متعلقان باستقرار محذوف خبر عن هو أى هو مستقر منى في مزجر الكلب ومناط الثريا أى في مكان بعيد كبعد مزجر الكلب من زاجره وكبعد مناط الثريا أى مكان نوطها وتعلقها من الشخص والاول ذم الثاني مدح كما قاله الدماميني (قوله وعمر ومنى مقعد القابلة ومعقد الازار) أى في مكان قريب كقرب مكان القابلة أى المولدة من المولدة وكقرب محل عقد الازار من عاقده (قوله ولو أعمل الخ) أى بان قدر بعد المجرور زجر بالبناء للمفعول وناط وقعد ويظهر على هذا أن من بمعنى الى وأن خبرهو الفعل المقدر أى هو بالنسبة الى زجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصرح المعنى على هذا هو مستقر منى قعد مقعد القابلة وزجر الخ فلا يظهر فتأمل (قوله ظاهر كلامه أن هذا النوع من قبيل المبهم) لان المتبادر أن ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات فيكون من انواع المبهم وقد يوجه ظاهر النظم بأنه اراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر وهذا منه لا يجلس زيد مثلا وان تعين بالاضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وعدم كونه محدودا أفاده سم قال شيخنا والذى في غالب النسخ تنبيه انما استأثرت الخ واسقاط التنبيه الاول (قوله النوع الذى قبله) وهو المقادير (قوله ليس داخلا تحت المبهم) أى لاختصاصه بقدر معلوم (قوله انه شبيه بالمبهم) أى من حيث انه ليس شيأ معينا في الواقع فان الميل مثلا لا تختلف ابتداؤه وانتهاؤه وجهته بالاعتبار فهي مبهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على هذا وأراد بالمبهم ما يشمل المبهم حكما كما مر ولاحتمال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل كما هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أى بهيئته الموضوعة له مطابقة وقوله بالالتزام أى لانه يدل على الحدث بمادته الموضوعة له مطابقة والحدث يستلزم الزمان فقد دل على الزمان ثانيا بواسطة دلالته على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاما بواسطة دلالته على الحدث فقط (قوله فلم يتعد) أى بنفسه (قوله في الجملة) أى من بعض الوجوه وهو الالتزام لانه لابد لحدث الفعل من مكان ما (قوله والى المختص) هذا جرى منه على ما جرى عليه أولا في حل النظم من أن ما صيغ من الفعل من المختص كما سلف (قوله لقوة الدلالة عليه حينئذ) لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فقويت دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا (قوله حينئذ) أى حين اذ صيغ من مادة العامل (قوله وغير ظرف) أى مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذى التصرف الخ (قوله فذاك ذو تصرف) أى ظرف ذو تصرف أى يسمى بذلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق وكذا يقال فيما بعد (واعلم) أن من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسطه كغير الاربعة الاخيرة وغير فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين أصلا كما في التسهيل قال الدماميني وأجاز بعض النحويين فيهما التصرف في نحو فوقك رأسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الراس نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقة بينهما والذى حكاه الاخفش عن العرب في فوقك رأسك وتحتك رجلاك هو النصب لكن وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن برفع فوق ويتوقد تحته نارا برفع تحت وانما يخرجان على التصرف فتأمله اه ببعض اختصار وبين مجردة من التركيب وما والالف وما هو نادره

في الأول مبتدأ وفي الثاني فاعلا وفي الثالث مفعولا به وكذا ما أشبهها (وغير ذي التصرف منها هو (الذي لزم) ظرفية أو شبهها من الكلم) أي غير المتصرف وهو الملازم للظرفية على نوعين ما لا يخرج عنها أصلا كقط وعوض تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض وما يخرج عنها الى شبهها وهو الجر بالحرف نحو قبل وبعد ولدن وعند فيقضي عليهن بعدم التصرف مع أن من تدخل عليهن اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى ما يشبهها لأن الظرف والجار والمجرور سيان في التعلق بالاستقرار والوقوع خبرا وصلة وحالا وصفة * ثم الظرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف

كالآن وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين فتصرف الاول كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة أي سقطة هذا حجر رمى به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوى في النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ خبره حين انتهى وتصرف الثاني كقول الشاعر * لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم * وتصرف الثالث كقوله

ألم تريا أني حميت حقيقتي * وباشرت حد الموت والموت دونها

برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كاليراع أو سرج المجـ * ـدل طورا يخبو وطورا ينير

برفع وسط على الابتداء وروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف مبتدأ أما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا اذا صرح بني فتحت السين كما نقله الصفار عن العرب وقال الفراء اذا حسنت في موضعه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن كان اسما نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن في الظرف والتحريك أحسن في الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون في متفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم لا ظرف تقول جلست وسط الدار أي في داخلها وضربت وسطه أي منتصفه كذا في الهمع والدماميني (قوله في الاول) أي المقول الاول المشتمل على مثالي الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أي الامثلة السابقة وفي نسخ بضمير التثنية أي اليوم والمكان (قوله أو شبهها) معطوف على محذوف كما سيشير اليه الشارح أي أو لزم ظرفية أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية ان جعلت أو تنويعية أو أن غير المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الدائر فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت أو للاحد الدائر واللزوم منصبا على الاحد الدائر (قوله وهو الملازم للظرفية) أي الحقيقية والمجازية بدليل تقسيمه الى النوعين بعده (قوله كقط) ظرف يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان الا بعد نفي أو شبهه والافصح في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة واشتقاقها من قططته أي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عمري وبنيت لتضمنها معنى من والى إذ المعني من يوم خلقت إلى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت ضمة تشبيها بالغايات وقد يكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف مع ضمها أو اسكانها وعوض معرب ان أضيف نحو لا أفعله عوض العائضين مبني إن لم يضف على الضم أو الكسر أو الفتح وسمي الزمان عوضا لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أفاده في المغني (قوله وهو الجر بالحرف) أي من فقط لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وجر متى بالى وحتى واين بالى مع عدم تصرفهما شاذ قياسا (قوله نحو قبل و بعد الخ) سيأتي الكلام على قبل وبعد وشبههما ولدن وعند ولدى وحيث واذ واذا ولما ومع في باب الاضافة وعلى مذ ومنذ في باب حروف الجر وعلى سحر في باب ما لا ينصرف (قوله مع أن من تدخل عليهن) قال الرضي ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وأما جئت من عندك وهب لي من لدنك فلابتداء الغاية اهـ وفي التصريح عن الناظم أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة (قوله لان الظرف والجار والمجرور الخ) لا يخفى أن التعليل ينتج اعم من المدعى الذى هو جمل شبه الظرفية الجر بمن خاصة فكان الأولى التعليل بما قلناه آنفا (قوله ثم الظرف المتصرف منه منصرف الخ) أي ومنه مبني على السكون كاذ عند

(قوله اليراع) ذباب يرى بالليل كأنه نار وسرج جمع سراج والجدل القصر يخبو من خبت النار طفئت

اضافة اسم زمان اليها نحو بعد اذ هديتنا أو على غيره كامس عند الحجازيين (قوله وهو غدوة وبكرة) الأولى من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس الى الضحوة (قوله علمين لهذين الوقتين) أى علمين جنسيين بمعنى أن الواضع وضعهما علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولا وهذا معنى قوله قصد بهما التعيين أولم يقصد كما وضع لفظ أسامة علما للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولا فالتعيين المنفى قصده هو التعيين الشخصي لا النوعى اذ هو لابد منه ولا اعتراض بان عدم قصد التعيين يصيرهما نكرتين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدماميني كما يقال عند قصد التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا اسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة او بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة او بكرة قال وقد يخلوان من العلمية فينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا وحكى الخليل جئتك اليوم غدوة وجئتني امس بكرة والتعيين في هذا لا يقتضي العلمية حتى يمنع الصرف لان التعيين أعم من العلمية ولا يلزم من استعمالهما فى يوم معين ان يكونا علمين لجواز ان يشار بهما إلى معين مع بقائهما على كونهما من اسماء الاجناس النكرات بحسب الوضع كما تقول رأيت رجلا وأنت تريد شخصا معينا فيحمل على ما أردت من المعين ولا يكون علما اه ببعض اختصار وقال فى الهمع ذكر بعضهم (٢) ان غدوة فى الآية انما نونت لمناسبة عشيا اه (قوله والتعريف) أى بالعلمية الجنسية (قوله والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كمذ ولدن أو على غيره كمنذ وماركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح صباح ويوم يوم وصباح مساء فان فقد التركيب واضيف احدهما الى الآخر اوعطف عليه أعرب وتصرف والمعنى مع التركيب والاضافة والعطف واحد فى الجميع عند الجمهور اى كل صباح وكل يوم وكل صباح ومساء وخالف الحريرى في صباح مساء ففرق فيه بأن المعنى مع الاضافة انه يأتي فى الصباح وحده كما يختص الضرب فى قولك ضربت غلام زيد بالغلام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكبين بين فان فقد التركيب اعرب وتصرف ومنه مودة بينكم لقد تقطع بينكم ومن قرأه منصوبا مرفوع المحل حملا له على اغلب احواله وهو كونه ظرفا منصوبا كما قيل بذلك فى ومنا دون ذلك وقيل غير ذلك ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خثعم ذا وذات مضافين الى زمان فيلتزمون نصبهما على الظرفية نحو لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة اى وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة ذات ليلة اى وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم واما خثعم فيخرجونهما عن الظرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سير عليه ذو يوم وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم تصرفهما لقلة اضافة المسمى الى الاسم واستقباح كل العرب تصرف صفات الازمان التى ثمة مقام موصوفاتها اذا لم توصف فيقبح عند الجميع سير عليه طويل اى زمن طويل دون سير عليه طويل من الدهر ومن غير المتصرف بالتاء ايضا حوال وحوالى وحول وحولى واحوال واحوالى وليس المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بديل نحو خذ هذا بدل هذا اى مكانه اما بمعنى بديل فاسم متصرف لا ظرف ومنه مكان بمعنى بدل فكل من لفظ مكان وبدل اذا استعمل فى اصل معناه فهو متصرف وان استعمل فى معنى الآخر لزم طريقة واحده قاله الدماميني وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل حواليك مصدرا كلبيك لان الحوال والحول كما يطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به يطلقان بمعنى القوة (قوله فالمتصرف نحو سحر الخ) فيه ان سحرا وليلا ونهارا ونحوها متصرفة ومن خروج سحر عن الظرفية وشبهها قوله تعالى نجيناهم بسحر فكيف جعلها من غير المتصرف

وهو غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين قصد بهما التعيين أولم يقصد قال فى شرح التسهيل ولا ثالث لهما لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور ضحوة فقال انها لا تنصرف للتأنيث والتعريف * والظرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف فالمنصرف نحو سحر وليل ونهار وعشاء وعتمة ومساء وعشية

(٢) قوله غدوة فى الآية صوابه بكرة اه

غير مقصود بها كلها التعيين وغير المنصرف نحو سحر مقصودا به التعيين ومن العرب من لا يصرف عشية في التعيين (وقد ينوب عن) ظرف (مكان مصدر) فينتصب انتصابه نحو جلست قرب زيد أي مكان قربه ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه (وذاك في ظرف الزمان يكثر) فيقاس عليه وشرطه افهام تعيين وقت أو مقدار نحو كان ذلك خفوق النجم وطلوع الشمس وانتظرته نحر جزور وحلب ناقة والاصل وقت خفوق النجم ووقت طلوع الشمس ومقدار نحر جزور ومقدار حلب ناقة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ﴿تنبيه﴾ قد يحذف أيضا المصدر الذى كان الزمان مضافا اليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافا اليه من اسم عين نحو لا أكلمه القارظين ولا آتيه الفرقدين والاصل مدة غيبة القارظين ومدة بقاء الفرقدين انتهى ﴿خاتمة﴾ مما ينوب عن الظرف أيضا صفته وعدده وكليته أو جزئيته نحو جلست طويلا من الدهر شرقي مكان وسرت عشرين يوما ثلاثين بريدا ومشيت جميع اليوم جميع البريد أو كل اليوم كل البريد ونصف اليوم نصف البريد أو بعض اليوم بعض البريد

﴿المفعول معه﴾

(ينصب) الاسم الفضلة

(قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد بها التعيين فما وجد فيه علة أخرى كسحر وعتمة وعشية لم يصرف والا صرف ففي مفهومه تفصيل فلا اعتراض والعلة الاخرى في سحر العدل عن السحر وفي عتمة وعشية التأنيث لكن منع صرف عتمة وعشية حينئذ احدى لغتين كما يأتي (قوله وغير المنصرف نحو سحر) أي وعشية وعتمة وانما لم يذكرهما لان صرفهما مع التعيين هو الفصيح ومنعهما الصرف معه لغة قليلة كما قاله الدماميني وأشار اليه الشارح في عشية بقوله ومن العرب الخ قال الدماميني ولا يقدح في تنكيرها وصرفهما قصد أزمنة معينة منهما لما تقدم من أن التعيين أعم من العلمية وقوله ومن العرب الخ اشارة الى مثال آخر لغير المنصرف من غير المتصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت وقوله عشية أي وعتمة فيكونان كغدوة وبكرة السابقتين اذ لا فرق وفي بعض النسخ ومنهم من يصرف بحذف لا فيكون اشارة الى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله غير مقصود بها كلها التعيين فافهم (قوله فينتصب انتصابه) فهو مفعول فيه بطريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سم لك أن تقول هذا من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند الناظم اذا كان المضاف اليه غير قابل لنسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يتصور كون الجلوس في القرب بالمعنى المصدرى فلم حكم على هذا بانه غير مقيس (قوله يكثر) أي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر (قوله أو مقدار) أي من الزمن وان لم يكن معينا (قوله خفوق النجم) أي غروب الثريا وقوله وحلب ناقة بسكون اللام وتحرك استخراج ما في الضرع من اللبن مصدر حلب يحلب بضم لام المضارع وكسرها والحلب بالتحريك اللبن المحلوب كذا في القاموس (قوله لا أكلمه القارظين) هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا (قوله صفته وعدده الخ) أي دوال هذه المذكورات ﴿فائدة﴾ هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال في المغني أجاز الفارسي في قوله تعالى وأتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه اهـ قال الدماميني ان أريد بالدنيا الأزمنة السابقة ليوم القيامة فلا اشكال في عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان أريد بها هذه الدار من حيث هي مكان ففيه عطف زمان على مكان وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه لما تكلم في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت كمقتل الحسين اهـ ووجهه بعض الافاضل بان الفعل مقتض لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر ولا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك وبان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجز عطف أحدهما على الآخر وبعدم سماع عطف أحدهما على الآخر لكن جوزه بعضهم لاشتراكهما في الظرفية تقول ضربت زيدا يوم الجمعة وفي المسجد أو في المسجد ويوم الجمعة وعليه جرى جدي ابن المنير في الانتصاف مناقشا به صاحب الكشاف اهـ باختصار

﴿المفعول معه﴾

(قوله الاسم الفضلة) قدر الموصوف معرفة وان كان تالي الواو اسم فاعل مضافا الى معموله فلا تفيده الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كما سيأتي لان المراد من اسم الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفيده الاضافة تعريفا لعدم عمله حينئذ فتكون اضافته معنوية أو الاستمرار الشامل للازمنة الثلاثة فتفيده الاضافة تعريفا باعتبار دلالته على المضي لعدم عمله بهذا الاعتبار كما قرروا مثل ذلك في قوله

تعالى مالك يوم الدين ذكره يس في حواشي المختصر (قوله تالى الواو) فيه اشارة الى عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالظرف وان جاز الفصل به بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره يس ويجب ذكر هذه الواو اذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المغنى (قوله التي بمعنى مع) أي التي للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق أي مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيدا أولا كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا تقتضي المقارنة في الزمان وان وجدت في نحو كل رجل وضيعته ذكره شارح الجامع فلو لم يكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيداً وعمرا كانت للعطف اتفاقا كما قاله الدماميني ومما خرج بالتي بمعنى مع بالمعنى السابق نحو اشتركت زيدا وعمرا وخلطت البر والشعير فما بعد الواو في مثل هذا مفعول به لا مفعول معه لان المعية في مثله مستفادة مما قبل الواو لا منها فانها لمجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الآتي بما من الفعل الخ سم (قوله أو اسم يشبهه) أي في العمل ومنه اسم الفعل بدليل تمثيله به فيما يأتي واستثنوا الصفة المشبهة وأفعل التفضيل فلينظر وجهه ثم رأيت في المغنى ما يؤخذ منه وجهه حيث قال وقد اجيز في حسبك وزيدا درهم كون زيدا مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل وحروفه) يشكل عليه تمثيله فيما يأتي بقدني فتأمل وقد أشار المصنف الى هذه الشروط بالمثال (قوله كما في نحو) أي كالتالى للواو في نحو الخ فزاد الشارح لفظة كما دفعا لتوهم تقييد تالى الواو بالطريق وان الاشارة بنحو الى غير سيرى من بقية العوامل وغفل البعض عن هذه الدقيقة وعن بناء اعطاء القيود بالمثال مع زيادة كما فقال كان الاظهر عدم زيادة كما ويكون الظرف وهو قوله في نحو قيدا لينصب بناء على طريقة المصنف من اعطائه القيود بالمثال فيكون مشيرا الى بقية القيود التي ذكرها الشارح (قوله سيرى والطريق) يفيد أنه لا يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك خلافا لابن جني اه سم ومما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشبة ان كان استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى أي تساوى الماء والخشبة في العلو فهو مما يصح فيه العطف (قوله نصب بالمفعول معه) أي بسبب كونه مفعولا معه ولم يقل نصبا لان المصدر يخبر به عن الواحد وغيره (قوله وتشرب اللبن) أي بنصب تشرب كما قيده بذلك ابن هشام وعليه فالمراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح وقال حفيد الموضح ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويلا فينبغي أن يكون مفعولا معه وبه صرح بعضهم اه والاول ظاهر صنيع الشارح لان ظاهره أن الواو في المثال بمعنى مع وهي انما تكون بمعنى مع على النصب كما قاله شيخنا (قوله فان تالى الواو في الاول فعل الخ) فيه أن تالى الواو في الاول جملة أيضا وقد يقال لما كان أحد ركني الجملة في الاول غير ظاهر بل ضمير مستتر كان التالى بحسب الظاهر الفعل فقط وباعتبار الظاهر يندفع أيضا ما يقال أن مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة وبان المراد بالاسم في التعريف الاسم الصريح كما مر (قوله وفي الثاني جملة) أي وان كانت الواو الحالية تفيد المقارنة (قوله نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) قال البعض تبعا للمصرح هذا خارج بقوله فضلة فلو قال بدل جاء رأيت لكان أولى اه ويرد بان المراد بالفضلة كما هو أحد معنييها ما يتم الكلام بدونه ولو مرفوعا كالمعطوف في المثال بدليل أنه لو أريد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشترك زيد وعمرا

(تالى الواو) التي بمعنى مع التالية لجملة ذات فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه (مفعولا معه) كما (في نحو سيرى والطريق مسرعه) وأنا سائر والنيل وأعجبنى سيرك والنيل فالطريق والنيل نصب بالمفعول معه وخرج بالاسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ونحو سرت والشمس طالعة فان تالى الواو في الاول فعل وفي الثاني جملة وبالفضلة نحو اشترك زيد وعمرو وبالواو نحو جئت مع عمرو وبكونها بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده وبكونها تالية لجملة

نحو كل رجل وضيعته فلا يجوز فيه النصب خلافا للصيمري ويكون الجملة ذات فعل أو اسم يشبهه نحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لأبي علي وأما قولهم ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد وما أشبهه فسيأتي بيانه (بما من الفعل وشبهه سبق * ذا النصب) ذا النصب رفع بالابتداء خبره في المجرور الاول وهو بما وسبق صلة ما ومن الفعل متعلق بسبق اى نصب المفعول معه انما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل وشبهه (لا بالواو في القول الاحق) خلافا للجرجاني في دعواه ان النصب بالواو اذ لو كان الامر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو انك ولك وذلك ممتنع باتفاق وأيضا فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل الا الجر كحروف الجر ولا بالخلاف خلافا للكوفيين وانما قيل غير منزل منزلة الجزء للاحتراز من لام التعريف فانها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه لكونها كالجزء منه بدليل تخطي العامل لها

وتناول إطلاق الفعل الظاهر كما مثل والمقدر كقوله * فمالك والتلدد حول نجد * أي ما تصنع والتلدد ومن اعمال شبه الفعل قوله * فحسبك والضحاك سيف مهند *

بالنصب مع أن المقصود خروجه لفساده فتدبر (قوله نحو كل رجل وضيعته) أي اذا قدر الخبر مثنى كأن قيل كل رجل وضيعته مقترنان أما اذا قدر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد الواو كأن قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج لصحة كون ما بعد الواو حينئذ مفعولا معه (قوله فلا يجوز فيه النصب) أي في هذا المثال الاخير (قوله للصيمري) بفتح الميم وضمها (قوله فلا يتكلم به) أي لفساده لتعين أن يقال هذا لك ولأبيك على رأى الجمهور ويجوز وأبيك على مذهب المصنف كما سيأتي في محله (قوله خلافا لأبي علي) فانه أجاز مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف ولهذا أجاز في قوله * هذا ردائي مطويا وسربالا * أن سربالا نصب على المعية بهذا والجمهور على أنه نصب بمطويا لا غير كما سيأتي (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعد ما استفهام الخ (قوله ذا النصب رفع بالابتداء) فيه مسامحة اذ المرفوع بالابتداء ذا والنصب بدل أو عطف بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أي بمعمول سبق لتعلق من بحال محذوفة من ضمير سبق العائد على ما أي حال كونه كائنا من الفعل وشبهه والعامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله انما هو بما تقدم الخ) أي بواسطة الواو فهي معدية العامل الى المفعول معه دماميني (قوله لوجب اتصال) يعني لصح اتصال الضمير اذ اللازم على تقدير أن الناصب الواو الصحة لا الوجوب ألا ترى أن ان واللام مثلا يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لما سيذكره الشارح في أوائل الاستثناء (قوله فهي حينئذ) أي حين اذ عملت (قوله ولا بالخلاف) أي مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين وكان الاولى تأخيره وذكره قبيل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله ومما رد به قول الكوفيين أن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني وانما ثبت الرفع بها كالابتداء والتجرد وأن الخلاف لو نصب لقيل ما قام زيد بل عمرا بالنصب وهو لا يقال اتفاقا وبقي قول رابع وهو أن المفعول معه منصوب بفعل محذوف أي سرت ولابست النيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع في حكايته عنهم المصنف في التسهيل قال الدماميني ما حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاخفش انتصابه على الظرف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف لا يحتمل النصب أعطي ما بعده اعرابه عارية كما أعطي ما بعد لا التي بمعنى غير اعراب غير ولو كان الامر كما قاله هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل) تناول أيضا الفعل المتعدي وهو الصحيح خلافا لمن شرط اللزوم لئلا يلتبس بالمفعول به والناقص ككان وهو الصحيح بناء على أنها مشتقة وأنها تدل على معنى سوى الزمان سم (قوله أي ما تصنع) يؤخذ منه أنه ليس المراد بالمقدر المحذوف بل ما يعمه والعامل الذي يؤول اليه معنى الكلام فان تصنع لا يتأتى أن يكون محذوفا في هذا التركيب لانه لا يتعلق به الجار المذكور ويحتمل أن التقدير ما ثبت لك أو ما كان لك فيكون العامل محذوفا وهذا ما ذكره المصنف في التسهيل ويمكن اجراء كلام الشارح عليه بأن يكون قوله أي ما تصنع بيانا لحاصل المعنى لا للفعل المقدر فان قلت لم اكتفى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتف به في هذا لك وأباك حيث منع فيه النصب أجيب بقوة الداعي للفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام الغالب دخوله على الفعل ووجود الجار والمجرور الذي الاصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فان الداعي فيه وجود الجار والمجرور فقط ذكره الفاكهي (قوله فحسبك الخ) أي بناء على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفي والكاف مفعوله وسيف فاعله والجمهور على أنه صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدأ أو سيف خبره والضحاك

وقوله فقدني واياهم فان ألق بعضهم * يكونوا كتعجيل السنام المسرهد وقوله لا تحسبنك أثوابي فقد جمعت * هذا ردائي
مطويا وسربالا فسربالا نصب على المفعول معه والعامل فيه مطويا لا هذا خلافا لابي علي في تجويزه الامرين * تنبيه * أفهم بقوله سبق
أن المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق فلا يجوز والطريق سرت وفي تقدمه على مصاحبه خلاف والصحيح المنع وأجاز ذلك
ابن جني تمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة (١٠٤) ونميمة * ثلاث خصال لست عنها بمرعوي وقوله أكنيه حين أناديه لاكرمه *
ولا ألقبه والسوأة اللقبا على رواية من نصب السوأة واللقب يعني ان المراد في الاول جمعت غيبة ونميمة مع فحش وفي الثاني ولا ألقبه اللقب مع السوأة لان من اللقب ما يكون لغير سوأة ولا حجة له فيهما لامكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي ومعطوفها وذلك في البيت الاول ظاهر وأما في الثاني فعلى أن يكون أصله ولا ألقبه اللقب ولا أسوءه السوأة ثم حذف ناصب السوأة (وبعد ما استفهام او كيف نصب) الاسم على المعية (بفعل كون مضمر) وجوبا (بعض العرب) فقالوا ما انت وزيدا ومنه قوله ما انت والسير في متلف * وقالوا كيف انت وقصعة من ثريد والاصل ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة فاسم كان
مستكن وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ انفصل الضمير * تنبيهان * الاول الخاتمة
من ذلك ايضا قوله ازمان قومي والجماعة كالذي * لزم الرحالة ان تميل مميلا فالجماعة نصب على المعية بفعل كون مضمر والتقدير
ازمان كان قومي والجماعة كذا قدره سيبويه * الثاني في قوله بعض العرب اشارة الى ان الارجح في مثل ما ذكره الرفع بالعطف
(والعطف ان يمكن بلا ضعف) من جهة المعنى او من جهة اللفظ (احق) وارجح من النصب على المعية كما في نحو جاء زيد وعمرو

مفعول به لمحذوف أي ويحسب الضحاك أي يكفيه من أحسب اذا كفى وفاعل يحسب ضمير يعود على سيف لتقدمه رتبة والواو عاطفة جملة على جملة لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب المفعول معه كما مر فضمته على الاول بنائية وعلى الثاني اعرابية وروى كما في المغني جر الضحاك ورفعه أيضا فالجر قيل باضمار حسب أخرى وقيل بالعطف والرفع على أن الاصل وحسب الضحاك فحذف حسب وخلفه المضاف اليه (قوله فقدني) أي يكفيني كتعجيل خبر يكونوا أي كذوي تعجيل والمسرهد السمين (قوله في تجويزه الامرين) أي بناء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي (قوله وهو اتفاق) أي محل اتفاق وفيه أن الرضي جوز تقديمه على العامل مع تأخره عن المصاحب نحو اياك والنيل سرت (قوله أكنيه) بفتح الهمزة أي أدعوه بكنيته (قوله قدمت هي ومعطوفها) أي ضرورة كما سيأتي في باب العطف (قوله فعلى أن يكون الخ) فتكون السوأة مفعولا مطلقا وعطفه من عطف الجمل وأما اللقب فمفعول به لان لاقب تقول لقبته لقبا وبلقب كسميته اسما وباسم ودعوى البعض أن هذا غير ظاهر وأن الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير ظاهرة بل كونه مفعولا به أظهر لاحواج المفعولية المطلقة الى تأويل اللقب بالتلقيب (قوله بفعل كون) أي بفعل مشتق من لفظ الكون لكن اذا صلح الكلام لتقدير غير فعل الكون كتصنع وتلابس جاز تقديره فان قلت لم اكتفي بتقدير الفعل في نحو ما أنت وزيدا ولم يكتف به في نحو هذا لك وأباك أجيب بقوة الداعي للفعل في نحو ما أنت وزيدا لوجود مقتضيين له تقدم الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي كان متصلا به على أنه فاعله بخلاف نحو هذا لك وأباك فان فيه مقتضيا للفعل واحدا كما بيناه قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا في شرح التوضيح بأنه جوازا وهو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا ما شأنك وزيدا أي ما يكون شأنك (قوله ما أنت والسير في متلف) بفتح الميم اسم مكان أي طريق قفر يتلف فيه سالكه وهو شطر بيت من المتقارب المثلوم وأنشده في الهمع وما انت ولا تلم عليه (قوله فاسم كان مستكن) صريح في أنها ناقصة ولا يتعين بل يصح أن تكون تامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره يس (قوله من ذلك) أي من اضمار ناصب المفعول معه ولما لم يكن هنا استفهام فصله عما قبله (قوله ازمان قومي) جمع زمن وقومي اسم كان المحذوفة أو فاعلها وكالذي خبرها أو حال أي كالراكب الذي والرحالة بكسر الراء سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد أن تميل أي بسبب أن تميل والضمير للرحالة ولعل لا مقدرة أي بسبب أن لا تميل ويحتمل أن التقدير خوف أن تميل على أنه تعليل لكان قومي فيكون الضمير للجماعة بل هذا أقرب ومميلا مصدر بمعنى ميلا ورأيت بخط الشنواني بهامش الدماميني أن المراد بالبيت وصف ما كان من استواء الامور واستقامتها قبل قتل عثمان رضي الله تعالى عنه اه (قوله والتقدير أزمان كان قومي) تقدير كان هنا متعين وتحتمل النقصان والتمام كما مر وتعينها هنا يرجح تقديرها في باقي الامثلة ولانها أعم الافعال اه دماميني وفيه انه لا مانع هنا من تقدير نحو ثبت ووجد فتأمل (قوله وارجح من النصب) لعدم الخلاف في جوازه بخلاف النصب اذ القائل بان النصب سماعي كما سيأتي في

وجئت أنا وزيد اسكن أنت وزوجك الجنة برفع ما بعد الواو على العطف لانه الاصل وقد أمكن بلا ضعف ويجوز النصب على المعية فى
مثله (والنصب) على المعية (مختار لدى ضعف النسق) اما من جهة المعنى كما فى نحو قولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف وتكثير عبارة فهو ضعيف فالوجه النصب على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها ونحو قوله

إذا اعجبتك الدهر حال من امرئ
فدعه وواكل أمره والليا ليا

وقوله

فكونوا أنتم وبنى أبيكم
مكان الكليتين من الطحال

لأن فى العطف تعسفا فى الاول وتوهينا للمعنى فى الثانى وفى النصب على المعية سلامة منهما فكان أولى واما من جهة اللفظ كما فى نحو جئت وزيداً واذهب وعمراً لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا مع الفصل ولا فصل فالوجه النصب لان فيه سلامة من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة

(والنصب) على المعية (ان لم يجز العطف) لمانع معنوى اولفظى (يجب) فالمانع المعنوى
كما فى سرت والنيل ومشيت والحائط ومات زيد وطلوع الشمس مما لا يصح مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها فى حكمه والمانع اللفظي
كما فى نحو مالك وزيداً (قوله ومنه) فى الدماميني ان جمع يكون بمعنى جمع فيصح العطف لكن فيه استعمال المشترك فى معنييه اه

الخاتمة لا تجزه ولصيرورة العمدة فى النصب فضلة ولان الاصل فى الواو العطف ومحل جواز الامرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة فان قصد التنصيص على المعية تعين النصب وان قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع أفاده الدماميني (قوله وزوجك) عطف على المستتر فى اسكن وعمل فعل الامر فى الاسم الظاهر إنما يمتنع إذا لم يكن تابعاً أما اذا كان تابعاً فلا لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فلا حاجة لما قيل انه فاعل لمحذوف أى وليسكن زوجك الجنة على أنه يلزم عليه حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ (قوله لانه الاصل) أى الغالب فى الواو (قوله ويجوز النصب على المعية) المحل لقاء التفريع (قوله على تقدير لو تركت الخ) أى لان مجرد تركها لا يتسبب عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها أو تباعدها بخلاف تركها ترأم فصيلها من باب سمع أى تعطف عليه وتركه يرضعها أى يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك رضاعه اياها بالفعل (قوله وتكثير عبارة) أى تكثير للعبارة المقدرة والعطف من عطف السبب على المسبب (قوله على معنى لو تركت الناقة مع فصيلها) أى معية فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها وهى نافرة منه فلا يرضعها فتفطن (قوله اذا أعجبتك) أى أوقعتك فى عجب ومعنى قوله وواكل أمره والليا ليا على العطف اترك أمره لليالى واترك الليالى لامره وهذا وجه التعسف الذى سيذكره (قوله مكان الكليتين) بضم الكاف ويقال الكلوتين بضم الكاف مع الواو وهما لحمتان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب والطحال بكسر الطاء دم متجمد (قوله تعسفا فى الاول) تعبيره هنا بالتعسف وفيما مر بالتكلف تفنن (قوله وتوهينا) أى تضعيفا للمعنى فى الثانى وجهه اقتضاء كون بنى الاب مأمورين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم وبحث فيه بأنه ينتج التعين لا الرجحان فقط والى تعين النصب مال أبو البقاء وتبعه المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفا ويجب خبر المبتدأ لان حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا ضرورة كذا قال غير واحد وفيه أن محل كونه ضرورة اذا لم يكن الشرط المضارع مجزوما بلم والاجاز حذف الجواب كما سيأتى لكونه ماضيا فى المعنى * واعلم أن عبارة المصنف تحتمل أمرين الاول كون أو للتخيير والمعنى اذا امتنع العطف كما فى سرت والنيل وجب أحد الامرين اما النصب على المعية واما النصب باضمار عامل الثانى كون أو للتنويع والمعنى أن ما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه النصب على المعية نحو سرت والنيل ونوع لا يجوز فيه النصب على المعية بل ينصب باضمار عامل نحو علفتها تبناً وماء بارداً وعلى هذا حل الشارح غير أنه زاد فى النوع الثانى وجها وهو تأويل العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الاول ما لا تصح فيه المعية نحو علفتها الخ وعلى الثانى أن دعوى عدم صحة تقدير العامل فى النوع الاول غير مسلمة لانه يصح فى نحو سرت والنيل أن التقدير سرت ولابست النيل (قوله مما لا يصح) اى من تركيب او كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه فأجمعوا امركم وشركاءكم اذ لا يقال أجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال أجمع امره وعلى امره اى عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولا معه او بتقدير اجمعوا بوصل الهمزة ومنه والذين تبوؤا الدار والايمان اذ الايمان لا يتبوأ فنصبه لكونه مفعولا معه او بتقدير أخلصوا مثلا أو بتأويل تبوؤا بلزموا (قوله كما فى نحو مالك وزيداً) أى بناء على غير مذهب المصنف اما على مذهبه فيصح العطف لانه لا يقول بوجوب اعادة الجار فى العطف على الضمير المجرور وانما لم يمنعوا النصب كما منعوه فى

وماشأنك وعمراً لان العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ممتنع عند الجمهور فيتعين النصب على المعية هذا حيث أمكن النصب على المعية كما رأيت فاما اذا امتنع مع امتناع العطف وهو رابع الاقسام وذلك كما في نحو قوله

علفتها تبناوماء بارداً

وقوله

اذا ما الغانيات برزن يوما
وزججن الحواجب والعيونا

فان العطف ممتنع لانتفاء المشاركة والنصب على المعية ممتنع لانتفاء المصاحبة في الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فأول العامل المذكور بعامل يصح انصبابه عليهما فاول علفتها بأنلتها وزججن بزين كما ذهب اليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي (أو اعتقد اضمار عامل) ملائم لما بعد الواو ناصب له (تصب) أي وسقيتها ماء وكحلن العيون والى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما ﴿ تنبيه ﴾ بقي من الاقسام قسم خامس وهو تعين العطف وامتناع النصب على المعية نحو كل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده انتهى ﴿ خاتمة ﴾ ذهب أبو الحسن الأخفش الى أن هذا الباب سماعي وذهب غيره الى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط السابقة وهو ما اقتضاه ايراد الناظم وهو الصحيح والله تعالى أعلم ﴿ الاستثناء ﴾ الاستثناء هو الاخراج بالا أو احدى أخواتها

الاستثناء

هذا لك وأباك لما أسلفناه وفي التسهيل وشرحه للدماميني ما نصه والنصب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار والتقدير ما كان لك وزيداً وما كان شأنك وزيداً أو بمصدر لابس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيداً وكذا في المثال الآخر وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا معه الى كونه مفعولا به فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منويا قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على أن المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منويا وأطنب في الاستدلال عليه وذكر جملة من الشواهد عليه واذا قدر الناصب مصدراً منويا احتمل أن يكون معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما ملابستك زيداً اذ المعطوف على الخبر خبر وهو معنى صحيح اهـ مع حذف ومنه يعلم أن في تعين نصب زيداً في المثال على المعية نظراً الا أن يجاب بما يأتي قريباً (قوله وما شأنك وعمراً) بحث فيه الدماميني بأنه يجوز الجر على حذف المضاف وهو شأن وابقاء المضاف اليه على جره كما في قوله

أكل امرئ تحسبين امرأ ❊ ونار توقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فدعوى تعين النصب فيه على المعية ممنوعة ويجاب بأن تعين النصب فيه اضافي أي بالنسبة الى الجر على العطف على الضمير (قوله ممتنع عند الجمهور) أي جمهور البصريين لا النحويين لأن الكوفيين وبعض البصريين لا يوجبون اعادة الجار كالناظم كذا قال البعض تبعاً لغيره والذي في الدماميني أن أهل الامصار انضموا في المنع الى أكثر البصريين فصار المجموع أكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت ارادة جمهور النحويين (قوله هذا) أي ما تقدم من الاقسام الثلاثة أو الاشارة الى القسم الاخير والاول أولى (قوله لانتفاء المشاركة) أي مشاركة الماء للتبن في العلف والعيون للحواجب في التزجيج الذي هو تدقيقها وتطويلها كما في التصريح وغيره (قوله وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني) قال سم فيه نظر قال البعض كشيخنا تبعاً لبعضهم وجهه أن المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق الحواجب وفي الاعلام بها فائدة اهـ وأنت خبير بأن قوله والعيونا لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب فلا يحصل له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة للاعلام به (قوله فأول العامل الخ) أي ويكون ذلك مجازاً مرسلا لا من باب التضمين كما زعمه البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على يجب من عطف الانشاء على الأخبار للضرورة أو جريا على القول بجوازه والرابط لجملة اعتقد الخ بالمبتدا على جعل يجب خبراً عن النصب محذوف تقديره عامل له (قوله نحو كل رجل الخ) المراد بنحو ما ذكر كل تركيب فقد فيه قيد من القيود السابقة (قوله وهو ما اقتضاه ايراد الناظم) حيث بوب له مع الابواب القياسية ولم ينبه على كونه سماعيا ﴿ فائدة ﴾ قال الفارضي اذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذي تعدى اليه العامل بنفسه ثم الذي تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني ثم المفعول له ثم المفعول معه كضربت ضربا زيداً بسوط نهاراً هنا تأديباً وطلوع الشمس اهـ باختصار والظاهر أن هذا الترتيب أولى لا واجب

﴿ الاستثناء ﴾

السين والتاء زائدتان وهو من الثني بمعنى العطف لان المستثنى معطوف عليه باخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه (قوله الاستثناء هو الاخراج الخ) أظهر لان

الاستثناء في الترجمة بمعنى المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعرف بالمعنى المصدرى (قوله لما كان داخلا) أى فى مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا من أول الامر فى النية أو المراد باخراج ما كان داخلا اظهار خروج ما يتوهم دخوله فلا ينافى ما قالوه انه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان في لا اله الا الله (قوله فالاخراج جنس) لشمول المعرف وغيره كالاخراج بالصفة وبدل البعض والشرط والغاية نحو فتحرير رقبة مؤمنة أكلت الرغيف ثلثه اقتل الذى ان حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله المصرح (قوله يخرج التخصيص) أراد به التخصيص بالوصف والاضافة لشيوعه فيهما وبنحوه التقييد بالغاية والشرط والحال والبدل ونحوها فلا يقال ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سم الوجه أن يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقديراً فان المستثنى في الاستثناء المفرغ داخل حقيقة الا أن الدخول تقديرى من حيث ان المستثنى منه الذى هو محل الدخول مقدر لا ملفوظ (قوله ما استثنت الا) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى في الشرح ﴿ فائدة ﴾ قال فى الهمع الاستثناء فى حكم جملة مستأنفة فلا يقدم معمول تالى الا عليها فيمتنع ما أنا زيداً الا ضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمتنع ما ضرب الا زيد عمراً وما ضرب الا عمراً زيد وما مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرهما نحو ما قام الا زيداً أحد وما مررت باحد الا زيداً خير من عمرو وأجاز الكسائى تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو مجروراً واستدل بقوله

* فما زادنى الا غراما كلامها * وقوله * وما كف الا ماجد ضر بائس * وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر ووافقه ابن الانبارى في المرفوع والاخفش فى الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك وما جاء الا زيد راكبا واختاره أبو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته أى وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الا زيد (قوله مع تمام أى غير مفرغ) فى تفسير الشارح اشارة الى أن التمام بمعنى التام أى مع العامل التام ولا حاجة الى ذلك اذ يصح ابقاء التمام على مصدريته أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير المستتر (قوله موجبا كان) أى العامل التام وعلى هذا التعميم يكون قوله الآتى وبعد نفى الخ تفصيلا لما أجمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا بالايجاب بقرينة ما يأتى فيكون مقابلا له وهو أظهر والمراد بالانتصاب على الأول ما يعم الواجب والجائز وعلى الثانى الواجب (قوله متحتم اتفاقا) فيه نظر فان الاتباع جائز فى لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة بعضهم شذوذاً فشربوا منه الا قليل منهم وسيأتى أنه في تأويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى قال شيخنا الظاهر ان الواجب اضافى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا يرد أنه يجوز فى الاسم بعد الا فى التام الموجب رفعه على أنه مبتدأ مذكور الخبر أو محذوفه ويكون المستثنى حينئذ الجملة كما قاله الفارضي وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ما ذكر في المتصل والمنقطع ولا بعد فيه بل يأتى ما يؤيده وعبارة الدمامينى اعلم أن المستثنى المنقطع قد يكون مفرداً كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت وأهمل الأكثرون عد هذه الجملة فى الجمل التى لها محل من الاعراب وينبغى أن تعد على هذا اه أقول ممن عدها منها صاحب المغنى فانه قال والحق أنها تسع والذى أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها

لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل فالاخراج جنس وبالا الى آخره يخرج التخصيص ونحوه وما كان داخلا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديراً وهو المفرغ والقيد الأخير لادخال المنقطع على ما ستراه (ما استثنت الا مع) كلام (تمام) أى غير مفرغ موجبا كان أو غير موجب (ينتصب) الا أن الانتصاب مع الموجب متحتم اتفاقا

ومثل الاولى بالآية ونقل كلام ابن خروف فيها وبقراءة بعضهم فشربوا منه الاقليل على قول الفراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا ثم قال وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم اذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه إذا لم يقدر الأصل أن تسمع بل قدر تسمع قائماً مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو ويوم نسير الجبال وفى نحو أأنذرتهم فى تأويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك اه ومتى كان ما بعد الا جملة فلا بمعنى لكن ولو كان الاستثناء متصلا كما فى الدماميني عن توضيح الناظم لكن ان نصب تالى الا فهى كلكن المشددة وان رفع فكالمخففة (قوله سواء كان المستثنى متصلا) هكذا فى نسخ وعليه فتعريفاه المتصل والمنقطع ظاهران لايحتاج صحتهما الى تقدير لكن الأشهر جعل الاتصال والانقطاع وصفين للاستثناء لاللمستثنى وفى نسخ سواء كان الاستثناء متصلا وهو الموافق الاشهر لكن عليه تحتاج صحة تعريفه للمتصل الى تقدير أى وهو ذو ما كان بعضاً أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذى كان بعضا وكذا تعريف المنقطع والصحيح أن الاستثناء حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع لتبادر المتصل منه الى الفهم عند التجرد عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشترك لفظى فيهما وقيل معنوى (قوله ما كان بعضا من المستثنى منه) أولى من قول غيره ما كان من جنس المستثنى منه لأنه يصدق على قام القوم الا حماراً وجاء بنوك الا ابن زيد مع انهما من المنقطع وتأويل الجنس بالنوع انما يدفع ورود الأول لا الثانى ولأنه يخرج عنه نحو أحرقت زيداً الا يده مما كان فيه المستثنى جزءاً من المستثنى منه مع أنه من المتصل ويعلم من هذا أن المراد بالبعض فى التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعترض على تعريف المنقطع بما ذكر بانه لايشمل الاستثناء فى قوله تعالى لايذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله تعالى لاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم فان المستثنى فيهما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع أن الاستثناء منقطع فينبغى أن يقال ان الاستثناء المتصل أن يحكم على ما بعد الا مثلا وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها فان فقد أحد القيدين كان منقطعا ففقد القيد الأول نحو قام القوم الا حماراً وفقد الثانى نحو الآيتين فانه لم يحكم على الموتة الاولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوقهم لها فيها ولا على التجارة عن التراضي بعدم منع أكلها بالباطل الذى هو نقيض منع أكلها بالباطل أفاده الشهاب القرافى وأسهل منه أن يقال فى تعريف المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا مثلا بها (قوله أو منقطعا) شرطه أن يناسب المستثنى منه فلا يجوز قام القوم الا ثعلبا وان لايسبق ما هو نص فى خروجه فلا يجوز صهلت الخيل الا الابل بخلاف صوتت الخيل الا الابل نقل شيخنا الاول عن الحلبي والثانى عن الشارح وصرح به الدماميني (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره الى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وعدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معدى بها لان التعدية انما هى معروفة فى الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيداً كذا فى الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا أول اخوتك بالمنتسبين لك بالاخوة كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلا معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على الحال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استثنت الا وسيقول وألغ الا الخ بناء على أن المراد الغاؤها عن العمل وظاهر كلامه أن الخلاف فى عامل المنقطع أيضاً ويؤخذ من كلام ابن الحاجب أن عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الأقوال وهذا

سواء كان المستثنى متصلا وهو ما كان بعضا من المستثنى منه أو منقطعا وهو ما لم يكن كذلك وسواء كان متقدما على المستثنى منه أو متأخراً عنه تقول قام القوم الا زيداً وخرج القوم الا بعيراً وقام الا زيداً القوم وخرج الا بعيراً القوم وهكذا تقول مع عامل النصب والجر

﴿ تنبيه ﴾ ناصب المستثنى هو الا لا ما قبلها بواسطتها ولا مستقلا ولا أستثنى مضمراً خلافاً لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختياره فى غير هذا الكتاب وقال انه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ومشى عليه ولده لانها حرف

كله فى المتصل وأما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر يقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه حينئذ كلام مستأنف اهـ لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحاجب هذا مانصه وقال الرضى اما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا منتصب بما قبل الامن الكلام كما انتصب المتصل به فما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن الواقعة بعدها نحو زيد غنى الا أنه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها فى الاغلب محذوف نحو جاءني القوم الا حمارا أى لكن حمارا لم يجيء قالوا وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا فى المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه فى المتصل وتأويل البصريين أولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لماقبله نفيا واثباتا كما فى لكن وفى سوى لايلزم ذلك لانك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وأيضا لكن للاستدراك والا فى المنقطع كذلك لانها ترفع توهم المخاطب دخول مابعدها فى حكم ماقبلها مع أنه ليس بداخل اهـ مع بعض حذف (**قوله** مختص بالاسماء) اعترض بانها دخلت على الفعل فى نحو نشدتك الله الافعلت كذا وأجيب بانها داخلة على الاسم تأويلا اذ المعنى لا أسألك الا فعلك كذا (**قوله** فيجب فى الا الخ) لو قال فهى عاملة لاتضحت نتيجة القياس الذى ركبه من الشكل الأول التى أشار اليها بقوله فيجب فى الا الخ (**قوله** مالم تتوسط) أى لان العامل حينئذ طالب لما بعدها وهو أقوى منها وتقدم عليها سم (**قوله** ان كان التفريغ محققا) لعدم شيء فى اللفظ يشتغل به العامل (**قوله** وجوازا الخ) أى لان مايشتغل به العامل فى نية الطرح كما سيأتى فالرفع باعتبار التفريغ المقدر والنصب باعتبار وجود مايشتغل به لفظا ويرد عليه أنه لا يتأتى أن يكون العامل مفرغا الاعلى القول بان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه والصحيح أن العامل فيه مقدر فلا تفريغ للعامل المذكور لا محقق ولامقدر وتفريغ العامل المقدر محقق ويمكن دفعه بانه لما كان عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا فى المعنى للبدل وكان المبدل منه فى نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل وكون المبدل منه فى نية الطرح مفرغا للبدل (**قوله** وتنسبها اليها) عطف تفسير على تضيف (**قوله** تخرجه من النسبة) أى نسبة الجملة قبله مثبتة أو منفية وهل يصير فى حكم المسكوت عنه أو الاستثناء من النفى اثبات ومن الاثبات نفى قولان يحتمل كلام الشارح كلا منهما خلافا لبعضهم والصحيح الثاني وعليه فهل هو منطوق أو مفهوم قولان (**قوله** فلما خالفت الحروف الجارة الخ) يرد عليه الجر بخلا وعدا فكان الاولى أن يقول مافى شرحه على التوضيح وانما لم تعمل الجر لموافقتها الفعل معنى كما (**قوله** وانما لم يجز اتصال الضمير بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الا عاملة لجاز اتصال الضمير بها لان الضمير يتصل بعامله (**قوله** لان الا نفصال ملتزم الخ) أى لعدم عملها فى حال التفريغ (**قوله** ولو معنى دون لفظ) تعرض الشارح للنفى لفظا ومعنى والنفى معنى فقط ولم يذكر النفى لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون لانه نهى فى المعنى ويمكن ادراجه فى النهى بان يراد به النهى ولو معنى فقط كما فى الآية فان النفى فيها بمعنى النهي وكما فى قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فانه شرط فى معنى النهى أى لاتولوا الادبار الا متحرفين فتأمل ومن النفى معنى فقط ويأبى الله الا أن يتم نوره أى لا يريد الله الا ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين أى لاتسهل الا عليهم لكن هذه الامثلة

مختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب فى الا أن تكون عاملة مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ماقام الا زيد وجوازا ان كان مقدرا نحو ماقام أحد الا زيد فانه فى تقدير ماقام الا زيد لان أحدا مبدل منه والمبدل منه فى حكم الطرح وانما لم تعمل الجر لان عمل الجر بحروف تضيف معانى الأفعال الى الأسماء وتنسبها اليها والا ليست كذلك فانها لاتنسب الى الاسم الذى بعدها شيأ بل تخرجه من النسبة فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها وانما لم يجز اتصال الضمير بها لان الانفصال ملتزم فى التفريغ المحقق والمقدر فالتزم مع عدم التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد اهـ (و بعد نفى) ولو معنى دون لفظ (أو كنفى) وهو النهي والاستفهام المؤول بالنفى

من التفريغ الذى ليس الكلام فيه الآن وقل رجل يقول ذلك الازيد أى لا رجل يقول ذلك الا زيد وأما لو فالنفى فيها ضمنى لا قصدى فاذا قلت لو جاءنى اخوتك الا زيدا لا كرمتهم تعين النصب وأما لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالا بمعنى غير كما نقله يس عن ابن هشام وسيجىء فى الشرح (قوله وهو الانكارى) مراده به ما يشمل التوبيخى والفرق بينهما أن المستفهم عنه فى الاول غير واقع ومدعيه كاذب وفى الثانى واقع ومدعيه صادق وان كان ملوما فالمراد بكون الثانى فى معنى النفى أنه فى معنى نفى الانبغاء واللياقة ويقال للاول الابطالى أيضا (قوله انتخب اتباع ما اتصل) أى ان لم يطل الفصل بين التابع والمتبوع ولم يكن رد الكلام تضمن استثناء ولم يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما سيأتى فى المتن والا كان المختار النصب نحو ماجاءنى أحد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا لان اختيار الاتباع ليتشاكل المستثنى والمستثنى منه ومع طول الفصل لا يتبين ذلك ونحو ماقاموا الا زيدا ردا لقول قائل قاموا الا زيدا ليتطابق الكلامان ودعوى بعضهم تعين النصب فى هذه الصورة مردودة كما أفاده الدمامينى بل نازع أبو حيان فى اختيار النصب فيها وفى الصورة قبلها كما فى الهمع ونحو ماقام الا زيدا أحد واذا انتقض النفى أو النهى بالا كانا فى حكم الاثبات فينتصب مابعد الا الثانية نحو ماشرب أحد الا الماء الا زيدا ولا تأكلوا الا اللحم الا عمرا أو مامررت باحد الا قائما الا بكرا فهذا ونحوه بمنزلة مالا نفى فيه ولا نهى اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا وكلوا اللحم الا عمرا ومررت بهم قائمين الا بكرا قاله الدمامينى وظاهر المتن والشرح اختيار الاتباع على البدلية فى صورة نصب المستثنى منه أيضا نحو ماضربت أحدا الا زيدا وبه صرح فى المغنى قال الدمامينى ومقتضى التعليل بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوى البدلية والنصب على الاستثناء فى هذه الصورة (قوله وبالصريمة) أى فى الرملة المنصرمة من معظم الرمل والخلق بفتحتين البالى والعافى الدارس والنؤى بنون مضمومة وهمزة ساكنة حفيرة حول الخباء تصنع لمنع دخول ماء المطر والوتد معروف (قوله ومن يغفر الذنوب) أى أى موجود أى ليس موجود يغفر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان الكلام فى الاستثناء من كلام تام وما فى الآية مفرغ (قوله الاول المستثنى) أى وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع الا لان البدل يحل محل الاول فيقال ماقام الا زيد ولا يقال ماقام زيد وحينئذ لا يرد الاعتراض الذى سيذكره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الا زيد بمعنى غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد بزيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا عن الشارح مايفيد أنه على هذا بدل كل من كل وتوجيهه أن غير زيد نفس المنفى عنه القيام فى الواقع وان كان بعض مدلول لفظ أحد لغة (قوله بدل بعض) ولا يحتاج هنا الى ضمير رابط لان الا قرينة على أن الثانى كان بعض مايتناوله الاول لولاها قاله الدمامينى (قوله عطف نسق) أى لان الا عندهم من حروف العطف فى الاستثناء خاصة اه تصريح ورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ماقام الا زيد وليس لنا حرف عطف يلى العامل باطراد وأجاب ابن هشام بانه ليس تاليها فى التقدير اذ الاصل ماقام أحد الا زيد قال الدمامينى لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف عليه باطراد والفرض أنه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على مذهب البصريين واعترض أيضا بان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يربطه بالمبدل منه وهو مفقود فى نحو ماقام أحد الا زيد وجوابه أن خصوص ربطه بالضمير غير واجب انما الواجب مطلق ربطه وهو حاصل فى المثال بالا لدلالتها على اخراج الثانى من الاول وكونه بعضا منه كما مر عن الدمامينى (قوله وهو موجب ومتبوعه منفي) أى ويجب تطابق البدل والمبدل منه اثباتا ونفيا ومحصل الجواب منع ذلك والسؤال والجواب مبنيان على القول بان البدل هو المستثنى وحده دون القول بانه هو مع الا وهو المفهوم من قول الرضي كما جاز فى نحو مررت برجل لا ظريف

وهو الانكارى (انتخب) أى اختير (اتباع ما اتصل) لما قبل الا فى اعرابه فمثاله بعد النفى لفظا ومعنى ماقام أحد الا زيد وما رأيت أحدا الا زيدا ومامررت باحد الا زيد ومثاله بعد النفى معنى دون لفظ قوله

وبالصريمة منهم منزل خلق
عاف تغير الا النؤى والوتد

فان تغير بمعنى لم يبق على حاله ومثال شبه النفى لا يقم أحد الا زيد وهل قام أحد الا زيد ومن يغفر الذنوب الا الله (تنبيهات) الاول المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه وعند الكوفيين عطف نسق قال أبو العباس ثعلب كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفى وأجاب السيرافى بانه بدل منه

ولا كريم أن يجعل حرف النفي مع الاسم بعده صفة والاعراب على الاسم كذلك يجوز في ما جاء القوم الا زيد أن يجعل قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم اه ونقله الدماميني عن بعض الفضلاء وأيده (قوله في عمل العامل) أي مماثل العامل لما عرفت أي بقطع النظر عن النفي والاثبات فقولهم هو المقصود بالنسبة أي نسبة مثل العامل بقطع النظر عن النفي والاثبات (قوله كأنه لم يذكر) أي ولا تعلق للنفي والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والصفة) الظاهر أنه تاييد لمنع وجوب توافق البدل المبدل منه بان لتخالفهما في ذلك نظيرا وهو تخالف الصفة والموصوف فسقط ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه نحو قام زيد لا عمرو (قوله اذا تعذر البدل على اللفظ الخ) التمثيل لذلك بلا أحد فيها الا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المجدد بدخول العامل الموجود فان المنفي في المثال التبعية للمنصب محلا لا لفظا قاله سم (قوله أبدل على الموضع) قال البهوتي انظر ما الحكمة في ارتكاب هذا التكلف مع أن القاعدة أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ومثلوا له بنحو قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة كما مر بيانه أي فهلا جاز جر ما بعد الا في المثال الاول والاخير ونصبه في الثاني والثالث بناء على هذه القاعدة ويرده تصريح بعض المحققين بان ذلك ليس قاعدة مطردة في كل محل بل معناه قد يغتفر الخ (قوله ولا أحد فيها الا زيد) برفع زيد مراعاة لمحل لا مع اسمها أو اسمها قبل دخول الناسخ أما الاول فمال اليه في المغني ووجهه بانهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ويصح احلال البدل محلهما فيقال زيد فيها واستشكله الدماميني وأسلفنا في باب لا تأويل كلام سيبويه بما يرجعه الى الثاني وأما الثاني فنقله في المغني عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال البدل محل المبدل منه وأجاب الشلوبين بان هذا الكلام على توهم ما فيها أحد الا زيد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الا زيد وهذا القول الثاني انما يأتي على عدم اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر والاقوال الثلاثة تأتي في رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما في المغني وعلى الثاني يكون الاحلال لكون المعنى ما في الوجود اله الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية وضعفه في المغني بما نقل الدماميني جوابه ومر في باب لا كلام في ذلك وقد ينصب على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر

(فائدة) قال في المغني يجوز في نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد رفع زيد بدلا من أحد وهو المختار أو بدلا من ضميره ونصبه على الاستثناء فرفعه من وجهين ونصبه من وجه ونحو ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد نصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن مجيئه مرفوعا قوله

في ليلة لا نرى بها احدا ❊ يحكي علينا الا كواكبها

اه وقوله وهو المختار أي لان الابدال من صاحب الضمير أرجح لانه الاصل ولانه لا يحوج الى التأويل الذي في الابدال من الضمير وهو أن صحة الابدال من الضمير لشمول النفي للضمير معنى لان معنى ما أحد يقول ذلك ما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأى في مثاله الثاني علمية على تقييد سيبويه جواز الابدال من الضمير بكون صاحبه مبتدأ في الحال أو في الاصل وقال الرضي أنا لا أرى بأسا مع غير الابتداء ونواسخه أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفني الا زيد لان المعنى ما أنصفني أحد كلمته الا زيد بخلاف لا أوذي أحدا يوحد الله الا زيدا فلا يجوز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط اه دماميني وشمني (قوله الا شيء) بالرفع لمراعاة محل شيأ قبل دخول الناسخ بناء على عدم اشتراط وجود الطالب للمحل وعلى اشتراطه

في عمل العامل فيه وتخالفهما في النفي والايجاب لا يمنع البدلية لان سبيل البدل أن يجعل الاول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا واثباتا نحو مررت برجل لا كريم ولا لبيب ❊ الثاني اذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءني من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا زيد وما زيد شيأ الا شيء لا يعبأ به برفع ما بعد الا فيهن ونحو ليس زيد بشيء الا شيأ بنصبه لان من والباء

لايزادان فى الايجاب وما ولا لايقدران عاملتين بعده كما تقدم فى موضعه * الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز وقد قرىء فى السبع مافعلوه الا قليلا منهم ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك بالنصب اه (وانصب) والحالة هذه أعنى وقوع المستثنى بعد نفى أو شبهه (ماانقطع) تقول ماقام احد الا حمارا ومامررت باحد الا حمارا هذه لغة جميع العرب سوى تميم وعليها قراءة السبعة مالهم به من علم الا اتباع الظن (وعن تميم فيه ابدال وقع) كالمتصل فيجيزون ماقام أحد الا حمار وما مررت باحد الا حمار ومنه قوله

وبلدة ليس بها أنيس * الا اليعافير والا العيس

وقوله

عشية لاتغنى الرماح مكانها * ولا النبل الا المشرفى المصمم

وقوله

وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن * لنا خاطب الا السنان وعامله

(تنبيه) شرط جواز الابدال عندهم والحالة هذه أن يكون العامل يمكن تسلطه على المستثنى كما فى الامثلة والشواهد فان لم يمكن تسلطه وجب النصب اتفاقا

يجعل شئ خبر مبتدا محذوف أى هو شئ لايعبأ به والا حينئذ بمعنى لكن (قوله لايزادان فى الايجاب) أى على غير مذهب الاخفش والمراد لايزادان قياسا فلا يرد نحو سبك درهم وكفى بالله لقصوره على السماع (قوله الا امرأتك بالنصب) كلامه مبنى على ان النصب على الاستثناء من أخذ وفر الزمخشرى من تخريج قراءة الاكثر على اللغة المرجوحة وان جوزه بعضهم فجعل النصب على الاستثناء من اهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها والرفع كونها مسرى بها لان الالتفات بعد الاسراء ورد بان اخراجها من احد لايقتضي انها مسرى بها بل انها معهم فيجوز ان تكون سرت بنفسها وقد روى أنها تبعتهم وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها وقال فى المغنى الذى أجزم به أن قراءة الاكثر لاتكون مرجوحة وان الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد فى قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه فى آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء ومابعده الخبر كما فى آية لست عليهم بمسيطر (قوله تقول ماقام احد الا حمارا) نقل عن القرافى أن أحدا اذا كان فى سياق النفى لايختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ماذكر مثالا للمنقطع واعلم ان الا فى المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه (قوله وعن تميم فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم مالهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشرى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله فاعرب من فاعلا والله بدلا على لغة تميم فى المستثنى المنقطع واعترض بانه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف بذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا (قوله كالمتصل) التشبيه فى مجرد جواز الابدال وان كان برجحان فى المتصل ومرجوحية فى المنقطع (قوله فيجيزون ماقام احد الا حمار) فحمار بدل غلط صرح به الرضى وقال سم بدل كل بملاحظة معنى الا اذ معنى الا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الاحد اه وفيه انه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان أريد من العام خاص كما يأتى نظيره صح فتدبر (قوله اليعافير) جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهى الابل التى يخالط بياضها صفرة (قوله عشية) منصوب على الظرفية بجاهد فى البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرفى نسبة الى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفى ولا يقال مشارفى لان الجمع لاينسب اليه لا يقال جعافرى قاله العينى وفى المصباح مشارف الارض أعاليها الواحد مشرف وزان جعفر اه فعلم أن المنسوب اليه جمع واقع على القرى المذكورة وان القياس فى النسبة الى مشارف مشرفى لان القياس فى النسبة الى الجمع ان تنسب الى مفرده فقول البعض نسبة الى مشارف على غير قياس فاسد والمصمم اسم فاعل الماضى حده (قوله وعامله) أى السنان وهو مايليه (قوله شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال لان من شأن البدل أن يصح وقوعه موقع المبدل منه من حيث هو مقصود بالحكم سم (قوله يمكن تسلطه على المستثنى) بحث فيه شيخنا بما حاصله ان كان المراد مع الا بأن يقال ما قام الا حمار وليس بها الا اليعافير لم يوافق ظاهر قوله اذ لا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وان كان المراد بدون الا أشكل علينا البيت اذ لا يقال ليس بها اليعافير لفساد المعنى ويمكن دفعه باختيار الشق الثانى وأن المراد امكان التسلط ولو فى مادة أخرى فافهم (قوله وجب النصب) أى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال زيد لا على المفعولية والاستثناء مفرغ كما زعمه الشاوبين لانه لامناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدمامينى

بان

نحو مازاد هذا المال الا ما نقص وما نفع زيدا الا ما ضر اذلا يقال زاد النقص ولا نفع الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال فلا رجح عندهم النصب اه (وغير نصب) مستثنى (سابق) على المستثنى منه (فى النفى قد يأتى) على قلة بان يفرغ العامل له ويجعل المستثنى منه تابعا له كقوله لأنهم يرجون منه شفاعة * اذا لم يكن الا النبيون شافع قال سيبويه وحدثنى يونس ان قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالى الا أبوك ناصر *(تنبيه)* المستثنى منه حينئذ بدل كل من المستثنى وقد كان المستثنى بدل بعض منه ونظيره فى أن المتبوع أخر فصار تابعا ما مررت بمثلك أحد اه (ولكن نصبه) على الاستثناء (اختران ورد) لأنه الفصيح الشائع ومنه قوله

ومالى الا آل أحمد شيعة
ومالى الا مذهب الحق مذهب

بنصب آل ومذهب الأول واحترز بقوله فى النفى عن الايجاب فانه يتعين النصب كما تقدم *(تنبيه)* اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما لا يكترث بالصفة بل يكون البدل مختارا كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كما فى نحو مافيها أحد الا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا وهذا رأى سيبويه * والثانى أن يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهو اختيار المبرد والمازنى قال فى الكافية وشرحها وعندى أن النصب والبدل مستويان لأن لكل مرجحا فتكافآ اه (وان يفرغ سابق الا) من ذكر المستثنى منه (لما بعد) أى لما بعد الا وهو الاستثناء من غير التمام قسيم قوله أولا ما استثنت

بان مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المال مرة ثم مرة أخرى فهو فى المرة الأخرى يزيد فى النقص على المرة الأولى قال وماذا يفعلون فى نحو مال زيد أنقص من مال عمرو وكيف يفهمون أن أنقص صيغة تفضيل مع أن اسم التفضيل ما اشتق من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه أى فيجوز أن يكون هذا المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير مثلا بعد الأخذ منه أولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف تقديره فى المثال لكن النقص شأنه أو على الخبرية لمحذوف والتقدير لكن شأنه النقص فسقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الاتفاق على وجوب النصب (قوله نحو مازاد الخ) ونحو لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم فمن رحم فى محل نصب لأنك لو حذفت المستثنى منه وسلطت لا على المستثنى لم يصح كذا فى الدمامينى وهو مبنى على أن الاستثناء فى الآية منقطع أى لكن من رحمه الله يعصمه وقيل متصل أى الا الراحم وهو الله تعالى أو الا مكان من رحمهم الله تعالى وهم المؤمنون وهو السفينة (قوله الا ما نقص) ما مصدرية كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله اذلا يقال زاد النقص) الظاهر أن انتفاء قول ذلك اذا كانت زاد متعدية وأنه يقال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب سابق) أى نصبه على الاستثناء فيشمل الغير نصبه على الاتباع وهذا البيت تقييد لقوله وبعد نفى أو كنفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله مستثنى سابق الخ) قال سم انظر ولو منقطعا نحو ما جاء الاحمار أحد فيراد بأحد معنى يقع على الحمار لتصح البدلية ونحو ما جاء الا حمار القوم فيراد بالقوم مركوب القوم وهو الحمار حرره اه بادنى تغيير وجزم البعض بالتعميم ويضعفه بعد التكلف المتقدم (قوله على المستثنى منه) أى بدون عامله لامتناع تقديمه عليهما عند المصنف وأما قوله

خلاف الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحدهما فقط فجائز نحو جاء الا زيدا القوم والقوم الا زيدا ضربت نعم ان قدم عليهما وتوسط بين جزأى الكلام نحو القوم الا زيدا جاؤا اذا جعل زيدا مستثنى من الضمير فى جاؤا فقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان كان العامل متصرفا وأجاز الكسائى تقديم المستثنى أول الكلام دمامينى (قوله فى النفى) أى أو شبه النفى ولم يصرح به اكتفاء بعلمه من قوله وبعد نفى أو كنفى الخ (قوله قد يأتى على قلة) وهل يقاس على هذه اللغة أولا قولان والى القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطى (قوله بدل كل) أى من كل لأن العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصح ابداله من المستثنى (قوله ان ورد) أى السابق أى أردت وروده منك بالتكلم به أو المراد ان ورد من العرب وحينئذ فمعنى اختيار نصبه الحكم بأن نصبه أرجح والا فما ورد عن العرب يتبع نصبا أو اتباعا (قوله بل يكون البدل مختارا) فيه أنه يلزم عليه تقديم البدل على النعت والواجب العكس الا أن يكون مبنيا على مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدنوشرى (قوله لأن لكل مرجحا) فمرجح البدل تقدم الموصوف ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة (قوله سابق) تنوينه متعين لاختلال الوزن بالاضافة فتجويز الشيخ خالد لها سهو وقوله الا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بيفرغ وكذا قوله لما بعد ويرد على الشارح أن ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ فكان ينبغى أن يقول من ارتباطه بالمستثنى منه

الامع تمام (يكن كالوالاعدما) فاجر ما بعدها على حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب ولا يكون هذا الاستثناء المفرغ الا بعد نفى أوشبهه فالنفى نحو وما محمد الا رسول وما على الرسول الا البلاغ المبين وشبه النفى نحو ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يقع ذلك فى ايجاب فلا يجوز قام الا زيد وأما ويأبي الله الا أن يتم نوره فمحمول على المعنى أى لا يريد

﴿تنبيهات﴾ الأول الضمير فى يكن يجوز أن يكون عائدا على سابق أى يكون السابق فى طلبه لما بعد الا كما لو عدم الا وأن يعود على ما من قوله لما بعد أى يكون ما بعد الا فى تسلط ما قبل الا عليه كما لو عدم الا * الثاني يصح التفريغ لجميع المعمولات الا المصدر المؤكد فلا يجوز ما ضربت الا ضربا وأما ان نظن الا ظنا فمتأول * الثالث قوله سابق أحسن من قوله فى التسهيل عامل لأن السابق يكون عاملا وغير عامل كما فى الامثلة اهـ (وألغ الا ذات توكيد) وهي التي يصح طرحها والاستغناء عنها لكون ما بعدها تابعا لما بعد الا قبلها بدلا منه وذلك ان توافقا في المعنى ومعطوفا عليه

التسهيل

لفظا ويمكن الجواب بجعل كلامه من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وقوله وهو أى تفريغ العامل السابق (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كما لو الا عدما أى عند غير الكسائى أما هو فيجيز النصب فى نحو ما قام الا زيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل قاله سم عند الكلام على شرح قول المصنف واستثن مجرورا الخ وما فى قوله كما لو الا عدما يجوز أن تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدم الا أى كذى عدم الا فى الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف اى كحكم عدم الا ليس بشيء قال الشيخ خالد والا مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم اهـ وهو ظاهر على قراءة عدم بالبناء للمجهول أما على قراءته بالبناء للمعلوم والفاعل ضمير مستتر فيه يعود الى السابق أو ما بعد فالا منصوب على المفعولية لا مرفوع على نيابة الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال اللفظ قبلها ولو غير عامل كالخبر فى نحو ما على الرسول الا البلاغ فحال هذا اللفظ وهى خبريته تقتضي رفع ما بعد الا مبتدأ أو كالفعل فى نحو ما قام الا زيد فحال هذا اللفظ وهي كونه فعلا لم يذكر له فاعل قبل الا تقتضي رفع ما بعد الا فاعلا وقس وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه ولو حذف حال لكان أخصر وأقرب ثم لا تنافى بين كون تالى الا فى التفريغ مستثنى وكونه فاعلا أو مبتدأ مثلا فى نحو ما قام الا زيد وما زيد الا قائم لأن الأول بالنظر الى المعنى لأن تالى الا مستثنى من مقدر فى المعنى اذا المعنى ما قام أحد الا زيد وما زيد بشيء الا قائم والثاني بالنظر الى اللفظ نقله الدماميني عن الشلوبين (قوله وما على الرسول الا البلاغ) الواو جزء من الآية الممثل بها فتكون واو العطف مقدرة هنا كما فى نظائره الآتية لا من كلام الشارح لعطف مثال على مثال لأن الآية التي فيها لفظ المبين بالواو بخلاف التي ليس فيها لفظ المبين فانها بدون الواو لكن نسخ الشارح بلفظ المبين (قوله ولا يقع ذلك فى ايجاب) جوزه ابن الحاجب فيه اذا كان فضلة وحصلت فائدة نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز أن تقرأ فى جميع الأيام الا يوم كذا بخلاف ضربت الا زيدا اذ من المحال أن تضرب جميع الناس الا زيدا (قوله فلا يجوز قام الا زيد) لأن المعنى قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد ولا قرينة فى الغالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد فى النفى نحو ما مات الا زيد وأجيب بانه قليل فاجرى الحكم فيه طردا للباب وقد يؤخذ من التعليل أنه يجوز اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بان يكون المعنى قام غير زيد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت اليه طردا للباب نظير ما مر (قوله لجميع المعمولات) أى المعمولات بالاصالة أما التوابع فلا تفريغ لها الا البدل وأجازه الزمخشرى وأبو البقاء والرضى فى الصفات أيضا قاله سم (قوله الا المصدر المؤكد) أى لأن فيه تناقضا بالنفى أولا والاثبات ثانيا ومثله الحال المؤكدة وكان عليه أن يستثنى المفعول معه فلا يقال ما سرت الا والنيل (قوله فمتأول) أى بكون مصدرا نوعيا أى الا ظنا ضعيفا فاختلف المثبت والمنفى فلا تناقض (قوله كما فى الامثلة) فانه عامل فيما عدا ما على الرسول الا البلاغ وغير عامل فى ما على الرسول الا البلاغ لأن الخبر لا يعمل فى المبتدا على الراجح نعم ان جعل المستثنى فاعلا بالمجرور لاعتماده على النفى كان عاملا (قوله وألغ الا الخ) أطلق هنا فدل على أن هذا الحكم يكون فى الايجاب والنفى وشبهه (قوله والاستغناء عنها) عطف لازم على ملزوم (قوله بدلا منه) أى بدل كل من كل كمثال الناظم أو بعض من كل نحو ما أعجبني الا زيد الا وجهه أو اشتمال نحو ما أعجبني الا زيد الا علمه أو اضراب نحو ما أعجبني الا زيد الا عمرو أى بل عمرو أفاده فى التصريح فقول الشارح ان توافقا فى المعنى قاصر لاختصاصه ببدل الكل مع أنه يجوز كونه عطف بيان كما بينه الرضي (قوله ومعطوفا عليه) أى بالواو خاصة كما فى

ان اختلفا فيه فالاول (كلا * تمر بهم الا الفتي الا العلا) فالعلا بدل كل من الفتي والا الثانيـة زائدة لمجرد التاكيد والتقدير الا الفتي العلا * والثاني نحو قام القوم الا زيدا والا عمراً فعمرا عطف على زيد والا الثانية لغو والتقدير قام القوم الا زيدا وعمرا ومن هذا قوله

وما الدهر الا ليـلة ونهارها
والا طلوع الشمس ثم غيارها

اى وطلوع الشمس وقد اجتمع البدل والعطف فى قوله

مالك من شـيخك الا عمله
الا رسيمه والا رمله

أى الا عمله رسيمه ورمله فرسيمه بدل ورمله معطوف والا المقرونة بكل منهما مؤكدة (وان تكرر لا لتوكيد) بل لقصد استثناء بعد استثناء فلا يخلو اما أن يكون ذلك مع تفريغ أولا (فمع * تفريغ التأثير بالعامل) المفرغ (دع) أى اتركه باقيا (فى واحد مما بالااستثنى (قوله أى جملك) قال

التسهيل (قوله ان اختلفا فيه) الا اذا كنت غالطا أو أردت الاضراب اهيس أى فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فالعلا بدل كل من الفتي) والفتي نصب على الاستثناء أو جر بدلا من الهاء بدل بعض وعليه فكون العلا بدلا من الفتي مبنى على جواز الابدال من البدل واستشكل سم كون العلا بدلا اذا نصبنا الفتي على الاستثناء بان الصحيح أن العامل فى البدل نظير العامل في المبدل منه فلا تكون الا مؤكدة للاحتياج اليها للعمل فى البدل والفرض أنها مؤكدة فينبغي أن يجعل العلا عطف بيان اذا نصبنا الفتي على الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل العلا عطف بيان اذا جررنا الفتي بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على الضعيف من جواز الابدال من البدل والحاصل أن جعل العلا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية العلا المبنى على جر الفتي بدلا من الضمير والاعتراض عليها المبنى على نصب الفتي على الاستثناء (قوله والتقدير الا الفتي العلا) صريح فى أنه لو عبر بذلك لكان العلا بدلا فعلى أن العامل في البدل نظير العامل في المبدل منه يكون العامل فى العلا حينئذ الا مقدرة فعلم أن الا قد تعمل مقدرة أى حيث نصبنا الاسم على الاستثناء قاله سم وسنذكر في حذف الا مزيد كلام (قوله ثم غيارها) بكسر الغين المعجمة أى غيابها من غارت الشمس أى غابت (قوله مالك من شيخك) أى جملك والرسيم والرمل نوعان من السير (قوله فرسيمه بدل) أى بدل بعض لان المراد بالعمل مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يتعرض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر وتعدد المستثنى قال الدماميني ماملخصه مع الايضاح لا ينصب على الاستثناء باداة واحدة دون عطف شيآن وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر وان كان في غيره فكذلك أو الاول بدل مثال الايجاب أعطيت القوم الدراهم الا زيدا الدنانير فزيدا منصوب على الاستثناء والدنانير مفعول لمحذوف أى أعطيته الدنانير أو أخذ الدنانير ومثال غيره ما أعطيت أحدا شيأ الا زيدا درهما فزيدا مستثنى أو بدل ودرهما مفعول لمحذوف وما ضرب أحد الا بكر خالدا فبكر ان رفعته كان بدلا من أحد وان نصبته كان مستثنى وخالدا مفعول لمحذوف فتعدد المستثنى قد يكون مع تعدد المستثنى منه وقد يكون مع اتحاده وجوز ابن السراج كون الاسمين بدلين فى نحو ما أعطيت أحدا أحدا الا زيدا عمرا وما ضرب أحدا أحد الا زيد بكرا ورده المصنف بان البدل لم يعهد تكرره الا فى بدل البداء وبان حق بدل البعض أن يقترن بالضمير وجعلوا فى باب الاستثناء اقترانه بالا مغنيا عن الضمير والاسم الثاني غير مقترن بالا لفظا ومن النحاة من لا يجيز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بفسادها على كل وجه أما مع العطف فقد يمتنع أيضا كما فى الامثلة المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز كما فى ماجاءنى أحد الا زيد وعمرو فالعطف فى هذا المثال هو المصحح له فيما يظهر ولا يظهر حمل الثاني على أنه معمول لمضمر أى وجاءني عمرو اه وفى حاشية المغنى للدماميني أن جماعة أجازوا نصب شيئين باداة واحدة دون عطف وعليه مشى صاحب الكشاف فى مواضع منها لا تدخلوا بيوت النبي الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال معا وان الحصر فى كل منهما مقصود أى لا تدخلوا فى وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا فى هذا الوقت على هذه الحال اه (قوله لا لتوكيد) عطف على محذوف أى لتأسيس لا لتوكيد كما أشار اليه الشارح بالاضراب (قوله بالعامل المفرغ)حمل العامل على ماقبل الا تبعا للموضح وحمله المرادى على الا أى اترك تأثير الا النصب في واحد أى لا تجعلها مؤثرة فى واحد ويؤيد الاول قوله مما بالا اذ لو كان العامل هو الا لكان القياس أن يقول مما به وان أمكن أن يقال أظهر للضرورة ويؤيده أيضا أن المصنف عليه يكون ذاكرا هنا حكم الواحد بخلافه على الثانى فانه يكون ساكتا هنا عن حكم الواحد المتروك تأثير الا فيه وان كان يعلم من قوله فيما مر وان يفرغ سابق الا الخ ويؤيد الثانى عدم احوجاجه الى تقدير فى دع (قوله باقيا فى واحد) دفع به

السيد أى جملك الشبيه بالشيخ فى التوصل للمقصود بكل اهو به تعلم بطلان كل ماقيل هنا وتمثيل الشارح مبنى ان رمله معطوف على عمله

* وليس عن نصب سواه) أي سوى ذلك الواحد الذى أشغلت به العامل (مغنى) فتقول ماقام الا زيد الاعمرا الا بكرا وما ضربت الازيدا الا عمرا الابكرا وما مررت الا بزيد لاعمرا الا بكرا ولا يتعين لاشغال العامل واحد بعينه بل أيها أشغلته به جاز والاول أولى (ودون تفريغ مع التقدم) على المستثنى منه (نصب الجميع) على الاستثناء (احكم به والتزم) نحو قام الا زيدا الاعمرا الابكرا القوم وماقام الازيدا الاعمرا الابكرا أحد (وانصب لتأخير) عنه أما في الايجاب فمطلقا نحو قام القوم الا زيدا الاعمرا الا بكرا وأما فى غير الايجاب فكذلك (و) لكن (جئ بواحد * منها) معربا بما يقتضيه الحال (كما لو كان دون زائد) عليه ففي الاتصال تبدل واحدا على الراجح وتنصب ماسواه (كلم يفوا الا امرؤ الا على) الابكرا فعلى بدل من الواو فانه لا يتعين الابدال واحد لكن الأول أولى ويجوز أن يكون امرؤ هو البدل وعلى منصوب ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفى الانقطاع ينصب الجميع على اللغة الفصحى نحو ماقام أحد الاحمارا الافرسا الاجملا ويجوز الابدال على لغة تميم (وحكمها) أى حكم هذه المستثنيات سوى الأول (فى القصد حكم الاول) فان

ابهام المتن أن المراد اترك التأثير فى واحد واجعله مؤثرا في البقية هذا ان أريد بالعامل ماقبل الا كما مشي عليه الشارح فان أريد به الا كان الكلام على ظاهره أى اترك تأثير الا النصب فى واحد أى لا تجعلها مؤثرة النصب فى واحد واجعلها مؤثرة النصب في البقية (قوله وليس عن نصب الخ) مغنى اسم ليس والخبر محذوف أى موجودا أو الاسم ضمير مستتر يرجع الى الواحد أو الى التأثير ومغنى خبر وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه أنه لا يجوز رفع سوى الواحد وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البداء لانا نقول الا في هذه الحالة لمجرد التأكيد وليس الكلام الآن فيها (قوله والأول أولى) أى لقربه من العامل تصريح (قوله ودون تفريغ مع التقدم) قال جماعة كالبعض الظرفان تنازعهما الفعلان بعدها اه وهو انما يصح على مذهب من يجيز التنازع فى المعمول المتقدم ونصب الجميع مفعول لمحذوف يفسره المذكور أى أمض نصب الجميع ولا يصح نصبه بالتزم لان مابعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان ماذكر لا يستلزم الوجوب قال والتزم (قوله وماقام الا زيدا الخ) لا يعارض هذا قوله فيما مر وغير نصب سابق الخ لان مامر فى غير تكرر المستثنى وبحث سم جواز اعراب واحد بما يقتضيه العامل وجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من هذا الواحد نظير مامر فى مالى الا أبوك ناصر ونصب ماعدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحينئذ فقول المصنف نصب الجميع الخ ينبغى أن يكون باعتبار الأغلب والأشهر واعترض بانه يلزم عليه أمران الفصل بين التابع والمتبوع باجنبي واستعمال اللغة الضعيفة فى غير المحل الذى ثبتت فيه (قوله وانصب) اى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا بمرجوحية فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء متصلا وجوازا برجحان فى واحد ووجوبا فى البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء منقطعا هذا ما درج عليه الشارح فى تقرير المتن (قوله أما في الايجاب فمطلقا) أى فى جميعها بقرينة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب لتأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة النفى فيكون قوله وجىء بواحد بيانا للراجح فى بعض الصور الداخلة فى قوله وانصب لتأخير ويجوز أن يخص بصورة الايجاب فيكون قوله وجىء بواحد مقابلا له تأمل (قوله بواحد) أى فقط وأجاز الابدى اتباع الجميع بناء على جواز تعدد البدل بدون عطف (قوله كما لو كان) قال المكودى فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة أو هو صفة بعد صفة وما زائدة ولو مصدرية أو العكس وكان تامة ودون زائد حال من الضمير في كان والكلام على تقدير مضاف أى وجىء بواحد كحال وجوده دون زائد عليه ويلزم على ما قاله المكودى تشبيه الواحد بحال وجوده دون زائد عليه وفيه تسمح فالاولى جعل الجار والمجرور خبر محذوف والجملة حال من واحد أو صفة له أى وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى مجيأ كوجوده الخ ويمكن جعل ما اسما واقعا على الواحد ولو زائدة والجملة بعدها صلة أو صفة (قوله تبدل واحدا على الراجح) وأما على اللغة المرجوحة فتنصب الجميع (قوله كلم يفوا) الواو واو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل يوفيون حذفت النون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة فصار يفيوا نقلت ضمة الياء الى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (قوله ويجوز الابدال) أى في واحد فقط (قوله فى القصد) أى المعنى المقصود من ادخال واخراج كما بينه الشارح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء بالاخراج أنه دائما اخراج ومقتضى ماهنا أنه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة لان كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والنفى لكن اذا كان ماقبله نفيا كان هو مستلزما للادخال

فى النسبة الثبوتية أى مستلزما لاتصال المستثنى بالنسبة الثبوتية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فافهم (قوله محل ماذكر) أى من أن حكمها فى القصد حكم الاول هذا ما يفيده ظاهر صنيع الشارح وجعل المصنف في تسهيله عدم امكان استثناء بعضها من بعض قيداً فيماذكر من التفصيل فى الا المتكررة لا للتوكيد (قوله والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه) فلو لم يمكن استثناء تال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو له على عشرة الا ثلاثة الا أربعة فمذهب السيرافى أن الأربعة كالثلاثة فى الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وزعم الفراء أن المقر به في هذه الصورة أحد عشر لأنك أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك الا أربعة جرياً على قاعدة أن الاستثناء الأول اخراج والثاني ادخال ورد بأن هذه القاعدة فيما اذا أمكن استثناء كل من متلوه لا مطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول الفراء هذا أعجوبة من الأعاجيب ويمكن أن يتكلف له وجه بجعل الثانى مستثنى من مفهوم عشرة الا ثلاثة وكأنه قيل له على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله فطريق معرفة ذلك) أى كونه مقرا بسبعة فى المثال (قوله فى المراتب الوترية) كالأولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعية كالثانية والرابعة هذا ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعدد ما يصلح الاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فنقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ففيه مذاهب * أحدها وهو الأصح أنه يعود للكل الا لدليل يخصصه بالبعض كما فى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية فقوله الا الذين تابوا عائد الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معاً دون الجلد لما قام عليه من الدليل سواء اختلف العامل الذى فى الجمل أم لا بناء على أن العامل فى المستثنى هو الا لا الافعال السابقة وسواء سيقت الجمل لغرض واحد أولا كان عطفها بالواو أو بغيرها * ثانيها ان اتحد العامل فللكل أو اختلف فللأخيرة فقط اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة فى مستثنى واحد وهو مبنى على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا * ثالثها ان سيقت لغرض واحد نحو حبست دارى على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى الا أن يسافروا فللكل والا فللأخيرة فقط نحو أكرم العلماء وأعتق عبيدك الا الفاسق منهم * رابعها ان عطفت بالواو فللكل أو بالفاء أو بثم فللأخيرة فقط * خامسها للأخيرة فقط واختاره أبو حيان وأما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصلح لكل منهما فانه للثانى فقط كما جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتى كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين للأول نحو قم الليل الا قليلا نصفه فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه فاختص بالليل لان الاصل فى الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معاً ولم يكن احدهما مرفوعا لفظا أو معنى نحو استبدلت الا زيداً أصحابنا بأصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أولا كان أو ثانيا نحو ضرب الا زيداً أصحابنا أصحابكم وملكت الا الاصاغر أبناءنا عبيدنا وضرب الا زيداً أصحابكم أصحابنا وملكت الا الاصاغر عبيدنا أبناءنا فالا بناء فى المثالين فاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسنيات وأصبى الزيدين نساؤهم الاذوى النهى واستبدلت الا زيداً اماءنا بعبيدنا اه همع ببعض تصرف وقوله كما فى قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية أى وكما فى قوله تعالى الا من اغترف غرفة بيده فانه استثناء من جملة فمن شرب منه فليس منى لا من جملة ومن لم يطعمه فانه منى لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك لاباحة الاغتراف باليد لهم والذى حرم عليهم الكرع في الماء والشرب بالفم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونها مفهومة من الاولى فالفصل بها كلا فصل كذا فى المغنى والدمامينى عليه وما ذكره فى الوارد بعد مفردين اذا لم يمكن تشريكهما والا عاد لهما معاً ومثل له الدمامينى بنحو اهجر بنى

كان مخرجا لوروده على موجب فهى مخرجة وان كان مدخلا لوروده على غير موجب فهى أيضاً مدخلة * تنبيه * محل ما ذكر اذا لم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت أما اذا أمكن ذلك كما في نحو له على عشرة الا أربعة الا اثنين الا واحداً فقيل الحكم كذلك وان الجميع مستثنى من أصل العدد والصحيح أن كل عدد مستثنى من متلوه فعلى الاول يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة وعليه فطريق معرفة ذلك أن تجمع الأعداد الواقعة فى المراتب الوترية وتخرج منها مجموع الأعداد الواقعة فى المراتب الشفعية أو تسقط آخر الاعداد مما قبله ثم ما بقى مما قبله وهكذا فما بقى فهو المراد اه

زيد و بنى عمرو الا من صلح فمن صلح مستثنى من بنى زيد و بنى عمرو جميعا * فائدة * يقع تالى الا خبراً لما قبلها نحو ما زيد الا قائم أو يقوم أو أبوه قائم و يمتنع ما زيد الا قام كما فى الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو ما جاءنى زيد الا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن وما أنعمت عليه الا اشكر قال الدماميني وهو لا ينطبق على المراد اذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه الا اشكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء فى ترتب الثانى على الاول وليس المراد أنك لم تنعم عليه الا فى حال شكره أو فى حال عزمه على الشكر حتى تكون حالا مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه الا مقدراً شكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشرى أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل الا قائم وما مررت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم وجعله الاخفش وأبو على والمصنف فى الاول صفة بدل محذوف أى الا رجل قائم وفى الثانى حالا قاله الدماميني ومما جعله الزمخشرى من التفريغ فى الصفات نحو وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به قبل موته فجمل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وان من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالى الا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وان أحد من أهل الكتاب وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف للظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدماميني بان الاختصاص اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما فى الآية أو بفى ورده الشمنى بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما فى التسهيل وغيره (قوله بغير) بمعنى غير بيد لكنها تخالفها فى أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الا فى الانقطاع ولا تضاف الى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الاضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه فى التسهيل أنها اسم لكنه قال فى توضيحه المختار عندى أنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني و بقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما فى المغنى تقول فلان كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتى بمعنى من أجل أيضا كما فى حديث أنا افصح من نطق بالضاد بيد أنى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هى فيه بمعنى غير على حد قوله

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكتائب

كذا فى المغنى أى من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني قال السيوطى هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل وأجرى الشاطبي فى غير التفاصيل السابقة فى تكرار الا لتوكيد أو لغيره لكن لا يظهر أن يقال فى غير بالالغاء اذا تكررت لتوكيد فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو فعمرو مجرور بغير لا بالعطف فليست ملغاة قاله سم (قوله متعلق باستثن) الوجه أن يقال تنازعه استثن ومجروراً اه سم (قوله معربا) وقد تبنى على الفتح فى الاحوال كلها عند اضافتها الى مبنى كما فى التسهيل وأجاز الفراء بناءها على الفتح فى نحو ما قام غير زيد لتضمنها معنى الا قاله الفارضي وفى التصريح تفارق غير الا فى خمس مسائل أحدها أن الا تقع بعدها الجمل دون غير * الثانية أنه يجوز أن يقال عندى درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندى درهم الا جيد * الثالثة أنه يجوز أن يقال ما قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد * الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الا

(واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بالا نسبا) مجرور مفعول باستثن وبغير متعلق باستثن ومعربا حال من غير وبما متعلق بمعربا وما موصول صلته نسب ولمستثنى متعلق بنسب وبالا متعلق بمستثنى والمعنى أن غيرا يستثنى بها مجرور باضافتها اليه وتكون هى معربة بما نسب للمستثنى بالا من الاعراب فيما تقدم

مراعاة المعنى * الخامسة أنه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف مع الا أيضا كما سيأتى (قوله فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد) أى على اللغة المشهورة أما على لغة جواز الاتباع مع الايجاب والتمام كما تقدم فينبغي أن يجوز رفع غير قاله سم (قوله عند قوم) كما أسلفه المصنف حيث قال فيما تقدم وغير نصب سابق الخ (قوله وفى نحو ما قام أحد غير حمار) معطوف على قوله فى هذا المثال (قوله ويمتنع فى نحو ما قام غير زيد) أى عند غير الكسائي فانه أجاز في نحو ما قام الا زيدا النصب بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل غير الخ) أى وضعها الاصلى على أن يوصف بها لانها في معنى اسم الفاعل فتفيد مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد أو بالوصف نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به قال الرضي والاصل الاول والثاني مجاز (قوله أو شبهها) من المعرفة المراد بها الجنس كالموصول فى المثال فانه مبهم باعتبار عينه (قوله فان الذين جنس الخ) حاصله أن غير متوغلة فى الابهام فلا بد لوقوعها صفة لمعرفة فى الآية من تأويل فاما أن يراعى أصلها من التوغل في الابهام ويعتبر كون موصوفها كالنكرة فى المعنى فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التنكير وهذا هو الذى أشار اليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله التأويل في الموصوف بتقريبه الى النكرة واما أن يراعى ضعف ابهامها فى هذه الحالة لوقوعها بين ضدين ويعتبر كونها حينئذ كالمعرفة فيتطابق الصفة والموصوف فى مطلق التعريف وهذا هو الذى أشار اليه الشارح بقوله وأيضا الخ وحاصله التأويل فى الصفة بتقريبها الى المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح وأما قول البعض مراده بقوله وأيضا فهى اذا وقعت الخ افادة أن غير اذا وقعت بين ضدين تعرف بالاضافة فيصح أن تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للنكرة فيبعده قوله ضعف ابهامها دون أن يقول زال ابهامها فافهم بقى شىء آخر وهو أن فى غير ثلاثة أقوال قيل لا تتعرف مطلقا وقيل تتعرف مطلقا وقيل تتعرف اذا وقعت بين ضدين كما فى صراط الذين أنعمت الآية فعلى هذين القولين تكون فى الآية صفة وعلى الاول تكون بدلا بدل نكرة من معرفة وحينئذ لا تحتاج الى التأويل الذى ذكره الشارح الا لو قيل انها لا تتعرف مطلقا وانها فى الآية صفة ولم نعثر عليه (قوله فلما ضمنت معنى الا) مرتبط بقوله أصل غير الخ وأعربت حينئذ لمعارضة الشبه بالاضافة للمفرد على أن بعضهم بناها حينئذ كما تقدم وعبارة الرضى فى توجيه حمل غير على الا وحمل الا على غير نصها أصل غير أن تكون صفة مفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها ذاتا أو صفة وأصل الا مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا أو اثباتا فلما اجتمع ما بعد الا وما بعد غير فى معنى المغايرة حملت الا على غير فى الصفة فصار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغايرته له نفيا أو اثباتا وحملت غير على الا فى الاستثناء فصار ما بعدها مغايرا لما قبلها نفيا أو اثباتا من غير اعتبار مغايرته له ذاتا أو صفة الا أن حمل غير على الا أكثر من حمل الا على غير لان غير اسم والتصرف فى الاسماء أكثر منه فى الحروف فلذلك تقع غير فى جميع مواقع الا انتهت وبها يتضح كلام الشارح (قوله فيوصف بها) أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير واحد بل حكى عليه السعد فى حاشية الكشاف الاجماع كما قاله الدماميني قال ولو ذهب ذاهب الى أنها تصير حينئذ اسما لكن لا يظهر اعرابها الا فيما بعدها لكونها على صورة الحرف لم يبعد كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارية على ما صرح به السخاوى اه ونظير ذلك أيضا أل الموصولة فيعرب ما بعدها مضافا اليه مجرورا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اعراب الا الظاهر فيه وينبنى على ذلك كما أفاده الدماميني أن الوصف بمجموع الا وما بعدها على حرفيتها وبها وحدها على اسميتها فيكون

فيجب نصبها في نحو قام القوم غير زيد وما اتنع هذا المثال غير الضر عند الجميع وفى نحو ما قام أحد غير حمار عند غير تميم وفى نحو ما قام غير زيد أحد عند الاكثر ويترجح فى هذا المثال عند قوم وفى نحو ما قام أحد غير حمار عند تميم ويضعف فى نحو ما قام أحد غير زيد ويمتنع فى نحو ما قام غير زيد

﴿تنبيهات﴾ الاول أصل غير أن يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذى كنا نعمل أو شبهها نحو غير المغضوب عليهم فان الذين جنس لا قوام باعيانهم وأيضا فهى اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فلما ضمنت معنى الا حملت عليها فى الاستثناء وقد تحمل الا عليها فيوصف بها

بشرط أن يكون الموصوف جمعا أو شبهه وأن يكون نكرة أوشبهها فالجمع نحو لوكان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وشبه الجمع كقوله لوكان غيري سليمى الدهر غيره

وقع الحوادث الا الصارم الذكر

فالصارم صفة لغيري ومثال شبه النكرة قوله أنيخت فالقت بلدة فوق بلدة

قليل بها الاصوات الا بغامها

فالاصوات شبيه بالنكرة لان تعريفه بال الجنسية لكن تفارق الا هذه غيرا من وجهين أحدهما أنه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال جاءني الا زيد و يقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تتبع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها ❊ ثانيهما أنه لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا و يمتنع الا جيد لانه يمتنع الا جيدا و يجوز عندي درهم غير جيد هكذا قال جماعات وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيها آلهة الا الله لفسدتا

ذكر مابعدها لبيان ما تعلقت به المغايرة (قوله بشرط أن يكون الموصوف جمعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد بشبه الجمع ما كان مفردا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى كغيري في المثال الآتي و بشبه النكرة ما أريد به الجنس كالمعرف بأل الجنسية وانما اشترط كون الموصوف جمعا أوشبهه مراعاة لاصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أوشبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة في التنكير (قوله سليمى) أي ياسليمى والدهر نصب على الظرفية المستقرة خبرا للفعل قبله أو على المفعولية لمحذوف أي يقاسي هذا الدهر أي شدائده وجواب لو غيره والصارم السيف القاطع والذكر والمذكر من السيوف ما كان ذا ماء و رونق كما قاله الشمنى (قوله صفة لغيري) فيه تسمح اذ الصفة الا لكن لما ظهر اعرابها فيما بعدها صار كانه هي وفي النكت عن التسهيل أن الوصف الا مع ما بعدها وقد أسلفنا قريبا تحقيق ذلك فتأمله (قوله أنيخت) أي الناقة والمراد بالبلدة الاولى صدرها و بالثانية الارض التي أناخها فيها والبغام بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة حقيقة صوت الظبي فاستعاره لصوت الناقة فان قلت الصفة في البيت مخصصة مع أن ما بعد الا مخالف لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسيأتي عن المغني أن الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بان البغام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف ❊ واعلم أنه دخل تحت كلام الشارح أربع صور أن يكون الموصوف جمعا حقيقيا ونكرة حقيقية كما في الآية وأن يكون شبيها بالجمع ونكرة حقيقية كما في البيت الاول والعكس كما في البيت الثاني وأن يكون شبيها بالجمع شبيها بالنكرة كالمفرد المعرف بال الجنسية ولم يمثل له الشارح (قوله لكن تفارق الخ) استدراك على قوله وقد تحمل الا عليها (قوله لا يجوز حذف موصوفها) أي لان الوصف بها خلاف الاصل بخلاف غير (قوله في ذلك) أي عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها) أي الا فيما اذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كقولهم منا ظعن ومنا أقام كما سيأتي في النعت (قوله الا حيث يصح الاستثناء) قال سم يمكن أن يوجه بان غيرا انما حملت على الا لتضمنها معنى الاستثناء فلا تحمل الا عليها الا حيث يصح الاستثناء (قوله الا دانق) بكسر النون وفتحها و يقال أيضا داناق وهو سدس درهم وعلى الوصفية يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء يكون مقرا بدرهم الا سدسا ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتماله على الدوانق وصفه بالا و بهذا يجاب أيضا عما يقال الوصف في هذا المثال مؤكد وسيأتي عن المغني أن الوصف عند مطابقة ما بعد الا لما قبلها في الافراد مثلا مخصص قاله الدماميني (قوله لانه يجوز الا دانقا) أي بناء على جواز استثناء الجزء من الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومن تبعه (قوله لانه يمتنع الا جيدا) أي لان درهم نكرة في سياق الاثبات فعمومه للجيد وغيره بدلي والمستثنى منه لا يكفي شموله للمستثنى شمولا بدليا فلا يقال عندي رجل الا زيدا وان أجاز قوم الاستثناء من النكرة المثبتة اذا حصلت الفائدة (قوله وقد يقال الخ) أشار بقد الى امكان دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع في الآية والمثال المتصل لا المنقطع قال الدماميني وهذا يقتضي لغو الشرط المذكور لكونه لم يحترز به عن شيء وهو كلام متين وما أجيب به من أن ذلك لا يضر لان الاصل في القيود أن تكون لبيان الواقع لا يقاومه (قوله في لو كان فيهما آلهة الا الله الخ) أي فانه لا يجوز في الا هذه أن تكون لاستثناء وما بعدها بدلا لا من جهة المعنى ولا من جهة اللفظ أما الاول فلان التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة أخرج منهم الذات العلية لفسدتا وهو يقتضي عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد ترتيب الفساد على مجرد التعدد ولهذا كان الا الله من الصفة المؤكدة الصالحة للاسقاط اذ المعنى لو كان فيهما من الآلهة متعدد غير الواحد ومن المعلوم مغايرة المتعدد للواحد والقاعدة أنه ان طابق ما بعد

الا

الا موصوفها فالوصف مخصص نحو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وان خالفه بافراد أو غيره فالوصف مؤكد كالآية يوخذ هذا من قول النحاة اذا قيل له عندى عشرة الا درهما فقد أقر له بتسعة وان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة للدرهم و أما الثاني فلان آلهة جمع منكر فى الاثبات فلا عموم لها شمولياً فلا يصح الاستثناء منها كذا فى المغنى و بمثل هذا الثانى يوجه عدم صحة الاستثناء فى المثال أعنى لو كان معنى رجل الخ كما قال سم فان قلت لو للامتناع وامتناع الشىء انتفاؤه فتكون النكرة فى الآية والمثال فى سياق النفى فتعم قلت قال الدمامينى العرب لا تعتبر مثل هذا النفى بدليل أنهم لا يقولون لوجاءنى ديار أكرمته ولا لوجاءنى من أحد أحسنت اليه ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءنى من احد فان قلت جوز الزمخشرى فى تفسير سورة الحجر فى قوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط أن آل لوط استثناء منقطع من قوم مجرمين وهو نكرة فى الاثبات قلت أجاب الدمامينى بأن النكرة فى الاثبات تعم اذا قامت قرينة العموم والنكرة فى هذه الآية كذلك بدليل آية لوط انا أرسلنا الى قوم لوط والقصة واحدة (**قوله** ومن أمثلة سيبويه) أى لا لا الوصفية فهو تاييد للاعتراض وكذا قوله وشرط ابن الحاجب الخ لان ما ذكره ابن الحاجب عكس ماذكره تلك الجماعات قال الشمنى قال الرضي مذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال و يجوز فى قولك ما اتانى أحد الا زيد أن تقول الا زيد بدلا أو صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ الخ (**قوله** وجعل من الشاذ قوله وكل أخ الخ) أى لصحة الاستثناء فيه وجوز فيه بعضهم أن لا تكون الا صفة بل للاستثناء وأتى بالفرقدين بالالف جريا على لغة من يلزم المثنى الالف وفيه تخلص مما يلزم على وصفية الا من المخالفة للكثير من وجهين آخرين وصف المضاف والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والفصل بين الموصوف والصفة بالخبر وهو قليل (**قوله** كانتصاب الاسم بعد الا) اى فى ان نصب كل منهما على الاستثناء وان كان العامل فيما بعد الا هو الا على الصحيح وفى غير ما فى الجملة قبله من فعل أو شبهه وانما نصبت على الاستثناء مع أن المستثنى هو الاسم الواقع بعدها لانه لما كان مشغولا بالجر لكونه مضافا اليه جعل ما كان يستحقه من الاعراب المخصوص لولا ذلك على غير على سبيل العارية والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله كما يأتى قاله الدمامينى وانظر اذا لم يكن فى الجملة قبله فعل أو شبهه ما العامل نحو ما أحد أخوك غير زيد هل هو أعنى مقدرا فتكون غير مفعولا به أو الجملة بتمامها كما قيل به فى محل ما بعد خلا وعدا اذا جرا كاسيأتى كل محتمل (**قوله** وعلى الحال عند الفارسي) فتؤول بمشتق أى قام القوم مغايرين لزيد فى الفعل وأورد عليه أن مجرورها لا محل له حينئذ وقد نصبوا المعطوف عليه مراعاة لمحله وقد يقال مذهب الفارسي والناظم أن ذلك من العطف على المعنى لا على المحل ومدار العطف على المعنى كون الكلام بمعنى كلام آخر فيه نصب ذلك الاسم وان لم يكن له محل لا فى الاصل ولا فى الحال (**قوله** وعلى التشبيه بظرف المكان) بجامع الابهام فى كل (**قوله** ومراعاة المعنى) أى المؤدى بتركيب آخر مشتمل على الا كما مر وهو بهذا المعنى لا يستلزم كون الاسم له محل (**قوله** ماقام احد غير زيد) أى برفع غير بناء على اللغة الفصحى من الاتباع مع النفى والاتصال ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان جاز فيه النصب أيضاً نظرا الى غير اللغة الفصحى من نصب المستثنى بالا ونصب غير مع النفى والاتصال فتلخص أن فى عمرو الجر والرفع على وجه الرجحان الذى نظر الشارح اليه فقط والنصب على وجه المرجوحية وحصل الجواب عن اعتراض البعض كغيره على قوله بالجر والرفع بانه كان عليه أن يكون وبالنصب لما تقدم من جواز النصب بمرجوحية فى نحو ذلك (**قوله** انه من العطف على المحل) أى محل مجرور غير بحسب الاصل وما كان يستحقه بواسطة

ومن أمثلة سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب فى وقوع الا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك الا الفرقدان

الثانى انتصاب غير فى الاستثناء كانتصاب الاسم بعد الا عند المغاربة واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسى واختاره الناظم وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش * الثالث يجوز فى تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا فالجر على اللفظ والنصب على المعنى لان معنى غير زيد الا زيدا وتقول ماقام احد غير زيد وعمرو بالجر وبالرفع لانه على معنى الا زيد وظاهر كلام سيبويه أنه من العطف على المحل وذهب الشلوبين

الى أنه من باب التوهم (ولسوى) بالكسر و (سوى) بالضم مقصورتين و (سواء) بالفتح والمد (اجعلا * على الاصح ما لغير جعلا) من الاحكام فيما سبق لأنها مثلها لأمرين أحدها اجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل قاموا سواك وقاموا غيرك واحد وانه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان

أو زمان * والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وانها لا تتصرف والواقع فى كلام العرب نثرا ونظما خلاف ذلك فمن وقوعها مجرورة بالحرف قوله عليه الصلاة والسلام دعوت ربي ان لا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها وقوله صلى الله عليه وسلم ما أنتم فى سواكم الا كالشعرة البيضاء فى الثور الاسود وقول الشاعر

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم
اذا جلسوا منا ولا من سوائنا

وقوله

وكل من ظن أن الموت مخطئه
معلل بسواء الحق مكذوب

و بالاضافة قوله

فانني والذى يحج له النا
س بجدوى سواك لم أثق

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قوله

واذا تباع كريمة أو تشترى
فسواك بائعها وأنت المشترى

* ومرفوعة بالناسخ قوله

أأترك ليلى ليس بيني وبينها
* سوى ليلة انى اذا لصبور

وبالفاعلية قوله

ولم يبق سوى العدوا
* ن دناهم كما دانوا

* وحكى الفراء أتانى سواك ومنصوبة بان قوله

لديك كفيل بالمنى لمؤمل
وان سواك من يؤمله يشقى

هذا ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره ومذهب الخليل وسيبويه وجهور البصريين أن سوى من الظروف اللازمة لانها يوصل بها الموصول نحو جاء الذى سواك قالوا

حمل غير على الا لما تقدم من ان الاصل في مجرور غير والذى كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الاضافة ان يجرى عليه الاعراب المخصوص الذى يقتضيه حمل غير على الا فسقط ما قاله البعض وعلم ان مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الاعراب فى الحال أو بحسب الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى أنه من باب التوهم) مداره على ان يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطي لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها فتبين الفرق بين الثلاثة الذى هو ظاهر صنيع الشارح حيث قال أولا ومراعاة المعنى ثم قابله بقوله وظاهر الخ هذا ما قاله سم وقال الاسقاطى الذى يظهر من كلام الشارح ان العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم وان قوله وظاهر الخ بيان للمراد من القسمين اه والانصاف أن كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة وللبيان بعد الاجمال وفى الهمع ان العطف على المعنى هو العطف على التوهم الا أنه اذا جاء فى القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا واعلم أن تابع المستثنى بالا كتابع المستثنى بغير فى مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف فى التسهيل فيجوز جر تابع المستثنى بالا مراعاة لكون الا بمعنى غير والجمهور على منع ذلك فى الا (قوله من الأحكام) كوقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع وصفة لنكرة أو شبهها وقبولها تأثير العامل المفرغ قاله الدماميني (قوله وأنه لا أحد منهم الخ) عطف على اجماع عطف لازم على ملزوم (قوله ان من حكم بظرفيتها) أى من النحاة فلا ينافى ما قبله والمراد الخليل وسيبويه واتباعهما لا ما يشمل الرمانى والعكبرى اذ هما لا يقولان بلزومها الظرفية مع قولهما بظرفيتها وقوله بظرفيتها أى بكونها ظرف مكان بمعنى مكان كما سيأتى (قوله خلاف ذلك) أى خلاف ما حكم به من اللزوم (قوله ولا ينطق الفحشاء) أى نطق الفحشاء أو بالفحشاء فهو مفعول مطلق على حذف مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل أنه ضمن ينطق معنى يذكر فعداه بنفسه فالفحشاء مفعول به ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق (قوله مرفوعة بالابتداء) يحتمل ان تكون فى البيت خبراً مقدماً (قوله كريمة) أى خصلة كريمة وأو بمعنى الواو كما فى العينى وقال بعضهم لا مانع من ابقاء أو على حالها وأن يكون قول الشاعر فسواك بائعها راجعا لقوله اذا تباع وقوله وأنت المشترى راجعا لقوله أو تشترى والمعنى اذا وجد بيع للكريمة فلا يوجد منك بل من سواك واذا وجد شراء لها فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله انى اذا) أى اذا تركتها فى هذه الحالة فحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين وليست اذا الناصبة كما قد يتوهم أفاده يس (قوله دناهم كما دانوا) أى جزيناهم كجزائهم والجملة جواب فلما فى البيت قبله (قوله لديك كفيل) أى عندك جود كفيل أو الكلام من باب التجريد وقوله يشقى أى يخيب أمله (قوله أن سوى من الظروف) أى المكانية بمعنى مكان بمعنى عوض فمعنى جاء الذى سواك فى الاصل جاء الذى فى مكانك أى حل فيه عوضك ثم توسعوا واستعملوا مكانك وسواك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم حلول فظرفيتها مجازية ولهذا لم يتصرفا أفاده فى الهمع (قوله لانها يوصل بها الموصول) فيه أنه لا يدل الا على كونها تقع ظرفا لا على أنها ملازمة للظرفية وفيه ايضا أنه لا مانع أن تكون فيما ذكر خبر المحذوف والجملة صلة وانما حذف صدر الصلة لطولها بالاضافة

أو حالا معمولة لثبت مضمرا (قوله ولا تخرج عن الظرفية) المناسب لقول الشارح بعد لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر أي بمن أن يكون المراد بالظرفية ما يشمل شبهها وهو الجر بمن لكن ينافى هذا قول السيوطى فى نكته لا تكون الا منصوبة على الظرفية وعليه تجرها فى النثر بمن مما يرد عليهم فافهم (قوله الا فى الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالأبيات السابقة (قوله وهذا أعدل) أى لأنه لا يحوج الى تكلف فى موضع من المواضع (قوله لان كثيرا من ذلك أو بعضه الخ) الذى يظهر لى فى حل هذه العبارة أن أو بمعنى بل الاضرابية عن التعبير بكثير الى التعبير ببعض لان الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم من ذلك وهو الجر بمن خاصة اثنان فقط مما تقدم وليسا بكثير ولعل الحامل له على التعبير أولا به أن بعضهم عبر به فأتى به ثم أضرب عنه اشارة الى الاعتراض عليه فاحفظه وأما قول البعض المراد كثرته فى نفسه لانه ذكر أربعة أدلة فيها الجر بالحرف فغفلة عن كون المراد الجر بمن خاصة لانه الذى لا يخرج الظرف عن اللزوم وأما قوله لعله أتى بقوله أو بعضه لعدم اطلاعه على ما استدل به المصنف واحتمال أن ما استدل به كثير جدا بحيث لا تعد الادلة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه فغفلة عن قول الشارح سابقا هذا تقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل ما استدل به فى شرح الكافية وغيره فتدبر (قوله وبعضه قابل للتأويل) أى بكونه شاذا أو ضرورة (قوله حكى الفاسى) لا حاجة لاسناده للفاسى مع حكاية أبى حيان وابن هشام له سم (قوله أفهم كلامه أى حيث أثبت لسوى ما ثبت لغير ومن جملة ما ثبت لغير جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرورها وان لم يذكره المصنف هنا (قوله أن المستثنى بغير) مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أى فى قولك مثلا قبضت عشرة ليس غير وفيه أن المستثنى به هو ليس لا غير بل هى مستثنى فالمحذوف ما أضيف اليه غير لا المستثنى الا أن يراد بالمستثنى ما أفيدت مخالفته لشىء والمضاف اليه غير أفيدت مخالفته لغيره هذا ملخص ما قاله البعض وفى الدمامينى ما يدفع السؤال من أصله حيث قال يحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون أداة الاستثناء الا أو غير أو تقدم ليس عليهما قال الاخفش والمصنف أولا يكون تقول قبضت عشرة ليس الا أو ليس غير أى ليس المقبوض شيا الا اياها أو غيرها فاضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ اه باختصار نعم هذا الدفع انما يتم فى غير على أن فى ليس ضميرا هو اسمها كما ذكره لا على أن اسمها هو غير وسيأتى ذلك بقى حذف أداة الاستثناء وقد قال ابن الحاجب وابن مالك فى نحو ما قام وقعد الا زيد انه من باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وقال فى المغنى قال السهيلى فى قوله تعالى ولا تقولن لشىء انى فاعل ذلك غدا الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن أن يصل الا أن يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت أنت منهى عن أن تقوم الا أن يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على أن يقوم ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك أن الاصل الا قائلا الا أن يشاء الله وحذف القول كثير اه فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمتجه أن الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلى وأن المستثنى مصدر تقديره الا قولا مصحوبا بان يشاء الله أو حال تقديرها الا متلبسا بأن يشاء الله أى بذكر أن يشاء الله وقد علم أن ذكره لا يكون الا مع الا فطوى ذكرها لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون الا أن يشاء الله كلمة تأبيد أى لا تقولنه أبدا كما قيل فى وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله لان عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله ويرده أنه يقتضى النهى عن قوله انى فاعل ذلك غدا قيده بالمشيئة أولا وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وكذا تجويز الزمخشرى رجوع الاستثناء الى النهى على ان المعنى الا أن يشاء الله أن تقوله بان يأذن لك

ولا تخرج عن الظرفية الا فى الشعر وقال الرمانى والعكبرى تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا وهذا أعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل اه

﴿تنبيهات﴾ الاول حكى الفاسى فى شرح الشاطبية فى سوى لغة رابعة وهى المد مع الكسر * الثانى أفهم كلامه أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بها اعتبار المعنى كما جاز فى غير ويساعده قوله فى التسهيل تساويها مطلقا سوى بعد ذكره جواز اعتبار المعنى فى العطف على مجرور غير * الثالث تفارق سوى غيرا فى أمرين أحدهما أن المستثنى بغير قد يحذف اذا فهم المعنى نحو ليس غير

فيه مع أن من المعلوم أن كل أمر ونهي يستمر الى اتيان نقيضه اهـ كلام المغنى ببعض تصرف فعلى ما اختاره يكون المحذوف أداة الاستثناء وحدها كما قاله الشمنى وجميع ماذكره بعد كلام التسهيل سبقه اليه ابن الحاجب لكن ليس فى كلامه أن لا محذوفة فانه قال الوجه أن الاستثناء مفرغ على أن الأعم المحذوف حال أو مصدر الى أن قال وحذفت الباء من أن يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أى الا بذكر المشيئة وقد علم أن ذكر المشيئة فى الأخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما فى معناه نحو ان شاء الله الا أن يشاء الله بمشيئة الله اهـ وهذا أولى وأسهل (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشبهها بالغايات كقبل و بعد فعلى هذا يحتمل أن تكون اسم ليس وأن تكون خبرها وقال الأخفش ضم اعراب لأنه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل و بعض لكن حذف المضاف اليه ونوى لفظه قاله الدماميني (قوله و بالفتح) ظاهره أنه فتح بناء ووجهه أن الأسماء المتوغلة فى الابهام كمثل وغير يجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لمبنى كالضمير فعلى هذا تحتمل الاسمية والخبرية و يصح جعله فتح اعراب لنية لفظ المضاف اليه المحذوف فعلى هذا تتعين للخبرية (قوله و بالتنوين) أى فى شبهى الحالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنصب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى فى ظاهر اللفظ والا فهى فى الحقيقة جزء صلة ان قدر قبلها مبتدأ ومعمول الصلة ان قدر قبلها ثبت كذا قال الدماميني (قوله كما سلف) فيه أنه لم يقيد فيما سلف بفصيح الكلام (قوله بخلاف غير) فيه نظر اذ الظاهر أن غيرا كسوى فى الوقوع صلة على تقديره مبتدا حذف لطول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدماميني بعد أن ذكر أن سواك فى جاء الذى سواك جزء الصلة ان قدر مبتدأ قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله مانصه وعلى التقدير الأول أعنى تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز فى غير مع أى بلا شرط نحو جاء أيهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو جاء الذى غير ضارب أبوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين اهـ وهو صريح فى عدم الاكتفاء فى طول الصلة باضافتها ولك أن تقول ان كان الفرق مبنيا على ظرفية سوى فظاهر والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بانه ينافى ماقدمه عن أهل اللغة من أنه لا أحد منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بان محل ماقدمه عنهم اذا وقعت فى تراكيب الاستثناء وما نحن فيه ليس كذلك وقد أسلفنا فى باب الظرف الكلام على لفظ وسط (قوله فتقصر مع الكسر) أى أو الضم وبهما قرئ قوله تعالى لا نخلفه نحن ولا أنت مكانا سوى (قوله مكانا سوى) أى مستويا طريقنا اليه وطريقك اليه كما قاله المفسرون فتحقق التعدد الذى يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) بجر سواء صفة لرجل والمختار فى العدم النصب على المعية لضعف العطف لفظا لعدم الفصل كذا قالوا و يشكل عليه عندى أن الاستواء يقتضى متعددا فيكون العطف واجبا كما فى اشترك زيد وعمرو وأما قولهم استوى الماء والخشبة بالنصب فليس الاستواء فيه بمعنى التماثل بل بمعنى الارتفاع أو الاستقرار على مايظهر فتأمل (قوله عن الواحد فما فوقه) أى و يعطف على ضميرها فى الأول شئ يتحقق به التعدد اذ الاستواء لا يعقل الا بين متعدد فاندفع ما اعترض به هنا (قوله مصدر) أى اسم مصدر * فائدة * أجيز فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فما بعدها فى تأويل المصدر فاعل لها لان باب التسوية مما لا يحتاج الى سابك أو خبرا عما بعدها فما بعدها فى تأويل المصدر مبتدأ أو مبتدأ فما بعدها فى تأويل المصدر خبر ولا يرد أن الاستفهام واجب التصدير فلا يكون فاعلا ولا مبتدأ مؤخرا ولا خبرا مؤخرا لان هذه الهمزة سلخ عنها الاستفهام وجردت للتسوية فان قيل أم لاحد الامرين وما يتعلق

بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى * ثانيهما ان سوى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام كما سلف بخلاف غير * الرابع تأتي سوى بمعنى وسط وبمعنى تام فتمد فيهما مع الفتح نحو فى سواء الجحيم وهذا درهم سواء وتأتى بمعنى مستو فتقصر مع الكسر نحو مكانا سوى وتمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء والعدم ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لانها فى الاصل مصدر بمعنى الاستواء اهـ (واستثن ناصبا للمستثنى

(قوله لطول الخ) قد يقال ان سوى ملازمة للاضافة لفظا بخلاف غير فاضافتها اللفظية كلا اضافة فلم تفد طولا وهذا كاف فى الفرق وهو مراد الشارح ويكون جاريا على رأى المصنف وبهذا يعلم ما فى كلامه آخرا

(بليس وخلا * وبعدا ويكون بعدلا) النافية نحو قاموا ليس زيدا وخلا عمرا وعدا بكرا ولا يكون خالدا أما ليس ولا يكون فالمستثنى بهما واجب النصب لانه خبرهما واسمهما ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق فتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى بعضهم فهو نظير فان كن نساء بعد يوصيكم الله فى أولادكم وقيل عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق والتقدير ليس هو أى القائم وقيل عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق والتقدير ليس هو أى ليس فعلهم فعل زيد فحذف المضاف ويضعف هذين عدم الاطراد لانه قد لا يكون هناك فعل كما فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا * وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين لوقوعهما موقع الا وانتصاب المستثنى بهما على المفعولية وفاعلهما ضمير مستتر وفى مرجعه الخلاف المذكور * تنبيهان * الاول قيل موضع جملة الاستثناء من هذه الاربع

به سواء لا يكون الا متعددا فالجواب أن أم هنا سلخ عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرارها مع سواء فالجواب أن الاستواء المفهوم من الهمزة هو الاستواء الذى تضمنته حين كونها لحقيقة الاستفهام أى الاستواء فى علم المستفهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء فى الغرض المسوق له الكلام كأنه قيل المستويان فى علمك مستويان فى عدم النفع وذهب الرضي الى رأى آخر فى المسئلة وهو أن سواء خبر مبتدا محذوف أى الامران سواء وما بعد سواء بيان للامرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم بمعنى أو والجملة الاسمية دالة على الجزاء أى ان أنذرتهم أولم تنذرهم فالامران سواء قال وانما أفادت الهمزة فائدة ان لاستعمالهما فيما لم يتيقن حصوله وجعلت أم بمعنى أو لاستعمالها فى الأحد كذا فى شرح الدماميني على المغنى (قوله بليس وخلا الخ) والاستثناء بما ذكر لا يكون الا مع التمام والاتصال وخلا فى الأصل لازم وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كما فى خلا الاستثنائية والتزم ذلك لانها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا ولذلك التزموا اضمار فاعله أما عدا فهو فى الأصل يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك كما فى القاموس والاولى أن يكون بليس تنازعه استثنى وناصبا نظير ما مر (قوله ولا يكون خالدا) أى لا تعدو لا تحسب فيهم خالدا فلا منافاة بين استقباله ومضي قاموا سم (قوله مستتر وجوبا) ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى بالا كما مر وقيل لانه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أى فى كون الضمير عائدا على البعض المفهوم من كله السابق اذ النون عائد على الاناث وهن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم ومحط الفائدة قوله فوق اثنتين وذكر نساء توطئة له فلا يقال لا فائدة فى قولنا فان كانت الاناث نساء قاله المصرح وقيل الضمير للاولاد وأنثه باعتبار الخبر (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول فى نحو قولك أكرمت القوم ليس زيدا اذ المرجع فيه اسم مفعول (قوله على الفعل) أى اللغوى وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كما ذكره الشارح (قوله والتقدير ليس هو أى ليس فعله الخ) عبارة الدماميني والتقدير فى مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه مقامه ثم قال ومما يرد عليهم أن تقديرهم لا يؤدى المقصود من الاستثناء وهو اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم أن التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أجاب الدماميني بان قائلى ذلك انما خصوا الفعل بالذكر لانهم انما مثلوا بما اشتمل على الفعل تنبيها على كيفية التخريج فى غيره فاذا لم يكن هناك فعل ملفوظ تصيد من الكلام ما يعود عليه الضمير ففى نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب اليك بالاخوة زيدا أو ليس انتسابهم انتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا ففعلان غير متصرفين) لو قال فالمستثنى بهما جائز النصب وهما أيضا فعلان الخ لحسنت المقابلة وسلم من ايهام أن ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية) لانهما متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفى مرجعه الخلاف المذكور) والاصح منه أن مرجعه البعض المدلول عليه بكله السابق ونظر فيه الرضى بانه لا يفيد المقصود لان مجاوزة البعض لزيد فى قولك قام القوم خلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأجيب بان البعض منهم ومجاوزته لا تتحقق الا بمجاوزة الكل وبان المراد بالبعض ما عدا المستثنى ولى هنا احتمال وهو أن يكون مرجع الضمير فى خلا وعدا وحاشا نفس الاسم السابق لكن التزم فيها التذكير والافراد ليكون الاستثناء بها كالاستثناء بالا وللجريان ذلك مجرى الأمثال التى لا تتغير كما قالوه فى حبذا زيد حيث التزم تذكير اسم الاشارة وافراده لذلك

نصب على الحال وقيل مستأنفة لاموضع لها وصححه ابن عصفور * الثانى لاتستعمل يكون فى الاستثناء مع غير لا من ادوات النفي اه (واجر بسابقي يكون) وهما خلا وعدا (ان ترد) الجر فانه جائز وان كان قليلا فمن الجر بخلا قوله خلا الله لا أرجو سواك وانما * أعد عيالى شعبة من عيالكا ومن الجر بعدا قوله أبحنا حيهم قتلا وأسرا * عدا الشمطاء والطفل الصغير (تنبيهان) الأول لم يحفظ سيبويه الجر بعدا قيل ولا بخلا وليس كذلك بل ذكر الجر بخلا * الثانى قيل يتعلقان حينئذ بما قبلهما من فعل أو شبهه على قاعدة حروف الجر وقيل موضعهما نصب عن تمام الكلام وهو الصواب لعدم اطراد الاول ولانهما لا يعديان الافعال الى الاسماء أى لا يوصلان معناها اليها بل يزيلان معناها عنها فاشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهي غير متعلقة اه (و بعدما) المصدرية (انصب) حتما لانهما تعينا بها للفعلية كقوله ألا كل شيء ما خلا الله باطل وقوله تمل الندامى ما عدانى فانى بكل الذى يهوى نديمى مولع وموضع الموصول وصلته نصب بالاتفاق فقال السيرافي على الحال وهذا مشكل لتصريحهم فى غير هذا الموضع بان المصدر المؤول لا يقع حالا كما يقع المصدر الصريح فى نحو أرسلها العراك وقيل على الظرف وما وقتية نابت هي وصلتها عن الوقت فالمعنى على الأول قاموا مجاوزين زيدا وعلى الثانى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد (وانجرار) بهما حينئذ (قد يرد) أجاز ذلك الجرمي والربعي والكسائي والفارسي لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية فان قالوه (قوله

ولا يرد على هذا تنظير الرضي فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم تقترن بقد فى ليس وخلا وعدا مع أن ذلك واجب فى الحال اذا كانت جملة ماضوية لاستثناء أفعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرفة (قوله مستأنفة) أى غير متعلقة بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت به في المعنى قاله المصرح (قوله وصححه ابن عصفور) عله بعدم الربط للحال ثم قال فان قيل اذا عاد الضمير على البعض المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب ان ذلك غير منقاس (قوله لاتستعمل يكون الخ) أى كما لا يستعمل فيه غير يكون من تصاريف الكون ككان (قوله شعبة) أى فرقة (قوله أبحنا حيهم الخ) يحتمل أن حيهم نصب بنزع الخافض أى فى حيهم وقتلا مفعول به ويحتمل أن حيهم مفعول به وقتلا تمييز محول عنه والشمطاء التى يخالط سواد شعرها بياض والمراد بها العجوز (قوله حينئذ) أى حين اذجر بهما وقوله بما قبلهما أى فى الرتبة وان تأخر فى اللفظ كما فى الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فموضع مجرورهما نصب بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أى موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام أى نصبا ناشئا عن تمام الكلام أى عن تمام الجملة قبلهما فتكون هى الناصبة ونظير ذلك نصب الجملة تمييز النسبة كما في التصريح ولا متعلق للحرف على هذا (قوله لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتى في نحو القوم اخوتك خلا زيد وفيه ما مر عن الدماميني فاعرفه (قوله لا يعديان الافعال الخ) رده بعضهم بانه لا يلزم أن يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز أن يكون معناها جعل الاسم مفعولا لذلك الفعل وايصال معنى الفعل اليه على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت أو انتفاء ألا ترى أن المفعول به في النفى نحو لم أضرب زيدا لم يخرجه انتفاء وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله ولانهما بمنزلة الا) أى فى المعنى ورد بان ذلك لا يقتضي مساواتهما لها فى جميع الأحكام الا ترى أنهما يجران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه أن الحرف المصدرى لا يوصل بفعل جامد الا أن يقال هما فى الاصل متصرفان والجمود عارض فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالمصدر المنسبك ملاحظ فيه جانب المعنى كما يؤخذ من تعبير الشارح فى حل المعنى بمادة المجاوزة (قوله حتما) فيه أن هذا مناف لقول المصنف بعد وانجرار قد يرد الا أن يجعل جريا على مذهب من لا يجيز الجر بهما بعد ما لانه الراجح عند الشارح كما سيشير اليه فتأمل (قوله تمل) بالبناء للمجهول من الملل وهو السآمة والندامى جمع نديم (قوله على الحال) بتأويلها باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء تصريح (قوله لا يقع حالا) أى لتعرفه بالضمير المشتمل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم لتأوله بمصدر مضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العراك فى قولهم أرسلها العراك ففى معنى التنكير لانه بال الجنسية قاله الدماميني ثم رأيت في المغني ما يدفع الايراد عن السيرافى فانه عد من اللفظ المقدر بشيء مقدر بآخر ما خلا وما عدا على قول السيرافي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء ثم قال قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للمنفي (قوله وما وقتية) سميت وقتية لنيابتها هي وصلتها عن الوقت كما أشار الى ذلك الشارح فالذى في محل النصب على الظرفية مجموع الموصول والصلة كما أفاده الشارح خلافا لمن قال هو ما فقط (قوله كانتصاب غير) أى على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله حينئذ) أى حين اذ وقعا بعدما

بالقياس فقاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به (وحيث جرا فهما حرفان) بالاتفاق (كما ان نصبا فعلان) بالاتفاق وسواء في الحالين اقترنا بما أو تجردا عنها (وكخلا) في جواز جر المستثنى بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم حاشا زيد وحاشا زيداً فاذا جرت كانت حرف جر وفيما تتعلق به ماسبق في خلا واذا نصبت كانت فعلا والخلاف في فاعلها وفي محل الجملة كما في خلا ﴿تنبيهان﴾ الاول الجر بحاشا هو الكثير الراجح ولذلك التزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ولم يجيزا النصب لكن الصحيح جوازه فقد ثبت بنقل أبي زيد وأبي عمرو الشيباني والاخفش وابن خروف وأجازه المازني والمبرد والزجاج ومنه قوله

حاشا قريشا فان الله فضلهم على البرية بالاسلام والدين

وقوله

اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الاصبغ

وقوله

حاشا أبا ثوبان ان أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

قال المرزوقي وفي رواية الضبي حاشا أبا ثوبان بالنصب * الثاني الذي ذهب اليه الفراء أنها فعل لكن لا فاعل له والنصب بعده انما هو بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك في خلا وعدا على أنه يمكن أن يقول فيهما مثل ذلك اهـ (ولا تصحب ما) فلا يجوز قام القوم ما حاشا زيداً وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن افضلهم فعالا

فشاذ (وقيل) في حاشا (حاش وحشا فاحفظهما) وهل وهاتان اللغتان في حاشا الاستثنائية والتنزيهية الاول ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها والثاني ظاهر كلامه في التسهيل وهو الاقرب ﴿تنبيه﴾ حاشا على ثلاثة اوجه * الاول تكون استثنائية وقد تقدم الكلام عليها * والثاني تكون تنزيهية نحو حاش لله وليست حرفا قال في التسهيل بلا خلاف بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها

(قوله بالقياس) أي على زيادتها بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وقد بين الفرق بين المقيس والمقيس عليه بقوله لان ما الخ (قوله بل بعده) أي بعد الجار (قوله فهو من الشذوذ بحيث الخ) أي فهو من أمكنة الشذوذ في مكان لا يحتج به (قوله وحيث جرا فهما حرفان) أجرى الظرف مجرى الشرط فأدخل الفاء كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون (قوله وسواء في الحالين الخ) التعميم مبني على مذهب من يجيز الجر بهما مع ما المشار اليه بقول المصنف وانجرار قد يرد (قوله وكخلا حاشا) اذا جررت بالثلاثة قلت خلاي وحاشاي وعداي أي بدون نون الوقاية وان نصبت فبنون الوقاية ويجوز في خلاك وخلاه وحاشاك وحاشاه وعداك وعداه كون الضمير منصوباً ومجروراً (قوله وفيما تتعلق به) أي وجوداً وعدما اذ ليس الخلاف السابق في العامل الذي تتعلق به بل في كونها لها متعلق أو لا ولو قال وفي كونها تتعلق أو لا ماسبق لكان أوضح وقوله في فاعلها أي مرجع فاعلها اذ لم يتقدم خلاف في نفس فاعلها وقوله وفي محل الجملة أي وجوداً وعدما اذ الخلاف السابق في جملة خلا قولان أنها في محل نصب على الحال وأنها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم اغفر لي الخ) هذا نثر وأبو الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين اسم رجل كما في حاشية شيخنا السيد قال في التصريح وجعله قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به في الخسة وقبح الفعل فان قلت سيأتي أن حاشا انما يستثنى بها في مقام التنزيه والغفران لا يتنزه منه قلت بولغ في قبح الشيطان وأبي الاصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتهما في القبح والخسة (قوله حاشا أبا ثوبان) قيل يحتمل أنه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم أن قائله ليس من أهل هذه اللغة صح الاستشهاد بل اذا لم يعلم أن قائله من أهلها صح لرجحان الحمل على الاشهر والبكمة بالضم البكم وهو الخرس فالمراد بذي بكمة والفدم بفتح الفاء وسكون الدال العي الثقيل (قوله لكن لا فاعل له) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالحمل على الا أي فيكون منصوبا على الاستثناء ومقتضى حمله على الا أنه العامل للنصب فيما بعده (قوله على أنه يمكن) أي مع أنه يمكن (قوله ولا تصحب ما) أي مصدرية كانت أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحملت الزائدة على المصدرية وأما خلا وعدا فخرجا عن القاعدة سم (قوله رأيت الناس) قال الدماميني الظاهر أن مفعول رأيت الثاني محذوف أي دوننا ويحتمل أن يكون هو الجملة الاسمية والفاء زائدة على رأي الاخفش في مثل زيد فقائم وقوله فعالا بفتح الفاء في الخير وبكسرها في الشر قاله شيخنا السيد وقال الدماميني وغيره الفعال بفتح الفاء الكرم وبكسرها جمع فعل واقتصر العيني على ضبطه بفتح الفاء وفسره بالكرم قال وروى فأما الناس (قوله وهو الاقرب) اى لاتفاقهم على نفي حرفيتها فتكون اقبل للتصرف من الاستثنائية المتفق على انها تكون حرفا بل التزمه بعضهم (قوله تنزيهية) اى مدلولها على تنزيه ما بعدها من السوء قال الرضي وربما يدون تبرئة شخص من سوء فيبتدأون بتنزيه الله تعالى ثم يبرؤن من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يعيبه اهـ فان قلت ان معنى التنزيه موجود في حاشا الاستثنائية والمتصرفة ايضا فلم خصوا هذه

بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية
لاجل الله ولا يتأتى مثل هذا

التأويل فى حاش لله ماهذا بشرا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه

منصوب انتصاب المصدر
الواقع بدلا من اللفظ
بالفعل بدليل قراءة
ابن مسعود حاش الله
بالاضافة كمعاذ الله
وسبحان الله وقراءة
أبي السمال حاشا لله
بالتنوين أى تنزيها لله
كما يقال رعيا لزيد
والوجه فى قراءة من
ترك التنوين أن
تكون مبنية لشبهها
بحاشا الحرفية لفظا
ومعنى الثالث أنها
تكون فعلا متعديا
متصرفا تقول حاشيته
بمعنى استثنيته ومنه
الحديث أنه عليه الصلاة
والسلام قال أسامة
أحب الناس الى
ما حاشا فاطمة ما نافية
والمعنى أنه صلى الله
عليه وسلم لم يستثن
فاطمة وتوهم الشارح
أنها المصدرية وحاشا
الاستثنائية بناء على
أنه من كلامه صلى الله
عليه وسلم فاستدل
به على أنه قد يقال قام
القوم ما حاشا زيدا
ويرده أن فى معجم
الطبراني ما حاشا فاطمة
ولا غيرها ودليل
تصرفه قوله

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه * ولا أحاشي من الاقوام من أحد
وتوهم المبرد أن هذا مضارع حاشا الاستثنائية وانما تلك حرف او فعل جامد

باسم التنزيهية قلت قال الشمنى التنزيهية هى التى يراد بها معنى التنزيه وحده و بهذا خرج الوجهان الآخران لانها يراد فيهما مع التنزيه معنى آخر اه يعنى الاستثناء ولوجود معنى التنزيه فى الاستثنائية انما يستثنى بها حيث يكون الاستثناء فيما ينزه عنه المستثنى نحو ضربت القوم حاشا زيدا نقله الشمنى عن الرضي وأقره وذكره الدماميني أيضا لكن قال عقب ماتقدم ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيدا لفوات معنى التنزيه كذا قال ابن الحاجب اه وظاهر قوله لايحسن أن الشرط المتقدم شرط للحسن لا للجواز فتأمل (قوله بالحذف) أى حذف الفها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف وهو اللام فى نحو حاش لله (قوله ينفيان الحرفية) أى لان شأن الحرف عدم التصرف أى مالم يقم دليل على الحرفية فلا ترد سوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا يثبتان الفعلية) أى التى هى مدعاهم لاحتمال الاسمية فدليلاهم قاصران (قوله فى الآية) يعنى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا التأويل الخ) اذ لا يصح أن يكون المعنى جانب يوسف البشرية لاجل الله بل المعنى على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جميل مثله كما فى الكشاف (قوله اسم مرادف للتنزيه) وهل هى مصدر لفعل لم ينطق به كما فى ويله وويح أو اسم مصدر انظره ثم رأيت فى الدمامينى قال اذا قلنا بأنها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثانى قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة فى الفاعل كما فى هيهات هيهات لما توعدون وفسرها الزمخشرى ببراءة الله فتكون مصدرا وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدمامينى فى كونه خلاف الظاهر وأيضا هى على تفسير الزمخشرى يحتمل أن تكون اسم مصدر فتأمل هذا وتنوين حاشا فى قراءة من نونه تنوين تنكير ان قلنا انه اسم فعل وتنوين تمكين ان قلنا انه مصدر أو اسم مصدر قاله الدمامينى فى شرح المغنى وكونه تنوين تمكين هو ما درج عليه الشارح (قوله منصوبة انتصاب المصدر الخ) والعامل فيها فعل من معناها (قوله بدليل) راجع لقوله اسم أى وكل من الاضافة والتنوين يمتنع فى الحرف والفعل (قوله بالاضافة) أى لا بسبب كونها حرف جر لاختصاص ذلك بالاستثنائية خلافا لابن عطية فى زعمه أنها فى قراءة ابن مسعود حرف جر قاله فى المغنى و يظهر لى أن حاش على هذه القراءة معربة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول الشارح كمعاذ الله وسبحان الله (قوله أبى السمال) باللام كشداد (قوله لفظا ومعنى) أما لفظا فظاهر وأما معنى فلأن معنى التنزيهية الابعاد والحرفية الاخراج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدمامينى يجوز أن يكون مأخوذا من لفظ حاشا حرفا أو اسما كقولهم لوليت أى قلت لولا ولا ليت أى قلت لالا وسوفت أى قلت سوف وسبحت وسبحلت أى قلت سبحان الله ولبيت أى قلت لبيك وهو كثير فيكون معنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ) مبنى على انه من كلام الراوى كما تدل عليه رواية الطبرانى الآتية (قوله وتوهم الشارح أنها) أى ما حاشا التى فى الحديث والتأنيث باعتبار أنها كلمة والمصدرية نعت لمحذوف أى ما المصدرية وخبران لمجموع المتعاطفين ويحتمل عود الضمير على ما وعطف حاشا على الضمير (قوله بناء على أنه الخ) وعلى هذا يكون المعنى أسامة أحب الناس الى الا فاطمة فليس أحب الى منها فيحتمل أن تكون هى أحب اليه ويحتمل أن يتساويا فى الحب دمامينى (قوله ويرده الخ) وجه الرد أن لا فى قوله ولا غيرها زائدة لتوكيد النفى فيتعين كون ما قبلها نافية وأن ذلك من كلام الراوى واحتمال أن لا نافية وغير مفعول لاستثنى محذوفا فيكون من كلام النبى بعيد لا يؤثر فى الادلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) رد من الشارح لما توهمه المبرد

(قوله

لتضمنه معنى الحرف كامر اه ﴿خاتمة﴾ جرت عادة النحويين أن يذكروا لاسيما مع أدوات الاستثناء مع أن الذى بعدها منبه على أولويته بما نسب لماقبلها ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب أيضا اذا كان نكرة وقد روى بهن قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل والجر أرجحها وهو على الاضافة وما زائدة بينهما مثلها فى أيما الاجلين والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذى هو يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه فى نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل وأما انتصاب المعرفة نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وتشديد يائها ودخول لا عليها ودخول لا على الواو واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما يوم فهو مخطيء وذكر غيره انها قد تخفف

(قوله لتضمنه معنى الحرف) أى الاستثنائى وهو الا (قوله لا سيما) سي كمثل وزنا ومعنى وعينها واو قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء قاله الدماميني (قوله مع أن الذى بعدها منبه على أولويته) أى كونه أولى بما نسب لما قبلها أى وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لا سيما داخل بالاولى وقد وجه ذكرها هنا بانه لما كان ما بعدها مخالفا بالاولوية لما قبلها أشبهت أدوات الاستثناء لمخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أى نكرة أو معرفة (قوله يوم بدارة جلجل) هي غدير ماء ويومها يوم دخول امرىء القيس خدر عنيزة وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتاخذه فابين ذلك حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن وقلن له قد حبستنا وأجعتنا فذبح لهن ناقته قاله الشمني (قوله وهو على الاضافة وما زائدة بينهما) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها نحو لا سي زيد زعم ابن هشام الخضراوى الاول ونص سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز أن تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطف بيان (قوله لمضمر محذوف) أى ضمير محذوف وجوبا لما تقدم من أن لا سيما بمنزلة الا وهي لا تقع بعدها الجملة غالبا (قوله بالجملة) تنازعه كل من موصولة وموصوفة دماميني (قوله فى نحو ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على أقرانه لوجود الطول (قوله ففتحة سي اعراب) لانه اسم لا التبرئة مضاف للاسم على زيادة ما وللما على الوجه الثاني باحتماليه لكنه لا يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام كمثل فلهذا صح عمل لا فيه وخبرها محذوف أى موجود (قوله كما يقع التمييز بعد مثل) أى الذى هو بمعناه فيكون تمييز مفرد ومقتضى كلامه أن التمييز لسي وفي كلام بعضهم أنه لما وأنها نكرة تامة بمعنى شيء مفسرة بالتمييز قاله سم وما نقله عن بعضهم رجح بانه لو كان تمييزا لسي لكان معمولا لها فتكون شبيهة بالمضاف فتكون فتحته اعرابية وبأن الشيخ فى قولنا مثلا أكرم العلماء ولا سيما شيخنا ليس نفس السي المنفي حتى يفسره بل هو غيره فتعين أنه تمييز ماوسي مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة) وعليه ففتحة سي بنائية وأما على قول غيره انها نكرة تامة فاعرابية كما فى الوجهين السابقين (قوله وأما انتصاب المعرفة الخ) مقابل قوله سابقا والنصب أيضا اذا كان نكرة (قوله فمنعه الجمهور) وجوزه بعضهم موجها بان ما كافة وأن لا سيما بمنزلة الا الاستثنائية فما بعدها منصوب على الاستثناء المتصل لاخراجه عما قبل لا سيما من حيث عدم مساواته ما قبلها له وضعف بان الا لا تقترن بالواو ولا يقال جاء القوم والا زيدا ووجهه الدماميني بأن ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير أعنى أى ولا مثل شيء أعنى زيدا (قوله ودخول الواو) أى الاعتراضية كما فى الرضي (قوله من استعمله على خلاف ما جاء الخ) اعلم ان لا سيما تستعمل أيضا بمعنى خصوصا فيؤتى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كما نص عليه الرضي وتكون منصوبة المحل على أنها مفعول مطلق مع بقاء سي على كونه اسم لا ويظهر أنه لا خبرها كما فى نحو الا ماء بمعنى أتمنى ماء كما مر في محله قال الدماميني وما على هذا كافة اه نحو أحب زيدا ولا سيما راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر وهو أخصه أى أخصه بزيادة المحبة فى هذا الحال ونحو أحبه ولا سيما وهو راكب أو ولا سيما أن ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر أى ان ركب أخصه بزيادة المحبة ويجوز أن يجعل بمعنى المصدر اللازم أى اختصاصا فيكون معنى لا سيما راكبا يختص بزيادة محبتي راكبا فقول المصنفين ولا سيما والامر كذا تركيب عربى خلافا للمرادى قال الدماميني ونظير جعل لا سيما الذى بمعنى خصوصا منصوب المحل على المفعولية المطلقة مع بقاء سي على كونه اسم لا التبرئة نقل أيها الرجل من النداء الى الاختصاص مع بقائه على حالته فى النداء من ضم أى ورفع الرجل (قوله قد تخفف) أى بحذف عينها وهي ياؤها الاولى على ما اختاره أبو حيان وقال ابن جنى المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا فى الهمع وفيه أيضا

(قوله لوجود الطول) سبق فى الموصول أن لا سيما مستثناة من شرط الطول كاى

وقد تحذف الواو كقوله فه بالعقود وبالايمان لاسيما ❊ عقد وفاء به من أعظم القرب وهى عند الفارسي

نصب على الحال وعند غيره اسم للا التبرئة وهو المختار والله أعلم

(الحال)

يذكر ويؤنث ومن التأنيث قوله

اذ أعجبتك الدهر حال من امرىء
فدعه وواكل أمره واللياليا

وسيأتى الاستعمالان فى النظم وهو فى اصطلاح النحاة

(وصف فضلة منتصب مفهم فى حال كفردا أذهب)

فالوصف جنس يشمل الحال وغيره ويخرج نحو القهقرى فى قولك رجعت القهقرى فانه ليس بوصف اذ المراد بالوصف ماصيغ من المصدر ليدل على متصف وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل وفضلة يخرج العمدة كالمبتدا فى نحو أقائم الزيدان والخبر فى نحو زيد قائم ومنتصب يخرج النعت لانه ليس بلازم النصب ومفهم فى حال كذا يخرج التمييز فى نحو لله دره فارسا (تنبيهان) الأول المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا مسد عمدة كضربى العبد مسيأ أو لتوقف المعنى باعتبار عليه كقوله انما الميت من يعيش كئيبا ❊ كاسفا باله قليل الرجاء الثاني الأولى أن يكون قوله كفردا أذهب تتميما للتعريف

أن العرب أبدلت سينها تاء فوقية فقالوا الا تما كما قرىء قل أعوذ برب النات ولامها كذلك فقالوا تاسما (قوله وقد تحذف الواو) أما حذف لا فقال الدماميني حكي الرضى أنه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم أقف عليه من غير جهته بل فى كلام الشارح يعني المرادى أن سيما بحذف لا لم يوجد الا فى كلام من لا يحتج بكلامه اه باختصار (قوله فه) فعل أمر من وفى يفي والهاء للسكت قال الدماميني والشمني فينطق بها وقفا وتكتب ولا ينطق بها وصلا اه وقد يقال هلا جاز النطق بها وصلا اجراء للوصل مجرى الوقف (قوله وهي عند الفارسى) أى اذا تجردت عن الواو والا وافق غيره لأن الحال المفردة لا تقترن بالواو قاله الدماميني (قوله نصب على الحال) أى ولا مهملة فمعنى قاموا لاسيما زيد قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام والفارسي يكتفى بالتكرير المعنوى فى لا المهملة الداخلة على الحال وهو موجود هنا لان المعنى قاموا الامساوين لزيد فى القيام ولا أولى منه فلا يقال اذا أهملت لاوجب تكرارها قاله الدماميني

﴿ الحال ﴾

يطلق لغة على الوقت الذى أنت فيه وعلى ماعليه الشخص من خير أو شر وألفها منقلبة عن واو لجمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة واشتقاقها من التحول (قوله يذكر ويؤنث) أى لفظه وضميره ووصفه وغيرها لكن الارجح فى الاول التذكير بان يقال حال بلا تاء وفى غيره التانيث (قوله وصف) أى صريح أو مؤول فدخلت الجملة وشبهها قاله المصرح (قوله منتصب) أى اصالة وقد يجر لفظه بالباء ومن بعد النفي لكن ليس ذلك مقيسا على الاصح نحو

فما رجعت بخائبة ركاب ❊ حكيم بن المسيب منتهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء بضم النون وفتح الخاء فمن أولياء حال بزيادة من كذا فى ابن عقيل على التسهيل وكذا فى الدماميني عليه ثم قال قال ابن هشام و يظهر لى فساده فى المعنى لانك اذا قلت ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لانفسهم الولاية فتأمله اه وفى تفسير البيضاوى وقرىء نتخذ بالبناء للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا ومفعوله الثاني من أولياء ومن للتبعيض اه وانما قال الذى له مفعولان لانه قد يتعدى لواحد نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من زائدة فى المفعول الثاني لانها لا تزاد فيه (قوله مفهم فى حال) أى فى حال كذا فهو على نية الاضافة فيقرأ بلا تنوين كذا فى شرح السندوبي نقلا عن البصير (قوله ويخرج نحو القهقرى لانه اسم للرجوع الى خلف لا وصف وقد مشي فى الاخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابن عصفور والسعد والفاكهي أو يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو القهقرى مثلا (قوله ماصيغ من المصدر الخ) أو مؤول بما صيغ منه لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالمشتق حتى فى المسائل الست الآتية فى الشرح على ماهو ظاهر كلام المصنف فى شرح الكافية وصرح به ولده نعم لا تدخل بهذه الزيادة الحال الجامدة فى المسائل الست على ماهو الراجح عند الشارح من عدم تأولها بالمشتق وكان الاولى كما أفاده سم أن يقول هو مادل على معنى فى متبوعه (قوله يخرج النعت) أى لكون المتبادر منه والمراد منتصب وجوبا (قوله ويخرج التمييز) أى لانه على معنى من لا فى لانه لبيان جنس المتعجب منه وقوله فى نحو لله دره فارسا أى من كل تمييز وقع وصفا مشتقا (قوله من حيث هو هو) الاقرب فى هذه العبارة وان لم يتنبه له البعض أن الضمير الاول لما والثاني تأكيد والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبر أى

باعتبار نفس اللفظ وقطع النظر عما عرض له أو الثاني راجع للحال خبرأى من حيث ذلك اللفظ حال لامن حيث توقف المعنى عليه ولوقال كبعضهم مايستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوى لكان أوضح وانما لم يقتصر على هو الاولى لان قولك من حيث هو حيثية اطلاق ومن حيث هو هو حيثية تقييد بالنظر الى الذات (قوله لان فيه خللين) أى يزولان بجعله تتميما للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى أن الخلل الاول لا يزول بذلك لانه لا ينفى كون منتصب جزأ من التعريف فكان على الشارح أن يقول الاولى أن يكون منتصب خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة وكفردا أذهب تتميما للتعريف لان فيه خللين الخ وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لامكان دفع الاول وهو أن التعريف للشيء بحكمه يوجب الدور لان الحكم فرع التصور والتصور موقوف على الحد بانه يكفى فى الحكم التصور بوجه آخر غير الحد ودفع الثانى بما أشار اليه الشارح أولا من أن المراد منتصب وجوبا وبان المتبادر من قولنا مفهم فى حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور (قوله ليخرج الخ) تعليل للمنفى وهو التقييد فيكون النفى منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أى الافهام (قوله لكن ليس مستحقا) دفع به توهم أن يكون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله سم وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء واما للحال فمستحقا بكسرها كما قاله خالد (قوله كما فى الحال المؤكدة) أى لمضمون الجملة قبلها كالمثال الاول أو لعاملها كالثانى أو لصاحبها فى نحو لآمن من فى الأرض كلهم جميعا الا فى نحو جاء بنى القوم جميعا لان اجتماعهم فى المجىء ينتقل (قوله بتجدد صاحبها) أى حدوثه بعد أن لم يكن ومأخذ لزومها أنها مقارنة للخلق أى الايجاد فهى خلقية جبلية لا تتغير ولا يرد عليه خلق الانسان طفلا لأن انتقاله من طور الى طور بمنزلة خلق له متجدد فتكون الحال الأولى لازمة للخلق الأول والثانية لازمة للخلق المتجدد (قوله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها و يديها بدل بعض وأطول حال و بعضهم قال يداها أطول على المبتدا والخبر فالحال الجملة (قوله وجاءت به) أى جاءت أم الممدوح به سبط العظام بفتح السين وسكون الموحدة وان جاز فى غير هذا البيت كسرها أى حسن القد وقوله كأنما عمامته بين الرجال لواء أى راية صغيرة أى فى الارتفاع والعلو على الرؤس والمراد مدحه بطوله وعظم جسمه (قوله وغيرها) أى غير المؤكدة والمشعر عاملها بحدوث صاحبها ولا ضابط لذلك الغير بل مرجعه السماع (قوله قائما بالقسط) حال من فاعل شهد وهو الله ولا شك أن قيامه بالعدل لازم وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد أنه لا يجوز جاء زيد وعمرو راكبا قاله الزمخشرى وسكت عن نكتة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كأنها الدلالة على علو مرتبتها و يجوز اعرابه بالنصب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله و يكثر الجمود الخ) أى و يقل فى غير المذكورات (قوله أو مفاعلة الخ) كان الأولى أن يؤخر هذه الثلاثة عن قوله وفى مبدى تأول بلا تكلف و يقول كالدال على مفاعلة الخ (قوله مدا بكذا) مدا حال و بكذا صفة لمدا أى كائنا بكذا هذا مقتضى قانون الاعراب وان كان الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع الموصوف والصفة وهكذا يقال فى يدا بيد أى معد يد ويرد أن الشارح سيذكر الحال الموصوفة فى الأحوال الجامدة غير المؤولة وهذا ينافى جعل المثال من الحال الجامدة المؤولة الا أن يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اه و يجوز رفع مد على الابتداء و بكذا خبر والجملة حال بتقدير رابط أى مد منه (قوله مسعرا) بفتح العين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة الى البر بناء على رجوع الهاء الى البر كما يدل له قول الشارح على مافى نسخ كبعه أى البر ومن المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشترى المعلوم من السياق كما يدل له قول الشارح على مافى نسخ أخرى كبعه البر و بالكسر حال من الفاعل الذى هو الضمير المستتر

لأن فيه خللين الأول أن في قوله منتصب تعريفا للشيء بحكمه والثانى أنه لم يقيد منتصب باللزوم وان كان مراده ليخرج النعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه يفهم فى حال ركوبه وان كان ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد فان القصد انما هو تقييد المنعوت (وكونه) أى الحال (منتقلا) عن صاحبه غير ملازم له (مشتقا) من المصدر ليدل على متصف (يغلب لكن ليس ذلك (مستحقا) له فقد جاء غير منتقل كما فى الحال المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا ويوم أبعث حيا والمشعر عاملها بتجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وقولهم خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله

وجاءت به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء

وغيرها نحو دعوت الله سميعا قائما بالقسط وجاء جامدا (ويكثر الجمود فى) الحال الدالة على (سعر) أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب (وفى) كل (مبدى تأول بلا تكلف) كبعه البر (مدا بكذا) أى مسعرا و بعه (يدا بيد)

أي مقابضه (وكر زيد أسدا أي كأسد) أي مشبها الأسد وادخلوا رجلا رجلا أي مترتبين (تنبيهان) الاول
قد ظهر أن قوله وفى
* مبدى تأول بلا
تكلف * من عطف
العام على الخاص اذ
ماقبله من ذلك خلافا
لما في التوضيح * الثاني
تقع الحال جامدة غير
مؤولة بالمشتق في ست
مسائل وهي أن
تكون موصوفة نحو
قرآنا عربيا فتمثل
لها بشرا سويا وتسمى
حالا موطئة أو دالة على
عدد نحو فتم ميقات
ربه أربعين ليلة أو طور
واقع فيه تفضيل نحو
هذا بسرا أطيب منه
رطبا أو تكون نوعا
لصاحبها نحو هذا مالك
ذهبا أو فرعا له نحو هذا
حديدك خاتما
وتنحتون الجبال بيوتا
أو أصلا له نحو هذا خاتمك
حديدا وأأسجد لمن
خلقت طينا وجعل
الشارح هذا كله من
المؤول بالمشتق وهو
ظاهر كلام والده في
شرح الكافية وفيه
تكلف اه
(والحال ان عرف
لفظا فاعتقد
تنكيره معنى كوحدك
اجتهد)
وكلمته فاه الى في وأرسلها
العراك وجاؤا الجماء
الغفير فوحدك وفاه والعراك والجماء أحوال وهي معرفة لفظا لكنها مؤولة بنكرة والتقدير اجتهد منفردا وكلمته وحذفت

(قوله أي مقابضه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق أو بلفظ المصدر كما في غالب النسخ على التأويل باسم الفاعل (قوله أي كأسد) على هذا يكون الأسد مستعملا في حقيقته والتجوز انما هو بالحذف وعلى قول التوضيح كر زيد أسدا أي شجاعا يكون الأسد مستعملا في غير حقيقته وهو الشجاع فيكون التجوز لغويا بناء على ما اختاره السعد من تجويز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه أو حالا منه مثلا والأمران صحيحان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أي أو رجلين رجلين أو رجالا رجالا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل بعضه مكررا والمختار أن كلا منهما منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو نظير هذا حلو حامض * وقال ابن جني الثاني صفة للاول بتقدير مضاف أي ذا رجل أو مفارق رجل أي متميزا عنه واستحسن بعضهم أن يكون نصب الثاني بعطفه على الأول بتقدير الفاء ولا يجوز توسط عاطف بينهما الا الفاء قال الرضي ثم وجوز بعضهم الرفع على البدلية (قوله قد ظهر) أي من قوله أي مسعرا فاء تأويل للحال الدالة على سعر (قوله خلافا لما في التوضيح) من أن الحال الدالة على سعر من الجامد الذي لا يؤول وعليه يكون المصنف تعرض للحال الجامدة المؤولة وغير المؤولة (قوله غير مؤولة بالمشتق) أي تأويلا بغير تكلف كما يدل عليه المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشتق الى أن قال وفيه تكلف (قوله فتمثل لها بشرا سويا) ان كان معنى تمثل تشخص وظهر فالحالية ظاهرة أو تصور فينبغي جعل النصب بنزع الخافض وهو الباء اذ التصور ليس في حال البشرية بل في حال الملكية كما قاله اللقاني قيل تمثل لها في صورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس به وتهيج شهوتها فتنحدر نطفتها الى رحمها كما في البيضاوي (قوله موطئة) بكسر الطاء أي ممهدة لما بعدها فهو المقصود بالذات (قوله طور) أي حال واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة أي تفضيل له أو عليه (قوله طينا) حال من منصوب خلقت المحذوف لا من من والأولى كما قاله اللقاني كونه منصوبا بنزع الخافض أي من طين لأن طينيته غير مقارنة لخلقه بشرا (قوله من المؤول بالمشتق) أي مقرو أعربيا ومتصفا بصفات بشر سوي ومعدودا ومطورا بطور البسر أو الرطب ومنوعا ومصنوعا ومتأصلا (قوله ان عرف لفظا) أي في لسان العرب فالاتيان بها معرفة لفظا مقصور على السماع كما قاله الشاطبي (قوله فاه الى في) ففاه حال كما ذكره الشارح لكن الحال المؤول بها هذا اللفظ مأخوذة من مجموع فاه الى في قال الدماميني والى في تبيين مثل لك بعد سقيا اه والأظهر عندي قياسا على مامر في مدا بكذا أن الى في صفة لفاه أي الكائن الى في أي الموجه الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال منها أن فاه معمول جاعلا ناب منابه في الحالية وروي كلمته فوه الى في فالحال جملة المبتدا والخبر قال الدماميني ويجب الرفع ان قدمت الظرف لأن التبيين لا يتقدم اه ثم نقل عن سيبويه وأكثر البصريين جواز تقديم فاه الى في على كلمته وعن الكوفيين وبعض البصريين المنع قال في التسهيل ولا يقاس عليه خلافا لهشام قال الدماميني لخروجه عن القياس بالتعريف والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالا اذ الحال في الحقيقة مجموع فاه الى في وأجاز هشام أن يقال قياسا عليه جاورته منزله الى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك وينبغي لبقية الكوفيين أن يوافقوه لأنهم يرونه مفعولا لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس اه باختصار (قوله وأرسلها) أي الابل وقوله معتركة أي مزدحمة ولو قال أي معاركة كما قال ابن الخباز لكان حسن لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك وقيل العراك مفعول مطلق لمحذوف هو الحال أي تعارك العراك أو معاركة العراك وقيل للمذكور على حذف مضاف أي ارسال العراك (قوله الجماء) أي الجماعة الجماء من الجموم وهو الكثرة والغفير من الغفر وهو الستر أي ساترين لكثرتهم وجه الأرض

مشافهه وأرسلها معتركة وجاؤا جميعا وانما التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتا لان الغالب كونه مشتقا وصاحبه معرفة وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقا بلا تأويل فاجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا ان تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظا نحو عبدالله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط اذ التقدير عبدالله اذا أحسن أفضل منه اذا أساء فان لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة فلا يجوز جاء زيد الراكب اذ لا يصح جاء زيد ان ركب ﴿تنبيه﴾ اذا قلت رأيت زيدا وحده

ثم مذهب سيبويه أن وحده حال من الفاعل وأجاز المبرد أن يكون حالا من المفعول وقال ابن طلحة يتعين كونه حالا من المفعول لانه اذا أراد الفاعل يقول رأيت زيدا وحدى وصحة مررت برجل وحده وبه مثل سيبويه تدل على أنه حال من الفاعل وأيضا فهو مصدر أو نائب المصدر والمصادر فى الغالب انما تجيء أحوالا من الفاعل وذهب يونس الى أنه منتصب على الظرفية لقول بعض العرب زيد وحده والتقدير زيد موضع التفرد (ومصدر منكر حالا يقع بكثرة كبغتة زيد طلع) وجاء زيد ركضا وقتلته صبرا وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أى باغتا وراكضا ومصبورا أى محبوسا وذهب الأخفش والمبرد الى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة وجاء يركض ركضا وقتلته يصبر صبرا فالحال عندهما الجملة لا المصدر وذهب الكوفيون الى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا اليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر فطلع زيد بغتة عندهم فى تأويل بغت زيد بغتة وجاء ركضا فى تأويل ركض ركضا وقتلته صبرا فى تأويل صبرته صبرا وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد طلوع بغتة وجاء مجيء ركض وقتلته قتل صبر وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير طلع ذا بغتة وجاء ذا ركض وقتلته ذا صبر (تنبيهان) الأول مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع

وحذفت التاء من الغفير وان كان بمعنى غافر حملا له على فعيل بمعنى مفعول أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافهه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه حال من التاء (قوله لئلا يتوهم كونه نعتا) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة فلا يقال هذا لا يظهر الا عند اتحاد حركتي الحال وصاحبها أو يقال حملت حالة الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق فيها طردا للباب (قوله فالمحسن والمسيء الخ) جعل الجمهور نصبهما بتقدير اذ كان أو اذا كان (قوله ان وحده حال من الفاعل) أى حالة كونى موحده أى مفرده بالرؤية فهو اسم مصدر أوحد مؤول باسم الفاعل أو حالة كونى متوحده أى متوحدا به أى منفردا برؤيته فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد فعلم أنه اذا كان حالا من الفاعل جاز كونه مصدرا أو اسم مصدر نائبا عن المصدر كما يدل له قول الشارح وأيضا الخ وعلم ما فى كلام البعض من التسمح والقصور فتنبه (قوله من المفعول) أى حالة كونه منفردا فهو مصدر وحد يحد وحدا بمعنى انفرد (قوله يقول رأيت زيدا وحدى) أى ليطابق ما قبله فى التكلم ويدفع بعدم تعين ذلك لصحة ضمير الغيبة الراجع الى المفعول فى الحالية من الفاعل أيضا على أنه من اضافة اسم المصدر الى مفعوله الحقيقي أو المصدر الى مفعوله بعد التوسع بحذف باء الجر كما مرت الاشارة اليه كما أنه على الحالية من المفعول من اضافة المصدر الى فاعله (قوله وبه مثل سيبويه) جملة معترضة (قوله تدل الخ) أى لتعين كون الحال هنا من الفاعل لكون المجرور نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبحث فيه الشنواني بان مجيء الحال من النكرة المذكورة جائز بقلة كما سيأتي فمجرد الصحة لا تدل على ما ذكر ويمكن دفعه بان المراد الصحة الاطرادية عند الجميع وجواز مجيء الحال من النكرة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان الخليل ويونس يقصرانه على السماع كما سيأتى (قوله أو نائب المصدر) أى اسم مصدر نائب مناب المصدر وقد فهمت وجه الاحتمالين (قوله على الظرفية) أى المكانية (قوله صبرا) هو أن يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس (قوله وهو) أى المصدر المذكور عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أى حال على التأويل بالوصف ثم قابل الحالية بما عدا القول الاخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الاخير ومحصل ما ذكره المصنف والشارح من الأقوال فى المصدر المنصوب فى نحو زيد طلع بغتة خمسة لا أربعة كما زعمه البعض تبعا لشيخنا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ) رد بلزوم حذف عامل المؤكد (قوله على حذف مصادر) أى نائبات المذكورات عنها فى المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أى غير مصدر ذلك المضاف هو الحال فى الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه فى الحالية كما تفيده عبارة المرادى ونصها وقيل هي أحوال على حذف مضاف أى أتيته ذا ركض الخ (قوله مقصور على السماع) لان الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما فى معناه وقد يتوقف فى ذلك بان غاية أمره أنه مجاز ويكفى

وقاسه المبرد فقيل مطلقا وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة وهو المشهور عنه وقاسه الناظم وابنه فى ثلاثة الاول قولهم أنت الرجل علما فيجوز أنت الرجل أدبا ونبلا والمعنى الكامل في حال علم وأدب ونبل وفى الارتشاف يحتمل عندى أن يكون تمييزا الثانى نحو زيد زهير شعرا قال فى الارتشاف والاظهر أن يكون تمييزا الثالث نحو أما علما فعالم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصا بعلم وغيره منكرا عليه وصفه بغير العلم والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير مهما يذكر انسان في حال علم فالمذكور عالم ويجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه وهي على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شئ فالمذكور عالم فى حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو أما علما فهو ذو علم تعين الوجه الأول فلو كان المصدر التالى لاما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الأخفش الى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن هشام الى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم قال فى شرح التسهيل تارة

وهذا القول عندى أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه فى الجواب * الثانى أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالا قليل وهو كذلك وذلك ضربان علم جنس نحو قولهم جاءت الخيل

فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز (قوله وقاسه المبرد) ظاهره أنه يقول بانه منصوب على الحال وهو ينافى قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فلعل له قولين أو المراد قاس وقوع المصدر فى هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله فقيل مطلقا الخ) قال ابن هشام الذى يظهر أنه مطرد فى النوعى وغيره كما يطرد وقوع المصدر خبرا فان الحال بالخبر أشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك قال الدماميني انما كان شبه الحال بالخبر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم الخبر مع المخبر عنه أبدا فانك اذا طرحت هو وجاء وضربت مثلا من قولك هو الحق بينا وجاء زيد راكبا وضربت اللص مكتوفا بقي الحق بين وزيد راكب واللص مكتوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك فى الشبه النعتي (قوله فيما هو نوع من عامله) أى مدلول عامله (قوله قولهم أنت الرجل علما) أى ونحوه مما قرن فيه الخبر بال الدالة على الكمال فعلما بمعنى عالما حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشتق اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل لما ذكر أفاده المصرح (قوله ونبلا) بالضم الفضل كالنبالة (قوله يحتمل عندى أن يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير الرجل بمعنى الكامل بل هو أظهر كما فى الذى بعده بل يحتمل فى الثالث أيضا ونقل الشارح فى شرحه على التوضيح عن ثعلب أنه مصدر مؤكد بتأول الرجل باسم فاعل مما بعده أى أنت العالم علما (قوله نحو زيد زهير شعرا) أى من كل خبر مشبه به مبتدؤه فشعرا بمعنى شاعرا حال والعامل فيه زهير لتأوله بمشتق اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر فيه قاله المصرح (قوله أن يكون تمييزا) أى محولا عن الفاعل وهو ضمير زهير بمعنى جيد وقال فى التصريح أى تمييزا لما انبهم فى مثل المحذوفة وهي العاملة فيه وفيه نظر لان تمييز المفرد عين مميزه ألا ترى أن المثل فى قولك على التمرة مثلها زبدا نفس الزبد وليس المثل فى المثال السابق نفس الشعر ثم رأيته في الدماميني (قوله نحو أما علما فعالم) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد أما فى مقام قصد فيه الرد على من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد اتصافه باحدهما دون الآخر (قوله ما بعد الفاء) اعترضه زكريا وتبعه شيخنا والبعض وغيرهما بان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بما مر عن الرضي وغيره من أن ذلك فى غير الفاء الواقعة بعد أما لكونها مزحلقة عن مكانها فلا تمنع (قوله لا يعمل فيما قبلها) لجمود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه اعنى المضاف اليه مصدرا لا يتحمل ضميرا يكون صاحب الحال كذا قال سم وقد يقال للشارح هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله لتأوله بالمشتق وهو صاحب (قوله مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهما يذكر انسان لاجل علم ولعل المعنى لاجل ذكر علم ليتحد الفاعل فتدبر وظاهر كلامه أن سيبويه يوجب ذلك وقد حكي عنه كقول الأخفش فكان ينبغى أن يذكر عنه الوجهين قاله الدماميني (قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهما يذكر شئ فالمذكور عالم علما وفيه أن المعرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة أل مخالفة للاصل قاله زكريا (قوله وهذا القول عندى أولى الخ) وجه أولويته وأحقيته من القول بالحالية اطراده فى التعريف والتنكير ومن القول بانه مفعول له قلة نصب المحلى بال مفعولا له ومن القول بانه مفعول مطلق كون المصدر المؤكد لا يعرف ودعوى زيادة أل خلاف الاصل ومن هذين القولين مجيئة

بدادو معرف بال نحو أرسلها العراك والصحيح أنه على التأويل بمتبددة ومعتركة كما مر (ولم ينكر غالبا ذو الحال) لانه كالمبتدا في المعنى فحقه أن يكون معرفة (ان ﴿لم يتأخر﴾ عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة نحو فيها قائما رجل وقوله
﴿ لمية موحشا طلل ﴾
وقوله
وبالجسم مني بينا لو علمته شحوب وان تستشهدي العين تشهد
(أو يخصص) اما بوصف كقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا وقوله
نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا
واما باضافة نحو في أربعة أيام سواء للسائلين واما بمعمول نحو عجبت من ضرب أخوك شديداً (أو يبن) أي يظهر الحال (من بعد نفي أو مضاهيه) أي مشابهه وهو النهي والاستفهام فالنفي نحو وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم وقوله
ما حم من موت حمى واقيا
والنهي (كلا ﴿ يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) وقوله لا يركنن أحد الى الاحجام ﴿ يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى ﴿ لنفسك العذر في ابعادها الأملا واحترز بقوله غالبا مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم مررت بماء

تارة غير مصدر نحو أما قريشا فانا أفضلها (قوله بداد) علم جنس للتبدد بمعنى التفرق مبني على الكسر كحذام ووقع حالا لتأوله بوصف نكرة أي متبددة هذا هو الصحيح كما سيذكره الشارح (قوله والصحيح أنه على التأويل الخ) مقابله على ما أفاده البعض أربعة أقوال بقية الاقوال الخمسة المتقدمة في المصدر المنكر (قوله لانه كالمبتدا في المعنى) أي لكونه محكوما عليه معنى بالحال ولم يشبه بالفاعل فينكر كالفاعل مع أن الفاعل أيضاً محكوم عليه لان شبهه بالمبتدا أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل (قوله كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة) أي قياسا على المبتدا اذا تأخر بناء على أن تأخيره للتسويغ وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لان الوصف لا يسبق الموصوف لا يناسب تعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمبتدا ولا يناسب أيضاً جعل الشارح تبعا للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغا لمجيء الحال منها وانما يناسب ما في المغني والرضي من أن التقديم لدفع لبس الحال بالصفة اذا كان صاحبها منصوبا وطرد الباب في غير هذه الحالة قال المصرح وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت يعني لمية الخ الوصف اه وقوله الوصف أي وتقديم الخبر وكالمثال البيت الثاني مع أنه يرد على هذا التعليل الموافق لما في المغني والرضي أنه يقتضي امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع أنهم صرحوا بجواز الحال من النكرة المخصصة المقدمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه فتدبر (قوله لمية موحشا طلل) فيه أن صاحب الحال المبتدا وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالاولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر وحينئذ لا شاهد فيه وكذا يقال في البيت بعده وتمامه ﴿ يلوح كأنه خلل ﴾ بالكسر جمع خلة بالكسر بطانة يغشى بها أجفان السيوف كما في التصريح والعيني قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدا يكون عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح ان يكون عامله الابتداء لضعفه وعدم صلاحيته لان تكون قيدا له اه ونقل حفيد السعد في حواشي المطول ان العامل في الحال من المبتدا على هذا القول انتساب الخبر الى المبتدا لانه معنى فعلي قابل للتقييد (قوله شحوب) مصدر شحب بالفتح يشحب بالضم أي تغير وأما شحب بضم عين الماضي فمصدره شحوبة كما في شيخ الاسلام وجملة لو علمته بكسر التاء معترضة وجواب لو محذوف أي لرحمتني (قوله كقراءة بعضهم) هي شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا في البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستتر في الجار والمجرور (قوله ماخر) بالخاء المعجمة أي شاق للبحر (قوله أي يظهر الحال) كان عليه أن يقول أي يظهر ذو الحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك في بعض النسخ (قوله والاستفهام) هل المراد الانكاري أو الاعم قياسا على ما سبق في المبتدا قيل وقيل والاظهر الثاني (قوله نحو وما أهلكنا الخ) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية الواقعة بعد النفي على المشهور وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة الحالية بالواو كما سيأتي ولا ينافي ذلك قول المصرح انما يحتاج الى هذا المسوغ في الايجاب نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها فعلم ما في كلام البعض ومقابل المشهور قول الزمخشري ان الجملة في نحو الآيتين صفة والواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف لأنها في أصلها للجمع المناسب للالصاق وان لم تكن الآن عاطفة والاعتراض عليه بان الواو فصلت بينهما فكيف أكدت التصاقهما دفع بان المراد اللصوق المعنوي لا اللفظي (قوله ما حم) أي قدر ومن موت متعلق بحمى أو واقيا والحمى الشيء المحمي المحفوظ كما في القاموس وغيره وبه يعلم ما في قول البعض والحمي ما به الحماية والحفظ وواقيا حال من حمى وفيه مسوغ آخر وهو التخصيص بقوله من موت على جعله متعلقا بحمى (قوله الاحجام) أي التأخر والوغى الحرب والحمام بالكسر الموت (قوله باقيا) حال من عيش وقوله فترى جواب الاستفهام الانكاري (قوله مما ورد فيه صاحب الحال

قعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفى الحديث وصلى وراءه رجال قياما وذلك قليل ﴿ تنبيه ﴾ زاد فى التسهيل من المسوغات ثلاثة * أحدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها لأن الواو ترفع توهم النعتية ثانيها أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو هذا خاتم حديدا ثالثها أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين (وسبق حال ما بحرف جر قد * أبوا) سبق مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف الى فاعله والموصول في موضع النصب على المفعولية أى منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يجيزون فى نحو مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير قال الناظم (ولا أمنعه) أى بل أجيزه وفاقا لأبي علي وابن كيسان وابن برهان لأن المجرور بالحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به وأيضا (فقد ورد) السماع به من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس وقول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم * بذكراكم حتى كأنكم عندى وقوله لئن كان برد الماء هيمان صاديا * الى حبيبا انها لحبيب وقوله فاذا المرء * فيدعى ولات حين اباء وقوله فان تك أذواد أصبن ونسوة *

الخ) أى قياسا عند سيبويه وسماعا عند الخليل ويونس قاله المصرح (**قوله** قعدة رجل) بكسر القاف أى مقدار قعدته (**قوله** لأن الواو ترفع توهم النعتية) يقتضي أن التعريف أو ما يقوم مقامه لرفع التباس الحال بالوصف والذى قدمه أنه لشبهه بالمبتدا وأجيب بانه أشار الى صحة التعليل بكل من العلتين وفيه ما مر (**قوله** على خلاف الأصل) أى لجمودها فلا يتبادر الذهن الى النعتية (**قوله** مع معرفة) أى أو نكرة مخصصة نحو هذا رجل صالح وامرأة مقبلين كما قاله الدماميني (**قوله** ما بحرف) أى غير زائد كما سيأتي وفي مفهوم قوله بحرف تفصيل يأتى قريبا فى الشرح حاصله ان الاضافة ان كانت محضة امتنع التقديم أو لفظية فلا وجعل الكوفيون المنصوب كالمجرور بالحرف فمنعوا تقديم الحال فى نحو لقيت هندا راكبة لأن تقديمها يوهم كونها مفعولا وصاحبها بدلا (**قوله** فى موضع النصب) أى ان نون حال والا كان فى موضع جر بالاضافة وهذا أعم لشموله تقدم الحال على صاحبها وعلى عاملها أما على التنوين فلا يشمل الا التقدم علي الصاحب قاله يس (**قوله** أى منع أكثر النحويين) فيه صرف لقوله أبوا عن ظاهره من ارادة جميع النحاة ويجاب عن تعبيره بذلك بانه نزل الاكثر لقلة المخالف لهم منزلة الجميع سم (**قوله** بان تعلق العامل بالحال) أى فى المعنى والعمل ثان أى تابع لتعلقه بصاحبه فى ذلك (**قوله** لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين) أى مع التصريح بالواسطة أو المراد لا يتعدى بدون اتباع اصطلاحى فلا يرد مررت برجل كريم (**قوله** التزام التأخير) أى ليكون الحال فى حيز الجار (**قوله** وأيضا فقد ورد الخ) أورد عليه أن ما استدل به من الآية والأبيات محتمل للتأويل وأجيب بانه يكفى فى الظنيات ظواهر الأدلة ما لم يردها صريح لا سيما مع مساعدة القياس أفاده المرادى (**قوله** وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال المحصور فيها وتعدى أرسل باللام والكثير تعديته بالى وأجيب عن الاول بان تقديم الحال المحصور فيها مع الا جائز لعدم اللبس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول المحصور فيهما مع الا كما أشار اليه سابقا فى قوله وقد يسبق ان قصد ظهر على انه يمكن ان يجعل المحصور ارساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وحينئذ فكل من المحصور والمحصور فيه فى محله وعن الثانى بان التخريج على القليل اذا كان قياسيا فصيحا كما هنا سائغ قاله سم بقي أن المصنف اعترف في تسهيله بضعف تقديم الحال المذكوره فكيف خرج الآية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشرى كافة صفة مصدر محذوف اى ارسالة كافة للناس لكن اعترض بان كافة مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة وأجيب بنقل السيد عبد الله فى شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال قد جعلت لآل بنى كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر قال وهذا الخط موجود في آل بنى كاكلة الى الآن اه وقد يقال هذا شاذ قال التفتازانى كافة فى نحو جاء القوم كافة هو فى الأصل اسم فاعل من كف بمعنى منع كأن الجماعة منعوا باجتماعهم أن يخرج منهم أحد دماميني وشمنى (**قوله** بعد بينكم) أى فراقكم وحتى ابتدائية (**قوله** هيمان صاديا) كلاهما بمعنى عطشان وهما حالان من ياء المتكلم أو الثانى حال من ضمير هيمان فهو من الحال المتداخلة على هذا والمترادفة على الاول (**قوله** فان تك أذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة والعشرة وأصبن خبر تك وحبال اسم ابن أخي طليحة قائل هذا البيت

وفرغا

فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال وقوله مشغوفة بك قد شغفت وانما * حم الفراق فما اليك سبيل وقوله اذا المرء أعيته المروءة ناشئا * فمطلبها كهلا عليه شديد والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر وحمل الآية على أن كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث وقد ذكر ابن الانبارى الاجماع على المنع (تنبيهات) الأول فصل الكوفيون فقالوا ان كان المجرور ضميرا نحو مررت ضاحكة بها أو كانت الحال فعلا نحو تضحك مررت بهند جاز والا امتنع الثانى محل الخلاف اذا كان الحرف غير زائد فان كان زائدا جاز التقديم اتفاقا نحو ما جاء راكبا من رجل الثالث بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران الأول أن يكون مجرورا بالاضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا وأعجبنى وجه هند مسفرة فلا يجوز باجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبله لأن المضاف اليه مع المضاف كالصلة مع الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف وهذا فى الاضافة المحضة كما رأيت أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا فيجوز قاله فى شرح التسهيل لكن فى كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية فى المنع * الامر الثانى أن تكون الحال محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين * الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد (ولا تجز حالا من المضاف له) لوجوب كون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وذلك يأباه (الا اذا اقتضى المضاف عمله) أى عمل الحال وهو نصبه نحو .

وفرغا بكسر الفاء وفتحها كما فى شيخ الاسلام وان اقتصر العيني ومن تبعه على الكسر أى هدرا حال من قتل (قوله اذا المرء) بنصب المرء على تقدير اذا أعيت المروءة المرء وبالرفع على تقدير اذا اعي المرء وعلى كل هو من باب الاشتغال الا أن العامل فى المرء على النصب يقدر من لفظ العامل المذكور وعلى الرفع يقدر مطاوعا للمذكور * على حد لا تجزعى ان منفس أهلكته * أى هلك منفس وناشئا شابا (قوله وحمل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من التعسف كما قاله الرضي فلا يرد على المصنف لأن الاحتمال البعيد لا يقدح فى الأدلة الظنية قاله سم ونقل فى التصريح هذا الحمل عن الزجاج ثم نقل رده عن المصنف فانظره (قوله والتاء للمبالغة) والمعنى الا شديد الكف للناس أى المنع لهم من الشرك ونحوه وقال الزمخشري الا ارسالة كافة فجعل كافة نعت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن برهان ان كافة لا تستعمل الا حالا قاله المصرح قال شيخنا ولذلك غلط من يقول ولكافة المسلمين (قوله جاز) قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الاعراب فى صاحبها فى الأول وفيها فى الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل (قوله فان كان زائدا جاز التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليله نحو أحسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل نحو القاصدك سائلا زيد أو بصلة الحرف المصدرى نحو أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله الآن أو غدا) قيد بذلك لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيجوز) لأن غير المحضة فى نية الانفصال فالمضاف اليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز قال الدماميني وليس كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التى فى تقدير الانفصال وهو فى نحو مثلك مفقود فاعتراض أبى حيان بامتناع التقديم فى نحو هذا مثلك متكلما مع أن الاضافة فيه غير محضة سهو (قوله أن تكون الحال محصورة) أى محصورا فيها ويستثنى منه المحصورة بالا اذا تقدمت مع الا كما مر (قوله كما اذا كان محصورا) أى فيه وكما اذا كان صاحب الحال مضافا الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها (قوله ولا تجز حالا الخ) دخل عليه السندوبي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدا على مذهب سيبويه وتأتى من المضاف اليه الا فى مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله ولا تجز حالا الخ (قوله لوجوب كون العامل الخ) أى لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدا على الصحيح واختاره المصنف فى تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافا لمن منع (قوله وذلك يأباه) أى الوجوب المذكور يأبى جواز مجيء الحال من المضاف اليه لان المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل النصب (قوله أى عمل الحال) أى العمل فيه بان كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه أى العمل فيه من حيث انه كالفعل لا من حيث انه مضاف بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل والا فغلام مثلا من غلام زيد عامل فى المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوى لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على

اليه مرجعكم جميعا وقوله تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا ＊ الى الروع يوما تاركي لا أبا ليا ＊ ونحو هذا شارب السويق ملتوتا وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافيه (أو كان) المضاف (جزء ماله أضيفا) نحو ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا (أو مثل جزئه فلا تحيفا) والمراد بمثل جزئه ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وانما جاز مجيء الحال من المضاف اليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور أما في الاولى فواضح وأما في الاخيرتين فلان العامل في الحال عامل في صاحبها حكما اذ المضاف والحالة هذه في قوة الساقط لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال وهو المضاف اليه

＊تنبيه＊ ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع مجيء الحال من المضاف اليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة نحو ضربت غلام هند جالسة وتابعه على ذلك ولده في شرحه وفيما ادعياه نظر فان مذهب الفارسي الجواز وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في أماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة أوجه واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه وجائزهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر فالحال (ان ينصب بفعل صرفا ＊ أو صفة أشبهت) الفعل (المصرفا) وهي ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل علامات الفرعية وذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة (فجائز تقديمه) على ذلك الناصب له وهذا هو الاصل فالصفة (كمسرعا ذا راحل) ومجردا زيد مضروب وهذا تحملين طليق فتحملين في موضع نصب على الحال وعاملها طليق وهو صفة مشبهة (و) الفعل نحو (مخلصا زيد دعا) وخاشعا أبصارهم يخرجون وقولهم شتى تؤوب الحلبة والاحتراز بقوله صرفا وأشبهت المصرفا مما كان العامل فيه فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا أو صفة تشبه الجامد وهو اسم التفضيل نحو هو أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو نزال مسرعا او عاملا معنويا

ان اقتضاءه العمل انما هو اذا دل على الحدث كالمصدر بناء على ان المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لذاته ولا يمكن ذلك الا فيما فيه معنى الحدث قاله سم ومآل الاوجه الثلاثة واحد (قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح عينه كمذهب (قوله الى الروع) بفتح الراء وهو الخوف والمراد سببه وهو الحرب (قوله وهذا اتفاق) أي مجيء الحال من المضاف اليه عند اقتضائه المضاف العمل المذكور (قوله فلا تحيفا) أي لا تمل عن ذلك الى زيادة عليه أو نقص عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) اشارة لوجه الشبه المقتضي لصحة مجيء الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قيل الصواب اسقاطه اذ لم يبق غير الثلاثة يجوز فيه مجيء الحال من المضاف اليه وأجاب البعض بأنه تجوز باسم المسئلة عن المثال تسمية للجزئي باسم كليه ويرده وصف المسائل بالثلاث لان الامثلة السابقة أكثر من ثلاثة الا أن يقال نزل الامثلة التي ذكرها لكل مسئلة منزلة مثال واحد لاتحادها نوعا وفيه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أي في قوله لوجوب كون العامل في الحال الخ (قوله وفيما ادعياه نظر الخ) يؤيد النظر تعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها لان تعليله بذلك يقتضي أن من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو غير الجمهور لا يقول بالمنع (قوله بفعل صرفا) أي ان لم يقع صلة لحرف مصدري ولا تاليا للام الابتداء أو القسم والا امتنع التقديم كما سيأتي (قوله أو صفة) أي لم تقع صلة لال أي أو مصدر نائب عن فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات الفرعية) أي العلامات الدالة على الفرعية كالتثنية والجمع والتأنيث والمراد قبولها قبولا مطلقا فلا يرد أفعل التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرف بال أو أضيف كما سيأتي لكن يرد فعيل كقتيل فانه انما يقبلها اذا لم يجر على موصوفه مع أنه يجوز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى (قوله فجائز تقديمه) أي وان كانت الحال جملة مصدرة بالواو خلافا لمن منع فيها (قوله وعاملها طليق) لا يقال معمول الصفة المشبهة يجب أن يكون سببيا مؤخرا الا انا نقول ذاك فيما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل وعملها في الحال بسبب ما فيها من معنى الفعل قاله المصرح (قوله ومخلصا زيد دعا) فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جريا على القول بجوازه ورجحه الرضى (قوله شتى) جمع شتيت تؤوب الحلبة بالتحريك جمع حالب أي يرجعون متفرقين (قوله نحو ما أحسنه مقبلا) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان اسما ظاهرا كما في شرح العمدة (قوله تشبه الجامد) أي في عدم قبول علامات الفرعية وفيه أن من الافعال الجامدة ما يقبلها كنعم وبئس وعسى وليس الا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيبا) هو حال من الضمير في أفصح (قوله او اسم فعل) عطف على قوله فعلا جامدا وظاهره ان هذا خارج بالقيد وفيه أن اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله او عاملا معنويا

(قوله

(قوله وهو ما تضمن) أى لفظ تضمن فليس المراد بالعامل المعنوى نحو الابتداء والتجرد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المصنف والشارح منها تسعة وأسقط النداء نحو

* ياايها الربع مبكيا بساحته * لما فى مجىء الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان الأصح كما فى جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع ان أباحيان اختار أن اسم الاشارة وحرف التنبيه وليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل فى الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف الا كأن وكاف التشبيه وأن بعضهم منع عمل كان أيضا فى الحال وفى الاشباه والنظائر أن الأصح عدم عمل كان وأخواتها وعسى فى الحال فتستثنى من العوامل اللفظية (قوله مؤخرا) أى ولا محذوفا كما صرح به فى المغنى غير مرة وان استظهر الدماميني جواز زيدا قائما جوابا لمن قال من فى الدار أى زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف (قوله المخبر بهما) الظاهر أنه ليس بقيد بل الواقع نعتا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والعامل فيها اسم الاشارة لما فيه من معنى الفعل أعنى أشير (قوله وليت زيدا أميرا أخوك) وسط الحال فى هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولا للناسخ على كلا المذهبين السابقين فى ان واخواتها اذ لو أخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لا به وكليت وكأن لعل كما سيذكره الشارح ويظهر أن ان وأن ولكن كذلك (قوله كحرف التنبيه) نحو ها أنت زيد راكبا فراكبا حال من زيد أو من أنت على رأى سيبويه فالعامل فى راكبا حرف التنبيه لتضمنه معنى أنبه ونحو هذا زيد قائما فالعامل فى قائما حرف التنبيه لما مر وقيل اسم الاشارة لتضمنه معنى أشير وقيل كلاهما لتنزلهما منزلة كلمة واحدة فان قلنا العامل حرف التنبيه جاز أن تقول ها قائما ذا زيد ولا يجوز على الوجهين الأخيرين كذا فى يس عن ابن بابشاذ وأورد على كلام الشارح أن الكلام فى عامل ضمن معنى الفعل لا فى مطلق ما تضمن ذلك وأنت خبير بان المراد العامل ولو فى الحال فقط وحرف التنبيه يعمل فى الحال على ما ذكره الشارح ولا خروج عما الكلام فيه ثم يرد على من جعل حرف التنبيه عاملا فى الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول بوجوب الاتحاد كما ذهب اليه بعضهم وفى التصريح وشرح الجامع أن اسناد العمل الى الأشياء العشرة ظاهرى وأن العامل فى الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كاشير وأنبه وفعل الشرط فى أما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر انسان فى حال علم وحينئذ فيتحد العامل فى الحال وصاحبها بلا اشكال وفى المغنى المشهور لزوم اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلازم عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله لمية موحشا طلل فان عامل الحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف وعامل صاحبها وهو طلل الابتداء وان هذه أمتكم أمة واحدة فان عامل الحال حرف التنبيه أو اسم الاشارة وعامل صاحبها ان ومثله وأن هذا صراطى مستقيما وقوله * ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له * فعامل الحال ها التنبيه وليست عامل صاحبها ولك أن تقول لا أسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر فى الظرف لأن الحال حينئذ من المعرفة وأما البواقي فاتحاد العامل موجود فيها تقديرا اذ المعنى أشير الى أمتكم والى صراطى وتنبه لصريح النصح وأما مثال الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كأنه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط فى المسئلة اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا اه باختصار وقال الرضى فى باب المبتدا التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة ألجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي اه (قوله وأما) معطوف على حرف التنبيه (قوله نحو أما علما فعالم) أسلف الشارح أنه حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه أما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لأما باعتبار نيابتها عنه

وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار اليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك) و(ليت وكأن) والظرف والمجرور المخبر بهما تقول تلك هند مجردة وليت زيدا أميرا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد عندك أو فى الدار جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروف كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود به التعظيم نحو ياجارتا ما أنت جاره وأما نحو أما علما فعالم فلا يجوز تقديم الحال على عاملها فى شىء من ذلك وهذا

هو القسم الثاني (وندر) تقديمها على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما (نحو سعيد مستقرا) عندك أو (في هجر) فما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه هذا مذهب البصريين وأجاز ذلك الفراء والاخفش مطلقا وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضمر نحو أنت قائما في الدار وقيل (١٤٠) يجوز بقوة ان كان الحال ظرفا أو حرف جر ويضعف ان كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل واستدل المجيز بقراءة من قرأ والسموات مطويات بيمينه ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب مطويات وخالصة وبقوله

رهط ابن كوز محقبي أدراعهم
فيهم ورهط ربيعة بن حذار

وقوله

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة
لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

وتأول ذلك المانع (تنبيهات) الاول محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف اذا توسط كما رأيت فان تقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار امتنعت المسئلة اجماعا قاله في شرح الكافية لكن أجاز الاخفش في قولهم فداء لك أبي وأمي أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك وهو يقتضي جواز التقديم على الجملة عنده اذا تقدم الخبر وأجازه ابن برهان فيما اذا كانت الحال ظرفا نحو هنالك الولاية لله الحق فهنالك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ ولله الخبر * الثاني أفهم كلامه جواز نحو في الدار قائما زيد وهو اتفاق * الثالث قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه مصدرا مقدرا بالحرف المصدري نحو سرني ذهابك غازيا أو فعلا مقرونا بلام الابتداء أو قسم نحو لاصبر محتسبا ولاقومن طائعا أو صلة لال أو لحرف مصدري نحو أنت المصلي فذا ولك أن تتنفل قاعدا قال الناظم وولده أو نعتا

(قوله هو القسم الثاني) أي ما يجب فيه تأخير الحال عن العامل (قوله وندر) أي شذ بدليل قول الشارح فما ورد الخ وقال الموضح قل (قوله مستقرا) قال سم حال مؤكدة وهو صريح في أن المراد به الاستقرار العام وقال غيره أي ثابتا غير متزلزل فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر قال بعض المتأخرين قد يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يقع بدلا عنه والا جاز ظهوره وعندي أن هذا متعين اذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما كانت الحال فيه من مضمر) أي من مضمر مرجعه مضمر كما في المثال فان قائما حال من الضمير المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور ومرجعه أنت وان شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مفسر مضمر بفتح السين والمآل واحد ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان مرجع صاحب الحال مما تلاه وكان متقدما كان كأن صاحب الحال متقدم فكأن العامل متقدم بخلاف ما اذا لم يكن صاحب الحال ضميرا نحو أنت قائما في الدار أبوك وما اذا لم يكن مرجعه ضميرا نحو زيد قائما في الدار فلا يجوز ان عند الكوفيين وقرر شيخنا عبارة الشارح بوجه آخر حيث قال فقائما حال من أنت عند الكوفيين القائلين بان المبتدأ والخبر ترافعا فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اه وانظر ما وجه التخصيص بالضمير على هذا (قوله ان كان الحال ظرفا أو حرف جر) أي مع مجروره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك اذا جعل عندك وفي الدار حالين من الضمير في الظرف بعدهما وقوله ان كان غيرهما كمثال المتن (قوله واستدل المجيز) أي مطلقا (قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذا (قوله رهط ابن كوز) بضم الكاف وآخره زاي مبتدأ خبره فيهم ومحقبي أدراعهم حال من الضمير المستكن فيه أي جاعلين أدراعهم في حقائبهم جمع درع ورهط الثاني معطوف على رهط الأول وحذار بضم المهملة وتخفيف الذال المعجمة والرهط ما دون العشرة من الرجال (قوله بنا عاذ عوف الخ) فقدم الحال وهو بادئ ذلة على صاحبها أعني الضمير المستكن في لديكم الذي هو خبر هو (قوله وتأول ذلك المانع) أي بان البيتين ضرورة وان السموات عطف على الضمير المستتر في قبضته لأنها بمعنى مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف متعلق بمطويات والفصل المشروط للعطف على الضمير المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة وان خالصة من حال المستتر في صلة ما فهي العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما لأنها واقعة على الأجنة (قوله لكن أجاز الأخفش) لما كان تقدم الحال على الجملة صادقا بتقدم الخبر وتأخره وبكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية الاجماع غير مسلمة في تقدم الخبر وفي كونها ظرفا استدرك على حكاية الاجماع فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حينئذ (قوله مقدرا بالحرف) أي مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال كما قاله الدماميني فان كان المصدر غير مقدر بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا (قوله أو فعلا مقرونا بلام الابتداء) أي في غير باب ان لتصريحهم هناك بجواز نحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه قاله الدماميني (قوله أو صلة لال) بخلاف غير أل فيجوز من الذي خائفا جاء لجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على الموصول (قوله أو لحرف مصدري) أي ولو غير عامل نحو سرني ما فعلت محسنا

(قوله

نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها قال في المغني وهو وهم منهما فانه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوته فتقول مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه الرابع لم يتعرض هنا للقسم الثالث وهي الحال الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد (ونحو زيد مفردا أنفع من * عمرو ومعانا) و بكر قائما أحسن منه قاعدا ما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفي المعنى أو متحديه مفضل أحدهما في حالة على الآخر في أخرى (مستجاز لن يهن) على أن اسم التفضيل عامل في الحالين فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه وانما جاز ذلك هنا لان اسم التفضيل وان انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المسبهة بعدم قبوله علامات الفرعية فله مزية على العامل الجامد لان فيه ما في الجامد من معنى الفعل ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه اذا لم يتوسط بين حالين نحو هو أكفؤهم ناصرا وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه اذا توسط بين حالين واعلم أن ماذكره الناظم هو مذهب سيبويه والجمهور وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع اذ في المضي واذا في الاستقبال وفيه تكلف اضمار ستة أشياء وبعد تسليمه يلزم اعمال أفعل في اذ واذا فيكون واقعا في مثل ما فر منه (تنبيه) لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا زيد أحسن منه قائما قاعدا (والحال) لشبهها بالخبر والنعت (قد يجيء ذا تعدد * لمفرد

(قوله فانه يجوز أن يتقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول النعت في جواز التقدم على النعت غيرها من معمولات النعت كالمفعول به والظرف والمجرور (قوله مكسورا سرجها ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم رتبة فبطل ماقيل تقديم الحال في المثال وان لم يمتنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم معمول النعت عليه لا على المنعوت فهو ممتنع من جهة تقديم المضمر على مايفسره فاعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أي في أي حال سواء قلنا انه ظرف شبيه باسم المكان غير مفتقر الى التعلق كما هو مذهب سيبويه أو اسم غير ظرف كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقا على معنى في هـذا ماظهر لي وبه يعرف ما في كلام البعض هنا تبعا للتصريح فتدبر (قوله مفردا) حال من الضمير في أنفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما أنفع (قوله مختلفي المعنى) أي كالمثال الأول وقوله أو متحديه أي كالمثال الثاني (قوله مستجاز) السين والتاء زائدتان أو للنسبة أي منسوب الى الجواز ومعدود من الجائز واعلم أن ماجاز بعد الامتناع يجب فلا يعترض عليه بان اللائق التعبير بالوجوب بدل الاستجازة (قوله على العامل الجامد) يعني المعنوي كما يدل عليه ما بعده (قوله فجعل موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل خصت موافقته للجامد بما هو الغالب وهو حالة عدم توسطه هذا ماقاله البعض وقد يمنع كون شبهه بالجامد أقوى والأولى عندي أن يقال خصت موافقته للجامد باغلب حاليه وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في اظهار انحطاط درجته عن اسم الفاعل والتحاقه بالجامد من العكس فتدبر (قوله خبران لكان مضمرة) صريح في أن كان ناقصة والذي في التصريح وشرح الجامع عن السيرافي أنها تامة والمنصوبان حالان ونسب شارح الجامع القول بانها ناقصة والمنصوبان خبران لها الى بعض المغاربة (قوله اضمار ستة أشياء) هي اذ أو اذا وكان واسمها مع الأول والثاني (قوله فيكون واقعا في مثل مافر منه) الذي فر منه هو عمل أفعل النصب في حال متقدمة عليه وقد وقع في مثله وهو عمله في ظرف متقدم عليه وقد يقال يتوسع في الظرف مالا يتوسع في غيره (قوله لايجوز تقديم الخ) أي دفعا للبس فان قلت يندفع اللبس بجعل أحدهما تاليا لافعل والآخر للضمير في منه قلت يلزم الفصل بين أفعل ومن ولم يغتفروه الا بالظرف والمجرور والتمييز لسماعه فيها ولم يسمع ذلك في الحال هكذا ينبغي الجواب ونقل الدماميني عن بعضهم جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن قائما منه قاعدا قال واختاره الرضي (قوله لشبهها بالخبر) أي في كونها محكوما بها في المعنى على صاحبها وان كان الحكم في الخبر قصديا وفي الحال تبعيا والنعت أي في افهام الاتصاف بصفة وان كان قصديا في النعت وتبعيا في الحال اذ القصد بها تقييد الفعل وبيان كيفية وقوعه وقدم شبهها بالخبر لأنه أشد من شبهها بالنعت قال في المغني ومن ثم اختلف في تعددها واتفق على تعدد النعت وعلل الدماميني الاشدية بانك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت (قوله قد يجيء ذا تعدد) أي جوازا ووجوبا فالثاني بعد اما ولا نحو انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خائفا ولا آسفا وجاء افرادها بعد لا ضرورة كما في قوله قهرت العدا لامستعينا بعصبة * ولكن بانواع الخدائع والمكر

فاعلم وغير مفرد) فالاولى نحو جاء زيد راكبا ضاحكا وقوله علي اذا ماجئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا ومنع ابن عصفور هذا
النوع مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا ونقل المنع عن الفارسي وجماعة فالثاني
عندهم نعت للاول أو حال من الضمير فيه * والثانية قد يكون بجمع نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ونحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات وقد يكون بتفريق نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وقوله

لقي ابني أخويه خائفا منجديه فأصابوا مغنما

فعند ظهور المعنى يرد كل حال الى مايليق به كما في المثال والبيت وعند عدم الظهور يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما للاول نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من زيد ومنحدرا حال من التاء * تنبيه * الظاهر أن قد في قوله قد يجيء للتحقيق لا للتقليل (وعامل الحال بها قد أكدا) أي الحال على ضربين مؤسسة وتسمى مبينة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كجاء زيد راكبا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي على ثلاثة أضرب مؤكدة لعاملها وهي كل وصف وافق عامله

في

والاول فيما عدا ذلك (قوله فاعلم) جملة اعتراضية أتى بها لرد قول ابن عصفور الآتي شاطبي (قوله فالاولى) هي المتعددة لمفرد وتكون بعطف نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا الآية و بغير عطف كامثلة الشارح (قوله رجلان) أي ماشيا حافيا أي غير منتعل والحالان قال المصرح امامن فاعل الزيارة المحذوف والتقدير زيارتي بيت الله أومن ياء المتكلم المجرورة بعلى اه والانسب الأول (قوله ومنع ابن عصفور هذا النوع) أي قياسا على الظرف قال ابن الناظم وليس بشيء أي للفرق الظاهر بينهما لان وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال وأما تقييده بقيدين فلا بأس به (قوله مالم يكن العامل فيه أفعل التفضيل) أي المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد أحسن من اخوته متكلما ضاحكا وانما جوز ابن عصفور تعدد الحال لمفرد في نحو هذا بسرا الخ لان صاحب الحال وان كان واحدا في المعنى متعدد في اللفظ والتعدد اللفظي يكفي عنده هذا ماظهر لي (قوله نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم أن الحالين لمفرد في المعنى وان تعدد في اللفظ والبسر مرتبة قبل الرطب وبعد البلح (قوله نعت للاول) أي بناء على الاصح من جواز نعت المشتق باعتبار دلالته على الذات (قوله أو حال من الضمير) أي ويكون حالا متداخلة (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للملابسة والمراد بالجمع ماقابل التفريق فيشمل التثنية وذلك في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ أخصر سواء كان العامل واحدا وعمله في غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو راكبين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمرا راكبين أوكان العامل متعددا وعمله كذلك نحو جاء زيد وضربت عمرا راكبين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمرو مسرعين ويظهر أن العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لئلا يلزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد ولذلك نظائر كثيرة تقدمت وهل الجمع في ذلك واجب أولا استظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي أنه قال لا أمنع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا (قوله دائبين) أي دائمين بتغليب المذكر (قوله وقد يكون بتفريق) أي مع ايلاء كل حال صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا أو تأخير الاحوال كامثلة الشارح (قوله بجعل أول الحالين لثاني الاسمين) أي ليكون أول الحالين غير مفصول من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطي مراعاة للترتيب قال الدماميني وقياسا على ماهو أحسن عند أهل المعاني وهو اللف والنشر المرتب اه أي عند تحققهم لانسياق الذهن الى الترتيب ونقل الدماميني عن ابن هشام في حواشي التسهيل أنه فرق بين النشر وتعدد الحال بان النشر انما يجوز عند الوثوق بفهم المعنى ورد السامع مالكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال فوجب الحمل على الاقرب الا عند قيام قرينة غيره ولم يتعرض الشارح لكون الجمل الذي ذكره واجبا أو أولى والذي في المغني وجوبه قال الشمني أي بالنسبة الى عكسه فلا ينافي مافي الرضي أنه ضعيف أي بالنسبة الى جعل كل حال بجنب صاحبها اه باختصار والاجود عدم العطف هنا لانه ربما يوهم كون الأحوال لواحد في وقتين أو أوقات ومن العطف بلا ايهام قول عمرو بن كلثوم

وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا

أي لها بقي مااذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصلح له نحو لقيت زيدا راكبا فالاقرب كونها للاقرب كما أشار اليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله الظاهر أن قد الخ) مقابله أن قد للتقليل النسبي (قوله أي الحال على ضربين مؤسسة) تفسير للنظم بما يفيده منطوقه ومفهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر

امامعنى دون لفظ كما (فى نحو لاتعث فى الارض مفسدا) ثم وليتم مدبرين أومعنى ولفظا نحو وأرسلناك للناس رسولا وقوله

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته * ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الأرض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون جملة وقد أشار اليها بقوله (وان تؤكد جملة فمضمر عاملها) أى عامل الحال وجوبا (ولفظها يؤخر) عن الجملة وجوبا أيضا ويشترط فى الجملة أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين نحو زيد أخوك عطوفا وقوله

أنا ابن دارة معروفا بها نسبي
وهل بدارة يا للناس من عار

والتقدير أحقه عطوفا وأحق معروفا ﴿تنبيه﴾ قد يؤخذ من كلامه ماذكر من الشروط فتعريف جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة لانه لايؤكد الا ماقد عرف وجمودها من كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين مشتقا أو فى حكمه كان عاملا فى الحال فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ولذلك جعل فى شرح التسهيل قولهم زيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها وهي موافقة له معنى دون لفظ لان الاب والحق صالحان للعمل ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيدا ووجوب اضمار عاملها من جزمه بالاضمار (وموضع الحال تجىء جمله) كما تجيء موضع الخبر والنعت وان كان الاصل فيها الافراد ولذلك ثلاثة شروط أحدها

فى كلامه (قوله امامعنى دون لفظ) قدمه على قسيمه لكثرته وقلة الثانى ولذا لم يمثل له الناظم (قوله فى نحو لاتعث) يقال عثا يعثو عثوا وعثي يعثي عثي وعلى الثانى جاءت الآية وأما مثال الناظم فيحتمل الضبطين قاله الشاطبي (قوله فى الأرض) بحذف الياء لفظا ونقل فتحة الهمزة الى اللام (قوله أصخ) أى استمع (قوله ومؤكدة لمضمون جملة) هومعنى المصدر المأخوذ من مسندها مضافا الى المسند اليه فيما ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون مضاف الى المسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان المسند جامدا وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزأى الجملة ككون زيد أخا فى زيد أخوك عطوفا والتأكيد فى الحقيقة للازم الكون أخا كما قاله الشنواني وهو العطف والحنو ففى عبارته حذف مضاف أى للازم مضمون جملة (قوله فمضمر عاملها) أى وصاحبها (قوله وجوبا) لان الجملة كالعوض من العامل ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله يؤخر عن الجملة وجوبا) أى لضعف العامل بوجوب الحذف فيجب تأخيرها عما هو كالعوض منه وهو الجملة (قوله جامدين) أى جمودا محضا ليخرج الجامد الذى فى حكم المشتق كما فى أنا الاسد مقداما وزيد أبوك عطوفا كما سينبه عليه الشارح (قوله أنا ابن دارة) هي اسم أمه ويا للاستغاثة (قوله والتقدير أحقه) بفتح الهمزة وضمها من حققت الأمر أو أحققته بمعنى تحققته أو أثبته أو بمعنى أثبته ومحل تقدير ماذكر ان لم يكن المبتدأ أنا والا قدر نحو حقنى أمرا أو أحق مبنيا للمفعول قاله يس (قوله قد يؤخذ من كلامه ماذكر من الشروط الخ) لم يتعرض الشارح لأخذ اسمية الجزأين ولعله كون عاملها مضمرا أو كون الحال مؤكدة للجملة لانه اذا كان أحد الجزأين فعلا كان عاملا فى الحال فلا يكون عاملها مضمرا ولا تكون الحال مؤكدة للجملة على قياس ماسيذكره فى الجمود فتدبر (قوله لا يؤكد الا ماقد عرف) أى على مذهب البصريين وماقيل من أن المؤكد مضمون الجملة وهو لا يوصف بتعريف ولا تنكير رد بأن مضمون الجملة كما مر معنى المصدر المأخوذ الخ وهو يوصف بالتعريف والتنكير بحسب تعريف المسند اليه وتنكيره (قوله فكانت مؤكدة لعاملها) أورد عليه أن مجرد كون العامل مشتقا حقيقة أو حكما لا يستلزم كون الحال مؤكدة له وانما يستلزمه اشتمال العامل على معنى الحال فكان الاولى أن يقول فكانت غير مؤكدة لمضمون الجملة ليكون شاملا للمؤسسة وللمؤكدة لعاملها أو صاحبها (قوله ولذلك) أى لكون أحد الجزأين اذا كان مشتقا أو فى حكم المشتق كان عاملا جعل فى شرح التسهيل الخ (قوله من قبيل المؤكدة لعاملها) هو فى المثال الاول أبوك المتأول بالعاطف وفى الثانى الحق المتأول بالبين (قوله لان الاب والحق صالحان للعمل) لتأول الأول بالعاطف وكون الثانى صفة مشبهة فتأول الثاني بالبين لتكون الحال مؤكدة لا لصحة العمل ولم يجعل الاخ كالأب لضعف دلالته على العطف والحنو بالنسبة الى الاب (قوله ووجوب تأخير الحال) يقتضي صنيعه أن هذا من الشروط وليس كذلك بل من الأحكام وكذا يقال في قوله ووجوب اضمار عاملها (قوله من كونها تأكيدا) رد بان المؤكدة لعاملها تأكيد ولا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أى المفردة فلا ينافي أن الجملة حال حقيقة بدليل تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت ﴿فائدة﴾ يجوز فى قوله تعالى وكأين من نبي قتل معه ربيون أن يكون ربيون نائب فاعل قتل وأن يكون ربيون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذى الحال وهو ضمير النبي المستتر فى قتل والظرف حال وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال ويختلف المعنى على الأول والأخيرين قيل واذا قرىء قتل بالتشديد وجب ارتفاع ربيون بالفعل لان

أن تكون خبرية وغلط من قال في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب * ان لا ناهية والواو للحال والصواب
أنها عاطفة مثل واعبدوا
الله ولا تشركوا به شيأ
* الثانى أن تكون
غير مصدرة بعلم
استقبال وغلط من
أعرب سيهدين من
قوله تعالى اني ذاهب
الى ربى سيهدين
حالا * الثالث أن
تكون مرتبطة
بصاحبها على ما سيأتى
(كجاء زيد وهو
ناو رحله) مثال لما
استكملت الشروط
(وذات بدء بمضارع
ثبت
* حوت ضميرا)
ربطها (ومن الواو
خلت) وجوبا لشدة
شبهه باسم الفاعل
تقول جاء زيد يضحك
وقدم الأمير تقاد
الجنائب بين يديه
ولا يجوز جاء و يضحك
ولا قدم وتقاد
(وذات واو بعدها انو
مبتدا
* له المضارع اجعلن
مسندا)
أى اذا جاء من كلامهم
ما ظاهره أن جملة الحال
المصدرة بمضارع مثبت
تلت الواو حمل على أن
المضارع خبر مبتدا
محذوف من ذلك قولهم قمت وأصك عينه أى وأنا أصك وقوله فلما خشيت أظافيرهم * نجوت وأرهنهم مالكا عرضا
وقوله علقتها عرضا وأقتل قومها * أى وأنا أرهنهم مالكا وأنا أقتل قومها وقيل الواو عاطفة لا حالية

قتل الواحد لا تكثير فيه و يرد بان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كأين وانما أفرد الضمير بحسب لفظها كذا فى المغنى (قوله أن تكون خبرية) تعليلا لشبهه بالنعت فى كونه قيدا مخصصا على شبهه بالخبر فى كونه محكوما به لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يتخصص وقوع مضمونه بوقت وقوع مضمونها والانشائية اما طلبية أو ايقاعية كبعت واشتريت فالطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص بوقته حصول مضمون العامل والايقاعية غير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع كذا فى الدماميني نقلا عن الرضى ثم ان جملت الانشائية مقولا لقول مقدر هو الحال صح كالنعت اذ ليست الانشائية حالا حينئذ نقله الشمنى عن السيد وغيره قال أبو حيان و يستثنى من الخبرية التعجبية ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع حالا فلا يقال مررت بزيد ما أحسنه (قوله اطلب ولا تضجر من مطلب) أى طلب و بعده

فآفة الطالب أن يضجرا * أما ترى الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا

(قوله ان لا ناهية) ليس هذا محل الغلط بل قوله والواو للحال ولو اقتصر عليه لكان أولى فتضجر على هذا الغلط مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة تخفيفا وكذا على ان لا ناهية والواو عاطفة جملة على جملة وهو ما استصوبه الشارح كما يفيده قوله عاطفة مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ وان اقتضى كلام البعض خلافه و يحتمل أن تكون لا نافية والواو عاطفة مصدر منسبك من أن والفعل أى عاطفة عدمه المفهوم من لا على مصدر متصيد من الأمر السابق أى ليكن منك طلب وعدم ضجر فالفتحة فتحة اعراب والعطف كالعطف فى قولك ائتنى ولا أجفوك بالنصب أفاده فى التصريح (قوله بعلم استقبال) أى علامته كالسين ولن لانها لو صدرت بعلم استقبال تم استقبالها بالنظر لعاملها فتفوت المقارنة وللتنافى بين الحال والاستقبال بحسب اللفظ وان لم يكن هناك تناف بحسب المعنى لان المنافى للاستقبال الحال الزمانية لا النحوية المرادة هنا و يرد على التعليل الاول أن يقال هلا جوزتم تصديرها بعلم الاستقبال وجعلتم المصدرة به حالا منتظرة فتأمل وقد ظهر باشتراط عدم تصدير الحال بعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالا قال المطرزى لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة فلا تقول جاء زيد ان يسأل يعط فان أردت صحة ذلك قلت وهو ان يسأل يعط فتكون الحال جملة اسمية وظهر أيضا وجه استشكال الناس قول سيبويه ان لا مختصة بنفى المستقبل مع قوله ان المضارع المنفى بلا يقع حالا اهـ دماميني باختصار وتصحيح بعضهم ووقوع الشرط حالا فى نحو كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث بانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله اذ معنى الآية فمثله كمثل الكلب على كل حال يبعده وجود الجواب فى الآية فتأمل (قوله مرتبطة بصاحبها) أى بالضمير أو بالواو أو بهما والأصل الضمير بدليل الربط به وحده فى ضمير الحال المفردة والخبر والنعت قاله الدماميني (قوله وذات بدء بمضارع) فان بدئت بمعمول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك جوز البيضاوى اعراب واياك نستعين حالا من فاعل نعبد (قوله لشدة شبهه باسم الفاعل) بخلاف الماضى فليس شبهه به شديدا وان أشبهه فى وقوعه صفة وصلة وحالا يزيد المضارع بكونه على حركاته وسكناته وكالماضى الجملة الاسمية (قوله ذات واو) مبتدأ خبره جملة انو والرابط محذوف اى انو فيها واما الضمير في بعدها فعائد على الواو و يجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدر من معنى المذكور أى اقصد ذات واو وان جوزناه مع حذف الشاغل (قوله حمل على ان المضارع) أى جملة المضارع (قوله فلما خشيت الخ) أى لما خفت سيوفهم نجوت وأبقيت فى أيديهم مالكا (قوله علقتها) بالبناء للمجهول أى حببت فيها عرضا أى تعليقا

والفعل بعدها مؤول بالماضي ﴿ تنبيهان ﴾ الاول تمتنع الواو في سبع مسائل الاولى ماسبق * الثانية الواقعة بعد عاطف نحو فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون * الثالثة المؤكدة لمضمون الجملة نحو هو الحق لاشك فيه ذلك الكتاب لاريب فيه * الرابعة الماضى التالى الا نحو ماتكلم زيد الا قال خيرا ومنه الا كانوا به يستهزؤن * الخامسة الماضى المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أومكث ومنه قوله

كن للخليل نصيرا جار أوعدلا ولا تشح عليه جاد أو بخلا

* السادسة المضارع المنفى بلا نحو ومالنا لا نؤمن بالله مالى لا أرى الهدهد وقوله ولو أن قوما لارتفاع قبيلة * دخلوا السماء دخلتها لا أحجب فان ورد بالواو أول على اضمار مبتدا على الاصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان وقوله وكنت ولا ينهنهنى الوعيد وقوله أكسبته الورق البيض أبا ولقد كان ولا يدعى لاب نص على ذلك فى التسهيل وفى كلام ولده خلافه * السابعة المضارع المنفى بما كقوله عهدتك ماتصبو وفيك شبيبة * فمالك بعد الشيب صبا متيما الثانى تلزم الواو مع المضارع المثبت اذا اقترن بقد نحو وقد تعلمون أنى رسول الله اليكم ذكره فى التسهيل (وجملة الحال سوى ماقدما) يجوز ربطها (بواو) وتسمى هذه الواو واو الحال وواو الابتداء وقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون أنها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للعامل السابق

عرضا أى عارضا أى غير مقصود لى (قوله والفعل بعدها مؤول بالماضى) أى على سبيل الاولوية لمناسبة المتعاطفين فقطوا الا فيجوز عطف المضارع على الماضى من غير تأويل ولم يؤول الأول بالمضارع لأن تأويل الثانى فى وقت الحاجة (قوله الواقعة بعد عاطف) أى الجملة الاسمية الواقعة الخ أى فرارا من اجتماع حرفى عطف صورة قاله المصرح (قوله أوهم قائلون) من القيلولة وهي نصف النهار (قوله المؤكدة لمضمون الجملة) أى لان المؤكد عين المؤكد فلو قرن بالواو لزم عطف الشىء على نفسه صورة وقد يشعر صنيع الشرح هنا وفيما بعد بان المؤكدة لمضمون الجملة لاتكون الا اسمية والظاهر أنها تكون فعلية نحو هو الحق لايشك فيه (قوله لاريب فيه) فى كونه مؤكدا نظر الا اذا جعلت أل فى الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انتفاء كونه محلا للريب والشك كما فى البيضاوى (قوله الماضى التالى الا) أى لان ما بعد الا مفرد حكما كما مر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو تمسكا بقوله

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا

وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضى المتلو بأو) أى لانه فى تقدير فعل الشرط اذ المعنى ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا المقدر به (قوله المضارع المنفى بلا) قال الدمامينى وانما امتنعت الواو فى المضارع المنفى بما أولا لانه فى تأويل اسم الفاعل المخفوض باضافة غير وهو لا تدخل عليه الواو وأورد عليه أن هذا التوجيه جار فى المنفى بلم أولما فما وجه صحة الواو فيهما دون لا وما ويمكن دفعه بان مضى المنفى بلم أولما فى المعنى قربه من الفعل الماضي الجائز الاقتران بالواو وأبعده من الشبه باسم الفاعل المذكور بخلاف المنفى بما أولا فتدبره فانه نفيس (قوله ومالنا لا نؤمن بالله) أى أى شىء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين (قوله أول على اضمار مبتدا على الاصح) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحاليه مباشرة للمضارع شذوذا وهذا قول ابن عصفور وجعل الواو للعطف وهذا قول الجرجانى ويرد الاول وروده فى التنزيل والثانى لزوم عطف الخبر على الانشاء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولاتتبعان بتخفيف النون قاله الدمامينى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ولا تتبعان) أى بتخفيف النون (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا ينهنهنى أى يزجرنى (قوله أكسبته الورق الخ) أى أظهرت الدراهم نسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان فى البيت تامة (قوله المضارع المنفى بما) كذا فى التوضيح وغيره وجزم به فى التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال ابو حيان والقياس كون أن بمنزلة ما قاله الدمامينى (قوله عهدتك ماتصبو) أى تميل الى الجهل والمتيم من تيمه الحب أى استعبده وأذله (قوله تلزم الواو مع المضارع الخ) تقييد لاطلاق المتن وانما تلزم مع ذلك قيل لان قد أضعفت شبهه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما ينتج الجواز كما أفاد سم ونازع السعد فيما ذكره الشارح فقال التقدير فى الآية وأنتم قد تعلمون ومثل ماذكر فى لزوم الواو الجملة الفاقدة للضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس (قوله يجوز ربطها بواو الخ) الجواز منصب على التقييد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا ينافى كون مطلق الربط واجبا قال الدمامينى هذه الواو مستعارة من العطف لربط جملة الحال بعاملها كاستعارة الفاء من العطف لربط الجزاء بالشرط وانما خصت الواو لانها للجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع العامل (قوله وواو الابتداء) لانها تدخل كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه أو لوقوعها فى ابتداء الحال (قوله بل انها الخ) أى فالمراد تشبيه واو الحال باذ فيما ذكر لا بيان

(أو بمضمر) يرجع الى صاحب الحال (أو بهما) معا وسوى ماقدم هو الجملة الاسمية وجملة الماضي مثبتتين كانتا ومنفيتين وجملة المضارع المنفي ويستثنى من ذلك ماتقدم التنبيه عليه وهو الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة وجملة الماضي التالى الا والمتلو بأو والمضارع المنفى بلا أو بما على مامر فلم يبق من أنواع المضارع المنفي سوى المنفي بلم أو لما وأما المنفي بلن فلا يمكن هنا وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ماتقدم جاء زيد والشمس طالعة ومنه لئن أكله الذئب ونحن عصبة جاء زيد يده على رأسه ومنه قلنا اهبطوا منها جميعا بعضكم لبعض عدو أى متعادين وقوله نم راحوا عبق المسك بهم وقوله ولولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وجاء زيد ويده على رأسه ومنه فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون وهكذا النفى وأمثلته مع جملة الماضى غير ماتقدم جاء زيد وقد طلعت الشمس ومنه قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه جاء زيد قد علته سكينة ومنه أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون أى قائلين وقوله وقفت بربع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل جاء زيد وقد علته سكينة ومنه ومالنا أن لا نقاتل فى سبيل الله وقد أخرجنا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا وهكذا النفى وأمثلته مع المضارع المنفى بلم أو لما جاء زيد ولم يقم عمرو ومنه قوله ولقد خشيت بأن أموت ولم يكن * للحرب دائرة على ابنى ضمضم جاء زيد لم يضحك ومنه قوله كأن فتات العهن فى كل منزل * نزلن به حب الفنا لم يحطم جاء زيد ولم يضحك ومنه أو قال أوحي الى ولم يوح اليه شئ وقوله سقط النصيف ولم ترد اسقاطه * وهكذا النفى بلما ومنه أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله ﴿ تنبيهات ﴾ الأول مذهب البصريين الا الاخفش لزوم قد مع الماضى المثبت

معناها (قوله على مامر) أى من الخلاف فى امتناع اقتران المنفى بلا بالواو والخلاف موجود فى المنفى بما ايضا كما أسلفناه لكنه لم يبينه سابقا فيه (قوله سوى المنفى بلم أو لما) الفرق بينه وبين المنفى بلا أو بما أنه ماض فى المعنى لان كلا من لم ولما يقلبه الى الماضى فساغ ربطه بالواو كالماضى لفظا (قوله فلا يمكن هنا) أى لما تقدم من أن شرط الجملة الحالية أن لا تصدر بعلم استقبال (قوله وأمثلة ذلك) أى الربط بالواو أو بالضمير أو بهما معا (قوله غير ماتقدم) أى الجملة الاسمية الواقعة بعد عاطف والمؤكدة لمضمون جملة (قوله والشمس طالعة) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا لا يظهر فى المثال قلت التقدير موافقا طلوع الشمس مثلا (قوله ونحن عصبة) حال من الذئب أو من ضمير يوسف مرتبطة بالواو فقط لان الضمير فيها أعنى نحن لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو ضمير يوسف (قوله ومنه قلنا اهبطوا الخ) قيل الخطاب لآدم وحواء وابليس والحية والامر عليه ظاهر وقيل لآدم وحواء فقط بدليل آية قالا اهبطا وصححه الزمخشري وعليه فالجمع والتعادى باعتبار مافيهما من الذرية التي كالذر كذا قيل وفيه أن تعادى الذرية ليس مقارنا للهبوط حتى تكون الحال مقارنة ولاهما مقدران التعادى ولا ذريتهما مقدرون التعادى حتى تكون الحال مقدرة وهو مبنى على ماذكره البعض من أن المقدر للحال المقدرة هو صاحبها وقد أسلفنا فى باب الاستثناء عن الدماميني ماهو صريح فى عدم وجوب ذلك وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدرة بلا اشكال أى اهبطوا حال كونكم مقدرا تعاديكم من الله تعالى فتأمل (قوله عبق) مصدر عبق به الطيب يعبق من باب فرح أى لصق به (قوله أى جنان الليل) بفتح الجيم أى ظلامه وآب رجع (وأمثلته) أى الربط بأقسامه الثلاثة (قوله غير ما تقدم) أى الماضي التالى الا والمتلو بأو (قوله نجوت وقد بل المرادى سيفه) تمامه * من ابن أبى شيخ الاباطح طالب * والمرادى بفتح الميم[٣] نسبة الى مراد قبيلة كما قاله يس في آخر باب الاضافة وهو عبد الرحمن بن ملجم قاتل على رضي الله تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بربع الدار) الربع المنزل فالاضافة للبيان ومعارفها مايعرف عنها عامرا آهلا والساريات عطف على البلى وهي السحب التى تسرى ليلا والهواطل المتتابعة المطر وأتت الحال من المضاف اليه لان المضاف كجزء المضاف اليه فى صحة الاسقاط (قوله المنفى بلم أو لما) كان المناسب اسقاط قوله أو لما اكتفاء بقوله الآتى وهكذا المنفى بلما قيل ولعل الحامل له على ذلك انه اخذ المضارع المنفى بلم أو لما فيما سبق قسما واحدا مقابلا لبقية الاقسام فجمع بينهما هنا (قوله بأن أموت) الباء زائدة وقول العينى الباء للسببية غير ظاهر (قوله كان فتات العهن) بضم الفاء أى ماتفتت وتناثر من القطن أو الصوف الذى علق بهوادج نسوتهم وحب الفنا بفتح الفاء والقصر عنب الذئب والضمير فى نزلن لنسوتهم لم يحطم أى يكسر ووجه الشبه الحمرة وقيد بقوله لم يحطم لأنه اذا حطم ظهر لون غير الحمرة (قوله سقط النصيف) هو الخمار (قوله لزوم قد مع الماضي المثبت) أى لأنها تقربه الى الزمن الحاضر فتشعر بمقارنة زمن الحال لزمن عاملها ولولاها لتوهم مضى زمن الحال بالنسبة الى زمن عاملها

٣ قول المحشي بفتح الميم صوابه بضمها كما فى القاموس اه

مطلقا ظاهرة أو مقدرة والمختار وفاقا للكوفيين والاخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط وجواز اثباتها وحذفها فى المرتبط بالضمير وحده
او بهما معا تمسكا بظاهر ماسبق اذ الاصل عدم التقدير لاسيما مع الكثرة ثم فى ذلك أربع صور مرتبة فى الكثرة هي جاء زيد وقد قام
أبوه ثم جاء زيد قد قام أبوه ثم جاء زيد وقام أبوه ثم جاء زيد قام أبوه وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة
وهو خلاف ما فى التسهيل * الثانى تمتنع قد مع الماضي الممتنع ربطه بالواو وهو تالى الا والمتلو بأو وندر قوله
متى يأت هذا الموت لم يلف حاجة
لنفسي الا قد قضيت قضاءها
الثالث قد يحذف الرابط انظا فينوى نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أى منه وقوله نصف النهار الماء غامره أى والماء غامره الرابع الاكثر فى الاسمية الجائز فيها الاوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ثم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافا للفراء والزمخشرى لما تقدم ومثل هذه الاسمية فى ذلك على ما يظهر جملة المضارع المنفى الجائز فيها الاوجه الثلاثة * الخامس كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب
وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وأما فلما رآه مستقرا عنده فليس مستقرا فيه هو
المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التحرك وذلك مطلق الوجود (والحال قد يحذف ما فيها عمل * وبعض ما يحذف ذكره حظل) أى
منع يعنى أنه قد يحذف عامل الحال جوازا لدليل حالى نحو راشدا للقاصد سفرا وما جورا للقادم من حج أو مقالى نحو بلى قادرين

عاملها فتفوت المقارنة هذا ملخص ماقاله الدماميني وقد ينازع فى ذلك الاشعار اذ لا يلزم من تقريبه الى
الزمن الحاضر مقارنته لزمن العامل ثم رأيته فى حاشيته على المغني ناقش بمثل ذلك ثم قال وانما المفهم للمقارنة
جمله قيدا للعامل فلا فرق بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون وخرج بالمثبت المنفى فلا يقترن
بقد فيما يظهر (قوله مطلقا) أى سواء ربط بالواو أو بالضمير أو بهما (قوله بظاهر ماسبق) أى من
قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم وجاؤا أباهم عشاء يبكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم وقعدوا
(قوله ثم فى ذلك الخ) استدراك على قوله وجواز اثباتها وحذفها الخ لدفع توهم مساواة الصور فى الكثرة
واسم الاشارة يرجع الى الماضي المثبت الواقع حالا (قوله وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) قال
ابن هشام هو الصواب ولعل وجهه احتمال العطف فى الثالثة احتمالا قريبا (قوله الثاني تمتنع قد الخ) فى
الرضى أنهما قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته الا وقد أكرمنى (قوله لم يلف) أى لم يجد وقضاءها بالمد
(قوله نصف النهار) أى انتصف الماء غامره الضمير يرجع الى غائص لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو
غائص وصاحبه لا يدرى حاله والم يكن الضمير لصاحب الحال الذى هو النهار لم يصلح رابطا (قوله أى
والماء غامره) الذى يظهر لى أن تقدير الواو هنا والضمير فيما قبله اشارة الى جواز تقدير كل اذ يجوز
تقدير الرابط هنا ضميرا أى غامره فيه وتقديره فيما قبله واوا أى وقفيز بدرهم ويظهر لى أيضا أن تقدير
الواو أرجح حملا على الكثير فى ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يؤيد
ما ظهر لى أولا للدماميني وما يؤيد ما ظهر لى ثانيا للشمني (قوله الجائز فيها الخ) هي ما عدا الواقعة بعد
عاطف والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال سم هلا كان الربط بالضمير أقوى
لايهام العطف (قوله مع قلته) أى بالنسبة للربط بالواو وللربط بالواو والضمير وقوله بنادر أى بقليل
جدا فى نفسه (قوله لما تقدم) أى من قوله تعالى قلنا اهبطوا الآية والبيتين بعده (قوله جملة المضارع
المنفى الجائز الخ) هو المضارع المنفى بلم أو لما (قوله يقع ظرفا) أى تاما وكذا الجار والمجرور (قوله
ويتعلقان الخ) قال سم حاصله أن المتعلق كون عام فيجب حذفه ويتجه جواز كونه خاصا وحينئذ
لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ما حررناه فى الخبر (قوله فليس مستقرا فيه هو المتعلق) أى
متعلق الظرف الواقع حالا عند الحذف والا فهو متعلق الظرف فى هذا التركيب (قوله وذلك) أى
المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه قيما فى قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما والتقدير أنزله
قيما فجملة النفى معطوفة على أنزل على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب فجملة النفي معترضة أو حال أولى
بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافرادا لا معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها وقيل
حال من الضمير المجرور باللام العائد الى الكتاب وقيل المنفية حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا
أبو من هو ومن العجائب ما حكاه بعضهم أنه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما صفة لعوجا ونظيره اعراب
أحوى صفة لغثاء على تفسير الاحوى بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان وانما
هو على هذا حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل أما على تفسيره بالاسود من الجفاف واليبس فهو
صفة لغثاء كذا فى المغني والغثاء بتخفيف المثلثة وتشديدها ما يقذف به السيل على جانب الوادى
من الحشيش ونحوه شمنى (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد يمتنع حذف عاملها كما اذا كان

فان خفتم فرجالا أوركبانا أى تسافر ورجعت ونحوها وصلواوجوبا قياسا فى أربع صور نحو ضربى زيدا قائما ونحو زيد أبوك عطوفا وقد مضتا والتي بين فيها ازدياد أو نقص بتدريج نحو تصدق بدرهم فصاعدا واشتر بدينار فسافلا وماذ كرلتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس وأتميميا مرة وقيسيا أخرى أى أتوجدوأتتحول وسماعا فى غير ذلك نحو هنيأ لك أى ثبت لك الخبر هنيأ أوهنأك هنيأ ﴿تنبيه﴾ قد تحذف الحال للقرينة وأكثرما يكون ذلك اذا كانت قولا أغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أى قائلين ذلك واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا أى قائلين ذلك ﴿خاتمة﴾ تنقسم الحال باعتبارات الاول باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له الى المنتقلة وهى الغالب والملازمة والثانى باعتبار قصدها لذاتها وعدمه الى المقصودة وهو الغالب والموطئة وهى الجامدة الموصوفة والثالث باعتبار التبيين والتوكيد الى المبينة وهو الغالب وتسمى المؤسسة والمؤكدة وهى التي يستفاد معناها بدونها وقد تقدمت هذه الاقسام والرابع باعتبار جريانها على من هى له وغيره الى الحقيقية وهو الغالب والسببية نحو مررت بالدار قائما سكانها والخامس باعتبار الزمان الى مقارنة لعاملها وهو الغالب ومقدرة وهى المستقبلة نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أى مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين اى ناوين ذلك قيل وماضية ومثل لها فى المغنى بجاء زيد امس راكبا وسماها محكية وفيه نظر فيكون

﴿التمييز﴾ يقال تمييز ومميز وتبيين ومبين وتفسير ومفسر وهو فى الاصطلاح (اسم بمعنى من

معنويا لضعفه كاسم الاشارة والظرف (قوله وقد مضتا) الاولى فى باب المبتدا والثانية فى هذا الباب (قوله فصاعدا) اقتران الحال بالفاء أو ثم هنا لازم كما فى التسهيل والمشهور أنها عاطفة جملة اخبارية على جملة انشائية أى فذهب العدد صاعدا مع أن فيه الخلاف ويحتمل عندى أن المقدر انشاء أى فاذهب بالعدد صاعدا فتكون عاطفة انشائية على انشائية (قوله وماذ كرلتوبيخ) أى مع استفهام كما مثل الشارح أولا وصرح كلامه لا ظاهره فقط وان زعمه البعض أن ذلك مقيس وهو مذهب سيبويه وقيل سماعى (قوله وأتتحول) راجع لقوله أتميميا الخ ونظر فيه بانه ليس المراد أنه يتحول حالة كونه تميميا الخ بل أنه يتخلق تارة باخلاق التميمى وأخرى باخلاق القيسي فالاولى تقدير عامل الحال توجد واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل أتتخلق تخلق تميمي مرة الخ (قوله هنيأ) من هنى بكسر النون وضمها يهنأ بتثليث النون هنأ وهناءة أى ساغ كذا فى القاموس (قوله أى ثبت لك الخبر هنيأ) على هذا تكون حالا مؤسسة وقوله أو هنأك بفتح النون وعليه فهى مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمتنع حذفها لنيابتها عن غيرها أو توقف المراد عليه كما مر وكما قد تحذف الحال قد يحذف صاحبها نحو أهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه (قوله الى المبينة الخ) وقد تكون محتملة لهما كما فى هنيأ ولما لم تخرج عنهما لم يتعرض لها فاندفع اعتراض البعض (قوله وهي المستقبلة) قال فى شرح الجامع علامتها أن يصح تقديرها بالفعل ولام العلة ومن ثم اعترض بعضهم على التمثيل لها بمحلقين ومقصرين فى الآية لانك لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لان دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا اه ولمن مثل بذلك التخلص بان العلامة لا يجب انعكاسها (قوله أى مقدرا ذلك) أنت خبير بانه اذا نظر الى أن معنى صائدا به غدا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لمقارنة التقدير المرور فجعلها مستقبلة انما هو بالنظر الى الصيد نفسه لا الى تقديره وهل يلزم أن يكون المقدر للحال هو صاحبها أولا جرى على الاول صاحب المغنى واحتج له الشمنى بما فيه نظر وعلى الثانى الدمامينى (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه الفاء فى مثل هذه الحالة جائز كما نقله الدمامينى على المغنى مبسوطا (قوله لتدخلن الخ) محل الاستشهاد محلقين ومقصرين لان الحلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له لا آمنين اذ هي مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أى فى اثبات هذا القسم والتمثيل له بما ذكر لان العبرة بمقارنة الحال لزمن العامل وهى موجودة لا لزمن التكلم غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذى هو حقيقة فى الحال عن الماضى حكاية للحال الماضية مجازا

﴿التمييز﴾

(قوله اسم) أى صريح (قوله بمعنى من) أى معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من اضافة المعنى اليها فلا يرد أنها تكون بمعنى فى فلا تخرج الحال بهذا القيد بل بقوله مبين والمراد بكونه بمعنى من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة فى نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر أنه لا تحمل من فى قوله بمعنى من على خصوص من البيانية ليكون قوله مبين هو المخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا كما صنع الشارح ويجوز بقطع النظر عما صنعه الشارح حمل من على خصوص البيانية بقرينة قوله مبين

فيكون لقوله مبين فائدة على هذا أيضا وان لم تكن الاخراج هكذا ينبغي تقرير المقام (قوله مبين) نعت لاسم أى مزيل لابهام اسم قبله مجمل الحقيقة أو ابهام نسبة فى جملة او شبهها اه توضيح وشرحه للشارح والاوفق بما يأتي عن ابن الحاجب ان يقال أى مزيل لابهام ماقبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كما فى تمييز النسبة فانه يبين جنس ما المقصود نسبة العامل اليه مثلا طاب زيد نفسا مؤول بطاب شيء زيد أى شيء يتعلق بزيد وهذا الشيء مبهم يفسره نفسا واستفيد منه أن التمييز لا يكون مؤكدا وهو رأى سيبويه وأما شهرا من قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو وان كان مؤكدا لما استفيد من قوله تعالى ان عدة الشهور مبين لعامله وهو اثنا عشر قاله فى المغنى (قوله مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا الخ) فانهما وان كانا على معنى من لكنها في الاول للاستغراق وفى الثانى للابتداء أى استغفارا مبتدأ من أول الذنوب الى لا يتناهي قاله فى التصريح ولك أن تجعلها فى الثاني تعليلية بل هو أظهر فتدبر وانما عدي بمن لتضمنه معنى استتيب والا فقد عدت السين والتاء من المعديات فيصح كون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك (قوله مخرج لنحو الحسن وجهه) أى بالنصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لعدم تنكيره وهذا رأى البصريين ولا يرد وطبت النفس لان أل فيه زائدة للضرورة فهو نكرة (قوله قد فسره) صلة أو صفة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لأمن اللبس بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى أن يقول نسبة ليشمل تمييز النسبة فى غير الجملة كالتي فى عجبت من طيب زيد نفسا الا أن يراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولان المقابل فى الاصطلاح لتمييز المفرد تمييز النسبة وجعل ابن الحاجب التمييز مطلقا مفسر الابهام الذات غاية الامر أن الذات اما مذكورة أو مقدرة وانما عبروا عن الثانى بتمييز النسبة نظرا للظاهر قال الدمامينى لان النسبة فى الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم انما الابهام فى المتعلق الذى ينسب اليه الطيب فى الحقيقة اذ يحتمل أن يكون دارا أو علما أو غيرها فالتمييز فى الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه (قوله دال على مقدار) أى أو شبهه مما حمل عليه نحو ذنوب ماء ونحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء ونحو خاتم حديدا كما سيأتى فلا قصور (قوله فتمييز الجملة الخ) قال الدمامينى تجب مطابقة تمييز الجملة للاسم السابق ان كان الثانى عين الاول نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا ان كان غيره وهو مصدر قصد اختلاف أنواعه لاختلاف محاله بعد جمع نحو خسر الاشقياء أعمالا أو غير مصدر وتعدد وخيف اللبس نحو كرم الزيدون آباء اذا كان لكل منهم أب ويجب تركها ان كان معنى التمييز فى الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو كرم الزيدون أبا اذا كان أبوهم واحدا أو بالعكس وخيف اللبس نحو نظف زيد أثوابا وكرم آباء أو كان التمييز مصدرا لم يقصد اختلاف أنواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا وترجح فى نحو حسن زيد عينا وطابت هند شفة ويترجح تركها فى نحو حسن الزيدان أو الزيدون وجها اه بتصرف وزيادة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي أن المراد بالجملة ما يشمل الجملة تأويلا (قوله والتمييز فى مثله محول عن الفاعل) التحويل فى تمييز النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محول نحو امتلا الاناء ماء ولله دره فارسا بناء على أن الثانى من تمييز النسبة وسيأتى الكلام عليه وأما تمييز المفرد فلا تحويل فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما عدل عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال ثم تفصيل فيكون أوقع فى النفس لان الآتى بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب (قوله والتمييز فيه) أى فى مثله فهو من الحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله وتقول) غير الاسلوب لان هذا انما أجرى مجرى الفعل (قوله عجبت من طيب زيد نفسا) أى من طيب نفس زيد فهو محول عن المضاف اليه الذى هو فى الحقيقة فاعل المصدر وفيما بعده عن

مبين نكرة) فاسم جنس وتمنى من مخرج لما ليس بمعنى من كالحال فانه بمعنى في ومبين مخرج لاسم لا التبرئة ونحو ذنبا من قوله

أستغفر الله ذنبا لست محصيه

ونكرة مخرج لنحو الحسن وجهه ثم ما استكمل هذه القيود (ينصب تمييزا بما قد فسره) من المبهمات والمبهم المفتقر للتمييز نوعان جملة ومفرد دال على مقدار فتمييز الجملة رفع ابهام ما تضمنته من نسبة عامل فعلا كان أو ما جرى مجراه من مصدر أو وصف أو اسم فعل الى معموله من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفسا واشتعل الرأس شيبا والتمييز فى مثله محول عن الفاعل والاصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس ونحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا والتمييز فيه محول عن المفعول والاصل غرست شجر الارض وفجرنا عيون الارض وتقول عجبت من طيب زيد نفسا وزيد طيب نفسا

وسرعان ذا اهالة وناصب التمييز فى هذا النوع عند سيبويه والمبرد والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى تضمنته الجملة لا نفس الجملة وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ونص عليه فى غير هذا الكتاب وذهب قوم الى أن الناصب له نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين فلا اعتراض لانه يصح أن يقال انه فسر العامل لانه رفع ابهام نسبته الى معموله وانه فسر الجملة لانه رفع ابهام ما تضمنته من النسبة وأما تمييز المفرد فانه رفع ابهام مادل عليه من مقدار مساحى أو كيلى أو وزنى (كشبر أرضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا) وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا خلاف (وبعد ذى المقدرات الثلاث (ونحوها) مما أجرته العرب مجراها فى الافتقار الى مميز وهى الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحى سمنا وراقود خلا

فاعل طيب أى زيد طيبة نفسه هذا هو الاوفق بما يأتى للشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جاز أن يكون محولا عن المبتدا وعليه اقتصر البعض تبعا لشيخنا (قوله وسرعان ذا اهالة) سرعان بتثليث السين والبناء على الفتح اسم فعل ماض أى سرع وذا فاعل واهالة تمييز محول عن الفاعل أى اخافة وافزاعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال فى القاموس وأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورغامها يسيل من منخريها لهزالها فقيل له ماهذا فقال ودكها فقال السائل ذلك ونصب اهالة على الحال أى سرع هذا الرغام حال كونه اهالة أو تمييز كقولهم تصبب زيد عرقا وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشئ قبل وقته اه (قوله وهو الذى يقتضيه الخ) أى حيث قال

وعامل التمييز قدم مطلقا * والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

(قوله فلا اعتراض الخ) تفريع على قوله ويصح الخ لكن كان الاوضح تأخيره عن قوله لانه الخ وفى نسخ بالواو وهى واضحة والمراد اعتراض ابن هشام بما حاصله أن مفسر تمييز النسبة هو النسبة وليست العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح أنه يصح جعل المميز نفس العامل لصحة وصفه بالابهام من حيث نسبته لتعلقها به فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفيها فتوصف بوصفها فيحمل كلام المصنف على العامل أو الجملة فلم أن قول البعض ان قول الشارح وانه فسر الجملة الخ تتميم للفائدة ولا دخل له فى دفع الاعتراض ناشئ عن قلة تدبر المقام (قوله ابهام مادل عليه) ضمير دل يرجع الى المفرد وضمير عليه الى ما ومن مقدار بيان لما والصلة أو الصفة جرت على غير ما هى له لأمن اللبس وفى قوله من مقدار حذف مضاف أى من مقدر مقدار اذ التمييز له لا للمقدار الذى هو ما يكال أو يوزن أو يمسح به فاندفع الاعتراض بان المجمل الذى بينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر بالمقدار لا نفس المقدار فكان الاولى أن يقول لانه رفع ابهام مادل عليه المفرد من مقدر به وفيه اكتفاء أيضا أى من مقدار أو شبهه مما حمل عليه فلا قصور (قوله مساحى) نسبة الى المساحة بكسر الميم وهى الذرع كذا فى القاموس (قوله وقفيز) من المكيل ثمانية مكاكيك والمكوك مكيال يسع صاعا ومن الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعا وليس مرادا هنا جمعه أقفزة وقفزان (قوله ومنوين) تثنية منا كعصا ويقال فيه من وهو رطلان (قوله مميزه بلا خلاف) وانما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل فى الطلب المعنوى لمعموله وقيل لشبهه أفعل من ورجحه المصرح * فائدة * اذا كان المقدار مخلوطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل سمنا عسلا على حد الرمان حلو حامض وقال غيره يعطف بالواو لانها للجمع الصادق بالخلط وجوز بعض المغاربة الامرين كذا فى الهمع (قوله وبعد ذى المقدرات) يعنى المقدر بالمقدار المساحى والمقدر بالمقدار الكيلى والمقدر بالمقدار الوزنى الممثل لتلك المقدرات بشبر وقفيز ومنوين والمتبادر من المتن أن المشار اليه الامثلة الثلاثة التى هى جزئيات فيكون المراد بنحوها غيرها سواء كان مقدرا باحد المقادير الثلاثة أولا وظاهر صنيع الشارح ارجاع الاشارة الى أنواع المقدرات الثلاث كما قررناه وحمل نحوها على غير تلك الانواع وكأنه حمل كلام المصنف على الاستخدام بذكره المقدرات الثلاثة أولا مرادا بها الجزئيات وارجاع الاشارة اليها مرادا بها الكليات فتأمل (قوله مما أجرته العرب مجراها) انما أجرته مجراها لشبهه بالمقدر بالمقادير الكيلية وانما لم تكن مقدرة بمقدار كيلى حقيقة لان هذه الاوعية لا تختص بقدر معين (قوله وهى الاوعية) أى أسماء الاوعية (قوله المراد بها المقدار) أى مقدر المقدار أى المقدر بذلك المقدار الذى هو الوعاء والذنوب الدلو أو التى فيها ماء أو الممتلئة ماء أو القريبة من الامتلاء كذا فى القاموس والحب بضم الحاء المهملة الخابية والنحى بكسر النون وسكون الحاء

(قوله أى اخافة الخ) لا يناسب معنى المثل الاخافة بل الاهالة هى الودك اه

المهملة

وماحمل على ذلك من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء وما كان فرعا للتمييز نحو خاتم حديدا وباب ساجا وجبة خزا (اجرره
اذا أضفتها) اليه (كمد
حنطة غذا) وشبر أرض
ومنوا تمر وذنوب ماء
وحب عسل وخاتم
حديد وباب ساج
﴿ تنبيهان ﴾ الأول
النصب في نحو ذنوب
ماء وحب عسلا أولى
من الجر لان النصب
يدل على أن المتكلم
أراد أن عنده ما يملأ
الوعاء المذكور من
الجنس المذكور وأما
الجر فيحتمل أن
يكون مراده ذلك وأن
يكون مراده بيان
أن عنده الوعاء الصالح
لذلك الثاني انما لم
يذكر تمييز العدد مع
تمييز هذه المقدرات
لان له بابا يذكره فيه
ولا نفراد تمييزها باحكام
منها جواز الوجهين
المذكورين وتمييز
العدد اما واجب النصب
كعشرين درهما أو
واجب الجر بالاضافة
كمائتي درهم ومنها جواز
الجر بمن كما سيأتي ومنها
أنه يميز تمييز العدد اذا
وقعت هذه المقدرات
تمييزا له نحو عشرين
مدا براو ثلاثين رطلا
عسلا وأربعين شبرا
أرضا (والنصب) للتمييز
(بعد ما أضيف) من هذه المقدرات لغير التمييز (وجبا ان كان) المضاف لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه (مثل) فلن يقبل من أحدهم
(مل‌ء الارض ذهبا) مافي السماء قدر راحة سحابا اذ لا يصح مل‌ء ذهب ولا قدر سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز نصب

المهملة الزق أو زق السمن خاصة كالنحي بفتح فسكون والنحى كفتي كذا في القاموس والراقود دن كبير يطلى داخله بالقار (قوله وماحمل على ذلك) أى على ما اجرته العرب مجرى المقادير وجامع الحمل أن كلا مجمل الحقيقة مرفوع اجماله بما بعده (قوله من نحو لنا مثلها ابلا وغيرها شاء) اعترضه سم بان هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب النصب الآتي فذكرهما هنا ليس بظاهر لعدم تأتي الجر وقد يعتذر بحمل ذكرهما من حيث انهما نحو المقدرات في أن المنصوب بعدهما تمييز فتأمل (قوله وما كان فرعا) معطوف على نحو لنا الخ (قوله نحو خاتم حديدا الخ) اعلم أن جر نحو خاتم حديدا أرجح من نصبه كما سيأتي واذا نصب فقال المبرد والمصنف كون نصبه على التمييز أرجح من كونه على الحالية لجمود هذا المنصوب ولزومه وتنكير صاحبها والغالب على الحال الاشتقاق والانتقال وتعريف صاحبها وقال سيبويه وأتباعه تتعين الحالية لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه واستظهر ابن هشام رجحا نيتها فقط أما نحو هذا خاتمك حديدا بتعريف الاسم فتتعين فيه الحالية كما قاله المصنف أفاده الدماميني (قوله اجرره) اى جوازا نعم ان أريد نفس الآلة التي يقدر بها وجب الجر لكن ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى يكون تمييزا ولهذا لم يتعرض له المصنف والشارح وظاهر كلام المصنف والشارح وغيرهما أن المجرور المذكور يسمى تمييزا وقال ابن هشام لا يسمى تمييزا (قوله اذا أضفتها) انما قيد لانه لو أطلق توهم بقاء تنوينها ونونها وان جره بمن مقدرة كما في تمييز كم أو ظاهرة كما يأتي في قوله واجرر بمن الخ فيفوت المعنى الذى أراده سم (قوله كمد حنطة غذا) مد مبتدأ وغذا خبر هذا ما قاله المكودى وهو أقرب من جعل غذا بدلا أو حالا والخبر محذوف أى عندي وقول الشارح وشبر أرض برفع شبر كما يرشد اليه ومنوا تمر والظاهر على اعراب المكودى أنه مبتدأ عطف عليه ما بعده والخبر محذوف أى كالمد في جواز الجر بالاضافه ويجوز تقديره عندي وأما على الاعراب الثاني فهو معطوف على مد حنطة (قوله في نحو ذنوب ماء) أى من المقدرات وما أجرى مجراها مما يتوهم عند جر تمييزه خلاف المقصود بخلاف نحو خاتم حديد فان جره أكثر كما صرح به الرضي وغيره لان في جره تخفيفا بحذف التنوين مع عدم توهم خلاف المقصود وبخلاف نحو شبر أرض فان الاظهر عدم اكثرية نصبه لعدم توهم خلاف المقصود حال الجر بل قد يقال جره أكثر لما مر تأمل (قوله لان النصب يدل) أى فهو نص في المقصود بخلاف الجر (قوله الوعاء الصالح لذلك) أى أو الصنجة الموزون بها أو المكيال الذى يكال به أو الشئ الذى يمسح به (قوله انما لم يذكر تمييز العدد) أى مع أنه من تمييز المفرد (قوله ومنها أنه) أى تمييز هذه المقدرات يميز بالبناء للفاعل وتمييز العدد مفعول به لا مفعول مطلق وقوله تمييزا له أى العدد فبرا وعسلا وأرضا تمييزات لتمييز العدد وهو مدا ورطلا وشبرا (قوله والنصب الخ) هذا البيت تقييد لسابقه فمعنى اجرره اذا أضفتها أى الى التمييز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد الاضافة ولو تقديرا فدخل نحو الكوز ممتلئ ماء وزيد متفقئ شحما اذ التقدير ممتلئ الاقطار ماء ومتفقئ الاعضاء شحما فلا يجوز ممتلئ ماء ولا متفقئ شحم (قوله من هذه المقدرات) يشكل على هذا التقييد محترز قوله ان كان الخ وهو قوله أشجع الناس رجلا اذ المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد لا بقوله ان كان الخ وأيضا فمل‌ء وقدر من الشبيه بالمقدرات لانهما كالمقدر المساحي لا منها فالوجه التعميم كما فعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) اشارة الى وجه الشبه في قوله ان كان مثل الخ (قوله مل‌ء الارض) برفع مل‌ء على الحكاية كما أشار اليه الشارح (قوله الارض) بنقل حركة الهمزة الى اللام (قوله فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذى يغنى عن المضاف اليه هو التمييز لانه الذى يقع في

التمييز وجاز جره بالاضافة بعد حذف المضاف اليه نحو هو أشجع الناس رجلا وهو أشجع رجل * تنبيه * محل ماذكره من وجوب نصب هذا التمييز هو اذا لم يرد جره بمن كما يذكره بعد وقد أعطي ذلك ايضا بالمثال اه (والفاعل المعنى انصبن) على التمييز (بافعلا * مفضلا) له على غيره والفاعل فى المعنى هو السببى وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلا (كأنت أعلى منزلا) وأكثر مالا اذ يصح أن يقال أنت علا منزلك وكثر مالك أما ماليس فاعلا فى المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يصح أن يوضع موضع أفعل بعض ويضاف الى جمع قائم مقامه نحو زيد أفضل فقيه فانه يصح فيه أن يقال زيد بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالاضافة الا ان يكون أفعل التفضيل مضافا الى غيره فينصب نحو زيد أكرم الناس رجلا (وبعد كل ماقتضى تعجبا * ميز كاكرم بأبي بكر) رضى الله تعالى عنه (أبا) وما أكرمه أبا ولله دره فارسا وحسبك به كافلا وكفى بالله عالما وياجارتا ما أنت جاره (وأجرر بمن) ان شئت) لانها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى فى وبعضه صالح لمباشرتها وكل تمييز فانه صالح لمباشرة من غير لفظا كل تمييز صالح لمباشرتها (ان شئت) لانها فيه معنى كما أن كل ظرف فيه معنى فى وبعضه صالح لمباشرتها وكل تمييز فانه صالح لمباشرة من

محله الا المضاف ويدل له قول الهمع ولا يحذف عند جر التمييز بالاضافة شيء غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلا فيقال أشجع رجل بخلاف نحو لله دره رجلا وويحه رجلا فلا يقال لله در رجل ولا ويح رجل اه (قوله وجاز جره بالاضافة الخ) ناقش فيه بعضهم بانه بعد الاضافة لم يبق تمييزا بدليل صحة قولك هو أشجع رجل قلبا فتمييزه وقد يمنع عدم بقائه تمييزا وتمييزه لا ينافى كونه تمييزا لما مر فى كلام الشارح أن تمييز المقدرات يميز تمييز الاعداد (قوله محل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافى والمقصود بوجوب النصب امتناع الجر بالاضافة فلا ينافى جواز جره بمن سم (قوله والفاعل المعنى) بنصب الفاعل بانصبن ونصب المعنى باسقاط الخافض اه سندوبى والظاهر أنه يصح جر المعنى باضافة الفاعل اليه ومعنى كونه فاعل المعنى انه المتصف بالمعنى في الحقيقة اذ المتصف بالاحسنية في الحقيقة هو الوجه فى قولك مثلا زيد أحسن وجها وفى آخر ما ستنقله عن نكت السيوطي اشارة الى هذا فتنبه (قوله هو السببى) أى المتصف فى المعنى بالشيء الجارى في اللفظ على غيره أى غير ذلك المتصف فان المنزل مثلا هو المتصف فى المعنى بالعلو والعلو جار فى اللفظ على المخاطب (قوله اذ يصح ان يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أى ولا يضر فوات التفضيل اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع موضع أفعل التفضيل أو يقال المراد علا علوا زائدا وكثر كثرة زائدة فلم يفت التفضيل فصح كون هذا التمييز محولا عن الفاعل كما يتبادر من كلام الشارح وسيصرح به بعد وقال السيوطى في نكته نقلا عن ابن هشام التحقيق ان التمييز فى هذا النوع محول عن مبتدا مضاف وأصل أنت أحسن وجها وجهك أحسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فانفصل وارتفع ولا يريد المصنف بقوله الفاعل المعنى أن هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضيل فكيف يكون أنت احسن وجها محولا عن حسن وجهك وانما يريد أن هذا التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه ملخصا وقد علمت الجواب (قوله اما ماليس فاعلا فى المعنى الخ) والضابط ان تمييز أفعل التفضيل اذا كان من جنس ماقبله جر نحو زيد أفضل رجل وان لم يكن من جنس ماقبله نصب نحو زيد أكثر مالا (قوله قائم مقامه) أى مقام التمييز (قوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا) اما وضعا وهو ما أفعله وأفعل به أولا نحو لله دره فارسا وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت لان الاتيان بالتمييز بعد دال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب فلا خصوصية لداله أجيب بأن المقصود افادة وجوب نصب التمييز بعد داله ومنع جره بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله ولله دره فارسا) يقال در اللبن يدر ويدر درا ودرورا كثر ويسمى اللبن نفسه درا والاقرب ان المراد هنا اللبن الذى ارتضعه من ثدى أمه أضيف الى الله تعالى تشريفا يعنى أن اللبن الذى تغذى به مما يليق ان يضاف وينسب الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل فى الفروسية والمقصود التعجب كانه قيل ما أفرس هذا الرجل ونقل سم عن شرح التسهيل أن التمييز بعد الضمير نحو لله دره فارسا ويالها قصة من تمييز النسبة ان كان الضمير معلوم المرجع نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاءنى زيد فيالله رجلا وزيد حسبك به ناصرا ولله درك عالما وكذا بعد الاسم الظاهر نحو لله در زيد رجلا ويالزيد رجلا ومن تمييز المفرد ان كان مجهولا ثم رأيته فى الرضي أيضا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس المنسوب اليه كما فى نحو لله در زيد رجلا وكفى بزيد رجلا اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كما فى نحو طاب زيد علما (قوله لفظا) حال من من أى حالة كون من ملفوظة وليس متعلقا بقوله اجرر لان الجر قد يكون تقديريا (قوله وكل تمييز الخ) فيه تغيير وجه نصب

(غير ذي العدد * والفاعل) في (المعنى) المحول عن الفاعل في الصناعة (كطب نفسا تفد) اذ أصله لتطب نفسك

فهذان لا يصلحان لمباشرتها فلا يقال عندي عشرون من عبد ولا طاب زيد من نفس ومنه نحو أنت أعلى منزلا ويجوز فيما سواهما نحو عندي قفيز من بر وشبر من أرض ومنوان من عسل وما أحسنه من رجل ﴿ تنبيهات ﴾ الاول كان ينبغي أن يستثني مع ما استثناه تمييز المحول عن المفعول نحو غرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا وما أحسن زيدا أدبا فانه يمتنع فيه الجر بمن * الثاني تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولا عن الفاعل في الصناعة لاخراج نحو لله دره فارسا وأبرحت جارا فانهما وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين فيجوز دخول من عليهما ومن ذلك نعم رجلا زيد يجوز فيه نعم من رجل ومنه قوله

* فنعم المرء من رجل تهامي

الثالث أشار بقوله ان شئت الى أن ذلك جائز لا واجب الرابع اختلف في معنى من هذه

غير في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستثناء مع أنه في كلام المتن منصوب على المفعولية لاجر (قوله غير ذي العدد) أي الصريح فلا يرد أن تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مع أنه تمييز عدد وانما امتنع دخول من في المسائل المستثناة لأن وضع من البيانية أن يفسر بها وبما بعدها اسم جنس قبلها صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفي المحول عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما بعد من وهو التمييز مباين لما قبلها وهو الفاعل والمفعول كذا في التصريح وعندي في هذا التعليل نظر أما أولا فلانه لا يتم على جميع الاقوال الآتية في من هذه بل على أنها بيانية كما لا يخفى وأما ثانيا فلانه يقتضي امتناع من في نحو امتلأ الاناء ماء لعدم صحة حمل الماء على الاناء ومقتضى المتن الصحة لأن التمييز في نحوه ليس فاعلا في المعنى ولا مفعولا وقد يدفع بان الكلام في من المعهودة في جر التمييز وهي البيانية على أصح الأقوال كما سيأتي ومن في المثال ليست منها لأنها إما ابتدائية أو سببية ويؤخذ منه أن جر التمييز الفاعل في المعنى بمن غير المعهودة في جر التمييز كالابتدائية والسببية جائز ولا بعد فيه فتدبر (قوله عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو زيد أطيب نفسا لان التمييز فيه محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل زيد أطيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طابت نفسه على ما أسلفه الشارح وقدمنا ما فيه فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدأ (قوله ومنه) أي من الفاعل في المعنى المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلا فمنزلا محول عن فاعل أفعل التفضيل صناعة والاصل أنت أعلى منزلك وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل الفعل والاصل أنت علا منزلك كما أسلفه الشارح أي علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا يرد أنه اذا قيل علا منزلك فات التفضيل مع أنه قد يمنع ضرر فواته كما قدمناه وفي التوضيح أنه محول عن المبتدأ والاصل منزلك أعلى فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدأ فارتفع وانفصل بعد ان كان متصلا مجرورا وهو أيضا صحيح وقد أسلفناه قال شارح الجامع لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن المبتدأ في الصناعة لان ما صلح لان يخبر بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا في المعنى (قوله وأبرحت جارا) أي أعجبت ويصح في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشارح أبرحت جارا في قول الاعشى

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

حتى يتعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك ليكون جارا في المثال متعينا لعدم التحويل لان قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بانها نفسها جارة معجبة لا بان جارها معجب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتيج الى أن يقال تمثيله بهذا المثال لغير المحول مبني على أحد احتماليه والمثال يكفيه الاحتمال ونظيره كرم زيد ضيفا قال في المغني ان قدر أن الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل يمتنع أن تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اه أي للتنصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثاني من تمييز الجملة غير المحول قاله الدماميني (قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على مدلول التاء التي هي الفاعل فيلزم أن يكون فاعلا في المعنى (قوله ومن ذلك) أي من الفاعل في المعنى الغير المحول عن الفاعل في الصناعة (قوله نعم رجلا زيد) مثله حبذا رجلا زيد قال الشاعر

* ياحبذا جبل الريان من جبل * دماميني (قوله تهامي) بكسر التاء ان كان تخفيف ياء النسبة لاجل الروي وبفتحها ان كان لاجل تعويض الفتحة عن التشديد على أحد مذهبين فيكون تهامي نسبة الى تهامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة لا بلد وان وهم فيه الجوهري هذا ما يفيده كلام

فقيل للتبعيض وقال الشلوبين يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه كما زيدت فى نحو ما جاءنى من رجل قال
الا أن المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الاخفش أنها لا تزاد الا في غير الايجاب قال في الارتشاف و يدل لذلك يعنى الزيادة العطف
بالنصب على موضعها قال الحطيئة طافت أمامة بالركبان آونة * ياحسنه من قوام ما ومنتقبا بنصب منتقبا على محل قوام
* الخامس اذا قلت عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن بل هو تركيب آخر لان تمييز
العدد شرطه الافراد
وأيضا فهو معرف اه
(وعامل التمييز قدم
مطلقا) أى ولو فعلا
متصرفا وفاقا لسيبويه
والفراء وأكثر
البصريين والكوفيين
لان الغالب فى التمييز
المنصوب بفعل متصرف
كونه فاعلا فى الاصل
وقد حول الاسناد عنه
الى غيره لقصد المبالغة
فلا يغير عما كان
يستحقه من وجوب
التأخير لما فيه من
الاخلال بالاصل أما غير
المتصرف فبالاجماع
وأما قوله
ونارنا لم يرنارا مثلها
فضرورة وقيل الرؤية
قلبية ونارا مفعول ثان
(والفعل ذو التصريف
نزرا سبقا) هو مبنى
للمفعول ونزرا حال من
الضمير المستتر فيه
النائب عن الفاعل أى
مجىء عامل التمييز
الذى هو فعل متصرف
مسبوقا بالتمييز نزر
اى قليل من ذلك قوله
أنفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا وقوله * وما كان نفسا بالفراق تطيب وورد
وقوله ضيعت حزمى فى ابعادى الاملا * وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا وأجاز الكسائى والمازني والمبرد
والجرمى القياس عليه محتجين بما ذكر وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم فى غير هذا
الكتاب ﴿تنبيهان﴾ الاول مما استدل به الناظم على الجواز

القاموس والمصباح وقد نقل الدمامينى فيه الضبطين وبه يعرف ما فى كلام البعض و تمييز باب نعم من تمييز
المفرد على ما صرح به الرضي وغيره وأيده الدمامينى بان الضمير فى نحو نعم رجلا زيد وزيد نعم رجلا
لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مبهم عام والرابط بين المبتدا والخبر العموم اه أى وتمييز
العائد على مبهم تمييز مفرد كما مر فى نحو لله دره فارسا والمبهم العام هو رجلا كما يصرح به جعلهم ضميرنعم
مما يعود على متأخر لفظا ورتبة ومن تمييز الجملة على ما نقله الدمامينى عن المصنف (قوله فقيل للتبعيض
الخ) بقى قول ثالث وهو أنها لبيان الجنس صرح به الشاطبي فى باب حروف الجر ونقله المصرح عن
الموضح فى الحواشى وقال هو ظاهر (قوله وما أشبهها) أى مما أجرى مجراها وما حمل عليه (قوله ويدل
لذلك) أى الزيادة وفيه أن ما ذكره لا ينهض دليلا للزيادة لانه يصح مراعاة محل المجرور بغير الزائد اذا
كان يظهر فى الفصيح فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت له بحسب الاصل
لظهوره فى الفصيح عند حذفها فتأمل (قوله آونة) بمد الهمزة جمع أوان من قوام بفتح القاف أى قامة وما
زائدة ومنتقبا بفتح القاف موضع النقاب (قوله لا يكون ذلك من جرالخ) أى بل قوله من الرجال صفة
لعشرون (قوله لان تمييز العدد) أى المنصوب بقرينة أن الكلام في جواز جر التمييز المنصوب بمن فلا
يرد أن تمييز العشرة الى الثلاثة جمع (قوله شرطه الافراد) ولذلك قالوا في قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا ان أسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف أى فرقة (قوله وعامل التمييز قدم) واما توسط التمييز
بين العامل ومعموله نحو طاب نفسا زيد فنقل بعضهم الاجماع على جوازه (قوله كونه فاعلا في الاصل أى
وأعطى غير الفاعل في الاصل حكم الفاعل اجراء للباب على وتيرة واحدة (قوله لقصد المبالغة) أى في
اسناد الطيب لزيد فانه يفيد قبل التخصيص بالتمييز أنه طاب من جميع الوجوه فالمبالغة من حيث أول
الكلام وقيل لقصد الاجمال ثم التفصيل ويشكل عليه ما مر من جواز التوسط لفوات الاجمال ثم التفصيل
بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد يقال كما يشكل على هذا يشكل على تعليل الشارح أيضا على أن
النظر الى الأصل والغالب فلا اشكال (قوله فلا يغير عما كان يستحقه الخ) لا يقال قد يخرج الشىء عن أصله
كنائب الفاعل فانه كان جائز التقديم على العامل وصار بالنيابة ممتنعه فاى مانع من اعطاء التمييز بصيرورته
فضلة حكم المفعول من جواز التقديم لانا نقول الاصل عدم الخروج عن الاصل (قوله ونارنا الخ) فنارا
تمييز وهو مقدم على عامله وهو مثلها لانه تمييز مفرد (قوله ونزرا حال الخ) قال سم فيه نظر والوجه كونه
مفعولا مطلقا أى سبقا نزرا اه ووجه النظر أن جعله حالا من ضمير سبق يقتضي أن النزر وصف للفعل
مع أنه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى وهو أدق من توجيه شيخنا النظر بأن وقوع المصدر حالا سماعى
(قوله وما كان نفسا) كان زائدة وضمير تطيب يرجع الى ليلى في صدر البيت وهو
* أتهجر ليلى بالفراق حبيبها * (قوله ضيعت حزمى الخ) الحزم ضبط الامور واتقانها والارعواء
الانزجار (قوله بما ذكر) أى من الابيات وأجيب بانه ضرورة (قوله وقياسا على غيره من الفضلات)
أجيب بالفرق فان تقديم التمييز مخل بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات قاله الدمامينى

قوله رددت بمثـل السـيد نهد مقلص * كميش اذا عطفاه ماء تحلبا و قوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * ولم يعن بالاحسا ن كان مذمما
وهو سهو منه لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف * الثانى أجمعوا على منع
التقديم فى نحو كفى بزيد رجلا لان كفى وان كان فعلا متصرفا الا انه فى معنى غير المتصرف وهو فعل التعجب لان معناه ما أكفاه
رجلا ﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز فى خمسة امور ويفترقان فى سبعة امور (١٥٥) فأما امور الاتفاق فانهما اسمان
نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام * وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال تجئ جملة وظرفا ومجـرورا كما مر والتمييز لا يكون الا اسما * الثاني أن الحال قد يتـوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في أول باب الحال ولا كذلك التمييز * الثالث أن الحال مبينة للهيآت والتمييز للذوات * الرابع أن الحال تتعدد كما عرفت بخلاف التمييز * الخامس أن الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصـفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح * السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمـود وقـد يتعاكسان فتأتى الحال جامـدة كهذا مالك ذهبا و يأتي التمييز مشتقا نحو لله دره
فارسا وقد مر * السابع الحال تاتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز فاماقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا
مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردودة
واماقوله تزوده مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان أريد به
التزود أو مفعول به ان أريد به الشىء الذى يتزود به من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله
نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا أو بايماء فـفتاة حال مؤكدة والله أعلم ﴿ حروف الجر ﴾ (هاك حروف الجر

ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا مخل بالغرض مع أنه جائز فتدبر (قوله رددت بمثل السيد) أى بفرس مثل
السيد بكسر السين أى الذئب نهد بفتح النون أى ضخم مقلص بكسر اللام المشددة أى طويل القوائم
كميش بكاف مفتوحة فميم مكسورة فتحتية ساكنة فشين معجمة أى سريع العدو والثلاثة صفات لمثل
والشاهد فى ماء حيث قدمه على عامله وهو تحلبا أى سال (قوله عينا قر) قال فى القاموس قرت عينه تقر
بالكسر والفتح قرة وقد تضم وقرورا بردت وانقطع بكاؤها أو رأت ما كانت متشوقة اليه اه ومثريا
حال أى كثير المال كما فى القاموس وتفسير البعض له بمعطيا لا يوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو
سهو منه الخ) نظر فيه سم بان عطفاه والمرء عند الناظم مبتدآن ففى التسهيل وقد تغنى ابتدائية اسم بعد
اذا عن تقدير فعل اه فكان الاولى أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلحان للاستدلال لاحتمال أن
يكون عطفاه والمرء مرفوعين بفعل محذوف وقد يدفع النظر بان التعبير بالسهو نظر الى قوله فى
الخلاصة وألزموا اذا اضافة الى * جمل الافعال (قوله ولا كذلك التمييز) ممنوع فقد يتوقف معنى
الـكلام على التمييز نحو ماطاب زيد الا نفسا شمنى (قوله مبينة للهيآت) ليس المراد بالهيئة الصورة
المحسوسة كما يتبادر منها والا خرج نحو تكلم صادقا ولا يرد جاء زيد والشمس طالعة لانه فى معنى جاء مقارنا
لطلوعها فالحال فيه بحسب التأويل مبينة للصفة قاله الدماميني (قوله مبين للذوات) أى أو النسب ليوافق
ما مشي عليه سابقا وان التزم ابن الحاجب أن تمييز النسبة أيضا فى الحقيقة تمييز لذات مقدرة كما مر
بيانه (قوله بخلاف التمييز) أى فانه لا يتعدد أى بدون عطف أما بالعطف فيجوز أن يتعدد (قوله
لعامله) أى مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل (قوله فمردودة) لان الابهام قد ارتفع بظهور الفاعل
فلا حاجة للتمييز (قوله اما مفعول مطلق الخ) الظاهر أنه يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد على قياس
ما فعله فى قوله الشاعر نعم الفتاة الخ (قوله نعت له) أى بحسب ما كان بدليل بقية كلامه (قوله فصار حالا
أى كما هو شأن صفة النكرة اذا تقدمت نحو لمية موحشا طلل

﴿ حروف الجر ﴾

قدمها على الاضافة لما قيل ان العمل فيها للحرف المقدر وانما سميت حروف الجر اما لانها تجر معاني
الافعال الى الأسماء أى توصلها اليها فيكون المراد من الجر المعنى المصدرى ومن ثم سماها الكوفيون
حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال أى توصلها الى الاسماء واما لانها تعمل الجر فيكون المراد
بالجر الاعراب المخصوص كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم ولا يرد على الأول أن مقتضاه أن
لا يكون خلا وعدا وحاشا فى الاستثناء أحرف جر لانهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن لا لايصاله
اليه لان المراد بايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ربطه به على الوجه الذى يقتضيه الحرف من
ثبوته له أو انتفائه عنه قاله الدماميني (قوله هاك حروف الجر) ها بالقصر هنا وقد تمد كما فى هاؤم
اقرؤا كتابيه اسم فعل بمعنى خذوا الكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية بحسب

وهي) عشرون حرفا (من) و (الى *) و (حتي) و (خلا) و (حاشا) و (عدا) و (في) و (عن) و (على) و (مذ) و (منذ) و (رب) و (اللام) و (كي) و (واووتا * والكاف والباء ولعل ومتي) كلها مشتركة في جر الاسم على التفصيل الآتي وقد تقدم الكلام على خلا وحشا وعدا في الاستثناء وقل من ذكر كي ولعل ومتي في حروف الجر لغرابة الجر بهن * أما كي فتجر ثلاثة أشياء الأول ما الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء نحو كيمه بمعنى لمه * والثاني ما المصدرية مع صلتها كقوله

يراد الفتي كيما يضر وينفع

أى للضر والنفع قاله الاخفش وقيل ما كافة الثالث أن المصدرية وصلتها نحو جئت كي أكرم زيدا اذا قدرت أن بعدها فان والفعل في تأويل مصدر مجرور بها ويدل على ان أن تضمر بعدها ظهورها في الضرورة كقوله

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا

والاولى ان تقدر كي مصدرية فتقدر اللام قبلها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا * وأما لعل فالجر بها لغة عقيل ثابتة الاول ومحذوفته مفتوحة الآخر ومكسورته ومنه قوله لعل الله فضلكم علينا * بشيء أن أمكم شريم وقوله لعل أبي المغوار منك قريب عظم

وأما متي فالجر بها لغة هذيل وهي بمعنى من الابتدائية سمع من كلامهم أخرجها متي كمه أى من كمه وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت * متي لجج خضر لهن نئيج وأما الاربعة عشر الباقية فسيأتي الكلام عليها ﴿ تنبيهان ﴾ الأول انما بدأ بمن

حال المخاطب من تذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع كالكاف في رويدك ومع اسم الاشارة وأريتك بمعنى أخبرني ونحو اياك قاله يس وغيره (قوله وهي من الخ) الخبر مجموع المتعاطفات فالعطف ملحوظ قبل الاخبار ويقال في من منا كالى بل قيل انها الأصل خففت لكثرة الاستعمال بحذف الالف وسكون النون (قوله ورب) ويقال رب بفتح الراء ورب بضم الراء والباء وربت بضم الراء وفتح الباء والتاء وربت بضم الراء وفتح الباء وسكون التاء وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الأولين وسكون التاء وبتخفيف الباء من هذه السبعة وربتا بالضم وفتح الباء المشددة ورب بالضم فالسكون ورب بالفتح فالسكون فهذه سبع عشرة لغة اه همع ﴿ فائدة ﴾ ما مشي عليه المصنف من حرفية رب هو مذهب البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى اسميتها وأيده الرضي بأنها في التقليل أو التكثير مثل كم الخبرية في التكثير اذ معنى رب رجل قليل أو كثير من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس ولا خلاف في اسمية كم ثم استشكل حرفية رب بامور فراجعه وجنح اليه الدماميني أيضا قال ويمكن أن يكون سبب بنائها مع اسميتها ما قيل في كم من تضمنها معنى الانشاء الذي حقه أن يؤدى بالحرف أو مشابهتها الحرف وضعا في بعض لغاتها وهو تخفيف الباء وحمل المشدد عليه (قوله على التفصيل الآتي) أي من اختصاص بعضها بالوقت وبعضها بالنكرات وبعضها بالظاهر الى غير ذلك (قوله وقد تقدم الكلام الخ) اعتذار عن سكوت الناظم عن الستة في التفصيل الآتي (قوله نحو كيمه) أصلها كيما حذفت ألف ما وجوبا لدخول حرف الجر عليها وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة وهكذا يفعل مع سائر حروف الجر الداخلة على ما الاستفهامية قاله المصرح وغيره (قوله ما المصدرية مع صلتها) كان الاولى أن يقول المصدر المنسبك من صلة ما وكذا يقال فيما بعده يدل على ذلك قوله بعد في تأويل مصدر مجرور بها كذا قال البعض والاوجه أن مجموع الحرف وصلته مجرور محلا بالحرف لانه الذي تسلط عليه الحرف ودلالة قول الشارح في تأويل مصدر مجرور بها انما يظهر اذا قرئ مجرور بالجر فان قرئ بالرفع خبرثان لقوله فان والفعل فلا ولم يتمل على هذا مجروران لان المراد مجموع أن والفعل فتأمل (قوله للضر والنفع) أى ضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع (قوله وقيل ما كافة) أى لكي عن عملها الجر مثلها في ربما (قوله فقالت أكل الناس الخ) كل مفعول أول لمانحا ولسانك أى حلاوة لسانك المفعول الثاني كما في التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع تفسيري والخدع ارادة المكر بالغير من حيث لا يعلم (قوله والاولى) أى في الموضع الثالث (قوله ثابتة الاول الخ) حال من الضمير المجرور بالباء فهذه أربع لغات يجوز الجر فيها ولا يجوز في غيرها من بقية لغات لعل كما قاله المصرح (قوله لعل الله) فالله مرفوع تقديرا بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجر الشبيه بالزائد وفضلكم خبر وان أمكم شريم اى مفضاة بدل من شيء (قوله وهي بمعنى من الابتدائية) قال في الهمع وتأتي اسما بمعنى وسط حكي وضعها متي كمه أى وسطه (قوله شربن) أى السحب وضمن شربن معنى روين فعداه بالباء أو هي بمعنى من وقوله لهن نئيج أى صوت حال من النون في شربن وهذا على قول العرب والحكماء ان السحاب يأخذ الماء من البحر ثم يمطره قال في التصريح يقال ان السحاب في بعض المواضع تدنو من البحر الملح فتمتد منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت

لأنها أقوى حروف الجر ولذلك دخلت على مالم يدخل عليه غيرها نحو من عندك الثاني عد بعضهم من حروف الجر ها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا جعلت عوضاً من حرف الجر في القسم قال في التسهيل وليس الجر في التعويض بالعوض خلافا للاخفش ومن وافقه وذهب الزجاج والرماني الى أن أيمن في القسم حرف جر وشذا في ذلك وعد بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو م الله وجعله في التسهيل بقية أيمن قال وليست بدلا من الواو ولا أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وذكر الفراء أن لات قد تجر الزمان وقرئ ولات حين مناص وزعم الاخفش أن بله حرف جر بمعنى من والصحيح أنها اسم وذهب سيبويه الى أن لولا حرف جر اذا وليها ضمير متصل نحو لولاى ولولاك ولولاه فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه وزعم الاخفش انها في موضع رفع بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ولا عمل للولا فيها كما لا تعمل لولا في الظاهر وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم كقوله أتطمع فينا من أراق دماءنا * ولولاك لم يعرض لاحسابنا

عظم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بأذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى اه (قوله لانها أقوى حروف الجر) ولان من معانيها الابتداء فناسب الابتداء بها (قوله نحو من عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الظرفية (قوله ها التنبيه) اى صورة لا معنى اذ هى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة الاستفهام كما فى سم وقوله اذا جعلت اى كلتاهما (قوله فى التعويض) أى صورة تعويض ها التنبيه وهمزة الاستفهام عن باء القسم يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها مدا وقصرا فاللغات اربع وآلله بالمد مع الوصل وأألله بالقطع بلا تعويض شىء عن الباء كذا فى الهمع قال الدماميني واضعف اللغات الاربع فى ها الله حذف ألف ها مع قطع همزة الله بل أنكر هذه اللغة ابن هشام لكن نقلها غير واحد عن الجرمى (قوله بالعوض) أى بل بالمعوض عنه المحذوف وهو الباء لأنها أصل حروف القسم (قوله خلافا للاخفش ومن وافقه) أى حيث ذهبا الى أن الجر بالعوض وهو المتجه عندى بدليل أن الجر بواو القسم وتائه مع أن الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو وقياس ها التنبيه وهمزة الاستفهام على فاء السببية وواو المعية حيث لم يكن النصب بهما بل بأن المضمرة قياس مع الفارق لان الفاء والواو ليستا فى الحقيقة عوضين عن أن بدليل اضمارها بعدهما بخلاف ها التنبيه والهمزة فافهم (قوله إلى أن أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو الافصح وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وبفتحتين ويقال ايم بكسر فضم وأيم بفتح فضم وايم بكسرتين وهيم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم قال أبو حيان وهى أغرب لغاتها وأم بكسرتين وأم بفتحتين وأم بفتح فضم وأم بفتح فكسر وأم بكسر فضم وأم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما وم مثلثا فهذه عشرون لغة كذا فى الهمع (قوله وشذا فى ذلك) لانها اسم بمعنى البركة (قوله نحو م الله) هو على هذا القول مبنى على أحدى الحركات لأنه حرف جر وبهذا يعرف ما فى كلام البعض فانظره وأما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) رد لقول بعضهم السابق ووجهه أنها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما فى التاء قاله الدماميني وفيه أن الواو بدل من الباء ولم توافقها فى الحركة الا أن يقال خالفتها للتخفيف (قوله ولا أصلها من) أى التى هى حرف قسم على رأى جماعة مشى عليه المصنف فى تسهيله فى مبحث من الجارة مختص برب مضافا الى الياء نحو من ربى لا فعلن بضم الميم وكسرها مع سكون النون فيهما وانما لم يكن الاصل من هذه فحذفت نونها لان الاشهر فى من هذه الاختصاص بربى وامار واية الاخفش من الله فشاذة بخلاف م وأما من التى هى لغة فى أيمن فمثلثة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه فى مبحث من الجارة وبعضه فى مبحث أيمن (قوله والصحيح أنها اسم) أى مصدر أو اسم فعل أو بمعنى كيف كما تقدم فى المفعول المطلق (قوله أن لولا حرف جر) أى لا يتعلق بشىء كرب ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد كذا فى المغنى وفيه نظر للفرق باختلال اصل المعنى بحذف لولا دون رب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بان حرف الجر الاصلى لا بد له من متعلق ولا متعلق للولا فافهم والضمير بعدها فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح وزعم الاخفش أنها فى موضع رفع أى فقط (قوله ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع) أى وان كان غالب نيابة الضمائر فى الضمائر المنفصلة فقد وجدت فى المتصلة كما فى عساه وعساك وعسانى على قول تقدم فى أفعال المقاربة وانظر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث أن الضمير فى محل رفع بالابتداء أو غير لازم الظاهر الثانى لما مر من أن معنى كون الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع أنها لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى أنها تكون فى محل رفع وجر كما فى عجبت من ضربك زيدا واعلم انك اذا عطفت

حسن وقوله وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه من قنة النيق منهوى انتهى (بالظاهر اخصص منذ) و (مذ وحتى * والكاف والواو ورب والتاء) وكى ولعل ومتى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة وما عدا ذلك فيجر

الظاهر والمضمر على ما سيأتي بيانه (واخصص بمذ ومنذ وقتاً) وأما قولهم ما رأيته منذ ان الله خلقه فتقديره منذ زمن ان الله خلقه أى منذ زمن خلق الله اياه (تنبيه) ويشترط في مجرورها مع كونه وقتاً أن يكون معيناً لا مبهما ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول ما رأيته مذ يوم الجمعة أو مذ يومنا ولا تقول مذ يوم ولا أراه مذ غد وكذا في منذ اه (و) اخصص (برب * منكرا) نحو رب رجل ولا يجوز رب الرجل (والتاء لله ورب) مضافا للكعبة أو لياء المتكلم نحو وتالله لا كيدن أصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن وندر تالرحمن وتحياتك (وما رووا من نحو ربه فتي) وقوله وربه عطبا أنقذت من عطبه (نزر) أى قليل ﴿ تنبيه ﴾ يلزم هذا الضمير المجرور بها الافراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى فيقال ربه رجلا وربه أمرأة قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما * يورث المجد دائبا وعدم

على مدخول لولا اسما ظاهرا تعين رفعه اجماعا لانها لا تجر الظاهر نبه عليه الدماميني (قوله حسن) قال العيني أراد به الحسن بن على رضى الله تعالى عنهما وروى عبس بسكون الموحدة اسم قبيلة وروى جبن (قوله وكم موطن) كم خبرية بمعنى كثير في محل نصب بطحت أو رفع بالابتداء خبره جملة لولاى طحت والرابط محذوف أى طحت فيه وطحت بفتح التاء مع كسر الطاء او ضمها من طاح يطيح ويطوح أى هلك وقوله كما هوى ما مصدرية وهوى بفتح الواو سقط وفاعله منهوى أى ساقط والاجرام جمع جرم بالكسر وهو الجثة والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلى الجبل وكذا النيق بكسر النون وبالقاف آخره فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله بالظاهر اخصص) الباء داخلة على المقصور عليه على عكس قوله الآتي واخصص بمذ ومنذ وانما اختصت المذكورات بالظاهر لضعف غالبها باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمنكر وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون بعضها عوضاً عن باء القسم لا أصلا فيه وغرابة الجر ببعضها ولتأدية ادخال الكاف على الضمير الى اجتماع كافين في نحو كك وطردنا المنع (قوله واخصص بمذ ومنذ وقتاً) قال ابن عصفور ما يسئل به عن الوقت كالوقت بشرط ان يكون مما يستعمل ظرفا فتقول منذ كم ومذ متى ومذ أى وقت ولا تقول مذ ما لان ما لا تكون ظرفا فان قلت سينص على دخولهما على الافعال فكيف يصح دعوى الاختصاص بالوقت أجيب بانهما حينئذ ليسا حرفي جر باتفاق والكلام فيما اذا كانا جارين اه يس على أن منهم من يرى أنهما حينئذ داخلان على زمان مقدر مضاف للجملة وعليه لا اشكال (قوله منذ ان الله خلقه) أى على رواية فتح الهمزة أما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة (قوله ويشترط في مجرورها) وكذا في مرفوعهما) وبقى شرط رابع وهو ان يكون متصرفا فلا يجوز منذ سحر تريد سحر يوم بعينه ويشترط في عاملهما أن يكون فعلا ماضياً منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو متطاولا نحو سرت منذ يوم الخميس ولا يجوز قتلته منذ يوم الخميس قاله يس (قوله واخصص برب منكرا) أى في الكثير فلا يرد قوله الآتي وما رووا الخ على أن مذهب جماعة كابن عصفور والزمخشرى أن مثل هذا الضمير نكرة لانه عائد على واجب التنكير وقال جماعة كالفارسي معرفة جار مجرى النكرة وقد يعطف على مجرورها مضاف الى ضميره نحو رب رجل وأخيه لانه نكرة تقديرا اذ التقدير وأخ له وانما لم يجز رب أخي الرجل لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع أما رب رجل وزيد مثلا فلا يجوز قال في التسهيل ولا يلزم وصفه أى المنكر المجرور بها خلافا للمبرد ومن وافقه (قوله والتاء لله ورب) يوهم التسوية في الدخول عليهما وليس كذلك فان دخولها على رب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه فتى) قال الجامي هذا الضمير عائد على مبهم في الذهن بمعنى قبل ذكره مؤخرا تمييزا فلا ينافي عدهم هذا الضمير مما يعود على متأخر لفظا ورتبة كما مر هذا ما ظهر (قوله وربه عطبا) أى مشرفا على العطب أى الهلاك قاله العيني ولا ينافيه قوله أنقذت من عطبه لان المراد أبعدته عن العطب وانما عبر بالانقاذ المشعر بالوقوع مبالغة (قوله أى قليل) أى بالنسبة للظاهر وقيل معنى نزر شاذ من جهة القياس وان كان كثيرا مطردا في الاستعمال (قوله الافراد والتذكير) أى استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وهكذا واستندوا الى السماع (قوله والتفسير بتمييز بعده) يؤخذ منه وجوب ذكره وهو كذلك بخلاف مميز نعم وبئس ولعل الفرق قوة العامل في باب نعم وبئس فاحتمل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجلا فانه ضعيف واشعار المخصوص بنوع التمييز في باب نعم وبئس

دائبا فاجابوا وقد سبق التنبيه عليه فى آخرباب الفاعل (كذا كها ونحوه أنى) أى قدجرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله
وأم أوعال كها أو أقربا
وقوله
ولا ترى بعلا ولا حلائلا * كه ولا كهن الا حاظلا
وهذا مختص بالضرورة
﴿ تنبيه ﴾ قوله ونحوه يحتمل ثلاثة أوجه الاول ان يكون اشارة الى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما فى قوله كه ولا كهن * الثانى أن يكون اشارة الى بقية الضمائر مطلقا وقد شذ دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب كقوله
واذا الحرب شمرت لم تكن كى
وكقول الحسن أنا كك وأنت كى وأما دخولها على ضمير الرفع نحو ما انا كهو وما انا كانت وما انت كأنا وعلى ضمير النصب نحو ما انا كاياك وما انت كاياى فجعله فى التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل قال المرادى وفيه نظر بل ان لم يكن أكثر فهو مساو والثالث ان يكون اشارة الى بقية ما يختص بالظاهر أى أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل كقوله فلا والله لا يلفى أناس * فتى حتاك يا ابن أبي زياد وقوله أتت حتاك تقصد كل فج * ترجى منك أنها لا تخيب اه وهذا شروع فى ذكر معانى هذه الحروف (بعض وبين وابتدئ فى الامكنه * بمن) أى تأتى من لمعان وجملتها عشرة اقتصر منها هنا

وعدم اشعار شئ به فرب فتنبه (قوله دائبا) أى ارثادائبا أى دائما (قوله وأم أوعال كها أو أقربا) صدره * خلى الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف أى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة أى قريبا منه والمفعول الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال او بالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفا على الذنابات او مرفوع بالابتداء خبره كها أى كالذنابات واقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور (قوله ولا ترى بعلا) اى زوجا ولا حلائلا اى زوجات كه اى كالحمار الوحشي ولا كهن أى الاتن الا حاظلا استثناء من بعلا والحاظل المانع من التزويج كالعاضل وكانت عادة الجاهلية اذا طلقوا امرأة منعوها أن تتزوج بغيرهم الا باذنهم (قوله وهذا مختص بالضرورة) أى خلافا لما توهمه عبارة المصنف من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط حيث شبهه برب مع انه قليل جدا أو ضرورة ويجاب بان التشبيه فى اصل القلة (قوله مطلقا) أى سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم أو خطاب متصلة أو منفصلة (قوله وقد شذ الخ) غرضه التورك على المتن اذا حملت عبارته على الاحتمال الثانى بايهام عبارته أن دخول الكاف على غير ضمائر الغيبة من بقية الضمائر كدخولها على ضمائر الغيبة مع انه دون دخولها على ضمائر الغيبة لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغيبة فجائز ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أى نهضت وكى بكسر الكاف لمناسبة ياء المتكلم كما فى الدماميني عن سيبويه (قوله وأما دخولها) مقابل لمحذوف أى هذا دخولها على ضمير الجر وأما الخ (قوله فجعله فى التسهيل أقل) يتجه لى أن المراد الاقلية من حيث القياس وحينئذ لا يرد عليه نظر المرادى الذى سيذكره الشارح وأن وجه أقليته أنه شاذ من جهتين كون مدخول الكاف ضميرا وكون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف ما مر فان شذوذه من الجهة الاولى فقط فاعرفه فانه فى غاية النفاسة (قوله قال المرادى وفيه نظر الخ) حاصله منع الاقلية بانه ان لم يكن أكثر فى لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أى فى حتى الجارة التى الكلام فيها أما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربتهم حتى اياك وقال ابن هشام الخضراوى لا تعطف الا الظاهر كالجارة اه فارضى (قوله فلا والله الخ) الفاء عاطفة ولا لتأكيد لا فى جواب القسم على ما قاله العينى وغيره وفيه أن الحقيق بكونه تأكيد الا الثانية دون الاولى فيكون القسم مقحما بين النافى والمنفى الا ان يراد التوكيد اللغوى ولا يلفى جوابه أى لا يجد وأناس فاعل وفتى مفعول وقوله حتاك أى اليك أى الى لقيك والمعنى لا يجدون فتى الى أن يلقوك فحينئذ يجدون الفتى هذا ما ظهر لى (قوله فى ذكر معانى الخ) اعلم أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسا كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتجوز عندهم فى غير الحرف أو فى الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيون واختاره بعض المتأخرين نيابة بعضها عن بعض قياسا كما فى التصريح والمغنى وان اقتضى كلام البعض خلافه فالتجوز عندهم فى الحرف قال فى المغنى وهذا المذهب أقل تعسفا (قوله بمن) قال فى الهمع الغالب فى نون من اذا وليها ساكن أن تكسر مع غير لام التعريف وتفتح معها وحذفها مع لام لم تدغم فيما بعدها قال ابن مالك قليل وابن عصفور ضرورة وأبو حيان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يجز حذف النون فلا يقال فى من الظالم ومن الليل م الظالم وم الليل ونظيره حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا لم تدغم اللام بعدها وأما نون عن فالغالب فيها الكسر مطلقا مع اللام وغيرها وحكى الاخفش ضمها مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه باختصار (قوله أى تأتى من لمعان) أشار به الى أن الامر فى كلام المصنف ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب

على الخمسة الاولى الاول التبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها ان يصح أن يخلفها بعض ولهذا قرئ بعض ماتحبون الثاني بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها اسم موصول الثالث ابتداء الغاية في الامكنة باتفاق نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى (وقد تأتي لبدء) الغاية في (الازمنة) أيضاً خلافا لاكثر البصريين نحو لمسجد اسس على التقوى من اول يوم وقوله

تخيرن من أزمان يوم حليمة
الى اليوم قدجربن كل التجارب

*الرابع التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه وهي الزائدة

لاطلب ذلك وظاهر كلام الشارح ان المعاني العشرة حقائق والظاهر خلافه وان الزيادة وماعدا التعليل من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذى هو علامة الحقيقة (قوله على الخمسة الاولى) قد ذكر الخامس بقوله ومن وباء يفهمان بدلا (قوله التبعيض) ان اريد به التبعيض الملحوظ لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وآلة لربط أحدهما بالآخر فلامسامحة فى العبارة وان أريد به مطلق التبعيض كان فى العبارة مسامحة لان معنى من ليس مطلق التبعيض بل التبعيض الملحوظ لغيره لما تقرر أن معنى الحرف فى غيره وقس على ذلك بقية المعاني الآتية للحروف قال فى المطول والمختصر قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معانى الحروف مايعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معانى الحروف والالما كانت حروفا بل أسماء لان الاسمية والحرفية انما ها باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعانى الى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم على قوله معانى الحروف ما نصه كالابتداء المخصوص والظرفية المخصوصة والغرض المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام مانصه لان الخواص تستلزم العوام اه وبذلك يفهم أن قول الشارح أن يخلفها بعض أى فى أصل المعنى لامن كل وجه وأن مراده بقوله الخامس أن تكون بمعنى بدل توافقهما في أصل المعنى وكذا يقال في نظائر ذلك من العبارات المتسامح فيها ولاخلاف في كون المعنى المستعمل فيه الحرف جزئيا ملحوظا للغير وانما اختلفوا في كون هذا الجزئي هو الموضوع له أولا ذهب الى الاول العضد والسيد ومن وافقهما فقالوا معانى الحروف جزئيات وضعاً واستعمالا فمن مثلا موضوعة لكل فرد من الابتداآت الجزئية الملحوظة للغير مستحضرة بكلى يعمها وذهب الى الثاني الاوائل فقالوا هي كليات وضعاً جزئيات استعمالا قال عبد الحكيم في حاشية المطول ذهب الاوائل الى أنها موضوعة للمعاني الكلية الملحوظة لغيرها فلهذا شرط الواضع في دلالتها ذكر الغير معها فمعنى من مثلا هو الابتداء لكن من حيث انه آلة لتعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير وهذ مااختاره الشارح في تصانيفه اه يعنى التفتازاني وماقيل يلزم حينئذ أن لاتستعمل الافي معان جزئية فيلزم أن تكون مجازات لاحقائق لها مع انهم ترددوا في أن المجاز يستلزم الحقيقة أولا مدفوع بان هذا انما يلزم لو كان استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها أما اذا كان من حيث انها افراد المعاني الكلية فلا اه باختصار وبسط الكلام على ذلك في رسالتنا البيانيـة (قوله أن يخلفها اسم موصول) أى مع ضمير يعود على ماقبلها لكن هذا ان كان ماقبلها معرفة فان كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط نحو من أساور من ذهب أى هي ذهب ولو قال أن يصح الاخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن واعلم أن من البيانية مع مجرورها ظرف مستقر في محل نصب على الحالية ان كان ماقبلها معرفة ونعت تابع لماقبلها في اعرابه ان كان نكرة (قوله ابتداء الغاية) يعنى المسافة لامعناها الحقيقى الذى هو آخر الشيء فهو من تسمية الكل باسم الجزء وعلامتها أن يحسن في مقابلتها الى أو مايفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ بالله ألتجيء اليه فالباء هنا أفادت معنى الانتهاء تمله الشمنى على الرضى (قوله في الامكنة) الاولى أن يراد بها ماعدا الازمنة فيشمل ماليس زمانا ولامكانا نحو انه من سليمان (قوله نحو لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) ان أريد بالتأسيس البناء فلابتداء ظاهر أو مجرد وضع الاساس فمن بمعنى في كما قاله الرضى قال ومن في الظروف كثيرا ماتقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب (قوله تخيرن) مبنى للمجهول أى اصطفين وضميره يرجع الى السيوف ويوم حليمة من أيام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحرث بن أبي شمر ملك غسان وجه أبوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم طيباً وطيبتهم فلما قدموا على المنذر قالوا له

(قوله الاوائل الخ) اعلم ان الواضع رأى وضعها للكلى لكن لاحظ حين الوضع الاستعمال في الجزئي الذى هو آلة ولا كذلك الاسماء تأمل

ولها شرطان أن يسبقها نفى أو شبهه وهو النهى والاستفهام وأن يكون مجرورها نكرة والى ذلك الاشارة بقولة (وزيد فى نفى وشبهه فجر نكرة) ولا تكون هذه النكرة الامبتدأ (كما باغ من مفر) أو فاعلا نحو لا يقم من أحد أو مفعولا به نحو هل ترى من فطور والتي لتنصيص العموم هي التى مع نكرة لا تختص بالنفى والتي لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كاحد وديار وذهب الكوفيون الى عدم اشتراط النفى وشبهه وجعلوها زائدة فى نحو قولهم قد كان من مطر وذهب الاخفش الى عدم اشتراط الشرطين معاً فأجاز زيادتها فى الايجاب جارة لمعرفة وجعل من ذلك قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم * الخامس أن تكون بمعنى بدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وقوله

أخذوا المخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للامير أفيلا

السادس الظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة * السابع التعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا وقوله * يغضي حياء ويغضى من مهابته * الثامن

أتيناك من عند صاحبنا وهو يدين لك و يعطيك حاجتك فتباشر هو وأصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل ذلك الجيش على المنذر وقتلوه ويقال انه ارتفع فى ذلك اليوم من العجاج ماغطى عين الشمس والتجارب كمساجد جمع تجربة كذا في المصباح (قوله ولها شرطان) يؤخذ من الشرح شرط ثالث وهو كون النكرة فاعلا أو مفعولا به أو مبتدأ أى أو مفعولا مطلقا على ماجنح اليه ابن هشام ومثل له تبعا لابي البقاء بقوله تعالى مافرطنا فى الكتاب من شىء أى من تفريط فلا تزاد مع غير هذه الاربعة عند الجمهور وقيل تزاد قبل الحال كقراءة من قرأ ما كان ينبغى لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ببناء نتخذ للمفعول وتقدم فى باب الحال عن ابن هشام رده بانه يلزم على الحالية اثبات الملائكة لا نفسهم الولاية وجعل ابن مالك من الداخلة على الظروف التي لا تتصرف زائدة كما مر فى محله (قوله أن يسبقها نفى أو شبهه) فلا تزاد فى الاثبات ويستثنى منه تمييز كم الخبرية اذا فصل بينه وبين كم فعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله التفتازاني عن القوم (قوله والاستفهام) أى بهل وكذا الهمزة على الاوجه فلا تزاد مع غيرهما لعدم السماع ولان غيرهما لا يطلب به التصديق بل التصور بخلافهما فان هل لطلب التصديق فقط والهمزة له ولطلب التصور (قوله الا مبتدأ) أى ولو فى الاصل فدخل فيه أول مفعولى ظن وثاني مفاعيل أعلم كما قاله الدماميني (قوله أو مفعولا به) أى حقيقة فخرج ثاني مفعولى ظن وثالث مفاعيل أعلم لانهما خبران فى الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة مايتضمنه ثانيهما مضافا الى أولهما اذ المظنون في ظننت زيدا قائما قيام زيد قاله الدماميني (قوله هي التي مع نكرة لا تختص بالنفى) أى لانها قبل دخول من تحتمل نفى الوحدة بمرجوحية ونفى الجنس على سبيل العموم براجحية فدخولها منصص على الثاني فيمتنع أن يقال ماجاءني من رجل بل رجلان فان قلت اذا أفادت التنصيص فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادتها وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها فتكون مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمقصود قاله المصرح (قوله مع نكرة تختص به) أى بالنفى أو شبهه وانما كانت لتأكيده لان النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصاً فزيادة من تأكيد لذلك (قوله ذهب الكوفيون) أى بعضهم أما الكسائي وهشام منهم فيوافقان الاخفش فى عدم اشتراط الشرطين معاً واختاره فى التسهيل كذا فى الهمع (قوله وجعلوها زائدة الخ) أجيب بان من تبعيضية أو بيانية لمحذوف أى قد كان شىء من مطر واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة أو الظرف مقامه قليل لا سيما اذا كان الموصوف فاعلا وأجيب أيضاً بان الفاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنه الفعل والتقدير كان هو أى كائن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير وبان زيادتها في ذلك حكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بذلك على سبيل حكاية السؤال كما قالوا دعنا من تمرتان كذا فى الدماميني (قوله وجعل من ذلك قوله تعالى الخ) أجيب بان من للتبعيض ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان الذنوب فى الاول ذنوب أمة نوح عليه الصلاة والسلام وفى الثاني ذنوب أمة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام على انه لا يناقض الموجبة الجزئية الا السالبة الكلية لا الموجبة الكلية (قوله أخذوا الخ) أى عمال الزكاة والمخاض النوق الحوامل لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهو خلفة والفصيل ولد الناقة اذا فصل عنها والغلبة بالغين المعجمة واللام المضمومتين وتشديد الموحدة الغلبة والافيل صغير الابل لا فوله أى غيبته بينها ونصبه بفعل محذوف أى أدى فلان أفيلا (قوله ماذا خلقوا من الارض الخ) كونها للظرفية أو بمعنى عن أو الباء أو على مذهب الكوفيين وللبصريين ان يجعلوها فى هذه الآية لبيان الجنس وفى يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا للابتداء لافادة ان مابعد ذلك من العذاب أشد قال الدماميني قال ابن هشام وعلى هذا تكون متعلقة بويل كما فى فويل للذين كفروا من النار لكن التعلق فى آية ياويلنا معنوى

موافقة عن نحو يا ويلنا قد كنا فى غفلة من هذا * التاسع موافقة الباء نحو ينظرون من طرف خفى * العاشر موافقة على نحو ونصرناه من القوم الذين كذبوا (للانتها حتى ولام والى) أى تكون هذه الثلاثة لانتهاء الغاية فى الزمان والمكان والى أمكن فى ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة الى نصفها ولا يجوز حتى نصفها لان مجرور حتى يلزم أن يكون آخراً أو متصلا بالآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هي حتى مطلع الفجر واستعمال اللام للانتهاء قليل نحو كل يجرى لاجل مسمى وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب وعلى بقية أحكام حتى فى باب اعراب الفعل * وأما الى فلها ثمانية معان * الاول انتهاء الغاية مطلقا كما تقدم الثانى المصاحبة نحو ولا تأكلوا أموالهم الى أموالكم * الثالث التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو رب السجن أحب الى * الرابع موافقة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية أى منته اليك * الخامس موافقة فى نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وقوله فلا تتركني بالوعيد كانى * الى الناس مطلى به القار أجرب السادس موافقة من كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها * أيسقى فلا يروى الى ابن أحمرا السابع موافقة عند كقوله روى أم لا سبيل الى الشباب

لاصناعى للفصل اه ملخصاً وكذا ينظرون من طرف خفى وفى ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا على تضمين نصر معنى نجى كما قيل بكل ذلك وقال الدمامينى والشمنى ان اريد كون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء أو مبدأ له فهى للابتداء فهما معنيان متغايران موكولان الى ارادة المستعمل (قوله موافقة عن) أى لازم موافقتها وهو المجاوزة وكذا يقال فى نظائره الآتية ومن التى للمجاوزة على أظهر أوجه فى الهمع الداخلة على ثانى المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب (قوله موافقة الباء) أى باء الاستعانة دمامينى (قوله والى أمكن فى ذلك) أى أقوى لاستعمالها فيما لم تستعمل فيه حتى بما بينه الشارح ولانه يجوز كتبت الى زيد وأنا الى عمرو أى هو غايتى وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو لوضع حتى لافادة تقضي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً الى الغاية وليس ماقبل حتى فى المثالين مقصوداً به التقضي ولا حتى الكوفة لضعف حتى فى الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ذكره فى المغنى ولا ينافيه أن حتى قد تستعمل فيما لم يستعمل فيه الى وهو جر أن المضمرة والمضارع المنصوب بها نحو سرت حتى أدخلها لانه قد يلتزم أن ما انفردت به الى اكثر مما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح أن حتى الجارة للانتهاء دائما ومحله مالم تدخل على المضارع المنصوب بان المضمرة والا فقد تكون له وقد تكون للتعليل وللاستثناء كما سيأتى قاله الدمامينى (قوله لان مجرور حتى الخ) خالفه فى التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاقى آخر جزء خلافا لزاعم ذلك (قوله أن يكون آخراً الخ) أى وان يكون ظاهرا الاضميرا الاماشذ كما سيأتى قيل لانها لو دخلت على الضمير قلبت ألفها ياء كما فى الى وعلى ولدى وهي فرع عن الى فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة (قوله نحو أكلت السمكة الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله ونحو سلام هي الخ) نقل يس عن ابن هشام أن حتى متعلقة بتنزل لا بسلام ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول بجملة سلام هي (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أى فى الزمان والمكان فى الآخر والمتصل بالآخر وغيرهما (قوله الثانى المصاحبة) قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين ومن أنكره جعلها فى مثل الآية التى ذكرها الشارح للانتهاء والمعنى ولا تأكلوا أموالهم مضمومة الى اموالكم دمامينى (قوله نحو ولا تأكلوا الخ) أى من كل تركيب اشتمل على ضم شىء الى آخر فى كونه محكوما به على شىء أو محكوما عليه بشىء أو متعلقا بشىء سواء كان من جنسه أولا فلا يجوز الى زيد مال بمعنى مع زيد مال اذ ليس فيه ضم شىء الى آخر فى شىء مما ذكرنا كذا فى المغنى والشمنى (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أى مشتقين من لفظى الحب والبغض كذا قاله الشمنى وأقره شيخنا والبعض ويظهر لى أن المشتق مما فى معناهما كالمشتق منهما نحو ودوكره ويشير اليه قول الشارح بعد ما يفيد حبا أو بغضاً فتدبر ثم رأيت فى الدمامينى ما يؤيده وسيأتى (قوله موافقة اللام) أى الاختصاصية (قوله نحو ليجمعنكم الخ) وقيل ضمن يجمع معنى يضم (قوله وقوله) أى النابغة الذبيانى يخاطب النعمان ابن المنذر (قوله مطلى) أى جمل مطلى به القار أى الزفت فيه قلب نكتته الاشارة الى كثرة القار التى تزيد فى النفرة عنه فافهم واعترض جعل الى بمعنى فى بانه لو صح ذلك لساغ أن يقال زيد الى الكوفة بمعنى فيها وهو لا يجوز فتجعل الى متعلقة بمحذوف أى مضافا الى الناس وفيه نظر اذ الظاهر جواز زيد الى الكوفة بمعنى فيها على مذهب الكوفيين الذى عدهذه المعانى عليه كما علم مما مر (قوله تقول) أى الناقة وقد عاليت أى علوت بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل والباء بمعنى على ويسقى مبنى للمجهول فلا يروى مضارع

وذكره * أشهي الى من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة أثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم أفئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل ﴿ تنبيه ﴾ ان دلت قرينة على دخول ما بعد الى وحتي نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره ونحو قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتي نعله ألقاها أو على عدم دخوله نحو ثم أتموا الصيام الى الليل ونحو قوله سقى الحيا الأرض حتي أمكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير محدودا عمل بها والا فالصحيح في حتي الدخول وفى الى عدمه مطلقاً حملا على الغالب فيهما عند القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتي وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور وانما الاتفاق فى حتي العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء يفهمان بدلا) أى تأتى من والباء بمعنى بدل أما من فقد سبق بيان ذلك فيها وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريباً ان شاء الله تعالى (واللام للملك وشبهه وفى * تعدية أيضاً وتعليل قفى وزيد) أى تأتى اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى الأول انتهاء الغاية وقد مر الثانى الملك نحو المال لزيد الثالث شبه الملك نحو الجل للدابة ويعبر عنها بلام الاستحقاق أيضاً لكنه غاير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل للمطففين

روى من باب رضي أى زال عطشه والسقى كناية عن الركوب وعدم الارتواء كناية عن عدم السآمة من الركوب وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل هذا البيت وكل من الى وابن أحمر معمول ليسقي أو تنازعهما الفعلان (قوله وذكره الخ) جملة حالية والرحيق من أسماء الخمر والسلسل السهل الدخول فى الحلق ويظهر لى أنه لا مانع من جعل الى فى البيت للتبيين كهى فى زيد أحب الى لوجود ضابطها تأمل ثم رأيت الدماميني صرح به فلله الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال سم كان القرينة هنا وقوع القرآن الظاهر فى جميعه مفعولا لقرأت اه وفيه اشارة الى أن القرآن قد يستعمل فى القدر المشترك الصادق بالقليل والكثير وقيل القرينة ظهور ارادة الاستيفاء (قوله ألقى الصحيفة) الضمير فى ألقى يرجع الى المتلمس كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمرو بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر لهما شيئاً ثم مدحاه فكتب لكل منهما كتابا الى عامله بالحيرة وأوهمهما انه كتب لكل بصلة فلما وصلا الحيرة قال المتلمس لطرفة أنا هجوناه ولعله اطلع على ذلك ولو أراد أن يصلنا لأعطانا فهلم ندفع الكتابين الى من يقرؤهما فان كان خيراً والا فررنا فامتنع طرفة ونظر المتلمس الى غلام قد خرج من المكتب فقال له أتحسن القراءة قال نعم فاعطاه الكتاب فقرأه فاذا فيه قتله فالقاه في النهر وفر الى الشام وأتى طرفة الى عامل الحيرة بالكتاب فقتله وقوله حتي نعله بالجر لأن الكلام فى حتي الجارة كما هو ظاهر وان روى أيضاً بالنصب على الاشتغال فحتي ابتدائية والهاء فى ألقاها للنعل أو على العطف فحتي عاطفة والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة وجملة ألقاها توكيد والرفع على الابتداء فحتي ابتدائية والهاء للنعل والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله ألقاها بناء على الظاهر من عود الهاء الى النعل أو الثلاثة وأورد أن الذى قبل حتي الصحيفة والزاد والنعل غير داخلة فيها قطعاً وأجيب بتأويلها بما يثقل وهو يشمل النعل فكأنه قال ألقى ما يثقله حتي نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو القدم جرها بحتي (قوله ثم أتموا الصيام الى الليل) القرينة نهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعا تماما هو الامساك عن المفطر جميع النهار والى متعلقة بالصيام لكونه مما يمتد لا بأتموا لأن الاتمام فعل الجزء الاخير فلا يمتد والمغيا لا بد أن يكون ممتدا (قوله سقى الحيا) بالقصر وقد يمد أى المطر والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتي بانقطاع الخير عنه وقوله محدودا بحاء ودالين مهملات أى ممنوعا أو بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين أى مقطوعا قال الدماميني ولا أعلم الرواية (قوله مطلقا) أى سواء كان ما بعدها من جنس ما قبلها أولا وهو راجع الى الدخول فى حتي وعدمه فى الى والمقابل فى الأول القول بعدم الدخول مطلقاً والقول بان ما بعدها ان كان من جنس ما قبلها دخل نحو سرت بالنهار حتي وقت العصر والا فلا نحو سرت بالنهار حتى الليل والمقابل فى الثاني القول بالدخول مطلقاً والقول بالتفصيل فالاقوال الثلاثة فى كل من الى وحتي على الصحيح خلافا للقرافى هذا ما تفيده عبارة الفارضى وانظر حكم اللام اذا كانت للغاية والاقرب أنها كالى (قوله للملك) وهي الواقعة بين ذاتين ومدخولها يملك (قوله نحو الجل للدابة) الجل بالضم والفتح ما تلبسه الدابة لتصان به قاموس (قوله وجعلها) أى لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك وقد تسمى لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو أنت لى وأنا لك ولزيد ابن كما يؤخذ من تمثيل الهمع للام الاختصاص بنحو ان له أبا فان كان له اخوة فتدبر (قوله وويل للمطففين) التمثيل به مبنى على أن ويل اسم للعذاب لا على أنه

وقد يعبر عن الثلاث بلام الاختصاص * الرابع التعدية ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى فهب لى من لدنك ولياً لكنه قال فى شرح التسهيل ان هذه اللام لشبه التمليك قال فى المغنى والاولى عندى أن يمثل للتعدية بما أضرب زيداً لعمرو وما أحبه لبكر * الخامس التعليل نحو لتحكم بين الناس وقوله وانى لتعرونى لذكراك هزة * السادس الزائدة وهي اما لمجرد التوكيد كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد واما لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا عن غيره نحو للذين هم لربهم يرهبون ان كنتم للرؤيا تعبرون ونحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد هذا ما ذكره الناظم فى هذا الكتاب * السابع التمليك نحو وهبت لزيد ديناراً * الثامن شبه التمليك نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا * التاسع النسب نحو لزيد أب ولعمرو عم * العاشر

اسم واد فى جهنم لانه على هذا اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا يملك نحو الجل للدابة أو بين ذاتين ومصاحب مدخولها لا يملك نحو لزيد ابن كما مر (قوله بلام الاختصاص) الراجح أن المراد بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا القصر (قوله الرابع التعدية) أى المجردة فلا ينافى أنها فى بقية المواضع للتعدية لكن مع افادة شيء آخر قاله الحفيد (قوله بما أضرب زيدا لعمر الخ) أى لأن ضرب وحب مثلا متعديان فى الأصل وبنا ؤهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا قاصرين ثم عديا بالهمزة الى زيد و باللام الى عمرو و بكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو و بكر وأنهما لم ينقلا فليست اللام للتعدية وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله فى التعجب وهذا الخلاف مبنى على الخلاف فى فعل التعجب المصوغ من متعد فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذا فى التصريح واعلم أنه سيأتى في باب التعجب أن هذه اللام للتبيين فلا تكون للتعدية المجردة اللهم الا أن يكون فيها خلاف فما هنا قول وما سيأتى قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام في عد معانى اللام والزائدة ليست من معانى اللام بل نفس اللام فكان الأولى أن يقول كما قال سابقا ولاحقا السادس التوكيد وهى الزائدة وقول البعض كان الأولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضا اذ الزيادة ليست من معانى اللام فافهم (قوله اما لمجرد التوكيد) هى الواقعة بين فعل ومفعوله و بين المتضايفين نحو لا أبا لك على أحد الأوجه فيه وفائدتها تقوية المعنى دون العامل فغايرت المزيدة لتقوية العامل (قوله وملكت) بتاء الخطاب قاله الشاعر يمدح به عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصريح (قوله وأما التقوية الخ) ولما لم تكن اللام المقوية زائدة محضة نظرا لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذى قوته عند الموضح بخلاف الزائدة المحضة فلا تتعلق بشيء أفاده فى التصريح ﴿ فائدة ﴾ قال فى المغنى قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنين لأنها ان زيدت فى مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت فى أحدهما لزم الترجيح من غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لأنه اذا تقدم أحدهما دون الاخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا وأن المعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته فقدم المفعول الأول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثانى والضمير فى موليها على هذا للتولية المفهومة من مولى وانما لم يستغن عن تقدير المضاف وبجعل الضمير للجهة لئلا يتعدى العامل الى الظاهر وضميره معا ولهذا قالوا فى الهاء من قوله * هذا سراقة للقرآن يدرسه * أن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن اه بايضاح و بعض تصرف وأجاب الدمامينى عن ابن مالك بحمل كلامه على ما يذكر فيه المفعولان معا مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه وأجاز التفتازانى في حاشية الكشاف الاستغناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير للجهة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميره معا بتقدير عامل للظاهر يفسره عامل الضمير أى لكل وجهة الله مول موليها والمفعول الآخر على هذا محذوف أى أهلها نقله الشمنى (قوله نحو وهبت لزيد دينارا) فيه أن التمليك مستفاد من الفعل لا من اللام بدليل أنك لو أسقطت اللام وقلت وهبت زيدا دينارا كان الكلام صحيحا دالا على التمليك ولو مثل بجعلت لزيد دينارا لكان أحسن (قوله شبه التمليك الخ) قد يقال المفيد لشبه التمليك مجموع الكلام لا اللام وحدها وكذا يقال في النسب بل وفي التمليك على التمثيل له بجعلت لزيد دينارا كما هو التحقيق في التمثيل اللهم الا أن يقال لما توقف فهم شبه التمليك والنسب والتمليك من التركيب على اللام نسبت اليها فتأمل (قوله نحو لزيد أب) جعل في الهمع من أمثلة لام الاختصاص انه له أبا فان كان له اخوة (قوله

القسم والتعجب مما كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد * ونحو لله لا يؤخر الاجل وتختص باسم الله تعالى

الحادى عشر التعجب المجرد عن القسم ويستعمل فى النداء كقولهم يا للماء والعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله

فيالك من ليل كان نجومه
بكل مغار الفتل شدت بيذبل

وفى غيره كقولهم لله دره فارسا ولله انت وقوله

شباب وشيب وافتقار وثروة
فلله هذا الدهر كيف ترددا

* الثاني عشر الصيرورة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وتسمى لام العاقبة ولام المآل * الثالث عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع نحو قلت له كذا وجعله الشارح مثالا للام التعدية * الرابع عشر التبيين على ماسبق فى الى * الخامس عشر موافقة على في الاستعلاء الحقيقى نحو ويخرون للاذقان وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازى نحو وان أسأتم فلها واشترطى لهم الولاء وأنكره النحاس * السادس عشر موافقة بعد نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس * السابع عشر موافقة عند نحو كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جنى

(قوله القسم والتعجب مما) قولهم في باب التعجب ان المفيد للتعجب التركيب بتمامه يدل على ان نسبة الدلالة على التعجب هنا الى اللام كنسبتهم الطلب الى السين والتاء على ماحققه السيد من أنها مجاز من نسبة ماللكل الى الجزء اه دنوشرى (قوله لله) بكسر اللام يبقى اى لا يبقى والحيد بكسر المهملة ففتح التحتية جمع حيدة كبدرة وبدر العقدة فى قرن الوعل وتمامه * بمشمخر به الظيان والآس * بشين ثم خاء معجمتين الجبل العالى والظيان بالظاء المشالة والتحتية المشددة ياسمين البر والآس شجر معروف كذا في الشمنى والدمامينى وقوله جمع حيدة أى بفتح فسكون كما يصرح به التنظير ببدرة وبدر وان كان المقيس جمعه على فعل فعلة بكسر فسكون على مايفيده قول المصنف فى جمع التكسير ولفعلة فعل والذى فى القاموس أن اسم العقدة في قرن الوعل الحيد أى بفتح فسكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيد كعنب اه فلعل فى المفرد لغتين التأنيث بالتاء وتركه والمعنى ان هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن أن يصاد فيه لان عنده المرعى المستلزم للماء غالبا ومع هذا لابد أن يفنى (قوله يا للماء والعشب) بفتح اللام على أنهما مستغاث بهما مجازا لتشبيههما بمن يستغاث به حقيقة أى ياماء وياعشب أقبلا فهذا أوانكما واللام على هذا متعلقة بالفعل المحذوف بتضمينه هنا معنى أتعجب وفى نحو يالزيد لعمر ومعنى ألتجئ على خلاف سيأتي وبكسرها على انهما مستغاث لاجلهما والمستغاث به محذوف واللام متعلقة بالفعل المحذوف والمعنى أدعو قومى للماء والعشب على خلاف أيضا سيأتي (قوله فيالك) الاظهر جعل مابعدها مستغاثا به مجازا والمغار اسم مفعول من أغرت الحبل فتلته فاضافته الى الفتل للمبالغة وقوله شدت اى ربطت والباء فى بيذبل بمعنى في ويذبل علم جبل لا ينصرف وانما جره لاجل الروى والمعنى كان نجومه لطوله وعدم غيبتها ربطت بالحبال المفتولة في يذبل فلا تسير هذا ماظهر لى (قوله وثروة) أى غنى (قوله الصيرورة) أنكرها البصريون وجعلوا اللام فى مثالها للتعليل المجازى حيث شبه ترتب العدواة والحزن لكونه نتيجة التقاطهم بترتب المحبة والتبنى واستعيرت له اللام (قوله نحو قلت له كذا) وأذنت له وفسرت له ومنه ولقد وصلنا لهم القول دمامينى (قوله التبيين على ماسبق في الى) اعلم أن مابعد الى التبيينية فاعل وما قبلها مفعول والام التبيينية بعكس ذلك فاذا قلت زيد أحب الى كنت أنت المحب وزيد المحبوب واذا قلت زيد أحب لى كنت أنت المحبوب وزيد المحب اذا علمت ذلك علمت أن كلام الشارح يوهم خلاف المراد ثم اعلم أنهم جعلوا من لام التبيين اللام في نحو تبا لزيد واللام في نحو سقيا لعمرو وجعلوا الاول لتبيين الفاعل والثانية لتبيين المفعول قالوا وهي ومجرورها خبر لمحذوف أى ارادتي لزيد أو متعلق بمحذوف أى لزيد أعنى فالكلام جملتان والاولى عندى جعل هذه اللام زائدة للتقوية متعلقة بالصدر فالكلام جملة واحدة فتأمل ثم رأيت الدمامينى نقل عن ابن الحاجب وابن مالك مايوافقه ثم يتعين ماقالوه في نحو سقيا لك ان جعل سقيا نائبا عن اسق اذ لا يجتمع خطابان لشخصين فى جملة واحدة فان جعل نائبا عن سقى على أن الخبر بمعنى الطلب كان الاولى فيه أيضا ماقلنا فتدبر (قوله ويخرون للاذقان) جمع ذقن بالتحريك مجتمع اللحيين من أسفلهما كما في القاموس والمراد يسقطون على وجوههم وانما ذكر الذقن لانها أقرب مايكون من الوجه الى الارض عند الهوى للسجود (قوله وأنكره النحاس) انظر هل مرجع الضمير كونها للاستعلاء المجازى أو كونها للاستعلاء مطلقا الاظهر الثاني وعبارة المغنى ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة اشترطى لهم الولاء وقال النحاس المعنى من أجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم اه (قوله نحو كتبته لخمس خلون) الاظهر ما نقله الدمامينى عن بعضهم أنها فى المثال بمعنى بعد كما أنها في قولك كتبته لليلة بقيت بمعنى

قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم * الثامن عشر موافقة في نحو ونضع
الموازين القسط ليوم القيامة لايجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله * التاسع عشر موافقة من كقوله
لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم
ونحن لكم يوم القيامة أفضل
المتمم عشرين موافقة عن نحو قالت أخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء أضلونا وقوله
كضرائر الحسناء قلن لوجهها
حسدا وبغضا انه لدميم
* الحادى والعشرون موافقة مع كقوله
فلما تفرقنا كأني ومالكا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
(والظرفية استبن بيا * وفي وقد يبينان السببا
بالباء استعن وعد عوض ألصق
ومثل مع ومن وعن بها انطق)
أى تأتي كل واحدة من الباء وفي لمعان أما في فلها عشرة معان ذكر منها هنا معنيين الاول الظرفية حقيقة ومجازا نحو زيد في المسجد ونحو ولكم في القصاص حياة * الثاني السببية نحو لمسكم فيما أخذتم وفى الحديث دخلت امرأة النار في هرة حبستها وتسمى التعليلية أيضا * الثالث المصاحبة نحو قال ادخلوا فى أمم * الرابع الاستعلاء نحو لأصلبنكم فى جذوع النخل

قبل وفي قولك كتبته لغرة كذا بمعنى فى (قوله قراءة الجحدرى) في القاموس الجحدر القصير ثم قال وحجدر كجعفر رجل (قوله لايجليها لوقتها الاهو) أى في وقتها ان قلت الساعة وقت فيلزم ظرفية الشىء في نفسه أجيب بأنه يصح ان يراد بالساعة زمن البعث من القبور وبالوقت اليوم الآخر كله فتكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل أو المراد لايجلي مافيها (قوله موافقة من) أى البيانية على خلاف يأتي في أفعل التفضيل (قوله راغم) اى لاصق بالرغام بفتح الراء وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ماسبقونا اليه ولولا ذلك لقيل ماسبقتمونا يعنى لو جعلت اللام للتبليغ لكن يندفع ماقال بامور أحدها أن يكون في الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثاني أن يكون اسم المقول عنهم محذوفا أى وقال الذين كفروا للذين آمنوا عن طائفة أخرى أسلمت لو كان خيرا ماسبقونا اليه الثالث أنه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول فلك في حكاية من قال أنا قائم أن تقول قال زيد أنا قائم رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم رعاية للمعنى وحال الحكاية فان زيدا غائب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل وأردت الحكاية فلك أن تقول قلت لعمرو أنت بخيل وقلت لعمرو هو بخيل قاله الرضى (قوله نحو قالت أخراهم لاولاهم) يحتمل أن المعنى في شأن أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيهما (قوله لدميم) بالدال المهملة من الدمامة وهي القبح أو معناه مطلى بالدمام ككتاب وهو مايطلى به الوجه لتحسينه (فائدة * كسر لام الجر مع الظاهر الا المستغاث وفتحها مع الضمير الا الياء هو المشهور وفتحها بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرها خزاعة مع الضمير وكسر الباء مطلقا هو المشهور قال أبو حيان وحكي أبو الفتح عن بعضهم فتحها مع الظاهر كذا في الهمع (قوله استبن) أى اطلب بيانها والدلالة عليها بما ذكر (قوله وقد يبينان السببا) قد للتحقيق بالنسبة الى الباء وللتقليل بالنسبة الى في فهى من المشترك المستعمل في معنييه أو هي للتحقيق فقط فلا اعتراض بان بيان السبب بالباء كثير لا قليل (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لجواز ذلك على مذهب المصنف كما مر والمراد المثلية في أصل المصاحبة فلا ينافي أن مدلول مع المصاحبة الكلية الملحوظة لذاتها ومدلول الباء المصاحبة الجزئية الملحوظة لغيرها كما هو معنى الحرف على مااشتهر عند المتأخرين وقد مر بيانه (قوله حقيقة) أى بان يكون للظرف احتواء وللمظروف تحيز فان فقد النحو في علمه نفع أو الاحتواء نحو زيد في سعة أو التحيز نحو في صدر زيد علم فمجاز ومنه الزمانية نحو زيد في يوم كذا أفاده يس وقضية كلام المغنى والهمع أن الزمانية حقيقة فتدبر فان قلت الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية بالنسبة الى العيون فيلزم استعمال كلمة في حقيقة ومجاز فما وجهه عند مانع ذلك أجيب بانه يجعل من عموم المجاز بجعل في مستعملة في ظرفية مجازية تناسبهما وهي مطلق الملابسة ومن المكانية الحقيقية أدخلت الخاتم فى أصبعى والقلنسوة فى رأسي الا أن فيهما قلبا لانه لما كان المناسب ادخال المظروف للظرف والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ونظيرهما في القلب عرضت الناقة على الحوض لان المعروض ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه فقديتقبل وقد يرد لكن لما كان المناسب أن يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه والامر هنا بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل المقلوب عرضت الحوض على الناقة وقيل لاقلب في واحد منهما من الدماميني والشمنى (قوله دخلت امرأة الخ) المرأة من بنى اسرائيل والمتبادر من كون دخولها النار بسبب الهرة أنها مؤمنة (قوله لاصلبنكم في جذوع النخل) أى عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة فسرى التشبيه لجزئيات
كل

وقوله * بطل كان ثيابه فى سرحة * الخامس المقايسة نحو فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل * السادس موافقة الى نحو فردوا أيديهم فى أفواههم * السابع موافقة من كقوله الاعم صباحا أيها الطلل البالى

وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

وهل يعمن من كان أحدث عهده

ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال

أى من ثلاثة أحوال * الثامن موافقة الباء كقوله

ويركب يوم الروع منا فوارس

يصيرون فى طعن الاباهر والكلى

* التاسع التعويض وهى الزائدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت تريد ضربت من رغبت فيه أجاز ذلك الناظم قياسا على قوله

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث

الا أخو ثقة فانظر بمن تثق

أى فانظر من تثق به * العاشر التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض أجاز ذلك الفارسى فى الضرورة كقوله

أنا ابو سعد اذا الليل دجا * يخال فى سواده يرندجا

وأجازه بعضهم فى قوله تعالى وقال اركبوا فيها بسم الله * وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة الاول البدل نحو ما يسرنى بها حمر النعم وقوله فليت لى بهم قوما اذا ركبوا * شنوا الاغارة فرسانا وركبانا * الثانى الظرفية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناهم بسحر * الثالث السببية نحو فكلا أخذنا بذنبه * الرابع التعليل نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات احلت لهم * الخامس الاستعانة نحو كتبت بالقلم * السادس

كل فاستعير بناء على هذا التشبيه الحاصل بالسراية لفظة فى لمعنى على وهو استعلاء جزئى هذا مذهب الكوفيين وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن فى كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفى على الوجهين تخييل وبهذا التحقيق يعرف ما فى الحواشى من التساهل (قوله فى سرحة) أى شجرة عظيمة والمعنى أنه طويل كأن ثيابه على شجرة عظيمة (قوله المقايسة) أى كون ما قبلها ملحوظا بالقياس الى ما بعدها وهى الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق كما فى المغنى ويظهر لى صحة العكس أيضا (قوله موافقة من) أى التبعيضية وحملها الشمنى على الابتدائية فالمعنى فى البيت ثلاثين شهرا مبتدأة من انقضاء ثلاثة أحوال فتكون المدة خمسة أعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام على البيت الاول فى الموصول (قوله من كان أحدث عهده) لعل المراد طلل كان أقل زمن مضى من تأنسه باهله تلك المدة واستعمل من فى غير العاقل مجازا (قوله موافقة الباء) أى التى للالصاق حقيقة أو مجازا شمنى (قوله يوم الروع) بفتح الراء الفزع والفوارس جمع فارس على غير قياس والاباهر جمع أبهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهرى وهما أبهران يخرجان من القلب والكلا جمع كلية او كلوة بضمهما (قوله قياسا الخ) أورد عليه أن المقيس عليه لا يتعين زيادة الباء فيه لجواز أن تكون من استفهامية لا موصولة وان الكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما استفهاما انكاريا بقوله بمن تثق على ان زيادة الباء فى مثل ذلك غير قياسى فلا يقاس عليه غيره وفى الهمع أن ابن مالك حكى الزيادة عوضا فى الباء وعن وعلى وقاسها فى الى وفى واللام ومن فيقال عرفت ممن عجبت ولمن قلت والى من أويت وفيمن رغبت وأن أبا حيان منعها فى الجميع (قوله ولا يؤاتيك) مهموز الفاء ولك ابدال الهمزة واوا كما قاله الدمامينى أى يساعدك (قوله دجا) أى أظلم يخال بالبناء للمجهول يرندجا بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا أسود كذا قال البعض وعبارة القاموس الارندج ويكسر أوله جلد أسود ثم قال واليرندج السواد يسود به الخف أو هو الزاج اه ويحتمل أن تكون فى سببية فلا شاهد فيه (قوله شنوا) أى فرقوا والاغارة مفعول به أو المفعول به محذوف أى فرقوا الاعداء والاغارة مفعول له والفرسان ركاب الخيل والركبان ركاب الابل (قوله الظرفية) أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بمثالين (قوله الثالث السببية) منها الباء التجريدية نحو لقيت بزيد أسدا أى بسبب لقاء زيد فهو على حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل انها ظرفية وقيل المعية والتجريد أن ينتزع من ذى صفة آخر مثله مبالغة فى كماله فى تلك الصفة كذا فى الدمامينى والشمنى (قوله الرابع التعليل) ينبغى اسقاطه كما فى المغنى وغيره لان التعليلية والسببية شىء واحد كما قاله أبو حيان والسيوطى وغيرهما ويوافقه قوله فى الكلام على فى السببية وتسمى التعليلية أيضا وفرق الشيخ يحيى بين العلة والسبب بان العلة متأخرة فى الوجود متقدمة فى الذهن وهى العلة الغائية والغرض وأما السبب فهو متقدم ذهنا وخارجا لكن يمنع من توجيه صنيع الشارح بهذا تمثيله للتعليل بسبب متقدم وكان الموافق له ان يمثله بنحو حفرت البئر بالماء (قوله الاستعانة) الفرق بينها وبين السببية ان باء السببية هى الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجوع وباء الاستعانة هى الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو بريت القلم بالسكين قاله

التعدية وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر نحو ذهبت بزيد بمعنى أذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرىء أذهب الله نورهم * السابع التعويض نحو بعت هذا بالف وتسمى باء المقابلة أيضا * الثامن الالصاق حقيقة ومجازا نحو أمسكت بزيد ونحو مررت به وهذا المعنى لا يفارقها ولهذا اقتصر عليه سيبويه * التاسع المصاحبة نحو اهبط بسلام أي معه * العاشر التبعيض

(قوله ونازع) رده الشمني بان اللغة مبنية على الظاهر وان تأملت ما قاله صاحب المغني في معنى الالصاق عرفت ان الحق مع الدماميني فراجعه

سم (قوله التعدية) أي الخاصة كما يفيده ما بعده (قوله وهي المعاقبة للهمزة) التعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فمشتركة بين حروف الجر التي ليست زائدة ولا في حكم الزائدة شمني ودماميني (قوله في تصيير الفاعل مفعولا) لكن مفعوليته مع الباء بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة (قوله وأكثر ما تعدى) الرابط محذوف أي تعديه كما جزم به الدماميني وقوله الفعل القاصر خبر أكثر وجعل البهوتي وأقره البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدى أولى بناء على أن ما مصدرية وخبرا أكثر محذوف أي ثابت ناشيء عن عدم التأمل قال في المغني ومن ورودها مع المتعدى دفع الله بعض الناس ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر قال الدماميني ويرد عليه أنه اذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشملها ضابط باء التعدية المتقدم ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصك الحجر الحجر بتقديم المفعول لم يرد ذلك اه (قوله بمعنى أذهبته) ولا فرق بينهما خلافا لمن فرق باقتضاء ذهبت بزيد المصاحبة في الذهاب بخلاف اذهبت زيدا ويرده قوله تعالى ذهب الله بنورهم وان اجيب عن الآية بانه يجوز ان يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق كما وصف نفسه تعالى بالمجيء في قوله تعالى وجاء ربك لانه ظاهر البعد نعم ممن فرق صاحب الكشاف حيث قال والفرق بين أذهبه وذهب به أن معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبا ويقال ذهب به اذا استصحبه ومضى معه وذهب السلطان بماله أخذه ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وامسكه اه قال الشمني ولا يخفى ما في قول الزمخشري والمعنى الخ من الجواب عن الآية بحملها على معنى آخر لذهب مع الباء لا محذور في نسبته الى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله باء البدل ان يقول باء العوض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم ان في باء التعويض مقابلة شيء بشيء بان يدفع شيء من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته وفي باء البدل اختيار احد الشيئين على الآخر فقط من غير مقابلة من الجانبين وقيل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره في الهمع فتكون هي الدالة على اختيار شيء على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولا والاول أشهر وأوفق بصنيع الشارح (قوله نحو أمسكت بزيد الخ) فيه لف ونشر مرتب فمعنى أمسكت بزيد قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولهذا كان أبلغ من أمسكت زيدا لان معناه المنع من الانصراف باي وجه كان ومعنى مررت بزيد ألصقت مروري بمكان يقرب منه قاله في المغني ونازع الدماميني في كون الالصاق في صورة القبض على نحو الثوب حقيقيا واستظهر أنه مجاز بجعل الصاق الامساك بالثوب الصاقا بزيد لما بينهما من المجاورة وقد يعدى المرور بعلى فتكون للاستعلاء المجازي كان المار بمجاوزته المرور به استعلى عليه (قوله وهذا المعنى لا يفارقها) التزامه يحوج في بعض الاماكن الى تكلف كما في ذهب الله بنورهم وبالله لافعلن (قوله نحو اهبط بسلام) ونحو فسبح بحمد ربك بناء على أن المصدر مضاف لمفعوله أي مع حمدك ربك وقيل للاستعانة بناء على أنه مضاف لفاعله أي بما حمد الرب به نفسه قاله في المغني (قوله العاشر التبعيض) اختلف في الباء من قوله تعالى وامسحوا برؤسكم فنقل صاحب الكشف عن مالك انها زائدة فيجب مسح كل الرأس قال وهو وان كان عملا بالمجاز لكنه أحوط وقال بعض أتباعه هي للالصاق فيجب أيضا الاستيعاب اذ المعنى ألصقوا المسح بالرأس وهو اسم لكله لا لبعضه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب كامامنا الشافعي هي للتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله لما في صحيح مسلم من انه ﷺ مسح بناصيته وعلى عمامته وما في سنن أبي داود وغيرها من أنه صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه

نحو عيناً يشرب بها عباد الله وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج * الحادى عشر المجاوزة كعن نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم والى هذه الثلاثة الاشارة بقوله ومثل مع ومن وعن بها انطق هذا ما ذكره فى هذا الكتاب * الثاني عشر موافقة على نحو من ان تأمنه بقنطار بدليل هل آمنكم عليه الا كما أمنتكم على أخيه من قبل * الثالث عشر القسم وهي أصل حروفه ولذلك خصت بذكر الفعل معها نحو أقسم بالله والدخول على الضمير نحو بك لافعلن * الرابع عشر موافقة الى نحو وقد أحسن بي أى الى وقيل ضمن احسن معنى لطف * الخامس عشر التوكيد وهي الزائدة نحو كفى بالله شهيداً ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة بحسبك درهم ليس زيد بقائم (على للاستعلا ومعنى فى وعن) اى تجى على الحرفية لمعان عشرة ذكر منها هنا ثلاثة * الاول الاستعلاء وهو الاصل فيها و يكون حقيقة ومجازاً نحو وعليها وعلى الفلك تحملون ونحو فضلنا بعضهم على بعض * الثاني الظرفية كفى نحو على حين غفلة * الثالث المجاوزة كعن كقوله اذا رضيت على بنو قشير الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي * الخامس المصاحبة كمع نحو وآتي المال على حبه

بدون ذكر مسح على العمامة كما فى فتح البارى وقال بعضهم للاستعانة نحو كتبت بالقلم لكن مسح يتعدى لمفعول بنفسه وهو المزال عنه ولآخر بالباء وهو المزيل فحذف الاول والاصل وامسحوا ايديكم برؤسكم فلم يقع المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل الراس آلة فاستفادة التبعيض على هذا ليس من كون الباء موضوعة له بل من كون مدخولها آلة لمسح اليد دماميني ملخصاً (**قوله نحو عينا الخ**) وقيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشري المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل فجعلها للمصاحبة (**قوله المجاوزة**) قال بعضهم يختص هذا المعنى بالسؤال وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وانكر البصريون مجئ الباء للمجاوزة وحملوها مع السؤال على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسؤل عنه مع أنه المقصود وجعلها بعضهم فى وبأيمانهم ظرفية أى ويكون فى أيمانهم لان أصل النور فيها لان بها أخذ السعداء صحائفهم وما بين أيديهم منبسط منه وفى بالغمام للاستعانة لان الغمام كالآلة وجعلها البيضاوى سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع الغمام منها وهو الغمام المذكور فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان يأتيهم الله فى ظلل من الغمام والملائكة اه (**قوله هذا ما ذكره فى هذا الكتاب**) اعترض بأن المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح سابقا وأما الباء فلها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره الخ لاقتضائه أن ما ذكره أحد عشر فكان الصواب تأخيره بعد قوله هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر التعليل بذكره السبب لاتحادهما معنى على ما مر وانما عدا ولا ما ذكره المصنف عشرة نظراً لاتحادهما معنى وثانيا احد عشر نظراً الى اختلافهما عبارة (**قوله ولذلك خصت الخ**) بقى خاصة ثالثة وهى استعمالها فى القسم الاستعطافى وهو ما جوابه انشائي نحو بالله هل قام زيد وزاد بعضهم رابعة وهي جرها فى القسم وغيره ورد بأن اللام كذلك اه دماميني ومنهم من لا يجعل الاستعطاف قسما بل الباء فيه متعلقة بأسألك محذوفا لا بأقسم (**قوله نحو كفى بالله شهيداً الخ**) عدد الامثلة اشارة الى انها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدأ ومع خبر ليس وزيدت مع غير ذلك أيضا كما مر فى فصل فى ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون لازمة وهي المصاحبة لفاعل افعل فى التعجب على قول الجمهور كما سيأتى فى بابه وجائزة فى الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفى وواردة فى الضرورة نحو

ألم يأتيك والانباء تنمى ... بما لاقت لبون بنى زياد

والزائدة مع المفعول غير مقيسة وان كان مفعول كفى نحو كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع كذا فى الجنى الدانى وقاسها الرضي في مفعول عرف وعلم الذى بمعناه وجهد وسمع واحسن وكذا مع المبتدا نحو كيف بك اذا كان كذا وبحسبك درهم وكذا مع خبره نحو * ومنعكها بشيء يستطاع * فلا قياس معهما والزائدة مع خبر ليس وما النافية وكان المنفية ومع التوكيد بالنفس والعين مقيسة دماميني ملخصا (**قوله أى تجئ على الحرفية**) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن مع مجئ كل اسما لبعد تنبيه المصنف الآتى على الاسمية فى على وقربه فى الكاف وعن (**قوله ويكون حقيقة ومجازا**) قال الفارضي وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أى أضفت توكلي واسندته الى الله اذ لا يعلو على الله شيء لا حقيقة ولا مجازا اه (**قوله ونحو فضلنا الخ**) جعل الدماميني الاستعلاء المجازى الاستعلاء على ما يقرب من المجرور نحو أو أجد على النار هدى أى هاديا وجعل الاستعلاء المعنوى على نفس المجرور نحو فضلنا الخ ونحو ولهم على ذنب حقيقيا (**قوله كقوله اذا رضيت على**) وقيل ضمن رضي معنى عطف (**قوله على حبه**) أى مع حب المال وقيل على تعليلية والضمير لله (**قوله**

وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم * السادس موافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون * السابع موافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول وقد قرأ أبي بالباء * الثامن الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله ان الكريم وأبيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل * أي من يتكل عليه * التاسع الزيادة لغير تعويض وهو قليل كقوله

أبى الله الا ان سرحة مالك على كل أفنان العضاه تروق * وفيه نظر العاشر الاستدراك والاضراب كقوله

بكل تداوينا فلم يشف ما بنا على ان قرب الدار خير من البعد

على ان قرب الدار ليس بنافع اذا كان من تهواه ليس بذي ود

(بعن تجاوزا عني من قد فطن وقد تجي) عن (موضع بعد و) موضع (على * كما على موضع عن قد جعلا) كما رأيت وجملة معاني عن عشرة أيضا اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة * الاول المجاوزة وهي الاصل فيها ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا الثاني البعدية وهو المشار اليه بقوله وقد تجئ موضع بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين لتركبن طبقا عن طبق أي حالا بعد حال * الثالث الاستعلاء كعلي نحو فانما يبخل عن نفسه وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب * عني ولا انت دياني فتخزوني * الرابع التعليل (قوله

موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بني الاسلام على خمس أي منها وبه يندفع ما يقال هذه الخمس هي الاسلام فكيف يكون مبنيا عليها وأجيب أيضا بأنه من بناء الكل على أجزائه والتغاير بالكلية والجزئية كاف (قوله يعتمل) أي بالأجرة وقيل ان مفعول يجد محذوف أي ان لم يجد شيئا ثم استأنف مستفهما استفهاما انكاريا فقال على من يتكل (قوله أفنان العضاه) جمع فنن وهو الغصن والعضاه بكسر العين المهملة آخره هاء كما في الشمنى وغيره جمع عضه كعنب أو عضهة كعنبة أو عضاهة كرسالة كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها كذا في القاموس وتروق أي تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال راقه أي أعجبه كما في القاموس وبإسناد الاعجاب على الافنان على طريق المجاز وقيل كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك وبالافنان عن بقية النسوة وعليه فالاسناد حقيقي (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون على زائدة اذ يصح ان يكون بمعنى تزيد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بعلى كما في القاموس هذا ما ظهر لي في وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا (قوله والاضراب) أي عما توهمه الجملة قبلها وهو من عطف اللازم وهو اضراب ابطالي فان قوله على ان قرب الدار خير من البعد أبطل به ما يوهمه قوله فلم يشف ما بنا من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على ان قرب الدار ليس بنافع أبطل به ما توهمه الجملة قبله من أن القرب مطلقا خير من البعد وعلى التي بهذا المعنى يحتمل ان تكون غير متعلقة بشيء لكونها بمنزلة حرف الاستدراك والاضراب كما قيل بذلك في حاشا الجارة ويحتمل ان الجار والمجرور خبر مبتدا محذوف أي والتحقيق كائن على ان الخ لان ما قبلها وقع لا على وجه التحقيق (قوله وقد تجئ عن موضع بعد) قال أبو حيان يلزم أن تكون حينئذ ظرفا ولا أعلم احدا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر ممع (قوله كما على الخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة اسمية وهو جائز وان كان قليلا (قوله كما رأيت) أي في قوله اذا رضيت علي بنو قشير (قوله المجاوزة) هي بعد شيء مذكور أو غير مذكور عما بعدها بسبب الحدث قبلها فالاول نحو رميت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب الرمي والثاني نحو رضي الله عنك أي جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ثم المجاوزة تارة تكون حقيقية كهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو اخذت العلم عن عمرو كأنه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الاخذ هذا ملخص ما أفاده سم ومن المجازية سألت زيدا عن كذا كأنه لما عرفك المسؤل بالمسؤل عنه جاوزه المسؤل عنه بسبب السؤال وانت خبير بأن هذا انما يظهر اذا أفاد المسؤل المسؤل عنه لا اذا لم يفده وان المناسب لهذا المثال جعل البعد للمجرور عن الشيء لا جعل البعد للشيء عن المجرور فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك (قوله ولم يذكر البصريون سواه) وتكلفوا في المحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح للمجاوزة ولم يرتكبوا التضمين ولا غيره مما ارتكبوه في غيرها من الحروف (قوله أي حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطفة الى ما بعدها وقيل غير ذلك قال في شرح اللباب والاولى أن عن باقية على ظاهرها والمعنى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لاه ابن عمك) اى لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من اسم الجلالة ففيه شذوذ من وجهين وحذف المضاف وأناب عنه المضاف اليه ولك أن تستغنى عن تقدير المضاف أفضلت أي زدت دياني أي مالكي فتخزوني أي تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو اما تخفيفا من فتحة النصب مثل ما تأتينا فتحدثنا بالنصب وأما رفعا عطفا على الجملة الاسمية المنفية قبله لأن المعنى ما انت دياني فما انت تخزوني

نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك وما كان استغفار ابراهيم لابيه الاعن موعدة وعدها اياه * الخامس الظرفية كقوله وآس سراة الحي حيث لقيتهم * ولا تك عن حمل الرباعة وانيا * السادس موافقة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أولئك الذين يتقبل عنهم أحسن ما عملوا * السابع موافقة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى * الثامن الاستعانة قاله الناظم ومثل له بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس وفيه رد على الحريري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية * التاسع البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ وفي الحديث صومي عن أمك * العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها ... فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

(شبه بكاف وبها التعليل قد ... يعنى وزائدا لتوكيد ورد)

أي تجيء الكاف لمعان وجملتها أربعة اقتصر منها في النظم على ثلاثة * الاول التشبيه وهو الاصل فيها نحو زيد كالاسد * الثاني التعليل نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايتكم وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضي أن ذلك قليل لكنه قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة * الثالث التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء أي ليس شيء مثله وقوله لواحق الاقراب فيها كالمقق * أي فيها المقق أي الطول * الرابع الاستعلاء قيل لبعضهم كيف أصبحت قال كخير أي على خير وهو قليل أشار الى ذلك في التسهيل بقوله وقد توافق على

(**قوله** نحو وما نحن الخ) ويحتمل أن المعنى تركا صادرا عن قولك لا صادرا عن موعدة (**قوله** وآس سراة الحي) من آساه بمد الهمزة أي واساه أي أعط أشرافهم والرباعة بالكسر نجوم الحمالة أي أقساط ماية حمله الانسان من دية أو غيرها فعن بمعنى في بدليل ولا تنيا في ذكري قال في المغني والظاهر أن معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر اه أي والمراد في البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (**قوله** عن عباده) ويحتمل أن المعنى الصادرة عن عباده (**قوله** بنحو رميت عن القوس) أي ان أريد جعل القوس آلة للرمي ومستعانا بها فيه (**قوله** في انكاره أن يقال ذلك الخ) على هذا تكون الباء للتعدية ويكون رمى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (**قوله** أتجزع ان نفس) يصح في أن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه وأبقي فاعله وهو نفس أي ان هلكت نفس والحمام الموت وقوله فهلا الخ الاصل فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدماميني ظاهر كلام المغني والتسهيل أن شرط زيادتها التعويض وفي تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في قوله تعالى يسألونك عن الانفال فقيل عن علها وقيل عن صلة وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبني على أن السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استعطاء فقد حكي قولا بالزيادة ولا تعويض (**قوله** أربعة) زاد في المغني خامسا وهو المبادرة قال وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز والسيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أي سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة (**قوله** الثاني التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون أي أعجب لعدم فلاح الكافرين (**قوله** تقتضي أن ذلك قليل) أي بناء على المتبادر من قد الداخلة على المضارع وقد يقال التقليل بالنسبة الى التشبيه فلا ينافي كثرته في نفسه (**قوله** ليس كمثله شيء) أي بناء على رأي عزاه في المغني الى الاكثرين قالوا اذ لو لم تكن زائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازاني في حاشية العضد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات فقولنا ليس كابن زيد أحد يدل ظاهرا على أن لزيد ابنا وان كان يحتمل أن يكون نفي المثل له بناء على عدمه وقد يجاب بمنع اثبات مثله تعالى كيف وهو من قبيل الظاهر ونقيضه وهو نفي مثله قطعي اه ومنع كثيرون زيادتها في الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الكناية للمبالغة في التنزيه فهي باقية على حقيقتها من نفي مثل مثله لكن المراد لازم ذلك وهو نفي مثله وانما كان لازما لانه لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله فلا يصح نفي مثله ولان مثل الشيء من يكون على أوصافه فاذا نفوه عمن تماثله فقد نفوه عنه ونظيره مثلك لا يبخل فانهم نفوا البخل عن مثله والمراد نفيه عنه فليس المراد بالذات من الآية حقيقتها من نفي مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بانه لا يضر استحالة المعنى الحقيقي للكناية فضلا عن استحالة لازمها لان المعنى الحقيقي لها غير مقصود منها بالذات فاعرفه (**قوله** لواحق الاقراب) قاله رؤبة يصف خيلا أي ضوامر الاقراب جمع قرب بضمتين وبضم فسكون الخاصرة أو من الشاكلة الى مراق البطن كما في القاموس والضمير في فيها يرجع الى الخيل الموصوفة والمقق الطول الفاحش معرقة (**قوله** على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أي بخير وقد قيل في قولهم كن كما أنت ان المعنى كن على

(واستعمل) الكاف (اسما) بمعنى مثل كما فى قوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد وقوله بكاللقوة الشغواء جلت فلم أكن * لاولع الا بالكمى المقنع * وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة وأجازه كثيرون منهم الفارسي والناظم فى الاختيار (وكذا عن وعلى) استعملا اسمين الاول بمعنى جانب والثانى بمعنى فوق (من اجل ذا عليهما من دخلا) فى قوله ولقد أرانى للرماح دريئة * من عن يمينى تارة وأمامى وكقوله غدت من عليه بعد ماتم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

(ومذ ومنذ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين فيما (اسمان حيث رفعا) اسما مفردا (أو أوليا) جملة كما اذا أوليا (الفعل) مع فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره أو المبتدأ مع خبره فالأول نحو ما رأيته مذ يومان أو منذ يوم الجمعة

الحال الذى أنت عليه وقيل ان المعنى كن كالشخص الذى هو أنت أى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى (قوله واستعمل اسما) فيكون فاعلا ومفعولا وغيرهما وزعمها ابن مضاء اسما دائما كما فى الهمع (قوله عن كالبرد) أى عن مثل البرد أى عن سن مثل البرد والمنهم بسكون النون وتشديد الميم الثانية الذائب أى الذى ذاب منه شيء فصغر وبحث سم فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الكاف حرف ومجرور عن محذوف موصوف بقوله كالبرد فلا شاهد فيه حينئذ ويضعفه أن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد فى مثل هذا الموضع (قوله بكاللقوة) أى بفرس كاللقوة بفتح اللام وكسرها وسكون القاف كما فى القاموس وهي العقاب والشغواة بمعجمتين المعوجة المنقار وجلت من الجولان والكمي الشجاع المتكمى بسلاحه أى المتغطى به والمقنع المغطى رأسه بالبيضة قاله زكريا (قوله فى الاختيار) فأجازوا فى زيد كالاسد أن تكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة مغنى (قوله استعملا اسمين) وهما حينئذ مبنيان لمشابهة الحرف فى اللفظ وأصل المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه أنهما معربان كذا فى الهمع والقول باعراب عن الاسمية مع التزام سكونها لا يظهر له وجه وفى الهمع عن ابن الطراوة والفارسى والشلوبين أن على اسم دائما معرب واستعملت على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء كبقي يبقى بقاء ولم يتعرض له لشهرته ولان علا الفعلية ليس رسمها كرسم على الحرفية لانها ترسم بالالف لان أصلها علو بخلاف الحرفية فترسم بالياء ومقتضي هذا أن على الاسمية ترسم بالياء وهو انما يظهر اذا كانت من على يعلى أما اذا كانت من علا يعلو فكتابتها بالالف لانها حينئذ واوية لكن يكفي فى نكتة ذكر على الاسمية دون الفعلية موافقة الاسمية الحرفية لفظا ورسما على أحد الوجهين بخلاف الفعلية فانها لا توافق الحرفيه رسما فى وجه أصلا فاعرفه ولم يتعرض المصنف لالى مع أنها جاءت اسما بمعنى المنتهي ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من أجل ذا عليهما من دخلا) استشهاد على استعمالهما اسمين لا تقييد ولذا خص من لانها المسموع دخولها عليهما كثيرا وسمع جر عن بعلي نادرا فعلم أن اسميتها لا تتقيد بدخول من نعم تتعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من تتعين اسميتهما (قوله دريئة) بهمزة بعد تحتية ساكنة مفعول ثان لارى وهي الحلقة التى يتعلم عليها الرمى والطعن قاله العينى والمصرح وفى شرح شواهد المغنى للسيوطى جواز ياء بدل الهمزة (قوله غدت) أى سارت القطاة من عليه أى الفرخ والظمء بكسر الظاء المشالة وسكون الميم بعدها همزة مدة صبرها عن الماء وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة أى تصوت أحشاؤها من العطش وقوله وعن قيض عطف على قوله من عليه والقيض بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد معجمة قال الدمامينى القشر الاعلى من البيض وزيزاء بزايين معجمتين مكسورة أولاهما وتفتح كما قاله السيوطى أرض غليظة مجهل بفتح الميم على قاعدة اسم المكان من مفعل أى محل الجهل السائر وتوهانه[٢] قال فى التصريح نقلا عن ابن السيد وهو مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين اه ولك أن تجعله بدلا (قوله ومذ ومنذ) وكسر ميميهما لغة همع (قوله اسمين وحرفين)قال الشاطبي قد يحتملان الاسمية والحرفية كما فى ما رأيته مذ أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما ان كسرت فالاسمية متعينة (قوله كما اذا أوليا الفعل)جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لا قيدا والمراد الفعل الماضى فلا يجوز مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولم يجيزوه على حكاية الحال لئلا يجتمع مجازان تأويل المضارع بالمصدر لانه مضاف اليه واستعماله فى الماضى نقله يس عن ابن هشام وينبغي جواز ذلك عند من جوز اجتماع مجازين فى الكلمة فتدبر (قوله فالاول)

[٢] (قوله وتوهانه) كذا بالاصل وصوابه وتيهانه بالياء اه

اى

أى ماذا رفعا اسما مفردا (قوله وهما حينئذ مبتدآن) أى حين اذ رفعا ما بعدهما وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى او معنى فقط على الخلاف اذ معناهما أمد انقطاع الرؤية وأول أمد انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائيتهما أنه هلا جاز يومان مذ كما جاز يومان أمد ذلك وأجيب بأنهما أجروهما رافعين مجراهما خافضين فى أنهما لا يدخلان الا على اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبعضه الدمامينى (قوله والتقدير أمد الخ) فيه لف ونشر مرتب ومثل المعدود كما فى المغنى الحاضر نحو مذ يومنا بناء على تجويز بعض العرب رفعها الحاضر كما هو المفهوم من قول الشارح الآتى أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر (قوله وأول انقطاع) أى أول أمد انقطاع فوافق قول المغنى وان كان أى الزمان ماضيا فمعناهما أول المدة فاقتصار البعض على الاعتراض بان ظاهر كلام الشارح يخالف ما فى المغنى تقصير (قوله وقد أشعر الخ) أى لان المبتدأ هو الرافع للخبر من غير عكس على المختار (قوله وقيل بالعكس) قال فى التصريح وهو مذهب الاخفش وأبى اسحق الزجاج وأبى القاسم الزجاجى ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه يومان اه قال ابن الحاجب وهذا القول وهم لان المعنى واللفظ يأبياه أما الاول فلانك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب واما الثانى فلأن يومان نكرة لا مسوغ لها وليس الظرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدا حتى يكون تقديمه مسوغا اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه وهو مناف للمراد اذ المراد أنه هو اه وأنا أقول فى كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثانى نظر أما النظر فى توجيهه للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يفد أن جميع المدة يومان باعتبار أصل اللغة لان كينونة اليومين بينه وبين لقائه لا تنافى كينونة غيرها أيضا لكن يفيده باعتبار العرف اذ لا يقال مثلا بينى وبين لقائه يومان عرفا الا اذا لم يكن الا اليومان فقط وأما النظر فى توجيهه للثانى فيمنع قوله يومان نكرة لا مسوغ لها بل المسوغ موجود وهو تقديم الظرف المختص وتعليله عدم كون تقديمه مسوغا بان الظرف المجعول خبرا ليس ظرفا للمبتدا اذ لو كان ظرفا الخ مردود لبطلان الملازمة اذ لا يجب كون ظرف الشىء زائدا عليه بل يجوز كونه مساويا له بدليل صحة نحو فى يوم الخميس صوم وبين طلوع الفجر وطلوع الشمس وقت صلاة الصبح وليت شعرى كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوهم مع أن التركيب المعرب به كالمثال الثانى المجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذ يومان على كلامهم بينى وبين لقائه يومان أى كائن بينى وبين لقائه يومان فهو كالمثال الثانى فوجب أن يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثانى وقد علم من هذا التحقيق أن جعلهم مذ ومنذ خبرين على التسامح الشائع فى اعراب نحو زيد فى الدار بتوهم زيد مبتدأ وفى الدار خبر وأن الخبر فى الحقيقة متعلق مذ ومنذ على الراجح وهذا المتعلق نكرة وحينئذ لا يرد ما قيل اذا كان معنى مذ ومنذ على هذا القول بين وبين مضافين الى المعرفة كانا معرفتين فهما الحقيقان بالمبتدئية فتدبر ما قلناه بانصاف فانه متين قال الدمامينى واعترض على جعل مذ ومنذ خبرا بان المعنى عليه كما قالوه بينى وبين لقائه يومان وبين زمانية هنا فكيف يكون الشىء ظرفا لنفسه والجواب أن هذا يرد على قولك بينى وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك اه وقد أسلفنا فى أول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب فاعرفه (قوله والمعنى بينى الخ) أورد عليه عدم اطراده لانه لا يأتى فى نحو قولك يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة الا أن يحمل على حذف العاطف والمعطوف أى بينى وبين رؤيته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل ظرفان الخ) على هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مشتملا على جملتين بخلافه على الاولين فكلامان ثانيهما وهو مذ كذا مستأنف استئنافا بيانيا كما فى الدمامينى (قوله مذ كان) أى وقت وجد (قوله أو مذ مضى يومان) فيه أنا اذا

وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وقد أشعر بذلك قوله حيث رفعا وقيل بالعكس والمعنى بينى وبين الرؤية يومان وقيل ظرفان وما بعدها فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى يومان واليه ذهب أكثر الكوفيين واختاره السهيلى والناظم فى التسهيل

(قوله كالمثال الخ) يمكن منعه تأمل
(قوله أورد الخ) يحتمل أنه مخصوص بما اذا كان يقال فى أول ليلة السبت

والثاني (كجئت مذ دعا) وقوله * مازال مذ عقدت يداه ازاره * وقوله * ومازلت أبغي الخير مذ أنا يافع والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر (وان يجرا فهما حرفا جر ثم ان كان ذلك (في مضي فكمن * هما) في المعنى نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة أي من يوم الجمعة (وفى الحضور معنى في استبن) بهما نحو ما رأيته مذ يومنا أو منذ يومنا أي في يومنا هذا مع المعرفة كما رأيت فان كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى من والى معا كما في المعدود نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين وكونهما اذا جرا حرفي جر هو ما ذهب اليه الاكثرون وقيل هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما * تنبيهات * الاول اكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ الماضي على رفعه كقوله

وربع عفت آثاره منذ أزمان

وعلى ترجيح رفع مذ الماضي على جره فمن القليل فيها قوله

لمن الديار بقنة الحجر * أقوين مذ حجج ومذ دهر

الثاني أصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى ضم الذال من مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسروا ولان بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما أصلان لانه لا يتصرف في الحرف وشبهه ورده تخفيفهم انّ وكأنّ ولكن ورب من وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فأصلها منذ أو حرفا فهي أصل * الثالث بقي من الحروف رب وهي للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا فالاول كقوله ﷺ يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان

قدرنا كان أو مضى كان مفاد الكلام انتفاء الرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فيصدق بالرؤية فيهما قبل تمامهما والمقصود انتفاء الرؤية فيهما اللهم الا ان يقدر مضاف ويلاحظ استمرار الانتفاء الى آن التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه أي واستمر الانتفاء الى الآن فتأمل (قوله والثاني) أي ما اذا وليا الجملة الاسمية أو الفعلية (قوله يافع) أي ناهز الحلم أو عشرين سنة على الخلاف يقال أيفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس (قوله وقيل الى زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما ظرفين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على قيل الذي قبله شمني (قوله يكون هو الخبر) أي لتوقف صحة الاخبار عليه حينئذ (قوله فكمن) أي الابتدائية (قوله معنى في استبن) أي اطلب بيان معنى في وهو الظرفية والدلالة عليه بهما (قوله نكرة) أي معدودة اذ لا يجوز مذ يوم كما تقدم أول الباب ولا ينافيه ما في البيت الآتي ومذ دهر لانه متعدد في المعنى وبهذا يعلم أن الكاف في قول الشارح كما في المعدود استقصائية وفي نسخ فان كان المجرور بهما نكرة معدودا كانا بمعنى من والى معا نحو مذ يومين وهو واضح (قوله نحو ما رأيته مذ أو منذ يومين) فالمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة الى انتهائها (قوله وربع عفت آثاره) أي ومنزل اندرست علاماته وقوله منذ أزمان قال سم لعل هذا من العدد فتكون بمعنى من والى معا (قوله بقنة الحجر) القنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والمراد بالحجر بكسر الحاء حجر ثمود وأقوين أي خلون حال من الديار بتقدير قد والحجج بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى ضم الذال) أي على الاشهر وجاء كسرها عند ملاقاة الساكن لا يقال يحتمل أن الضم لكراهة الكسر بعد الضم لانا نقول هذا الكسر عارض مثل قم الليل فلا يكره نعم قد يقال الضم اتباع للميم لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم يقول مذ الخ) قد يقال الضم اتباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بضم الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله في الحرف وشبهه) قال الشارح عند قول المصنف حرف وشبهه من الصرف بري ما نصه المراد بشبه الحرف الاسماء المبنية والافعال الجامدة وذلك عسى وليس ونحوهما فانها تشبه الحرف في الجمود اه (قوله ورده تخفيفهم أن الخ) أي وهذا التخفيف تصرف جرى في الحرف شذوذا كما سيذكره الشارح في أول باب التصريف فليكن تخفيفهم منذ من هذا القبيل (قوله المالقي) نقل شيخنا السيد أنه بفتح اللام (قوله بقي من الحروف رب) أي بقي من معاني الحروف معنى رب وأما نفس رب فقد ذكرها المصنف ولعل المصنف لم يذكر معناها لما فيه من الخلاف فقيل التكثير دائما وقيل التقليل دائما وعزي الى الاكثرين وقيل التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس (قوله يارب كاسية) أي مكتسية يقال كسي بكسر السين يكسى بفتحها فهو كاس ويا للتنبيه أو النداء والمنادى محذوف وفي الدنيا ظرف لغو متعلق بكاسية وعارية خبر المبتدأ الذي هو كاسية هذا هو الظاهر المتجه وقول البعض كاسية مبتدأ وفي الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبر بعد خبر ركيك بوجهين أما الاول فلان جعل في الدنيا ظرفا مستقرا صفة كاسية غير صريح في كون اكتسائها في الدنيا الذي هو المراد وأما الثاني فلان المقصود

(قوله الآن الخ) قد يقال المراد وجد كل جزء أو مضي كل جزء من أجزاء اليومين

من الحديث الاخبار عن الكاسية فى الدنيا بانها عارية يوم القيامة لا الاخبار عن الكاسية بأنها فى الدنيا كما لا يخفى على احد وجوز البعض فى عارية الجر صفة لكاسية على اللفظ والرفع صفة لها على المحل والنصب على الحال المنتظرة من الضمير فى كاسية والخبر على الثلاثة محذوف أى ثابتة وفى الاخير نظر لان صاحب الحال لا يقدر العرى فكيف تكون عارية حالا منتظرة الا ان يجعل المعنى مقدرا عريها بزنة المفعول لا مقدر عريها بزنة الفاعل وانما كانت رب فى الحديث للتكثير لانه مسوق للتخويف والتقليل لا يناسبه وكذا قول بعض العرب (قوله يارب صائمه الخ) استدل به الكسائي على اعمال اسم الفاعل ماضيا اذ لو لم يكن عاملا النصب فى ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير معموله فتفيد التعريف مع ان رب لا تجر المعرفة وقد يجاب بانه حكاية حال ماضية بافظ حكايتها قبل مضيها فاسم الفاعل غير ماض تنزيلا وقوله لن يصومه ولن يقومه عبر بلن الاستقبالية لان المراد لن يحوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة أو لن يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله الارب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلده الى ذى ولد واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكنت اللام تشبيها بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للياء أو بالضم اتباعا للهاء كذا فى التصريح وغيره وعندى أنه يجوز التحريك بالكسر على الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين (قوله فلم يعق الخ) نقل فى الهمع ان ما تكف بقلة الباء ومن ويدخلان حينئذ على الفعل (قوله نحو مما خطاياهم الخ) فخطاياهم مجرورة بكسرة مقدرة بدليل ظهورها فى القراءة الثانية خطيئاتهم ولو مثل بها لكان أظهر ولا يقدح فى هذا المثال وما بعده احتمال ما للاسمية بمعنى شيء فيكون ما بعدها بدلا لان المثال يكفيه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين الثلاثة قبلهما بان اختصاصهما بالاسماء أقوى لجرهما كل اسم بخلاف رب والكاف فانهما انما يجران بعض الاسماء فلضعفهما بما ذكر كفا عن العمل بخلاف ما سم (قوله فكف) أنكر أبو حيان كف الكاف بما وأول ما يوهم ذلك بجعل ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية همع (قوله ربما الجامل المؤبل) الجامل بالجيم القطيع من الابل والمؤبل بالموحدة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل (قوله كما الحبطات) جماعة من تميم سموا باسم أبيهم الحبط بفتح فكسر وبفتحتين وهو الحرث بن مالك بن عمرو وسمى بذلك لاكله نباتا بالبادية يسمى الذرق وهو الحندقوق فانتفخ بطنه وانتفاخ البطن من أكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه منه يسمى الحبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك من القاموس والعينى وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخطا (قوله بين بصرى) أى بين جهاتها فحصل التعدد الذى تقتضيه بين وهى من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء أى واسعة عطف على ضربة (قوله وننصر مولانا) لعل المراد به مولى الموالاة وقوله مجروم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أى مذنب عليه ومذنب ويروى مظلوم عليه وظالم (قوله الغالب على رب المكفوفة بما) مثلها غير المكفوفة فان الغالب فى العامل بعدها كونه فعلا ماضيا كما فى المغنى وقال فى الهمع والاصح ان رب تتعلق بالعامل الذى يكون خبرا لمجرورها أو عاملا فى موضعه أو مفسرا له ويجب كونه أى العامل الذى تتعلق به رب ماضيا معنى قاله المبرد والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان انه المشهور عند الاكثرين وقيل يأتى حالا أيضا قاله ابن السراج قيل ويأتي مستقبلا أيضا قاله ابن مالك اه مع حذف وترجيحه تعلق رب سيجرى الشارح على خلافه وقوله أو مفسرا له فيه نظر اذ الظاهر ان تعلقها فى صورة الاشتغال

يارب صائمه لن يصومه
وقائمه لن يقومه
* والثاني كقوله
* ألارب مولود وليس
له أب *
وذى ولد لم يلده أبوان اه
(وبعد من وعن
وباء زيد ما
فلم يعق عن عمل قد
علما)
لعدم ازالتها الاختصاص
نحو مما خطاياهم
أغرقوا عما قليل
فبما رحمة من الله
(وزيد بعد رب
والكاف فكف) عن
الجر غالبا وحينئذ
يدخلان على الجمل
كقوله
ربما الجامل المؤبل
فيهم
وعناجيج بينهن المهار
وكقوله
كما الحبطات شر بنى تميم
(وقد تليهما وجر لم يكف
كقوله
ربما ضربة بسيف
صقيل
بين بصرى وطعنة
نجلاء
وكقوله
وننصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه
وجارم * تنبيه *
الغالب على رب
المكفوفة بما ان تدخل

على فعل ماض كقوله * ربما أوفيت فى علم * وقد تدخل على مضارع نزل منزلته لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله ربما الجامل المؤبل فيهم حتى قال الفارسي يجب أن تقدر ما اسما مجرورا بمعنى شيء والجامل خبر لضمير محذوف والجملة صفة ما أى رب شيء هو الجامل المؤبل (وحذفت رب) لفظا (فجرت) منوية (بعد بل * والفا) لكن على قلة كقوله * بل بلد ملء الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجهرمه * وقوله بل بلد ذى صعد وأضباب * وقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله فحور قد لهوت بهن عين (وبعد الواو شاع ذا العمل) بكثرة كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله (تنبيهان) الاول قد يجر بها محذوفة بدون هذه الاحرف كقوله رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضي الحياة من جلله وهو نادر وقال فى التسهيل تجر رب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد أقل ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية أى كثيرا بالنسبة الى بل * الثانى قال فى التسهيل وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكي ابن عصفور أيضا الاتفاق لكن فى الارتشاف وزعم بعض النحويين ان الجر هو بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد الى ان الجر بها والصحيح ان الجر برب المضمرة وهو مذهب البصريين (وقد يجر بسوى رب) من الحروف (لدى حذف) وهذا بعضه يرى غير مطرد يقتصر فيه على السماع وذلك كقول رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت قال خير عافاك الله التقدير على خير وقوله * أشارت كليب بالاكف الاصابع وقوله * حتى تبذخ فارتقي الاعلام * أي الى كليب والى الاعلام (وبعضه يرى مطردا) وذلك فى ثلاثة عشر موضعا الاول لفظ الجلالة فى القسم دون عوض نحو بذلك

بالعامل المحذوف لا بالمذكور المفسر له (قوله على فعل ماض) أى حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضي تنزيلا من جملة المقابل للغالب كما سيصنع الشارح (قوله ربما أوفيت فى علم) اى نزلت على جبل (قوله نزل منزلته الخ) حاصل ما أشار اليه الشارح ان يود مستقبل حقيقة لانه فى يوم القيامة لكن لما كان معلوما لله تعالى نزل منزلة الماضي بجامع التحقق فى كل واعلم ان عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض انه لم يعتد بتقييد التنزيل فى التوضيح باطل ونقله عن التوضيح عبارة ليست عبارته تقول فاضح ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال الفارسي) غاية لقوله وندر (قوله والجملة صفة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أى رب شيء هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف تصريح (قوله أى رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما مفصولة من رب بخلاف ما الكافة فانها تكتب موصولة (قوله بعد بل والفا) قيل وبعد ثم همع (قوله ملء الفجاج) بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين والقتم بفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله لا يشترى كتانه وجهرمه أى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس وقيل الجهرم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت فى بيت بعده من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله ذى صعد) بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة وأضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويا فى هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن العروض (قوله فمثلك حبلى) خص الحبلى والمرضع بالذكر لانهما أزهد النساء فى الرجال وقوله قد طرقت أى أتيتها ليلا (قوله فحور) جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها وعين جمع عيناء وهي الواسعة العين (قوله وليل كموج البحر) أى فى كثافته وظلمته والسدول الستور والابتلاء الاختبار (قوله رسم دار) أى رب رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص من آثارها كالوتد والاثافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى اى من اجله او من عظيم شأنه لان الجلل يطلق بمعنى اجل وعظيم وحقير واما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهده للسيوطى (قوله وهو نادر) أى جدا كما يدل عليه ما بعده (قوله كثيرا بالنسبة الى بل) أى وان كان قليلا بالنسبة الى الواو فلا ينافى قول الشارح سابقا لكن على قلة (قوله لكن فى الارتشاف الخ) يجاب بان المصنف وابن عصفور لم يعتدا بالمخالف لشذوذه فحكيا الاتفاق (قوله والصحيح أن الجر برب المضمرة) لانه لم يعهد الجر ببل والفاء أصلا ولا بالواو الا فى القسم (قوله وهذا) أى الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة كان من فصحاء العرب (قوله التقدير على خير) أى أو بخير كما فى التصريح (قوله حتى تبذخ) أى تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أى البعض الذى يرى مطردا من الجر بسوى رب لدى الحذف (قوله دون عوض) أى من حرف القسم المحذوف وقيد

الله لا فعلن * الثانى بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت أى من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالاضافة كما يأتى فى بابها * الثالث فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد فى جواب بمن مررت * الرابع فى المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار اى وفى اختلاف الليل وقوله أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته * ومدمن القرع للابواب أن يلجا أى وبمدمن * الخامس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد ان يهجرا * ولا حبيب رأفة فيجبرا (١٧٧) * السادس فى المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله

متى عذتم بنا ولو فئة منا كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا هونا

* السابع فى المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف نحو أزيد ابن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد * الثامن فى المقرون بهلا بعده نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم * التاسع فى المقرون بان بعده نحو امرر بايهم افضل ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اضمار هذه الباء بعد ان أسهل من اضمار رب بعد الواو فعلم بذلك اطراده * العاشر فى المقرون بفاء الجزاء بعده حكى يونس مررت برجل صالح الا صالح فطالح أى الا أمرر بصالح فقد مررت بطالح والذى حكاه سيبويه الا صالحا فطالح والا صالحا فطالحا وقدره الا يكن صالحا فهو طالح والا يكن صالحا يكن طالحا * الحادى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى تعليلية وأن مضمرة بعدها وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها * الثانى عشر مع أن وأن نحو عجبت أنك قائم وأن قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى وقد سبق فى باب تعدى الفعل ولزومه * الثالث عشر المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار أجاز سيبويه فى قوله بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك

بذلك ليكون من الجر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قيل هو الجار كما مر ذلك (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمعطوف وليس الجر بالعطف على خلقكم حتى يقال الجر بفى المذكورة لا المحذوفة لما يلزم عليه من العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الأصح المعمولان خلق وآيات والعاملان فى والابتداء فعلى ماذكره الشارح يكون العطف من عطف الجمل (قوله أن يحظى) قال فى القاموس الحظوة بالضم والكسر والحظة كعدة المكانة والحظ من الرزق والجمع حظا وحظاء وحظى كل واحد من الزوجين عند صاحبه كرضى واحتظى وهى حظية كغنية اه ولم اجد فيه ولا فى غيره حظى متعديا بالباء فلعله على تضمين معنى ظفر أو تنعم مثلا وقوله ومدمن أى مديم والولوج الدخول (قوله أى وبمدمن) ولو لم يقدر الباء لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين المعمولان ذى وان يحظى والعاملان الباء واخلق لكن قد يقال أن يحظى بدل اشتمال من ذى الصبر فالعامل واحد وهو الباء الا أن يقال العامل فى البدل باء أخرى مقدرة على مارجحه أكثر المتأخرين فالمحذور موجود (قوله فى المعطوف عليه) أى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما لمحب جلد أن يهجرا) اى قوة للهجر والشاهد فى قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على اضمار أن (قوله ولو فئة) أى ولو بفئة أى ولو عذتم بفئة وعدم صحة كون الجر هنا بالعطف على نا لان لو لا تدخل الا على الجملة دون المفرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم ائتنى بدابة ولو حمارا كما فى الهمع (قوله بعده) اى بعد ما تضمن مثل المحذوف وكذا الضمير فى نظائره الآتية (قوله أسهل من اضمار رب الخ) اى فيكون عملها محذوفة بعد أن أكثر مما ذكروه وجهه كما فى زكريا أن أن مختصة بالافعال وهى قوية الطلب للجار (قوله مررت برجل صالح) أى فى اعتقادى وقوله الا صالح أى فى نفس الأمر فطالح أى فى نفس الأمر فلا تنافى وليس لفظ صالح الأول فى عبارة المرادى والأمر عليها ظاهر (قوله الا صالح فطالح) الشاهد فى فطالح واما جر صالح فمن الموضع التاسع لانه لم يقيد فيه المقرون بان بالتكرار ولا بعدم الفصل أفاده شيخنا (قوله أى الا أمرر بصالح فقد مررت بطالح) قال فى التصريح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه الا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب لانك اذا قلت الا أمرر تمحضت اخبارك أولا بالمرور فيما مضى لان الا أمرر معناه الا أمرر فيما يستقبل فلابد من تقدير الكون أى الا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالح اه ملخصا ويمكن حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى الا أمرر الا أكن مررت (قوله على ما ذهب اليه الخليل والكسائى) أى من أن أن وصلتها أو ان وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر أما على ما ذهب اليه سيبويه فموضعهما نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) أى بان يكون اسما لم ينقض

ولم يجزه جماعة من النحاة ومنه قوله أحقا عباد الله أن لست صاعدا * ولا هابطا الا على رقيب ولا سالك وحدى ولا فى جماعة * من الناس الا قيل أنت مريب وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب الا ببين غرابها وقوله ومازرت ليلى أن تكون حبيبة * الى ولا دين بها أنا طالبه ﴿ تنبيه ﴾ لا يجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره فى الاختيار وقد يفصل بينهما فى الاضطرار بظرف أو مجرور كقوله ان عمر الاخير فى اليوم عمرو وقوله وليس الى منها النزول سبيل وندر الفصل بينهما فى النثر بالقسم نحو اشتريته بوالله درهم ﴿ خاتمة ﴾ يجب أن يكون للجار والظرف متعلق وهو فعل أو ما يشبهه أو مؤول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه نحو أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وهو الله فى السموات وفى الأرض أى وهو المسمى بهذا الاسم ما أنت بنعمة ربك بمجنون اى انتفى ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شىء من هذه الاربعة موجودا فى اللفظ قدر الكون المطلق متعلقا كما تقدم فى الخبر والصلة ويستثنى من ذلك خمسة أحرف * الاول الزائد كالباء ومن فى نحو كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله * الثانى لعل فى لغة عقيل لانها بمنزلة الزائد ألا ترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية * الثالث لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة فانها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء * الرابع رب فى نحو رب رجل صالح لقيت أو لاقيته لان مجرورها مفعول فى الاول ومبتدأ فى الثانى او مفعول ايضا على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى معدية

تقيه (قوله ولم يجزه جماعة من النحاة) وأما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب فاثبته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وتوكيد زاد بعضهم وعطف ورده أبو حيان بأنه ضعيف لانه تابع بواسطة بخلافهما وأما الآية ففى المسح على الخف على قول وزاد ابن هشام عطف البيان قياسا وسيأتى بسطه فى أول النعت (قوله مريب) بفتح الميم اسم مفعول (قوله مشائيم) جمع مشؤم وناعب بالعين المهملة أى صائح وبابه ضرب ونفع كما فى المصباح والبين البعد وقوله غرابها أى غراب تلك المشائيم (قوله ومازرت ليلى الخ) ينبغى اسقاط هذا البيت اذ ليس فيه ليس ولا ما العاملة عملها بل الجر فيه ليس من جر التوهم أصلا بل الجر فيه بسبب العطف على أن تكون لان محله جر باللام المقدرة على ما ذهب اليه الخليل والكسائى نعم هو من جر التوهم على المذهب الآخر فيمكن انه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجر على التوهم أعم من أن يكون بعد ليس وما أولا فتنبه (قوله يجب أن يكون للجار والظرف متعلق) أى لان الحرف موضوع لايصال معنى الفعل الى الاسم والظرف لا بد له من شىء يقع فيه فالموصل معناه والواقع هو المتعلق والتحقيق أن ذلك المتعلق انما يعمل فى المجرور وأنه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى أنه يقتضى نصبه لو كان متعديا اليه بنفسه فتعلق المجرور به تعلق عمل وأما الجار فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق الايصال لان الحرف يوصل معانى الافعال الى الاسماء فعلم أن المحل للمجرور فقط هذا اذا لم يقعا عوضا عن العامل المحذوف والا حكم على محل مجموعهما باعراب العامل رفعا نحو زيد فى الدار أو نصبا نحو خرج زيد بثيابه أو جرا نحو مررت برجل من الكرام أفاده الدمامينى وغيره (قوله أو ما يشبهه) أى فى العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل وان لم يذكره غير واحد كالبعض (قوله أو ما أول بما يشبهه) كلفظ الجلالة فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالمعبود (قوله أو ما يشير الى معناه) أى معنى الفعل وسيأتى التمثيل له بما فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمجنون وظاهره أن ما هى المتعلق وهو مبنى على جواز التعلق بأحرف المعانى ومذهب الجمهور المنع فعلى مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يشير اليه النافى كما فى المغنى (قوله نحو أنعمت عليهم الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله أى انتفى ذلك) أى الكون مجنونا وهو تفسير لمعنى ما وليس مراده أن المتعلق الفعل الذى دل عليه النافى والا لنافى آخر كلامه أوله (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به للتأكيد لا لربط الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه فى الربط نعم استثنى من الزائد اللام المقوية فانه لا مانع من تعلقها بالعامل المقوى لان زيادتها ليست محضة كما مر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتفاع ما بعدها) أى بعد مجرورها ولو قال ما بعده أى بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول) أى مفعول فعل يتعدى اليه بنفسه من غير احتياج الى توسط الحرف والا فالمجرور بحرف يتعلق مفعول فى المعنى فلا يتم التعليل أفاده سم (قوله لا قبل الجار الخ) أى ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الا مكفوفة بما كما مر (قوله لان رب لها الصدر) أى صدر جملتها فلا ينافى جواز نحو زيد رب شجاع يغلبه كما أفاده الدمامينى (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما يوهمه كون مجرورها مفعولا من أنها

المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد

فان قالوا انها عدت الفعل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثانى وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير ما لا حاجة اليه ولم يلفظ به فى وقت

* الخامس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن لما سبق فى باب الاستثناء والله تعالى أعلم

﴿ الاضافة ﴾

(نونا تلى الاعراب) وهى نون المثنى والمجموع على حده وما ألحق بهما (أو تنوينا) ظاهراً أو مقدراً (مما تضيف احذف) كتبت يدا أبى لهب فيه ثنتا حنظل وكالمقيمى الصلاة وهذه عشرو زيد و (كطور سينا) ومفاتح الغيب أما النون التى تليها علامة الاعراب فانها لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الانس

﴿ تنبيه ﴾ قد تحذف تاء التأنيث للاضافة عند أمن اللبس كقوله

وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا

أى عدة الامر وقراءة بعضهم لاعدوا له عده أى عدته وجعل الفراء منه وهم من بعد غلبهم سيغلبون واقام الصلاة بناء على أنه لا يقال دون اضافة فى الاقامة اقام ولا فى الغلبة غلب انتهى (والثانى) من المتضايفين وهو المضاف اليه (اجرر) بالمضاف وفاقا لسيبويه لا بالحرف المنوى خلافا للزجاج (وانو) معنى (من أو) معنى (فى اذا لم يصلح) ثم (الا ذاك)

معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضاً فلو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعاً ونصباً فى الفصيح وقد جاء العطف تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد فى الاعراب وان لم تكن زائدة ولا يجوز فى الفصيح بزيد وأخاه مررت دمامينى (قوله فخطأ لانه يتعدى بنفسه) وأجاب سم بأن تعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديته بحرف الجر اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لفات معنى التقليل والتكثير ونظيره أخذت من الدراهم فقد عدى الفعل بمن لافادة التبعيض وان كان متعديا بنفسه على أن من الأفعال ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو نصح وشكر (قوله ولاستيفائه مفعوله فى المثال الثاني) أجاب سم بأن ذلك لا يمنع كونه معمولا لمثله كما فى زيداً ضربته

﴿ الاضافة ﴾

هى لغة الاسناد وعرفا نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً قال يس وعينها ياء لأنها مشتقة من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه وقال فى شرح الجامع يكفى فى اضافة الشيء الى غيره أدنى ملابسة نحو قوله تعالى عشية أو ضحاها لما كانت العشية والضحى طرفى النهار صح اضافة أحدهما الى الآخر (قوله نونا) أى نطق بها أو لم ينطق بها كما فى لبيك وذوى مال وذوى مال (قوله تلى الاعراب) أى حرف الاعراب (قوله أو مقدراً) وذلك فى الاسم الممنوع من الصرف والمانع من ظهوره مشابهة الفعل (قوله مما تضيف) أى تريد اضافته (قوله احذف) أى ان كان فيه ماذكر والا فلا حذف كما فى لدن زيدا الا أن يقدر فيه التنوين وان كان مبنيا والحسن الوجه الا أن يدعى أن الاضافة قبل دخول أل قاله زكريا (قوله التى تليها علامة الاعراب) قال البعض تبعا للمصرح هذا مبنى على أن الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والأصح أنه مقارن له وقد يقال مراده بتلو علامة الاعراب للحرف تبعيتها له تبعية العارض المعروض لا تبعيتها فى الوجود اللفظى فالتبعية رتبية لا زمانية فليس كلامه مبنياً على خلاف الأصح (قوله قد تحذف تاء التأنيث) أى جوازا فلا يرد على المصنف لأن كلامه فى الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قلة حيث أمن اللبس والا لم يجز حذفها كما فى تمرة وخمسة ثم هو سماعى وقيل قياسي كذا فى النكت ولا يرد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر

* لا يزالون ضار بين القباب * لما مر أول الكتاب (قوله وفاقا لسيبويه) أى والجمهور ومن أدلتهم اتصال الضمير بالمضاف والضمير انما يتصل بعامله (قوله لا بالحرف المنوى) عبارة التصريح لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف اهو هى تقتضي أن العامل عند الزجاج معنى اللام لا الحرف المقدر ويمكن حمل عبارة الشارح على عبارة التصريح (قوله وانو معنى من) أى البيانية كما نقله الاسقاطى عن الجامى أى التى لبيان جنس المضاف ويؤخذ من كلام الشارح أن بيانها مشوب بتبعيض وهو صحيح وزاد لفظ معنى اشارة الى أن المراد أن الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لا أن لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره واعلم أنه يصح فى الاضافة التي على معنى من اتباع المضاف اليه للمضاف بدلا أو عطف بيان ونصبه على الحال أو التمييز قال يس والاتباع أقل الاوجه وفى التي على معنى فى نصب المضاف اليه على الظرفية (قوله اذا لم يصلح الا ذاك) أى بحسب القصد بأن أريد بيان الظرفية أو الجنس فلا يرد أن التى على معنى من أو فى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لان كلا من الظرف والبعض يصلح فيه معنى لام الاختصاص وقوله لما سوى ذينك أى بأن لم يرد ماذكر وبه يعلم أن مثل حصير المسجد يجوز أن يكون على معنى فى ان أريد معنى الظرفية

المعنى فانه بمعنى من فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم فضة التقدير ثوب من خز وخاتم من فضة ألا ترى أن الثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم فضة وبمعنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف نحو مكر الليل أي في الليل (واللام خذا * لما سوى ذينك) اذ هي الأصل نحو ثوب زيد وحصير المسجد ويوم الخميس ويد زيد * تنبيهان * الأول ذهب بعضهم الى أن الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته وذهب بعضهم الى أن الاضافة بمعنى اللام على كل حال وذهب سيبويه والجمهور الى أن الاضافة لا تعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الاضافة بمعنى في محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعا * الثاني اختلف في اضافة الأعداد الى المعدودات فمذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ومذهب ابن السراج أنها بمعنى من واختاره في شرحي التسهيل والكافية فقال بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا النوع اضافة الأعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا أضيف عدد الى عدد نحو ثلثمائة على أنها بمعنى من انتهى

وأن يكون على معنى اللام الاختصاصية قاله يس (قوله فيما اذا كان) ما نكرة موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة والجملة بعدها صفة أو صلة والعائد محذوف (قوله بعضاً) المراد بالبعض ما يعم الجزئي والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ وانما عممنا لئلا يلزم استدراك قوله مع صحة الخ قاله سم (قوله مع صحة الخ) فان فقد الشرطان كثوب زيد وحصير المسجد أو الأول فقط كيوم الخميس أو الثاني فقط كيد زيد فليس على معنى من بل هي في هذه الأمثلة على معنى لام الملك أو لام الاختصاص وبهذا تعلم حكمة تعداد الشارح الأمثلة في قوله نحو ثوب زيد الخ ومثل بمثالين لما فقد فيه الشرطان ليفيد أن المراد باللام ما يعم لامي الملك والاختصاص ونقل في الهمع عن ابن كيسان والسيرافي أنهما لم يشترطا صحة الاخبار بل اكتفيا بكون المضاف بعضاً (قوله ظرفا للمضاف) أي زمانيا أو مكانيا حقيقيا أو مجازيا نحو مكر الليل يا صاحبي السجن ألد الخصام قاله شارح الجامع (قوله واللام خذا) أي اجعل معنى اللام ملحوظاً فيما سوى ذينك وليس المراد أن اللام مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو كل رجل فان معنى اللام ملحوظ فيه لأنه بمعنى أفراد الرجل ولا يصلح نظمه لأن تقدر فيه اللام ففي الجامي لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفي افادة مدلولها فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك بمعنى اللام الاختصاصية ولا يصح اظهارها فيه وبهذا الأصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة اهـ (قوله لما سوى ذينك) دخل في عمومه الاضافة الى اللفظ فقد صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام لكن أورد عليه نحو زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله الدماميني ومن ثم صدر السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف وحكى الاول بقيل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب وكلام ابن هشام في القطر أيضاً وظهورها في نحو فعال لما يريد بدلا يدل للاول وان استدل به قائله لأن هذه اللام لام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها كما عرف (قوله اذ هي الأصل) قال في الهمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو يد زيد يعني اذا لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه اهـ (قوله ليست على تقدير حرف) شبهته أنه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى وليست كذلك اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وأجيب بمنع لزوم المساواة لأن المراد بكون الاضافة على معنى اللام مثلا أنها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام لزيد في المعنى من كل وجه وقولهم غلام زيد بمعنى غلام لزيد أي من حيث ملاحظة معنى اللام في كل فقط فمرادهم به مجرد تفسير جهة الاضافة في المثال المذكور من الملك أو الاختصاص (قوله ولا نيته) عطف تفسير (قوله الى أن الاضافة بمعنى اللام) علل ذلك بأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه اعتبار معنى اللام الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفا أو بعضاً أو غيرهما (قوله لا تعدو) أي لا تتجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ) قيل حيث اعتبر معنى اللام الاختصاصية فلا فرق بين التي بمعنى في والتي بمعنى من فلم اعتبر الحمل في الاولى دون الثانية وأجيب بأن التي بمعنى في قليلة فردت الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للأقسام بخلاف التي بمعنى من فكثيرة فاستحقت جعلها قسما مستقلا (قوله توسعاً) لا حاجة اليه لأن معنى اللام الاختصاصية ظاهر في الظرف (قوله في اضافة الأعداد) أي كعشرة رجال وتسع نسوة (قوله أنها بمعنى اللام) أي الاختصاصية سم (قوله أنها بمعنى من) لا يخفى أنه أظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أي بحسب القصد على ما مر (قوله والمقادير الى المقدرات) أي كقفيز بر ورطل زيت (قوله نحو ثلثمائة) واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيما ذكر الى تأويل مائة بمئات لا يضر (قوله على أنها بمعنى من) قيل

أي

أى مانع من اعتبار معنى اللام الاختصاصية هنا أيضا (قوله واخصص أولا) أى احكم بخصوصه أى قلة اشترا كه فليس المراد بالتخصيص هنا مايشمل التعريف حتى يرد على المصنف أنه جعل قسم الشىء قسماله (قوله أو اعطه التعريف) أو للتقسيم لا للتخيير ومن هذا القسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لانها فى تأويل مصدر مضاف الى فاعلها أو مبتدئها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فان كان نكرة فالظاهر أن المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت وقوع الجمل صفات للنكرات ينافى تعريف المضاف اليها قلت أجاب سم بأن وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لان وقوعها كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا اليها لان المضاف اليه لا يكون الا اسما على المختار فاحتيج الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة فتعرف المضاف اليها ويؤخذ من ذلك أن قولهم الجمل نكرات بقطع النظر عن التأويل (قوله يعنى أل المضاف الخ) لما لم يقيد المصنف حالة التخصيص بكون المضاف اليه نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعنى الخ وانما ترك المصنف القيدين لشهرتهما (قوله وان يشابه المضاف يفعل) كنى بيفعل عن مطلق الفعل المضارع وخرج من كلامه المصدر واسمه وأفعل التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف فكلام الشارح حل معنى وهي حال لازمة لان المضاف لا يشابه يفعل الا اذا كان وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله بمعنى الحال او الاستقبال) أى لا بمعنى الماضى أو مطلق الزمن فان اضافته محضة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به الرضى فيما سننقله عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم ان الوصف اذا اريد به الاستمرار جاز كونها معنوية نظرا للماضى وكونها لفظية نظر اللحال والاستقبال لان الاستمرار صادق بالجميع فيجوز قصد أحد الاعتبارين بما يترتب عليه من تعريف التابع أو تنكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح الكشاف لليمنى حيث قال اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضى فقط كانت اضافته حقيقية لنقص مشابهته المضارع التى هي العلة فى عمله واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط كانت اضافته غير حقيقية لتمام المشابهة وأما اذا كان بمعنى الاستمرار ففى اضافته اعتباران اعتبار المضي فتكون محضة فيقع صفة للمعرفة ولا يعمل واعتبار الحال والاستقبال فتكون غير محضة فيقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه اه باختصار ورأيت الشمنى ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتفتازانى حيث قال الاستمرار يحتوى على الازمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب الماضى فتجعل الاضافة حقيقية كما فى مالك يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين فتجعل الاضافة غير حقيقية كما فى جاعل الليل سكنا لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك يوم الدين عن الوصفية الى البدلية وبجعل سكنا منصوبا بفعل محذوف والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما يذكره فى توجيه التوفيق بين كلامى الزمخشرى فى الآيتين اه باختصار ثم نقل الشمنى عن السيد الجرجانى أنه اختار فى توجيه التوفيق أن الاستمرار فى مالك يوم الدين ثبوتى و فى جاعل الليل سكنا تجددى بتعاقب أفراده فكان الثانى عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول هذا وقوله بمعنى الخ لا يناسب قوله الآتى أو صفة مشبهة اذهي ليست بمعنى الحال أو الاستقبال بل للثبات والدوام نعم هي وان كانت كذلك لا تعرف بالاضافة أصلا كما فى الرضي والتصريح لانها تشبه المضارع فى بعض أحواله وذلك اذا افاد الاستمرار نحو زيد يعطى كذا على غير واحد ويرد عليه ان الاستمرار فى الصفة المشبهة ثبوتي وفى المضارع تجددى كما مر فى كلام السيد فلا تشبه فان اكتفوا بالمشابهة فى أصل الاستمرار أشكل الفرق بينها وبين اسم الفاعل الذى للاستمرار الثبوتى على مامر عن السيد أن اضافته معنوية وعلى اطلاق مامر عن غيره ان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالاولى التعليل بما

(واخصص أولا) من المتضايفين (أو أعطه التعريف بالذى تلا) يعنى أن المضاف يتخصص بالثانى ان كان نكرة نحو غلام رجل ويتعرف به ان كان معرفة نحو غلام زيد (وان يشابه المضاف يفعل) أى الفعل المضارع بان يكون (وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (فعن تنكيره لا يعزل) بالاضافة لانه فى قوة المنفصل

(كرب راجينا عظيم الامل * مروع القلب قليل الحيل) فراجى

(قوله أشكل الخ) قد يقال لا يلزم من اتحاد المعنى اتحاد الحكم بدليل علم القلبية و العرفانية وأيضاً لاسم الفاعل شروط فلذا شدد فيه بخلاف الصفة وأيضاً فليسا من واد واحد

اسم فاعل ومروع اسم مفعول وعظيم و قليل صفتان مشبهتان وكل منهما مضاف الى معرفة ومع ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب و مثله قوله يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقي مباعدة منكم وحرمانا ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة نحو هديا بالغ الكعبة وانتصابه على الحال نحو ثانى عطفه وقوله فأتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل

والدليل على أنها لاتفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد ضارب زيدا فالاختصاص موجود قبل الاضافة وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف أو رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما في ضارب زيد وضارب عمرو وحسن الوجه أو المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله أو نون التثنية كما فى ضاربا زيد والجمع كما فى ضاربو زيد وأما رفع القبح فى حسن الوجه فان فى رفع الوجه قبح خلو الصفة من ضمير الموصوف وفى نصبه قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه أى بالجر لانتفاء قبح الرفع أى على الفاعل لوجود الضمير ونحو الحسن وجه أى بالجر أيضا لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (وذى الاضافة اسمها لفظيه) و غير محضة ومجازية فانها

يأتى عن الرضى انها دائما عاملة فى محل المضاف اليه امارفعا أو نصبا واضافة الوصف الى معموله لفظية ثم قول صاحب التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة يشكل على ما مر عن السيد وعلى اطلاق ما مر عن غيره فتأمل وعبارة الرضي كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبنى على كونها عاملة فى محل المضاف اليه امارفعا أو نصبا فالصفة المشبهة جائزة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما وأما اسما الفاعل والمفعول فعملهما فى مرفوع جائز مطلقا لان ادنى رائحة فعل يكفى فى عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى فاعلهما معنى لفظية دائما نحو ضامر بطنه ومسود وجهه وأما عملهما فى المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونهما بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لانهما اذن يشبهان المضارع الصالح لهذه المعانى الثلاثة فاضافتهما اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده به ما يشمل صيغة المبالغة (قوله فعن تنكيره) أشار باضافة تنكير الى ضمير المضاف الى أن تنكيره حال الاضافة هو الذى كان قبلها فافاد أن اضافته لا تفيده التخصيص كما لا تفيده التعريف قاله يس (قوله لانه فى قوة المنفصل) أى عن الاضافة بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيدا فى قوة ضارب هو زيدا كما سيأتى (قوله كرب راجينا) قيل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعدها الى المضي فتكون اضافته محضة وفيه نظر فان المذكور فى همع الهوامع انما هو أن الاكثرين يقولون بوجوب مضي ما تتعلق به رب بناء على أنها تتعلق لأنهم يقولون بوجوب مضى مجرورها وان ابن السراج يجوز كونه حالا وابن مالك يجوز كونه حالا ومستقبلا وقد قال فى التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه ولا مضى ما تتعلق به (قوله فأتت به) أى ولدته حوش الفؤاد بضم الحاء المهملة أى حديده مبطنا بفتح الطاء المشددة كما فى القاموس أى ضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور سهدا بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم والهوجل بالجيم الاحمق واسناد نام الى ليل مجاز عقلى من اسناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام الهوجل فى الليل (قوله فى التخفيف) أى فى اللفظ بحذف التنوين أو النون كما سيذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أى ازالة قبح التركيب عند الرفع أو النصب (قوله فى حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا واعلم أن ما سموه هنا قبيحا سموه فى باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافى بين الموضعين (قوله خلو الصفة عن ضمير الموصوف) أى لأن الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرا معا (قوله اجراء وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدى أى الفعل المتعدى أى فى نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفى الجر تخلص منهما) أى من الاجراء والخلو المذكورين فلا قبح (قوله ومن ثم) اى من أجل ان الاضافة فيما ذكر انما هى لرفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر فيهما واعترض بان الاضافة فى الضارب الرجل لم تفد تخفيفا لعدم التنوين بوجود أل ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعد مضاف لمعموله فلا قبح فى نصبه وأجيب بان العرب شبهوا الضارب الرجل بالحسن الوجه فى تجويز الجر لاشتراكهما فى تعريف الجزأين بأل كما عكسوا فى النصب وان كان نصب المشبه فى العكس قبيحا كما علم (قوله لان النكرة تنصب على التمييز) أى والتمييز ينصبه المتعدى والقاصر (قوله وذى الاضافة) أى اضافة الوصف الى معموله لا بقيد تنكير الوصف الذى هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فعن تنكيره لا يعزل ليدخل فى كلامه اضافة نحو الضارب الرجل

(قوله ثم قول الخ) فى اسم الفاعل بمعنى الثبوت خلاف قيل انه صفة مشبهة و قيل لا فكلام السيد مبنى على الثانى فلا اشكال
(قوله مجرى المتعدى) الاولى مجرى وصف المتعدى كما هى عبارة الشارح اه

فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) علة لتسميتها لفظية وقوله وهي فى تقدير الانفصال علة لتسميتها غير محضة وأما تسميتها مجازية فعللها فى شرح التوضيح بكونها لغير الغرض الاصلى من الاضافة كذا قال شيخنا وغيره وقد يشير اليه تعليله هنا تسمية الاولى حقيقية بقوله وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم ان تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز المتعارف حتى تحتاج لعلاقة وقرينة بل المراد أنها اضافة فى الظاهر والصورة لا الحقيقة والمعنى اه وعلى هذا يصح أن يكون الشارح علل هنا تسميتها مجازية بقوله وهى فى تقدير الانفصال (قوله بتخفيف) أى بحذف التنوين الظاهر أو المقدر أو النون وقوله وتحسين أى برفع قبح الرفع أو النصب كما مر (قوله وتلك) أى الاضافة المغايرة لاضافة الوصف الى معموله (قوله لانها خالصة الخ) علة لتسميتها محضة وقوله وفائدتها الخ علة لتسميتها معنوية وقوله وذلك هو الغرض الخ علة لتسميتها حقيقية على ما يؤخذ مما أسلفناه عن شارح التوضيح أو قوله لانها خالصة الخ علة لتسميتها حقيقية أيضا على ما يؤخذ مما بحثناه سابقا بعد نقل كلام شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وان وقع البعض فى خلافه فتدبر وقوله كما رأيت أى من افادتها التخصيص أو التعريف (قوله غير محضة) لا يظهر له وجه الا حال اضافته لمنصوبه لانها فى تقدير الانفصال بفاعل المصدر بخلافه حال اضافته لمرفوعه (قوله بنعته بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة كما فى الشاهد (قوله عاذرا) مفعول ثالث مقدم والاول الياء والثاني من عهدت والعائد محذوف أى عهدته وعذولا حال من العائد المحذوف ولا يصح أن يكون عذولا مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد فقول شيخنا السيد انه مفعول عهد سهو (قوله ان اضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض لا وجه له لانها ليست فى تقدير الانفصال اذ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول كما سيأتى اه وفيه عندى نظر لانه لا يتوقف كون الاضافة فى تقدير الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم اضافة اسم الفاعل القاصر كقائم الآن ومسود الوجه فى تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول وحينئذ توجه كون اضافة أفعل غير محضة بانها فى تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل أى انها منفصلة به فى الحقيقة والتقدير وقد نقل فى التصريح هذا القول عن ابى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة نان خرجه المخالف على البدل أبطلناه بان البدل بالمشتق قليل اه (قوله لانه ينعت بالمعرفة) أى اذا أضيف الى معرفة (قوله لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا) قال لان للاضافة فى هذا النوع الثالث اعتبارين اتصالا من حيث ان الاول غير مفصول بضمير منوى وانفصالا من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروجها عن ظاهر كذا فى الهمع والذى يظهر أنه ليس زائدا فى الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجويز البعض تبعا لشيخنا تسميته مشبها بغير المحضة مبنى على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه (قوله اضافة الاسم الى الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سيأتي واعلم انه سيأتي عند قول الناظم

ولا يضاف اسم لما به اتحد * معنى وأول موهما اذا ورد

ان هذا وعكسه ونحوهما يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سيأتي تفصيله وباعتبار التأويل تكون الاضافة محضة فلعل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل (قوله أنها غير محضة) لشبهه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فازيل عن الرفع أصل صلاة الاولى مثلا الصلاة

لان فائدتها راجعة الى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهي فى تقدير الانفصال (وتلك) الاضافة الاولى اسمها (محضة ومعنوية) وحقيقية لانها خالصة من تقدير الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت وذلك هو الغرض الاصلى من الاضافة (تنبيهات) الاول ذهب ابن برهان وابن الطراوة الى أن اضافة المصدر الى مرفوعه أو منصوبه غير محضة والصحيح أنها محضة لورود السماع بنعته بالمعرفة كقوله

ان وجدى بك الشديد أراني * عاذرا فيك من عهدت عذولا

وذهب ابن السراج والفارسي الى أن اضافة أفعل التفضيل غير محضة والصحيح أنها محضة نص عليه سيبويه لانه ينعت بالمعرفة * الثاني ظاهر كلامه انحصار الاضافة فى هذين النوعين وهو المعروف لكنه زاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهى المشبهة بالمحضة وحصر ذلك فى سبع اضافات * الاولى اضافة الاسم الى الصفة نحو مسجد الجامع ومذهب الفارسي أنها غير محضة وعند غيره

انها محضة * الثانية اضافة المسمى الى الاسم نحو شهر رمضان * الثالثة اضافة الصفة الى الموصوف نحو

سحق عمامة * الرابعة اضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة كقوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم

أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما فى الاضافة * الخامسة اضافة المؤكد الى المؤكد وأكثر مايكون ذلك فى أسماء الزمان نحو يومئذ وحينئذ وعامئذ وقد يكون فى غيرها كقوله

فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه

* السادسة اضافة الملغى الى المعتبر كقوله

الى الحول ثم اسم السلام عليكما

* السابعة اضافة المعتبر الى الملغى نحو اضرب أيهم أساء وقوله

أقام ببغداد العراق وشوقه لاهل دمشق الشام شوق مبرح

الثالث أهمل هنا مما لا يتعرف بالاضافة شيئين * أحدهما ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف نحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وفعل ذلك جهده وطاقته لان رب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة * ثانيهما ما لا يقبل التعريف لشدة ابهامه كمثل وغير وشبه قال فى شرح الكافية اضافة واحد من هذه وما أشبهها

الشارح

الاولى على النعت فازيل عن حده همع (قوله انها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة اذلم يحفظ صلاة أولى مثلا همع (قوله اضافة المسمى الى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية الاول بالثاني يقال لها الاضافة التى للبيان باعتبار قصد بيان الاول بالثاني وسماها قوم البيانية وفرق غيرهم بان التى للبيان بين جزأيها عموم وخصوص مطلق والبيانية بين جزأيها عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علا زيدنا الخ) المتجه ان البيت ونحوه من اضافة الشئ الى ملابسه بعد تنكير العلم واضافته الى الضمير اضافة محضة من غير تأويل بما ذكر كما أفاده الدماميني (قوله فى الاضافة) أى الى الضمير وقوله سابقا القائم مقام الصفة أى فى الاتصال بالموصوف فاندفع ما قيل بين طرفى كلامه تناف لاقتضاء أول كلامه ان خلف الصفة هو الضمير واقتضاء آخره أنه الموصوف (قوله فى أسماء الزمان) أى المبهمة (قوله نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد أنه من اضافة العام الى الخاص لتخصيص الظرف الثانى بالجملة المضاف اليها القائم مقامها التنوين وهو انما يصح على اطلاقه اذا أريد باليوم زمن ما لا خصوص المدة المحدودة بطرفى النهار والا كان فيه تفصيل قدمناه أول الكتاب فى الكلام على التنوين فراجعه (قوله فقلت انجوا) بالجيم يقال نجوت جلد البعير عنه وأنجيته أى سلخته والضمير فى عنها يرجع الى الناقة التى ذبحها الشاعر لضيفين له فقالا انها مهزولة فاعتذر لهما بهذا الشعر والشاهد فى نجا الجلد فان النجا بالجيم مقصور الجلد والسنام بالفتح معروف والغارب أعلى الظهر (قوله اضافة الملغى الى المعتبر) معنى كونه ملغى ان المعنى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قيل ومنه كمن مثله فى الظلمات أى كمن هو فى الظلمات مثل الجنة التى وعد المتقون فيها أنهار الآية أى الجنة التى وعد المتقون (قوله الى الحول) أى ابكيا على الى الحول والخطاب لابنتيه (قوله نحو اضرب أيهم أساء) انما كان المضاف اليه ملغى لان تعرف أى انما هو بصلتها كغيرها من الموصولات فلو اعتد بالاضافة لزم اجتماع معرفين على معرف واحد كذا نقل الدمامينى عن المصنف ويشكل على هذا ما مر فى باب الموصول وسيأتى أيضا من أن لها ابهاما من جهة الجنس وابهاما من جهة الشخص وان اضافتها الى المعرفة لتعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص فانه يقتضى اعتبار المضاف اليه الا أن يقال الغاء المضاف اليه من حيث تعيين الشخص فتأمل (قوله ببغداد العراق الخ) الشاهد فى بغداد العراق ودمشق الشام وانما لم يجعل الاول هو الملغى لوقوعه فى مركزه والمبرح بكسر الراء المشددة المؤلم وقد يقال الاضافة فى البيت كالاضافة فى نجا الجلد المتقدم فما وجه التفرقة (قوله أهمل هنا الخ) قال سم قد يقال لا اهمال لامكان دخولهما فى قوله واخصص أولا فان لم ينضبط هذا النوع المفيد للتخصيص بضابط فيمكن تفسيره بما يشمل ذلك (قوله ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته محضة مفيدة للتخصيص كما فى الدمامينى والتوضيح وشرحه واقتضاه ما مر قريبا عن سم (قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أى حالة كونه جاهدا ومطيقا (قوله لان رب وكم الخ) علة لمحذوف اى وانما كان المعطوف فى هذه الامثلة واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ وجعل بعضهم المعطوف فى الاولين معرفة وقال انه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله كمثل وغير وشبه) انما كانت شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فاضافتها للتخفيف نقله الدمامينى عن سيبويه والمبرد وهذا كصنيع الهمع يقتضى أن اضافته لفظية لا تفيد تخصيصا أيضا وهو خلاف ما فى التوضيح وشرحه ومقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير زيد يشمل كل موجود سواه ومثله وشبهه يشمل كل مماثل ومشابه فمدلوله شائع شيوعا غير مضبوط وفيه أن اضافة ما ذكر ان كانت عهدية فلا شمول فتكون كالضارب مرادا به العهد أو استغراقية أو جنسية فهو كالضارب مرادا به الاستغراق أو الجنس مع ان الضارب معرفة بكل حال والكاف فى عبارة

لا تزيل ابهامه الا بامر خارج عن الاضافة كوقوع غير بين ضدين كقول القائل   رأيت الصعب غير الهين
* ومررت بالكريم غير البخيل   وكقوله تعالى صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وكقول أبي طالب
يارب اما تخرجن طالبي * في مقنب من تلكم المقانب   (١٨٥) فليكن المغلوب غير الغالب * وليكن المسلوب غير السالب

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع ابهامه لان جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها من ذلك كقولك مررت برجل غيرك وكذا مثل إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمماثلة خاصة فان الاضافة لا تعرفه ولا تزيل ابهامه فان أضيف الى معرفة وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة تعرف هذا كلامه وقال أيضا في شرح التسهيل وقد يعنى بغير ومثل مغايره خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون ذلك فى غير اذا وقع بين متضادين وهذا الذى قاله فى غير هو مذهب ابن السراج والسيرافى ويشكل عليه نحو صالحا غير الذى كنا نعمل فانها وقعت بين ضدين ولم تتعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه (ووصل أل بذا

الشارح لادخال خدن وترب بكسر أولهما وحسب وكافى ونحوها وأما شبهك فمعرفة قاله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغى أن هذا الكلمات كما لا تتعرف بالاضافة الا فيما استثنى لا تتعرف بال أيضا لان المانع من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بال اه ونقل الشنواني عن السيد انه صرح فى حواشي الكشاف بان غير لا تدخل عليها أل الا فى كلام المولدين (قوله لا تزيل ابهامه) أى ازالة تقتضى التعيين فلا ينافى أنه يتخصص بالاضافة وتسمى اضافته محضة ومعنوية كذا قال البعض ويوافقه مامر عن التوضيح وشرحه وسم وهو لا يأتي على مامر عن سيبويه والمبرد ان أضافة نحو مثل للتخفيف (قوله يارب اما تخرجن الخ) ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن أى الطالب جواب الشرط والمقنب كمنبر المراد به هنا جماعة الخيل كما قاله حفيد السعد ويطلق على مخاب الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أى مابه المغايرة (قوله وقارنه مايشعر بمماثلة خاصة) كقولك زيد مثل حاتم فان القرينة وهي اشتهار حاتم بالجود تدل على أن المراد المماثلة فى ذلك الوصف المخصوص (قوله وقال أيضا فى شرح التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو مذهب ابن السراج والسيرافى) وذهب المبرد الى أن غير لا تتعرف أبدا وذهب بعضهم الى انها تتعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم حكاية ذلك فى باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) أجيب بمنع أنها وصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كزكريا (قوله بذا المضاف أى المشابه بيفعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه أل لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه أل لئلا يلزم اجتماع معرفين على معرف واحد والمضاف فيها الى نكرة تخصص بالاضافة ولو أدخلت عليه أل لزم اضافة المعرفة الى النكرة وهى ممنوعة (قوله ان وصلت بالثان) قال يس انما اشترطت أل فى المضاف اليه مع الصفة المشبهة التي هى اصل المسئلة لان رفع قبح نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الا حينئذ لعدم قبح نصب النكرة على التمييز بعد الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه بايضاح وايضا ليكون دخول أل على المضاف الذى هو خلاف الاصل كالمشاكلة واختلف فى تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز عدم وصله بأل نحو جاء الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على أن زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل يوجب أن يصح وقوع التابع موقع متبوعه ورجح الاول بانه قد يغتفر فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع قاله الرضي (قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش التشوف للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم العطاش التي تحوم حول الماء ثم سمى كل عطشان حائما كما فى القاموس (قوله أو بالذى له أضيف الثاني) لقيام وجودها فيه مقام وجودها فى الثاني لكون المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد ولذلك لا يجوز أن يكون بين الوصف ومافيه أل اكثر من مضاف واحد أفاده فى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني (قوله أقفية العدا) جمع قفا (قوله أو بما أضيف الى ضميره). نائب فاعل أضيف قوله الثاني (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب النصب وهو محجوج بالسماع والافصح فى المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل قاله الشارح فى شرح التوضيح (قوله مثنى او جمعا) أى أو ملحقا بهما (قوله أى وجودها) أشار به الى أن كون مصدر كان التامة ويصح كونه مصدر كان الناقصة

المضاف / أي المشابه يفعل (مغتفر * ان وصلت بالثان كالجعد الشعر) وقوله * وهن الشافيات الحوائم * (أو بالذى له أضيف الثانى * كزيد الضارب رأس الجانى)وقوله * لقد ظفر الزوار أقفية العدا * أو بما أضيف الى ضميره الثاني كقوله   الود أنت المستحقة صفوه * ومنع المبرد هذه (وكونها في الوصف كاف ان وقع * مثنى اوجمعا سبيله اتبع) أى وكون أل أى وجودها فى الوصف المضاف

كاف في اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعا اتبع سبيل المثنى وهو جمع المذكر السالم كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن

* فانني لست يوما عنهما بغني وقوله * الشاتمي عرضي ولم أشتمهما وكقوله * والمستقلو كثيرا ما وهبوا * فان انتفت

الشروط المذكورة امتنع وصل أل بذا المضاف وأجاز الفراء ذلك فيه مضافا الى المعارف مطلقا نحو الضارب زيد

والضارب هذا بخلاف الضارب رجل وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض وقال الاخفش وهشام نصب وعند سيبويه الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك ويجوز في الضارباك والضاربوك الوجهان لانه يجوز الضاربا زيدا والضاربو عمرا وتحذف النون في النصب كما تحذف في الاضافة ومنه قوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف وقوله العارفوا الحق للمدل به *والمستقلو كثيرا ما وهبوا في رواية من نصب الحق وكثير نعم الاحسن عند حذف النون الجر بالاضافة لانه المعهود والنصب ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه التخفيف واحترز بقوله سبيله اتبع عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم «تنبيه» قوله أن وقع هو بفتح أن وموضعه رفع على

أنه فاعل كاف على ماتبين أولا وقال الشارح هو مبتدأ ثان وكاف خبره والجملة خبر الاول يعني كونهما وقال المكودي في موضع نصب على اسقاط لام التعليل والتقدير وجود أل في الوصف كاف لوقوعه مثنى أو مجموعا على حده

ال

وفي الوصف خبره (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخفيف فلم يشترط وصل أل بالمضاف اليه (قوله في اغتفاره) قدره ليحصل الربط بين المبتدا والخبر المشتق الخالي من الضمير لرفعه الظاهر (قوله ان يغنيا) بفتح النون مضارع غني بكسرها أي استغنى واثبات الالف مع أنه مسند الى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث وعدن اسم بلد باليمن (قوله الشاتمي عرضي) قد يبحث فيه باحتمال عدم الاضافة وأن النون حذفت للتخفيف كما يأتي (قوله فان انتفت الشروط) أي وصل أل بالثاني أو بما أضيف اليه الثاني أو بما أضيف الى ضميره الثاني أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا على حده بان لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وسماها شروطا باعتبار أنه لا بد من وجود واحد منها في دخول أل (قوله ذلك) أي وصل أل (قوله مضافا الى المعارف) حال من الضمير المجرور بفي العائد الى المضاف وهو داخل في حيز الاجازة بدليل قول التوضيح جوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال الى المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير في محل جر اذا اضيف الوصف المحلى بال الى الضمير نحو الضاربك بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية أيضا بخلاف المبرد والرماني كما يأتي وقوله مطلقا أي سواء كان المضاف اليه علما أو اسم اشارة أو ضميرا أو غيرها (قوله بخلاف الضارب رجل) أي فانه لا يجوز لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة (قوله وقال المبرد والرماني الخ) أي فيكونان موافقين للفراء في الضمير دون الظاهر لكنهما موجبان والفراء مجيز (قوله وعند سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكلام الناظم (قوله كالظاهر) أي غير المحلى بال بدليل التفريع بعده (قوله فهو منصوب في الضاربك) أي لانتفاء شرط اضافة الوصف المحلى بال «فائدة» قال في المغني مثل هذا الضمير في النصب قولهم لا عهد لي بألأم قفا منه ولا أوضعه بفتح العين فالهاء في موضع نصب كالهاء في الضاربه الا أن ذاك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وليست مضافا اليها والاخفض أوضع بالكسرة وعلى هذا فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا أحمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهي مجرورته اه (قوله مخفوض في ضاربك) أي محلا لعدم تنوين الوصف وعدم تحليته بال (قوله الوجهان) أي الخفض بناء على أن النون حذفت للاضافة والنصب بناء على أنها حذفت للتخفيف للطول هذا مذهب سيبويه وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة هو في موضع جر فقط اذ الاصل سقوط التنوين للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين غيره كما في قولك هذان الضاربا زيدا قاله الشارح في شرح التوضيح (قوله ومنه) أي من حذف النون للتخفيف لا للاضافة (قوله عورة العشيرة) هي كل ما يستحيا منه والوكف كجبل الجور وكأنه لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كما قال فيما بعده لاتفاق الرواة على نصب عورة وان جوزت العربية الجر فتأمل (قوله للمدل به) قال شيخنا السيد بكسر الدال اه ولعله على هذا اسم فاعل من ادل لغة في دل كما في المصباح والباء بمعنى على (قوله نعم الاحسن الخ) استدراك على قوله ويجوز في الضارباك لدفع توهم مساواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فان حكمهما حكم المفرد كما علم مما مر (قوله الجملة خبر الاول) أي والرابط محذوف تقديره في اغتفاره كما مر (قوله وقال المكودي في موضع نصب الخ) فيه عندي نظر لان وجود أل في المضاف ليس هو الكافي عن وجود أل في المضاف اليه وانما الكافي عن ذلك وقوع المضاف مثنى أو مجموعا لان وجود أل في المضاف خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجود

ويجوز فى همزان الكسر وقدجاء كذلك فى بعض النسخ (وربما كسب ثان) من المتضايفين وهو المضاف اليه (أولا) منهما وهو المضاف (تأنيثاً) أوتذكيراً (ان كان) الاول (لحذف موهلا) أى صالحا للحذف والاستغناء عنه بالثاني فمن الاول يوم تجد كل نفس وقوله

* جادت عليه كل عين ثرة

وقولهم قطعت بعض أصابعه وقراءة بعضهم تلتقطه بعض السيارة وقوله

طول الليالى أسرعت فى نقضي

وقوله

كما شرقت صدر القناة من الدم

وقوله

أتى الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جميل

وقوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهت أعاليها مر الرياح النواسم

ومن الثانى قوله

انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويراً

وقوله

رؤية الفكر ما يؤل له الامر معين على اجتناب التواني

ويحتمله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولا يجوز قامت غلام هند ولا قام امرأة زيد لانتفاء الشرط المذكور (تنبيه) افهم قوله وربما ان ذلك قليل ومراده التقليل النسبي اى قليل بالنسبة الى ما ليس كذلك لا أنه قليل فى نفسه فانه كثير كما صرح به فى شرح الكافية نعم الثانى قليل (ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى) كالمرادف مع مرادفه

أل فى المضاف اليه أو فيما أضيف اليه المضاف أو كون المضاف المثنى أو جمعا أو نحو ذلك مما مر فتدبره (قوله ويجوز فى همزان الكسر) أى على أنها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف لدلالة ماسبق عليه ويرد على الكسر ما أوردناه على كلام المكودى فافهم (قوله او تذكيرا) ففى كلام المصنف اكتفاء وخص التأنيث بالذكر لانه الاغلب ويكتسب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالامور المتقدمة من التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح وكالظرفية فى نحو كل حين والمصدرية فى نحو كل الميل ووجوب التصدير فى نحو غلام من عندك والاعراب فى نحو هذه خمسة عشر زيد عند من أعربه والبناء فى نحو مثل ما أنكم تنطقون والتعظيم فى نحو بيت الله والتحقير فى نحو بيت العنكبوت والجمع فى نحو

فما حب الديار شغفن قلبى * ولكن حب من سكن الديارا

كذا فى يس ويرد على قوله والاعراب الخ أن الاعراب فى مثاله لمعارضة الاضافة سبب البناء لا لاكتساب الاعراب من المضاف اليه بدليل أن من يعرب هذه خمسة عشر زيد يعرب هذه خمسة عشرك كما قاله الدمامينى (قوله أى صالحا للحذف) لما كان معنى الموهل المجعول أهلا وليس هو الشرط بل الشرط كونه فى نفسه أهلا للحذف فسره تفسير مراد بقوله أى صالحا للحذف فهو من اطلاق المسبب وارادة السبب وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو أن يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر القناة أو كبعضه كمر الرياح فان لم يكن بعضاً ولا كبعض فلا اكتساب وان صلح للحذف فلا يجوز أعجبتنى يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تمثيل الشارح بيوم تجد كل نفس وجادت عليه كل عين ثرة ولهذا قال الدمامينى بعد قول التسهيل أو كان المضاف بعضه أو كبعضه ما نصه وزاد الفارسى قسما آخر يجوز فيه التأنيث وهو أن يكون المضاف الى المؤنث كله كقول عنترة * جادت عليه كل عين ثرة * الى أن قال قال الشارح يعنى المرادى والافصح فى هذا القسم التأنيث بخلاف ماسبق (قوله جادت عليه) أى النبت المذكور وقبله كل عين ثرة بفتح المثلثة أى كثيرة الماء (قوله كما شرقت) بكسر الراء أى غصت صدر القناة أى الرمح (قوله أتى الفواحش) بفتح الهمزة مصدر أتى بمعنى الاتيان (قوله مشين) اى النسوة كما اهتزت أى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت أى امالت أعاليها مر الرياح النواسم (قوله رؤية الفكر الخ) قد يقال الاول هنا ليس صالحا للحذف فلم يوجد الشرط الا ان يقال المراد حذفه مع متعلقاته واذا حذف الاول هنا مع ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح أن يقال الفكر معين الخ (قوله ويحتمله) أى اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر باحتمال لما فى اطلاق المذكر على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه ان التذكير وصف للفظ الجلالة لانه المضاف اليه لا لذاته تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولانه يبعده التذكير حيث لا اضافة فى لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى منها أن قريب على وزن فعيل وهو وان كان بمعنى فاعل قد يعطى ما بمعنى فاعل حكم ما بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه بمعنى مفعول أى مقربة ومنها أن التذكير على تأويل الرحمة بالغفران ومنها ما ذكر الفراء أنهم التزموا التذكير فى قريب اذا لم يرد قرب النسب قصداً للفرق (قوله أفهم قوله وربما الخ) فيه أنها تحتمل أن تكون للتكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) المتبادر أنه مطرد وبه صرح بعضهم (قوله نعم الثاني) أى اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى) أى بحسب المراد فلا يرد ان الابن وأبو الاب فانه صحيح وأراد بالاتحاد ما يشمل الترادف كما فى الليث والاسد والتساوى كما فى الانسان والناطق سواء كان التساوى بحسب الوضع كالمثال او بحسب المراد كما فى الصفة والموصوف اه سم والترادف الاتحاد

والموصوف مع صفته لان المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف اليه فلا بدأن يكون غيره في المعنى

فلا يقال قمح بر ولا رجل فاضل ولا فاضل رجل (وأول موهما اذا ورد) أي اذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله فمما أوهم اضافة الشيء الى مرادفه قولهم جاءني سعيد كرز وتأويله ان يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم اى جاءني مسمى هذا الاسم ومما اوهم اضافة الموصوف الى صفته قولهم حبة الحمقاء وصلاة الاولى ومسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف اى حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع ومما اوهم اضافة الصفة الى الموصوف قولهم جرد قطيفة وسحق عمامة وتأويله ان يقدر موصوف ايضا واضافة الصفة الى جنسها اى شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة ﴿ تنبيه ﴾ اجاز الفراء اضافة الشيء الى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو ولدار الآخرة وحق اليقين وحبل الوريد وحب الحصيد وظاهر التسهيل وشرحه موافقته (وبعض الاسماء) تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات (قوله

ماصدقا ومفهوما والتساوي الاتحاد ماصدقا فقط ودخل فيما اتحد معنى ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جاء زيد زيد بالاضافة بل بالاتباع على التوكيد ونقل يس عن الفارسي جواز الاضافة وخرج منه ما غاير معنى وان اتحد لفظا فتجوز فيه الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة أو تأخرت بقرينة التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أي يتخصص به على وجه نسبته اليه وكونه بعضا أو مظروفا أو مملوكا أو مختصا كما استفيد مما سبق وهذا لا يتأتى الا اذا تغاير المتضايفات معنى فلا يرد أن الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز اضافته اليها للتخصيص كما جاز نعته بها للتخصيص وعلل بعضهم منع اضافة الموصوف الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها في الاعراب فلو أضيف اليها الموصوف لكانت مجرورة أبدا ولم تتصور التبعية المذكورة وعلل منع العكس بان الصفة يجب أن تكون تابعة ومؤخرة وفي الاضافة لا يمكن ذلك وعلل منع اضافة أحد المترادفين أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة اذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع النظر عن الاضافة فتكون لغوا لا يقال هي مفيدة لتخفيف بحذف التنوين فلا تكون لغوا لانا نقول ترك الاضافة بالكلية أخف لان فيها حذف كلمة تامة وهذا التعليل يقتضي امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوي الآخر على وجه الاتباع أيضا وليس كذلك أفاده سم (قوله أن يراد بالاول الخ) هذا إذا كان الحكم مناسبا للمسمى فان كان مناسبا للاسم كان الامر بالعكس نحو كتبت سعيد كرز واعلم ان هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة في نحو مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها أفاده سم وانما أضيف سعيد الى كرز ولم يضف أسد الى سبع لان الاعلام كثرت فجاز فيها من التخفيف ما لم يجز في غيرها نقله يس عن ابن الحاجب (قوله ومما أوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال الدماميني واعلم ان اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تنقاس اه ومنه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسوغ اعتباره ارتكابنا تلك الاضافة وانما هو تخريج للمسموع على وجه جائز (قوله حبة الحمقاء) بالمد وهي المسماة بالرجلة وانما وصفت بالحمق مجازا لانها تنبت في مجاري السيول فتمر بها فتقطعها فتطؤها الاقدام وعندي فيما ذكره الشارح من أن هذا مما يوهم جواز اضافة الموصوف الى صفته نظر لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من البقول أما اذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وبزر الرجلة وسائر الحبوب والبزور فلا والذي في القاموس بقلة الحمقاء والبقلة الحمقاء وايهام الاول جواز ما ذكر ظاهر (قوله أن يقدر موصوف) أي يكون الاول مضافا اليه اضافة الشيء الى جنسه كالمثال الاول أو زمنه كالمثال الثاني أو كله كالمثال الثالث وانظر ما المانع من جعل الاضافة في حبة الحمقاء من إضافة العام إلى الخاص كشجر أراك فلا يحتاج إلى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أي من الزوال أو المراد أول ساعة أديت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) ويصح أن يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد بمعنى مجرودة وسحق بمعنى بالية (قوله أن يقدر موصوف أيضا) أي كما يقدر فيما قبله وإن اختلف المحل (قوله واضافة الصفة إلى جنسها) أي جنس موصوفها أي فالاضافة حينئذ من إضافة الشيء إلى جنسه كخاتم فضة (قوله من جنس القطيفة) صرح بمن لبيان أن الاضافة على معنى من (قوله ولدار الآخرة) لعل تأويله عند الجمهور ولدار الحالة الآخرة أو الحياة الآخرة أو يقولون الاضافة من إضافة العام إلى الخاص ولعلهم يقولون الاضافة فيما بعده من إضافة العام إلى الخاص قال سم تمتنع إضافة الخاص إلى العام كاحد اليوم لعدم الفائدة بخلاف عكسه كيوم الاحد (قوله تمتنع إضافته) أي لانه لا يعرض له ما يحوج إلى إضافته ولشبهه بالحرف والحرف لا يضاف

وكغير أى من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام وبعضها (يضاف أبدا) فلا يستعمل مفردا بحال (وبعض ذا) الذي يضاف أبدا (قد يأت لفظا مفردا) أى يأتى مفردا فى اللفظ فقط وهو مضاف فى المعنى نحو كل وبعض وأى قال الله تعالى وكل في فلك يسبحون فضلنا بعضهم على بعض أياما تدعوا (تنبيه) أشعر قوله وبعض الاسماء وبعض ذا قد يات لفظا مفردا أن الاصل والغالب في الاسماء أن تكون صالحة للاضافة والافراد وأن الاصل في كل ملازم للاضافة ان لا ينقطع عنها في اللفظ واعلم أن اللازم للاضافة على نوعين ما يختص بالاضافة الى الجمل وسيأتى وما يختص بالمفردات وهو ثلاثة أنواع ما يضاف للظاهر والمضمر وذلك نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى الشىء وحماداه بمعنى غايته وما يختص بالظاهر وذلك نحو أولى وأولات وذى وذات وما يختص بالمضمر واليه الاشارة بقوله (وبعض ما يضاف حتما) أى وجوبا (امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع) وهذا النوع على قسمين قسم يضاف الى جميع الضمائر (كوحد) نحو جئت وحدى وجئت وحدك وجاء وحده وقسم يختص بضمير المخاطب نحو (لبى ودوالى و) (سعدى) وحنانى وهذا ذى تقول لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة من ألب بالمكان اذا أقام به ودواليك

(قوله وكغير أى الخ) بخلاف أى فانها ملازمة للاضافه لفظا او تقديرا الضعف شبهها بالحرف بما عارضه من شدة افتقارها الى ما تضاف اليه لتوغلها في الابهام (قوله نحو كل) اى اذا لم يقع توكيدا أو نعتا والا تعينت الاضافة لفظا نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل كما قاله الدنوشرى واعلم أن كلا وبعضا عند قطعهما لفظا عن الاضافة الى المعرفة معرفتان بنيتها عند سيبويه والجمهور ولهذا جاءت الحال منهما مؤخرة وقال الفارسي نكرتان كذا فى التصريح ولتعريفهما عند سيبويه والجمهور منعوا ادخال أل عليهما (قوله وأى) أى شرطية أو موصولة أو استفهامية أما الواقعة نعتا أو حالا فمتعينة الاضافة لفظا (قوله وكل في فلك يسبحون) أى كلهم فالتنوين عوض عن المضاف اليه والضمير للشموس والاقمار فان اختلاف الاحوال يوجب تعددا ما في الذات أو للكواكب فان ذكرهما مشعر بها قاله البيضاوى فليس الليل والنهار من مدلول الضمير كما يفيده كلام البعض لانهما لا يوصفان بالسباحة في الفلك كما لا يخفى وجمعت جمع العاقل تشبيها لها به لفعلها فعله من السباحة والجرى وأفرد في فلك مراعاة لكل وجمع في يسبحون مراعاة للمضاف اليه المحذوف فلا يقال الآية تقتضى اتحاد فلك الشمس والقمر على الاحتمال الاول وفلك الكواكب على الثانى (قوله واعلم أن اللازم الخ) غرضه الدخول على المتن وتتميم أقسام ما يضاف بذكر ما فاته المصنف وهو ما يختص بالظاهر واعلم ان جملة اقسام الاسم باعتبار الاضافة وعدمها تسعة ما تجوز اضافته وما تمتنع وما تجب اضافته جملة فعلية فقط وما تجب اضافته للجملة مطلقا وما تجب اضافته لفظا او نية للمفرد مطلقا وما تجب اضافته لفظا للمفرد مطلقا أو للظاهر فقط أو للضمير مطلقا أو لضمير المخاطب (قوله كلا وكلتا) فانهما يضافان للظاهر والمضمر لكن لا يضافان لكل مضمر بل للفظ هما وكما ونا خاصة (قوله قصارى الشىء) بضم القاف ويقال قصيرى بضم القاف وفتح الصاد وسكون الياء وقصار بحذف الالف الاخيرة مع فتح القاف أو ضمها وقصر بحذف الالفين مع فتح القاف وسكون الصاد كذا في القاموس وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله وحماداه) بضم الحاء المهملة وقوله بمعنى غايته راجع لكليهما (قوله وذى وذات) اى وفروعهما وانما يصطنع المعروف من الناس ذووه (قوله كوحد) قال في الهمع هو لازم النصب على المصدرية بفعل من لفظه حكي الاصمعى وحد الرجل يحد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالابوة والخؤلة وقيل محذوف الزوائد من ايحاد وقيل نصبه على الحال لتأوله بموحد وقيل على حذف حرف الجر والأصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذا أو يجر بعلى سمع جلسا على وحديهما وقلنا ذلك وحدينا وجلس على وحده أو اضافة نسيج وقريع على وزن كريم وجحيش وعيير مصغرين اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد قلة نظيره في الخير وأصله فى الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصد قلة نظيره في الشر وهما مصغر اعير وهو الحمار وجحش وهو ولده يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسيجا وحدهما وهم نسيجو وحدهم وهي نسيجة وحدها وهكذا وقيل لا يتصل بنسيج وأخواته العلامات فيقال هما نسيج وحدهما وهكذا وزاد الشاطبي رجيل وحده اه ببعض اختصار (قوله تقول لبيك) أصله ألب لك البابين أى أقيم لطاعتك البابا كثيرا لان التثنية للتكثير نحو ثم ارجع البصر كرتين فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده وحذف الجار من المفعول وأضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع المجيب الى التفرغ لاستماع الامر والنهى ويجوز أن يكون من لب بمعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد

بمعنى تداولا لك بعد تداول وسعديك بمعنى اسعادالك بعد اسعاد ولا يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك بمعنى تحننا عليك بعد تحنن
وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى (١٩٠) اسراعا لك بعد اسراع (وشذ ايلاء يدى للبي) فى قوله دعوت لما نابنى مسورا *

فلبي فلبي يدى مسور
كما شذت اضافته الى
ضمير الغائب في قوله
لقلت لبيه لمن يدعوني
(تنبيه) مذهب سيبويه
ان لبيك واخواته
مصادر مثناة لفظا
ومعناها التكثير وانها
تنصب على المصدرية
بعوامل محذوفة من
الفاظها الا هذاذيك
ولبيك فمن معناهما
وجوز سيبويه في
هذاذيك فى قوله ضربا
هذاذيك وطعنا وخضا
وفى دواليك في قوله
اذا شق برد شق بالبرد
مثله
دواليك حتى كلنا غير
لابس
الحالية بتقدير نفعله
مداولين وهاذين اى
مسرعين وهو ضعيف
للتعريف ولان المصدر
الموضوع للتكثير
لم يثبت فيه غير كونه
مفعولا مطلقا وجوز
الاعلم في هذا ذيك في
البيت الوصفية وهو
مردود بماذكر ولانه
معرفة وضربا نكرة
وذهب يونس الى ان
لبيك اسم مفرد مقصور
اصله لبي قلبت ألفه ياء
للاضافة الى الضمير
كما فى على والى ولدى ورد عليه سيبويه بانه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر فى قوله فلبي يدى مسور وقول ابن الناظم قيام
ان خلاف يونس فى لبيك واخواته وهم وزعم الاعلم ان الكاف حرف خطاب لا موضع له من الاعراب مثلها فى ذلك ورد عليه بقولهم

قاله الرضي ومثله فى حذف الزوائد الباقى (قوله بمعنى تداولا لك بعد تداول) وقال جماعة بمعنى مداولة لك بعد مداولة والامران متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم بمعنى ادالة بعد ادالة لعدم ظهور مناسبة معانى الادالة كالغلبة هنا بخلاف التداول بمعنى التناوب والمداولة بمعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاف أي تداولا لطاعتك فاحفظه (قوله بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) لو قال بمعنى حنانا عليك بعد حنان لكان أنسب بلفظ حنانيك (قوله دعوت الخ) أي طلبت مسورا للامر الذى اصابنى وهو غرم دية لزمته فلبي أى قال لبيك وقوله فلبي يدى مسور أى اقامة على اجابته بعد اقامة اذا سألنى فى أمر نابه جزاء لصنعه وخص اليدين لان العطاء بهما ففيه اشعار بان مسورا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول وقيل ذكر اليدين متحم والفاء الاولى تعقيبية والثانية سببية (قوله لقلت لبيه) كان مقتضى الظاهر لبيك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة وحكي بالمعنى (قوله مصادر) قال شيخنا والبعض أى حقيقة لا أسماء مصادر اه وعليه فهى مصادر محذوفة الزوائد كما مر (قوله ومعناها التكثير) لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها أول تضعيف العدد وتكثيره تصريح (قوله من ألفاظها) فيقدر فى دواليك أداول وفى سعديك أسعد مضارع أسعد رباعيا أى ساعد وأعان كما فى القاموس وفي حنانيك أتحنن على ما يقتضيه قول الشارح سابقا بمعنى تحننا الخ او أحن على ما هو الانسب بلفظ حنانيك (قوله فمن معناهما) فيقدر أسرع وأقيم لان فعلهما لم يستعمل ولا ينافيه قوله السابق من ألب بالمكان لان أخذه مما ذكر باعتبار المناسبة فى المعنى لا يقتضى أن ماذكر فعله كذا قالوا وكأن الحامل لهم على ذلك أن لبيك تثنية لاني وألب رباعى فلا يكون فعلا له وهو فاسد لوجود مثل ذلك فى سعديك مع فعله وهو أسعد على انه يقال لب ثلاثيا بمعنى أقام كما في القاموس وشرح الكافية للرضى كما مر فالمتجه عندى أنه منصوب بفعل من لفظه نعم ذكر قوم أن معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فالناصب فعل من معناه اذ ليس لب وألب بمعنى أجاب فاحفظه (قوله وخضا) بخاء وضاد معجمتين أى مسرعا للقتل (قوله اذا شق برد الخ) الباء في بالبرد بدلية قال فى التصريح قال أبو عبيدة كان الرجل اذا أراد توكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك أبقى للمودة بينهما (قوله الحالية) أى على تأويله بالمشتق كما نبه عليه بعد (قوله مداولين) المناسب لتفسيره دواليك بتداولا لك بعد تداول أن يقول متداولين (قوله أى مسرعين) تفسير لهاذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أى وحق الحال التنكير وقوله ولان المصدر الخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال مما جاء معرفا لفظا وإن كان منكرا معنى (قوله الوصفية) (اى لضربا والمعنى اضرب ضربا مكررا كذا قال البعض تبعا لشيخنا ويحتمل ان المعنى على الوصفية اضرب ضربا مسرعا مسرعا بل هذا انسب بما مر فى معنى هذاذيك (قوله بما ذكر) اى من ان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا (قوله ولانه معرفة) في الرد بهذا على الاعلم بحث لانه سيذكر الشارح عنه انه يقول بحرفية الكاف فى لبيك واخواته وحينئذ لا اضافة فلا تعريف على مذهبه وزاد بعضهم ردا ثالثا وهو ان ضربا مفرد وهذاذيك مثنى ولا يوصف المفرد بالمثنى (قوله اصله لبي) اى بوزن فعلى بسكون العين كما في التصريح وقد يؤخذ منه ان الالف للتأنيث فتأمل (قوله كما في على الخ) اشار به الى ان الالف لا تبدل للاضافة ياء دائما بدليل فتاك وعصاك (قوله ورد عليه سيبويه الخ) ليونس ان يجيب بان قوله فلبي يدى مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل (قوله وهم) اى بل خلافه في لبيك فقط (قوله مثلها في ذلك) اى فى هذا اللفظ (قوله ورد عليه بقولهم الخ) اى لان

قيام ضمير الغيبة والاسم الظاهر مقام الكاف يدل على اسميتها لان الاسم انما يقوم مقامه مثله وأجاب فى التصريح عن هذا بان لبيه ولبي يدى مسور شاذان فلا يصلحان للرد وعن الثاني بأن النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم فى نفس المسئلة وكما فى اثنى عشر وانما لم يحذف من ذاتك للالباس (قوله لاجلها) أى لاجل كاف الخطاب وكذا الضمير فى قوله وبانها (قوله الى الجمل) أى الخبرية الغير المشتملة على ضمير يرجع الى المضاف دماميني (قوله حيث واذ) الاول ظرف مكان تصرفه نادر وقد يراد به الزمان وثاؤها بالحركات الثلاث وقد تبدل ياؤه واوا بل قال ابن سيده هى الاصل كما فى الدماميني وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من اسماء المكان غيرها كما فى المغنى والثانى ظرف زمان ماض لا يتصرف الا اذا اضيف اليه ظرف زمان كيومئذ قال جماعة منهم الناظم أو رفع مفعولا به نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو بدلا منه نحو واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فاذا تنبذت بدل اشتمال من مريم ومنع ذلك الجمهور وأولوا كما سيأتي وترد للتعليل فتكون حرفا وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأتى اذا اختلف زمنا العلة والمعلل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الآية أى لن ينفعكم يوم القيامة اشتراككم فى العذاب لظلمكم فى الدنيا ولصاحب هذا القول أن يجعل اذ فى الآية لمجرد الظرفية بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت ظلمكم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز ان تكون ان ومعمولاها تعليلا على حذف لام العلة وفاعل ينفع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم ياليت بيني وبينك بعد المشرقين أو الى القرين ويؤيدها قراءة بعضهم بكسر ان على استئناف العلة كما فى المغنى وللمفاجأة بعد بينا وبينما وهل هى حينئذ ظرف زمان أو مكان أو حرف مفاجأة أو حرف زائد أقوال فاذا قلت بينا أو بينما أنا قائم اذ أقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل فى بينا أو بينما كما يكون ذلك لو لم توجد اذ بعد بينا أو بينما وهو الاكثر وعلى القول بانها حرف مفاجأة فالعامل فى بينا أو بينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن الباذش عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا أو بينما محذوف يفسره الفعل المذكور فمعنى المثال أقبل عمرو فى زمن بين أوقات قيامى وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا أو بينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله بل عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما أى بين أوقات قيامى حين أقبل عمرو ووقت اقبال عمرو واعلم أن أصل بين أن تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى أقبلت بين خروجك ودخولك أقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فتبين أن بين المضافة الى المفرد تستعمل فى الزمان والمكان فلما قصدوا اضافتها الى الجملة اسمية أو فعلية والاضافة الى الجملة كلا اضافة زادوا عليها تارة ما الكافة لانها تكف المقتضي عن اقتضائه وأشبعوا تارة أخرى الفتحة فتولدت الف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه حينئذ كالموقوف عليه لان الالف قد يؤتى بها للوقف كما فى أنا والظنونا وتعين حينئذ ان لا تكون الا للزمان لما تقرر انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وأضافة بينما أو بينا فى الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين أوقات زيد قائم أى بين أوقات قيام زيد كذا قرره الرضي وقد يضاف بينا الى مفرد مصدر دون بينما على الصحيح كذا فى الدماميني والهمع وتقدير أوقات لان بين إنما يضاف لمتعدد وناقش فيه أبو حيان بان بينا قد تضاف للمصدر المتجزى كالقيام مع انهم لا يحذفون المضاف الى الجملة فى مثل هذا قال فى الهمع وما ذكر من أن الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها قول الجمهور وقيل ما والالف كلمتان فلا محل للجملة بعدهما وقيل ما كافة دون الالف بل هى مجرد اشباع اه وعلى عدم اضافتهما عاملهما

لبيه ولبي يدى مسور ويحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها فى ذاتك وبأنها لا تلحق الاسماء التى لا تشبه الحرف اه

* النوع الثانى من اللازم للاضافة وهو ما يختص بالجمل على قسمين ما يختص بنوع من الجمل وسيأتى وما لا يختص واليه الاشارة بقوله (والزموا إضافة الى الجمل حيث واذ) فشمل اطلاقه الجمل

الجملة الاسمية والفعلية فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس واذكروا اذ أنتم قليل والفعلية نحو جلست حيث جلست واجلس حيث أجلس واذكروا اذ كنتم قليلا واذ يمكر بك الذين كفروا ومعنى هذا المضارع المضي حينئذ وأما نحو قوله أما ترى حيث سهيل طالعا وقوله حيث لى العمائم فشاذ لا يقاس عليه خلافا للكسائى (تنبيه) قولهم اذ ذاك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى الجملة الاسمية والتقدير اذ ذاك كذلك أو اذ كان ذاك (وان ينون يحتمل أفراد اذ) أى وان ينون اذ يحتمل افراده لفظا أو أكثر ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها كما فى نحو يومئذ وحينئذ ويكون التنوين عوضا من لفظ الجملة المضاف اليها كما تقدم بيانه فى أول الكتاب وأما نحو وانت اذ صحيح فنادر (وما كاذ معنى) فى كونه ظرفا مبهما ماضيا نحو حين ووقت وزمان

ما فى الجملة التي تليهما كما فى المغنى (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن اضافة حيث الى الفعلية أكثر ولهذا ترجح النصب فى نحو جلست حيث زيدا اراه كذا فى المغنى قال فى الهمع وتقبح اضافة اذ الى اسمية عجزها فعل ماض نحو جئتك اذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ لما مضى والفعل الماضى مناسب لها في الزمان وهما فى جملة واحدة فلم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارعا نحو اذ زيد يقوم فانه حسن اه وقال فى التصريح شرط الاسمية بعد اذ أن لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا نحو واذكروا اذ كنتم قليلا أو معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه اه ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسنها فلا ينافى كلام الهمع ولعل معنى قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحانها فلا ينافي مامر عن المغنى أن النصب فى نحو جلست حيث زيدا أراه أرجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما فى كلام البعض وغيره من الخلل (قوله واذكروا اذ انتم قليل) اذ فيها وفيما بعدها مفعول به عند جماعة وقال الجمهور ظرف لمفعول محذوف اى واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم واذ كنتم واذ يمكر اه تصريح وقالوا فى واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت ان اذا انتبذت ظرف لمحذوف اى قصة مريم اذ انتبذت وعلى مذهبهم يتعين فى واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء كون اذ ظرفا لنعمة وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك وكونها بدل كل من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أى الواقع فى الجملة المضاف اليها اذ بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لا حاجة الى ذلك لتصريح ابن هشام فى المغنى بان اذ قد تستعمل فى المستقبل كما أن اذا قد تستعمل فى الماضي والجواب ان المحوج موافقة الواقع لان نزول الآية بعد وقوع المكر مع ان الجمهور لا يثبتون مجيء اذ للاستقبال ويجعلون ما يوهمه من تنزيل المستقبل منزلة الماضى كما فى المغنى (قوله أما ترى) هى بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان مبنى وقيل اذا اضيف الى مفرد يكون معربا كذا في العينى وقيل مفعولها حيث وطالعا حال من سهيل وقيل من حيث على معنى طالعا فيه وقيل علمية مفعولاها حيث وطالعا أى طالعا فيه أقول أو طالعا مفعول اول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد فى اضافة حيث الى مفرد وقيل سهيل مرفوع فحيث مضافة الى جملة فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهيل مستقر طالعا (قوله حيث لى العمائم) قال شيخنا أى شد العمائم على الرؤس ويؤيده قول العينى أراد بمكان لى العمائم الرؤس (قوله اذ ذاك كذلك) أى أو ثابت أو نحو ذلك (قوله وان ينون الخ) ألحق الكافيجي باذ فى ذلك اذا فيجوز أن تقطع عن الاضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون اه نكت (قوله أى وان ينون اذ الخ) أشار الى ان الضمير في ينون عائد الى اذ وان فى قوله افراد اذ اقامة الظاهر مقام المضمر دفعا لتوهم رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو وأنت اذ صحيح فنادر) هذا مقابل قوله وأكثر ما يكون الخ وبه يتبين أن افعل التفضيل فى اكثر على غير بابه وفى بعض النسخ اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كاذ الخ) الاقرب ما اشار اليه الشارح من أن ما مبتدأ وكاذ صلتها والخبر كاذ الثانية وأضف جواز استئناف فى موقع الاستدراك كما اشار اليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لاضف وعليه فقوله كاذ الثانية صفة مفعول مطلق لأضف أى اضافة كاضافة اذ فى كونها الى الجملة (قوله ظرفا مبهما) يعنى بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية ام لا كما فى المغنى وكما يرشد اليه تمثيل الشارح بعد بيوم هم بارزون ويوم ينفع الصادقين صدقهم اذ الاول بدل من المفعول به فى لينذر يوم التلاق والثاني خبر والمراد بالمبهم ما ليس محدودا مما سيذكره الشارح مما لا اختصاص له أصلا كحين ومدة ووقت

(قوله بدل كل من نعمة) بل بدل اشتمال على ماسبق (قوله موافقة) والتأويل فى الفصل أكثر (قوله مفعولها) على ماذكر تكون من النادر

وزمن

ويوم اذا أريد بها الماضي (كاذ) في الاضافة الى ماتضاف اليه اذ لكن (أضف) هذه (جوازا) لماسبق أن اذا تضاف اليه وجوبا (نحو حين جانبذ) وجاء زيد يوم الحجاج أمير ونحو حين مجيئك نبذ وجاء زيد يوم امرة الحجاج فتضاف للمفرد فان كان الظرف المبهم مستقبل المعنى لم يعامل معاملة اذ فلا يضاف الى الجملة الاسمية بل الى الفعلية كما سيأتي وأما يوم هم على النار يفتنون وقوله فكن لى شفيعا يوم لاذو شفاعة * بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فمما نزل المستقبل فيه منزلة الماضي لتحقق وقوعه هذا مذهب سيبويه وأجاز ذلك الناظم على قلة تمسكا بظاهر ماسبق وأما غير المبهم وهو المحدود فلا يضاف الى جملة وذلك نحو شهر وحول بل لا يضاف الا الى المفرد نحو شهر كذا (وابن أو اعرب ما كاذ قد أجريا) مما سبق أنه يضاف الى الجملة جوازا أما الاعراب فعلى الاصل وأما البناء فحملا على اذ (واختر بناء متلو فعل بنيا) أى أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعل مبنى البناء للتناسب كقوله * علي حين عاتبت المشيب على الصبا * وقوله

وزمن أولها اختصاص بوجه دون وجه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء بخلاف المحدود كأمس وغد وكأسبوع وشهر وحول وسنة وعام وكيومين كذا قالوا وفيه أن نحو نهار من المحدود اللهم الا أن يراد به مطلق وقت كما قالوه في يوم كما سيأتي لكن يكون حينئذ مما لا اختصاص له الا أن يراد مطلق وقت شمني وفي شرح ابن غازي أن المحدود مادل على عدد صراحة كيومين وأسبوع وشهر وسنة فتأمل وممن ذكر عدم جواز الاضافة في السنة السيوطي وفي العام الدماميني فليحرر قول شيخنا السيد أجروا السنة مجرى العام في جواز الاضافة الى الجملة ثم رأيت في المغني شاهدا على اضافة العام فانه قال لا يعود ضمير من الجملة المضاف اليها الى المضاف فاما قوله * مضت سنة لعام ولدت فيه * فنادر وقد خفي هذا الحكم على أكثر النحاة اه وسبقه الى ذلك الناظم وعلله بان المضاف الى الجملة مضاف في التقدير الى مصدر منها فكما لا يعود ضمير من المصدر المضاف اليه الى المضاف لا يعود منها قال الدماميني وقضيته امتناع العود لا ندوره ولا حجة فيما استشهد به لجواز تعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة أخرى (قوله ويوم) أى اذا أريد به مطلق الزمن لا المقدار المخصوص والا كان من المحدود أفاده سم

«فائدة» اذا قلت أتيتك يوم لا حر ولا برد جاز لك رفع حر وبرد على أن لا ملغاة أو عاملة عمل ليس وفتحهما على أن لا عاملة عمل ان وجرهما على أن لا زائدة حكى الاخفش الأوجه الثلاثة كذا نقلوا وفيه أن جعل لا زائدة لا يلائم المعنى الا أن يراد بكونها زائدة كونها معترضة بين المتضايفين كلا المعترضة بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد كما عبر بذلك الدماميني ولو جعل الجر على أن لا اسم بمعنى غير لكان أوضح فتأمل (قوله أضف هذه) أى الالفاظ المشبهة اذ ولو قال هذا أى ما كاذ لكان أحسن (قوله لماسبق) اللام للتعدية متعلقة باضف لا للتعليل (قوله ونحو حين مجيئك الخ) ظاهر صنيعه أن هذا أيضا مثال لاضافة ما كاذ الى ماسبق أن اذ تضاف اليه وجوبا وليس كذلك كما هو ظاهر فكان الاولى أن يقول ومثال اضافة ما كاذ الى المفرد نحو حين الخ (قوله مستقبل المعنى) بقي ما اذا كان حالا فانظره (قوله وأجاز ذلك الناظم على قلة) على هذا لا يكون مشبه اذ كاذ فيقال ما الفرق بينه وبين مشبه اذ حيث أعطى حكم اذ في الاضافة (قوله بظاهر ماسبق) أى من الآية والبيت (قوله فلا يضاف الى جملة) لانه حينئذ بعيد الشبه باذ ولانه لم يسمع (قوله ما كاذ قد أجريا) تنازعه الفعلان قبله وقيد المصنف في كافيته جواز بناء ماذكر بما اذا لم يثن والا وجب اعرابه ولا يتقيد جواز بناء ماذكر بحال الاضافة الى الجملة بل يجوز بناؤه اذا اضيف الى مفرد مبني كيومئذ وحينئذ ومثله كل اسم ناقص الدلالة لابهامه كغير ومثل ودون وبين وذهب الناظم الى أنه لا يبنى مضاف الى مبني بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرف ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكف سبب البناء وتلغيه فكيف تكون داعية اليه والفتحات فيما استشهدوا به حركات اعراب فمثل في انه لحق مثل ما أنكم تنطقون حال من ضمير لحق وبين ودون في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك منصوبان على الظرفية وفاعل تقطع ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه ومبتدأ منا محذوف ودون ذلك صفته أى قوم دون ذلك قال سم ويشكل على التعليل بناء يوم في يومئذ الا أن يوجه بالحمل على شبهه وهو اذ اه وهل مشبه اذا كمشبه اذ في جواز البناء والاعراب اذا أضيف الى الجملة على التفصيل المذكور قال ابن هشام لم أر من صرح به وقياسه عليه ظاهر قاله في النكت وقد صرح به الشاطبي جازما به (قوله حملا على اذ) اعترض بان شرط القياس وجود علة الحكم في الفرع وعلة بناء اذ مشابهتها الحرف في الافتقار الى الجملة وهي غير موجودة في الفرع وقد يقال انما اشترط ذلك في القياس الموجب للحكم لا المجوز له فتأمل (قوله فيما تلاه فعل مبني) أى بناء أصليا أو عارضا ولذا مثل بمثالين (قوله على حين عاتبت الخ) أى في حين

ما تبدت على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وكذا فيما يأتي (قوله على حين يستصبين) أى النسوة من استصبيت فلانا أى عددته صبيا كذا قيل والانسب أنه من استصباه أى طلب أن يصبوا اليه أى يميل (قوله وقبل فعل معرب) صريح في جواز وقوع المضارع بعد الظرف الذى بمعنى اذ وهو انما يتم اذا جعل ذلك المضارع بمعنى الماضي ولو تنزيلا كما فى اذ اذا وقع بعدها المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ولا يخفى أن الاقرب فى الظرف قبل المضارع المجعول بمعنى الماضى تنزيلا أن يجعل بمعنى لذا ويستغنى عن تكلف جعل المضارع بمعنى الماضي تنزيلا (قوله يا عمرك الله) يا للتنبيه أو للنداء والمنادى محذوف وعمر منصوب على المصدرية بمعنى التعمير ورفع بالابتداء اذا دخلت عليه اللام فيكون بمعنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل عمرتك بالله عمرا أى ذكرتك به تذكيرا يعمر قلبك وحكي رفعه على الفاعلية للمصدر (قوله واحتجوا بقراءة نافع) قال الرضي لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على الظرفية خبرا لهذا مشارا به للمذكور قبله لا لليوم وأورد عليه أنه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع والاصل عدمها (قوله ما تذكر من سليمي) أى الذى تذكره منها وأبهمه تعظيما له وتفخيما والدانى القريب (قوله الظرفية) احترازا عن اذا الفجائية لانها حرف على الاصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما استدل به المصنف على حرفيتها أنها وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فلو كانت ظرفا لزم اقتران الجملة الجوابية فى مثل ذلك بالفاء لانها اسمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير فى خرجت فاذا زيد خرجت ففى الوقت زيد أى حضوره اذ لا يخبر بالزمان عن الجثة هذا ان قدرت خبرا فان قدرت متعلقة بخبر محذوف أى ففى الوقت زيد حاضر كما هى متعلقة بالخبر المذكور فى خرجت فاذا زيد حاضر فلا اشكال فى الاخبار ومقتضاه أن لا تكون اذا مضافة للجملة اذ لا يعمل شيء من المضاف اليه فى المضاف وهو خلاف المقرر فى اذا الظرفية ولك أن تجعل التقدير فحضور زيد أوفزيد حاضر فى زمن خرجت فتكون الاضافة الى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير فى فاذا زيد ففى المكان زيد اوففى الحضرة زيد ومقتضاه كالقول قبله وجعل اذا على هذا القول مضافة لجملة مقدرة ينافيه أنه لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة الا حيث كما مر ويجوز فاذا زيد جالسا بالنصب حالا والخبر اذا أو محذوف ولا يليها فى المفاجأة الا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وجوزه كثير من النحويين وجوز الاخفش أن يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد منها وقد تقع بعد بينا وبينما وتلزم الفاء اذا الفجائية وهل هى زائدة أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهى فى جواب الشرط أقوال واعلم أن اذا غير الفجائية ملازمة للظرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع مفعولا به كقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضى الله تعالى عنها انى لأعلم اذا كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى وأوله غيره بجعل اذا ظرفا والمحذوف هو المفعول أى لاعلم شأنك اذا كنت الخ ومجرورة بحتى نحو حتى اذا جاؤها الآية والغاية فى الحقيقة ما ينسبك من الجواب مرتبا على فعل الشرط فالمعنى وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فيقطع السوق وجعل الجمهور حتى فى مثل ذلك ابتدائية ومبتدأ نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو أى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضو عن بعضهم ثم قال ولم أعثر له على شاهد من كلام العرب كذا فى الدماميني مع زيادة من الهمع (قوله الى جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة الى اللام أى الماضوية كثيرا والمضارعية قليلا وقد اجتمعا فى قوله

والنفس راغبة اذا رغبتها * واذا ترد الى قليل تقنع

على حين يستصبين كل حليم (وقبل فعل معرب اومبتدا أعرب) نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وكقوله

ألم تعلمي يا عمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل

ولم يجز البصريون حينئذ غير الاعراب وأجاز الكوفيون البناء واليه مال الفارسي والناظم ولذلك قال (ومن بنى فلن يفندا) أى لن يغلط واحتجوا لذلك بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح وقد روى بهما قوله

على حين الكرام قليل

وقوله

تذكر ما تذكر من سليمى على حين التواصل غير دان

(والزموا اذا) الظرفية (اضافة الى * جمل الافعال) خاصة نظرا

الى ماتضمنته من معنى الشرط غالبا (كهن اذا اعتلى) اذا جاء نصر الله فاذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه على المشهور وأما نحو اذا السماء انشقت فمثل وان أحد من المشركين استجارك وقوله

اذا باهلى تحته حنظلية * له ولد منها فذاك المذرع

فعلى اضمار كان الشانية كما أضمرت هى واسمها ضمير الشان في قوله

فهلا نفس ليلى شفيعها

هذا مذهب سيبويه وأجاز الاخفش اضافتها الى الجمل الاسمية تمسكا بظاهر ماسبق واختاره في شرح التسهيل والاحتراز بقولى غالبا عن نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا أصابهم البغى هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولا شرطية فيها والا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء ﴿ تنبيه ﴾ مثل اذا هذه لما الظرفية فلا تضاف الى جملة اسمية وتلزم الاضافة الى الفعلية نحو ولما جاءهم كتاب من عند الله وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا * ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فمثل وان احد من المشركين استجارك لان وها في البيت فعل بمعنى سقط وشم أمر من قولك شمته اذا نظرت اليه

(قوله ماتضمنته الخ) ولم تعمل لمخالفتها الشروط بتحقق وقوعها قاله يس وعبارة الهمع ولكون اذا خاصة بالمتيقن والمظنون بخلاف ان لم تجزم الا فى الضرورة (قوله غالبا) سيأتى مقابله في كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) أى كن متواضعا هينا اذا تكبر غيرك (قوله فاذا ظرف) أى للحدث المستقبل وقد تجيء للماضى نحو واذا رأوا تجارة الآية على ماذكره جماعة وللحال في القسم نحو والليل اذا يغشى على ماذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء والانشاء حال أو بكائنا حالا من الليل لان عامل الحال عامل صاحبها وعامله فعل القسم بواسطة الحرف والاصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزمها كون الاقسام فى وقت غشيان الليل قال الرضي وهو فاسد ولا يبعد تعلق الظرف بمضاف يدل عليه القسم اذ لا يقسم بشيء الا لعظمته والتقدير وعظمة الليل اذا يغشى اه (قوله على المشهور) مقابله ان العامل تاليه لا جوابه لاقتران جوابه بالفاء واذا الفجائية ومابعدهما لا يعمل فيما قبلهما وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه بالتقديم فما ظنك بالممتنع التأخير وبان قولهم بعاملية الجواب اذا لم يمنع منها مانع والا كان العامل محذوفا يدل عليه الجواب ويلزم القائلين بالمقابل أن يقولوا لا اضافة لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف كما نقله عنهم في المغنى وأن يفرقوا بين اذا واذ وحيث بان اذا ترتبط بكونها شرطا كما في اين وأني وأما اذ وحيث فلولا الاضافة ماحصل ربط يس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة الى باهلة ارذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة أكرم قبيلة من تميم كما في القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرها فقول البعض أرذل قبيلة من تميم خطأ والمذرع بذال معجمة من امه أشرف من أبيه وقيل بالدال المهملة اى المتأهل للبس الدرع (قوله الشانية) لاحاجة اليه لجواز أن تكون غير شانية والاسم المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما أضمرت الخ) أى لأن أداة التحضيض لا يليها الا الفعل (قوله وأجاز الاخفش) أى تبعا للكوفيين كما أجازوا دخول أداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن الربيع فاجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان يجب الخ) وقول بعضهم انه على اضمار الفاء رد بان الفاء لا تحذف الا فى ضرورة أو نادر من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان مابعده الجواب تعسف ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ماقبلها جوابا فى المعنى فيلزم تعليق القسم الانشائى وهو ممتنع اه مغنى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه جوز فى الآيتين كون هم تأكيدا للواو في غضبوا وللضمير المنصوب فى أصابهم وكون جواب اذا جملة اسمية بغير فاء قال لعدم عراقة اذا في الشرطية اه وقوله تعسف أى لان المقام لا يقتضي تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من أن ذلك شأنهم الدائم (قوله لما الظرفية) جرى على القول بانها اسم بمعنى حين وقيل بمعنى اذ واستحسنه في المغنى لاختصاصها بالماضى وذهب سيبويه الى أنها حرف وجود لوجود (قوله وتلزم الاضافة الى الفعلية) أى الماضوية كما فى التصريح ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية نحو فلما نجاكم الى البر أعرضتم فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فلما نجاهم الى البر اذاهم يشركون وخالف كثير في الثانى والثالث وجعلوا الجواب في الآيتين محذوفا أى أقبل يجادلنا وانقسموا قسمين فمنهم الخ وتبع الشارح فى كون لما الظرفية مضافة الى الجملة بعدها ابن هشام فى شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المغنى في اذا بانها على قول القائلين بأن العامل فيها شرطها غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت (قوله أقول لعبد الله الخ) قد يلغز به فيقال أين فعل لما وحينئذ

والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه (لمفهم اثنين معرف بلا * تفرق أضيف كلتا وكلا) أى مما يلازم الاضافة كلا وكلتا ولا يضافان الا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين خلافا للكوفيين في اجازتهم اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك قائمان وحكى كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها أى تاركة للغزل * الثانى الدلالة على اثنين اما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك كقوله كلانا غنى عن أخيه حياته فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل لان ذا مثناة فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك أى وكلا ما ذكر وبين ما ذكر * الثالث أن يكون كلمة واحدة كما أشار اليه بقوله بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو وأما قوله كلا أخي وخليلي واجدي عضدا فى النائبات والمام الملمات وقوله كلا الضيفن المشنوء والضيف نائل لذى المنى والامن فى العسر واليسر فمن الضرورات النادرة (ولا تضف لمفرد معرف * أيا) المفردة مطلقا لانها بمعنى بعض (وان كررتها) بالعطف (فاضف) اليه كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن * أيى وأيك فارس الاحزاب وقوله ألا تسألون الناس أيى وأيكم * غداة التقينا كان خيرا وأكرما لان المعنى حينئذ أينا (أوتنو) بالمفرد المعرف الجمع بان تنوى (الاجزا) نحو أى زيد أحسن يعنى أى أجزائه أحسن (واخصصن بالمعرفة * موصولة أيا) أيا مفعول باخصص

قام

يكتب وهى بالالف لاجل الالغاز وان كان حقه أن يكتب بالياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) يوهم أن جواب لما محذوف لتقدم دليله وان تقديره وقلت الخ وهو ما صرح به في المغنى قال الدماميني انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط أما على القول بأنها ظرف بمعنى حين فلا بل تجعل متعلقة بقول الملفوظ به لان الظاهر أنها على هذا القول خالية عن معنى الشرط اه وقد يمنع ويؤيد المنع أنه نقل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لمفهم اثنين)متعلق باضيف والمراد شيئين ليشمل المذكرين والمؤنثين والا لقال أو اثنتين قاله يس (قوله أى مما يلزم الخ) فيه اشارة الى أن قول المصنف أضيف أى لزوما بدليل أن الكلام في واجب الاضافة (قوله الى للنكرة المختصة) قال السيوطى بناء على جواز توكيدها وهو رأى الكوفيين وعليه مشى الناظم فى التوكيد حيث قال * وان يفد توكيد منكور قبل فاشتراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره قاله سم (قوله عندك) هو فيه وفيما بعده صفة للنكرة وراعى فى الأول المعنى فثنى الخبر وفى الثانى اللفظ فأفرده (قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع أو بحسب القصد كما سيتضح (قوله أو بالاشتراك) بقى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب القصد كما في الجمع المراد به اثنان نحو كلا رؤس الكبشين والمفرد المراد به اثنان نحو * وكلا ذلك وجه وقبل * والى هذا القسم أشار بقوله وانما صح الخ (قوله وكلا ذلك وجه وقبل) الوجه والقبل بفتحتين الجهة أى وكلا ذلك ذو جهة يصرف اليها (قوله لان ذا مثناة في المعنى)لان العرب اتسعت فى اسم الاشارة الموضوع للمفرد البعيد فاستعملته للمثنى كما ذكر وللجمع نحو وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا شاطبي (قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر الفتية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلا زيد وعمرو) لان كلا موضوع لتأكيد المثنى كما نقله يس عن ابن الحاجب (الضيفن المشنوء) أى الطفيلى المبغوض (قوله المفردة) أى غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده وقياس هذا أن يقول لمفرد معرف لم ينو به الاجزاء أخذا مما بعده أيضا (قوله مطلقا) أى سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية أو نعتا أو حالا (قوله لانها بمعنى بعض) أى حيث أضيف للمعرف أى والمفرد المعرف شيء واحد ليس له أبعاض بخلاف ما اذا أضيفت المنكر فانها حينئذ بمعنى كل كما قاله ابن الناظم (قوله وان كررتها) أى سواء كان المجرور بها أولا ضمير المتكلم أو غيره وأوجب بعضهم اضافتها أولا الى ضمير المتكلم وضمير كررتها يرجع الى أى لا بالعموم السابق لان التكرار لا يجيء فى الوصفية والحالية (قوله بالعطف) أى بالواو كما فى التسهيل (قوله فاضف) أى أجز اضافتها الى ما ذكر (قوله لان المعنى حينئذ أينا الخ) أشار به الى أن أيا الثانية مؤكدة للاولى زيدت لضرورة العطف على الضمير المجرور وأن الياء والكاف قائمان مقام نا الدالة على المتعدد (قوله أو تنو الاجزا) عطف على كررتها فلهذا حذف الياء للجزم والمعطوف عليه بمعنى المضارع لانه شرط وهو لا يكون الا مستقبلا فحصل تناسب المتعاطفين وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فاضف لانه جواب الشرط فليس باجنبي لا يقال المعطوف له حكم المعطوف عليه فيلزم تقديم الجزاء على الشرط لانا نقول يغتفر كثيرا فى الثوانى ما لا يغتفر فى الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أى أو الجنس نحو أى الدينار دينارك أو يعطف عليه بالواو نحو أى زيد وعمرو

و بالمعرفة متعلق به وموصولة حال من أى متقدم عليها أى تختص أى الموصولة بأنها لا تضاف الا الى معرفة غير ما سبق منعه وهو المفرد نحو امرر بأى الرجلين هو أكرم وأى الرجال هو أفضل وأيهم أشد ولا تضاف لنكرة خلافاً لابن عصفور (و بالعكس) من الموصولة (الصفه) وهي المنعوت بها والواقعة حالاً فلا تضاف الا الى نكرة كمررت بفارس أى فارس و بزيد أى فتى ومنه قوله فلله عينا حبتر أيما فتي * (وان تكن) أى (شرطاً أو استفهاما * فمطلقاً كمل بها الكلاما) أى تضاف الى النكرة والمعرفة مطلقاً سوى ما سبق منعه وهو المفرد المعرفة نحو أى رجل يأتني فله درهم أيما الأجلين قضيت أيكم يأتيني بعرشها فبأى حديث فظهر أن لأى ثلاثة أحوال ﴿ تنبيه ﴾ اذا كانت أى نعتاً او حالا وهي المراد بالصفة فى كلامه فهى ملازمة للاضافة لفظاً ومعنى وان كانت موصولة أو شرطاً أو استفهاما فهى ملازمة لها معنى لا لفظاً وهو ظاهر (وألزموا اضافة لدن فجر) ما بعده بالاضافة لفظاً ان كان معرباً ومحلا ان كان مبنيا أو جملة فالاول نحو من لدن حكيم عليم وقوله تنتهض الرعدة في ظهيرى * من لدن الظهر الى العصيرى * والثاني نحو وعلمناه من لدنا علماً لينذر بأساً شديداً من لدنه * والثالث كقوله * وتذكر نعماه لدن أنت يافع * وقوله * صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتي شاب سود الذوائب ولم يضف من ظروف المكان الى الجملة الا لدن وحيث وقال ابن برهان حيث فقط

قام صرح به الدماميني وعليه لا يشترط تكريراً أى كما قاله المصنف بل يكفى تكرير المفرد (قوله و بالمعرفة) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو المعرفة المفرد كما قاله في نظيره الآتي مع أن الذى سبق هو المعرفة المفرد استغناء هنا بكون المستثنى منه المعرفة (قوله و بالعكس من الموصولة الصفة) أى في المعنى فتدخل الحالية كما نبه عليه الشارح وكان الأولى أن يقول و بالضد الصفة لأن العكس لغة جعل آخر الشيء أوله وليس مراداً هنا قاله الشاطبي (قوله فلا تضاف الا الى نكرة) لأن القصد من الوصفية الدلالة على الكمال والداخلة على المعرفة بمعنى بعض فلا تدل عليه ويشترط فى النكرة أن تكون مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى رجل و برجل أى انسان ولا يجوز برجل أى عالم وعكسه قاله الدماميني وغيره (قوله فمطلقاً) أى تكميلا مطلقاً الخ أو مطلقاً حال من ضميرها وتذكير الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لأن فاء الجواب لا تدخل على أجنبي منه وقضيته جواز اضافة الشرطية للمفرد المعرف المنوى به الاجزاء نحو أى زيد اعجبك أعجبنى وهو ما صرح به الدماميني بل قول المصنف أو تنو الاجزا يدل على الجواز في الشرطية والاستفهامية لأن كلامه هناك في أى مطلقاً أى غير الحالية والوصفية فمنع ابن عقيل ذلك ممنوع أفاده سم و يؤخذ مما ذكره من أن كلام المصنف هناك في أى مطلقاً جواز اضافة أى الموصولة والاستفهامية والشرطية الى المفرد المعرف اذا كررت أو نوى به الاجزاء وحينئذ يكون استثناء الشارح المفرد المعرف مما تضاف اليه أى الموصولة والاستفهامية والشرطية محله بقرينة ما مر اذا لم تكرر أو تنوى الأجزاء فتأمل (قوله الى النكرة والمعرفة) بيان للاطلاق في كلام المصنف الذى هو فى مقابلة التقييد في الموضعين قبله وقول الشارح مطلقاً أى سواء كان كل من النكرة والمعرفة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً بدليل قوله سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الأول الاضافة الى النكرة والمعرفة وذلك فى الشرطية والاستفهامية الثاني لزوم الاضافة الى النكرة وذلك في الوصفية والحالية الثالث لزوم الاضافة الى المعرفة وذلك في الموصولة (قوله اذا كانت أى الخ) بقى قسم ثالث لا تجوز اضافته وهو أى المجهولة وصلة لنداء ما فيه أل نحو يا أيها الانسان ولم يذكره لأن المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) بفتح اللام وضم الدال وفتحها وكسرها وضمهما وسكون النون و يقال فيه لدن كجير ولدن كخفن فعل أمر الاناث من الخوف ولدن كقلت ماضى المخاطبة ولدن كقلن فعل أمر من القول ولد كعل ولد كهل ولد كقم و يقال فيها غير ذلك أيضاً كما في الهمع والقاموس وفي باب التمام الساكين من الهمع أن نون لدن تحذف لساكن وليها وشذ كسرها في قوله من لدن الظهر الى العصير (قوله فجر) فائدته بعد قوله إضافة بيان أن عامل الجر هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله في إعمال الصدر * و بعد جره الذى أضيف له * قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله فى إعمال اسم الفاعل * وانصب بذى الاعمال تلواً واخفض ومن قوله فى الصفة المشبهة باسم الفاعل فارفع بها وانصب وجر مع أل فاحفظه (قوله وتذكر نعماه) بضم النون والقصر النعمة وكذا النعماء بالفتح والمد واحتمال انها فى البيت بالفتح وقصرها للضرورة بعيد لا حاجة اليه واليافع الشاب (قوله صريع غوان) أى مصروعهن راقهن ورقنه أى أعجبهن وأعجبنه وفى العينى تفسير رقنه بأصبنه لا حراك به أى لا حركة به (قوله الا لدن وحيث) مقتضاه أن لدن عند إضافتها الى الجملة ظرف مكان بل ظاهره أنها دائماً ظرف مكان و يمنع

هذا هو الأصل الشائع فى لسان العرب (ونصب غدوة بها عنهم ندر) كما فى قوله فمازال مهرى مزجر الكلب منهم * لدن غدوة حتى دنت لغروب فلدن حينئذ منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى وغدوة بعدها نصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى لكن يضعفه سماع النصب بها محذوفة النون أو خبراً لكان محذوفة مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة ويجوز جر غدوة بالاضافة على الأصل فلو عطفت على غدوة المنصوبة جاز جر المعطوف مراعاة للاصل وجاز نصبه مراعاة للفظ ذكر ذلك الأخفش واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال انه بعيد عن القياس وحكي الكوفيون رفع غدوة بعد لدن فقيل هو بكان تامة محذوفة والتقدير لدن كانت غدوة وقيل خبر لمبتدا محذوف والتقدير لدن وقت هو غدوة وقيل على التشبيه بالفاعل قال سيبويه ولا ينتصب بعد لدن من الاسماء غير غدوة ﴿ تنبيه ﴾ لدن بمعنى عند الا أنها تختص بستة أمور * أحدها انها ملازمة لمبدأ الغايات ومن ثم يتعاقبان فى نحو جئت من عنده ومن لدنه وفى التنزيل آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً بخلاف جلست عنده فلا يجوز جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا * ثانيها أن الغالب استعمالها مجرورة بمن * ثالثها أنها مبنية الا فى لغة قيس وبلغتهم قرئ من لدنه

الأمرين تصريح الرضى بأن لدن اسم مبدأ غاية زمان أو مكان وعند اضافتها الى الجملة مطلقاً تتمحض للزمان فقوله وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الأصل) الاشارة الى قول الناظم والزموا الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها) هذا شامل للنصب على التمييز وللنصب على التشبيه بالمفعول به فان جعلت الباء للمصاحبة شمل النصب باضمار فعل أيضاً سم (قوله مزجر الكلب) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمزجوراً كان نصبه على الظرفية قياساً والا ككائناً كان سماعيا كما مر فى محله (قوله نصب على التمييز) أى للدن فيكون من تمييز المفرد ووجهه أن لدن اسم لأول زمان مبهم ففسر بغدوة قاله الدماميني (قوله لكن يضعفه) أى الشبه سماع الخ وذلك لأنه لو كان المقتضى لنصبها ماذكر لم تنصب عند حذف نون لدن لأن اسم الفاعل لا ينصب محذوف التنوين ولا يرد الضارب زيداً والضارب عمراً والضاربو بكراً لأن أل كالعوض من التنوين فى الأول والنون فى الأخيرين (قوله أو خبراً) عطف على قوله على التمييز وعلى هذا تكون لدن مضافة الى الجملة وعلى الأولين لا اضافة ولهذا استحسن الناظم هذا الوجه لما فيه من ابقاء لدن على ماثبت لها من الاضافة (قوله مراعاة للأصل) أى الغالب فى تالى لدن من الجر فهو نظير نصب المعطوف على مجرور غير فى الاستثناء فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعاً فى مكان اسم مجرور غالباً لا كونه فى محل جر حتى يرد اعتراض أبي حيان على من أجاز الجر بأن غدوة عند نصبه ليس فى محل جر حتى يراعى هذا المحل (قوله وجاز نصبه) لا يقال يلزم نصب غير غدوة بعد لدن والنصب لم يحفظ الا فيها لأنا نقول يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل (قوله واستبعد الناظم الخ) أى لمزوم نصب غير غدوة بعد لدن (قوله بعيد عن القياس) لأن القياس جر ما بعد لدن كغيرها من الظروف ونصب غدوة بعدها سمع على خلاف القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس (قوله لدن وقت هو غدوة) يستفاد منه أن لدن على هذا الوجه مضافة الى مفرد منوى وهذا هو الظاهر وان استظهر البعض هنا قطعها عن الاضافة فى هذه الحالة مع أنه جزم فيما بعد بما قلناه أما على الوجه الأول الذى قبله فمضافة الى الجملة وأما على الوجه الثالث الآتي فغير مضافة أصلا (قوله على التشبيه بالفاعل) قال فى التصريح ظاهره أنها مرفوعة بلدن أى لشبهها باسم الفاعل كما مر (قوله بمعنى عند) بكسر العين وفتحها وضمها كما فى الهمع وهي للمكان كثيراً وللزمان قليلا ومنه كما فى الدماميني عن المصنف انما الصبر عند الصدمة الأولى ولا تخرج عن الظرفية الا الى الجر بمن (قوله لمبدأ الغايات) أى لأول المسافات فمسماها نفس أول الزمان أو المكان وبهذا فارقت من فانها لابتداء الزمان أو المكان ومن ثم كانت حرفا ولدن اسماً أفاده سم (قوله ومن ثم) أى من أجل أن لدن ملازمة لمبدأ الغايات وعند تكون لمبدأ الغايات وذلك اذا دخل عليها من الابتدائية يتعاقبان فى نحو الخ أى يعقب كل منهما الآخر أى يخلفه (قوله وعلمناه) أى الخضر (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) بل المراد جلست فى مكان قريب منه (قوله أن الغالب) ومن غير الغالب لدن شب ولدن أنت يافع (قوله انها مبنية) أى على السكون فى بعض لغاتها على ماعلم مما مر وانما بنيت لشبهها بالحرف فى الجمود لملازمتها الظرفية أو شبهها وقيل لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وأجرى البقية مجراه (قوله الا فى لغة قيس) قال المصرح أى فانها معربة عندهم تشبيهاً بعنداه وخص فى التسهيل والهمع اعرابها عندهم بلغاتها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون (قوله وبلغتهم قرئ من لدنه) قال المصرح أى باسكان الدال مع اشمامها الضم وكسر

النون

* رابعها أنه يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق * خامسها جواز افرادها قبل غدوة على مامر * سادسها أنها لا تقع الا فضلة تقول السفر من عند البصرة ولا تقول من لدن البصرة وأما الذى فهى مثل عند مطلقا الا أن جرها ممتنع بخلاف جر عند وأيضاً عند أمكن منها من وجهين * الاول أنها تكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا القول عندى صواب وعند فلان علم به ويمتنع ذلك في لدى قاله ابن الشجرى في اماليه * الثاني أنك تقول عندى مال وان كان غائباً عنك ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضراً قاله الحريرى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره أولى (و) ألزموا اضافة أيضاً (مع) وهى اسم المكان الاصطحاب أو وقته والمشهور فيها فتح العين وهو فتح اعراب و (مع) بالبناء على السكون (فيها قليل) كقوله

فريشى منكم وهواى معكم
وان كانت زيارتكم لماما

وزعم سيبويه أن تسكين العين ضرورة وليس كذلك بل هى لغة ربيعة وغنم فانها مبنية عندهم على السكون وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الاجماع عليه وهو فاسد والصحيح أنها باقية على اسميتها كما اشعر به كلام الناظم هذا حكمها اذا لم يتصل بها متحرك (ونقل) فيها (فتح وكسر لسكون يتصل) بها نحو مع القوم فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين

النون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وحكى ابن الشجرى عن الفارسي أن الكسرة فى هذه القراءة ليست اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء الساكنين اهـ وفيه منافاة لما فى القولة السابقة عن التسهيل والهمع الا أن يقال اسكان الدال في هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل ضمها كما يرشد اليه اشمامها الضم في هذه القراءة تنبيها على أصلها ثم رأيت فى الهمع التصريح بما ذكر من أن الاصل على هذه القراءة ضم الدال (قوله جواز افرادها) اى قطعها عن الاضافة لفظا ومعنى (قوله على مامر) اى على التفصيل الذى مر من انها مفردة على ان غدوة منصوبة على التمييز او التشبيه بالمفعول به أو مرفوعة على التشبيه بالفاعل ومضافة على أن غدوة منصوبة خبراً لكان اومرفوعة خبراً لمبتدا محذوف أو فاعلا لفعل محذوف (قوله لا تقع الا فضلة) أى بخلاف عند تقول السفر من عند البصرة فعند جزء ماسد مسد العمدة وهو المتعلق المحذوف فاعطى العمدية (قوله فهى مثل عند مطلقا) يقتضي انها معربة وبه صرح فى المغنى لكن فى شيخ الاسلام أن المصرح به خلافه وفى شرح المغنى للدماميني حكاية القول ببنائها عن ابن الحاجب (قوله الا ان جرها) اى جر الحرف اياها (قوله تقول هذا القول الخ) اقتصر على التمثيل للمعاني لانها محل الافتراق (قوله ويمتنع ذلك فى لدى) استظهر البعض انه نادر لا ممتنع وقد يوجه بانهم كثيراً ما يعطون المعقول حكم المحسوس ومنه قول بعض المصنفين وأساله الفوز لديه ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى مايبدل القول لدى (قوله أنه لا فرق بين لدى وعند) انظر هل المراد لا فرق بينهما فى كلا الوجهين السابقين أو فى الثاني فقط الاقرب الاول فتأمل (قوله والزموا الاضافة ايضاً مع) اشار بذلك الى ان مع معطوفة على لدن ليكون فى كلام المصنف تصريح بلزومها الاضافة فمع الثانية مبتدأ خبرها قليل ولا ينافى اللزوم قوله الآتي تفرد مع الخ لان محل اللزوم اذا كانت ظرفا وهي فى الافراد حال على ماسيتضح (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب مايشمل القرب كما فى ان مع العسر يسرا (قوله وهو فتح اعراب) لشبهها بعند فى وقوعها خبراً وحالا وصفة وصلة ودلالتها على حضور نحو جئت ومن معى أو على قرب نحو ان مع العسر يسرا نقله سم عن المصنف (قوله فريشى منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لماما بكسر اللام أى وقتا بعد وقت (قوله وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون (قوله فانها مبنية عندهم) قيل لجمودها بلزومها الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وهو من المعاني التي حقها ان تؤدى بالحرف وان لم يوضع لها حرف كالاشارة (قوله والصحيح أنها باقية على اسميتها) أى لان المعنى فى الحالين واحد والمعنى الواحد لا يكون مستقلا وغير مستقل (قوله هذا) أى بناء مع الساكنة العين على السكون أى ظهور بنائها على السكون والا فبناؤها على السكون ثابت لها فى حال اتصالها بساكن أيضاً غاية الامر أنه حينئذ مقدر لا ظاهر فالضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالفتح طلبا للخفة والكسر على الاصل فى التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشارح جعل الوجهين اللذين ذكرهما المصنف فى الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنف من جعل بعض الشراح كلامه على التوزيع فالفتح للمعربة والكسر للساكنة وذلك لان الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل الا فى الساكنة الان يدعى بعض الشراح أن قول المصنف لسكون راجع لقوله وكسر فقط نعم فى نسخ بدل قوله فالفتح طلبا للخفة الخ مانصه فمن أعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين

اه وهو ظاهر فى جعل كلام المصنف على التوزيع وعليه يكون اسم الاشارة فى قول الشارح هذا راجعا الى ماقدمه المصنف من فتح عين مع فى لغة وسكونها فى لغة وتكون الضمائر فى كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هي ومعنى قوله فمن أعربها فتح العين أبقى فتح العين هذا ايضاح المقام (قوله تفرد مع) اى عن الاضافة حالة كونها مردودة اللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الاضافة جبراً لما فاتها من الاضافة فاصل معا من قولك جاء الزيدان معا معى ففعل به مافعل بفتى ففتحة العين على هذا فتحة بنية والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين هذا مااختاره ابن مالك وذهب الخليل الى ان الفتحة فتحة اعراب وليس من باب المقصور واختاره ابو حيان فعلى الاول تكون ناقصة فى الاضافة تامة فى الافراد عكس أب وأخ وأما يد فناقصة فيهما وغالب الاسماء تامة فيهما فالاقسام اربعة واستدل ابن مالك بقولهم الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف فى موضع الخبر فلا يلزم ماقاله وهو ظاهر قاله الدماميني (قوله وتنصب على الحال) أى دائما وقيل كثيراً وقد تكون ظرفا مخبراً به (قوله بمعنى جميعا) كذا قال المصنف ومال اليه فى المغنى وفرق ثعلب بينهما بان جاء الزيدان معا يدل على اتحاد وقت مجيئهما بخلاف جاء الزيدان جميعا (قوله وأفنى) أى الدهر أو الموت كما قاله الشمنى وقوله فبادوا أى هلكوا (قوله الاولى) أى الحمامة الاولى وسجعن هدرن شمنى (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للاضافة (قوله واضمم الخ) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة فى غير كقبل و بعد وسيذكر الشارح بقيتها كما يعلم باستقصاء كلامه (قوله ماله أضيف) أى الاسم الذى أضيف اليه لفظ غير فالصلة جرت على غير من هى له لامن اللبس (قوله معنى) تمييز محول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) اخذ الشارح ذلك من كون الكلام فى واجب الاضافة نعم لو قال المصنف ❊ وغير واضممها اذا عدمت ما ❊ لكان أصرح لاستفادة لزوم اضافتها صريحا من عطف غير على لدن (قوله الملازمة للاضافة) أى غالبا فلا يرد أنها تقطع عنها لفظا ومعنى كما سيأتى (قوله على مخالفة ماقبله لحقيقة ما بعده) أى معناه اما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به واتيانه بحقيقة قبل ما الثانية دون أن يأتى بها قبل ما الاولى أيضاً أو يسقطها بالكلية مما لم يظهر له وجه (قوله بغير تنوين) أى لنية معنى المضاف اليه على البناء وللتخفيف على الاعراب (قوله ثم اختلف حينئذ) اى حين اذ ضم لفظ غير من غير تنوين (قوله ضمة بناء) خبر مبتدا محذوف هو ضمير عائد على الضمة المفهومة من يضم (قوله لانها كقبل فى الابهام) أى لان معناها غير مختص اذ مغايرة المخاطب فى نحو رأيت رجلا غيرك لا تختص بذات دون أخرى كما أن معانى الغايات كقبل و بعد وفوق وتحت غير محدودة ولو علل الشارح بناء غير على الضم بعلة بناء قبل على الضم لوافق ماعليه المصنف من حصر سبب بناء الاسم فى مشابهته الحرف ولعله آثر ماعلل به لانه أخصر (قوله فهى اسم) أى لليس فى محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وقوله أو خبر أى لها فى محل نصب والتقدير ليس المقبوض غيرها (قوله على ما أفهمه كلامه) أى حيث قال بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب ليلائم ماقبله وحذف التنوين حينئذ قيل للتخفيف وقال المصرح للاضافة تقديراً لان المضاف اليه ثابت فى التقدير اه ويرد عليه كما فى المغنى أن هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا فى نحو قطع الله يد ورجل من قالها (قوله لانها اسم) مراده به ماعدا الظرف بدليل قوله بعد لا ظرف (قوله ككل و بعض) أى فى جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير منون والمنظر به منونا (قوله وجوزها) أى الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه

❊ تنبيه ❊ تفرد مع مردودة اللام فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعا نحو جاء الزيدان معا وتستعمل للجمع كما تستعمل للاثنين كقوله

وأفنى رجالى فبادوا معا

وقوله

اذا حنت الاولى سجعن لها معا

وقد ترادف عند فتجر بمن حكى سيبويه ذهبت من معه ومنه قراءة بعضهم هذا ذكر من معى (واضمم بناء غيرا ان عدمت ما ❊ له اضيف) لفظا (ناويا ماعدما) معنى أى من الكلمات الملازمة للاضافة غير وهى اسم دال على مخالفة ماقبله لحقيقة ما بعده واذا وقع بعد ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشرة ليس غيرها جاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف حينئذ فقال المبرد ضمة بناء لانها كقبل فى الابهام فهي اسم أو خبر وهذا ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه وقال الاخفش اعراب لانها اسم ككل و بعض لا ظرف كقبل و بعد فهى اسم لا خبر وجوزها ابن خروف ويجوز قليلا الفتح مع تنوين ودونه فهى خبر

اى

والحركة اعراب باتفاق كالضم مع التنوين ﴿تنبيهان﴾ الأول يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف اليه قال فى التوضيح فهى خبر والحركة اعراب باتفاق وفيما قاله نظر لأن المضافة لفظاً تضم وتفتح فان ضمت تعينت للاسمية وان فتحت لا تعين للخبرية لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لاضافتها الى المبنى * الثاني قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف بعد غير ليس من ألفاظ الجحد فلا يقال قبضت عشرة لا غير وهم محجوجون قال فى القاموس وقولهم لا غير لحن غير جيد لأن لا غير مسموع فى قول الشاعر

جوابا به تنجو اعتمد فور بنا
لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

وقد احتج ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل بهذا البيت وكأن قولهم لحن مأخوذ من قول السيرافى الحذف انما يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع اهـ كلامه وقد سمع انتهى كلام صاحب القاموس والفتحة فى لا غير فتحة بناء كالفتحة فى لا رجل نقله فى شرح اللباب عن الكوفيين و بناء مصدر نصب على الحال أى بانيا و غيراً مفعول بالضم (قبل كغير) و (بعد) و (حسب) و (أول

أى لنية لفظ المضاف اليه وفى نسخ اسقاط قوله ودونه وهو أولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضاً على قلة الفتح بلا تنوين (قوله والحركة اعراب باتفاق) نقل البعض عن الهمع في عن السيوطى أنه يجوز كون الحركة حينئذ بناء اى لاضافته تقديراً الى المبنى قال وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة اهـ وتجويز ذلك بعيد مع التنوين لان التنوين اما للتمكين أو للتعويض عن مفرد وكلاهما خاص بالمعرب ولعله لبعده لم يكترث به الشارح على أنه يحتمل أنه قائل بما سننقله عن شرح الأوضح له أو أن مراده اتفاق المبرد والأخفش المختلفين فى الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى فى كون الحركة اعرابا والا فغير عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرها (قوله لأن المضافة لفظاً تضم) أى ضمة اعراب بقرينة قوله تعينت للاسمية ولا يخفى أن ذكره حديث الضم غير محتاج اليه فى توجيه النظر وكان يكفيه أن يقول لأن المضافة لفظاً حيث فتحت لا تعين الخ (قوله لاضافتها الى المبنى) قال الشارح على الاوضح اللهم الا أن تكون الاضافة الى المبنى انما تؤثر البناء اذا كان المضاف اليه ملفوظاً به أى لا محذوفاً لضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير لحن) مقول قولهم وقوله غير جيد خبر قولهم (قوله والفتحة فى لا غير) أى اذا نطق بها مفتوحة فلا ينافى جواز ضمها لنية معنى المضاف اليه ولم يذكره لعلمه من قول المصنف واضمم بناء غيراً الخ (قوله كالفتحة فى لا رجل) مقتضاه أن غير ليست مضافة تقديراً بل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقديراً والفتحة فتحة اعراب على نية لفظ المضاف اليه ومقتضاه أيضاً أن لا الواقعة بعدها غير اذا فتحت نافية للجنس وهو قضية قول الرضي لا يحذف منها أى من غير المضاف اليه الا مع لا التبرئة وليس بل قضيته أن لا الداخلة على غير المحذوف معها المضاف اليه نافية للجنس سواء فتحت او ضمت ولعل وجهه أن عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وخصه ابن هشام فى القطر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عاملة عمل ليس وضمة غير حينئذ اعراب اذا نونت وقطعت عن الاضافة بالكلية او لم تنون ونوى لفظ المضاف اليه وبناء اذا لم تنون ونوى معنى المضاف اليه ولا جواز كونها عاطفة فى نحو قبضت عشرة لا غير بالنصب بلا تنوين لنية لفظ المضاف اليه أو بتنوين للقطع عن الاضافة او بالضم لنية معناه ونحو جاءني عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء مصدر الخ) يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا على تقدير مضاف أى ضم بناء بل هذا اولى لأن حالية المصدر سماعية (قوله قبل كغير الخ) يجوز فى قبل وغير وحسب الضم بغير تنوين حكاية لحال بنائها على الضم ورفع قبل وحسب وجر غير مع تنوين الثلاثة على مجرد ارادة اللفظ ويتعين الضم بلا تنوين فيما عدا الثلاثة لان الوزن لا يستقيم الا بذلك وما وقع فى كلام البعض تبعا للشيخ خالد مما يخالف ما قلنا تخبط (قوله وحسب) أى المشربة معنى لا غير لانها التي تقطع عن الاضافة لفظا كما سيأتى (قوله وأول) الصحيح أن أصله أوأل بهمزة بعد الواو بدليل جمعه على أوائل فقلبت هذه الهمزة واوا وأدغمت فيها الواو الاولى وقيل ووأل قلبت الهمزة واوا والواو الاولى همزة وانما لم يجمع على ووائل لثقل اجتماع واوين أول الكلمة وهل يستلزم ثانيا أولا قال في الهمع الصحيح لا فتقول هذا أول مال اكتسبته ثم قد تكتسب بعده شيأ وقد لا وقيل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تلدينه ذكرا فأنت طالق فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني اهـ ويستعمل اسما بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر وبمعنى السابق نحو لقيته عاما أولا فيصرف وقد تلحقه تاء التأنيث ووصفا بمعنى أسبق فيمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفعل

* ودون والجهات) الست (أيضا وعل) في أنها ملازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا دون معنى فتبنى على الضم لشبهها حينئذ بحروف الجواب في الاستغناء بها عما بعدها مع ما فيها من شبه الحرف في الجمود والافتقار نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة ونحو قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك وحكي أبو علي الفارسي ابدأ بذا من أول بالضم ومنه قوله

على اينا تعدو المنية أول

وتقول سرت مع القوم ودون أي ودونهم وجاء القوم وزيد خلف أو أمام أي خلفهم أو أمامهم ومنه قوله

لعن الاله تعلة بن مسافر
لعنا يشن عليه من قدام

وقوله

اقب من تحت عريض من عل

أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه فانها تعرب من غير تنوين كما لو تلفظ به كقوله

ومن قبل نادى

تفضيل لا فعل له من لفظه أو جاريا مجراه على الخلاف وظرفا نحو رأيت الهلال أول الناس أي قبلهم قال ابن هشام وهذا هو الذي اذا قطع عن الاضافة بني على الضم قاله يس وغيره (قوله ودون) هو اسم للمكان الادني من مكان المضاف اليه كجلست دون زيد ثم توسع فيه باستعماله في الرتبة المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم توسع فيه باستعماله في مطلق تجاوز شيء الى شيء كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله والجهات) أي أسماؤها وهي فوق وتحت وقدام وامام ووراء وخلف واسفل وكذا يمين وشمال على ما في الهمع وغيره وخالف الرضي فلم يجوز قطعهما عن الاضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين (قوله وعل) بمعنى فوق على ما سيأتي ومثلها علو كما في الرضي وقوله في أنها ملازمة للاضافة أي غالبا فلا يرد أنها قد تقطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا يجوز اضافته لفظا على الصحيح وهو عل كما سيأتي لا يقال المصنف لم يذكر ملازمة غير للاضافة فكيف يجعلها الشارح وجه شبه لانا نقول قد علمت سابقا أنها تؤخذ من سياقه (قوله لفظا دون معنى) أي فينوى معنى المضاف اليه والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف اليه أن يلاحظ معنى المضاف اليه ومسماه معبرا عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف نية المضاف اليه وانما لم تقتض الاضافة مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها عند نية اللفظ لقوتها بنية لفظ المضاف اليه (قوله فتبنى على الضم) هذا اشارة الى أول الاحوال الاربعة وقوله أما اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه اشارة الى ثانيها وقوله كما لو تلفظ به اشارة الى ثالثها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لشبهها الخ) علة لاصل البناء وأما كونه على حركة فليعلم أن لها عراقة في الاعراب وأما كونها ضمة فليكمل لها جميع الحركات ولتخالف حركة بنائها حركة اعرابها (قوله بحروف الجواب) كنعم وجير وبلى واي (قوله في الجمود) أي لزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية أو شبهها أو هو عدم التثنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر في يمين وشمال لتصرفها كثيرا وتثنيتهما وجمعهما بل في الهمع أن تصرف قبل وبعد وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط فتدبر (قوله والافتقار) اي الى المضاف اليه فان قلت الافتقار المقتضي للبناء هو الافتقار الى الجملة كما مر قلت ذاك في المقتضي للبناء الاصلي أما المقتضي للبناء العارض فقد يكتفى فيه بالافتقار الى المفرد هذا ما ظهر لي ولما كان وجود الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا بظهورها لم يؤثر البناء حالتها وانما بنيت حيث واذ حال أضافتهما لفظا لان الاضافة الى الجمل كلا اضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما أبدل التنوين في كل وبعض عن المضاف لم يبنيا لقيام البدل مقام المبدل منه وانما اختاروا في هذه الظروف البناء دون التعويض لانها غير متصرفة فناسبها البناء اذ هو عدم التصرف الاعرابي قاله الرضي (قوله في قراءة الجماعة) أي السبعة (قوله فحسب) الفاء زائدة لتزيين اللفظ وفي قول الشارح فحسبي ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر أو بالعكس وهو أولى لان حسب بمعنى اسم فاعل أي كاف فلا يتعرف بالاضافة كما سيذكره الشارح فالاولى جعله خبرا عن المعرفة وانما جوزنا كونه مبتدأ لتخصيصه بالاضافة أفاده المصرح (قوله من أول) أي من أول الامر (قوله تعدو) بالعين المهملة أي تسطو ويروى بالمعجمة أي تصبح (قوله تعلة بن مسافر) بفتح الفوقية وكسر العين المهملة وتشديد اللام (قوله يشن) أي يصب (قوله أقب من تحت) خبر لمحذوف كما يفيده كلام العيني أي هو أي الفرس على ما في المغني وشواهد العيني لكن نقل السيوطي عن الزمخشري أن البيت في وصف بعير أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن كما في القاموس والمراد ضامر البطن كما قاله العيني وقوله عريض من عل أي واسع الظهر وما جرى عليه

كل مولى قرابة * أى ومن قبل ذلك وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده وحكى أبو على ابدأ بذا من أول بالجر من غير تنوين أيضا فان قطعت عن الاضافة لفظا ومعنى أى لم ينو لفظ المضاف اليه ولا معناه أعربت منونة ونصبت مالم يدخل عليها جار كما أشار اليه بقوله

(وأعربوا نصبا اذا ما نكرا
قبلا وما من بعده قد ذكرا)

كقوله

فساغ لى الشراب وكنت قبلا
أكاد أغص بالماء الفرات

وكقوله

فما شربوا بعدا على لذة خمرا

وكقوله

كجلمود صخر حطه السيل من عل

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وحكى ابو على ابدأ بذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف (تنبيهات) الاول اقتضى كلامه أن حسب مع الاضافة أى لفظا أو نوى معناها أو لفظها معرفة ونكرة اذا قطعت عن الاضافة أى لفظا ومعنى اذ هى بمعنى كافيك اسم فاعل مرادا به الحال فتستعمل استعمال الصفات النكرة فتكون نعتا لنكرة كمررت برجل حسبك من رجل وحالا لمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله بحسبك درهم وهذا يرد على من زعم أنها اسم فعل

الشارح من ضم عل فى البيت تبع فيه المغنى وقد قال السيوطى انه مجرور ولان قوافى الارجوزة مجرورة كما علمت من الابيات التى ذكرناها منها (قوله كل مولى) أى ابن عم وقرابة مفعول نادى على قراءته بالنصب أو مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره أقاربه على قراءته بالجر (قوله نصبا) أى أو جرا بمن واقتصر على النصب لانه الاصل فى الظروف (قوله اذا ما نكرا) ما زائدة وضمير نكر عائد الى قبل وما ذكر بعده لانه وان تأخر لفظا متقدم رتبة لانه مفعول أعربوا فسقط ما اعترض به هنا (قوله وما من بعده قد ذكرا) اعترض بان هذا يخرج غير الانها لم تذكر بعد قبل مع أنها تعرب بالنصب كما تقدم واجيب بان المراد وأعربوا نصبا على الظرفية وذلك لا يأتى فيها وهذا كله وان أقره شيخنا والبعض انما يتم على أن المراد بما ذكر بعد قبل ما عطف عليه ولك ان تقول المراد ما ذكر بعد قبل ولو على غير وجه العطف فتدخل غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير ويكون المراد بالنصب ما هو أعم من النصب على الظرفية ومع هذا فالاولى حمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعل كما سيتضح (قوله أغص) بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء فى لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته كذا فى المصباح فعلى الثانى تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب ويرى الحميم أى البارد من أسماء الاضداد (قوله كجلمود صخر) الجلمود بالضم كما فى العينى وهو الحجر العظيم الصلب والشاهد فى من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشى وعندى فيه نظر لان قوله من عل آخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الاضافة لفظا ومعنى ولا دليل على أن ترك تنوينه لأجل وقف الروى فالحق أنه محتمل لان يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وقف الروى فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده (قوله بالنصب) ينبغى بالفتح لانه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا فى أول التى هى ظرف بمعنى قبل فتدبر (قوله تنبيهات الخ) اعترض الشارح على المصنف فى التنبيه الاول اعتراضين وفى الثانى اعتراضين (قوله اقتضى كلامه) أى منطوقا ومفهوما فان كلامه يقتضى بمنطوقه تنكير حسب فى حال قطعها عن الاضافة رأسا كقبل وبعد وبمفهومه تعريفها فى غير هذه الحالة كقبل وبعد والمسلم من ذلك مجرد التنكير دون القطع والتعريف كما سيشير اليه الشارح (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارح التعريف فى غير حالة القطع الا بالنسبة الى حسب فيفيد أن تعريف ما عداها فى غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية لمعناها أو لفظها لكان حسنا (قوله اذ هى بمعنى كافيك) تعليل لمحذوف تقديره وليس كونها معرفة مسلما اذ هى الخ وكان ينبغى التصريح به (قوله فتستعمل استعمال الصفات) أى نظرا الى كونها بمعنى كافى والاستعمال الثانى نظرا الى لفظها الجامد (قوله من رجل) من باب جر التمييز بمن (قوله وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة) فتقع مبتدأ وخبرا وحالا أو قبل دخول الناسخ بقرينة التمثيل وهذا مستأنف لا معطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف تفريع استعمالها استعمال الاسماء الجامدة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ وجهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر ويتعين فى بحسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم مسوغ الابتداء بدرهم قاله المصرح (قوله وهذا) أى ما ذكر من المثالين الاخيرين وكذا الاول ان جعل حسبهم خبرا لا ان جعل مبتدأ لعدم دخول عامل لفظى عليه حينئذ ويصح رجوع اسم الاشارة الى ما يعم مثالى استعمال حسب

فان العوامل اللفظية لاتدخل على أسماء الافعال وتقطع عن الاضافة فيتجددلها اشرابها معنى دالا على النفي ويتجددلها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم تقول رأيت رجلا حسب ورأيت زيدا حسب قال الجوهري كأنك قلت حسبي أو حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون اه وتقول في الابتداء قبضت عشرة فحسب أي فحسبي ذلك * الثاني اقتضي كلامه أيضا أن علـ تجوز اضافتها وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية وتوافق فوق في معناه وتخالفها في أمرين أنها لاتستعمل الامجرورة بمن وأنها لاتستعمل مضافة فلا يقال أخذته من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه وقد وهم في هـذا جماعة منهـم الجوهري وابن مالك وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلله
أرمض من تحت وأضحى من عله

فالهاء فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه لبنائه لو كان مضافا انتهى * الثالث قال في شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء الى أن قبلا في قوله وكنت قبـلا معرفة بنيـة الاضافة الا أنه أعرب لانه جعل مالحقه من التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف اليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا من المضاف اليه بما يعامل به نفسه مع المضاف اليه كما فعل بكل حين قطع عن الاضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن (وما يلي المضاف) وهو المضاف اليه (يأتي خلفا * عنه في الاعراب) غالبا (اذا ما حذفا) لقيام قرينة تدل عليه

استعمال الصفات (قوله فان العوامل اللفظية لا تدخل الخ) أي باتفاق وكذا المعنوية كالابتداء على الاصح من أقوال تأتي في بابها (قوله وتقطع عن الاضافة) اى مع استعمالها استعمال الصفات في الوصفية والحالية واستعمال الاسماء الجامدة في الابتداء (قوله اشرابها معنى دالا على النفي) يعني معنى لا غير ولو قال معنى النفي لكان أخصر و أحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على الوصفية أي وملازمتها للبناء على الضم أي فلا تنصب مقطوعة عن الاضافة رأسا خلافا لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كأنك قلت حسبي أو حسبك) أي فيجوز تقدير المضاف اليه ضمير المتكلم أو ضمير المخاطب (قوله فاضمرت ذلك) أي حذفته ونويت معناه (قوله اقتضي كلامه أيضا) أي منطوقا ومفهوما فاقتضاؤه الامر الاول بقوله قبل كغير والثاني بقوله وأعربوا نصبا الخ (قوله على الظرفية أو الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضي الا النصب وأما كونه على احدى هاتين فلا (قوله وتوافق فوق الخ) هذا استئناف وقبله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال وليس كذلك بل توافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذي في النسخ الصحيحة التي منها نسخة الشيخ أبي بكر الشنواني التي بهوامشها خطه « تنبيه » قال في شرح الكافية الخ وليس فيها هذان التنبيهان فهما والله أعلم ملحقان من غير الشارح بدليل مافيهما من عدم التحرير كما لا يخفى على النحرير اه (قوله وأنها لا تستعمل مضافة) أي لفظا بل انما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف اليه أو منونة لقطعها عن الاضافة رأسا وقدم الاستشهاد في الشرح على هذين الوجهين فحصر البعض هنا استعمالها في البناء على الضم مناف لما أسلفه الشارح وقرره هو أيضا سابقا وانظر هل تستعمل غير منونة لنية لفظ المضاف اليه الظاهر نعم ويحتمله قول الشاعر * كجلمود صخر حطه السيل من عل * كما أسلفناه (قوله من علوه) بضم العين وكسرها وسكون اللام ضد السفل (قوله لا أظلله) أي لا أظلل فيه أرمض مضارع رمض الرجل يرمض رمضا كفرح يفرح فرحا أي أصابه حر الرمضاء وهي الحجارة الحامية من حر الشمس وأضحى من عله أي يصيبني حر الشمس من فوق من ضحى يضحى كرضي يرضى وسعى يسعى أي برز للشمس فأصابه حرها (قوله لو كان مضافا) لان الاضافة من خواص الاسماء تقتضي الاعراب لا البناء لا يقال الاضافة الى المبنى مما يجوز البناء لانا نقول البناء الجائز بالاضافة الى المبنى هو البناء على الفتح والكلام في البناء على الضم (قوله معرفة بنية الاضافة) أي نية معنى المضاف اليه بدليل الاعتذار عن اعرابها بقوله الا أنه أعرب الخ وهذا القول مقابل لما في النظم الا أن يراد بالتنكير فيه التنكير بحسب اللفظ فقط (قوله وهذا القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على النظير المذكور اياه (قوله وهو المضاف اليه) أي الصالح لاعراب المضاف فلو كان المضاف اليه جملة لم يجز حذف المضاف لانها لا تصلح فاعلا ولا مفعولا مثلا وكذا اذا كان محلى بال والمضاف منادى فلا يصح يا الخليفة أي يا مثل الخليفة والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما يأتي في التنبيه الثاني على أن الاصح أن الحذف تدريجي كما يأتي وحينئذ لا حاجة الى هذه الغاية (قوله غالبا) أخذه من البيت بعده (قوله اذا ما حذفا) اعلم أن المضاف اذا حذف للقرينة فتارة يكون مطروحا وتارة يكون ملتفتا اليه ويعلم هذا بعود الضمير اليه وقد اجتمعا في قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أوهم قائلون فارجع الضمير أولا الى القرية طرحا للمضاف وثانيا الى المضاف التفاتا اليه قاله يس ولا تناقض لاختلاف الوقت (قوله لقيام قرينة تدل عليه) فان لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا ينافيه ماقالوه في نحو جاء زيد نفسه من أن

نحو وجاء ربك أي أمر ربك واسأل القرية أي أهل القرية ❊ تنبيهان ❊ الاول كما قام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب يقوم مقامه في التذكير كقوله يسقون من ورد البريص عليهم ❊ بردى

يصفق بالرحيق السلسل بردى مؤنث فكان حقه أن يقول تصفق بالتاء لكنه أراد ماء بردى وفي التأنيث كقوله

مرت بنا في نسوة خولة ❊ والمسك من أردانها نافحة

أي رائحة المسك وفي حكمه نحو ان هذين ❊ حرام على ذكور أمتي ❊ أي استعمال هذين ❊ وتلك القرى أهلكناهم ❊ أي أهل القرى وفي الحالية نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل ايادي سبا لان الحال لا تكون معرفة ❊ الثاني قد يكون الاول مضافا الى مضاف فيحذف الاول والثاني ويقام الثالث مقام الاول في الاعراب نحو وتجعلون رزقكم أنكم تكذبون أي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم وتدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت ومنه قوله فادرك ارقال العرادة ظلعها ❊ وقد جعلتني من حزيمة أصبعا أي ذا مسافة أصبع (ورب ما جروا الذي أبقوا) ❊ وهو المضاف اليه (كما قد كان قبل حذف ما تقدما (وهو المضاف (لكن بشرط أن يكون ما حذف ❊

تقسه لدفع توهم نية المضاف وان اعترض بذلك الدماميني لأن باب التوهم واسع لا يقتضي جواز ارتكاب المتوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة خفيت عليه (قوله نحو وجاء ربك الخ) ونحو الحج أشهر معلومات ولكن البر من اتقى أي حج أشهر معلومات وبر من اتقى وهذا أولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كأن يقال مدة الحج أشهر معلومات ولكن ذا البر من اتقى لان الحذف اليق بالاواخر ولان التقدير مع الآخر في وقت الحاجة اليه (قوله كما قام المضاف اليه الخ) قال سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لأنه المقصود بالذات في هذا الفن وقال يس لم يتعرض لغير الاعراب لأنه مبني على مراعاة المحذوف وهو خلاف الأكثر (قوله من ورد البريص) بالصاد المهملة اسم وادو بردى بفتحات نهر بدمشق وألفه للتأنيث كما في الهمع والرحيق الخمر والسلسل من الماء العذب أو البارد ومن الخمر اللينة كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض ويصفق حال من بردى وقوله بالرحيق السلسل تشبيه بليغ أي بماء كالرحيق السلسل في اللذة (قوله لكنه أراد ماء بردى) أي فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله خولة) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو كما نقل عن خط الشارح علم امرأة والاردان جمع ردن بالضم وهو أصل الكم كما في القاموس نافحة بالحاء المهملة أي فائحة (قوله وفي حكمه) أي الحكم عليه بشيء كالحرمة في المثال الأول والهلاك في المثال الثاني (قوله أي أهل القرى) كان الاحسن أي أهل تلك القرى لأن المضاف اليه تلك لا القرى لكن لما كانت تلك اشارة الى القرى تسمح في التعبير قال في المغني وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فتقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشري في الأولين لأن القرية تهلك ووافقهم في جاء لأجل أو هم قائلون اه هذا وذهب كثير الى أنه لا حذف فيما ذكر فقيل لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازا وتأنيثها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان وأهله (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة نحو مررت بقوم ايادي سبا ولو قال بدل الحالية التنكير كما في التسهيل لشملهما ويؤخذ من كلام الشارح أن الحالية العارضة تجامع التعريف فقوله لأن الحال لا تكون معرفة أي الحال بالاصالة (قوله أيادي سبا) أي أبناء سبا فعبر بالجزء عن الكل أو شبه الابناء بالأيادي بجامع المعاونة (قوله قد يكون الاول الخ) وقد يحذف ثلاثة متضايفات نحو فكان قاب قوسين أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدر الزمخشري وهو ظاهر على تفسير القاب بالقدر فان فسر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج في الخبر الى تقدير مضاف ثان أي مثل قدر قاب وعليه قيل في الآية قلب والأصل قابي قوس (قوله فيحذف الأول والثاني) أي تدريجا على الراجح كما في الدماميني وان كان قول الشارح ويقام الثالث مقام الاول يميل الى أنه دفعي (قوله فادرك ارقال الخ) الارقال بكسر الهمزة اسراع السير وهو مفعول مقدم ٢ والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس الشاعر وظلعها بظاء مشالة مفتوحة ولام ساكنة وعين مهملة غمزها في مشيها وهو فاعل مؤخر وجملة وقد جعلتني الخ حال من العرادة وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي اسم رجل أغار على ابل الشاعر والمعنى أنه لما تبع الشاعر حزيمة ولم يبق بينهما الا قدر مسافة أصبع أدرك فرسه العرج فتأخر عنه ففاته حزيمة (قوله ورب ما جروا) أي استداموا جر (قوله كما قد كان) أي كالجر الذي قد كان والمغايرة بين المشبه والمشبه به لا بالذات بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما قد كان الخ دفع توهم أن هذا جر جديد بجار آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف

٢ (قوله والعرادة) بكسر العين الذي في القاموس أنه كسحابة اه

مماثلا لما عليه قد عطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا كقوله أكل امرئ تحسبين امرأ * ونار توقد بالليل
نارا أى وكل نار وقوله ولم أر مثل الخير يتركه الفتى * ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع أى ولا مثل الشر لئلا يلزم العطف على
معمولى عاملين مختلفين بان تجعل قوله نار بالجر معطوفا على امرئ والعامل فيه كل ونارا الثاني معطوفا على امرئ والعامل فيه تحسبين
﴿ تنبيه ﴾ الجر والحالة هذه مقيس ولیس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام كما ظن بعضهم والجر
فيما خلا من الشروط
محفوظ لا يقاس عليه
كالجر بدون عطف
فى قوله رايت التيمي
تيم عدى أى أحد تيم
عدى ومع العاطف
المفصول بغير لا كقراءة
ابن جماز تريدون
عرض الدنيا والله
يريد الآخرة اى عرض
الآخرة كذا قدره
الناظم وجماعة وقيل
التقدير ثواب الآخرة
أو عمل الآخرة وبه قدره
ابن أبي الربيع فى
شرحه للايضاح وعلى
هذا فالمحذوف ليس
مماثلا لما عليه قد عطف
بل مقابلا له انتهى
(ويحذف الثانى)
وهو المضاف اليه وينوى
ثبوت لفظه (فيبقي
الاول) وهو المضاف
(كحاله اذا به يتصل)
فلا ينون ولا ترد اليه
النون ان كان مثنى
أو مجموعا لكن لا يكون
ذلك فى الغالب الا
(بشرط عطف واضافة
الى * مثل الذى له أضفت الاولا) لان بذلك يصير المحذوف في قوة المنطوق ، وذلك وعلى
كقولهم قطع الله يد ورجل من قالها الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف
اليه رجل عليه وكقوله يامن رأى عارضا أسر به * بين ذراعى وجبهة الاسد أى بين ذراعى الاسد وجبهة الاسد وقوله سقى الارضين
الغيث سهل وحزنها أى سهلها وحزنها وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور كما مر من نحو قوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة *
وقد قرئ شذوذا فلا خوف علهم أى فلا خوف شئ عليهم ﴿ تنبيهان ﴾ الاول ماذكره الناظم

(قوله مماثلا) أى لفظا ومعنى (قوله لما عليه قد عطف) الصلة جارية على غير من هي له (قوله
توقد) مضارع أصله تتوقد (قوله مثل الخير) مفعول أول ويتركه الفتى مفعول ثان (قوله لئلا
يلزم الخ) علة لمحذوف أى وانما جعل المجرور مجرورا بالمضاف المحذوف لا معطوفا على امرئ او الخير
لئلا الخ (قوله العطف على معمولى الخ) أى وذلك ممنوع عند سيبويه ومن وافقه والعاملان فى
البيت الثانى أر ومثل والمعمولان الخير وجملة يتركه الفتى والمعطوف على الخير الشر وعلى يتركه الفتى يأتيه
امرؤ (قوله من الشروط) أى العطف ومماثلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الا بلا وبه
يعلم أن الاضافة فى قول المصنف بشرط الخ للجنس (قوله كالجر بدون عطف) قاسه الكوفيون
(قوله أى أحد تيم عدى) الدليل على هذا المحذوف استحالة أن يكون التيمي نفس القبيلة اذ هو واحد
منهم (قوله ومع العاطف المفصول بغير لا) نقل سم أنه مقيس عند الاكثرين (قوله كقراءة
ابن جماز) قال فى التوضيح هي مخالفة للقياس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفا بل المعطوف
جملة فيها المضاف (قوله أى عرض الآخرة) المراد بالعرض بالنسبة الى الآخرة ما عرض وحدث وان
كان باقيا وايثار التعبير به للمشاكلة فيكون المذكور دليل المحذوف (قوله فيبقى الاول أى حال
الاول وقوله كحاله فى المغايرة بين المشبه والمشبه به ما مر ووجه الشبه كون كل بالمضاف (قوله اذا به يتصل)
أى اذا يتصل الاول بالثانى أو العكس (قوله بشرط عطف) أى على ذلك الاول ولو بغير الواو وسنعرفك
وجها آخر (قوله وأضافة) أى أضافة المعطوف ومثل الاضافة عمل المعطوف فى مثل ما أضيف اليه
الأول كقوله بمثل أو أحسن من شمس الضحى (قوله الى مثل) أى لفظا ومعنى (قوله لأن بذلك
اسم ان ضمير الشان (قوله يامن رأى) المنادى محذوف أى ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن
تكون موصولة وهي المنادى فلا حذف اه دماميني وقوله عارضا أى سحابا معترضا وقوله أسر به
أى لو نوقى بمطره وقوله بين ذراعى صفة ثانية لعارضا والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع
كوكبان نيران ينزلهما القمر والجبهة أربعة أنجم ينزلها أيضا القمر قال السيوطى قال ابن يعيش يصف
الشاعر سحابا اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة وهما من أنواء الاسد وأنواؤه أحمد الانواء وذكر
الذراعين والنوء للذراع المقبوضة لاشتراكهما فى الاسد وفى التسمية كقوله يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان وانما يخرج من احدهما اه ونقل الدماميني عن بعض شراح أبيات المفصل أن قصده وصف
ممدوحه بالشجاعة حيث سماه أسدا وقابه بالسماحة حيث سماه سحابا (قوله وحزنها) ضد السهل (قوله
ومن قبل) اى من قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبلي فحذفت الياء وأبقيت الكسرة دليلا عليها وعليه
فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليها جائز كثيرا بدون الشروط المذكورة (قوله فلا خوف
عليهم) أى بالضم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لا عاملة عمل ليس أو مهملة وقرأ يعقوب بفتح
الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فان قدرت الفتحة فتحة اعراب ففيها شاهد أيضا أو فتحة بناء فلا

هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى أن الاصل فى قطع الله يد ورجل من قالها قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضيف اليه رجل فصار قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم رجل بين المضاف الذى هو يد والمضاف اليه الذى هو من قالها قال بعض شراح الكتاب وعند الفراء الاسمان مضافان الى من قالها ولا حذف فى الكلام * الثانى قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الاول كقول أبى برزة الاسلمى رضي الله تعالى عنه غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثماني بفتح الياء دون تنوين والاصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ فى صحيح البخارى

(فصل مضاف شبه فعل ما نصب

مفعولا اوظرفا أجز)

فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف الى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف وما نصب موصول وصلته فى موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أى نصبه ومفعولا أو ظرفا حالان من ما أو من الضمير المحذوف وتقدير البيت أجز أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولا أو ظرفا والاشارة بذلك الى ان من الفصل بين المتضايفين ما هو جائز فى السعة خلافا للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقا فالجائز فى السعة ثلاث مسائل * الاولى أن يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة ابن عامر

وعلى قراءته تكون لا عاملة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعا للمصرح جعلها المبرد من باب التنازع فاعمل الثانى لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة فهى جائزة قياسا اه وقد ينافيه قول الشارح سابقا الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها اذ جعلها من باب التنازع يقتضي ان الاصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط فى عاملى التنازع أن يكونا فعلين أو اسمين يشبهانهما والعاملان هنا ليسا كذلك فتدبر (قوله وذهب سيبويه الخ) لعل الحامل له على ذلك أن الحذف أليق بالثواني لكنه مع ما فيه من التكلف يضعفه قول الشاعر

بنو وبناتنا كرام فمن نوى * مصاهرة فلينأ ان لم يكن كفأ

وقول الآخر * بمثل أو أحسن من شمس الضحى * اذ لا يفصل بين المتضايفين اذا كان الثانى ضميرا ولان مطلوب أحسن من ومجرورها ومطلوب مثل مضاف اليه كذا فى الدماميني واما تضعيفه بانه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الامور الثلاثة الآتية وذلك مختص بالضرورة ففيه ان سيبويه لا يسلم الحصر فى الثلاثة ولك ان تجعل كلام المصنف صالحا لمذهب سيبويه أيضا بان تجعل معنى قوله واضافة الى مثل الخ اى الى مضاف اليه مذكور مماثل لمحذوف أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف اليه محذوف مماثل لمذكور أضيف اليه المضاف الاول كما هو مذهب سيبويه نعم المتبادر من كلامه هو الاول (قوله ثم اقحم الخ) قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا مما ذهب اه مغنى وانما احتيج الى ذلك لان تمام الاسم الذى ليس بالتنوين أو الاضافة ولعدم المحوج الى الاعتراض بين المبتدا والخبر فى نحو زيد وعمرو قائم جعله سيبويه من باب الحذف من الاول اذ لو كان قائم خبرا عنه لقدم على العطف اذ لا حاجة الى تأخيره لعدم القبح فى زيد قائم وعمرو (قوله وعند الفراء الاسمان الخ) خصه كما قال السيوطى بالمصطحبين كاليد والرجل والربع والنصف وقبل وبعد لانهما كالشئ الواحد فكأن المضاف العامل فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد انه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف نحو دار وغلام (قوله وهو عكس الاول) أى على مذهب المبرد وتشمله عبارة النظم كما علم مما وجهنا صلاحية النظم لمذهب سيبويه (قوله فصل مضاف) أى من المضاف اليه بشرط أن لا يكون ضميرا اه يس (قوله شبه فعل) أى مصدر أو اسم فاعل (قوله ما نصب) خرج المرفوع فان الفصل به مختص بالضرورة كما سيأتى وذلك لانه متمكن فى موضعه بخلاف المنصوب فانه فى نية التأخير فالفصل به كلا فصل (قوله مفعولا الخ) أى غير جملة فلا يجوز أعجبنى قول عبد الله منطلق زيد للطول قال سم انظر هل يجوز الفصل بمجموع الامور التى جاز الفصل بكل منها قال البعض القياس على ما تقدم فى قوله ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف أو عمل يقتضي جواز الفصل بالمجموع الآن بفرق وأنا أقول مقتضى تعليلهم منع الفصل بالمفعول الجملة بالطول عدم الجواز والفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضايفين لكونهما كالشئ الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه فتنبه (قوله فى موضع رفع) لو قدمه على الصلة لكان أولى لان الموضع للموصول فقط (قوله خلافا للبصريين الخ) ولما تبع الزمخشرى مذهبهم رد قراءة ابن عامر الآتية ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر (قوله مطلقا) أى سواء كان ذلك بالامور الثلاثة أو بغيرها (قوله مصدرا) أى مقدرا بان والفعل شاطبي (قوله والمضاف اليه فاعله) لو قال معموله لدخل المصدر المفصول بينه

قتل أولادهم شركائهم وقول الشاعر * فسقناهم سوق البغاث الاجادل * وقوله فداسهم دوس الحصيد الدائس وقوله فزججتها بمزجة * زج القلوص أبي مزاده واما ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها الثانية أن يكون المضاف وصفا والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله وقول الشاعر وسواك مانع فضله المحتاج * أو ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام * هل أنتم تاركولي صاحبي * وقوله كناحت يوما صخرة بعسيل وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك * الثالثة أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله (ولم يعب فصل يمين) نحو هذا غلام والله زيد حكي ذلك الكسائي وحكى ابو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ﴿ تنبيه ﴾ زاد في الكافية الفصل باما كقوله

هما خطتا اما أسار ومنة * واما دم والقتل بالحر أجدر اهـ

وماسوى ذلك فمختص بالشعر وقد أشار الى ثلاث مسائل من ذلك بقوله (واضطرارا وجدا) أي الفصل والالف للاطلاق (بأجنبي أو بنعت أو ندا) أي الاولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلا كان كقوله

أنجب أيام والداه به * اذ نجلاه فنعم ما نجلا

أي أنجب والداه به أيام اذ نجلاه أو مفعولا كقوله

تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها

أي تسقي ندى ريقتها المسواك أو ظرفا كقوله

كما خط الكتاب بكف يوما * يهودي يقارب أو يزيل

الثانية الفصل بنعت المضاف كقوله

ولئن حلفت على يديك لاحلفن * بيمين أصدق من يمينك مقسم

أي بيمين مقسم أصدق من يمينك وقوله من ابن أبي شيخ الاباطح طالب أي من ابن أبي طالب شيخ الاباطح * الثالثة الفصل بالنداء كقوله

كأن برذون أبا عصام * زيد حمار دق باللجام

أي كأن برذون زيد يا أبا عصام وقوله

وبين مفعوله بالظرف وجعل بعضهم منه ترك يوما نفسك وهواها أي تركك يوما نفسك وجعله الشارح من المفصول بينه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهواها (قوله قتل أولادهم شركائهم) أي برفع قتل على انه نائب فاعل زين ونصب اولادهم وجر شركائهم وجعل الشركاء فاعل القتل باعتبار أمرهم به (قوله سوق البغاث) بتثليث الموحدة وغين معجمة وثاء مثلثة طائر ضعيف يصاد ولا يصيد والاجادل جمع أجدل وهو الصقر (قوله فزججتها) أي طعنتها والمزجة بكسر الميم رمح قصير والقلوص الناقة الشابة (قوله وصفا) أي اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال ولم يذكروا اسم المفعول (قوله اما مفعوله الاول) الصواب تأخيرا ما بعد قوله الفاصل لان التنويع انما هو في الفاصل (قوله هل أنتم تاركولي صاحبي) قال الدماميني يحتمل عدم الاضافة بان تكون النون محذوفة كحذفها في قراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد (قوله بعسيل) بعين وسين مهملتين على وزن أمير مكنسة العطار التي يجمع بها العطر بكسر الميم وفتح النون (قوله هما) أي الخطتان المعلومتان من السياق والخطة بالضم الخصلة والاسار بالكسر الاسر وعدّ الاسر والمنة بعده بالاطلاق خطة واحدة لتلازمهما في الجملة (قوله بأجنبي) متعلق بمحذوف حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولا بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتعلق بأجنبي به على رأي من أجاز اعمال ضمير المصدر لان ضميره الذي أجيز اعماله على هذا الرأي بارز وهذا مستتر أفاده الشاطبي (قوله معمول غير المضاف) يدخل في الاجنبي على هذا التفسير النعت والمنادى فيلزم عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار اليه بقوله فاعلا كان الخ سم (قوله فاعلا) أي لغير المضاف اذ فاعل المضاف ليس أجنبيا وان كان الفصل به ايضا ضرورة كما سيذكره الشارح (قوله انجب ايام والداه به) اى ولدا ولدا نجيبا ونجلاه ولداه والفصل في هذا البيت بالفاعل وبالجار والمجرور أيضا لكنهم اكتفوا بالتنبيه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل باثنين من المعمولات الاجنبية في الضرورة (قوله تسقي امتياحا) أي وقت امتياح أو مماتحة والامتياح الاستياك (قوله كما خط) ما مصدرية يهودي يقارب أي بين حروف الكتابة أو يزيل بفتح أوله أي يباعد بينها والجملة صفة ليهودي كما في العيني والتصريح فالضمير في الفعلين له وقول البعض الضمير فيهما للخط خطأ وخص اليهودي لانه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كخط الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نجوت وقد بل المرادي سيفه * قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمرو بن العاص وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فسلم الاولان وقتل علي قتله عبد الرحمن بن ملجم بكسر الجيم وفتحها المرادي بفتح الميم ٣ نسبة الى مراد قبيلة قاله يس ويرد على الشارح أن الفاصل ليس نعتا للمضاف بل لمجموع المضاف والمضاف اليه وقد يقال لما كان المتأثر بالعوامل المختلفة الجزء الاول جعل النعت له (قوله كأن برذون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف

---

٣ (قوله المرادي) بفتح الميم مخالف لقول القاموس ومراد كغراب أبو قبيلة لانه تمرد وكسحاب وكتاب العنق اهـ

وفاق كعب بجير منقذ لك من * تعجيل تهلكة والخلد فى سقرا أى وفاق بجير يا كعب ﴿ تنبيه ﴾ من المختص بالضرورة أيضاً الفصل بفاعل المضاف كقوله ترى أسهما للموت تصمى ولا تنمى * ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب * ولا عدمنا قهر وجد صب والامر فى هذا أسهل منه فى الفاعل الأجنبي كما فى قوله * أنجب أيام والداه به البيت ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله فان نكاحها مطر حرام بدليل أنه روى أيضا بنصب مطر ورفعه والتقدير فان نكاح مطر اياها أوهي ومنه الفصل بالفعل الملغى كقوله

بأى تراهم الأرضين حلوا أى بأى الارضين زاده فى التسهيل وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله كقوله

معاود جرأة وقت الهوادى

أشم كأنه رجل عبوس أراد معاود وقت الهوادى جرأة وحكي ابن الانبارى هذا غلام ان شاء الله أخيك ففصل بان شاء الله اه ﴿خاتمة﴾ قال فى شرح الكافية المضاف الى الشيء يتكمل بما أضيف اليه تكمل الموصول بصلته والصلة لا تعمل فى الموصول ولا فيما قبله وكذا المضاف اليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله فلا يجوز فى نحو أنا مثل ضارب زيداً أن يتقدم زيداً على مثل وان كان المضاف غيراً وقصد بها النفى جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه كما يتقدم معمول المنفى بلا فاجازوا أنا زيداً غير ضارب كما يقال أنا زيداً

لا أضرب ومنه قوله ان امرأ خصنى عمداً مودته * على التنائي لعندى غير مكفور فقدم عندى وهو معمول مكفور مع اضافة غير اليه لأنها دالة على نفى فكأنه قال لعندى لا يكفر ومنه قوله تعالى على الكافرين غير يسير فان لم يقصد بغير نفى لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت اليه فلا يجوز فى قولك قاموا غير ضارب زيدا قاموا زيداً غير ضارب لعدم قصد النفى بغير هذا كلامه والله أعلم ﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾ انما أفرده بالذكر

اليه على لغة التصرو زيد بدل أو عطف بيان فلا شاهد فيه (قوله وفاق كعب بجير الخ) بجير أخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد أسلم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه الى الاسلام الى أن أسلم وكعب منادى حذف منه حرف النداء (قوله ترى) بالنون كما قاله الدماميني تصمى من أصميته اذا رميته فقتلته بحيث تراه ولا تنمى من أنميته اذا رميته فغاب عنك ثم مات والمعنى ترى أسهما للموت تقتل ولا تبطئ والارعواء الكف عن القبيح (قوله فان نكاحها مطر حرام) أى فى رواية خفض مطر باضافة نكاح اليه والفصل بالهاء وهي محتملة للفاعلية والمفعولية لما ذكره الشارح فعلى الفاعلية يكون من انابة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تعهد النيابة الا فى الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير يعرف ما فى كلام البعض ويعرف أيضاً أن الهاء ليست فى موضع جر بالاضافة حتى يتوجه استشكال صاحب التوضيح خفض مطر بالاضافة بأن المضاف لا يضاف لشيئين ومطر اسم رجل كان من أقبح الناس وكانت زوجته من أجمل النساء وكانت تريد فراقه ولا يرضى بذلك وصدر البيت لئن كان النكاح أحل شيء (قوله بالفعل الملغى) أى الذى يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملغى بالمعنى المصطلح لأن ترى فى البيت عامل فى المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض الدنوشرى (قوله معاود جرأة وقت الهوادى) فى شواهد العينى أن صدره أشم كأنه رجل عبوس * وكذا فى الهمع وفى بعض نسخ الشارح جعله عجزاً والأشم من الشمم وهو التكبر يصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادى جمع هاد أى أعناق الخيل لأجل جرأته فى الحرب والجرأة بضم الجيم (قوله فلا يجوز فى نحو أنا مثل الخ) أى عند الجمهور وكذا يمتنع التقديم عندهم اذا كان المضاف لفظ أول او حق وجوزه مع كل من الثلاثة بعض فان كان المضاف غير مثل وأول وحق وغير امتنع التقديم اتفاقا أفاده الدماميني (قوله وقصد بها النفى) بأن صح حلول حرف النفى والمضارع محل غير ومخفوضها (قوله معمول ما أضيفت اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كما يدل عليه التمثيل هذا مذهب السيرافى والزمخشرى وابن مالك وقال ابن السراج يمتنع تقدمه مطلقاً وقيد بعضهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جاراً ومجروراً قاله الدماميني (قوله ومنه قوله تعالى الخ) أى على أن على الكافرين متعلق بيسير ويصح تعلقه بعسير فلا يكون فيه شاهد (قوله غير ضارب زيداً) أى الاشخصا ضرب زيداً (قوله لعدم قصد النفى بغير) أى لأنه لا يصح وضع حرف النفى والمضارع موضع غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيداً لعدم الرابط للجملة الحالية ويؤخذ منه أن المضاف اليه غير لو كان جمعاً نحو قاموا غير ضاربين زيداً جاز تقديم المعمول لصحة الحلول المذكور اذ يصح أن يقال قاموا لا يضربون زيداً فجملة المضارع حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير فى المثال حالا

﴿المضاف الى ياء المتكلم﴾

لأن فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله أشار الى ذلك بقوله * (آخرما أضيف لليا اكسر) أى وجوبا (اذا * لم يك معتلا) منقوصاً أو مقصوراً (كرام وقذى * أو يك) مثنى أو مجموعا على حده (كابنين وزيدين فذى) الأربعة (جميعها) آخرها واجب السكون و(اليا بعد) أى بعدها (فتحها احتذى) أى اتبع (وتدغم اليا) من المنقوص والمثنى والمجموع على حده فى حالتي جرهما ونصبهما (فيه) أى فى الياء المذكورة يعنى ياء المتكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال رفعه فتقول هذا رامى ورأيت رامى ومررت برامى ورأيت ابنى وزيدى ومررت بابنى وزيدى وهؤلاء زيدى والأصل فى المثنى والمجموع المنصوبين أو المجرورين ابنين لى وزيدين لى حذفت النون واللام للاضافة ثم أدغمت الياء فى الياء والاصل فى الجمع المرفوع زيدوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجى هم وقول الشاعر

أودى بنى وأعقبونى حسرة * عند الرقاد وعبرة لا تقلع

هذا اذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت واليه أشار بقوله (وان * ما قبل واو ضم فاكسره يهن) فان لم ينضم بل انفتح بقى على فتحه نحو مصطفون فتقول جاء مصطفى (وألفا سلم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يداى أو المحمول على التثنية نحو ثنتاى بالاتفاق أو آخر المقصور نحو عصاى على المشهور (وفى المقصور عن * هذيل انقلابها ياء حسن) نحو عصى ومنه قوله

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع

وحكى هذه اللغة عيسى ابن عمر عن قريش وقرأ الحسن يابشرى ﴿ تنبيهان ﴾ الاول يستثنى مما تقدم ألف لدى وعلى الاسمية فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا تختص بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو لديه وعليه ولدينا وعلينا * الثانى يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى الاربع المستثنيات)

(قوله لان فيه أحكاما الخ) وذلك ككسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا ولا مثنى ولا جمعا على حده (قوله أشار الى ذلك) أى الى أن فيه أحكاما ليست فى الباب الذى قبله (قوله اذا لم يك معتلا) أى بالاصطلاح النحوى وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة له فخرج نحو دلو وظبى كما أشار اليه الشارح بقوله منقوصاً أو مقصوراً (قوله أو يك) أى ولم يك (قوله فذى) مبتدأ وجميعها تأكيد والياء مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث واحتذى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أى بعدها أى الأربعة حال من الياء أو متعلق باحتذى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانياً (قوله آخرها واجب السكون) انما أتى الشارح به لأنه المقابل لقول المصنف اكسر ولم يذكره المصنف مع أن كلامه أولا فى آخر المضاف اكتفاء بقوله وتدغم اليا فيه والواو وقوله وألفا سلم لاستلزام ذلك تسكين الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أى بعد قلبها ياء ولم يذكره المصنف اكتفاء بأخذه من قوله وان ما قبل واو الخ (قوله فتقول هذا رامى) فرامى مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الواجب لأجل الادغام لا الاستثقال كما هو حكمه فى غير هذه الحالة كما قاله سم لعروض وجوب السكون فى هذه الحالة بأقوى من الاستثقال وهو الادغام (قوله حذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر أن اللام انما حذفت للتخفيف خلافا لمن جعل في كلام الشارح مسامحة كالبعض (قوله والأصل فى الجمع) أى بعد الاضافة ولم يذكر أصله قبلها اكتفاء بعلمه مما قبله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح فى أن هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جنى العكس (قوله لتصح الياء) أى المنقلبة الها الواو وعلامة الرفع حينئذ الواو المنقلبة ياء للموجب (قوله أودى بنى) أى هلكوا والعبرة بفتح العين المهملة الدمع (قوله هذا) أى قلب الضمة كسرة (قوله يهن) بضم الهاء أى يسهل النطق بالكلمة قاله الشاطبى (قوله انقلابها ياء) أى عوضاً عما يستحقه ما قبل ياء المتكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الاعراب ومثله لا رجلين ولا قائمين نقله يس عن ابن هشام (قوله سبقوا) الضمير يرجع الى خمسة بنين للشاعر هلكوا جميعاً فى طاعون وهم المراد بالبنين فى البيت السابق أعنى أودى بنى الخ وقوله وأعنقوا لهواهم أى تبع بعضهم بعضاً فى الموت فتخرموا بالخاء المعجمة مبنيا للمجهول أى اخترمتهم المنية كذا فى العينى فمراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستثنى مما تقدم) أى من اطلاق قوله وألفا سلم لاقتضائه سلامتها عند الجميع فى غير المقصور حتى فى هذه الأمور وليس كذلك (قوله الاسمية) قيد بذلك ليكون مما نحن فيه وهو المضاف للياء والا فالحرفية أيضاً تقلب ألفها ياء ومثل على الاسمية الى الاسمية على ما قاله أبو حيان سم (قوله اتفقوا على قلبها ياء) نظر فيه المصرح بان بعض العرب لا يقلب كما قاله المرادى فى شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربع

المستثنيات وذلك أربعة أشياء المفرد الصحيح نحو غلامي وفرسى والمعل الجارى مجراه نحو ظبيي ودلوى وجمع التكسير نحو رجالى وهنودى وجمع السلامة لمؤنث نحو مسلماتي واختلف فى الاصل منها فقيل الاسكان وقيل الفتح وجمع بينهما بان الاسكان أصل أول اذ هو الاصل فى كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ماوليته فتقلب ألفا وربما حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها فالاول كقوله خليل أملك منى للذى كسبت * يدى ومالى فيما يقتنى طمع * والثاني كقوله أطوف ما أطوف ثم آوى * الى أماو يروينى النقيع أراد الى أمى والثالث كقوله ولست بمدرك مافات منى * بلهف ولا بليت ولا لو اني وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالفصيح الشائع فيها الفتح كما مر وكسرها لغة قليلة حكاها أبو عمرو ابن العلاء والفراء وقطرب وبها قرأ حمزة ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي وكسر ياء عصاى الحسن وأبو عمرو فى شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد ﴿خاتمة﴾ فى المضاف الى ياء المتكلم أربعة مذاهب * أحدها أنه معرب بحركات مقدرة فى الأحوال الثلاثة وهو مذهب الجمهور * والثانى أنه معرب فى الرفع والنصب بحركة مقدرة وفى الجر بكسرة ظاهرة واختاره في التسهيل والثالث أنه مبنى واليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب * والرابع انه لا معرب ولا مبنى واليه ذهب ابن جنى وكلا هذين المذهبين بين الضعف والله أعلم

﴿اعمال المصدر﴾

(بفعله المصدر ألحق فى العمل) تعديا ولزوما فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم وان كان متعديا فهو متعد الى ما يتعدى اليه بنفسه أو بحرف جر ﴿تنبيه﴾ يخالف المصدر فعله في أمرين * الاول

المستثنيات) لا يرد عليه نحو فى وأبى وأخي على لغة رد اللام وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم واعرابها بحركة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم منع من ظهورها السكون الواجب للادغام لان الثلاثة صارت فى هذه الحالة من المنقوص الذى هو أحد الاربع المذكورة وقول البعض تبعا لسم اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو المنقلبة ياء ينافيه كون شرط اعرابها بالحروف اضافتها لغير ياء المتكلم ودفع سم المنافاة بحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاسماء عند الاضافة فيه أن هذا الحمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعي ذلك فعليه البيان (قوله والمعل الجارى الخ) كذا فى بعض النسخ ومراده بالمعل ما آخره حرف علة لا المغير عن أصله بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذى في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أى ان لم تكن الاضافة للتخفيف كاضافة الوصف الحالى أو الاستقبالى والا فلا حذف ولا قلب لانها على تقدير الانفصال فلم تكن الياء ممازجة لما اتصلت به (قوله فتقلب ألفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلبة عن اسم فهى مضاف اليه فى موضع جر بل قد يدعى أنها ياء المتكلم غاية الامر أن صفتها تغيرت (قوله بلهف) أى بقولى يالهف الخ فالاصل يالهفا (قوله وأما ياء المتكلم المدغم فيها) هذا مقابل قوله يجوز اسكان الياء وفتحها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسرها لغة قليلة) قيل الكسر لالتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع ثقله على الياء ان الياء اذا سكن ماقبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو وظبي (قوله وهو اضعف من الكسر مع التشديد) لعل وجهه أن الكسرة فى عصاى تالية للالف وهى لا تناسب الكسرة وفى مصرخي تالية للياء وهى تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أى خلفت كسرة المناسبة ورد بان الاصل بقاء ما كان قاله الدمامينى (قوله مبنى) رد بانه لا مقتضى للبناء والاضافة للمبنى انما تجوز البناء اذا توغل المضاف فى الابهام قاله يس (قوله لا معرب ولا مبنى) وعلى هذا اذا قلت غلامى حاضر فغلام مبتدأ فى محل رفع اذ ليس الاعراب المحلى مخصوصا بالمبنى هذا هو الظاهر وان توقف فيه البهوتى وسكت عليه البعض

﴿اعمال المصدر﴾

(قوله بفعله المصدر ألحق فى العمل) اعترض بانه يقتضي أن عمل المصدر لشبهه بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما سيصرح بذلك الشارح وقد يدفع بمنع الاقتضاء المذكور وانما التعبير بالالحاق لكون الاصل فى العمل للفعل فهو من الحاق الفرع فى العمل بالاصل فيه لا من الحاق المشبه بالمشبه به مع أن الدمامينى صرح بان عمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه لازما الخ) هذه العبارة تقتضى أن بعض الافعال لا يتعدى بنفسه ولا بحرف الجر فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الناظم بحدث وعرض ورده شيخ الاسلام بانه يقال حدث لفلان وعرض له كذا فالاولى التمثيل بنحو ظرف وشرف ورد أيضا بانه يقال ظرف فى أخلاقه وشرف فى قومه وتقتضي أيضا أن المتعدى بحرف الجر يسمى متعديا بالاطلاق مع أن المتعدى

أن فى رفعه النائب عن الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه واليه ذهب فى التسهيل * الثاني ان فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل واذا حذف لا يتحمل ضميره خلافا لبعضهم واعلم أنه لا فرق فى اعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مضافا او مجردا أو مع أل) لكن اعمال الاول أكثر نحو ولولا دفع الله الناس والثاني أقيس نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما وقوله
بضرب بالسيوف رؤس قوم
واعمال الثالث قليل كقوله
ضعيف النكاية أعداءه
وقوله
لقد علمت أولى المغيرة أننى
كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعا وقوله
فانك والتأبين عروة بعدما
دعاك وأيدينا اليه شوارع
وقد اشار الى ذلك فى النظم بالترتيب (تنبيه) لا خلاف فى اعمال المضاف وفى كلام بعضهم ما يشعر بالخلاف والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيون فان وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمر واما الثالث فاجازه سيبويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين (ان كان فعل مع ان أو ما يحل محله) أى المصدر انما يعمل فى موضعين الاول أن يكون بدلا من اللفظ بفعله نحو ضربا زيدا وقوله
* فندلا زريق المال ندل الثعالب * وقوله يا قابل التوب غفرانا مآثما قد * أسلفتها أنا منها خائف وجل فزيدا والمال وما آثم نصب بالمصدر

سيبويه

بالاطلاق انما ينصرف الى المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدى بحرف الجر كما صرح به العصام وغيره وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه (قوله أن فى رفعه النائب عن الفاعل خلافا) وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الالباس لانك اذا قلت مثلا عجبت من ضرب عمرو تبادر الى الذهن المبنى للفاعل وقال ابو حيان يجوز اذا كان فعله ملازما للبناء للمجهول كزكم لعدم الالباس حينئذ فيجوز اعجبنى زكام زيد فالاقوال ثلاثة حكاها فى الهمع زاد الدمامينى قولا رابعا عن ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع لبس نحو أعجبنى قراءة فى الحمام القرآن وأكل الخبز وشرب الماء ويضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه فى قولهم عجبت من ايقاع انيابه بعضها فوق بعض ان التقدير من أن أوقعت انيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أى فانه لا يجوز حذفه الا فى مسائل مرت فى باب الفاعل (قوله واذا حذف الخ) استئناف مسئلة لأنه من جملة الفرق الثاني بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتحمل ضميره لان ضمير الفاعل الذى يتحمله الفعل مستترلا محذوف (قوله لا يتحمل ضميره) أى فى غير المصدر النائب عن فعله أما هو كضربا زيدا فيتحمل الضمير لاستتاره فيه كما سيأتي (قوله او مجردا) أى من أل والاضافة (قوله اقيس) أى أوفق بالقياس على الفعل فى العمل لانه لتنكيره اشبه بالفعل من المضاف والمحلى الموجود فيهما ابعد شبههما بالفعل وهو الاضافة وال اللتان هما من خصائص الاسما (قوله ذى مسغبة) أى مجاعة (قوله بضرب الخ) تمامه كما فى بعض النسخ * أزلنا هامهن عن المقيل * والهام جمع هامة وهى الرأس فاضافته الى ضمير الرؤس للتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة الجزء الى الكل وأراد بالمقيل العنق لأنها مقيل الرأس أى مستقره (قوله أولى المغيرة) أى أوائل الخيل المغيرة اى ركابها أنكل أى أعجز بتثليث الكاف وماضيه بفتحها وكسرها ومصدره النكول كذا فى القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل (قوله فانك والتأبين) هو فى نسخ الشارح بموحدة بعد الهمزة فتحتية فنون وفسره البعض تبعا لبعض نسخ شواهد العينى بالمراقبة وعد فى القاموس من معانيه أن تعيب الانسان فى وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفى بعض نسخ شواهد العينى رسمه بالنون بعد الهمزة فتحتية فموحدة وتفسيره بالتعنيف فليحرر قال البعض وهو منصوب على انه مفعول معه وعروة مفعول التأبين وخبر ان فى البيت اللاحق ويروى البيت فمالك والتأنيب عروة بعدما الخ ويروى وعاك بالواو أى حفظك بدل دعاك وشوارع ممتدة (قوله وقد اشار الى ذلك) أى الى كون الاول أكثر والثاني كثيرا والثالث قليلا لا الى ذلك مع كون الثاني أقيس حتى يرد اعتراض البعض بان كلام المصنف لا يشير الى الاقيسية (قوله أى المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى أن الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره فى حيز تفسيرها (قوله فى موضعين) أى لا فى غيرهما كالمصدر المؤكد والمبين للعدد أما المبين للنوع فيعمل كما علمت من الامثلة لان المضاف مبين للنوع فيجوز ضربت زيدا ضرب عمرو بكرا (قوله بدلا من اللفظ بفعله) اختلف فيه فقيل لا ينقاس عمله وقيل ينقاس فى الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمد الله والوعد نحوا * قالت نعم وبلوغا بغية ومنى * والتوبيخ نحو رفاقا بنى الاهواء والني والهوى * (قوله وجل) أى خائف فهو توكيد لما قبله (قوله نصب بالمصدر) واختلف فى ناصب المصدر ففى الايضاح أنه مفعول به عند سيبويه أى ألزم ضربا وغيره يراه منصوبا باضرب اه دمامينى ومنه يعلم ان كون هذا المصدر بدلا من اللفظ بفعله انما يظهر على مذهب غير

لا بالفعل المحذوف على الاصح والثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بان يكون مقدرا بان والفعل او بما والفعل وهو المراد هنا فيقدر بان اذا أريد المضى أو الاستقبال نحو عجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه غدا ويقدر بما اذا أريد الحال نحو عجبت من ضربك زيدا الآن أى مما تضربه (تنبيهات) الاول ذكر فى التسهيل مع هذين الحرفين أن المخففة نحو علمت ضربك زيدا فالتقدير علمت أن قد ضربت زيدا فان مخففة لانها واقعة بعد علم والموضع غير صالح للمصدرية * الثاني ظاهر قوله ان كان أن ذلك شرط لازم وقد جعله فى التسهيل غالبا وقال فى شرحه وليس تقديره باحد الثلاثة شرطا فى عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك ومن وقوعه غير مقدر باحدها قول العرب سمع أذني أخاك يقول ذلك * الثالث لاعمال المصدر شروط ذكرها فى غير هذا الكتاب احدها أن يكون مظهرا فلو أضمر لم يعمل خلافا للكوفيين وأجاز ابن جنى فى الخصائص والرماني اعماله فى المجرور وقياسه فى الظرف ثانيها أن يكون مكبرا فلو صغر لم يعمل ثالثها أن يكون غير محدود فلو حد بالتاء لم يعمل وأما قوله يحاي به الجلد الذى هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب فشاذ * رابعها أن يكون غير منعوت

سيبويه (قوله ويقدر بما الخ) انما خص تقدير ما بارادة الحال مع صحة تقديرها عند ارادة الماضي والاستقبال أيضا ايثارا للادل على المضى مع الماضى وعلى الاستقبال مع المضارع وهو أن لانها مع الماضي للمضى ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة مطلقا كما أفاده شارح الجامع فاندفع اعتراض الدماميني وتبعه البعض بان مقتضى كلامهم أن ما لا تقدر مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديرها مع كل من الثلاثة (قوله أن المخففة) قد يقال قول الناظم مع أن يشملها والذى دعاه فى التسهيل لذكر أن المخففة جعله المصدرية قسيمة لها على أن تقدير ما سائغ بعد أفعال العلم (قوله نحو علمت ضربك زيدا) اما أن تكون علمت فى المثال بمعنى عرفت فيكفيها مفعول واحد واما أن تكون المتعدية الى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره حاصلا مثلا أو يقال المصدر المقدر بان المخففة يسد مسد المفعولين كما أنها كذلك فتدبر (قوله والموضع غير صالح للمصدرية) أى لانها لا تقع بعد العلم ولا تسد مسد مفعوليه اه سم (قوله وقد جعله فى التسهيل غالبا) عبارته فيه والغالب ان لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل تقديره به بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها اه (قوله وليس تقديره الخ) أى بدليل عمله مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضربى زيدا قائما وان اكرامك زيدا حسن وكان تعظيمك زيد احسنا ولا اعراض عن أحد الآن يمال التقدير سائغ فى الاصل وان امتنع لعارض وقوعه فى هذه المواضع التي التزمت فيها العرب عدم وقوع الحرف المصدرى والفعل لانهم كما قاله الدماميني لا يقولون أن أضرب زيدا قائما ولا يوقعون أن وصلتها بعد ان الا مفصولة بالخبر ونحوه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى ومثل ان كان ولا يوقعون الحرف المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة أو يقال اللفظ الذى يقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجامع (قوله سمع أذني اخاك يقول ذلك) حال كالحال فى ضربي العبد مسيأ فالتقدير سمع أذني أخاك حاصل اذا كان او اذا كان فصاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض وانما لم يكن المصدر هنا مقدرا بما أو أن المخففة لاشتراط أن يسبقهما أو المصدر المقدر بهما شيء ولم يوجد وانما لم يكن مقدرا بان المصدرية لان المراد الأخبار بان سمع أذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضى أنه سيحصل لانها تخلص المضارع للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقدير أن او الماضي لا يقتضي أن السمع سيحصل فتدبر (قوله فلو أضمر لم يعمل) لضعفه بالاضمار بزوال حروف الفعل فلا يجوز على الاصح مرورى بزيد حسن وهو بعمر وقبيح وتوقف الهوتى هل هذا الخلاف فى ضمير اسم الفاعل أيضا نحو مكرم زيدا عالم وهو بكر اجاهل أو يعمل اتفاقا أو لا يعمل اتفاقا وقول الدماميني لم أر أحدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا يمنع الاحتمال الثانى ويضعف الأول ويقوى الثالث (قوله فلو صغر لم يعمل) لخروجه بالتصغير عن الصيغة التي هى اصل الفعل وقيل يعمل مصغرا ويوافقه رويدا زيدا (قوله غير محدود) أى دال على المرة (قوله فلو حد بالتاء) أى تاء الوحدة لم يعمل لان صيغته حينئذ ليست الصيغة التي هى أصل الفعل فلو كانت التاء فى أصل بناء المصدر كرحمة ورغبة ورهبة عمل كما قاله الشاطبي لعدم الوحدة حينئذ فلا يكون محدودا (قوله يحاي) أى يحيي به أى بالماء والجلد بفتح الجيم وسكون اللام القوى فاعل والحازم الضابط والملا مقصورا هو التراب والشاهد فى نصبه بضربة ونفس مفعول يحاي يصف الشاعر مسافرا معه ماء فتيمم وأحيا بالماء نفس راكب كاد يموت عطشا (قوله أن يكون غير منعوت الخ) أى لان النعت من خصائص

خامسها ان يكون مفردا واماقوله قدجربوه فما زادت تجاربهم

قبل تمام عمله فلا يجوز أعجبنى ضربك المبرح زيد الان معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما فان ورد ما يوهم ذلك قدر فعل بعد النعت يتعلق به المعمول المتأخر فلو نعت بعد تمامه لم يمتنع والاولى أن يقال غير متبوع بدل غير منعوت لان حكم سائر التوابع حكم النعت فى ذلك

أبا قدامة الا المجد والفنعا فشاذ وليس من الشروط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه يعمل لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالمضارع فاشترط كونه حالا أو مستقبلا لانهما مدلولا المضارع (ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو ماساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض مافي فعله كذا عرفه فى التسهيل فخرج نحو قتال فانه خلا من ألف قاتل لفظا لا تقديرا ولذلك نطق بها فى بعض المواضع نحو قاتل قيتالا وضارب ضيرابا لكنها انقلبت ياء لانكسار ماقبلها ونحو عدة فانه خلا من واو وعد لفظا وتقديرا ولكن عوض منها التاء فهما مصدران لا اسما مصدر بخلاف الوضوء والكلام من قولك توضأ وضوأ وتكلم كلاما فانهما اسما مصدر لا مصدران لخلوهما لفظا وتقديرا من بعض مافى فعلهما وحق المصدر أن يتضمن حروف فعله بمساواة نحو توضأ توضؤا او بزيادة نحو أعلم اعلاما * ثم اعلم ان اسم المصدر على ثلاثة أنواع علم نحو يسار وفجار وبرة وهذا لا يعمل اتفاقا وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كالمضرب

ابن

الاسماء المبعدة عن الفعل وانما لم يؤثر بعد تمام العمل لضعفه بتأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أى بذكر سائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) انما قال بمنزلة نظرا الى حال التصريح بالمصدر لان المعمول فى حال التصريح به ليس صلة ولا جزء صلة وان كان بعد تقدير المصدر بان أوما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قيل هنا من التكلف نعم كان الاولى أن يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا يفصل بينهما) أى بالنعت وكذا غيره من التوابع كما سيصرح به الشارح وبالاولى الاجنبي ولهذا لا يصح أن يكون يوم فى قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر معمولا لرجع للفصل بالخبر كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله ان يكون مفردا) أى لان تثنيته وجمعه يخرجانه عن صيغته الاصلية التي هي أصل الفعل وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم وبقى من الشروط تقدمه على معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضرب عمرو نعم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان بدلا من اللفظ بفعله نحو زيدا ضربا أو كان المعمول ظرفا وهو الراجح وبقى منها أيضا ذكره فلا يعمل محذوفا على الاصح كما فى الهمع وغيره (قوله تجاربهم) بكسر الراء جمع تجربة والفنع بالفاء والنون المفتوحتين والعين المهملة الخير والكرم والفضل والثناء (قوله ولاسم مصدر عمل) أى مضافا أو مجردا أو مع أل كما أفاده سم (قوله فى الدلالة على معناه) أى معنى المصدر وهو الحدث وبهذا خرج نحو الدهن والكحل بضم أولهما فان كلا منهما وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات ومقتضى عبارته أن موضوع اسم المصدر الحدث كالمصدر والذى يدل عليه قولنا اسم مصدر وجزم به ابن يعيش وأبو حيان وغيرهما وصوبه بعضهم أن موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلوه (قوله مافي فعله) أى من الحروف أصلية أو زائدة كما يؤخذ مما بعده (قوله ونحو عدة الخ) أى ونحو تعلما وتسليما فان التاء عوض عن احدى اللامين وأما المدة التى قبل الآخر فليست للتعويض بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج فعلم من ذلك أن العوض قد يكون آخرا وقد يكون أولا (قوله لخلوهما لفظا وتقديرا) أى من غير عوض كما يفهم مما قدمه (قوله من بعض ما فى فعلهما) أى وهو التاء وأحد حرفى التضعيف والمدة فيهما ليست عوضا لما علمت (قوله بمساواة الخ) فان نقص عن فعله فان عوض عن الناقص أو قدر فيه فمصدر والا فاسم مصدر كما علم (قوله علم) قال فى الهمع اسم المصدر العلم لا يضاف ولا يقبل أل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد به الشياع ولا يوصف (قوله نحو يسار وفجار وبرة) الاول علم لليسر مقابل العسر والثانى علم للفجور والثالث علم للبر واعترض البعض جعل الاخيرين اسم مصدر بانطباق تعريف المصدر عليهما وهو انما يتجه على أن فعلهما فجر وبر وهو الظاهر الذى يدل عليه قولهم بمعنى الفجور والبر أما اذا كان فعلهما أفجره وأبره أى صيره ذا فجور وذا بر فلا (قوله وهذا لا يعمل اتفاقا) أى وان كان ظاهر اطلاق المتن عمله الا أن يقال كلام الناظم مقيد بما قيد به المصدر من كونه يصلح فى موضعه أن أوما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك ويشكل عليه ان مصابكم رجلا لانما بعد ان لا يقدر بالحرف المصدرى والفعل ويجاب بما تقدم من أن ذلك سائغ في الاصل وان عرض منعه بوقوع المصدر اسم ان أو ان اللفظ المقدر به لفظ آخر لا يلزم صحة النطق به كما مر بيانه (قوله وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة) تبع فيه

والمحمدة وهذا كالمصدر اتفاقاً ومنه قوله أظلوم ان مصابكم رجلا * أهدى السلام تحية ظلم والاحتراز بغير مفاعلة من نحو مضاربة من قولك ضارب مضاربة فانها مصدر وغير هذين وهو مراد الناظم فيه خلاف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون والبغداديون ومنه قوله

أكفراً بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا

وقوله

بعشرتك الكرام تعد منهم

وقوله

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وقوله

لأن ثواب الله كل موحد * جناناً من الفردوس فيها يخلد

وقول عائشة رضى الله تعالى عنها من قبلة الرجل زوجته الوضوء

﴿تنبيه﴾ اعمال اسم المصدر قليل وقال الصيمرى اعماله شاذ وقد أشار الناظم الى قلته بتنكير عمل

(وبعد جره الذى أضيف له * كمل بنصب أو برفع عمله)

اعلم أن للمصدر المضاف خمسة أحوال * الاول أن يضاف الى فاعله ثم يأتى مفعوله نحو ولولا دفع الله الناس * الثانى عكسه نحو أعجبنى شرب العسل زيد ومنه قوله قرع القواقيز أفواه الاباريق وقوله * نفى الدراهيم تنقاد الصياريف * وليس مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم ففى الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا أى وأن يحج البيت المستطيع لكنه قليل * الثالث أن يضاف الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو

ابن الناظم والتوضيح والذى فى كلام غيرهم كابن هشام فى شرح الشذور أنه مصدر لا اسم مصدر بل سيأتى فى كلامه أيضاً فى آخر أبنية المصادر أن نحو مصاب مما جاء فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقوى غميه التمرين السابق (قوله والمحمدة) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية بمعنى الحمد قاله المصرح وسيأتى فى آخر أبنية المصادر أن فى الميم الثانية الفتح وأنه القياس (قوله أظلوم) الهمزة للنداء مصابكم مصدر ميمى بمعنى اصابتكم مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت له وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوساً وظلم خبر ان (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم المزيدة لغير مفاعلة (قوله وهو مراد الناظم) هذه دعوى بلا دليل اذ الظاهر أن ذا الميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه اسم مصدر كما درج عليه الشارح هنا داخل تحت كلام المصنف ومراد له فتدبر (قوله المائة الرتاعا) بكسر الراء أى الراتعة من الابل (قوله جناناً) مفعول ثان لثواب (قوله قليل) أى وان كان قياسياً كما يؤخذ من المقابلة (قوله كمل بنصب أو برفع عمله) أى ان أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالمنصوب فى باب ظن اذا لم يدل عليه دليل لظهور استثنائه بقرينة قول المصنف فى باب ظن

ولا تجز هنا بلا دليل * سقوط مفعولين أو مفعول

فاندفع ما أطالوا به هنا وأوما نه خلو فتجوز الجمع فتدخل صورة اضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والنصب معا (قوله خمسة أحوال) هذه الأحوال التى ذكرها ظاهرة فى مصدر المتعدى لواحد أما مصدر المتعدى لاثنين أو ثلاثة فتجوز اضافته لكل من مفعوليه أو مفاعيله ولفاعله وللظرف المتسع فيه وأما مصدر اللازم فتجوز اضافته لفاعله وللظرف وترك ذلك لعلمه بالمقايسة (قوله قرع القواقيز الخ) صدره * أفنى تلادى وما جمعت من نشب * التلاد بكسر الفوقية المبدلة من الواو والتليد كأمير المال القديم وضده الطارف والطريف والنشب بفتح النون والشين المعجمة المال الثابت كالدار والقواقيز بقافين وزاى معجمة جمع قاقوزة وهى القدح التى يشرب فيها الخمر وأفواه بالرفع فاعل قرع (قوله نفى الدراهيم) صدره * تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة * الضمير للناقة والهاجرة وقت اشتداد الحر وذلك منتصف النهار ونفى مفعول مطلق والدراهيم جمع درهام لغة فى الدرهم فالياء ليست للاشباع بل هى منقلبة عن ألف المفرد بخلاف ياء الصياريف جمع صيرف وتنقاد مصدر على تفعال بفتح التاء بمعنى نقد وهو مرفوع فاعل نفى (قوله ففى الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بآية ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لعدم تعين من استطاع فيها للفاعلية لاحتمال كونه بدلا من الناس بدل بعض من كل حذف رابطه لفهمه أى من استطاع منهم وان أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبى وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ خبره محذوف أى فعليه أن يحج أو شرطية جوابها محذوف أى فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلا المصدر من فساد المعنى لأن المعنى حينئذ ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس بتخلف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعا وأجيب عنه بان الفساد مبنى على كون أل فى الناس للاستغراق وليس كذلك بل للعهد الذكرى لأن حج مبتدأ ورتبة المبتدأ مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج المستطيعين البيت واجب لله على هؤلاء المستطيعين من المغنى والدمامينى عليه

وما كان استغفار ابراهيم ربنا وتقبل دعائى * الرابع عكسه نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير * الخامس أن يضاف الى الظرف فيرفع وينصب كالمنون نحو أعجبنى انتظار يوم الجمعة زيد عمراً ﴿تنبيه﴾ قوله كمل بنصب الخ آخره يعنى ان أردت لما عرفت من أنه غير لازم (وجر ما يتبع ماجر) مراعاة للفظه وهو الأحسن (ومن * راعى فى الاتباع المحل فحسن) فالمضاف اليه المصدر ان كان فاعلا فمحله رفع وان كان مفعولا فمحله نصب ان قدر بان وفعل الفاعل ورفع ان قدر بان وفعل المفعول فتقول عجبت من ضرب زيد الظريف بالجر وان شئت قلت الظريف بالرفع ومنه قوله

حتى تهجر فى الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم

فرفع المظلوم على الاتباع لمحل المعقب وقوله

السالك الثغرة اليقظان سالكها
مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل

الفضل اللابسة ثوب الخلوة وهو نعت الهلوك على الموضع لانها فاعل المشى وتقول عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله

قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا

ولو قلت واللحم بالرفع جاز على معنى من أن أكل الخبز واللحم ﴿تنبيه﴾ ظاهر كلامه جواز الاتباع على المحل فى جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة الى أنه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل أبو عمرو فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل خلاف الظاهر ﴿خاتمة﴾ قد تقدمت الاشارة الى أن المصدر المقدر بالحرف المصدرى والفعل مع معموله كالموصول مع صلته فلا يتقدم ما يتعلق به عليه كما لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول

بشيء

(قوله وما كان استغفار ابراهيم) أى ربه (قوله ربنا وتقبل دعائى) أى اياك (قوله فيرفع وينصب أى مع ذكر المرفوع والمنصوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله لما عرفت) أى من بيان الاحوال الخمسة اذ فى بعضها حذف المفعول وفى بعضها حذف الفاعل قال الدماميني لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهى ما اذا كان اسماً للكون ونحوه من مصادر الأفعال الناقصة لأن عدم ذكره يفضى الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبنى كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله وجر ما يتبع ما جر) أى جر تابع المجرور الذى هو ما أضيف اليه المصدر ومحل جر التابع ما لم يمنع منه مانع كما فى التسهيل قاله الدماميني كما فى أعجبنى اكرامك وزيد فان جر التابع يؤدى الى العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة الخافض وهو ممنوع اه ولا يخفى أنه انما يظهر على مذهب غير الناظم لا على مذهبه من جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله فحسن) أى فهو يعنى ما ذكر من مراعاة المحل حسن أو فرأيه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غائية وتهجر سار فى الهاجرة وضميره للحمار الوحشي والرواح ما بين الزوال والليل وهاجها أثارها فى طلب الماء والضمير لأتان كانت مرافقة لذلك الحمار الوحشي وطلب المعقب مفعول مطلق لهاج مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف الغريم الطالب من عقب فى الأمر اذا طلبه مجداً وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لأنت فى بيت قبله والثغرة بضم المثلثة وسكون الغين المعجمة الثنية المخوفة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجر على اضافة السالك واليقظان نعت سببي للثغرة ففيه أيضاً الوجهان ومشي الهلوك مفعول مطلق لمحذوف أى يمشى مشي الهلوك كما قاله العيني وتبعه البعض ولك أن تجعل عامله السالك على حد قعدت جلوساً والهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره كاف المرأة الفاجرة وجملة عليها الخيعل حال والخيعل بفتح الخاء المعجمة وسكون التحتية وفتح العين المهملة قميص لا كم له وقيل قميص قصير والفضل بضم الفاء والضاد المعجمة اللابسة ثوب الخلوة على ما فى الشرح نعت للهلوك على محله وفى شرح الهذليات انه الخيعل ليس تحته ازار قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة للخيعل فلا يكون فيه شاهد (قوله قد كنت داينت بها الخ) الضمير للقينة أى أخذتها فى دين لى على حسان والليان بفتح اللام أكثر من كسرها المطل (قوله أنه لا يجوز الاتباع على المحل) أى اتباع مجرور المصدر ومثله الوصف كاسم الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه فى مراعاة المحل وجود المحرز وهو مفقود هنا لأن الاسم المشبه بالفعل لا يعمل فى كلمة رفعاً أو نصباً الا اذا كان محلى بأل أو منوناً أو مضافاً الى غير تلك الكلمة وغير متبوع بها قاله الشمنى (قوله فاجاز فى العطف والبدل الخ) لعل وجه الفرق أن البدل على نية تكرار العامل والعاطف قائم مقام اعادة العامل فيكونان أقوى مما بعدهما (قوله والتأويل) أى بجعل المرفوع فاعلا لمحذوف والمنصوب مفعولا لمحذوف خلاف الظاهر لأن الأصل عدم الحذف (قوله المقدر بالحرف المصدرى والفعل) سيأتى مقابله فى قوله آخر الباب أما المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه) قال الرضي أنا لا أرى منعاً من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفاً أو شبهه قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة وقال فلما بلغ معه السعى ومثله فى كلامهم كثير والتأويل تكلف وليس كل مقدر

ولا يفصل بينهما باجنبي كما لا يفصل بين الموصول وصلته وأنه ان ورد ما يوهم ذلك أول فما يوهم التقدم قوله وبعض الحلم عند الجهـ* ـل
للذلة اذعان فليست اللام من قوله للذلة متعلقة باذعان المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور والتقدير وبعض الحلم عند الجهـل
اذعان للذلة اذعان وهذا التقدير نظير مافي نحو وكانوا فيه من الزاهدين ومما يوهم الفصل باجنبي قوله تعالى انه
على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فليس يوم منصوبا برجعه كما زعم الزمخشري والا لزم الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله والاخبار عن موصول قبل تمام صلته والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب والتقدير رجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضاً قوله

ألمن للذم داع بالعطاء فلا
تمنن فتلفى بلاحمد ولا مال

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن ليكون التقدير المن بالعطاء داع للذم وان كان المعنى عليه لفساد الاعراب لانه يستلزم المحذورين المذكورين فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف كانه قيل المن للذم داع المن بالعطاء فالمن الثاني بدل من المن الاول فحذف وابقي ما يتعلق به دليلا عليه أما المصدر الآتي بدلا من اللفظ بفعله فالأصح أنه مساو لاسم الفاعل في تحمل الضمير
وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف يتعلق به عليه لانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة
صلته والله أعلم (اعمال اسم الفاعل) (كفعله اسم فاعل في العمل) واسم الفاعل هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث
على المضارع من افعالها لمعناه او معنى الماضي كذا عرفه في التسهيل فالصفة جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول وما بمعناه

بشئ حكمه حكم ماقدر به اه ومما أول به الآيتان جعل الظرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر
(قوله باجنبي) هو ماليس متعلقا بالمصدر ولا متمما له كالمبتدا او الخبر وفاعل غير المصدر ومفعوله وغير الاجنبي ماهو متعلق به ومتمم له كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلق به فلا يجوز ضربي حسن زيدا في الدار ويجوز ضربي زيدا في الدار حسن وكغير الاجنبي الجملة المعترضة فيجوز الفصل بها لانهم أجروها مجرى غير الاجنبي (قوله نظير مافي نحو الخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو الخ اذ التقدير كما مر وكانوا زاهدين فيه (قوله انه) أي الخالق المفهوم من خلق اذ من المعلوم أن لا خالق سواه (قوله على رجعه) في الهاء وجهان أحدهما انه ضمير الانسان أي على بعثه بعد موته والثاني أنه ضمير الماء أي رجع المني في الاحليل أو الصلب اه شمني (قوله الفصل باجنبي بين مصدر ومعموله) أجاب بعضهم كابن الحاجب بان الفصل مغتفر اذا كان المعمول ظرفا كالآية لاتساعهم فيه (قوله والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر يقدر الله عليه وقوله عن موصول اى عن متضمن موصول وهو المصدر لانه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام صلته اى بالظرف (قوله برجعه) بفتح الياء لمناسبة المصدر من رجع المتعدي كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم (قوله لفساد الاعراب) علة لقوله فليست الخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبي والاخبار عن الموصول قبل تمام صلته (قوله في تحمل الضمير) أي على القول بان العمل للمصدر لا للفعل المبدل منه أما على القول بان العمل للفعل فالضمير فيه ولا ضمير في المصدر (قوله وجوازا الخ) اعلم انه يجوز تقديم المنصوب سواء جرينا على القول بان العمل للفعل المبدل منه ونيابة المصدر عنه في المعنى فقط او على القول بانه للمصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من انه مفعول مطلق ناب عن الفعل معنى وعملا أما على مذهب سيبويه من أنه مفعول به فيمتنع التقديم قال الدماميني لان ضربا حينئذ بمعنى أن تضرب

﴿ اعمال اسم الفاعل ﴾

(قوله في العمل) أي عمل التعدي ان كان فعله متعديا وعمل اللزوم ان كان فعله لازما وانما قال في العمل لمخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز اضافته لمعموله ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل فيهما وفي أنه يصح أن يقع هو ومعطوف عليه خبرا عن مثنى أو وصفا له فيمتنع تقديم معموله عليه نحو هذان ضارب زيدا ومكرمه وجاء رجلان ضارب زيدا ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه بناء على القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف الجر (قوله على فاعل) أي فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أي في مطلق الحركات والسكنات ولو بحسب الاصل كما في يقوم وقائم حال من الصفة او من ضميرها في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أي في حالتيهما (قوله لمعناه) أي مفيدة لمعنى المضارع من حال أو استقبال ومثلهما الاستمرار التجددي كما تقدم في باب الاضافة (قوله وما بمعناه) كفعيل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول نحو الدرهم ضرب الأمير أي مضروبه والحكم على هذا بالخروج الذي هو فرع عن الدخول لأنه صفة تأويلا فيكون داخلا في الجنس وكفعلة بضم الفاء وسكون العين كضحكة بسكون الحاء اى مضحوك عليه فان فتحت العين كان بمعنى الفاعل كضحكة بفتح الحاء أي ضاحك على غيره

وجارية فى التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لاخراج الجارية على الماضي نحو فرح وغير الجارية نحو كريم وفى التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهيف فانه لا يجرى على المضارع الا فى التذكير ولمعناه أو معنى الماضى لاخراج نحو ضامر الكشح من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل عمل فعله فى التعدى واللزوم (ان كان عن مضيه بمعزل) بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع وهو كذلك (وولى) مايقربه من الفعلية بان ولى (استفهاما) ملفوظا به نحو أضارب زيد عمرا وقوله أمنجز أنتم وعدا وثقت به أو مقدرا نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه (أو حرف ندا) نحو ياطالعا جبلا والصواب أن النداء ليس من ذلك والمسوغ انما هو الاعتماد على الموصوف المقدر والتقدير يارجلا طالعا جبلا (أو نفيا) نحو ماضارب زيد عمرا (أو جا صفة) اما المذكور نحو مررت برجل قائد بعيرا ومنه الحال نحو جاء زيد راكبا فرسا أو محذوف وسيأتى (أو مسندا) لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وان زيدا مكرم عمرا فان تخلف شرط من هذين لم يعمل بان كان بمعنى الماضي خلافا للكسائي ولا حجة له فى وكلبهم باسط ذراعيه فانه على حكاية الحال والمعنى يبسط ذراعيه بدليل ماقبله وهو ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافا للكوفيين والاخفش فلا يجوز ضارب زيدا أمس ﴿ تنبيهان ﴾ الاول علم

وكذا همزة لمزة قال الكرمانى فى شرحه على البخارى وهذا قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) اى على شيء من الافعال (قوله نحو كريم) أى ونحو ضراب وضروب ومضراب (قوله الا فى التذكير) أى لان مؤنثه هيفاء (قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) اى لان الصفة المشبهة للاستمرار الدوامى (قوله من الصفة المشبهة) اى الجارية على المضارع فى الحركات والسكنات والا ففرح وكريم وأهيف أيضا صفات مشبهة ولا تنافى بين ماهنا من اخراج نحو فرح وكريم وأهيف من اسم الفاعل وماسيأتى فى أبنية أسماء الفاعلين من انها اسماء فاعلين لان ماهنا باعتبار اصطلاحهم المشهور وماسيأتى باعتبار اصطلاح آخر لهم أيضا (قوله ان كان عن مضيه) اى مضى حدثه بمعزل أى فى مكان عزل أى ابعاد والمكان هنا مجازى بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بمعزل لانه وان كان اسم مكان يصح تعلق الظرف به لانه يكتفى بما فيه رائحة الفعل فهو كقولك رأيت مدخلك الى الدار فبطل منع البعض تبعا (ليس) صحة تعلقه بمعزل واستغنى عما تكلفه فيه (قوله بان كان بمعنى الحال أو الاستقبال) مثل ذلك ما اذا كان بمعنى الاستمرار التجددى كما تقدم وكلام الناظم شامل له (قوله وهو) أى المضارع كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله نحو مهين) أى أمهين بدليل أم وفى نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدر ونصها استفهاما نحو أضارب زيد عمرا وقوله * أمنجز أنتم وعدا وثقت به * أو حرف نداء اه وهذا أولى لسلامته من التكرار مع التنبيه الآتى قبيل قول المصنف وان يكن صلة أل الخ (قوله والصواب ان النداء ليس من ذلك) أى من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل واجيب بان المصنف لم يدع انه مسوغ بل ان الوصف اذا ولى حرف النداء عمل وهذا لا ينافى كون المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف وانما صرح بذلك حينئذ مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لدفع توهم ان اسم الفاعل لا يعمل اذا ولى حرف النداء لبعده عن الفعل (قوله أو نفيا) أى أداة نفى ولو تأويلا نحو انما قائم الزيدان أى ما قائم الا الزيدان سم (قوله ومنه الحال) أى لانه صفة فى المعنى فليس المراد بالصفة النعت بل الاعم (قوله بان كان بمعنى الماضى) فلا تقول أنا ضارب زيدا أمس اذ لا يقال أنا أضرب زيدا أمس حتى قال بعضهم لاشيء على من قال انا قاتل زيدا امس لانه لا ينصب ماضيا اه فارضي ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ماضيا فى نحو كان زيدا آكلا طعامك لان الاصل زيد آكل طعامك فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن اياز اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أى قد خلت كان بعد العمل (قوله على حكاية الحال) فى حكاية الحال الماضية طريقتان الاولى وهى المشهورة أن يقدر الفعل الماضي واقعا فى زمن التكلم الثانية وهى طريقة الاندلسي ان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما للحال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال اهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز أن يلاحظ فى باسط الحال فيكون عاملا وفى كلامهم مايؤيده ﴿ تنبيه ﴾ فى النكت ان دلالة اسم الفاعل على التجدد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر ودائم (قوله بدليل ماقبله) وبدليل ان الواو فى وكلبهم حالية اذ يحسن جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك (قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس) أى لانتفاء الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفريع على قوله فان تخلف شرط من هذين لم يعمل لانه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفى نسخ اسقاط امس فيكون عدم الجواز لتخلف الاعتماد فهو تفريع على القريب منه أعنى قوله أو لم يعتمد على شيء مما سبق وبما قررناه على زيادة أمس

هذا الخلاف في عمل الماضي دون أل بالنسبة الى المفعول به وأما رفعه الفاعل فذهب بعضهم الى أنه لايرفع الظاهر وبه قال ابن جني والشلوبين وذهب قوم الى أنه يرفعه وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن عصفور وأما المضمر فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه وحكي غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد * الثاني من شروط اعمال اسم الفاعل المجرد أيضا أن لايكون مصغرا ولا موصوفا خلافا للكسائي فيهما لانهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا لان فرسخا ظرف يكتفى برائحة الفعل وقال بعض المتأخرين انه لم يحفظ له مكبر جاز كما في قوله

ترقرق في الايدي كميت عصيرها

حيث رفع عصيرها بكميت ولا حجة له أيضا على اعمال الموصوف في قوله

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت
ذكرت سليمى في الخليط المزايل

اذ فرخين نصب بفعل مضمر يفسره فاقد والتقدير فقدت فرخين لان فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيث فلا يعمل اذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لانه بمعنى النسب قال في

علم سقوط قول البعض كان الاولى بل الصواب حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لانه مبني على أن قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس تفريع على قوله أو لم يعتمد على شيء وقد علمت أن الأمر ليس كذلك فتفطن وعبارة الهمع ضارب زيدا غدا نا (قوله هذا الخلاف) أي الذي بين الجمهور والكسائي (قوله دون أل) حال من الماضي أما الماضي المقرون بأل فلا خلاف في عمله كما سيأتي في كلام الناظم (قوله الى أنه يرفعه) قال السيوطي وهو الأصح لكن بشرط اعتماده على نفي أو استفهام أو موصوف أو مسند اليه وحينئذ فشرط عمل الرفع في الظاهر الاعتماد لا كونه بمعنى المضارع وقول المغني ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب يعني به اشتراطهم مجموع الأمرين والا فالاعتماد شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضا كذا قال الدماميني والشمني (قوله وأما المضمر) أي البارز وأما المستتر فيرفعه بلا خلاف كما في التصريح (قوله المجرد) أي من أل أما المقرون بها فليس ماذكر شرطا فيه (قوله ولا موصوفا) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره الناظم كما قاله الدماميني وسيذكر الشارح قولين آخرين والصحيح كما في المغني التفصيل (قوله خلافا للكسائي فيهما) محل الخلاف انما هو في عمله في المفعول به كما أفاده الدماميني فلا يصح استدلال المخالف بقوله كميت عصيرها لانه ليس من عمله في المفعول به مع أن في كون كميت اسم فاعل مصغرا نظرا ظاهرا فاعرفه ونسب في الهمع اعمال المصغر الى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم أن المعتبر شبهه الفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التحفة وهو قوي بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى لا الصورة وقاسه النحاس على التكسير اه (قوله لانهما يختصان بالاسم) عورض بان التثنية والجمع من خصائص الاسماء مع انهما لا يمنعان العمل وما أجيب به من انهما جاآ بعد استقرار عمله مفردا بخلاف التصغير والنعت تحكم محض (قوله يكتفي برائحة الفعل) أي بما فيه من معنى الفعل في الجملة بدليل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي فيه (قوله ترقرق في الايدي الخ) صدره * فما طعم راح في الزجاج مدامة * الراح والمدامة من أسماء الخمر وجملة ترقرق أي تتلألأ في الأيدي صفة مدامة وكميت بالجر صفة راح وروى بالرفع كما ذكره شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان كميت حينئذ خبر مقدم وعصيرها مبتدأ مؤخر والكميت الذي يخالط حمرته سواد قاله العيني مع زيادة ويلزم على جعله كميت صفة راح تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقته بين الصفتين تحكم وترقرق بفتح التاء مضارع ترقرق الشيء أي تلألأ ولمع حذف منه احدى التاءين هذا هو الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستشهاد مامر (قوله اذا فاقد الخ) فاقد فاعل لمحذوف يفسره المذكور أي اذا رجعت فاقد أي امرأة فاقد خطباء بالمد أي بينة الخطب أي الكرب فرخين أي ولدين مفعول لفاقد فصل بينهما بالنعت ورجعت من الترجيع وهو أن يقال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون والخليط المخالط والمزايل المباين (قوله اذ فرخين) علة للنفي في قوله ولا حجة (قوله لان فاقد ليس جاريا على فعله في التأنيث) علة لمحذوف تقديره ولا بفاقد لانه الخ قال شيخنا في شرح الجامع للعلوي في باب الصفة المشبهة ان المراد بالجريان على الفعل كونه للتجدد والحدوث كالفعل وما كان بمعنى النسب ليس كذلك بل هو للثبوت فليس جاريا على الفعل بهذا المعنى وليس المراد بالجريان الموافقة في عدة الحروف والسكنات والحركات والا لما صح نفيه عن نحو فاقد ومرضع وحائض لكونها على عدة حروف الفعل وسكناته وحركاته ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة لا تكون الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول الشارح في التأنيث لبيان الواقع لكونه لا يذكر اه فعلم ما في كلام البعض وقوله فلا يعمل

شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة لان ضعفه يحصل بعدها لاقبلها
ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هوهذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين اجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل (نعت محذوف عرف * فيستحق العمل الذى وصف) مع المنعوت الملفوظ به نحو مختلف ألوانه وقوله
كناطح صخرة يوما ليوهنها
أى كوعل ناطح ومنه ياطالعا جبلا أى يارجلا طالعا جبلا * (تنبيه) * الاستفهام المقدر أيضا كالملفوظ نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أى أمهين (وان يكن) اسم الفاعل (صلة أل ففى المضي * وغيره اعماله قد ارتضي) قال فى شرح الكافية بلا خلاف وتبعه ولده لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضي خلافا للمازني ومن وافقه ولا على التشبيه بالمفعول به خلافا للاخفش ولا بفعل مضمر خلافا لقوم على أن قوله قد ارتضي يشعر بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور أنه يعمل مطلقا لوقوعه موقعا يجب تأويله بالفعل (فعال ومفعال والحمل أو فعول * فى كثرة عن فاعل بديل) أى كثيرا ما يحول اسم الفاعل الى هذه الامثلة لقصد المبالغة والتكثير (فيستحق ما) كان (له من عمل)

اشارة الى نتيجة القياس المحذوف كبراه ونظم القياس هكذا فاقد ليس جاريا على فعله فى التأنيث وما ليس جاريا على فعله فى التأنيث لا يعمل ففاقد لا يعمل فهذا القياس المشار اليه دليل على عدم عمل فاقد وقوله اذ لا يقال الخ كان عليه أن يجعله نظيرا بان يقول كما لا يقال الخ لاستدلاله على عدم عمل فاقد بما أشار اليه من القياس المنطقي لما بينا فعلم ما فى كلام البعض وقوله لانه بمعنى النسب جعله البعض علة لعدم جريان فاقد على فعله فى التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه علة لقوله لا يقال الخ أى لان مرضعا بمعنى النسب أى ذات رضيع كفاقد وحائض ومطفل أى ذات فقد وذات حيض وذات طفل وما بمعنى النسب لا يعمل النصب لما مر ويحتمل أن المراد بعدم جريانه على فعله فى التأنيث عدم موافقته اياه فى لحوق تاء التأنيث لانه بمعنى النسب وما دخله معنى النسب لا تدخله تاء التأنيث على ماقاله الشاطبي وعلله بانه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كحائض وطامث وفيه نظر لكثرة ما أنث بالتاء وليس بعلاجي كخائفة وجميلة ثم يظهر ان فاقدا ومرضعا يستعملان أيضا لا للنسب بل للاتصاف بالفقد والارضاع فيؤنثان بالتاء ويعملان فتأمل ولا يخفى أن الجريان بالمعنيين المذكورين غير الجريان بالمعنى الذى أراده الشارح فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموافقة في الحركات والسكنات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيدا عاقل ومما يؤيد هذا التفصيل القياس على ما مر فى المصدر وشمل اطلاق قوله قبل الصفة تقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى صفته معا نحو هذا زيدا ضارب أى ضارب والذى فى الهمع أن المخالف فى منعه الكسائي وهذا يعارض ماذكره الشارح من نقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والفراء بل قد يعارض نقل المصنف له عن بعض الاصحاب ويمكن أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعت محذوف) المراد بالنعت مطلق الوصف فيشمل الحال (قوله عرف) أى بقرينة مقالية أو حالية (قوله أى كوعل ناطح) بقرينة تمام البيت أعنى * فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل * وهو كتكتف وذهب التيس الجبلى (قوله اعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتماد كما فى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطى فى ألفيته (قوله وليس نصب ما بعد المقرون بال) أى لا يتقيد كونه ماضيا كما يفيده ما بعده فالاقوال الاربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا للمازني ومن وافقه) أى حيث خصوا النصب بالمضى أخذا بظاهر تقدير سيبويه اسم الفاعل المقرون بال بالذى فعل كذا وأجيب بان عدم تعرض سيبويه للذى بمعنى المضارع لثبوت العمل له مجردا فيعمل مع أل بالاولى (قوله خلافا للاخفش) أى حيث ذهب الى ماذكر قال الدماميني واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول أما مع اعتقاد أنها موصول فالنصب على المفعولية (قوله فى كثرة) أى فى التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا كما يؤخذ مما يأتى أما فاعل فمحتمل للقلة والكثرة (قوله عن فاعل) متعلق ببديل (قوله أى كثيرا ما يحول الخ) أخذ الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتي وأحسن منه أن يقال أخذها من قوله * وفى فعيل قل ذا وفعل * وفى كلامه اشارة الى أن الابدال بمعنى التحويل وان فى بمعنى اللام متعلقة ببديل (قوله لقصد المبالغة والتكثير) أفاد أنها لا تستعمل الا حيث يمكن التكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس وعطف التكثير على المبالغة تفسيرى بين به المراد بالمبالغة هنا وأنها ليست المبالغة البيانية (فيستحق ماله من عمل) يفيد أن جميع الامثلة الخمسة تعمل قياسا وهو الاصح اهـ شاطبي وفى التصريح اعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم فى ذلك السماع

قبل التحويل بالشروط المذكورة كقوله أخا الحرب لباسا اليها جلالها وحكي سيبويه أما العسل فانا شراب وكقول بعض العرب انه لمنحار بوائكها حكاه أيضا سيبويه وكقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها وكقوله عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة تجر دونه وحجيج قلى دينه واهتاج للشوق انها على الشوق اخوان العزاء هيوج (وفى فعيل قل ذا وفعل) كقوله فتاتان أما منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدرا وكقوله أتاني أنهم مزقون عرضي وقوله حذر أمورا لا تضير وآمن ماليس منجيه من الاقدار انشده سيبويه والقدح فيه من وضع الحاسدين ومما استدل به سيبويه أيضا على اعمال فعل قول لبيد أو مسحل شنج عضادة سمحج بسراته ندب لها وكلوم

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله عن فاعل بديل أن هذه الامثلة لا تبنى من غير الثلاثى وهو كذلك

والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لانها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجوز الكوفيون اعمال شيء منها لمخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب اه وقوله ولمعناه أي لافادتها المبالغة دون المضارع وعمل فعال اكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فعيل أكثر من عمل فعل كذا فى الهمع وانظر هل هى مستوية فى المعنى او متفاوتة بان تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا لم ار فى ذلك نقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ابلغية فعال ومفعال على فعول وفعيل وأبلغية هذين على فعل فتدبر (قوله بالشروط المذكورة) أى فى اسم الفاعل (قوله أخا الحرب) كنى به عن ملازمته الحرب والى بمعنى اللام واراد بجلالها دروعها والاضافة لادنى ملابسة (قوله بوائكها) جمع بائكة وهى الناقة الحسنة (قوله بنصل السيف) أى شفرته سوق سمانها الضمير للابل والسوق جمع ساق ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لاضعاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عشية) منصوب على الظرفية مضاف الى الجملة بعده و بدومة صفة لراهب ودومة بضم الدال وفتحها موضع بين الشام والعراق وتسمي دومة الجندل تجر جمع تاجر مبتدأ سوغ الابتداء به العطف عليه خبره دونه والجملة صفة ثانية لراهب والذى فى شواهد العينى عنده بدل دونه وحجيج جمع حاج قلى أى أبغض جواب الشرط واهتاج أى ثار ونصب اخوان العزاء أى الصبر على المفعولية لهيوج قاله العينى وما ذكره من أن تجرا وحجيجا جمعا تاجر وحاج ولان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسما جمع لان الصحيح أن فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجمع وهيوج مبالغة هائج من هاج المتعدى يقال هاج الشيء وهجته يتعدى ولا يتعدى قاله فى المصباح (قوله وفي فعيل قل ذا) أى الابدال عن فاعل للكثرة مع بقاء العمل فكلامه في فعيل وفعل المحولين لا فى نحو خبير و بصير ونحو فرح وأشر مما وضع من اول الامر على فعيل وفعل ولم يكن محولا عن شىء فانه من الصفة المشبهة ﴿ تنبيه ﴾ فى الفارضى ما نصه زاد ابن خروف اعمال فعيل كزيد شريب الخمر بالنصب وأجازه أيضا ابن ولاد حكاه أبو حيان وشريب من المبالغة سماعا ومثله كبار وعجاب بمعنى عجيب وذكر بعضهم أن صفات الله تعالى التى هى على صيغة المبالغة مجاز لان المبالغة تكون فى صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك وفى الكشاف المبالغة فى التواب على كثرة من يتوب عليه والجمهور ان الرحمن أبلغ من الرحيم قال السهيلى لانه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكان البناء تضاعفت فيه الصفة وابن الانبارى ان الرحيم أبلغ لانه جاء على صيغة الجمع كعبيد وذهب قطرب الى انهما سواء اه بحروفه وقد اشبعنا الكلام على الرحمن الرحيم فى رسالة البسملة الكبرى (قوله أما منهما) أى واحدة منهما (قوله وآمن ماليس ينجيه) لعل المعنى وآمن أمنا ليس منجيه من الاقدار بل موقع له فى مصائبها كما هو شأن المفرط (قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العينى زعم أبو يحيى اللاحقي أن سيبويه سأله هل تعدى العرب فعلا بفتح الفاء وكسر العين قال فوضعت له هذا البيت ونسبته الى العرب وأثبته سيبويه فى كتابه اه (قوله أو مسحل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الحمار الوحشى شنج بفتح الشين المعجمة وكسر النون و بالجيم أى منقبض مجتمع والمراد به هنا ملازم عضادة قال فى المصباح العضادة بالكسر جانب العتبة من الباب اه والمراد بها هنا الجانب سمحج بسين مهملة مفتوحة فميم فحاء مهملة مفتوحة فجيم أى أتان طويلة الظهر ولا يقال للذكر بسراته بفتح السين المهملة أى ظهره ندب بفتح فسكون اسم جمع ندبة وهي كما فى القاموس أثر الجرح الباقى على الجلد قال والجمع ندب وانداب وندوب اه وكلوم جمع كلم وهو الجرح (قوله لا تبنى من غير الثلاثى)

اذا أبقى في الكاس بقية ومعطاء ومهوان من اعطي واهان وسميع ونذير من أسمع وانذر وزهوق من ازهق اه (وما سوى المفرد) وهو المثنى والمجموع (مثله جعل) أي جعل مثل المفرد (في الحكم والشروط حيثما عمل) فمن اعمال المثنى قوله

والشاتمي عرضي ولم أشتمهما
والناذرين اذا لم القهما دمي

ومن اعمال المجموع قوله

ثم زادوا انهم في قومهم
غفر ذنبهم غير فخر

وقوله

أوالفا مكة من ورق الحمى

وقوله

ممن حملن به وهن عواقد
حبك النطاق فشب غير مهبل

ومنه والذاكرين الله كثيرا والذاكرات هل هن كاشفات ضره (وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض) بالاضافة وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره (وهو لنصب ماسواه) أي ما سوى التلو (مقتضي) نحو وجاعل الليل سكنا على تقدير حكاية الحال اني جاعل في الارض خليفة الشارح

وهذا معطي زيد درهما ومعلم بكر عمرا قائما ﴿ تنبيهات ﴾ الاول يتعين في تلو غير العامل الجر بالاضافة كما أفهمه كلامه

لان اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله الاماتذر) منه شبيهة في البيت السابق لانه من أشبه (قوله وهو المثنى والمجموع) أي من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم من الشواهد وانما لم يمتنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر لانه اقرب الى الفعل من المصدر لدلالته على الحدث والزمان بخلاف المصدر فانه لا يدل على الزمان الا لزوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لان دلالة اسم الفاعل على الزمان ايضا لزومية كما صرحوا به في تمر يفهم مطلق الاسم بانه كلمة دلت على معنى في نفسه غير مقترن وضعا بزمان واما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فمعناه كما حققه السيد الصفوي انه حقيقة في المتلبس بالحدث بالفعل ويلزم ذلك الحال (قوله والشاتمي عرضي الخ) أراد بهما حصينا ومرة ابني ضمضم كانا يشتمانه وينذران على انفسهما قتله اذا القياه يقولان ذلك في الخلاء فاذا القياه امسكا عن ذلك هيبة له وشتم من بابي ضرب ونصر ودمي مفعول الناذرين على تقدير مضاف أي سفك دمي (قوله غفر) بضم الغين المعجمة والفاء جمع غفور وفخر بضم الفاء والخاء المعجمة جمع فخور اى غير مفاخرين أو بضم الفاء والجيم جمع فجور أي غير كاذبين والاضافة في ذنبهم لادنى ملابسة (قوله من ورق الحمى) الورق جمع ورقاء وهي التي يضرب بياضها الى سواد والحمى بفتح الحاء وكسر الميم أصله الحمام حذفت الميم الاخيرة ثم قلبت الالف ياء والفتحة كسرة للروي وقيل غير ذلك (قوله ممن حملن به) أي هو ممن حملت به النساء المعلومة من السياق وان لم يتقدم ذكرهن وضمن حمل معنى علق فعداه بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل حملته امه كرها وحبك النطاق اطرافه جمع حباك جمع حبيكة والنطاق كما في المصباح شبه ازار تلبسه المرأة وقيل ثوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بحبل وترسل الاعلى على الاسفل والمهبل بتشديد الموحدة المفتوحة المعتوه وقيل من هبله اللحم اذا كثر عليه يعني ان الممدوح حملت به أمه وهي غير مستعدة للوطء بل مكرهة عليه والعرب تزعم ان المرأة اذا وطئت مكرهة جاء الولد نجيبا ومن كلام بعضهم اذا اردت ان تنجب المرأة أي تأتي بالولد نجيبا فاغضبها عند الجماع وكأن السر فيه أن ذلك يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها في الولد حظ كامل ويكون كمال الحظ لابيه فيكون للولد تمام الرجولية اه دماميني مع بعض زيادة من العيني ﴿ فائدة ﴾ يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب الا ان جر بمضاف أو حرف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيدا غلام قاتل ومررت زيدا بضارب دون ليس زيد عمرا بضارب ومنع بعضهم الاخير واستثنى قوم من المضاف لفظة غير ومثل وأول وحق كما مر في باب الاضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيدا هذا ضارب كذا في الهمع (قوله وانصب بذي الاعمال) أي بالوصف ذي عمل النصب ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعل وانما يضاف للمفعول وحكى اضافته للخبر في أنا كائن أخيك كما قاله ابن هشام (قوله واخفض) أي بذي الاعمال تلوا الخذف من الثاني لدلالة الاول (قوله بالاضافة) أي بسببها ليجرى على الصحيح (قوله وقد قرئ بالوجهين) أي في السبع (قوله وهو لنصب ماسواه مقتضي) أي ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه كهذا ضارب زيدا أبوه ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين والا جاز خفض ماسوى التلو كهذا معطي درهما زيد ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (قوله ماسواه) أي وان لم يكن التلو مضافا اليه وهذا مثل الشارح باني جاعل في الارض خليفة (قوله على تقدير حكاية الحال) جواب عما يقال جاعل بمعنى الماضي فلا يعمل وبحث فيه بعضهم بان الجعل مستمر فيجوز ان يلاحظ فيه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية وفي التصريح ما يؤيده (قوله الجر بالاضافة) اى ان لم يكن فاعلا والا وجب رفعه عند الجمهور نحو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيذكر

وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد أمس درهما ومعلم بكر أمس خالد قائما والناصب لغير التلو فى هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر وأجاز السيرافى النصب باسم الفاعل لانه اكتسب بالاضافة الى الاول شبها بمصحوب الالف واللام وبالمنون ويقوى ماذهب اليه قولهم هوظان زيد أمس قائما فقائما

يتعين نصبه بظان لان ذلك لوأضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثانى مفعولى ظان وذلك ممتنع اذ لايجوز الاقتصار على أحدمفعولى ظن وأيضا فهومقتض له فلا بدمن عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولايجوز أن يعمل فيه الجر لان الاضافة الى الاول منعت الاضافة الى الثانى فتعين النصب للضرورة * الثانى ما ذكره من جواز الوجهين هوفى الظاهر أما المضمر المتصل فيتعين جره بالاضافة نحوهذا مكرمك وذهب الاخفش وهشام الى أنه فى محل نصب كالهاء من نحو الدرهم زيدمعطيكه وقدسبق بيانه فى باب الاضافة *الثالث فهم من تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام سيبويه لانه الاصل وقال الكسائى هماسواء وقيل الاضافة أولى للخفة (واجرر أوانصب تابع الذى انخفض) باضافة الوصف العامل اليه (كمبتغى جاه ومالا) ومال (من نهض) فالجر مراعاة للفظ جاه والنصب مراعاة لمحله ومنه قوله

هل أنت باعث دينار لحاجتنا * أوعبدرب اخاعون بن مخراق

فعبد نصب عطفا على محل دينار وهواسم رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه وان كان التقدير قول سيبويه وعلى قوله فهل يقدر فعل لانه الاصل فى العمل أ ووصف منون لاجل المطابقة قولان ولوجر عبدرب

الشارح الخلاف قبيل الخاتمة وقوله كما أفهمه كلامه أى حيث قال بذى الاعمال (قوله وأماغير التلو فلا بدمن نصبه مطلقا) هذا مقابل التلو فى قول الشارح يتعين فى تلو غير العامل بقرينة التمثيل بغير العامل فالمعنى وأماغير تلوغير العامل وحينئذ فالمراد بالاطلاق عدم تقييد غير التلو بان يكون واحدا أو أكثر بقرينة التمثيل أيضا (قوله فعل مضمر) لااسم الفاعل المذكور لعدم عمله ولا اسم فاعل مقدر كما قيل لانه بمعنى المذكور وهو غيرعامل (قوله شبها بمصحوب الالف واللام) أى من حيث امتناع التنوين في كل أى ومصحوب الالف واللام يعمل ولوكان بمعنى الماضي وقوله وبالمنون أى من حيث انه لايضاف وكان الصواب اسقاط هذا لان اسم الفاعل المنون اذا كان بمعنى المضي لاينصب المفعول بل تجب ازالة التنوين منه واضافته الى مابعده فمشابهته لاتؤثر عمل النصب (قوله أول مفعوليه) أى مفعولى الناصب المضمر (قوله اذلايجوز الاقتصار الخ) اعترض بان الحذف هنا اختصارى لااقتصارى لدلالة المذكور من مفعولى كل من الناصب المضمر وظان على المحذوف من مفعولى الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيدا ظننته قائما بانه لايقدر مفعول ثان لظن المحذوفة نقله عنه يس فعلى هذا لايقدر مفعول ثان لظان فتدبر (قوله وأيضا فهومقتض له) أى طالب له في المعنى وضعف بان الاقتضاء لايكفى الامع المشابهة القوية بالفعل الذى هو الاصل فى العمل وهى غير موجودة فيما نحن فيه فبطل القياس قاله زكريا قال سم ولك دفعه بانه انما يكون الاقتضاء غيركاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة لتعذر الجر فكان النصب عوضا من الجر لا بالاصالة (قوله فيتعين جره) أى كونه فى محل جر باضافة الوصف اليه وان كان فى محل نصب أيضا بسبب كونه مفعولا فى المعنى فالمراد بتعين الجر كونه ليس فى محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أوالنون من الوصف (قوله كالهاء من نحو الخ) يفرق بأن الهاء فى المقيس عليه مفصولة بالكاف فلم يتأت الجر بخلاف الكاف فى نحو مكرمك (قوله واجرر أوانصب الخ) أى فى غير نحو الضارب الرجل وزيدا فيتعين فى نحو هذا نصب التابع لعدم صحة اضافة الوصف المحلى بال اليه كما سبق هذا مامشى عليه فى التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وايد بانه قد يغتفر فى التابع مالايغتفر فى المتبوع كرب شاة وسخلتها وخرج بتابع الذى انخفض تابع المنصوب فلايجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل أن يكون بالاصالة والاصل في الوصف المستوفى شروط العمل اعماله لااضافته لالحاقه بالفعل والمراد بالتابع مايشمل سائر التوابع والمثال لايخصص وأشار بتقديم الجر الى أرجحيته (قوله مراعاة للفظ جاه) المراد باللفظ مايشمل المقدر فى نحو مبتغي الفتي والفتاة بقرينة مقابلته بالمحل وماقاله البعض لايستقيم فانظره (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لان شرط العطف على المحل عنده وجود المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لان اسم الفاعل انما يعمل النصب حيث كان منونا أو بال أومضافا الى أحد مفعوليه أومفاعيله فنحو ضارب فى قولك ضارب زيد وعمرا ليس طالبا لنصب زيد بل لجره (قوله لاجل المطابقة) أى مطابقة المحذوف للملفوظ ولان حذف المفرد أقل كلفة من حذف الجملة (قوله قولان)

لجاز فان كان الوصف غير عامل تعين اضمار فعل للمنصوب نحو وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر

حسبانا اذا لم يرد حكاية الحال أى وجعل الشمس والقمر حسبانا (وكل ماقرر لاسم فاعل) من الشروط (يعطى اسم مفعول) وهو مادل على الحدث ومفعوله (بلا تفاضل) فان كان بال عمل مطلقا والا اشترط الاعتماد وان يكون للحال أو الاستقبال فاذا استوفى ذلك (فهو كفعل صيغ للمفعول فى * معناه) وعمله فان كان متعديا لواحد رفعه بالنيابة وان كان متعديا لاثنين أو ثلاثة رفع واحدا بالنيابة ونصب ماسواه فالاول نحو زيد مضروب أبوه فزيد مبتدأ ومضروب خبره وأبوه رفع بالنيابة والثاني (كالمعطى كفافا يكتفى) فالمعطى مبتدأ وأل فيه موصول صلته معطي وفيه ضمير يعود الى أل مرفوع المحل بالنيابة وهو المفعول الاول وكفافا المفعول الثانى ويكتفى خبر المبتدا * والثالث نحو زيد معلم ابوه عمرا قائما فزيد مبتدأ ومعلم خبره وأبوه رفع بالنيابة وهو المفعول الاول وعمرا المفعول الثاني وقائما الثالث (وقد يضاف ذا) أى اسم المفعول (الى اسم مرتفع) به (معنى) بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير الموصوف ونصبه على التشبيه بالمفعول

فى

أرجحهما الثاني كما قاله يس لما علمت (قوله لجاز) بل هو الارجح (قوله اذا لم يرد حكاية الحال) فان أريدت جاز النصب بالعطف على محل المجرور لان الوصف عامل حينئذ ولا يحتاج الى اضمار ناصب الا على قول سيبويه المتقدم (قوله أى وجعل الشمس الخ) انما سكت عن نصب سكنا لعلمه من قوله سابقا وأما غير التالى فلا بد من نصبه الخ ولك أن تقول تقدير ناصب سكنا يغني عن تقدير ناصب ما بعد سكنا لعطفه حينئذ على معمول ناصب سكنا المقدر والعامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه (قوله وكل ماقرر الخ) أى كل حكم قرر فقول الشارح من الشروط فيه قصور ثم ان قرئ كل بالرفع على الابتداء جاز فى قوله اسم مفعول الرفع على انه نائب فاعل والرابط محذوف هو المفعول الثاني اى يعطاه والنصب على المفعولية و يكون نائب الفاعل ضميرا مستترا يعود على كل هو الرابط و يرجح الاول أن النائب عليه المفعول الاول و يرجح الثانى عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على أنه مفعول ثان مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائب فاعل وهذا أحسن من ذينك وقول البعض اسم مفعول على هذا واجب النصب هو المفعول الاول سهو ظاهر (قوله بلا تفاضل) متعلق بيعطى وأفاد به أنه لا يشترط فى عمل اسم المفعول أزيد من شروط عمل اسم الفاعل وهذا لا يفيده قوله وكل الخ فليس توكيدا له كما زعم (قوله والا اشترط الاعتماد الخ) اقتصر على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما المصنف فى اسم الفاعل والا فيشترط أيضا أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل (قوله فهو كفعل الخ) لا يظهر كون الفاء تفريعية على الكلية السابقة لانها لا تفيد كون اسم المفعول كالفعل المصوغ للمفعول بل ربما تفيد خلافه الا أن يراد بالمفرع مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى أنها فصيحة عن شرط مقدر كما يشير الى ذلك قول الشارح فاذا استوفى ذلك الخ والفاء فى قول الشارح فاذا استوفى ذلك فصيحة أيضا عن شرط مقدر أى اذا أردت تفصيل حكم اسم المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله فى معناه) ليس المراد المعنى المطابقي لاختلافهما فيه فان المعنى المطابقي لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات بقي أن الكلام فى العمل لا فى المعنى وأجيب بان الناظم تجوز باطلاق السبب وارادة المسبب لضيق النظم عليه فان عمل اسم المفعول عمل فعله مسبب عن كونه بمعناه وعلى هذا فقول الشارح وعمله عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التفريع بقوله فان كان الخ وحينئذ فارادته من معناه المعنى التضمني لا للذات بل للتوسل الى ارادة العمل فتدبر (قوله كفافا) بفتح الكاف ما كف عن الناس وأغنى من الرزق كما فى القاموس (قوله وقد يضاف ذا الخ) أى اجراء له مجرى الصفة المشبهة وانما خص الاضافة بالذكر مع أن الجارى مجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره يجوز فيه مع ذلك النصب على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز نحو هذا مضروب الاب أو أبا وهذا قائم الاب أو أبا لانها اكثر او لكونهما متلازمين بحيث جاز احدهما جاز الآخر افاده الشاطبي قال فى التصريح اذا جرى اسم المفعول مجرى الصفة المشبهة ورفع السببي كان رفعه اياه على الفاعلية كما هو حال الصفة المشبهة مع مرفوعها لا على النيابة عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضح فى الحواشي ثم تعقبه فقال هلا قيل بان الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول اه و يجاب بان حال اسم المفعول انما يراعي اذا أريد به معنى الحدوث أما اذا أريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية و ينصبه على التشبيه بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة و يجره بالاضافة اه ملخصا (قوله معنى) اى من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الاضافة (قوله بعد تحويل الاسناد عنه الخ) أى لان الوصف عين مرفوعه

به كمحمود المقاصد الورع) أصله الورع محمودة مقاصده فمقاصده رفع بمحمودة على النيابة فحول الى الورع محمود المقاصد بالنصب على ماذكر ثم حول الى محمود المقاصد بالجر ﴿ تنبيه ﴾ اقتضى كلامه شيئين * الاول انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز الاضافة الى مرفوعه كما أشار اليه بقوله وقد يضاف ذا وفي ذلك تفصيل وهو انه اذا كان اسم الفاعل غير متعد وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة وساغت اضافته الى مرفوعه فتقول زيد قائم الاب برفع الاب ونصبه وجره على حد حسن الوجه وان كان متعديا لواحد فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وفاقا للفارسي والجمهور على المنع وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا وهو اختيار ابن عصفور وابن أبي الربيع والسماع يوافقه كقوله

ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما
ولا الكريم بمناع وان حرما

وان كان متعديا لاكثر لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة قال بعضهم بلا خلاف الثاني اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو المصوغ

من المتعدى لواحد كما أشار اليه تمثيله وصرح به في غير هذا الكتاب وفى المتعدى ماسبق في اسم الفاعل المتعدى ﴿ خاتمة ﴾ انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الاصلى وهو أن يكون من الثلاثى على وزن مفعول ومن غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول فان حول عن ذلك الى فعيل ونحوه مما سيأتي بيانه لم يجز فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل

في المعنى فلو أضيف اليه من غير تحويل لزم اضافة الشيء الى نفسه وهى غير صحيحة ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلا طريق الى اضافته الا بتحويل الاسناد عنه الى ضمير يعود الى الموصوف ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناء الوصف بالضمير ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدى لاثنين ذكره المصرح ﴿ تنبيه ﴾ قال الفارضى تحويل الاسناد مجاز أى عقلى لانه اسند الشيء الى غير من هو له وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محمودا وكذا نحو زيد حسن الوجه (قوله وفى ذلك) اى فيما اقتضاه كلامه من الانفراد المذكور تفصيل اى وليس على اطلاقه وحاصل التفصيل أن اسم الفاعل اللازم كاسم المفعول فى جواز الاضافة الى مرفوعه اتفاقا واسم الفاعل المتعدى لاكثر من واحد ليس كاسم المفعول فى ذلك اتفاقا وفى اسم الفاعل المتعدى لواحد خلاف (قوله وقصد ثبوت معناه) أى لاحدوثه (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) اعترض بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقة وليس كذلك كما في التوضيح ويمكن أن يجاب بان المراد عومل معاملة الصفة المشبهة التى ليست على وزن اسم الفاعل (قوله وساغت اضافته الخ) أى بعد تحويل الاسناد كما مر (قوله فكذلك) أى يقصد ثبوت معناه ويعامل الخ (قوله بشرط أمن اللبس) أي التباس الاضافة للفاعل بالاضافة للمفعول فلو لم يؤمن لم تجز الاضافة فلو قلت زيد راحم الابناء وظالم العبيد بمعنى أن أبناءه راحمون وعبيده ظالمون فان كان المقام مقام مدح الابناء وذم العبيد جاز لدلالة المقام على أن الاضافة للفاعل والا لم يجز وظاهر اطلاقه بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الاضافة الى المرفوع مع ذكر المنصوب كان يقال زيد راحم الابناء الناس ولا ينافيه مافى سم أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان زعمه شيخنا والبعض اذ المنصوب فى المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنهما فهما أن مراد سم بالمنصوب ما يعم المنصوب على التشبيه بالمفعول به قبل الاضافة ولا داعى اليه فتدبر (قوله جاز) لانه يصير بذلك كالازم (قوله والسماع يوافقه) مقتضي كون الضمير يرجع الى أقرب مذكور رجوع الضمير الى تفصيل قوم بين الحذف اقتصارا وغيره وفيه أنه كما يوافق هذا يوافق ماعليه الفارسي والناظم فالاولى رجوعه الى الجواز على القولين (قوله لم يجز الحاقه بالصفة المشبهة) أى لبعد المشابهة حينئذ لان منصوبها لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البهوتي يستفاد من كلام الشاطبى أن فيه أيضا خلافا (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر الخ) ويتضمن ذلك اشتراط تناسى العلاج فيه فلا يقصد به الا ثبوت الوصف لانه اذا لم يطلب مفعولا لزم ان لا يقصد به العلاج ومتى طلبه كان معنى العلاج باقيا فيه ذكره الشاطبي ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه اى المصنف هذا معطى الاب ومكسو الاخ وهما مما يتعدى الى اثنين وكذلك معلم الاب وهو مما يتعدى الى ثلاثة فالجواب أنا لا نسلم ذلك لان المتعدى الى أكثر طالب بمعناه للمنصوب فمعنى العلاج باق فيه وان سلم فقد يقال المراد بالمتعدى لواحد ما عمل في واحد خاصة مقتصرا عليه فرفع به عند بنائه للمجهول فلو كان عاملا فى مفعول آخر لم يكن من هذا الباب الذى أشار اليه فهو المحترز عنه اه وقوله تناسي العلاج عبارة الهمع وغيره تناسى الحدوث فلعله المراد من العلاج (قوله انما يجوز الحاق اسم المفعول بالصفة الخ) أى قياسه عليها فيما تقدم وفيه مامر فى قوله عومل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوابا (قوله لم يجز) اى لكراهة كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبيه) أى يمتنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل مكحول

ابيه وقد أجازه ابن عصفور و يحتاج الى السماع والله علم ﴿ أبنية المصادر ﴾ (فعل) بفتح الفاء واسكان العين (قياس مصدر المعدى ❊ من ذى ثلاثة) سواء كان مفتوح العين (كرد ردا) وأكل أكلا وضرب ضربا أومكسورها كفهم فهما وأمن أمنا وشرب شربا ولقم لقما والمراد بالقياس هنا أنه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش ﴿ تنبيه ﴾ اشترط فى التسهيل لكون فعل قياسا فى مصدر فعل المكسور العين أن يفهم عملا بالفم كالمثالين الاخيرين ولم يشترط ذلك سيبويه والاخفش بل أطلقا كما هنا (وفعل) المكسور العين (اللازم بابه فعل) بفتح الفاء والعين قياسا سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا (كفرح وكجوى وكشلل) مصادر فرح زيد وجوى عمرو وشلت يده والاصل شللت ويستثنى من ذلك مادل على لون فان الغالب على مصدره الفعلة نحو سمر سمرة وشهب شهبة وكهب كهبة والكهبة لون بين الزرقة والحمرة واستثنى فى التوضيح مادل على حرفة أوولاية قال فقياسه الفعالة ومثل للثاني فقال كولي عليهم ولاية ولم يمثل للاول وفيما قاله نظر فان ذلك انما هو معروف فى فعل المفتوح العين وأما ولى عليهم ولاية فنادر (وفعل) المفتوح العين (اللازم مثل قعدا ❊ له فعول باطراد) معتلا كان (كغدا) غدوا وسما سموا أوصحيحا كقعد قعودا وجلس جلوسا (مالم يكن

عينه ومقتول أبيه وهو المتبادر لان اسم المفعول المذكر يعامل معاملة الصفة المشبهة وهي يجوز فيها ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه باضافة حسن الى وجهه وان كان ذلك مع ضعف كما سيأتى

﴿ أبنية المصادر ﴾

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله المعدى أى الفعل المعدى وقوله من ذى ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من الضمير فى المعدى ومن تبعيضية أى حال كونه بعض الافعال الثلاثية وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة كون الفعل المعدى مشتقا من مصدر فعل ذى ثلاثة قال شيخنا والبعض نقلا عن سم يستثنى منه مادل على صناعة نحو عبر الرؤيا اه أى فان مصدره فعالة بكسر الفاء على مايؤخذ مما يأتي وفى كونه صناعة نظر والمثال الواضح حاك حيا كة وخاط خياطة وحجم حجامة (قوله سواء كان مفتوح العين الخ) أى وسواء كان مفتوح العين منه صحيحا كضرب أو معتل الفاء كوعد أو العين كباع أو اللام كرمى أو مضاعفا كرد أو مهموزا كأكل (قوله أو مكسورها) أى وسواء كان مكسورها صحيحا كامثله الشارح أو معتل الفاء كوطئ أو العين كخاف أو اللام كفنى بفتح الفاء وكسر النون أى لزم خباءه أو مضاعفا كمس أو مهموزا كأمن وفى التصريح أن الغالب على فعل المفتوح العين التعدى وفعل المكسورها اللزوم وأما مضمومها فلا يكون الالازما كما سيأتي (قوله قال ذلك سيبويه والاخفش) وذهب الفراء الى أنه يجوز القياس عليه وان سمع غيره اه دماميني وحكي فى الهمع عن بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الافعال الثلاثية الا بالسماع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع (قوله بابه فعل) أى قياس مصدره موازن فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل وهو الائق بقول الشارح قياسا (قوله أو معتلا) أى باقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمى (قوله وكجوى) هو الحرقة من عشق أوحزن (قوله فان الغالب على مصدره الفعلة) أشار بالتعبير بالغالب الى أن الغلبة أمارة القياس كما أن عدمها أمارة عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتى وأقره (قوله لون بين الزرقة والحمرة) فسرها فى القاموس بالقهبة بضم القاف وهي بياض فيه كدرة وبالدهمة بضم الدال وهى السواد وبالغبرة المشوبة سوادا والغبرة لون الغبار ولم يذكر ماذكره الشارح فى معنى الكهبة ونقل البعض عن التصريح أن الكهبة بياض فيه كدرة وهذ النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك فى غير هذا الباب اذ لم يذكره فيه (قوله واستثنى فى التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاج أيضا ما فيه علاج ووصفه على فاعل فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه أكثرهم (قوله فقياسه الفعالة) أى بكسر الفاء (قوله كولى عليهم ولاية) عداه بعلى ليصح التمثيل أما المتعدى بنفسه نحو ولى أمرهم فليس مما نحن فيه لان الكلام فى القاصر لا فى المتعدى قاله المصرح (قوله ولم يمثل للاول) أى لعدم سماع مثال يخصه أو استغناء بتمثيل الولاية فان الولاية فى معنى الحرف (قوله فان ذلك) أى كون المصدر القياسى فيما دل على حرفة أو ولاية فعالة وقوله فى فعل اى اللازم أو المتعدى بدليل تمثيل الهمع بكتب كتابة وخاط خياطة ونقب نقابة فان الاولين متعديان والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره ان من معاني النقيب عريف القوم ما نصه وقد نقب عليهم نقابة بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من الضمير فى اللازم وقوله كغدا معطوف عليه باسقاط العاطف اذ لا وجه لتعداد المثال بغير عطف وأشار به الى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل لكن الكثير فى معتل العين الفعل أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاء فى الاخيرين كصام صوما وصياما

مستوجبا فعالا) بكسر الفاء (أو فعلانا) بفتح الفاء والعين (فادر أو فعالا) بضم الفاء أو فعيلا (فاول) من هذه الاربعة وهو فعال بكسر الفاء (لذى امتناع) أى مقيس فيما دل على امتناع (كأبى) اباء وتفر نفارا وجمح جماحا وشرد شرادا وأبق اباقا (والثان) منها وهو فعلان بتحريك العين (للذى اقتضى تقلبا) نحو جال جولانا وطاف طوفانا وغلت القدر غليانا (للدا فعال أو لصوت) أى يطرد الثالث وهو فعال بضم الفاء فى نوعين الاول ما دل على داء اى مرض نحو سعل سعالا وزكم زكاما ومشي بطنه مشاء والثانى ما دل على صوت نحو صرخ صراخا ونبح نباحا وعوى عواء (وشمل * سيرا وصوتا) الوزن الرابع وهو (الفعيل كصهل) صهيلا ونهق نهيقا ورحل رحيلا وذمل ذميلا * تنبيهان * الاول قد يجتمع فعيل وفعال نحو نعب الغراب نعيبا ونعابا ونعق الراعى نعيقا ونعاقا وأزت القدر أزيزا وأزازا وقد ينفرد فعيل نحو صهل الفرس صهيلا وصخد الصرد صخيدا وقد ينفرد فعال نحو بغم الظبي بغاما وضبح الثعلب ضباحا كما انفرد الاول فى السير والثانى فى الداء * الثاني يستثنى أيضا منه ما دل على حرفة أو ولاية فان الغالب فى مصدره فعالة نحو تجر تجارة وخاط خياطة وسفر بينهم سفارة وأمر امارة وذكر ابن عصفور أنه مقيس فى الولايات والصنائع (فعولة فعالة لفعلا) بضم العين قياسا (كسهل الامر) سهولة وعذب الشيء عذوبة وملح ملوحة (وزيد جزلا) جزالة وفصح فصاحة وظرف ظرافة (وما أتي) من أبنية مصادر الثلاثى (مخالفا لما مضي * فبابه النقل) لا القياس (كسخط ورضا) بضم السين وكسر الراء وحزن وبخل بضم أولهما مما قياسه فعل بفتحتين وكجحود وشكور وركوب بضمتين مما قياسه فعل بفتح الفاء وسكون العين وكموت وفوز ومشى بفتح الفاء وسكون العين مما قياسه فعول بضمتين وكعظم

وصياما وقام قياما وناح نياحة وقل الفعول كغابت الشمس غيوبا بخلاف معتل الفاء كوصل أو اللام كغدا والمضاعف كمر وقوله باطراد حال من المستكن فى له (قوله مستوجبا) أى مستحقا (قوله أو فعيلا) أخذه من قول الناظم * وشمل سيرا وصوتا الفعيل (قوله كأبى) أى اللازم وهو الذى بمعنى امتنع لا المتعدى وهو الذى بمعنى كره لان الكلام فى اللازم وان جاء مصدر المتعدى أيضا على فعال ففى القاموس أبى الشيء يأباه ويأبيه اباء واباءة بكسرهما كرهه اه (قوله وجمح) أى شرد (قوله للذى اقتضى تقلبا) أى دل على التقلب وهو تحرك مخصوص لا مطلق تحرك فلا انتقاض بنحو قام قياما وقعد قعودا ومشي مشيا (قوله للدا) بالقصر للضرورة (قوله أو لصوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفعيل يفيد ان ما دل على الصوت ينقاس فيه كل من الفعال والفعيل فاذا ورد الفعل دال على صوت كان كل منهما مصدرا قياسيا له وان ورد احدهما اقتصر عليه على ماذهب اليه سيبويه والاخفش وان لم يرد واحد منهما كنت مخيرا فى مصدره بينهما فايهما نطقت به جاز ولا بعد فى ذلك بل هو قياس الباب فاندفع ما نقله البعض عن سم واقره (قوله وزكم) هو من الافعال الملازمة لبناء المجهول فالتمثيل به لفعل بالفتح بالنظر الى أصله المقدر قاله زكريا ولا يرد أن أصله متعد والا لم يصح بناؤه للمفعول لأن المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيحمل هذا منه أفاده سم أو يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم وجعلوه بفتح العين مع أنه لم ينطق به حملا على النظائر وأيثارا للاخف لكن مفاد القاموس نطقهم بالاصل حيث قال زكم كعنى وزكمه وأزكمه فهو مزكوم اه وحينئذ لا يتم ما ذكره (قوله وشمل) بفتح الميم وكسرها والفتح هنا انسب بصهل (قوله كصهل) من باب ضرب ومنع كما فى القاموس (قوله وذمل ذميلا) أى سار سيرا لينا (قوله قد يجتمع فعيل وفعال) أى فيما دل على صوت ومما اجتمعا فيه صرخ صراخا وصريخا خلافا لزعم البعض أن مصدره على فعال فقط (قوله وصخد الصرد) هو طائر ضخم الراس كما فى القاموس وصخد كالذى قبله وبعده بمعنى صوت (قوله يستثنى أيضا منه) أى من فعل المفتوح العين اللازم وحينئذ كان ينبغى اسقاط خاط خياطة لأنه متعد والكلام فى اللازم ويمكن ارجاع ضمير منه الى فعل المفتوح العين الاعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه ويؤيد هذا ما قدمناه عن الهمع (قوله وسفر) أى أصلح (قوله وذكر ابن عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبة أمارة القياس (قوله فعولة فعالة لفعلا) أى كل منهما مصدر قياسي لفعل مضموم العين فاذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه أو لم يرد واحد منهما خير بينهما ولا بعد فى ذلك كما مر فاندفع ما لسم هنا أيضا قال المصرح ولا يكون فعل مضموم العين الا لازما ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل (قوله وزيد جزلا) أى عظم (قوله لما مضي) أى من المصادر القياسية للفعل الثلاثى متعديا أو لازما فليس هذا فى اللازم فقط كما لا يخفى حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض وأقراه من استشكال سم تمثيل المصنف بسخط ورضا حيث قال ما نصه انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقال سخطه ورضيه وذلك على التوسع باسقاط الجار والاصل سخط عليه ورضي عنه اه على أن تعدية الفعل بنفسه على التوسع لا تنافى اللزوم كما أسلفه الشارح (قوله فبابه النقل) أى طريقة النقل عن العرب (قوله مما قياسه فعول بضمتين) ظاهر في غير

وكبر مما قياسه فعولة وكحسن وقبح مما قياسه فعالة (تنبيه) ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كالحسن قياس فى مصدر فعل بضم العين كحسن وهو خلاف ماقاله سيبويه (وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره) أى لابد لكل فعل غير ثلاثى من مصدر مقيس فقياس فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام التفعيل (كقدس التقديس) وتحذف ياؤه ويعوض عنها التاء فيصير وزنه تفعلة قليلا فى نحو جرب تجربة وغالبا فيما لامه همزة نحو جزأ تجزئة ووطأ توطئة ونبأ تنبئة وجاء أيضا على الاصل ووجوبا فى المعتل نحو غطه تغطية (وزكه تزكية) وهى تنزى دلوها تنزية وأما قوله باتت تنزى دلوها تنزيا فضرورة وأشار بقوله (وأجملا اجمال من تجملا تجملا واستعذ استعاذة ثم أقم اقامة وغالبا ذا التا لزم ومايلى الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثانى مما افتتحا بهمز وصل كاصطفى) الى ان قياس أفعل اذا كان صحيح العين الافعال نحو أجمل اجمالا وأكرم اكراما واحسن احسانا وان كان معتلها فكذلك ولكن تنقل حركتها الى الفاء فتقلب ألفا ثم تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما فى أقام اقامة وأعان اعانة وأبان ابانة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف نحو واقام الصلاة ومنه ماحكاه الاخفش من قولهم أراه اراء وأجاب اجابا

مشى اذ هو مما دل على سير فقياسه الفعيل فتأمل (قوله وكبر) أى مصدر كبر مضموم الباء وهو المستعمل فى غير كبر السن من الكبر الحسى والكبر المعنوى وأما مكسورها فيستعمل فى كبر السن فقط تقول كبر زيد بالضم أى ضخم جسمه أو عظم أمره وكبر بالكسر أى طعن فى السن (قوله مما قياسه فعولة) أى أو فعالة وقوله مما قياسه فعالة أى أو فعولة ففى كلامه احتباك كما افاده شيخنا فوافق كلامه ماقدمه المصنف من قوله فعولة فعالة لفعلا واندفع توقف البعض (قوله وغير ذى ثلاثة) أى وكل غير فعل ذى ثلاثة وغير مبتدأ خبره مقيس ومصدره نائب فاعله أو هو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله كقدس التقديس) من انابة المصدر مناب الفاعل فالتقديس نائب فاعل (قوله قليلا) أى فى قليل من الاستعمال أو حذفا قليلا (قوله وغالبا الخ) أى ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا وتنبيا (قوله ووجوبا فى المعتل) أى معتل اللام وظاهر صنيعه أن نحو التغطية أصله التفعيل وهذا لايناسب تقييده آنفا بقوله اذا كان صحيح اللام فكان الاولى ترك التقييد وبراد التفعيل ولو بحسب الاصل أو جعل المعتل مقابلا لصحيح اللام بان يقال فان كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم قال سم نقلا عن ابن الحاجب الاولى ان يكون مصدر المعتل على زنة تفعلة من اول الامر لا أنه تفعيل ثم غير لان ذلك تعسف بلا ضرورة اه وقد يقال الحامل على ذلك رجوعهم الى تفعيل عند الضرورة (قوله باتت تنزى) بنون مفتوحة فزاى مشددة أى تحرك (قوله من تجملا) بضم الميم مصدر مقدم على عامله الذى هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوله الآتى وضم ما يربع الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو اسقطه لكان اخصر (قوله وغالبا ذا) أى نحو اقامة هذا هو المتبادر من صنيع الشارح بعد حيث قال فى الكلام على مصادر أفعل معتل العين نحو اقامة والغالب لزوم هذه التاء كما أشار اليه بقوله وغالبا ذا التا لزم ثم ذكر أن نحو استعاذة يفعل به مايفعل بنحو اقامة ولم يذكر أنه أيضا مشار اليه بقوله وغالبا الخ والاولى ارجاع اسم الاشارة الى المذكور من استعاذة واقامة ونحوهما ليكون التنبيه على لزوم التاء لنحو استعاذة غالبا نكتة ذكر نحو استعاذة مع أنه مما يدخل فى قوله ومايلى الآخر الخ كما سيشير اليه الشارح (قوله التا لزم) أى صحب فاندفع الاعتراض بان اللزوم ينافى الغلبة وأما الجواب الذى نقله شيخنا والبعض عن سم واقراه فلا يخفى مافيه على متأمليه (قوله وما يلى الآخر) برفع الآخر على انه فاعل يلى اى والحرف الذى يليه الآخر كما بينه الشارح (قوله وافتحا) ذكر الفتح ليبين أن المدة الف لا واو ولا ياء (قوله الى ان قياس أفعل) أى قياس مصدره (قوله فكذلك) أى قياس مصدره الافعال وقوله حركتها اى العين وقوله فتقلب هى أى العين الفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية أى لالتقائها مع الالف المنقلبة العين اليها وكلامه صريح فى ان قلب العين الفا سابق على حذف الالف وهو مافى التوضيح أيضا واورد عليه أن شرط قلبها الفا تحرك التالى وأجاب سم بان هذا الشرط فى غير افعال واستفعال مما يستحق ذلك الاعلال لذاته والاعلال فى افعال واستفعال للحمل على فعلهما وصريح كلام ابن الناظم أن حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضا صحيح فان قلت هلا قيل انهم لما نقلوا حذفوا لالتقاء الساكنين ولم يتكلفوا أن يقال تحركت الواو الخ قلت مازعمته تكلفا لابد منه فى الفعل ولا يمكن فيه ماقلت وأيضا فان الراجح أن المحذوف الزائد وهو الالف الثانية لكونه زائدا واقربه من الطرف وعلى قولك انما حذف الاصل (قوله وقد تحذف) أى شذوذا كما صرح به المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أصله ارآيا على وزن افعال نقلت حركة عينه الى فائه ثم حذفت العين لالتقاء

وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه أى ثالثه وأن يمد مفتوحا ما يليه الآخر أى ما قبل آخره كما أشار اليه بقوله وما يلى الآخر الخ أى وما يليه الآخر نحو اصطفى اصطفاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا فان كان استفعل معتل العين فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين نحو استعاذ استعاذة واستقام استقامة ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله تفاعل أو تفعل نحو اطاير واطير أصلهما تطاير وتطير فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد قبل آخره ألف وقياس ما كان على تفعل التفعل نحو تجمل تجملا وتعلم تعلما وتكرم تكرما (وضم ما * يربع) أى يقع رابعا (فى أمثال قد تلملما) صحيحا للام مما فى أوله تاء المطاوعة وشبهها سواء كان من باب تفعل كما مر أومن باب تفاعل نحو تقاتل تقاتلا وتخاصم تخاصما أومن باب تفعلل نحو تلملم تلملما وتدحرج تدحرجا أو ملحقا به نحو تبيطر تبيطرا وتجلبب تجلببا فان لم يكن صحيح اللام وجب ابدال الضمة كسرة اذا كانت اللام ياء نحو تدلى تدليا وتدانى تدانيا وتسلقى تسلقيا (فعلال او فعللة لفعللا) وما ألحق به نحو دحرج دحراجا ودحرجة وحوقل حيقالا وحوقلة ومعنى حوقل كبر وضعف عن الجماع (واجعل مقيسا) من فعلال وفعللة (ثانيا لا أولا) وكلاهما عند بعضهم مقيس وهو ظاهر كلام التسهيل ﴿تنبيه﴾ يجوز فى المضاعف من فعلال نحو الزلزال والقلقال فتح أوله وكسره وليس في العربية فعلال بالفتح الا فى المضاعف والكسر هو الأصل وانما فتح تشبيها بالتفعال كما جاء فى التفعال التبيان والتلقاء بالكسر

لالتقاء الساكنين وقلبت اللام همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما سيأتى فى قول الناظم * فابدل الهمزة من واو ويا * آخرا اثر ألف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبنى على القول بان الهمزة من حروف العلة لكنه وان جعل من معتل العين لم يعط حكم معتلها من كل وجه كما يعلم من النظر فى تصريفه وتصريف نحو اقامة بل من حيث وجود النقل والحذف ومطلق القلب واستحقاق التاء فتدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق (قوله فان كان) أى ما أوله همزة وصل وقوله معتل العين حال من استفعل (قوله فعل به ما فعل الخ) أى من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد جاء بالتصحيح تنبيها على الأصل نحو استحوذ استحواذا وأغيمت السماء اغياما (قوله ويستثنى من المبدوء بهمزة الوصل الخ) قد يقال مراد الناظم ما افتتح بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلبة لعارض فلا استثناء قاله الدمامينى (قوله أصلهما تطاير وتطير) أى فادغمت التاء فى الطاء واجتلبت همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن (قوله لا يكسر ثالثه الخ) أى بل بضم ما يليه الآخر نظرا الى الاصل فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا كما فى التصريح فهو داخل فى قوله وضم ما يربع الخ (قوله ما يربع) من ربعت القوم صرت رابعهم وبابه منع (قوله فى أمثال قد تلملما) أى فى أمثال مصدر قد تلملم اى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه كما يظهر بالنظر فى الأمثلة وذلك عشرة أبنية ذكر الشارح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعلل وتفيعل وتفعلى كتدلى وبقى تمفعل كتمسكن وتفوعل كتجورب وتفعنل كتقلنس وتفعول كترهوك وتفعلت كتعفرت (قوله صحيح اللام) حال من أمثال على معنى الجنس أومن ما يربع على معنى صحيحا لامه أى اللام بعده فافهم (قوله وشبهها) كالتاء فى نحو تكبر تكبرا وتجاهل تجاهلا (قوله سواء كان من باب تفعل كما مر) فيه اشارة الى ما قاله الشاطبى من أن قول المصنف تجملا تجملا حشو لدخوله تحت الضابط الذى ذكره هنا بقوله وضم ما يربع الخ وأجاب سم بان المصنف لم يقصد بقوله تجملا تجملا بيان مصدر تفعل وانما ذكره تتميما للمعنى أجملا اجمال وأجاب يس بان ذكره هنالك من ذكر الخاص قبل العام (قوله أو ملحقا به) أى بتفعلل (قوله نحو تبيطر) من بيطر الدابة عالج داءها بالدواء (قوله وتجلبب) أى لبس الجلباب وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال الضمة كسرة) أى لمناسبة الياء (قوله اذا كانت اللام) أى الثانية ياء أى أصلية كما فى الترامى أو منقلبة عن واو كما فى التسامى ولا حاجة الى هذا الشرط لعلمه من قوله فان لم يكن صحيح اللام اذ المصدر المعتل من ذلك لا تكون لامه الا ياء (قوله وتسلقى تسلقيا) أى استلقى على ظهره استلقاء مطاوع سلقيته قال فى القاموس سلقيته سلقاء بالكسر ألقيته على ظهره (قوله فعلال) أى بكسر الفاء (قوله وما ألحق به) أى بفعلل كفوعل نحو حوقل وفيعل نحو بيطر ففى مثالى الشارح نشر على ترتيب اللف فعلم مما قررناه أن فى قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا (قوله نحو دحرج دحراجا) نقل فى التصريح عن الصيمرى وغيره أن دحراجا لم يسمع في دحرج وسمع سرهفت الصبى سرهافا اذا أحسنت غذاءه (قوله وكلاهما عند بعضهم مقيس) ظاهره فى المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقيسا في المضاعف كالزلزال (قوله يجوز فى المضاعف) هو ما فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح أوله وكسره) أى وان

والتفعال كله بالفتح الا هذين على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر وذهب الكسائي والفراء وصاحب الكشاف الى أن الزلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم وكذلك القعقاع بالفتح الذى يتعقع وبالكسر المصدر والوسواس بالفتح اسم لما وسوس به الشيطان وبالكسر المصدر وأجاز قوم أن يكونا مصدرين (لفاعل الفعال والمفاعلة) نحو خاصم خصاما ومخاصمة وعاقب عقابا ومعاقبة لكن يمتنع الفعال ويتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء نحو ياسر مياسرة ويامن ميامنة وشذ ياومه يواما لاميا ومة (وغير مامر السماع عادله) أى كان له عديلا فلا يقدم عليه الا بسماع نحو كذب كذابا وهى تنزى دلوها تنزيا وأجاب اجابا وتحمل تحمالا واطمأن طمأنينة وتراموا رميا وقهقر قهقرى وقرفص قرفصاء وقاتل قيتالا ﴿ تنبيه ﴾ يجيء المصدر على زنة اسم المفعول في الثلاثى قليلا نحو جلد جلداً ومجلوداً وقوله لم يتركوا لعظامه لحماً ﴾ ولا لفؤاده معقولا وفى غيره كثيراً ومنه قوله ان

كان الاكثر كافى التوضيح والدماميني أن يعني بالمفتوح اسم الفاعل نحو من شر الوسواس أى الموسوس والصلصال بمعنى المصلصل وفى الأشباه والنظائر النحوية للسيوطى نقلا عن الناظم أن المطرد فى المصدر من فعلال هو الكسر وأن الفتح ندر فى قولهم وسوس الشيطان وسواساً ووعوع الكلب وعواعا وغطغط السهم فى مروره غطغاطا اذا التوى وأن غير ذلك من المفتوح متعين للوصفية المقصود بها المبالغة وأن تجويز الزمخشرى الفتح في المصدر الذى لم يسمع فتحه قياساً على ماسمع يرد بأن النادر لا يقاس عليه (قوله والتفعال كله بالفتح) الواو للحال ومذهب البصريين أن التفعال بالفتح مصدر فعل المخفف جيء به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من الكوفيين مصدر فعل المضعف العين ورجحه المصنف وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل هو سماعى أو قياسي قولان وأما التفعال بالكسر كالتبيان والتلقاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر اه دماميني باختصار (قوله على أنهما) أرجع شيخنا الضمير الى المفتوح والمكسور من المضاعف فالظرف حال من قوله فتح أوله وكسره بمعنى مفتوح الأول ومكسوره على الاستخدام وأرجعه البعض الى التبيان والتلقاء ويؤيد الأول السياق بعد (قوله وبالفتح الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى التنظير بعده خلافه فان التنظير بالقعقاع يقتضي أن الزلزال بالفتح اسم للفاعل والتنظير بالوسواس يقتضي أنه اسم للمزلزل به فتدبر (قوله اسم لما وسوس به الشيطان) مناف لما مر عن التوضيح والدماميني (قوله وأجاز قوم أن يكونا) أى المفتوح والمكسور مصدرين هو ما ذكره فى أول التنبيه على ما سبق عن البعض وغيره على ما سبق عن شيخنا (قوله لفاعل الفعال والمفاعلة) قال الدماميني والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا (قوله فيما فاؤه ياء) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤه ياء ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤه ياء بل مطلق الفعل الذى فاؤه ياء قليل (قوله وشذ ياومه يواما) لثقل الياء المكسورة أول الكلمة وقوله لاميا ومة أى فليست شاذة وفى بعض النسخ يواما ومياومة وعليها فالشذوذ منصب على يواما فقط والمياومة المعاملة بالايام كما فى القاموس (قوله وغير مامر) أى وغير المصادر التى مرت لافعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلة وهى المقابلة ويحتمل أن عادفعل من العود وله جار ومجرور وعليه فان أرجع الضمير المستتر للسماع والبارز لغير مامر كان في العبارة قلب وان عكس فلا (قوله نحو كذب كذابا) بالتشديد فيهما مع كسر الكاف فى الثاني (قوله تحمالا) بكسر الفوقية والحاء المهملة كما قاله الدماميني (قوله واطمأن طمأنينة) والقياس اطمئنانا لأن أصل اطمأن اطمأنن كاسترخرج فادغمت احدى النونين فى الاخرى قال الدماميني وظاهر كلام سيبويه أن الطمأنينة والقشعريرة اسمان وضعا موضع المصدر لامصدران (قوله رميا) بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قيتالا) لاينافى شذوذه كونه الأصل اذ كثيراما يهجر الاصل حتي يعد النطق به شذوذا فاندفع ما للبعض تبعا لشيخنا (قوله يجيء المصدر) أى عند غير سيبويه فقد نقل صاحب المصباح عن بعضهم أن سيبويه ينكر مجيء المصدر على مفعول ويؤول ما أوهم ذلك (قوله قليلا) أى فيقتصر فيه على السماع (قوله نحو جلد جلدا ومجلودا) فى القاموس من جلد ككرم جلادة وجلودة وجلدا ومجلودا أى قوى (قوله لم يتركوا لعظامه الخ) هذا البيت من الكامل الذى استعملته العرب مخمسا شذوذا

وعلم بيان المرء عند المجرب أى عند التجربة وقوله أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا أى قتالا وقوله أظلوم ان مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم أى إصابتكم وربما جاء فى الثلاثي بلفظ اسم الفاعل نحو فلج فالجا وقوله كفى بالنأى من أسماء كاف أى كفاية ونحو فاهلكوا بالطاغية أى بالطغيان فهل ترى لهم من باقية اى بقاء (وفعلة) بالفتح (لمرة كجلسه) ومشية وضربة (وفعلة) بالكسر (لهيئة كجلسة ومشية) وضربة (تنبيه) محل ما ذكر اذا لم يكن المصدر العام على فعلة بالفتح نحو رحمة أو فعلة بالكسر نحو ذربة فان كان كذلك فلا يدل على المرة أو الهيئة الا بقرينة أو بوصف نحو رحمة واحدة وذربة عظيمة (فى غير ذى الثلاث بالتا المره) نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة فان كان بناء مصدره العام على التاء دل على المرة منه بالوصف كاقامة واحدة واستقامة واحدة (وشذ فيه هيئة كالخمره) من اختمر والعمة من تعمم والنقبة من انتقب ﴿ خاتمة ﴾

ان لم يكن سقط والاصل مثلا لم يتركوا من هجرهم لعظامه الخ (قوله وعلم بيان المرء) أى علم منطقه الفصيح (قوله أى قتالا) فيه انه لا داعي الى جعل مقاتلا فى البيت بمعنى قتالا بل المعنى على كونه اسم مفعول أظهر (قوله نحو فلج فالجا) اعلم أن فلج بفتح الفاء واللام يفلج بكسر اللام وضمها فلجا بفتح الفاء وسكون اللام يأتى بمعنى شق وقسم بالفلج بالكسر وهو مكيال معروف وظفر بما طلب ويقال أفلج برهانه أى قومه وأظهره وأما فلج يفلج فلجا كطرب يطرب طربا فهو للانفراج بين الثنايا وأما بضم الفاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للمجهول معناه أصابه الفالج وهو استرخاء أحد شقى البدن لانصباب خلط بلغمى تنسد منه مسالك الروح كذا فى القاموس وغيره ولم أر فيه ولا فى الصحاح ولا فى المصباح ولا فى المختار الفالج مصدر الفلج مطلقا فانظر جعله مصدر الفلج بأى معنى لفلج والاقرب أنه افلج المبنى للمجهول وقد مثل فى المصباح لمجيء فاعل مصدرا بقولهم قم قائما أى قياما (قوله بالنأى) بفتح النون وسكون الهمزة أى البعد (قوله وفعلة لمرة كجلسه)مقتضى ما مر فى باب اعمال المصدر من أن من شروط عمله أن يكون غير محدود بالتاء فلو حد بالتاء لم يعمل أن فعلة التى للمرة كجلسة من المصادر فيكون لجلس مثلا مصدران أحدهما دال على المرة وهو جلسة والثانى لا دلالة له عليها وهو جلوس ولا فرق فى بناء فعلة بالفتح للمرة بين كون المصدر المطلق على فعل كضربة أولا كخرجة من خروج كما فى الهمع ثم فعلة التى للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الحسية كأمثلة الناظم والشارح لا لما يدل على الفعل الباطنى كالعلم والجهل والجبن والبخل أو الصفة الثابتة كالحسن والظرف (قوله وفعلة لهيئة) اى لهيئة الحدث والحدث وان استلزم الهيئة لكن فرق بين الدلالة مطابقة والدلالة التزاما قاله سم وفسر الجاربردى الهيئة بالنوع (قوله محل ماذكر) أى كون فعلة بالفتح للمرة وبالكسر للهيئة اذا لم يكن المصدر العام أى المطلق الصادق بالقليل والكثير والخالى عن ارادة الهيئة ودخل فى قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذى على فعلة بالضم كالكدرة فيفتح للمرة ويكسر للهيئة كما قاله ابن هشام وقياسه كما قاله سم أن ما على فعلة بالفتح يكسر للدلالة على الهيئة وبالعكس وهو المتجه وان نقل عن بعضهم خلافه (قوله نحو ذربة)هي الحدة فى الشيء يقال رجل ذرب أى حاد (قوله الا بقرينة) أى حالية أو مقالية فعطف الوصف عليها عطف خاص على عام فان خصت بالحالية فالعطف مغاير (قوله فى غير ذى الثلاث بالتا المره) أى من غير تغيير صيغة المصدر وانما تلحق التاء من المصادر الاغلب استعمالا فاذا كان للفعل مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الاغلب أو قياسي وسماعى لحقت القياسى قاله الشاطبى وانظر ما اذا كان السماعى أغلب استعمالا من القياسي وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعى الاغلب وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الاغلب (قوله بالوصف) هلا قال كسابقه بالقرينة أو الوصف (قوله وشذ فيه هيئة) أى شذ فى غير ذى الثلاث بناء فعلة بالكسر للهيئة (قوله من اختمر) يقال اختمرت المرأة أى غطت رأسها بالخمار (قوله من انتقب) أى غطى وجهه بالنقاب (قوله خاتمة) حاصل المقام أن الفعل تارة يكون معتل اللام وتارة لا فالاول يجب فتح عين مفعل منه مطلقا والثانى ان كان صحيحا وضمت عين مضارعه أو فتحت فكذلك وان كسرت فالمصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان معتل الفاء فقط فان كسرت عين مضارعه ولو بحسب الاصل وجب كسر عين مفعل منه مطلقا نحو وعد يعد ووثق يثق ونحو وهب يهب ووطىء يطأ فان فتحت عين مضارعه فتحا أصليا نحو وجل يوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره هذا عند غير طيء وأما طيء فيجرون معتل الفاء مجرى الصحيح فى تفصيله السابق هذا كله فى الثلاثى وأما غيره فالمصدر واسماء الزمان والمكان منه بزنة اسم المفعول هكذا ينبغى تقرير هذا المقام وبه

يعرف ما فى كلام شيخنا والبعض من الخلل فى غير موضع كما لا يخفى على متأمله ومما ذكراه فى هذا المقام أن معتل الفاء اذا فتحت عين مضارعه أى ونقلت فتحتها الى فائه التي هي الواو كود يود وجب فتح عين مفعل منه كالمودة ويرده ما فى القاموس وغيره من أن واو المودة تفتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله يصاغ من الثلاثي مفعل) أى يصاغ من مصدر الفعل الثلاثى موازن مفعل أى ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث كالمزيدة (قوله ان اعتلت لامه مطلقا) أى سواء كسرت عين مضارعه أولا فهو فى مقابلة التقييد اللاحق (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) بواو بعد الميم على ما فى بعض النسخ وهو الذى فى خط الشارح كما قاله شيخنا وعليه فالاشارة بتعداد الامثلة الى أنه لا فرق بين ما لامه ياء كرمى وما لامه واو كمغزى ولا بين صحيح الفاء كالمثالين ومعتلها كموقي وفى اكثر النسخ ومرقي براء بعد الميم وعليه فالاشارة بالتعداد الى أنه لا فرق بين ما لامه ياء او واو ولا بين ما عين مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة والنسخة الاولى أولى من هذه لعلم عدم الفرق بين هذه الثلاثة من قوله مطلقا فتفطن (قوله ولم تكسر عين مضارعه) بان ضمت أو فتحت ولهذا مثل بمثالين (قوله فان كسرت الخ) منه ما عين مضارعه ياء مكسورة فى الاصل فيقال مبات فى المصدر وأصله مبيت بفتح الياء ومبيت فى الزمان والمكان وقيل يخير بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال فى معاش معيش ولا فى محيض محاض قال فى التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسر مطلقا) أى سواء أريد به المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند غير طيىء) وأما طيىء فيجرونه مجرى ما فاؤه غير واو فيفصلون فيه بين مكسور عين المضارع وغيره كما مر (قوله فيما صحت لامه وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعه اصالة فان فتحت كيوجل فاكثر العرب يكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم يفتحها فى المصدر ويكسرها فى غيره كما علمت (قوله وموئل) الموئل الملجأ (قوله وشذ من جميع ذلك) أى جميع الاقسام المتقدمة ألفاظ معروفة ذكرها فى التسهيل مما شذ من معتل اللام فى المصدر من عصي وحمي أى أنف وأوى له أى رق ورزاه أى أصابه معصية ومحمية ومأوية ومرزية بالكسر فقط فى الجميع وفى المكان مأوى الابل بكسر الواو فقط كما صرح به فى لامية الافعال ونقل بعضهم فيه الفتح على القياس وأما مأوى غير الابل فبالفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى ضمت عين مضارعه فى المصدر من رفق وطلع مرفق ومطلع بالكسر وفتح الثاني الحجازيون على القياس وفى المكان من سجد وشرق وغرب وجزر ونبت وسقط وطلع وظن مسجد قال الدماميني وهو البيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه ومشرق ومغرب ومجزر ومنبت ومسقط ومطلع ومظنة بالكسر فقط فى الجميع ومما شذ من الصحيح الذى فتحت عين مضارعه فى المصدر من جمع وحمد مجمع ومحمدة بالكسر وجاء فيهما الفتح على القياس وفى المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس ومما شذ من الصحيح الذى كسر عين مضارعه في المصدر من رجع وعذر وغفر وعرف مرجع ومعذرة ومغفرة ومعرفة بالكسر فقط وفى المكان من ذل مزلة بالفتح وجاء فيه الكسر على القياس ومما شذ من معتل الفاء فى المكان من وحل بكسر الحاء المهملة يوحل بفتحها ووضع ووقع موحل وموضع وموقعة بالفتح فى الثلاثة وجاء فيها الكسر على القياس وجاء بتثليث العين مهلك ومهلكة أى مفازة ومقدرة ومأربة أى حاجة ومقبرة ومشرقة بالشين المعجمة والقاف أى موضع القعود فى الشمس ومزرعة ولم يجئ مفعل بضم العين الا مهلك ومعون ومكرم ومألك بالهمز أى رسالة وميسر قرئ فى الشواذ فنظرة الى ميسره بالضم والاضافة وقد صاغوا مفعلة من الثلاثي اللفظ أو الاصل لسبب كثرة مسماه أو محلها مثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة أى سبب لكثرة الجبن عن الحرب وكثرة البخل والمحل

يصاغ من الثلاثي مفعل فتفتح عينه مرادا به المصدر أو الزمان أو المكان ان اعتلت لامه مطلقا نحو مرمى ومغزى وموقى أو صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مقتل ومذهب فان كسرت فتحت فى المراد به المصدر نحو مضرب وكسرت فى المراد به الزمان أو المكان نحو مضرب وتكسر مطلقا عند غير طيىء فيما صحت لامه وفاؤه واو نحو مورد وموقف وموئل وشذ من جميع ذلك ألفاظ معروفة ذكرها فى التسهيل ويعامل غير الثلاثي معاملة الثلاثى

فى ذلك فمن أراد ذلك بنى منه اسم مفعول وجعله بازاء ما يقصده من المصدر كامر أو الزمان أو المكان ومنه

بسم الله مجراها ومرساها ومزقناهم كل ممزق وقوله الحمد لله ممسانا ومصبحنا

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

(كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذى ثلاثة يكون) لازما (كغذا) الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب (وهو قليل فى فعلت) بضم العين كطهر فهو طاهر ونعم فهو ناعم

الكثرة كمأسدة ومسبعة ومقثاة ومفعاة أى محل الكثرة الاسد والسبع والقثاء والافعى وقد أفردت مسئلة مفعل برسالة فمن أراد اشباع الكلام فيه فعليه بها (قوله فى ذلك) أى فى صوغ صيغة منه تصلح مصدرا واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الاشارة غير موف بذلك لايهامه الرجوع الى التفصيل المتقدم فى مفعل مع أنه ليس بمراد عقبه بقوله فمن أراد الخ (قوله كامر) أى فى قوله * وعلم بيان المرء عند المجرب * وقوله * أقاتل حتى لا أرى لى مقاتلا * على ما فيه وقوله * أظلوم ان مصابكم رجلا * (قوله ومنه) أى من بناء اسم المفعول وجعله بازاء المقصود من الثلاثة فمجراها ومرساها يحتملان الثلاثة كما فى البيضاوى وان قصرها البعض على احتمال الزمان والمكان وممزق مصدر وممسانا ومصبحنا اسما زمان ﴿فائدة﴾ اطراد بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومفعال بكسر الميم وفتح العين فى الثلاثة كمجدح لما يجدح به السويق أى يلت ومكسحة ومفتاح وشذ غير ذلك كمنخل ومسعط ومدهن بضم الاول والثالث فى الثلاثة وجاء المسعط على القياس أيضا وقد تفتح خاء المنخل كما فى القاموس وكمشط بتثليث الميم وبوزن كتف وعنق وغفل ٢ وجاء ممشط على القياس قال فى الهمع وكارات آلة تأريث النار أى اضرامها وسراد ما يسرد أى يخرز اه وفى القاموس أن الاراث ككتاب النار وما أعد للنار من من حراقة ونحوها وأن السراد الخرز فى الاديم كالمرد اه وهو أيضا ككتاب

﴿أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها﴾

اضافة أبنية الى أسماء للبيان أى أبنية هى أسماء الذوات الفاعلين وأسماء الذوات المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والنون فاندفع ما اعترض به وقوله بها أى باسماء الفاعلين كطاهر القلب وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد فالضمير راجع الى أسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو المتبادر من الترجمة لكن قضية كلام التوضيح وقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير الى أسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف فتأمل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل) أى صوغا كصوغ فاعل فى الهيئة أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل فى الهيئة قال فى التسهيل وربما استغنى عن فاعل بفعل نحو حب فهو محب وعن مفعل بفاعل نحو أيفع الغلام فهو يافع وأورق الشجر فهو وارق اه بزيادة الامثلة من الدمامينى (قوله من ذى ثلاثة) أى من مصدر فعل ذى ثلاثة ليجرى على الصحيح ولما كان هذا باطلاقه يشمل فعل مضموم العين وفعل مكسورها اللازم فيوهم كثرة مجئ اسم فاعلهما على فاعل مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الايهام بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أى عين الكلمة واحترز به عن غذى كرضى بمعنى تغذى وكلام المصنف وان لم يحتمله لكن يستفاد من التقييد أن من هذه المادة فعلا غير مفتوح العين ففيه فائدة تحصل الجواب عن اعتراض البعض وغيره بانه لا حاجة اليه على أنه ساقط فى بعض النسخ (قوله فيقال غذا الماء الخ) اعلم أنه وقع هنا اختلاف فى النسخ فبعض النسخ هكذا لازما كان كغذا الوادى بالمعجمتين أى سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره الفرس فهو فاره أو متعديا نحو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب اه ولا غبار على هذه النسخة نعم لو قال أو متعديا نحو غذا الصبى باللبن أى رباه فهو غاذ وضرب الخ لكان فيه اشارة الى أن قول المصنف كغذا مثال صالح للحمل على المتعدى واللازم فيكون رمزا من المصنف الى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد الخ ويرد على هذه النسخة أنه لا حاجة الى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار عنه ولا الى قوله فيقال غذا الماء وبعض النسخ هكذا لازما كغذا الوادى بمعجمتين مفتوح العين بمعنى سال فيقال غذا الماء فهو غاذ ومتعديا بهما بمعنى ربى فيقال غذا طفله باللبن فهو غاذ وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة

---

٢ (قوله وغفل) الذى فى القاموس وعتل اه (قوله للبيان) يحتمل أنها من اضافة المسمى الى الاسم هذا ان أريد بالابنية المواد وأما ان أريد بها الاوزان دون المواد فهى على معنى اللام (قوله وأورق الشجر الخ) قد سمع مورق فى كلام العرب كثيرا واما وارق فهو من ورق كضرب كما فى القاموس اه

وفره فهو فاره (و) فى (فعل) بكسرها (غير معدى) نحو سلم فهو سالم (بل قياسه) أى قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل) بفتح الفاء وكسر العين فى الاعراض (وأفعل) فى الالوان والخلق و (فعلان) فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن (نحو أشر وبطر وفرح) (ونحو صديان) وريان وعطشان (ونحو الاجهر) والاحمر ومما شذ فيه مريض وكهل (وفعل) بفتح الفاء وسكون العين (اولى وفعيل بفعل) مضموم العين (كالضخم) والشهم (والجميل) والظريف (والفعل) لهذه ضخم وشهم و (جمل) وظرف (وأفعل فيه قليل وفعل) بفتحتين وفعال بالفتح وفعال بالضم وفعل بضمتين وفعل بكسر الفاء أو ضمها وفعال وفعول وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش وخطب فهو أخطب اذا احمر الى الكدرة ونحو بطل فهو بطل وحسن فهو حسن ونحو جبن فهو جبان وشجع فهو شجاع ونحو جنب فهو جنب ونحو عفر فهو عفر أى شجاع ماكر ونحو غمر فهو غمر أى لم يجرب الامور ونحو وضؤ فهو وضاء أى وضئ ونحو حصرت فهى حصور أى ضاق مجرى لبنها ونحو خشن فهو خشن «تنبيه» جميع هذه

ماورد على النسخة الثانية وكتب البعض على هذه النسخة فاعترضها بانه كان الاحسن فى صوغ التركيب أن يقول كغذا بمعجمتين لازما بمعنى كذا ومتعديا بمعنى كذا ولا يخفى أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كغذا بعد قوله ومتعديا وجعل الواو بمعنى أو فتفطن (قوله وفره) يقال فره الفرس يفره بضم الراء فيهما فراهة وفروهة وفراهية بالتخفيف فهو فاره أى نشط وخف ورجل فاره أى حاذق وجارية فرهاء أى حسناء (قوله وهو) أى صوغ فاعل قليل أى شاذ (قوله أى قياس فعل) أى قياس الوصف من فعل (قوله فى الاعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض للذات الغير الراسخ فيها فخرج الالوان والخلق (قوله والخلق) بكسر الخاء وفتح اللام جمع خلقة والمراد بها الحال الظاهرى فى البدن كالعور والحور والجهر (قوله وحرارة الباطن) الواو بمعنى أو (قوله نحو أشر وبطر وفرح) بتنوين الثلاثة لانها أمثلة للوصف لا للفعل بقرينة قوله ونحو صديان والاشر والبطر معناهما الذى لا يحمد النعمة والصديان العطشان والاجهر الذى لا يبصر فى الشمس وأعاد نحو فى قوله ونحو صديان وقوله ونحو الاجهر لاختلاف النوع وصديان وعطشان مما دل على حرارة الباطن وريان مما دل على الامتلاء واعترض بان الرى انقضاء حاجة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شئ أصلا الا أن يقال المراد بالامتلاء حقيقة أو حكما (قوله ومما شذ فيه) أى فى فعل المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مرض وكهل لانهما من الاعراض (قوله أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل فى فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده قال الشاطبى وغير المصنف يرى أن فعيلا قياس دون فعل (قوله والشهم) هو ذكى الفؤاد (قوله والفعل جمل) احتراز عن جميل من جملت الشحم بالفتح أى أذبته فجمل هو بالبناء للمجهول أى أذيب فهو مجمول وجميل لان فعيلا فيه بمعنى مفعول فليس مما نحن فيه قاله الشاطبى وأقره غير واحد كالبعض و يرد عليه أن كون فعله جمل بالضم معلوم من قوله وفعل أولى وفعيل بفعل حيث فرض الكلام فى فعل بالضم ثم الظاهر أن تقييد الشارح الضخم والشهم والظريف بكون فعلها ضخم وشهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل أن الواو فى قوله والفعل الخ استئنافية لا حالية فلا يكون تقييدا بل مستأنفا لبيان الواقع لكنه غير محتاج اليه فتدبر (قوله بالفتح) أى فتح الفاء مع تخفيف العين وكذا قوله بالضم (قوله وفعال) أى بضم الفاء وتشديد العين وقوله وفعول أى بفتح الفاء وتخفيف العين (قوله كحرش) بالحاء المهملة ثم الشين المعجمة أى خشن وتمثيله من النشر على ترتيب اللف (قوله وخطب) بالخاء والطاء المعجمتين على ماذكره المصرح وتبعه غيره والذى فى القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فعله من باب فرح لا من باب ظرف كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته فى مادة خطب بالخاء المعجمة والطاء المهملة الخطبة بالضم لون كدر مشرب حمرة فى صفرة أو غبرة ترهقها خضرة خطب كفرح فهو أخطب ولم أجد مادة خظب بالخاء والظاء المعجمتين لا فى القاموس ولا فى الصحاح ولا فى المصباح وقوله الى الكدرة أى مائلا الى الكدرة (قوله ونحو عفر) بالعين المهملة فالفاء (قوله ونحو غمر) بالغين المعجمة فالميم (قوله ونحو حصرت) بمهملات مبنيا للمجهول لزوما فالتمثيل به لفعل المضموم العين باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعد والمضموم العين الذى الكلام فيه لازم لما مر عن سم أن المبنى للمجهول قد يكون سماعا من اللازم نحو جن فيجعل هذا منه وانظر ما الدليل على ان أصله بضم العين (قوله فهو خشن) بكسرتين وفى القاموس أنه ككتف فلعل فيه اللغتين (قوله جميع هذه

الصفات

الصفات صفات مشبهة الا فاعلا كضارب وقائم فانه اسم فاعل الا اذا أضيف الى مرفوعه وذلك فيما اذا دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار أى بعيدها فهو صفة مشبهة أيضا (وسوى الفاعل قد يغنى فعل) أى وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل بالفتح بغيره كشيخ واشيب وطيب وعفيف (وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذى الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخير مطلقا وضم ميم زائد قد سبقا) أى يأتى اسم الفاعل من غير الثلاثى المجرد على زنة مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخير مطلقا أى سواء كان مكسورا فى المضارع كمنطلق ومستخرج أو مفتوحا كمتعلم ومتدحرج (وان فتحت منه) أى من هذا (ما كان انكسر) وهو ما قبل الاخير (صار اسم مفعول كمثل المنتظر) والمستخرج (وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد زنة مفعول كآت من قصد) يقصد فانه مقصود وآت من ضرب مضروب ومن مر ممرور به ومنه مبيع ومقول ومرمى الا انها غيرت ﴿تنبيه﴾

الصفات الخ) دفع لما قد يقال ان المصنف ترجم لابنية الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب ولا يقال انه ذكرها فى الباب الآتى لان المذكور فيه أحكامها لا ابنيتها لكن كان على الشارح أن يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لان ذكره هنا يوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد واسم المفعول من الثلاثى أو غيره لا يكونان صفتين مشبهتين مع أنهما يكونان صفتين مشبهتين اذا قصد بهما الثبوت دون الحدوث وأضيفا الى مرفوعهما أو نصباه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز كوصف الفاعل من الثلاثى المجرد (قوله صفات مشبهة) أى ان قصد بها الثبوت والدوام وان لم تضف الى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز فان قصد بها الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطى وغيره أنها اذا قصد بها النص على الحدوث حولت الى فاعل وفى التصريح عن الشاطبى وغيره أنه اذا أريد حدوث الحسن مثلا قيل حاسن لا حسن وقوله الا اذا أضيف الى مرفوعه أى أو نصبه على ما ذكر فلا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به الثبوت وأضيف الى مرفوعه أو نصبه على ما ذكر والفرق بين فاعل وغيره من تلك الصفات أن الاصل فى فاعل قصد الحدوث وقصد الثبوت طارئ فلا يعتبر الا مع ما يدل على خروجه عن الاصل واستعماله فى الثبوت من الاضافة أو النصب المذكورين واما غير فاعل فمشترك فى الاصل بين الحدوث والثبوت فاكتفى فى كونه صفة مشبهة بقصد الثبوت (قوله اذا دل على الثبوت) أى الدوام دون الحدوث وليس المراد بالثبوت مطلق الحصول لانه لا يختص بالصفة المشبهة (قوله وسوى الفاعل قد يغنى فعل) يغنى بفتح الياء مضارع غنى من باب فرح أى استغنى ونسبة الاستغناء الى فعل مجاز كما اشار اليه الشارح بقوله أى قد يستغنى بالبناء للمجهول والمراد أنه قد يستعمل فى الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وزنة) أى موزان المضارع خبر مقدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذى الثلاث أى من مصدر فعل غير ذى الثلاث نعت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلو الاخير) أى ما يتلوه الحرف الاخير والمراد الكسر ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى فاعل وأما منتن بضم التاء اتباعا فشاذ وشذ فتح ما قبل الآخر فى ألفاظ كاسم الفاعل من احصن وأسهب بسين مهملة آخره موحدة اى تكلم بما لا يعقل فان كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاء على القياس ٢ وألفح بالفاء والحاء المهملة أى افتقر وصار مفلسا واجرأشت الابل بجيم فراء فهمزة فشين معجمة مشددة أى سمنت وشذ أيضا مجئ اسم فاعل افعل على فاعل كورس الشجر اذا اخضر ورقه فهو وارس وجاء مورس قليلا وأمحل البلد اذا قحط فهو ماحل (قوله وضم ميم زائد) واما نحو منتن بكسر الميم اتباعا فشاذ (قوله وان فتحت الخ) أى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمى مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين كمحزون ومحموم ومزكوم فانه لم يسمع محزن ولا محم ولا مزكم مع ان افعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله واحزنه وزكم وازكمه الله وحم الرجل من الحمى واحمه الله وحم الشئ واحم قدر فالتزامهم فى اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دليل على استغنائهم بمفعول عن مفعل اه دمامينى ومن هذا القبيل مجنون ومهزول وفى موضع آخر من التسهيل انه قد يستغنى بمفعول عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثى له أيضا ومثله الدمامينى بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى ارق اه وقد يجئ اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول والعكس نحو عيشة راضية ونحو انه كان وعده مأتيا أى مرضية وآتيا وقيل الاول مجاز عقلى أى راض صاحبها والثانى من قولهم أتيت امرا أى فعلته (قوله الا انها غيرت) أى عن صيغة مفعول وأصلها مبيوع ومقوول ومرموى فنقلت حركة ياء الاول الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين

(٢) (قوله وألفح الخ) هو بالجيم لا بالمهملة كما فى القاموس والصحاح اه

مراده بالثــــلاثي المتصرف (وناب نقلا عنه) أى عن مفعول (ذو فعيل) مستويا فيه المذكر والمؤنث (نحو فتاة أو فتى كحيل) أو جريح أو قتيل ﴿تنبيه﴾ مراده أنه ينوب عنه فى الدلالة على معناه فقط قال فى التسهيل وينـوب فى الدلالة لا العمل عن مفعول بقلة فعل كذبح وفعل كقنص وفعلة كغرفة وبكثرة فعيل اه ﴿خاتمة﴾ قال الشارح ومجىء فعيـل بمعنى مفعول كثير فى لسان العـرب وعلى كثرته لم يقس عليه باجماع وفى التسهيل ليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخـلاف وفى شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر ورحم لقـولهم قدير ورحيم والله أعلم

(قوله ولقائل) انظر على أى شىء يرد وسبق ان اسم المفعول ليس له شروط زائدة على شروط اسم الفاعل ثم ظهر أنه جواب عن قوله والمصنف الخ ويلزمه موافقة المصنف لابن عصفور تأمل

وقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ونقلت حركة واو الثاني الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء والضمة كسرة وأدغمت الياء فى الياء (قوله مراده بالثلاثى) أى فى قوله وفى اسم مفعول الثلاثي وكذا قوله فيما راد امن ذى ثلاثة يكون وان تبادر من الشرح قصد الاول فقط (قوله المتصرف) خرج الجامد نحو عسي وليس ونعم وبئس فلا يتأتي منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله نقلا أى لا قياسا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو (قوله أى عن مفعول) وقد ينوب عن مفعل بضم الميم وفتح العين نحو أعله المرض فهو عليل أى معل وأعقدت العسل فهو عقيد أى معقد كذا فى التسهيل وشرحه (قوله ذو فعيل) أى صاحب هذا الوزن أى موازنه (قوله فى الدلالة لا العمل) قال الدمامينى فلا يقال مررت برجل ذبيح كبشه وفى مقرب ابن عصفور واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر الى مايطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى للمفعول اه كلام ابن عصفور فعليه يصح مررت برجل قتيل أبوه والمصنف موافق على رفعه المضمير لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير كذا يلزم على مافهمه أبو حيان ومتا بعوه ولقائل أن يقول شروط العمل انما هى للعمل فى المنصوب لا فى المرفوع فيجوز عند المصنف أن يعمل فى الضمير والظاهر اه وفى الهمع مانصه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ماجاء بمعناه من فعل وفعل وفعيل كذبح وقنص وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتيل أبوه خلافا لابن عصفور حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج فى منع ذلك أو اجازته الى نقل صحيح عن العرب اه اذا علمت هذين النقلين علمت أن عزو البعض منع العمل فى المرفوع الظاهر الى ابن عصفور خطأ محض نعوذ بالله من التساهل (قوله فعل) أى بكسر الفاء وسكون العين كذبح وطحن ورعى وطرح بمعنى مفعول (قوله وفعل) أى بفتحتين كما فى الدمامينى كقنص بقاف ونون مفتوحتين وصاد مهملة كما ضبطه شيخنا وغيره أى وكعدد وتوهم البعض أن قوله كقنص بقاف مفتوحة وموحدة ساكنة وضاد معجمة فقال أى ونقض وعد وخبط وهو تحريف لما مر عن الدمامينى ولان اطلاق المصدر بمعنى المفعول مجازا كثير مطرد (قوله وفعلة) أى بضم الفاء وسكون العين كغرفة وأكلة ومضغة (قوله لم يقس عليه) فلا يقال ضريب بمعنى مضروب ولا عليم بمعني معلوم (قوله خلافا لبعضهم) أى فى نوع منه وهو ما ليس له فعيل بمعنى فاعل كما يدل عليه كلامه فى شرح التسهيل الذى نقله الشارح (قوله وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له الخ) أى لانه لا لبس فيه بخلاف ماله فعيل بمعنى فاعل (قوله نحو قدر ورحم) تمثيل للمنفى وأما ماليس له ذلك فكقتيل وجريح وقوله لقولهم الخ تعليل لمحذوف اى وانما كان الفعلان لهما فعيل بمعنى فاعل لقولهم الخ

﴿ تم الجزء الثاني من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشمونى
ويليه الجزء الثالث وأوله الصفة المشبهة باسم الفاعل ﴾